مرکز القائمیة اصبهان للبحوث والتحریات الکمبیوتریة

السلام علیک یا صاحب الزمان

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

معتمد الشيعة

في

أحكام الشريعة

تأليف

العلامة المولى مهدي النراقي

بسم الله الرحمن الرحیم

معتمد الشيعه فى احكام الشريعه

كاتب:

ملا محمد مهدى نراقى

نشرت فى الطباعة:

مهدى النراقى

رقمى الناشر:

مركز القائمیۀ باصفهان للتحریات الکمبیوتریۀ

الفهرس

الفهرس ----- ۵

معتمد الشیعه فی احکام الشریعه ----- ۲۱

اشاره ----- ۲۱

اشاره ----- ۲۱

[المقدمه] ----- ۲۱

مقدّمه التحقیق: ----- ۲۱

[خطبه المصنف] ----- ۲۵

کتاب الطهاره ----- ۲۵

اشاره ----- ۲۵

باب المیاه ----- ۲۶

بحث المطلق ----- ۲۶

اشاره ----- ۲۶

فصل [الماء الجاری] ----- ۲۷

اشاره ----- ۲۷

فصل [التغیّر المعتبر فی الماء الجاری] ----- ۲۸

اشاره ----- ۲۸

فصل ----- ۲۸

فصل [ماء الحمّام] ----- ۲۹

فصل [ماء المطر] ----- ۳۰

فصل [الماء الراکد] ----- ۳۱

اشاره ----- ۳۱

فروع: ----- ۳۲

الأوّل: ----- ۳۲

الثانی: ----- ۳۲

الثالث: ۳۲
فصل [تطهير القليل] ۳۲
فصل [مقدار الكرّ] ۳۴
اشاره ۳۴
فصل [تنجّس الكثير بالتغيّر] ۳۵
فصل [ماء البئر] ۳۶
بحث المضاف ۴۷
اشاره ۴۷
فصل [عدم مطهّريه المضاف] ۴۸
بحث السؤر ۴۹
اشاره ۴۹
فصل [الأسآر المكروهه] ۵۱
بحث حكم الماء النجس و المشتبه ۵۴
اشاره ۵۴
فصل [حكم الإناءين المشتبهين] ۵۴
فصل [كيفيّه ثبوت النجاسه] ۵۵
بحث المستعمل ۵۷
اشاره ۵۷
فصل [ماء الاستنجاء] ۵۹
فصل [الماء المستعمل] ۶۰
فصل [ماء غساله الحمّام] ۶۱
بحث المتفرّقات ۶۱
فصل [الماء المشمّس] ۶۱
فصل [الماء المسخّن بالنار] ۶۲
فصل [ماء الحمات] ۶۲
باب النجاسات و أحكامها ۶۲

بحث أقسامها ۶۳

فصل [حكم الأخبثين] ۶۳

اشاره ۶۳

[حكم القى ء] ۶۴

فصل [حكم المنى] ۶۴

فصل [حكم الدم] ۶۵

فصل [حكم الميته] ۶۶

فصل [نجاسه الكلب و الخنزير] ۶۸

فصل [نجاسه الخمر] ۶۹

فصل [حكم الكافر و توابعه] ۷۰

[فى أحكام متفرّقه] ۷۲

بحث الاجتناب عنها فى الصلاه و غيرها ۷۳

فصل [موارد وجوب إزاله النجاسه] ۷۳

فصل [فى اشتباه النجس بالطاهر] ۷۵

فصل [العفو عن دم الجرح] ۷۵

فصل [العفو عمّا دون الدرهم] ۷۶

فصل [العفو عن نجاسه ما لا تتم فيه الصلاه] ۷۹

فصل [حكم المصلّى مع النجاسه] ۸۰

فصل [حكم ذى الثوب النجس] ۸۲

اشاره ۸۲

[المعفوّ من نجاسه البدن] ۸۳

فصل [حكم من اشتبه ثوباه] ۸۳

بحث كيفيّه الإزاله ۸۴

فصل [عصر و دلک الثوب المغسول] ۸۴

فصل [تطهير الثوب و البدن من البول] ۸۶

اشاره ۸۶

فصل [تطهير ثوب المربّيه] ۸۹
[إزاله النجاسه بالقليل] ۹۰
فصل [تطهير الأرض و بعض المتنجّسات] ۹۰
فصل [تطهير الأوانى من الخمر و الفأره] ۹۲
فصل [ولوغ الكلب] ۹۳
فصل [تطهير الآنيه و الثياب] ۹۵
باب فى المطهّرات ۹۸
فصل [مطهّريّه الشمس] ۹۸
فصل [مطهّريّه الأرض] ۹۹
فصل [مطهّريّه النار] ۱۰۰
فصل [الاستحاله المطهّره] ۱۰۲
فصل [أحكام الجلود] ۱۰۳
فصل [تطهير الأجسام الصقيله] ۱۰۵
ختام [أوانى الذهب و الفضّه] ۱۰۶
باب الاستطابه ۱۰۷
بحث الخلوه ۱۰۷
فصل [وجوب ستر العوره] ۱۰۷
فصل [تحريم استقبال و استدبار القبله] ۱۰۸
فصل [الاستنجاء] ۱۰۹
فصل [مستحبّات التخلّى] ۱۱۳
فصل [مكروهات التخلّى] ۱۱۵
فصل [أحكام الاستنجاء] ۱۱۷
بحث الاستطابه المطلقه المستحبّه ۱۱۸
باب الطهاره من الحدث ۱۲۳
بحث الوضوء ۱۲۳
[موارد وجوبه] ۱۲۳

اشاره ----- ۱۲۳
فصل [انحصار وجوبه بالغیری] ----- ۱۲۵
فصل [ما یستحبّ له الوضوء] ----- ۱۲۶
فصل [إباحه الفریضه بالوضوء المستحب] ----- ۱۳۰
فصل [نواقض الوضوء] ----- ۱۳۰
اشاره ----- ۱۳۰
الأوّل: خروج أحد الثلاثه من الطبیعی: ----- ۱۳۰
الثانی: النوم: ----- ۱۳۲
الثالث: کلّ مزیل للعقل: ----- ۱۳۳
الرابع: الاستحاضه القلیله: ----- ۱۳۳
فصل [واجبات الوضوء] ----- ۱۳۵
اشاره ----- ۱۳۵
الأوّل: النیّه: ----- ۱۳۵
اشاره ----- ۱۳۵
فروع: ----- ۱۳۹
الأوّل: ----- ۱۳۹
الثانی: ----- ۱۴۰
الثالث: ----- ۱۴۰
الرابع: ----- ۱۴۰
الخامس: ----- ۱۴۱
السادس: ----- ۱۴۱
السابع: ----- ۱۴۲
الثامن: ----- ۱۴۲
التاسع: ----- ۱۴۲
العاشر: ----- ۱۴۲
الثانی: غسل الوجه: ----- ۱۴۶

اشاره ----- ۱۴۶
فروع: ----- ۱۴۸
الأوّل: ----- ۱۴۸
الثانی: ----- ۱۴۸
الثالث: ----- ۱۴۸
الرابع: ----- ۱۴۹
الخامس: ----- ۱۵۰
السادس: ----- ۱۵۰
السابع: ----- ۱۵۰
الثامن: ----- ۱۵۰
التاسع: ----- ۱۵۱
الثالث: غسل الیدین: ----- ۱۵۱
اشاره ----- ۱۵۱
فروع: ----- ۱۵۱
الأوّل: ----- ۱۵۲
الثانی: ----- ۱۵۳
الثالث: ----- ۱۵۳
الرابع: ----- ۱۵۳
[الخامس:] ----- ۱۵۴
السادس: ----- ۱۵۴
الرابع: مسح الرأس: ----- ۱۵۴
اشاره ----- ۱۵۴
فروع: ----- ۱۵۶
الأوّل: ----- ۱۵۶
الثانی: ----- ۱۵۶
الثالث: ----- ۱۵۷

الرابع: ---------- ۱۵۷
الخامس: ---------- ۱۵۷
السادس: ---------- ۱۵۸
السابع: ---------- ۱۵۸
الثامن: ---------- ۱۵۸
التاسع: ---------- ۱۵۹
العاشر: ---------- ۱۵۹
الحادی عشر: ---------- ۱۶۰
الخامس: مسح الرجلین: ---------- ۱۶۰
اشاره ---------- ۱۶۰
فروع: ---------- ۱۶۰
الأوّل: ---------- ۱۶۰
الثانی: ---------- ۱۶۲
الثالث: ---------- ۱۶۳
الرابع: ---------- ۱۶۳
الخامس: ---------- ۱۶۵
السادس: الترتیب: ---------- ۱۶۵
السابع: الموالاه: ---------- ۱۶۶
الثامن: المباشره بنفسه مع الاختیار: ---------- ۱۶۹
التاسع: ---------- ۱۶۹
فصل یستحبّ فیه: ---------- ۱۶۹
فصل و یکره: ---------- ۱۷۴
فصل [حکم الشک فی الوضوء] ---------- ۱۷۴
فصل [استصحاب الطهاره أو الحدث] ---------- ۱۷۶
فصل [تذکّر الخلل بعد الصلاه] ---------- ۱۷۷
فصل [أحکام الجبیره] ---------- ۱۸۰

فصل [حكم السلس] ----- ۱۸۳
فصل [حكم البطن] ----- ۱۸۴
[مباحث الغسل] ----- ۱۸۵
بحث غسل الجنابه ----- ۱۸۵
اشاره ----- ۱۸۵
فصل [غسل الجنابه واجب غیری] ----- ۱۸۶
فصل [موجبات الجنابه] ----- ۱۸۷
اشاره ----- ۱۸۷
فروع: ----- ۱۸۸
الأوّل: ----- ۱۸۸
الثانی: ----- ۱۸۸
الثالث: ----- ۱۸۹
الرابع: ----- ۱۸۹
الخامس: ----- ۱۹۰
السادس: ----- ۱۹۰
السابع: ----- ۱۹۱
الثامن: ----- ۱۹۱
التاسع: ----- ۱۹۱
العاشر: ----- ۱۹۱
الحادی عشر: ----- ۱۹۲
مسأله: [واجد المنی] ----- ۱۹۲
فصل ----- ۱۹۳
فصل یحرم علی الجنب: ----- ۱۹۳
فصل ----- ۱۹۶
واجباته: ----- ۱۹۶
النیه. ----- ۱۹۶

و الترتیب ----- ۱۹۷
و تخلیل المانع ----- ۱۹۹
و سننه: ----- ۲۰۰
فروع: ----- ۲۰۱
الأوّل: ----- ۲۰۱
الثانی: ----- ۲۰۱
الثالث: ----- ۲۰۲
الرابع: ----- ۲۰۳
الخامس: ----- ۲۰۴
السادس: ----- ۲۰۵
فصل [إجزاء الغسل عن الوضوء] ----- ۲۰۷
بحث غسل الحیض ----- ۲۰۸
فصل [صفات الحیض] ----- ۲۰۸
فصل [أقلّ الطهر] ----- ۲۱۰
فصل [سن الحیض] ----- ۲۱۰
فصل [الشکّ فی الحیض] ----- ۲۱۱
فصل [اجتماع الحیض و الحمل] ----- ۲۱۲
فصل [حکم رؤیه الدمین] ----- ۲۱۳
فصل [ثبوت العاده] ----- ۲۱۴
فصل [استقرار العاده] ----- ۲۱۵
فصل [تحدید الشهر] ----- ۲۱۶
فصل [حصول العاده بالتمییز] ----- ۲۱۷
فصل [أحکام الحائض] ----- ۲۱۷
فصل [ألوان الدماء] ----- ۲۱۹
فصل [تعریف المبتدأه و المضطربه] ----- ۲۱۹
فصل [أحکام المبتدأه و المضطربه] ----- ۲۲۰

فصل [أحكام ذات العاده] ---------- ۲۲۳
فصل [استقرار العاده على عدد] ---------- ۲۲۵
فصل [تحيّض المبتدأه] ---------- ۲۲۶
اشاره ---------- ۲۲۷
فروع: ---------- ۲۲۸
الأوّل: ---------- ۲۲۸
الثانى: ---------- ۲۲۹
الثالث: ---------- ۲۲۹
الرابع: ---------- ۲۳۰
الخامس: ---------- ۲۳۰
السادس: ---------- ۲۳۰
فصل [أحكام المضطربه] ---------- ۲۳۱
اشاره ---------- ۲۳۱
تذنيبٌ: ---------- ۲۳۲
و منها: ---------- ۲۳۴
و منها: ---------- ۲۳۵
اشاره ---------- ۲۳۵
مسأله التلفيق: ---------- ۲۴۰
فصل يحرم على الحائض: ---------- ۲۴۰
اشاره ---------- ۲۴۰
مسائل: ---------- ۲۴۲
الأُولى: ---------- ۲۴۲
الثانيه: ---------- ۲۴۳
الثالثه: ---------- ۲۴۳
الرابعه: ---------- ۲۴۴
الخامسه: ---------- ۲۴۵

السادسه: ---------- ۲۴۶

السابعه: ---------- ۲۴۹

الثامنه: ---------- ۲۴۹

التاسعه: ---------- ۲۵۰

بحث غسل الاستحاضه ---------- ۲۵۰

اشاره ---------- ۲۵۰

فروع: ---------- ۲۵۲

الأوّل: ---------- ۲۵۲

الثانی: ---------- ۲۵۲

الثالث: ---------- ۲۵۳

الرابع: ---------- ۲۵۳

الخامس: ---------- ۲۵۴

السادس: ---------- ۲۵۴

فصل [تطهّر المستحاضه] ---------- ۲۵۴

بحث غسل النفاس ---------- ۲۵۸

[تعریف النفاس] ---------- ۲۵۸

فصل [فتره ما بین الحیض و النفاس] ---------- ۲۵۹

فصل [أقلّ النفاس و أکثره] ---------- ۲۵۹

فروع: ---------- ۲۶۲

الأوّل: ---------- ۲۶۲

الثانی: ---------- ۲۶۲

الثالث: ---------- ۲۶۲

الرابع: ---------- ۲۶۳

باب [نفاس ذات التوأمین]: ---------- ۲۶۴

مسأله [الفرق بین الحائض و النفساء]: ---------- ۲۶۴

بحث غسل المسّ ---------- ۲۶۴

فصل [وجوبه] ---------- ۲۶۴
فصل [نوع نجاسه الميّت] ---------- ۲۶۶
بحث غسل الميّت و سائر أحكامه الخاصّه ---------- ۲۶۸
اشاره ---------- ۲۶۸
الأوّل: الاحتضار ---------- ۲۶۹
اشاره ---------- ۲۶۹
و يستحبّ: ---------- ۲۷۰
و يكره: ---------- ۲۷۲
الثانى: التغسيل ---------- ۲۷۲
اشاره ---------- ۲۷۲
فصل [المماثله بين الغاسل و الميّت] ---------- ۲۷۴
اشاره ---------- ۲۷۴
الأوّل: تغسيل كلّ من الزوجين صاحبه. ---------- ۲۷۴
الثانى: تغسيل المحرم: ---------- ۲۷۶
الثالث: تغسيل ابن الثلاث و بنتها: ---------- ۲۷۶
فصل [فقد المماثل و المحرم] ---------- ۲۷۷
فصل [تغسيل الذمّى للمسلم] ---------- ۲۷۸
فصل [تغسيل الكافر و المخالف] ---------- ۲۷۹
فصل [أحكام الشهيد] ---------- ۲۸۰
اشاره ---------- ۲۸۰
[سقوط الغسل] ---------- ۲۸۱
فصل [حكم القطعه المبانه] ---------- ۲۸۱
فصل [حكم المرجوم و المقاد] ---------- ۲۸۳
فصل [حكم المحرم] ---------- ۲۸۴
فصل [حكم الجنين] ---------- ۲۸۴
فصل ---------- ۲۸۵

اشاره ----- ۲۸۵
فروع: ----- ۲۸۶
الأوّل [معنی القراح و الخلیط]: ----- ۲۸۶
الثانی [غسل الرأس]: ----- ۲۸۸
الثالث [وجوب النیّه]: ----- ۲۸۸
الرابع [وضوء المیّت]: ----- ۲۸۹
الخامس [فقد الخلیطین]: ----- ۲۹۰
السادس [نقص الماء]: ----- ۲۹۱
السابع: ----- ۲۹۱
الثامن: ----- ۲۹۱
التاسع [غسل المیّت الجنب]: ----- ۲۹۲
العاشر [ستر العوره]: ----- ۲۹۲
الحادی عشر [استقبال القبله]: ----- ۲۹۳
الثانی عشر [ملاقاه النجاسه]: ----- ۲۹۳
فصل [مستحبّات غسل المیّت] ----- ۲۹۴
اشاره ----- ۲۹۴
مسأله و یکره فیه: ----- ۲۹۷
الثالث: الکفن ----- ۲۹۸
اشاره ----- ۲۹۸
فروع: ----- ۳۰۰
الأوّل: ----- ۳۰۰
الثانی: ----- ۳۰۱
الثالث: ----- ۳۰۱
الرابع: ----- ۳۰۱
الخامس: ----- ۳۰۱
فصل [الحبره و الخرقه و العمامه] ----- ۳۰۲

[فصل] و من سنن التكفين: ---------- ۳۰۴
فصل [التحنيط] ---------- ۳۰۷
فصل [الجريدتان] ---------- ۳۰۹
مسائل: ---------- ۳۱۱
الأُولى: ---------- ۳۱۱
الثانيه: ---------- ۳۱۱
الثالثه: ---------- ۳۱۲
الرابعه: ---------- ۳۱۳
الخامسه: ---------- ۳۱۳
السادسه: ---------- ۳۱۳
الرابع: الصلاه عليه ---------- ۳۱۳
الخامس: دفنه ---------- ۳۱۴
اشاره ---------- ۳۱۴
فصل [توجيه الميّت للقبله] ---------- ۳۱۴
فصل [تشييع الجنازه] ---------- ۳۱۵
مسأله [حمل الميّت إلى القبر]: ---------- ۳۱۹
فصل [كيفيّه حفر القبر] ---------- ۳۲۰
[فصل] يستحبّ عند الدفن: ---------- ۳۲۱
فصل يستحبّ بعد الدفن: ---------- ۳۲۶
فصل يكره: ---------- ۳۲۹
مسائل: ---------- ۳۳۱
الأُولى: يكره دفن اثنين فى قبر واحد ---------- ۳۳۱
الثانيه: الدفن فى المقبره أفضل من البيت ---------- ۳۳۱
الثالثه: لا يجوز دفن الكافر فى مقبره المسلمين ---------- ۳۳۲
الرابعه: يجوز الدفن عندنا فى الليل ---------- ۳۳۲
الخامسه: لو أوصى بدفنه فى بيته أو ملكه ---------- ۳۳۳

السادسه: الدفن فی ملک الغیر بالإذن أو الاستعاره جائز بالإجماع. ----- ٣٣٣
السابعه: إذا مات الأغلف جهّز بلا ختان ----- ٣٣٣
الثامنه: یکره: ----- ٣٣٣
فصل [حرمه النبش] ----- ٣٣۴
اشاره ----- ٣٣۴
و قد استثنی صور: ----- ٣٣۴
الاولی: ----- ٣٣۴
الثانیه: ----- ٣٣۴
الثالثه: ----- ٣٣۴
الرابعه: ----- ٣٣۵
الخامسه: ----- ٣٣۵
السادسه: ----- ٣٣۵
فصل النقل إلی غیر المشاهد قبل الدفن مکروه ----- ٣٣۶
فصل [تعزیه أهل المصاب] ----- ٣٣٧
فصل [البکاء علی المیّت] ----- ٣٣٨
فصل [زیاره القبور] ----- ٣٣٩
بحث الأغسال المسنونه ----- ٣۴٠
بحث التیمّم ----- ٣۴۴
اشاره ----- ٣۴۵
فصل یشترط التیمّم ----- ٣۴٧
فصل [موارد تسویغ التیمّم] ----- ٣۵٠
فصل [ما به التیمّم] ----- ٣۵۴
اشاره ----- ٣۵۴
فروع: ----- ٣۵۴
الأوّل: ----- ٣۵۵
اشاره ----- ٣۵۵

فصل [الطهاره عند توفّر الثلج] ---------- ۳۵۶
الثانی: ---------- ۳۵۷
الثالث: ---------- ۳۵۸
الرابع: ---------- ۳۵۹
الخامس: ---------- ۳۶۰
فصل للتیمّم فروض: ---------- ۳۶۱
الأوّل: النیّه: ---------- ۳۶۱
الثانی: استدامتها حکماً إلی الفراغ: ---------- ۳۶۲
الثالث: وضع الیدین علی الأرض: ---------- ۳۶۲
الرابع: مسح الجبهه و الجبینین: ---------- ۳۶۳
الخامس: مسح ظاهر الکفّین بباطنهما: ---------- ۳۶۵
السادس: الترتیب: ---------- ۳۶۶
السابع: الموالاه: ---------- ۳۶۶
الثامن: المباشره بنفسه: ---------- ۳۶۷
فصل یستحبّ للمتیمّم: ---------- ۳۶۷
مسائل: ---------- ۳۶۷
الأُولی: ---------- ۳۶۷
الثانیه: ---------- ۳۶۸
الثالثه: ---------- ۳۶۹
الرابعه: ---------- ۳۷۱
الخامسه: ---------- ۳۷۱
السادسه: ---------- ۳۷۱
السابعه: ---------- ۳۷۲
الثامنه: ---------- ۳۷۲
المنابع و المآخذ ---------- ۳۷۳
تعریف مرکز ---------- ۳۸۸

معتمد الشیعه فی احکام الشریعه

اشاره

نام کتاب: معتمد الشیعه فی أحکام الشریعه موضوع: فقه استدلالی نویسنده: نراقی، مولی محمد مهدی بن ابی ذر تاریخ وفات مؤلف: ۱۲۰۹ ه ق زبان: عربی قطع: وزیری تعداد جلد: ۱ ناشر: کنگره بزرگداشت نراقی رحمه الله تاریخ نشر: ۱۴۲۲ ه ق نوبت چاپ: اول مکان چاپ: قم- ایران محقق/ مصحح: محققان مؤسسه علامه وحید بهبهانی رحمه الله

عنوان و نام پدیدآور:معتمد الشیعه فی احکام الشریعه/تالیف مهدی النراقی

مشخصات نشر:: مهدی النراقی، ۱۳۸۰.

مشخصات ظاهری:۴۹۶ص.

وضعیت فهرست نویسی:در انتظار فهرستنویسی (اطلاعات ثبت)

یادداشت:کنگره بزرگداشت ملا مهدی نراقی و ملا احمد نراقی

شماره کتابشناسی ملی:۲۳۷۳۵۵۳

ص: ۱

اشاره

ص: ۲

ص: ۳

ص: ۴

ص: ۵

[المقدمه]

مقدّمه التحقیق:

دأبت مؤسّسه العلّامه المجدّد الوحید البهبهانی رحمه اللّه علی السعی الحثیث لإحیاء و تحقیق الآثار القیّمه و النفیسه لعلماء و فقهاء الشیعه، و وضعها بین یدی الباحثین و المحقّقین الأکارم.

فقد بقيت النسخ الخطّيه النادره لمؤلّفات و آثار الفقهاء مئات السنين ترقد بين أطباق المكتبات، محبوسه بين قضبانها، بعيده عن أيدى مريديها، فى الوقت الذى يتعطّش فيه أصحاب الأقلام و يتشوّقون للغوص فى غمرات علومها و العوم فى محيطاتها الزاخره بعلوم الطائفه الجعفريّه زاد اللّه شرفها. فكانت هذه النسخ هى ضالّه الباحثين، و قد نالها بتراكم السنين من النسيان و الضياع ما نالها. و ها هى هذه المؤسسه المباركه تمدّ يدها لتنتشر ما يمكنها إنقاذه من هذه الجواهر و إيصاله إلى

ص: ۶

محطّات النور، لتكون فى متناول طلّابها فى عرصات الجدّ و الاجتهاد و البحث فى الحوزات العلميّه المباركه.

و قد بذل سماحه العلّامه الحجّه الأستاذ المير السيد محمّد اليثربى دام بقاؤه كل ما يملك من وسع لتأسيس هذه المؤسّسه؛ ليجعلها مركزاً يأخذ على عاتقه مسؤوليّه إحياء و تجديد تلك الآثار العلميّه الغاليه، ثمّ وسم هذا المركز باسم جدّه المرحوم العلّامه المجدّد الوحيد البهبهانى رحمه اللّه، فكان من المناسب، بل الطبيعى، أن تكون الأولويّه و الهدف الأساس الذى تضعه المؤسّسه نصب عينيها هو السعى لإحياء آثار هذه العائله الجليله.

و فى خضم أعمال هذه المؤسّسه تقدّم سماحه العلّامه الحجّه الأستاذ الشيخ رضا استادى دام بقاؤه رئيس مؤتمر المولى محمّد مهدى النراقى رحمه اللّه باقتراح لسماحه السيّد مؤسّس هذا المركز لتحقيق كتاب «معتمد الشيعه فى أحكام الشريعه» وفق المقرّرات و الموازين التى تعتمدها المؤسّسه فى عملها.

فكان من المتوقّع جدّاً كما هو الواقع أن يواجه هذا الطلب اعتذاراً؛ لمجموعه أسباب، منها أنّ هذه المؤسّسه قد أوقفت نفسها هذه الأيام للانشغال بتحقيق كتاب «مصابيح الظلام فى شرح مفاتيح الشرائع» إضافه إلى أنّ بناءها هو العمل على إحياء آثار بيت المرحوم المجدّد الوحيد البهبهانى رحمه اللّه، و منها صعوبه العمل على مثل هذا الكتاب الذى امتاز بالإيجاز و الاختصار الشديدين، فهو يذكر أقوال الفقهاء فى كلّ مسأله و دليل كلّ قول و الرد عليه ثمّ يختار ما يراه صحيحاً منها مع سبب ذلك بأوجز ما يمكن أن تكون عليه العباره العلميه الدقيقه، بحيث إنّه

ص: ۷

استوعب كلّ الأقوال و الآراء فى كتاب الطهاره خلال مجلّد واحد، و قد عبّر المرحوم المؤلّف عن هذه الصفه بقوله: «بتعبير يشوّق الطالب، و يقرّب بأوجز لفظ أقصى المطالب» و هذا و إن كان يزيد الكتاب روعه و أهميّه، إلّا أنّه يضفى على علمنا فيه ألواناً من الصعوبه عند تحقيقه، ففك رموزه و إشاراته لا يخلو من صعوبه و تداخل، فمثلًا فى رمز «مع» يرد احتمال أن يكون المراد: المعتبر أو الجامع للشرائع، أو جامع المقاصد، أو اللوامع، و هكذا غيرها من الرموز و الجمل المتداخله بسبب شدّه الاختصار، فبناء على ذلك رفضت المؤسّسه ابتداءً القيام بهذه المهمّه خصوصاً و أنّ الفتره الزمنيّه المقترحه للتحقيق لا تتناسب أبداً مع ما يتطلبه الكتاب من جهد و وقت.

إلّا أنّ ضغوطاً اخرى كانت تدفع المؤسّسه بالاتّجاه الآخر، أهمّها المكانه العلميّه الرائقه، و الفضل المعلوم، و المنزله الساميه للمرحوم النراقى، خصوصاً و أنّه من تلامذه أستاذ الكل المجدّد الوحيد البهبهانى رحمه اللّه، فكان القرار النهائى أن تتبنّى

المؤسّسه هذا العمل متوكّله على البارى القدير أن يسدّد خطاها فى إنجازه.

فشمّر المحقّقون عن ساعد الجدّ و الاجتهاد لجمع و تحقيق و دراسه الأقوال و الآراء المذكوره فى الكتاب، بعد فكّ الرموز و تقطيع النص، و تصحيح ما ورد فيه من أخطاء لا تتحمّل الصحّه كتأنيث المذكّرات و تذكير المؤنّثات و غيرها، مع المحاوله و التأكيد على المحافظه على النص الموجود مهما أمكن ذلك، و كان ذلك ليس بالأمر الهيّن؛ فإن هذا الكتاب و إن بدا أنّه ملخّص لكتاب الطهاره، إلّا أنّه فى الواقع سفر مفصّل يعرض أقوال المتقدّمين و آراء المتأخّرين، و يشير إلى أدلّتهم

ص: ٨

و مستنداتهم، ثمّ يقيّمها ليختار ما صح منها. و كلّ من اطّلع على هذا الكتاب المختصر لا بدّ له أن يذعن بأنّه لا يقل أهميّه عن كتب الفقه المطوّله القيّمه من أمثال «الحدائق الناضره» و «مفتاح الكرامه» و «جواهر الكلام» من حيث استيعاب الأحكام الشرعيّه و استنباط أدلّتها و عرض ما اختلف فيها من آراء.

فسعت هذه المؤسّسه رغم قلّه إمكاناتها و ضيق الوقت لإظهار هذا الأثر العلمى كما هو شأنه فى تحقيقه و تدقيقه و التعليق عليه، فكانت طريقه العمل أن نتوخّى الاختصار و عدم الإطاله، فالأقوال و المستندات التى جاءت فى سياق واحد ذكرت ضمن هامش واحد حسب ترتيبها فى المتن، فعلى سبيل المثال فى قوله: «لظاهر الصدوق و صريح المحقّق و الشيخ و الفاضل» عزلنا قول الصدوق فى هامش مستقل و قول كل من المحقّق و الشيخ و الفاضل فى هامش آخر مستقل، أو فى قوله: «لصريح الصحيح و الخبر و الموثّقين و ظاهر الرضوى و الحسن» عزلنا كلا من الصحيح و الخبر و الموثّقين فى هامش مستقل و الرضوى و الحسن فى هامش آخر. كما لا بدّ من الإشاره إلى أنّ هذا الكتاب جاءت فيه بعض الرموز الخاصّه التى لا بأس بالإشاره إليها هنا، فمثلًا فى قوله: الأوّلين يقصد ابن الجنيد و ابن زهره، و فى قوله: الثانيين يقصد الشهيد الثانى و المحقّق الثانى أى الكركى و فى قوله: الاولى يقصد الفقهاء الأوائل لغايه العلامه الحلى، و قوله: الثانيه يقصد ما تأخّر عن العلامه الحلى إلى صاحب المدارك، و قوله: الثالثه يقصد متأخّرى المتأخّرين.

و نحن إذ نقدّم هذا الكتاب القيّم بعد بذل الجهد الممكن فى استخراجه و تنظيم هوامشه يملؤنا الأمل بأن نفوز و نحظى بالقبول و الرضا عند أهل الفن

ص: ٩

من المحقّقين، و أن يكون مورد استحسان الباحثين، و أن يغفروا لنا ما فيه من هفوات و زلّات غير متعمّده كان السبب الرئيسى فيها ضيق الوقت و محدوديّه الإمكانات.

أمّا الإخوه الأفاضل الّذين بذلوا جهوداً مباركه فى مراحل التحقيق و التعليق فى هذا السفر من مقابله النسخ الخطّيه و استخراج بيان مصادر المطالب و تنظيم الهوامش و تقطيع العبارات و ما إلى ذلك من مراحل التحقيق، بعمل مشترك جماعى حسب ما ابتنى عليه نظام المؤسّسه فإنّهم و حسب ترتيب الحروف الأبجديّه كلّ من حجج الإسلام:

الشیخ محمد جعفر أحمدی،

السید محمّد مهدی إمام،

الشیخ یوسف تقی زاده،

الشیخ رعد الجمیلی،

الشیخ خلیل طالبی،

السید حسن لطیفی،

الشیخ محمد نجفی دارابی (دارابکلائی).

و النسخ الخطّیه التی اعتمدناها فی مراجعه المتن هی:

ألف: النسخه الخطّیه التی کانت فی مکتبه آیه اللّه السید المرعشی النجفی رحمه اللّه و التی تحمل الرقم (۳۱۳۷).

ب: النسخه الخطّیه التی کانت فی مکتبه المدرسه المبارکه الفیضیّه.

ج: و فی بعض الموارد التی کانت محل إشکال راجعنا النسخه الخطّیه المرقّمه (۵۷۸) من مکتبه آیه اللّه السید المرعشی النجفی رحمه اللّه.

و لا بدّ لنا فی ختام هذه المقدّمه المختصره أن نتقدّم بشکرنا الجزیل و ثنائنا

ص: ۱۰

الجمیل إلی سماحه حجّه الإسلام الشیخ رعد الجمیلی الّذی بذل جهداً کبیراً فی تقطیع و تصحیح هذا الکتاب، فجزاه اللّه خیر جزاء المحسنین، و جزی الإخوه المحقّقین کذلک أجمعین، و الحمد للّه ربّ العالمین.

و من اللّه التوفیق و علیه التکلان شعبان المعظّم ۱۴۲۱ ه. ق قم المقدّسه مؤسّسه العلّامه المجدّد الوحید البهبهانی رحمه اللّه

ص: ۱۱

الصفحه الاولی من نسخه مکتبه آیه اللّه السیّد المرعشی النجفی رحمه اللّه

ص: ۱۲

الصفحه الأخیره من نسخه مکتبه المدرسه الفیضیّه

ص: ۱۳

معتمد الشیعه فی أحکام الشریعه

ص: ۱۴

ص: ۱۵

[خطبه المصنف]

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ

و به ثقتی بعد حمد اللّه الواجب المتعال، و ملهم الحقّ و واهب الکمال، و الصلاه علی نبیّنا مبیّن الحرام و الحلال، و علی آله و عترته خیر عتر و آل.

یقول الأحقر مهدی بن أبی ذر:

هذا ما أردت من تحریر الأحکام، و تقریر مسائل الحلال و الحرام، مع مآخذها؛ من آیه قرآنیه، و إشاره فرقانیّه، أو نصوص العتره، و إجماع الفرقه، أو دلاله عقلیّه قاطعه، و أماره أُصولیّه ظاهره.

بتعبیر یشوّق الطالب، و یقرّب بأوجز لفظ أقصی المطالب، و سمّیته ب: «معتمد الشیعه فی أحکام الشریعه» و رتّبته علی کتب ذوات: أبواب، و أبحاث، و فصول.

و لو تأمّلت فیه لوجدت من فصاحه اللفظ، و تحقیق المعنی ما لم یسمح به ثواقب الأنظار، فی مدی الدهور و الأعصار.

و ها أنا أعرضه علی علماء الأعصار، و فقهاء الأقطار.

ص: ۱۶

ص: ۱۷

کتاب الطهاره

اشاره

و هی لغه: النظافه و النزاهه (۱).

و شرعاً لکونها حقیقه فی المبیح من إزاله الحدث علی الأصح-: استعمال طهور مشروط بالنیّه، علی وجه له صلاحیّه التأثیر فی إباحه العباده.

و اشتراک الثلاثه (۲) فی الحدّ یثبت التواطؤ أو التشکیک، فالقول بالاشتراک (۳) باطل.

و لها تعریفات أُخر (۴) لا تخلو عن انتقاض فی الطرد أو العکس (۵).

۱- لسان العرب: ۴/ ۵۰۶.

۲- أی: الوضوء و الغسل و التیمّم.

۳- لاحظ! مدارک الأحکام: ۱/ ۷.

۴- لاحظ! النهایه للطوسی: ۱، المبسوط: ۱/ ۴، شرائع الإسلام: ۱/ ۱۱، قواعد الأحکام: ۱/ ۲، الروضه البهیّه: ۱/ ۲۸.

۵- لاحظ! غایه المراد: ۱۲ ۲۶.

ص: ۱۸

ص: ۱۹

باب المیاه

بحث المطلق

اشاره

و هو ما صحّ إطلاق الاسم علیه.

و ینقسم إلی الثلاثه.

و کلّه طاهر و مطهّر بالکتاب و السنّه (۱) و الإجماع، و منه ماء البحر، فیتناوله الثلاثه، مضافاً إلی النصوص الخاصّه (۲). و خلاف بعض العامّه (۳) لا عبره به.

و مع بقاء الاسم لا یخرج عن وصفیته بتغیّره، أو عن ظاهر الإجماع، و إطلاق الأدلّه، و قضیّه إلقاء التمر فی القِرَب (۴)، و مسافرتهم بالأسقیه الآدمیّه المدبوغه.

و منع الصدوق ممّا غیّر لونه بالتمر (۵) محمول علی سلبه. نعم، یکره التطهیر منه اختیاراً؛ للحسن (۶).

۱- الأنفال (۸): ۱۱، الفرقان (۲۵): ۴۸، وسائل الشیعه: ۱/ ۱۳۳ الباب ۱ من أبواب الماء المطلق.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۳۶ الباب ۲ من أبواب الماء المطلق.

۳- لاحظ! المغنی لابن قدامه: ۱/ ۲۲، المجموع: ۱/ ۹۱.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۰۳ الحدیث ۵۲۱.

۵- من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۱۱ ذيل الحديث ۲۰.

۶- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۳۸ الحديث ۳۳۷.

ص: ۲۰

فصل [الماء الجارى]

اشاره

المناط فى الجارى: صدق النبع المستلزم للمادّه، و لو بالنزّ أو الرشح، بشرط الجرى على الأرض، و به يخرج ماء البئر.

و لا يشترط دوامه، بالإجماع و العرف و إيجابه التحكّم أو التكليف بالمحال.

فما يعلم انقطاعه بعد حين لا يخرج عن الجريان. نعم ما يجرى على الأرض إن انفصل عن المادّه خرج عنه، فكأنّ اشتراط الشهيد دوامه (۱) لإخراجه.

و تغيّره بالنجس ينجّسه بالإجماع و المستفيضه (۲).

و مجرّد ملاقاته له لا ينجّسه مع الكرّيه إجماعاً، و بدونها عند المعظم؛ لتكرّر نقل الإجماع (۳)، و أصاله الطهارتين، و استفاضه النصوص بطهاره كلّه ما لم يعلم قذارته (۴)، و بعدم تنجّس مطلقه بالملاقاه مطلقاً أو ما لم يتغيّر، و قليله و ماء الغيث و ذى المادّه منه ما لم يتغيّر، خلافاً للفاضل (۵)؛ لمفهوم المستفيضه (۶).

و ردّ بتخصيصه بالأقوى و إطلاقات تنجّس القليل بالملاقاه، و دفع بظهورها فى الراكد.

۱- الدروس الشرعيه: ۱/ ۱۱۹.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۴۳ الباب ۵ من أبواب الماء المطلق.

۳- غنيه النزوع: ۴۶، ذكرى الشيعه: ۱/ ۷۹، مدارک الأحكام: ۱/ ۳۰.

۴- لاحظ! وسائل الشيعه: ۱/ ۱۳۳ الباب ۱ من أبواب الماء المطلق.

۵- منتهى المطلب: ۱/ ۲۸ و ۲۹، تذكره الفقهاء: ۱/ ۱۷.

۶- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۵۸ و ۱۵۹ الحديث ۳۹۱ و ۳۹۴ و ۳۹۶، لاحظ! الحدائق الناضره: ۱/ ۱۹۱.

ص: ۲۱

ثمّ المنجّس من التغيّر بالإجماع و النصوص (۱) هو ما كان فى أحد الثلاثه، دون غيرها من الأوصاف، وفاقاً، و بالملاقاه بالنجس دون المتنجّس و المجاوره.

وفاقاً للكل فى الثانى؛ للأصل، و الاستصحاب، و إيماء النصوص (٢) إليه، فيتعيّن حمل المطلقات عليه.

و للمعظم فى الأوّل؛ لما ذكر مع أظهريّه الـدلاله، خلافاً ل «المبسوط» (٣)، و ظاهر «المعتبر» (۴)؛ لعموم النبوى (۵)، و استصحاب نجاسه المتنجّس، و لا يخفى دفعهما.

إلّا أنّ الظاهر عندى الثانى إن قطع باسـتقلال ما تضمّنه من النجس بالتأثير؛ لوجود العلّه، و عدم مدخليّه الانفراد، و إلّا فالأوّل؛ لما مرّ.

و لو اشتبه المغيِّر لم ينجس إجماعاً؛ للأصل، و عموم الأدلّه.

فصل [التغيّر المعتبر فى الماء الجارى]

اشاره

المعتبر فى التغيّر الحسّى، فلا يقدّر عند فقد الأوصاف وفاقاً للمشهور؛ للأصل، و الاستصحاب، و ظهوره فيه.

و خلافاً للفاضل و ولده (۶)؛ لدورانه معها، فيقدّر إذا فقدت، و هو مصادره،

١- وسائل الشيعه: ١/ ١٣٧ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق.

٢- وسائل الشيعه: ١/ ١۶١ و ١۶٢ الحديث ٣٩٩ و ۴٠١ و ۴٠٣.

٣- المبسوط: ١/ ۵.

۴- المعتبر: ١/ ٨۴.

۵- مسند أحمد بن حنبل: ٢/ ۵٢١ الحديث ٧۵۴٧.

۶- منتهى المطلب: ١/ ۴٢، إيضاح الفوائد: ١/ ١۶.

و بالحمل على المضاف، و هو قياس باطل، و بوجوه ضعيفه أُخر لا فائده فى ذكرها.

فصل

لـو تغيّر بعضه، فنجاسه المتغيّر منه كطهـاره مـا فـوقه، مجمع عليه، و عموم الأـدلّه يرشـد إليه، و مـا تحته مع القلّه و قطعه العمود كالأوّل؛ لانفصاله بالنجس، فهو كقليل لاقاه، و مع الكثره أو عدمه كالثانى؛ للعمومات.

و لاـ يختلف الحكم باختلاـف السطوح؛ إذ الحقّ تقوّى الأـعلى بالأسـفل فى الجـارى، بـل الواقف، فلاـ يشترط استوائها أو علوّ المطهّر؛ لعموم الأدلّه، كما يأتى.

و علی الاشتراط یلزم تنجّس المنحدر تحت المتغیّر مع القطع و إن کثر جدّاً.

و علی اشتراط الکرّیه یلزم ذلک مع عدمه أیضاً إن لم یکن ما فوقه کرّاً، فیتنجّس الأنهار العظیمه بمجرّد ملاقاه نجاسه أعالیها! ثمّ الشک فی الاستیعاب لا عبره به؛ للأصل، و عموم أدلّه الطهاره.

و المتغیّر منه یطهر بمطهّر الواقف أو زوال التغیّر عند التدافع، علی اشتراط الممازجه فی تطهیر النجس، و بدونه علی ما نختاره من کفایه الاتّصال فیه.

و قوله علیه السّلام: «ماء النهر یطهّر بعضه بعضه» (۱) لا ینافیه.

فصل [ماء الحمّام]

ماء الحمّام بلا مادّه کالراکد وفاقاً، و وجهه ظاهر، و معها إن کان المجموع

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۵۰ الحدیث ۳۷۳ (مع اختلاف یسیر).

قلیلًا فکالقلیل عند المعظم؛ لإطلاق انفعاله، خلافاً للمحقّق (۱)؛ لإطلاق المستفیضه (۲)، و قیّد بالأوّل دون العکس؛ لکونه أقوی بوجوه.

و إلّا ففی عدم الانفعال کالکثیر؛ لإطلاقات المطلق و المقیّد، خلافاً للأکثر؛ لوجوه ضعیفه.

و فی التطهیر بعد تنجّسه کالقلیل إجماعاً؛ لإطلاق الأدلّه. و إن کثرت المادّه وحدها فکالجاری، وفاقاً للمشهور.

و اشتراط الزیاده للتطهیر بعد التنجّس باطل، و دلیله مزیّف. و المنفعل منه یطهر باتّصاله بالمادّه.

و لا یشترط الممازجه، وفاقاً للثانیین (۳)، و خلافاً للفاضل (۴).

لنا: کفایته للدفع، فیکفی للرفع؛ لاشتراک العلّه، و هی صدق الوحده، و استحاله المداخله. و الممازجه الحقیقیّه ممتنعه، و العرفیّه لا حجّه علی اعتبارها. و إیجابه المزج فی البعض فانّ تطهّر النجس بالطاهر؛ لصدق الممازجه، و عمومی الطهوریّه، و عدم انفعال الکر، تطهّر الکلّ؛ إذ ما یطهر بالمزج بالطاهر یمتزج ببعض النجس فیسری الممازجه فی الجمیع، و إلا فإمّا ینجس الطاهر به، أو یبقی کلّ علی حکمه، و کلاهما باطل بالإجماع، و العمومین.

للفاضل: امتیازهما بدون المزج، فیختصّ کلّ منهما بحکمه (۵)، و هو مصادره، و بقیاسه علی الجاری فی الاشتراط.

۱- شرائع الإسلام: ۱/ ۱۲.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۳۳ الباب ۱ من أبواب ماء المطلق.

۳- جامع المقاصد: ۱/ ۱۳۶، الروضه البهیّه: ۱/ ۳۲.

۴- تذکره الفقهاء: ۱/ ۲۳.

۵- قواعد الأحکام: ۱/ ۵.

ص: ۲۴

و ردّ بمنعه فیه أیضاً؛ لکفایه الاتّصال فی کلّ ماء، و قد اکتفی به فی الغدیرین المتّصلین بساقیه (۱) کاکتفاء الأکثر فیهما بکونه المجموع؛ لعدم الانفعال، دون ماء الحمّام، مع أنّ حکمه أخفّ، فیلزمهما بیان الفارق، و العرف باستواء السطوح فیهما دونه باطل.

و علوّ المادّه أو استواؤها کاستواء سطوحها. و العلم بطهرها غیر لازم للحکمین، فیوجبهما مع التسفّل و الاختلاف، و عدم العلم بنجاستها؛ لعموم الأدلّه، و الشکّ فی کثرتها عند وقوع النجاسه، یبنی علی الطهاره مع سبقها إجماعاً؛ للاستصحابین، و الأصلین، و بدونه علی الأقوی؛ لاستصحاب الطهاره و أصالتها، خلافاً للأکثر؛ لأصاله العدم، و ردّ بعدم التقاوم، و لو وقعت فیما کثر تدریجاً بنی علی الطهر أیضاً؛ لما مرّ، خلافاً لبعضهم (۲)؛ لأصاله العدم و تأخّر الحادث.

و ردّ الأوّل بفقد المقاومه، و الثانی بالمعارضه بمثله.

و ثبوت کثرتها بالاعتبار أو العدلین مجمع علیه. و بالواحد رابعها بذی الید مع عدالته.

للأوّل: کونه خبرا أحد المتعلّقین فیکفی الواحد. و للثانی: کونه شهاده لخصوص الآخر فیلزم التعدّد. و للثالث: بعض الظواهر. و للرابع: إیماؤها إلی اشتراط العداله، و لعلّه الأرجح، کما لا یخفی وجهه.

فصل [ماء المطر]

ماء الغیث بلا تقاطر کالواقف، و معه کالجاری فی حکمیه؛ للآیتین (۳)

۱- تذکره الفقهاء: ۱/ ۲۳.

۲- لاحظ! ذخیره المعاد: ۱۲۶.

۳- الأنفال (۸): ۱۱، الفرقان (۲۵): ۴۸.

ص: ۲۵

و المستفیضه (۱)، و لا یشترط جریه من المیزاب، وفاقاً للمعظم؛ لإطلاقها، و خلافاً ل «المبسوط» و «الجامع» (۲)؛ لظاهر الصحیح و الحسن و الخبر (۳). و ردّ بمنع الدلاله.

ثمّ اعتبار التقاطر مع إطلاق الماء أو المطر فی النصوص (۴)؛ لانصرافه إلی المتعارف، و هو المتقاطر المنبئ عن التواتر، و لذا لا یکفی وصول مثل القطره للتطهیر، و المکتفی به یلزمه جعل غیر المتقاطر کالجاری مطلقاً، و فساده ظاهر.

و إطلاق الأدلّه یوجب تقوّی القلیل بالمتقاطر، فیصیر معه کالجاری فی الحکمین.

فصل [الماء الراکد]

اشاره

الراکد إمّا کرّ أو أقلّ، و تنجّس الثانی مع التغیّر بالملاقاه مجمع علیه، و النصوص به مستفیضه (۵)، و بدونه حقّ مشهور، خلافاً للعمانی (۶).

لنا: دعوی الإجماع من الشیخ (۷)، بل الصدوق (۸)، و تواتر ما ورد فی موارد

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۴۴ الباب ۶ من أبواب الماء المطلق.

۲- المبسوط: ۱/ ۶، الجامع للشرائع: ۲۰.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۴۵ الحدیث ۳۵۹، ۳۶۱، ۳۶۰.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۴۴ الباب ۶ من أبواب الماء المطلق.

۵- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۳۷ الباب ۳ من أبواب ماء المطلق.

۶- مختلف الشیعه: ۱/ ۱۷۶ (نقل عن العمّانی).

۷- الخلاف: ۱/ ۱۹۴ المسأله ۱۴۹.

۸- أمالی الصدوق: ۵۱۴.

مختلفه من المنجّسات (۱) منطوقاً و مفهوماً، و حملها علی الندب أو التغیر مع مخالفته الظاهر لا یتأتّی فی البعض، و یعضده شرع الکرّیه؛ إذ لولاه للغی وصفها. و القول بأنّه لاستحباب التنزّه عن الأقلّ و لذا اختلفت مقدّراته من النصوص (۲)، فاسد بوجوه.

المخالف: أصاله الطهاره و استصحابها، و دفعهما ممّا مرّ ظاهر. و عموم الطهاره ما لم یعلم التغیّر أو القذاره، و أُجیب بالتخصیص و حصول العلم الشرعی.

و خصوص المستفیضه الوارده فی موارد مختلفه، و هی بین مجمل، و غیر صریح، و قابل للتخصیص بالمتغیّر أو الکثیر، و ظاهر فی صوره وروده علی النجاسه، فلا تنهض حجّه مثبته للمطلوب.

ثمّ لو سلّم الدلاله، فالترجیح للمنجّس؛ لقوّته بالأکثریّه و الأصحّیه، و الاعتضاد بالإجماع المحکی (۳)، بل المحقّق عند المحقِّق؛

إذ مخالف واحد معروف غير قادح.

فروع:

الأوّل:

المتنجّس كالنجس منجّس؛ لظاهر الوفاق و المستفيضه (۴) الوارده فى موارد

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۵۰ الباب ۸ من أبواب الماء المطلق، ۲۲۵ و ۲۲۹ و ۲۳۰ الباب ۱ و ۳ و ۴ من أبواب الآسار.

۲- مفاتيح الشرائع: ۱/ ۸۳.

۳- الخلاف: ۱/ ۱۹۴ المسأله ۱۴۹، مختلف الشيعه: ۱/ ۱۷۶، مدارک الأحکام: ۱/ ۳۸.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۴۲ الحديث ۳۵۰ و ۱۵۳ الحديث ۳۸۱ و ۱۵۹ الحديث ۳۹۴ و ۲۰۶ الحديث ۵۲۹، للتوسّع لاحظ! مستند الشيعه: ۱/ ۳۹ ۴۱.

مختلفه، و خلاف بعض الثالثه (۱) لا عبره به، و ما احتجّ به لا دلاله له.

الثانى:

الحقّ تنجّس القليل بما لا يدركه الطرف من النجاسه، وفاقاً للمعظم؛ لإطلاق الأدلّه. و خلافاً ل «المبسوط» مطلقاً (۲)، و «الإستبصار» فى الدم خاصّه (۳)؛ لظاهر الصحيح (۴)، و ردّ بمنع الدلاله و اختصاصه بالرعاف، فالتعديه قياس باطل.

الثالث:

لو طارت ذبابه من نجاسه إلى يابس لم ينجس، إلّا مع القطع بالإصابه أو بقائها رطبه؛ للأصل، و الخبر.

و إلى مائع كذلک، إلّا أنّه ينجس مع بقائها مطلقاً.

فصل [تطهير القليل]

يطهر القليل النجس باتّصاله بالجارى، أو الكرّ الواقف أو الملقى و لو لم يمتزجا، وفاقاً للثانيين، و «النهايه» و «التحرير» (۵)، و خلافاً للمحقّق و الشهيد و «التذكره» (۶).

۱- مفاتيح الشرائع: ۱/ ۷۵.

۲- المبسوط: ۱/ ۷.

٣- الاستبصار: ١/ ٢٣ ذيل الحديث ٥٧.

۴- وسائل الشيعه: ١/ ١۵٠ الحديث ٣٧۵.

۵- جامع المقاصد: ١/ ١٣۶، الروضه البهيّه: ١/ ٣٢، نهايه الإحكام: ١/ ٢۵٧، تحرير الاحكام: ١/ ۴.

۶- المعتبر: ١/ ۵٠، الدروس الشرعيّه: ١/ ١٢١، تذكره الفقهاء: ١/ ٢٣.

ص: ٢٨

لنا: صدق الوحده فيطهر؛ لعموم الأدلّه، و كفايته فى الدفع فيكفى للرفع، و كفايه الإلقاء دفعه بالإجماع، مع انتفاء الممازجه الحقيقيه، و لا حجّه على اعتبار العرفيّه، مع أنّها بالسرايه حاصله؛ لعموم الطهوريّه و عدم تنجّس الكثره، و التفرقه بين أنحاء الحصول باطله، و استصحاب النجاسه معارض بأصاله الطهاره، فيبقى أدلّتنا سالمه.

و الحقّ كفايه مطلق الاتّصال و لو بعلوّ النجس؛ لصدق الوحده و الإلغاء و لو تدريجاً بشرط الاتّصال.

و لا يشترط الدفعه وفاقاً للشهيدين (١)؛ لصدق الوحده، و تعذّر الحقيقه، و عدم دليل على العرفيّه. و دعوى ورود النصّ بها غير ثابته، و فتوى الأكثر بها غير ناهضه.

قيل: بدونها ينجس أوّله بالاتّصال، فينقص الباقى عن الكرّ، فلا يطهر.

قلنا: بل يطهر به النجس؛ للعمومين، فالكرّيه وقت الاتّصال للتطهير كافيه، و النقصان بعده لا يبطله.

قيل: لا نصّ فى تطهير المياه، فيقتصر فيه على مورد الوفاق، و هو الدفعه و الممازجه.

قلنا: قد ظهر دلاله العمومين على كفايه الاتّصال و لو بنحو الميزاب و الفوّاره، أو بالنبع من تحته مطلقاً، وفاقاً ل «المبسوط» (٢)، لا عدمها كذلك كالفاضلين (٣)؛ لاشتراط علوّ المطهّر للمنع، و لا إن كان النبع تدريجاً

١- ذكرى الشيعه: ١/ ٧٨، الروضه البهيّه: ١/ ٣٢.

٢- المبسوط: ١/ ٧.

٣- المعتبر: ١/ ۵١، تذكره الفقهاء: ١/ ٢٣.

ص: ٢٩

ك «النهايه» (١)، أو رشحاً كالكركى (٢)؛ لاشتراط الغلبه مع علوّ النجس لعدم المستند؛ إذ مقتضى الأدلّه اشتراط الاتّصال فإن حصل حصل الطهر، و إلّا لم يحصل، وفاقاً. و طهر المتغيّر منه برفعه ممّا لا يغيّره من كرّ متّصل، و وجهه ظاهر.

و لا يطهر بإتمامه كرّاً؛ للاستصحاب، و عموم تنجّس القليل بالملاقاه.

و مع نجاسته فـالحكم أظهر؛ إذ تطهّر نجسين بالانضـمام غير معقول. خلافـاً لجمـاعه مطلقـاً، و لابن حمزه لو تمّم بالطـاهر (٣)؛ للأصل، و النبوی (۴)، و دعوی الإجماع من الحلّی (۵)، و استهلاک النجاسه بالبلوغ.

قلنا: الأصل مندفع بما مرّ، و الخبر مرسل لا دلاله له، و نقل الإجماع لا یقاوم، و الاستهلاک مع سبق النجاسه علی البلوغ ممنوع.

فصل [مقدار الکرّ]

اشاره

الکرّ بالوزن: ألف و مائتا رطل إجماعاً؛ للمرسل (۶)، و ما یخالفه مؤوّل إلی ما یرجع إلیه جمعاً.

و الرطل هو العراقی دون المدنی الزائد علیه بنصفه، وفاقاً لغیر الصدوق و السیّد.

١- نهایه الإحکام: ١/ ٢۵٧.

٢- لم نعثر علیه فی مظانّه.

٣- الوسیله إلی نیل الفضیله: ٧٣.

۴- مستدرک الوسائل: ١/ ١٩٨ الحدیث ٣۴١.

۵- السرائر: ١/ ۶٣.

۶- وسائل الشیعه: ١/ ۶٧ الحدیث ۴١۶.

لنا: الأصل، و الاستصحاب، و العمومات، و حصول التوافق بین الأخبار (١) و التقدیرین.

و تقدیم أحد العرفین مع التعارض بلا قرینه مشکل. و الاحتیاط مع عدم حجیّته معارض بمثله. و اشتراط عدم الانفعال بالکثره معارض باشتراط الانفعال بالقلّه. و أصاله عدمها علی بعض الفروض معارض بأصاله بقائها علی مقابله.

ثمّ العراقی مائه و ثلاثون درهماً عند المعظم؛ للمکاتبه (٢). و القول الآخر (٣) نادر.

و بالمساحه: ما بلغ تکسیره سبعه و عشرین شبراً، وفاقاً للقمّیین و الثانیین (۴). لا اثنین و أربعین و سبعه أثمان کالأکثر، أو مائه کالإسکافی (۵)، أو أبعاده عشره و نصفاً کالراوندی (۶)، أو لا یتحرّک جنباه إن طرح فیه حجر کالشلمغانی (٧)، أو الاکتفاء بکلّ واحد کابن طاوس (٨).

لنا: الصحیح (٩)، و الخبر المروی فی «المجالس» (١٠)، و أصاله الطهاره و استصحابها؛ لکونه أقلّ ما قیل، و أقربیّته إلی التقدیر بالوزن، و تأتّی الجمع بحمل

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۶۴ و ۱۶۷ الباب ۱۰ و ۱۱ من أبواب الماء المطلق.

۲- وسائل الشیعه: ۹/ ۳۴۰ الحدیث ۱۲۱۷۹.

۳- تحریر الأحکام: ۱/ ۶۲ و ۶۳.

۴- نقل عن القمّیین فی مختلف الشیعه: ۱/ ۱۸۳، جامع المقاصد: ۱/ ۱۱۸، الروضه البهیّه: ۱/ ۳۴.

۵- نقل عنه فی مختلف الشیعه: ۱/ ۱۸۳.

۶- نقل عنه فی مختلف الشیعه: ۱/ ۱۸۴.

۷- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۱/ ۸۱.

۸- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۱/ ۸۱.

۹- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۵۹ الحدیث ۳۹۷.

۱۰- أمالی الصدوق: ۵۱۴، وسائل الشیعه: ۱/ ۱۶۵ الحدیث ۴۰۹.

الأخبار المخالفه (۱) علی الندب و مراتبه، و علی الأقوال الأُخر یلزم الطرح.

للأکثر: الخبر (۲)، و ردّ بالضعف و الإجمال. و البواقی بین راجع إلی المختار و ما لا مستند له.

فصل [تنجّس الکثیر بالتغیّر]

تنجّس الکثیر بالتغیّر بالنجس کعدمه بدونه مجمع علیه، و النصوص به مستفیضه (۳).

و خلاف المفید و الدیلمی (۴) فی الثانی فی میاه الحیاض و الأوانی غیر صریح؛ لإمکان حمل الکثره فی کلامهما علی العرفیّه. و لو سلّم الصراحه فلا عبره به؛ لاندفاعه بالعام و الخاص المعتضدین بالأصل و الشهره، و مجرّد بعض العمومات لا یقاومها، و ما فیه من قرب الحمل و التخصیص یوهنه (۵).

و طهره بما مرّ، لا بزواله بنفسه أو التصفیق و مثله، وفاقاً للمعظم؛ للاستصحاب و إطلاق الخبر (۶)، و خلافاً ل «الجامع» (۷)؛ للأصل، و بزوال العلّه (۸).

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۶۴ الحدیث ۴۰۸، ۱۶۵ الحدیث ۴۱۲، ۱۶۶ الحدیث ۴۱۳.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۶۶ الحدیث ۴۱۳.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۵۸ الباب ۳ من أبواب الماء المطلق.

۴- المقنعه: ۶۴، المراسم: ۳۶.

۵- فی نسخه المدرسه الفیضیّه إضافه: به ببعض المطلوب، و هو ماء الأوانی دون الحیاض.

۶- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۳۷ الحدیث ۳۳۶.

۷- الجامع للشرائع: ۱۸.

۸- فی نسخه المدرسه الفیضیّه: و زوال العلّه.

ص: ۳۲

قلنا: الأصل مندفع بما مرّ و العلّه أماره لا باعثه، و لو سلّم فعلّه الحدوث لا البقاء، و لو سلّم منعنا حصول المعتبر من الزوال (۱)؛ فإنه علی وجوه، و العبره بالحقیقی منها، و هو ما کان بالوجه المقرّر.

و التمسّک بخبر البلوغ (۲) بعد تسلیم التنجّس بالتغیّر ضعیف.

و الشکّ فی استناد التغیّر إلی النجاسه لا ینجّس؛ للأصل و الاستصحاب و العمومات. و مثله الظن به؛ لما ذکر، و إطلاق حجیّه الظن ضعیف؛ إذا الظواهر تعطی عدم اعتباره مطلقاً (۳)، خرج ما خرج فیبقی الباقی.

و ظاهر الأکثر صدق الوحده مع الاتّصال و لو بثقبه ضیّقه و اختلاف السطوح، فیصدق الکرّ علی مثله و یقتضی حکمیه؛ لعموم الأدلّه.

و اشتراط الممازجه کالفاضلین و الشهید (۴)، أو الاستواء أو علوّ المطهّر ک «التذکره» (۵)، أو الأوّل فقط کبعض الثالثه (۶) قد علم ضعفه.

و طریق تطهیر المتغیّر منه مع حکم تغیّر البعض بقطعه العمود و بدونه یظهر ممّا مرّ.

فصل [ماء البئر]

البئر مجمع ماء نابع لا یتعدّاها غالباً، و لا یخرج عن مسمّاها عرفاً.

۱- فی نسخه المدرسه الفیضیّه: الدوال.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۵۸ و ۱۵۹ الحدیث ۳۹۱ و ۳۹۲ و ۳۹۴.

۳- فی نسخه مکتبه آیه اللّه المرعشی النجفی رحمه اللّه: إلّا مطلقاً.

۴- شرائع الإسلام: ۱/ ۸۵، تحریر الأحکام: ۱/ ۴، ذکری الشیعه: ۱/ ۸۵.

۵- تذکره الفقهاء: ۱/ ۲۳ لاحظ! مدارک الأحکام: ۱/ ۴۵.

۶- المعالم فی الفقه: ۱/ ۱۳۹.

ص: ۳۳

و تنجّس مائها مع التغیّر مجمع علیه، و العمومات ترشد إلیه (۱)، و بدونه محلّ نزاع، و الحقّ عدمه مطلقاً مع استحباب النزح، وفاقاً للحسن و ابنی الجهم و الغضائری (۲) و الفاضل و ولده و الکرکی (۳)، و علیه جلّ الثالثه. لا مع وجوبه ک «المنتهی» (۴) و

لا مع كريّته كالبصروى (۵)، و لا نجاسته مطلقاً كالمرتضى (۶)، و أكثر الثانيه، و الشيخ فى كتب الفروع الأوّل و الثالث (۷)، و فى التهذيبين كلام مجمل.

لنا: على الأوّل: بعد العمومات خصوص ما قرب التواتر من الصحاح و غيرها (۸)، و أُيّد بإيجاب التنجّس ترجيح المرجوح، و التنجّس بغير منجّس و التطهير بغير مطهّر.

و على الثانى: أوامر النزح بحملها على الندب؛ للأصل، و المعارض، و ما فيها من شدّه التعارض (۹)، و إطلاق الدلاء (۱۰)، و النزح للطاهر (۱۱)، و التخيير بين عددين (۱۲)، و جمع المتخالفات، و تفريق المتماثلات (۱۳)، و بذلك اندفع حجّه

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۳۷ الباب ۳ من أبواب الماء المطلق.

۲- نقل عنهم فى مدارك الأحكام: ۱/ ۵۴.

۳- نهايه الإحكام: ۱/ ۲۳۵، إيضاح الفوائد: ۱/ ۱۷، جامع المقاصد: ۱/ ۱۲۱.

۴- منتهى المطلب: ۱/ ۵۸ و ۶۸.

۵- نقل عنه فى ذكرى الشيعه: ۱/ ۸۸.

۶- الانتصار: ۱۱.

۷- النهايه: ۶، المبسوط: ۱/ ۱۱.

۸- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۷۰ ۱۷۷ الباب ۱۴ من أبواب الماء المطلق.

۹- لاحظ! على سبيل المثال وسائل الشيعه: ۱ الحديث ۴۴۴ و ۴۴۵ و ۴۴۶ و ۴۴۷.

۱۰- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۸۲ و ۱۸۴ الحديث ۴۵۵ و ۴۶۲.

۱۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۸۷ الحديث ۴۷۷.

۱۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۸۳ الحديث ۴۵۹ و ۴۶۰.

۱۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۸۳ و ۱۸۴ الحديث ۴۶۱ ۴۶۳.

«المنتهى».

و للبصروى على موضع الخلاف: عموم انفعال القليل، و أُجيب بالمنع، و التخصيص بالأقوى.

و للسيّد: أخبار النزح (۱)، و لا يفيد النجاسه، و أدلّه انفعال القليل (۲)، و لا عموم لها، و ما دلّ على فساد البئر بالوقوع أو تطهّره بالنزح (۳)، و فيه قرينه على إراده النفره و زوالها.

ثمّ لو سلّم الدلاله فالترجيح لأخبار الطهاره بالكثره، و الصراحه، و موافقه الأصل، و الاستصحاب، و عموم السنّه و الكتاب، و تأتّى الجمع بحمل ما يخالفها على الاستحباب.

و تأییده بالشهره و دعوی الإجماع من الحلّی و ابن زهره (۴) لا یرجّحه، کما لا یخفی وجهه، علی أنّ الشهره مفقوده أو ضعیفه، و النقل من غیر ضابط فیما خالف فیه الأجلّه.

و یطهر المتغیّر منه عندنا بزوال تغیّره بالنزح أو ما مرّ؛ للمستفیضه من الصحاح و غیرها (۵)، و لزوال العلّه، و کونه کالجاری و النزح کالتدافع، و بنفسه أو بالعلاج أیضاً؛ لزوال السبب مع الاتّصال بالمادّه کالجاری. و الأخبار حجّه لنا لا علینا؛ لجعل الزوال فیها غایه للنزح.

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۷۹ الباب ۱۵ ۲۲ من أبواب الماء المطلق.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۵۰ الباب ۸ من أبواب الماء المطلق.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۷۶ الحدیث ۴۴۲ و ۴۴۳ و ۱۸۲ الحدیث ۴۵۸.

۴- السرائر: ۱/ ۶۹، غنیه النزوع: ۴۷.

۵- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۷۰ الباب ۱۴ من أبواب الماء المطلق.

ص: ۳۵

و للمنجّسین أقوال متکثّره (۱)؛ لأخبار بین غیر ناهض و متعیّن الحمل علی الندب أو التخصیص بما یرجع إلی المختار.

ثمّ ما نذکره من مقادیر النزح عندنا علی الندب و عندهم علی الوجوب.

فینزح:

للخمر و موت البعیر: کلّ الماء، بالإجماعین، و الصحاح المستفیضه (۲)، و إطلاقها یشمل القطره کما علیه المعظم، و الصدوق أوجب لها عشرین دلواً (۳) للخبرین (۴)، و فیهما مع الضعف منع الدلاله.

و الثور و البقره: کالبعیر؛ للصحیح (۵)، و نزح الکرّ له کالحلّی (۶)، أولها کالأکثر ضعیف، و تعلیلهما علیل، و إدخالها فیما لا نصّ فیه کالمحقّق (۷) أضعف؛ إذ الصحیح یشملها.

و الفقاع و کلّ مسکر مائع: کالخمر، وفاقاً للأکثر؛ لدعوی الإجماع من الحلّی (۸)، و إطلاقه علیهما فی المستفیضه، و إفادته الشرکه فی الأحکام الشائعه ظاهره علی أنّ المستفاد من النصوص (۹) و اللغه (۱۰) کونه علی الحقیقه.

۱- لاحظ! مدارک الأحکام: ۱/ ۵۹ ۶۱، ذخیره المعاد: ۱۲۸.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۷۹ الباب ۱۵ من أبواب الماء المطلق.

۳- المقنع: ۳۴.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۷۹ الحدیث ۴۴۶، تنبیه: لم نعثر علی خبر آخر.

۵- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۷۹ الحدیث ۴۴۴، للتوسع لاحظ! المعالم فی الفقه: ۱/ ۱۸۱.

۶- السرائر: ۱/ ۷۲.

۷- المعتبر: ۱/ ۶۲.

۸- السرائر: ۱/ ۷۰.

۹- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۶۹ الحديث ۴۲۰۱ و ۲۵/ ۳۵۹ الباب ۲۷ من أبواب الأشربه المحرّمه.

۱۰- لم نعثر فى مظانّه.

ص: ۳۶

و كذا المنى؛ لنقل الإجماع فى «السرائر» و «الغنيه» (۱)، و الاحتجاج بتوقّف القطع بالطهر على نزح الجميع (۲) كما ترى. و احتمال السبع (۳) ضعيف، و تعليله عليل.

و للبغل و الحمار: الكرّ، وفاقاً للمشهور؛ للخبر (۴). و احتمال نزح الجميع إلحاقاً لهما بالثور (۵)، أو الدلاء المقدّره للدابّه الشامله لهما (۶) ضعيف.

و للفرس: دلاء؛ لورودها فى الصحيح و الخبر (۷) للدابه الشامله له بجميع معانيها، بل الظاهره اختصاصها به؛ إذ إراده غيره خلاف الإجماع، فإلحاقه بغير المنصوص (۸) غفله، و للحمار بالمشابهه كالأكثر ضعيف.

و لموت الإنسان: سبعون، بالإجماع، و الموثّق (۹)، و عمومه يشمل ميّت الكافر كما عليه الأكثر.

و الحلّى ينزح له الكلّ كحيّه (۱۰)؛ لعدم النصّ و الموت لا تقلّ نجاسته بل يزيدها، و الثانيان (۱۱) إن وقع ميّتاً فكالأكثر؛ لعموم النصوص، و إن مات فيه

۱- السرائر: ۱/ ۷۰، غنيه النزوع: ۴۷ و ۴۹.

۲- المعتبر: ۱/ ۵۹.

۳- لاحظ! منتهى المطلب: ۱/ ۸۹، ذخيره المعاد: ۱۳۵.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۸۰ الحديث ۴۴۸، تنبيه: لم نعثر فى كتب الأخبار على حكم البغل نعم جاء فى المعتبر: ۱/ ۵۷ روايه ابن هلال هكذا: حتى بلغت الحمار و الجمل و البغل.

۵- لاحظ! ذخيره المعاد: ۱۳۰.

۶- منتهى المطلب: ۱/ ۷۵ و ۷۶، مدارك الأحكام: ۱/ ۷۵.

۷- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۸۳ الحديث ۴۶۱، ۱۸۴ الحديث ۴۶۲.

۸- المعتبر: ۱/ ۶۲.

۹- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۹۴ الحديث ۴۹۸.

۱۰- السرائر: ۱/ ۷۳.

۱۱- جامع المقاصد: ۱/ ۱۴۰، روض الجنان: ۱۴۹.

ص: ۳۷

فکالحلّی؛ لتأثیر السبب و عدم ارتفاعه بالموت.

قلنا: مورد النصّ هو الثانی، فیثبت السبعین لموته و إن لاقاه حیّاً.

قیل: إن لم یمت نزح الکلّ (۱)، فیلزم ثبوت الأخفّ للأشدّ و الأثقل للأضعف.

قلنا: مثل ذلک فی مقادیر النزح کثیر، و هو آیه الندب.

و عدم نزح لغیر المنصوص.

و للعذره الذائبه: خمسون عند الأکثر، و علیه الإجماع فی «الغنیه» (۲)، و خمسون أو أربعون عند الصدوق و المحقّق (۳)؛ للخبر (۴)، و ضعفه مع عدم الانجبار یمنع من العمل، و الاحتجاج به للأوّل لا وجه له.

و مقتضی الصحیح (۵) کفایه الدلاء لمطلق العذره إلّا أنّ الظاهر عدم قائل به، فالظاهر رجحان الأوّل.

و المشهور إلحاق الرطبه بالذائبه؛ لاشتراکهما فی العلّه، و فساده ظاهر، و إطلاق الخبر (۶) یقتضی کفایه العشر لها، إلّا أنّهم خصّصوه بالیابسه. و علی ما اخترناه فالأمر هیّن.

و لکثیر الدم: ثلاثون إلی أربعین، و لقلیله دلاء یسیره، وفاقاً للصدوق و المحقّق و الشهید (۷)؛ للصحیح و الموثّق و المکاتبه (۸)، لا عشره و خمسه

۱- لاحظ! المعالم فی الفقه: ۱/ ۱۹۹ و ۲۰۰.

۲- غنیه النزوع: ۴۹.

۳- من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۱۳ ذیل الحدیث ۲۲، المعتبر: ۱/ ۶۵.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۹۱ الحدیث ۴۹۱.

۵- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۷۶ الحدیث ۴۴۲.

۶- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۹۱ الحدیث ۴۹۲.

۷- من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۱۴ و ۱۵ ذیل الحدیث ۲۸ و ۲۹، المعتبر: ۱/ ۶۵، ذکری الشیعه: ۱/ ۹۴.

۸- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۹۳ الحدیث ۴۹۷ و ۴۹۸ و ۱۷۶ الحدیث ۴۴۲.

ص: ۳۸

کالمفید (۱)، و لا خمسون و عشره کالطوسی (۲)، و لا واحده إلی عشرین کالسیّد (۳)؛ لأنّها بین فاقد للمستند، و ذی فاقد للدلاله.

و المعتبر فی الکثره أو القلّه العرفیّه الواقعیّه، دون الإضافیّه؛ لظاهر النصوص.

ثمّ هی و إن وردت فی دماء خاصّه إلّا أنّ لحوق غیر الأربع بها قطعی، و فی لحوقها بها أو بغیر المنصوص أو نزح الکلّ لها أقوال، و لعلّ الثابت هو الوسط، إلّا أنّ الظاهر عندنا الأوّل؛ للأولویّه، و عندهم الأخیر؛ لنقل الإجماع مع الشهره.

و للکلب و الخنزیر و الثعلبین و الأرنب و الشاه و مثلها: أربعون عند الأکثر؛ لأخبار (۴) لا دلاله لها، و للصدوق فی بعضها قول آخر (۵)، و النصوص فیها متعارضه بحیث لا یمکن الجمع إلّا علی المختار، فهو من الشواهد علیه.

و لبول الرجل: أربعون عند الأکثر؛ للخبر (۶)، و قیل: ینزح الجمیع لصبّه و دلاء لتقاطره (۷)؛ للصحیحین (۸). و الأمر عندنا هیّن.

و لا فرق بین بول المسلم و الکافر؛ لإطلاق الخبر، و فی إلحاق بول المرأه به أو بغیر المنصوص أو نزح الثلاثین له مطلقاً أو لکثیره و الدلاء لیسیره أقوال للحلّی

۱- المقنعه: ۶۷.

۲- النهایه: ۷.

۳- نقل عنه فی المعتبر: ۱/ ۶۵، مختلف الشیعه: ۱/ ۱۹۸.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۸۲ الباب ۱۷ من أبواب الماء المطلق.

۵- من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۱۲ و ۱۵ ذیل الحدیث ۲۲ و ۳۲، المقنع: ۳۰ و ۳۴.

۶- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۸۱ الحدیث ۴۵۱.

۷- مدارک الأحکام: ۱/ ۸۲.

۸- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۷۶ و ۱۸۰ الحدیث ۴۴۲ و ۴۴۷.

و الأکثر و المحقّق و بعض من تأخّر (۱)، و مستند الکلّ ضعیف، و علی المختار لا إشکال.

و لماء المطر المخالط للبول و العذره و خرء الکلاب: ثلاثون فی المشهور؛ للخبر (۲)، و أکثریه التقدیر لکلّ واحد لا ینافیه؛ إذ حکم البئر علی الجمع و التفریق، علی أنّ التخفیف بالمخالطه ممکن.

و الظاهر اختصاص الحکم بالمورد، فینتفی بالتبدّل أو النقص و الزیاده، و فی التعدیه إلی سائر المیاه احتمال؛ لعدم تعقّل الفرق.

و لموت الطیر: سبع عند الأکثر؛ للمعتبره (۳). و خمس فی «المعتبر» (۴)؛ للصحیح (۵). و ثلاث فی «الاستبصار» (۶)؛ للصحیحین و الخبر (۷)، بحمل الدلاء فیها علی المتیقّن، و لکلّ فی الجمع و الترجیح تمحّلات. و علی المختار لا إشکال.

و لحیّ الکلب: سبع عند الأکثر؛ للصحیح (۸)، و خمس أو ثلاث عند بعضهم (۹)؛ للصحیحین (۱۰)، و فی دلالتهما نظر، و أربعون عند الحلّی (۱۱)؛ لکونه ممّا لا

١- السرائر: ١/ ٧٨، المعتبر: ١/ ۶٨، منتهى المطلب: ١/ ٨۶ لاحظ! ذخيره المعاد: ١٣٣.

٢- وسائل الشيعه: ١/ ١٨١ الحديث ۴۵٢.

٣- وسائل الشيعه: ١/ ١٨٣ الحديث ۴۵٩.

۴- المعتبر: ١/ ٧٠، تنبيه: جاء فى المعتبر: و الأولى (أى روايه السبع) يعضدها العمل فهى أولى و إن ضعف سندها. و لا استبعد العمل بروايه أبى أسامه لرجحانها بسلامه السند، لكنّى لم أر بها عاملا.

۵- وسائل الشيعه: ١/ ١٨۴ الحديث ۴۶٣.

۶- الإستبصار: ١/ ۴۴ ذيل الحديث ١٢٢.

٧- وسائل الشيعه: ١/ ١٨٣ و ١٨۴ الحديث ۴۵٨ و ۴۶١ و ۴۶٢.

٨- وسائل الشيعه: ١/ ١٨٢ الحديث ۴۵٧.

٩- مدارک الأحکام: ١/ ٩٢.

١٠- وسائل الشيعه: ١/ ١٨٢ و ١٨۴ الحديث ۴۵٨ و ۴۶٣.

١١- السرائر: ١/ ٧۶.

ص: ۴٠

نصّ فيه على أصله، و ضعفه ظاهر، مع أنّه ينزح له الكلّ.

و لبول الرضيع: دلو، و المغتذى سبع فى المشهور؛ للرضوى (١)، و إطلاق المرسل المقيّد به (٢). و قيل بالثلاث للأوّل (٣)؛ للرضوى (۴)، و قيل به للثانى (۵)؛ لظاهر الصحيح (۶). و ردّ الأوّل بعدم الانجبار، و الثانى بعدم الدلاله.

و للفأره مع التفسّخ: سبع، و بدونه ثلاث عند المعظم؛ جمعاً بين الإطلاقين (٧)؛ لشهاده الخبرين (٨). و حملوا أخبار الدلاء (٩) على أحد الحالين و العددين، و الخمس (١٠) على الندب، بعد تقيّدها بعدم التفسّخ. و هنا أقوال أُخر ضعيفه (١١)، و تعليلاتها عليله.

و لوقوع الجنب: سبع على الأقوى؛ للصحاح (١٢). و تخصّص الأكثر باغتساله؛ لظاهر الخبر (١٣)، و الحلّى بارتماسه؛ لنقله الإجماع (١۴) ضعيف.

١- فقه الرضا عليه السّلام: ٩۴ و ٩۵، مستدرک الوسائل: ١/ ٢٠٣ الحديث ٣۵٨.

٢- وسائل الشيعه: ١/ ١٨١ الحديث ۴۵٠.

٣- غنيه النزوع: ۴٩.

۴- لم نعثر عليه، تنبيه: يمكن أن يتمسك لإطلاق الحديث الرضوى و حمل الدلاء على أقل الجمع، لاحظ! وسائل الشيعه: ١/ ١٨٢ الحديث ۴۵۵.

۵- من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٣ ذيل الحديث ٢٢.

۶- لم نعثر عليه.

۷- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۸۷ الحديث ۴۷۷ و ۴۷۸.

۸- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۷۴ و ۱۸۷ الحديث ۴۳۴ و ۴۷۶.

۹- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۸۲ و ۱۸۴ الحديث ۴۵۸ و ۴۶۱ و ۴۶۲.

۱۰- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۸۴ الحديث ۴۶۳.

۱۱- لاحظ! مفتاح الكرامه: ۱/ ۴۹۸ و ۴۹۹.

۱۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۷۹ الحديث ۴۴۴ و ۴۴۹، ۱۹۵ الحديث ۵۰۳.

۱۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۹۵ الحديث ۵۰۵.

۱۴- السرائر: ۱/ ۷۹.

ص: ۴۱

و صحّه الاغتسال فيها عندنا ظاهره، و الظاهر صحّته عندهم أيضاً. لصدق الاغتسال و عدم باعث للفساد، و مجرّد الأمر بالنزح لا يوجبه، و لا ينافى بقاء الطهوريّه خلافاً للشيخين (۱)؛ للنهى عن وقوع الجنب (۲)، و هو غير ناهض.

و لموت الحيّه: ثلاث؛ لظاهر الوفاق، و صريح الرضوى (۳)، و يعضده إطلاق الصحيحين و الخبر (۴).

و لموت الوزغه: ثلاث عند الأكثر؛ للصحيحين (۵). و القول بكفايه الواحد (۶)؛ للخبر (۷)، أو السبع مع التفسّخ و الثلاث بدونه (۸)؛ للجمع بين الصحيحين و الخبر (۹)، أو عدم النزح؛ لعدم النجاسه (۱۰) مردود بعدم الدلاله، و فقد المقاومه، و منع العلّيه.

و لموت العقرب: ثلاث فى المشهور، و لا دلاله له، و الظاهر عدم وجوب شى ء، وفاقاً لأوّل الصدوقين و الحلّى (۱۱) و إن استحبّ العشره (۱۲)

۱- المقنعه: ۶۷، المبسوط: ۱/ ۱۲.

۲- مر آنفاً.

۳- فقه الرضا عليه السّلام: ۹۴، مستدرک الوسائل: ۱/ ۲۰۵ الحديث ۳۶۶ و فيهما: «فاستق للحيه أدل» و استفاده الثلاثه إنما تكون بملاحظه أقل الجمع، للتوسع لاحظ! المعالم فى الفقه: ۱/ ۲۴۰ ۲۴۳.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۸۲ ۱۸۴ الحديث ۴۵۸ و ۴۶۱ و ۴۶۲.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۸۷ الحديث ۴۷۷ (بسندين صحيحين).

۶- الكافى فى الفقه: ۱۳۰.

۷- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۸۹ الحديث ۴۸۴.

۸- تهذيب الأحكام: ۱/ ۲۴۵ ذيل الحديث ۷۰۸.

۹- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۸۷ و ۱۸۹ الحديث ۴۷۷ (بسندين صحيحين) و ۴۸۲، تنبيه: المراد من السام الأبرص فى حديث ۴۸۲ الوزغه الكبيره، لاحظ! أقرب الموارد: ۱/ ۵۴۳.

١٠- السرائر: ١/ ٨٣.

١١- نقل عنه فى المعالم فى الفقه: ١/ ٢٤٦، السرائر: ١/ ٨٣.

١٢- وسائل الشيعه: ١/ ١٩٦ الحديث ٥٠٨.

للخبرين (١).

و للعصفور: واحد إجماعاً؛ للموثّق (٢)، و به يقيّد بعض المطلقات المعارضه.

و لا نزح لغير المنصوص عندنا، و وجهه ظاهر.

و أمّا عندهم ففى عدم النزح، أو نزح الجميع، أو الأربعين، أو الثلاثين، أو المزيل التقديرى إن أمكن العلم به و إلّا فالجميع، أو المزيل مع التغير، أو الأقل مع التقديرى و الثلاثين بدونه أقوال.

و الأوّل لبعضهم (٣)؛ لخبرين (۴) لا يتمّ دلالتهما. و الثانى للمشهور؛ للاستصحاب. و الثالث للفاضل و «المبسوط» (۵)؛ لمرسل (۶) لا يتحصّل معناه. و الرابع لابن طاوس (٧)؛ للخبر (٨) و لا دلاله له. و الأخيران لبعض الثالثه (٩)؛ لكفايه المزيل فى المتغيّر على الأوّل منهما، و للاستصحاب و أصاله نفى الزائد على الثانى.

و لعلّ الأقوى على أصلهم خامسها، و إن كان الأحوط ثانيها.

و تعذّر نزح الكلّ فى مورده يوجب التراوح فى يوم؛ للموثّق (١٠)

١- وسائل الشيعه: ١/ ١٨٥ الحديث ۴۶٧، ٢۴١ الحديث ۶٢٣.

٢- وسائل الشيعه: ١/ ١٩۴ الحديث ۴٩٨.

٣- المعتبر: ١/ ٧٨.

۴- وسائل الشيعه: ١/ ١٧٢ الحديث ۴٢٨ و ١٧٣ الحديث ۴٣١.

۵- إرشاد الأذهان: ١/ ٢٣٧، المبسوط: ١/ ١٢.

۶- وسائل الشيعه: ١/ ١٩٢ الحديث ۴٩۴، تنبيه: ذكره الشيخ فى المبسوط، و هو غير موجود فى كتب الحديث لاحظ! المعالم فى الفقه: ١/ ٢٧١.

٧- نقل عنه فى غايه المراد: ١/ ٧٨.

٨- وسائل الشيعه: ١/ ١٨١ الحديث ۴۵٢.

٩- المعالم فى الفقه: ١/ ٢٧٣، تنبيه: لم نعثر على القول الأخير فى مظانّه.

١٠- وسائل الشيعه: ١/ ١٩۶ الحديث ۵٠٩.

و الرضوی (۱). و لا بـدّ فیه من عـدد. و إجزاء الأربعه مجمع علیه، و إطلاق الموثّق کصریح الرضوی یرشد إلیه، و الأکثر أصحّ القولین؛ للإطلاق، و صریح الثانی کظاهر الأوّل عـدم کفایه الأقلّ، وفاقاً للأکثر، و القول بالإجزاء إن نهض بعملها لاتّحاد الطریق کما تری.

و الیوم هنـا یوم الأجیر دون الصوم؛ للتبادر. و لا یجزئ مقـداره من اللیل أو الملفّق؛ لخروجه عن النصّ، و التعـدیه لاشتراک العلّه باطله.

ثمّ الصـغیر کـالکبیر إن عمّهمـا الاـسم، و إلّـا اختصّ بمتناوله، و یـدخل غیره فیما لا نصّ فیه أو عموم لو وجـد. و إطلاق التسویه کالأکثر، أو إدخال کلّ صغیر فی العصفور کالصهرشتی (۲) ضعیف.

و دلو النزح هو المعدّ، أو المعتاد. و وجهه ظاهر.

و استیفاء العـدد لازم، فلا یکفی الوزن؛ لعدم الامتثال، خلافاً للفاضل و «الذکری» (۳)؛ لحصول الغرض، و ردّ بإمکان حکمه فی العدد.

و لا یعتبر دلو و عدد فی مزیل التغیّر و نزح الکرّ و الجمیع، و وجهه ظاهر.

و فی تضـاعیف النزح بتضـاعف النجس، ثالثهـا: التضـاعف مع التخـالف. و الأوّل للشـهیدین و الکرکی (۴)، و هـو المختـار؛ للاستصحاب و أصاله عدم التداخل فی الأسباب؛ إذ توارد العلل علی معلول واحد باطل، فیستقلّ کلّ منهما بالتأثیر، و التفرقه بین العقلیّه و الشرعیّه باطله.

غایه الأمر اختلافهما فی التأثیر بالذاتیّه و الوضعیّه و الشرعیّه، و إن جاز

۱- فقه الرضا علیه السّلام: ۹۴، مستدرک الوسائل: ۱/ ۲۰۷ الحدیث ۳۷۴.

۲- نقل عنه فی المعتبر: ۱/ ۷۳.

۳- تذکره الفقهاء: ۱/ ۲۸، ذکری الشیعه: ۱/ ۹۰.

۴- البیان: ۱۰۰، مسالک الأفهام: ۱/ ۲۰، جامع المقاصد: ۱/ ۱۴۷.

کونهـا للتعریف إلّا أنّ الأصل فیها الباعثیّه، و المعرّف لواحـد و إن أمکن تعـدّده، إلّا أنّ ذلک نادر؛ إذ الغالب تعـدّد البواعث مع تعدّد الأمارات.

و الثانی: للفاضل (۱)؛ لحصول الامتثال بالمقدّر أو أکثر الأمرین. و ردّ بالمنع.

و الثالث: للمحقّق (٢)؛ لاعتبار لا يصلح للتفرقه.

[و] فى لحوق الجزء بكلّه لتوقّف القطع بالبراءه عليه، أو بغير المنصوص لتغايرهما، فلا يتناوله دليله قولان.

قلنا: منزوحه أمّا أكثر من مقدّر الكلّ أو أقلّ، فالظاهر على أصلهم الأوّل على الأوّل؛ إذ زياده الجزء على الكلّ غير معقول. و الثانى على الثانى؛ لكفايته مع عدم النص على الزائد. و على ما اخترناه فالأمر ظاهر.

و إجزاء الواحد بالكلّ كما للكلّ عند الكلّ، و بالنص يوجب أقل الأمرين على الثالث، و يتضاعف الأوّل على الأوّل، و الثانى على الثانى بتضاعف الأجزاء، و لا يخفى بعده، و لجزءين من اثنين ما لكلّ واحد على كل مذهب مرّتين، كما لا يخفى وجهه.

و الحامل و ذو الرجيع مع انضمام المخارج كغيرهما؛ لعدم الملاقاه، و بدونه يلزم فيهما التضاعف؛ لصدقه، و إطلاق الأدلّه لا يتناولهما؛ لانصرافه إلى الغالب، على أنّ قيد الحيثيه فى إطلاقات النزح معتبر.

و التساقط المعتاد عند الكلّ لا ينجّس و لا يعاد، و غيره عندنا ندباً يكمل أو يعاد، و لهم فيه أقوال، أظهرها ذلك وجوباً.

و لو وقعت بعض الدلاء فى بئر طاهره، ففى نزح المقدّر أو بالغير المنصوص

١- منتهى المطلب: ١/ ١٠٧.

٢- المعتبر: ١/ ٧٨.

ص: ۴۵

أو الأقل أقوال: ل «البيان» و «المنتهى» و «التحرير» (١)، و دليل كلّ مع الترجيح يعلم ممّا مرّ.

و لا نزح لعود الغائر؛ لعدم القطع بالاتّحاد، فيجزئ فيه أصاله الطهاره، دون استصحاب النجاسه، و تنجّسه بالحمأه ليس أولى من تطهّرها به؛ إذ المسلّم على الانفعال ينجس البئر بالواقع لا انفعال النابع من أرضها، و على الانفعال يطهر الآلات و الجدران و مثلهما بالتبعيّه. و لو شكّ فى سبق الوقوع على الاستعمال رجّح عدمه؛ للأصل، و الاستصحاب، و ظاهر الموثّق (٢).

و الحقّ حصول الطهر أو الطيبه بملاقاته أحد الثلاثه؛ لعموم الطهوريّه. خلافاً للمحقّق (٣) مطلقاً لتعليقه على النزح و هو لا يفيد الانحصار، و للشهيد (۴) مع التسنّم؛ لعدم الوحده، و ردّ بصدقها عرفاً.

و لا يتنجّس بالبالوعه ما لم يتغيّر بها أو يتّصل، بالإجماع و الأصل و الخبر (۵).

و يستحب تباعدهما بخمس أذرع مع الصلابه أو فوقيّه البئر قراراً، و بالسبع بدونهما؛ للجمع بين المرسل و الخبر (۶).

و التساوى فى القرار كالتحتيّه، فالتباعد فيه بالسبع لمفهوم آخر الأوّل و أوّل الآخر، و مفهوم آخره غير مقاوم.

و بعضهم اعتبر الفوقيّه بالجهه؛ للخبر (٧)، و لا دلاله له.

١- البيان: ١٠١، منتهى المطلب: ١/ ١٠٨، تحرير الأحكام: ١/ ٥.

٢- وسائل الشيعه: ٣/ ۴۶۷ الحديث ۴۱۹۵.

٣- المعتبر: ١/ ٧٩.

۴- ذكرى الشيعه: ١/ ٨٩.

۵- وسائل الشيعه: ١/ ٢٠٠ الحديث ۵۱۶.

۶- وسائل الشيعه: ١/ ١٩٨ الحديث ۵۱۱، ٢٠٠ الحديث ۵۱۶.

٧- وسائل الشيعه: ١/ ١٩٩ الحديث ۵۱۲.

ص: ۴۶

و الإسكافى فى الأوّل على الثانى، و فى الثانى على الاثنى عشر (١)، و لا حجّه له.

و على اعتبار الجهه صوره التعارض كالتساوى؛ للزوم التحكّم لولاه.

و جميع الصور عليه أربع و عشرون، و التباعد فى ثمان بسبع، و فى البواقى بخمس، و على عدمه ستّ فى أربع بخمس، و فى صورتين بسبع.

١- نقل عنه فى مختلف الشيعه: ١/ ٢۴٧.

ص: ۴٧

بحث المضاف

اشاره

و هو ما يلزم تقييده.

و طهره، كتنجّسه بالملاقاه و إن كثر، مجمع عليه. و مع اختلاف السطوح يتنجّس الأسفل بالأعلى، دون العكس؛ للأصل. و فيه نظر، إلّا أن يثبت عليه الإجماع.

و فى طهره باختلاطه بالجارى أو الكثير، أو مطلقاً إذا صار مطلقاً بلا تغير، أو الأعمّ أقوال: للفاضل و الشيخ و الأكثر.

[ل] الأول: إيجاب الكثره كالجريان لعدم الانفعال ما لم يتغيّر بالنجس، دون المتنجّس، فالمضاف المتنجّس لا ينجّسه، و إن غيّره أو استهلكه فهو يطهّره (١).

و ردّ بتوقّفه على بقاء الإطلاق، و الطهر يتوقّف على الامتزاج المقتضى لإضافه المطلق، أو انفعاله الموجب لتنجّسه، فلا يطهر بمجرّد الاتّصال قبلهما (٢). و استصحاب الطهاره يعارضه استصحاب النجاسه، و أصالتها بالاستهلاك مندفعه.

و للثانی: كون المتنجّس كالنجس فی التنجيس، فينجس الكثير مع التغيّر لا بدونه (٣). و ردّ بالمنع (۴).

١- قواعد الاحكام: ۵ و ۶.

٢- جامع المقاصد: ١/ ١٢۵.

٣- المبسوط: ١/ ۵، جامع المقاصد: ١/ ١٣۶.

۴- جامع المقاصد: ١/ ١٣۶، للتوسّع لاحظ! ذخيره المعاد: ١١۵.

و للثالث و هو المختار-: الاستصحاب، و اشتراط طهره بالشيوع المتوقّف على الإطلاق، و معه يطهر و إن بقى التغيّر؛ لكونه من المتنجّس، فلا ينجس. و قياسه على طهر المطلق فی كفايه الاتّصال باطل.

فصل [عدم مطهّريه المضاف]

المضاف لا يرفع الحدث؛ للاستصحاب، و تكرّر نقل الإجماع، و ظاهر الآيه (١)، و المستفيضه (٢). خلافاً للصدوق فی ماء الورد (٣)؛ للخبر (۴). و ردّ بالضعف و الحمل.

و لا الخبث؛ لأصاله البقاء، و أوامر غسله بالماء و تنجّسه به، فلا يرفعه. خلافاً للمفيد (۵) و السيّد؛ لنقله الإجماع (۶)، و دلاله الصحيح و الخبر (٧) على تطهّر البول و الدم بالمسح و البصاق. و الأوّل غير مقاوم، و الثانی مع عدم الدلاله على المطلوب متروك الظاهر.

و لو مزج بمطلق وافقه فی الوصف، اعتبر الاسم؛ لإناطه الحكم به.

و فی تعرّفه بالعرف أو الأكثريّه أو تقدير الوصف، أقوال: للأكثر، و الشيخ،

١- المائده (۵): ۶، لاحظ! المعالم فی الفقه: ١/ ۴١۵.

٢- وسائل الشيعه: ١/ ٢٠١ الباب ١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.

٣- الهدايه: ۶۵.

۴- وسائل الشيعه: ١/ ٢٠۴ الحديث ۵٢٣.

۵- نقل عنه فی المعتبر: ١/ ٨٢، مدارك الأحكام: ١/ ١١٢.

۶- الناصريات: ١٠۵.

٧- وسائل الشيعه: ٣/ ۴٠١ الحديث ٣٩٧۵، ١/ ٢٠۵ الحديث ۵٢۵.

ص: ۴۹

و الفاضل (۱). و الظاهر الأوّل؛ إذ الحكم فى مثله للعرف، فلو أمكن المزج و التطهير جاز وفاقاً، و وجب على الأصحّ، لصدق الوجدان؛ إذ المزج وسيله إلى الموجود كالحفر، لا- إيجاد كالاكتساب، فهو مقدّمه للمطلق لا المشروط. خلافاً للشيخ، أخذاً بالنقيض، و دفعه ظاهر.

و لو اشتبه المطلق به أو بالمستعمل فى الأكبر، فإن فقد غيرهما وجب التطهّر بهما؛ للإجماع، و توقّف الواجب عليه. و إلّا جاز؛ لصدق الامتثال و عدم المانع. خلافاً ل «الروض» (۲) و ظاهر «المعتبر» (۳)؛ لتمكّنه من الجزم فى النيّه فلا يكفى التردّد، و ردّ بمنع وجوبه.

و لو انقلب أحدهما وجب التيمّم؛ لظهور الأدلّه فى استعمال ما يعلم إطلاقه لا ما لا يقطع بإضافته. لا التطهّر بالآخر معه كالأكثر، أخذاً بوجوب المقدّمه؛ لعدم واجب حتّى يجب التوسّل إليه بالجمع.

و الاشتباه يحصل بالتباسهما بعد اليقين، لا بالشكّ أوّلًا؛ لأصاله العدم و الطهوريّه.

و يثبت التميّز كالإضافه بعدلين؛ لعموم الاعتبار، لا بواحد لكونه شهاده. و دعوى كونها فى أحكام العباده كالروايه (۴) ممنوعه.

۱- المبسوط: ۱/ ۸، مختلف الشيعه: ۱/ ۲۳۹، للتوسّع لاحظ! المعالم فى الفقه: ۱/ ۴۲۹ ۴۳۲.

۲- روض الجنان: ۱۳۳.

۳- المعتبر: ۱/ ۱۰۴.

۴- نهايه الإحكام: ۱/ ۲۵۲.

ص: ۵۰

بحث السؤر

اشاره

و هو فى اللغه: البقيّه (۱). و عرفاً: ماء قليل باشره جسم حيوان، لا مجرّد فمه، كما يشهد به التتبع.

و سؤر النجس نجس، و وجهه ظاهر.

و الطاهر طاهر، وفاقاً للأكثر؛ لأصاله البراءه و الإباحتين و الطهارتين، و المستفيضه من الصحاح و غيرها (۲).

خلافاً للسيّد فى سؤر الجلّال (۳)، و «النهايه» فى آكل الجيف من الطير (۴)، و «التهذيب» فيما لا يؤكل سوى الطير و السنور (۵)، و «الاستبصار» فيه سوى الفأره و الصقر و البازى (۶)، و «المبسوط» فى الإنسى منه سوى الطير.

للأوّلين: تكوّن لعابهما من النجس فينجس (۷). و ردّ بمنع المقدّمتين.

و للبواقى فيما به الخلاف: مفهوم الصحيح و الموثّق (۸) و لا دلاله له و لا مقاومه، و النصوص حجّه على الكلّ.

[و] فى تطهّر ما نجس من الحيوان بزوال العين مطلقاً، أو مع الغيبه المحتمله

١- تاج العروس: ١١/ ٤٨٣.
٢- وسائل الشيعه: ١/ ٢٢٧ و ٢٣١ الباب ٢ و ۵ من أبواب الأسآر.
٣- نقل عنه فى المعتبر: ١/ ٩٧.
۴- النهايه: ۴.
۵- تهذيب الاحكام: ١/ ٢٢۴ ٢٢٨ ذيل الحديث ۶۴٢ و ۶۵١ و ۶۵٨.
۶- الاستبصار: ١/ ٢۵ و ٢۶ ذيل الحديث ۶۴ و ۶۵.
٧- لاحظ! المبسوط: ١/ ١٠.
٨- وسائل الشيعه: ١/ ٢٣١ و ٢٣٠ الحديث ۵٩٣ و ۵٩٠.

له وجهان: للأكثر و «النهايه» (١).

للأوّل و هو المختار-: إطلاق الأخبار، و عدم فائده فيها مع القطع بعدم اشتراط التطهير الشرعى، و نقل الوفاق فى الهرّه مع عدم القول بالفصل.

و للثانى: استصحاب النجاسه، و عورض باستصحاب طهر الملاقى، فيسلم ما مرّ.

و من الآدمى بالثانى (٢) أو بالعلم أو الظنّ (٣)، أو تلبّسه بمشروط بالطهاره مطلقاً (۴)، أو مع علمه بالنجاسه و أهليّته للإزاله (۵) أقوال: أرجحها الأوّل، و أشهرها الثانى.

لنا: الأصل و الإطلاقات، و إجماعهم على جواز الاقتداء و المباشره مطلقاً مع القطع بسبق النجاسه.

للمخالفين: استصحاب النجاسه إلى القطع بالمزيل، و هو عند كلّ واحد ممّا ذكره. و أُجيب بما مرّ.

و هذا الخلاف فى الحكم يطهّر ظاهر الحيوان دون باطنه و غيره من الأرض و النبات؛ لإجماعهم على كفايه الزوال فى الأوّل، و فى النصوص (۶) أيضاً دلاله عليه، و وجوب تحصيل المعتبر من الظنّ أو العلم فى الثانى، و الاستصحاب يرشد إليه.

١- نهايه الإحكام: ١/ ٢٣٩، للتوسّع لاحظ! مفتاح الكرامه: ٢/ ٢٢٩.
٢- أى: مع الغيبه المحتمله، الحدائق الناضره: ١/ ۴٣۵.

۳- مفاتيح الشرائع: ۱/ ۷۷.

۴- مدارک الأحكام: ۱/ ۱۳۴، مجمع الفائده و البرهان: ۱/ ۲۹۷ (مع تفاوت يسير).

۵- لاحظ! مفتاح الكرامه: ۲/ ۲۲۷ و ۲۲۸.

۶- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۳۷ الباب ۲۴ من أبواب النجاسات.

ص: ۵۲

فصل [الأسآر المكروهه]

يكره:

سؤر الخيل و البغل و الحمار؛ لظاهر الوفاق، و المضمر (۱)، و قضيّه التسامح و الانجبار يصحّح العمل به، و مجوّزات استعماله لا تنافى الكراهه.

و الجلّال و آكل الجيف؛ للاحتياط و الشهره. و هو كما ترى.

و الحائض المتّهمه فى الوضوء؛ وفاقاً لأكثر الثالثه، لا مطلقاً ک «المبسوط» (۲)؛ إذ الجمع بين النصوص يرجّح الأوّل. و ظاهر «التهذيبين» حرمه سؤر المتّهمه (۳)، و كأنّه لمجرّد جمع لا عبره به لا للفتوى.

و الظاهر عدم التعديه إلى كلّ متّهم؛ للأصل، خلافاً للشهيدين (۴) لقياس لا عبره به عندنا.

و كلّ ما لا يؤكل؛ لصريح المرسل (۵)، و ظاهر الخبر و المضمر (۶)، إلّا السنّور؛ لظاهر المستفيضه (۷).

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۳۲ الحديث ۵۹۵.

۲- المبسوط: ۱/ ۱۰.

۳- تهذيب الأحكام: ۱/ ۲۲۲ ذيل الحديث ۶۳۶، الاستبصار: ۱/ ۱۷ ذيل الحديث ۳۴.

۴- البيان: ۱۰۱، الروضه البهيّه: ۱/ ۴۷.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۳۲ الحديث ۵۹۴.

۶- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۳۱ و ۲۳۲ الحديث ۵۹۳ و ۵۹۵.

۷- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۲۷ الباب ۲ من أبواب الأسآر.

ص: ۵۳

و الفأره، على المشهور؛ لكونها ممّا لا يؤكل، خلافاً لظاهر «المعتبر» (۱)؛ للموثّق (۲)، و لا دلاله له.

و الحكم يعمّ ما وقعت فيه عند الأكثر؛ لثبوت إباحته بأُصول ثلاثه، بل بعمومات و خصوص المستفيضه (۳)، و كراهته بما مرّ. و

أوجب الصدوق و الشیخان (۴) إراقته؛ للمعتبره (۵)، و أَجیب بحملها علی الندب جمعاً.

و الوزغه؛ لما مرّ. و هو کسابقه فی خلاف الشیخین، باستدلاله و جوابه.

و الحیّه، وفاقاً للمعظم؛ للعموم المذکور، و خصوص الخبر (۶)، و خلافاً ل «المعتبر» (۷) لخبر (۸) لا صراحه فیه. و ربّما ظنّ المنع للسمّیه، و هو ضعیف، و الأُصول و العمومات و خصوص الصحیح و الخبر (۹) یدفعه.

و العقرب، علی الأصحّ؛ لثبوت الطهاره بالأُصول و العمومات و خصوص الحسن (۱۰)، و الکراهه بما مرّ.

و تقیید الکراهه بما لاقاه میّتاً کالأکثر، أو التنجیس مطلقاً کالقاضی (۱۱)، أو

۱- المعتبر: ۱/ ۱۰۰.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۳۹ الحدیث ۶۱۶.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۳۸ الباب ۹ من أبواب الأسآر.

۴- المقنع: ۱۴ و ۳۴، من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۱۱ ذیل الحدیث ۲۰، المقنعه: ۷۰، النهایه: ۵۲.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۶۰ الحدیث ۴۱۷۶.

۶- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۳۹ الحدیث ۶۱۵.

۷- المعتبر: ۱/ ۱۰۰.

۸- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۳۹ الحدیث ۶۱۷.

۹- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۳۸ و ۲۳۹ الحدیث ۶۱۵ و ۶۱۶.

۱۰- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۴۰ الحدیث ۶۱۸.

۱۱- المهذب: ۱/ ۲۶.

مقیّداً کالطوسی (۱) ضعیف؛ إذ الأوّل لا حجّه له، و للثانی إطلاق الموثّقین (۲)، و حملهما علی الکراهه متعیّن، و هما حجّه الثالث بعد التقیید، و فیه ما فیه.

و الثعلبین، وفاقاً للمشهور؛ لثبوت الطهاره بالأُصول و إطلاق المستفیضه من الصحاح و غیرها (۳)، و الکراهه بالمرسل (۴) و العموم المذکور.

و نجّسهما جماعه؛ للمرسل (۵)، و حمله علی الندب لازم، و نقل الإجماع فی «الغنیه» (۶)، و هو غیر مقاوم.

و المسوخ، ما عدا الخنزیر، علی المشهور؛ لثبوت الطهر بالأصل فی المستفیضه فی البعض (۷) مع عدم الفصل، و الکراهه بما مرّ.

و نجّسهما جماعه لخبر لا دلاله له (۸)، و قیل بنجاسه لعابها، و لا حجّه له.

و ولـد الزنـا، وفاقاً للمعظم؛ لثبوت إسـلامه و طهره بالأصل و ظاهر النبوى (٩)، و انتفـاء التلازم بين نقيضـهما، و التكوّن من الزنا، خلافاً للسيّد و الحلّى (١٠)؛ لأخبار ضعيفه (١١) لا تثبت أزيد من كراهه سؤره، و هى حجّتنا عليه.

١- النهايه: ۶.

٢- وسائل الشيعه: ١/ ٢۴٠ الحديث ۶١٩ و ۶٢٠.

٣- لاحظ! وسائل الشيعه: ۴/ ٣۵۵ الباب ٧ من أبواب لباس المصلّى.

۴- وسائل الشيعه: ١/ ٢٣٢ الحديث ۵٩۴.

۵- وسائل الشيعه: ٣/ ٢۶٢ الحديث ۴١٨٠.

۶- غنيه النزوع: ۴۴.

٧- كالفأره و غيرها، لاحظ! وسائل الشيعه: ١/ ٢٣١ و ٢٣٨ الباب ۵ و ٩ من أبواب الأسآر.

٨- وسائل الشيعه: ١٧/ ١٧١ الحديث ٢٢٢٧۶.

٩- بحار الأنوار: ٣/ ٢٨١ الحديث ٢٢.

١٠- الانتصار: ٢٧٣، السرائر: ١/ ٣۵٧.

١١- وسائل الشيعه: ١/ ٢١٨ و ٢١٩ الحديث ۵۵۶ و ۵۵٨ و ۵۵٩.

و لا كراهه فى سؤر الدجاج؛ للأصل، و ظاهر المعتبره و غيرها (١)، خلافاً لبعضهم مطلقاً (٢)، و «المعتبر» فى المهمله (٣)؛ لعلّه لا عبره بها.

و لا فى فضل وضوء المرأه؛ للأصل، و الإجماعين، و صريح العلوى (۴) بل غسلها؛ لقضيّه اغتساله صلّى اللّه عليه و سلّم مع زوجته (۵). و فتوى الفاضل (۶) و بعض الثالثه (٧) بحرمه الاغتسال منه لا حجّه له.

و ميته ما لا نفس له طاهره بالأصل، و الإجماع، و المستفيضه (٨)، فلا يكره سؤره إلّا ما خرج بالدليل.

و لو وقع صيد ضرب فى المـاء، فإن قتله الجرح فهمـا على الحلّ و الطهاره بالأصل و الإجماع، و إلّا فعلى الحظر و النجاسه؛ للاستصحاب و الصحيح (٩).

١- وسائل الشيعه: ١/ ٢٣٠ الباب ۴ من أبواب الأسآر.

٢- المبسوط: ١/ ١٠، منتهى المطلب: ١/ ١۶٣.

٣- المعتبر: ١/ ٩٩ و ١٠٠.

۴- لم نعثر فى مظانّه.

۵- وسائل الشيعه: ٢/ ٢۴٢ الباب ٣٢ من أبواب الجنابه.

۶- المعتبر: ١/ ٨۶، تنبيه: لم نعثر عليه فى كتب العلامه الذى هو المراد من الفاضل عند الإطلاق و الظاهر المراد هنا هو المحقق.

٧- حاشيه المدارک للوحيد البهبهانى: ١/ ١٩٣.

٨- وسائل الشيعه: ٣/ ۴۶٣ الباب ٣۵ من أبواب النجاسات.

٩- وسائل الشيعه: ٢٣/ ٣٧٨ الحديث ٢٩٧٩۴.

ص: ۵۶

بحث حكم الماء النجس و المشتبه

اشاره

حرمه شرب النجس اختياراً كجوازه ضرورهً مجمع عليه.

و لا يحصل به الطهر إجماعاً؛ لظاهر المستفيضه، و المتطهِّر به آثم إن اعتقد الشرعيّه، و وجهه ظاهر. و إطلاق التأثيم كالكركى (١) أو عدمه ک «النهايه» (٢) ضعيف، و تعليلهما عليل.

فصل [حكم الإناءين المشتبهين]

يجب اجتناب المشتبهين بالإجماعين، و الموثّقين (٣). و الاحتجاج عليه بتوقّف ترک المنهى أو فعل الواجب عليه ضعيف، كما قرّرناه فى «اللوامع» (۴).

و ظاهر الأدلّه كمقتضى الأصل اختصاص الحكم بالإنائين، فلا ينسحب إلى الزائد و مثل الغديرين. خلافاً للشيخين و الفاضلين (۵)؛ لنفى الفارق، و ردّ

١- جامع المقاصد: ١/ ١۴٩.

٢- نهايه الاحكام: ١/ ٢۴۶.

٣- وسائل الشيعه: ١/ ١۵١ و ١۵۵ الحديث ٣٧۶ و ٣٨٨.

۴- لم نعثر عليه (مخطوط).

۵- المقنعه: ۶٩، النهايه: ۶، المعتبر: ١/ ١٠۴، منتهى المطلب: ١/ ١٧٧.

ص: ۵٧

بعدم القطع به فلا يكون من القياس المعتبر كالقطعى و الحملى أو الحجّه من تنقيح المناط.

و التفرقه بين الشبهتين عندى باطله، و تناول الإجماع لموضع النزاع غير ظاهر، فإن ثبت فهو الحجّه.

و المشتبه بالمشتبه كالطاهر لا النجس؛ لما مرّ، فلا عبره بخلاف «المنتهى» (١).

و الشکّ فی وقوع النجاسه أو نجاسه الواقع لا یوجب التنجّس؛ للأصل و الإجماع.

و المشتبه کالنجس فی عدم التطهیر لا فی تنجیسه الملاقی، وفاقاً للثانیین (۲) و بعض الثالثه (۳)؛ للأصل، و الاستصحاب، و عدم تناول الأدلّه له، و دعویٰ کونه کالنجس مطلقاً مصادره. و خلافاً ل «المنتهیٰ» (۴)؛ لحجّه ضعفها ظاهر.

و لا یجب إحراق المشتبه عند الأکثر؛ لعدم قرینه علی النجس فی الاحتراز، مع إمکان النفع منه بوجوه، خلافاً لظاهر الشیخین مطلقاً (۵)؛ لظاهر الأمر. قلنا: العرف یفهم منه منع الاستعمال. و للصدوقین لو أراد التیمّم (۶)؛ لصدق الوجدان قبله، و ردّ بالمنع مع المنع منه.

و ضروره العطش تبیح شربه وفاقاً، و خوفه یوجب حفظه.

۱- منتهی المطلب: ۱/ ۱۷۸.

۲- روض الجنان: ۲۲۵، و نقل عن المحقق الثانی أیضاً.

۳- مدارک الأحکام: ۱/ ۱۰۸.

۴- منتهی المطلب: ۱/ ۱۷۸.

۵- المقنعه: ۶۹، النهایه: ۶.

۶- نقل عن والد الصدوق فی المعالم فی الفقه: ۱/ ۳۷۸، المقنع: ۲۸.

فصل [کیفیّه ثبوت النجاسه]

ظنّ النجاسه کالیقین إن استند إلی العدلین؛ وفاقاً للأکثر أو المالک أیضاً، وفاقاً ل «المنتهیٰ» (۱) و «جامع [المقاصد]» (۲)، و الحقّ تقیید الأوّل بتبیین السبب أو العلم بالوفاق و الثانی بالإخبار قبل الاستعمال لا بعده.

لا إلی واحد أیضاً کبعضهم (۳)، و لا مطلقاً کالحلبی (۴)، و لا عدم اعتباره مطلقاً کالقاضی (۵).

لنا علی أوّل جزئی الإثبات: عموم الاعتبار، و خصوصه فی نجاسه الماء المبیح، و منع العموم یدفعه التصفّح. و علی ثانیهما: ظاهر المستفیضه، و علی التقیید الأوّل: إمکان الاختلاف فی المنجّس، و علی الثانی: زوال المالکیّه بالاستعمال.

و علی النفی: عموم النهی عن العمل بالظن، و الأمر بالإراقه نظراً إلی ترک الاستفصال خرج ما خرج فیبقی الباقی.

للبعض: کون الشهاده فی متعلّق العباده کالروایه، و ضعفه ظاهر.

و للحلبی: حجّیه الظن، و وجوب تقدیم الراجح.

قلنا: الحجّه بعض الظن لا كلّه، و المقدّم أرجح الدليلين لا المدلولين.

للقاضى: معلوميّه الطهر بالأُصول، فلا يترك بالظنّ. و جوابه ظاهر.

ثمّ الإخبار بالطهاره إن لم يسبقه العلم بالنجاسه فحكمه ظاهر، و إلّا فقبوله

۱- منتهى المطلب: ۱/ ۵۶.

۲- جامع المقاصد: ۱/ ۱۵۴.

۳- المعالم فى الفقه: ۱/ ۳۹۲.

۴- نقل عنه فى جامع المقاصد: ۱/ ۱۵۳.

۵- جواهر الفقه: ۹.

من العدلين و المالک ممّا لا ريب فيه، و من الواحد محلّ كلام. و الظاهر قبوله مع الاطمئنان؛ لاعتضاده بالأصل و بما مرّ، و إن كان العقل يأبى عن التفرقه.

[و] تعارض البيّنتين فى عروض النجاسه و عدمه فى وقت معيّن يوجب التساقط و الرجوع إلى أصاله الطهاره، وفاقاً للشيخ و «البيان» و بعض الثالثه (۱)؛ لأنّه مقتضى التعارض.

و فقد الترجيح لا- يرجّح الطهاره كما قيل لاعتضاد بيّنتها بالأصل (۲)؛ إذ لم يعهد جعله مرجّحاً للبيّنه، و إرجاعه إلى المختار لتوافقهما فى الحكم غير بعيد.

و لا النجاسه كالحلّى (۳)؛ إذ بيّنتها ناقله مثبته، و هى أولى من الأُخرى الباقيه المقرّره؛ لمنع الأولويّه.

و لا إلحاقه بالمشتبه كالفاضل و ولده و العاملى (۴) للاشتباه؛ إذ لزوم التساقط يرفعه.

و [تعارض البيّنتين] فى تعيين النجس من الإناءين يوجب تنجّسهما إن أمكن الجمع، و إلّا فكالمشتبه وفاقاً للأكثر.

و «الخلاف» على سقوطهما و بقاء أصل الطهر (۵). و «المبسوط» فى الأوّل كالأكثر و فى الثانى ک «الخلاف» (۶). و «المختلف» تاره فيهما كالأكثر و أُخرى ک «المبسوط» (۷). و الحلّى فى الأوّل كالأكثر و فى الثانى اختار القرعه أوّلًا و ما

۱- الخلاف: ۱/ ۲۰۱ المسأله ۱۶۲، البيان: ۱۰۳، كشف اللثام: ۱/ ۳۷۷.

۲- إيضاح الفوائد: ۱/ ۲۴.

۳- السرائر: ۱/ ۸۸.

۴- قواعد الأحكام: ۱/ ۷، إيضاح الفوائد: ۱/ ۲۴، مفتاح الكرامه: ۱/ ۵۵۰.

۵- الخلاف: ۱/ ۲۰۱ المسأله ۱۶۲.

۶- المبسوط: ۱/ ۸ و ۹.

۷- مختلف الشيعه: ۱/ ۲۵۱ و ۲۵۲.

ص: ۶۰

للخلاف ثانياً و ما للأكثر فى الأوّل ثالثاً (۱).

لنا: على الأوّل: وجود المقتضى و عدم المانع، و على الثانى وفاق البيّنتين على نجاسه أحدهما و اختلافهما فى التعيين، فاللازم لنا الحكم بالأوّل و التوقّف فى الثانى، و هو معنى الاشتباه.

ل «الخلاف»: فقد الدليل على قبول أحدهما أو كليهما، فيجب طرحهما و إبقاء الماء على أصله.

قلنا: الاطراح للتعارض، و هو فى التعيين لا فى نجاسه أحدهما.

ل «المبسوط»: فيما به الوفاق ما لنا، و فيما به الخلاف ما ل «الخلاف»، و ظهر دفعه.

و «المختلف» إن كان كالأكثر ما لهم، و إن كان ك «المبسوط» فما له.

للحلّى: على الأوّل ما لنا، و على الثانى إن كان ك «الخلاف» فما له و إن كان كالأكثر فى الأوّل فيضمن كلّ منهما الإثبات و النفى، و الأوّل مقدّم فيؤخذ به و يطرح الثانى. و ردّ بمنع التقدّم، و إن بنى على القرعه فلا حجّه له.

و الظاهر تقديم أرجح البيّنتين عداله أو دلاله، كما فى اختلاف المالك و العدلين مع قوّه الظنّ بصدقه؛ إذ التسويه بين الراجح و المرجوح كترجيح أحد المتساويتين، و هو باطل.

و فى انسحاب الحكم إلى المشتبه بالمغصوب إشكال؛ إذ الأصل إباحه كلّ شى ء حتّى يقطع بخلافه، و استثناء الشبهه فى المحصور لا دليل له.

و الاحتجاج بتوقّف الواجب أو يقين البراءه عن يقين الشغل عليه قد ظهر ضعفه، و باتّحاد الطريق أو تنقيح المناط كما ترى.

۱- السرائر: ۱/ ۸۶ ۸۸.

ص: ۶۱

بحث المستعمل

اشاره

غساله الخبث غير الاستنجاء إن تغيّرت نجسه بالإجماع، و إلّا ففى طهرها، أو نجاستها مطلقاً، أو طهرها مع الطهوريّه و نجاستها بدونها، أو كونها كالمحلّ قبلها أقوال:

الأوّل: للمرتضى (۱) و جلّ الاولى و الثالثه، و إليه يرجع قول الصدوق بأنّها كرافع الأكبر (۲).

و الثانى: للفاضلين (۳) و أكثر الثانيه.

و الثالث: ل «الخلاف» فى الثياب (۴)، و فى الأوانى اختار الأوّل (۵).

و مبنى الأوّل على كون مطلقها كالمحلّ بعد الغسل، و قيل: على كون كلّ غسله كالمحلّ بعدها (۶).

و الثانى: على أحد الكونين مع تبديل البعد بالقبل، أو على الأوّل مع تبديل الغسل أيضاً بالأخيره.

و الثالث: على أحد هذه الثلاثه فيما عدا الأخيره، أو على الثانى للأوّل.

۱- الناصريات: ۷۲ و ۷۳.
۲- من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۱۰ ذيل الحديث ۱۷.
۳- المعتبر: ۱/ ۹۰، المختصر النافع: ۴، منتهى المطلب: ۱/ ۱۴۱.
۴- الخلاف: ۱/ ۱۷۹ المسأله ۱۳۵.
۵- الخلاف: ۱/ ۱۸۱ المسأله ۱۳۷.
۶- نسب هذا القول إلى الشيخ، لاحظ! المهذب البارع: ۱/ ۱۱۹.

ثمّ الأوّل و الثالث يتّحدان على الأخير مطلقاً، و على الأخير للأوّل و الثانى للثالث على بعض الوجوه، و الثانى على الثالث يتّحد مع الرابع.

و المختار الثالث مع كون غير الأخيره كالمحلّ قبلها.

لنا على الجزء الأوّل: بعد الأصل و الاستصحاب طهر المتّصل فيطهر المنفصل؛ إذ اختلاف أجزاء ماء واحد فى الطهاره و النجاسه غير معقول، و التفرقه بالعفو مجازفه، و استحاله التطهّر بالنجس، و عدم طهر المطهّر. و منع عموم تنجيس النجس مكابره.

على أنّه معارض بمنع عموم انفعال القليل، فإن تساقطا بقيت لنا الأُصول سالمه، و إن خصّص أحدهما بالآخر فيخصّص الثانى بالأوّل؛ لاعتضاده بها، و تنجّسه بعد الانفصال لا علّه له.

و هذه الأدلّه تختصّ بالأخيره المطهّره؛ إذ غيرها لانفصاله عن النجس نجس، و هو الحجّه للجزء الثانى، مضافاً إلى عموم تنجّس

القليل، و خصوص المضمر (۱). و شمولهما للأخيره غير ضائر؛ لخروجها بالمعارض.

و على كفايه المرّه فى غسل ما أصابه النجسه كون الأصل فى كلّ غسل كفايه الإزاله و لو بالمرّه، فالتعدّد تعبّد يختصّ بمورده، و الغساله مغايره لمحلّه، فلا يلحقها حكمه.

للمرتضى: ما للجزء الأوّل. و للفاضلين ما للثانى.

قلنا: كل منهما إن اختصّ لم يعمّ، و إن عمّ فليخصّ؛ للتعارض.

للخلاف على ما به الخلاف: حجّه ضعيفه.

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۱۵ الحديث ۵۵۲.

ص: ۶۳

فصل [ماء الاستنجاء]

المستعمل فى الاستنجاء لا ينجس بشروط محرّره؛ للأصل، و الإجماع، و المعتبره (۱)، و بها يخصّص عموم المضمر (۲) و أخبار انفعال القليل (۳).

و هو لطهره وفاقاً للأكثر؛ لتبادره من عدم التنجيس (۴) و جواز مباشرته، لا للعفو ک «المنتهى» و «الذكرى» (۵)؛ لعموم تنجّس القليل و اختصاص الخارج بالمتيقّن، و هو مورد النصّ دون غيره كالطهوريّه و جواز شربه.

و بذلك يظهر فائده الخلاف؛ إذ ظاهر النصوص ارتفاع أحكام النجس بأسرها فيثبت طهره، بل طهوريّته إلّا ما أخرجه الإجماع كرفعه الحدث.

و الشروط:

عدم تغيّره بالنجاسه؛ للإجماع، و العمومات. و النصوص المخصّصه (۶) غير مقاومه، فيختصّ بغير المتغيّر.

و عدم اختلاطه بنجاسه خارجه مطلقاً، بالإجماع؛ للعمومات، و انصراف الإطلاق إلى المعهود، و عدم صدق الاستنجاء على إزالتها.

أو داخله غير مماثله على الأصحّ؛ لما ذكر. و دعوى عدم انفكاكه عنها غالباً فلا يخرج عن الإطلاق ممنوعه.

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۲۱ الباب ۱۳ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۱۵ الحديث ۵۵۲.

٣- وسائل الشيعه: ١/ ١٥٠ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق.
٤- فى نسخه المدرسه الفيضيّه: من عدم التنجّس.
٥- منتهى المطلب: ١/ ١٤٣ و ١٤۴، ذكرى الشيعه: ١/ ٨٣.
٦- وسائل الشيعه: ١/ ٢٢١ الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.

ص: ۶۴

و عدم كون الخارج غير الأخبثين؛ لما مرّ.

و عدم تميّز الأجزاء، على الأصحّ؛ لكونها كالخارجه.

و لا عبره بالشكّ فى حصول المنجّس؛ للأصل و الظاهر، و لا يعارضه أصاله تنجّس كلّ قليل بالملاقاه إلّا ما قطع بخروجه؛ لقطعيّه خروج ماء الاستنجاء، فلا عبره بالشكّ بعده، و لا بالشكّ بين المخرجين و لا بين الطبيعى و غيره مع انسداده؛ لصدق الاستنجاء، و لا بين المتعدّى و غيره لذلك إلّا مع التفاحش الرافع لصدقه.

فصل [الماء المستعمل]

المستعمل فى الحدث الأصغر طاهر مطهّر بالأصل و الإجماع و المستفيضه (١).

و فى الأكبر طاهر كذلك، و رافع للخبث أيضاً؛ للأصل، و الاستصحاب، و صدق الإطلاق، و دعوى الفاضل و ولده الوفاق (٢)، و يؤكّدها التتبع.

و الخلاف المنقول فى «الذكرى» (٣) غير قادح، و الظاهر كونه للعامّه أو حدوثه بعدهما.

دون الحدث، وفاقاً لمعظم القدماء؛ لظاهر المستفيضه (۴)، و استصحاب الحدث، و افتقار تيقّن الشغل إلى تيقّن البراءه.

١- وسائل الشيعه: ١/ ٢٠٩ الباب ٨ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.
٢- منتهى المطلب: ١/ ١٣٨، إيضاح الفوائد: ١/ ١٩.
٣- ذكرى الشيعه: ١/ ١٠۴ و ١٠٥.
۴- وسائل الشيعه: ١/ ٢١٥ و ٢١۶ و ٢١٨ الحديث ٥٥١ و ٥٥٣ و الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.

ص: ۶٥

و خلافاً لأكثر المتأخّرين؛ لظاهر الصحيح (١)، و عموم الطهوريّه و الاستعمال و استصحابهما. و ردّ الأوّل بمنع الدلاله و متروكيه الظاهر، و البواقى بالتخصّص و الاندفاع لمعارض أقوى.

و الاحتجاج بمجوّز الغسل بما اغتسل منه الجنب من ماء الحمّام ساقط؛ لظهوره فی المتعارف بینهم، و هو ذو المادّه.

و المشکوک مع وجوب الغسل له کالمتیقّن فی حکم الغساله، و وجهه ظاهر. و توقّف الفاضل (۲) لا وجه له، و الأکثر یعمّ السنّه، و اقتصار بعضهم علی مجرّد الجنابه للتمثیل.

و المستعمل فی الغسل المستحبّ مطهّر بالإجماع، و الأصل، و العمومات، و استحبّ المفید اجتنابه (۳)؛ للخبر (۴)، و لا دلاله له.

فصل [ماء غساله الحمّام]

غساله الحمّام إن اتّضح حالها فحکمها واضح، و إلّا فالأقوی طهره، وفاقاً ل «المنتهی» و الثانیین و بعض الثالثه (۵)؛ للأصل و الصحاح و المرسل (۶).

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۱۱ الحدیث ۵۴۱، للتوسّع لاحظ! مستند الشیعه: ۱/ ۱۰۰ و ۱۰۱.

۲- نهایه الإحکام: ۱/ ۲۴۳.

۳- المقنعه: ۶۴.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۱۹ الحدیث ۵۵۷.

۵- منتهی المطلب: ۱/ ۱۴۷، روض الجنان: ۱۶۱، جامع المقاصد: ۱/ ۱۳۲، المعالم فی الفقه: ۱/ ۳۵۲ و ۳۵۳.

۶- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۴۸ الحدیث ۳۶۹ و ۲۱۱ ۲۱۳ الحدیث ۵۴۱ و ۵۴۳ و ۵۴۷، لاحظ! مجمع الفائده و البرهان: ۱/ ۲۹۰.

ص: ۶۶

و خلافاً لظاهر الأکثر؛ للظاهر و نقل الإجماع فی «السرائر» (۱). و ردّ بعدم المقاومه.

۱- السرائر: ۱/ ۹۰ و ۹۱.

ص: ۶۷

بحث المتفرّقات

فصل [الماء المشمّس]

یکره الطهاره بالمشمّس بالإجماعین، و الخبرین (۱)، و لا فرق بین الأوانی المنطبعه و الخزفیّه (۲)، و الموضع الحارّ و البارد، و الماء الکثیر و القلیل، و التسخین و التسخّن بالإشراق و القرب؛ لإطلاق الأدلّه.

و لا یشترط بقاء السخونه؛ للاستصحاب، و عدم اشتراطه فی صدق المتسخّن.

و التعلیل فی الخبرین یفید کراهه استعماله، فاقتصارهم علی مجرّد الطهاره للتمثیل، و لو أرید الحصر اندفع به.

و الأکثر علی انتفاء الکراهه إن تعیّن استعماله، حذراً عن اجتماع حکمین. و فیه أنّ النهی للإرشاد، فلا اجتماع، و لو سلّم فهی بمعنی المرجوحیّه الإضافیّه، فلا یجتمعان علی واحد بالشخص.

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۰۷ الحدیث ۵۳۰ و ۵۳۱.

۲- فی النسخ الخطّیه: (الأوانی المنطبقه و الحرفیه)، و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

فصل [الماء المسخّن بالنار]

المسخّن بالنار کالمشمّس فی غسل الأموات دون غیره، بالإجماع و المستفیضه (۱)، إلّا مع المضرّ من البرد أو السخونه فینعکس الحکم.

فصل [ماء الحمات]

لا یکره استعمال ماء الحمات؛ للأصل و العمومات. و خلاف الإسکافی (۲) لا عبره به.

نعم؛ یکره التداوی بها؛ للنهی (۳).

مسأله:

الغصبیّه تمنع رفع الحدث؛ للنهی المفسد، إلّا مع الجهل أو النسیان؛ لعموم رفع الخطأ (۴).

دون الخبث و إن حرم؛ لعدم کونه عباده، فلا یقتضی النهی فیه الفساد.

و یحصل الغصب بغصبیّه الموضع دون الآله، و وجهه ظاهر.

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۹۸ الباب ۱۰ من أبواب غسل المیّت.

۲- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۱/ ۷۸.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۲۰ الباب ۱۲ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.

۴- الخصال: ۲/ ۴۱۷.

باب النجاسات و أحکامها

بحث أقسامها

فصل [حكم الأخبثين]

اشاره

نجاسه الأخبثين لذى النفس غير الرضيع و الطير ممّا لا يؤكل لحمه موضع الوفاق، و النصوص به مستفيضه (۱).

و للرضيع كالمجمع عليه؛ لتكرّر النقل، و العمومات، و خصوص الحسن و الرضوى (۲). و خلاف الإسكافى لا عبره به (۳)، و مستنده (۴) غير ناهض.

و للطير حقّ مشهور؛ للعمومات منطوقاً و مفهوماً، خلافاً للصدوق و العمانى (۵) مطلقاً؛ لعموم الصحيح و الحسن (۶). قلنا: عمومان تعارضا من وجه

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۹۵ و ۴۰۴ الباب ۱ و ۸ من أبواب النجاسات.

۲- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۹۷ الحديث ۳۹۶۸، فقه الرضا عليه السّلام: ۹۵.

۳- نقل عنه فى مختلف الشيعه: ۱/ ۴۵۹.

۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۹۸ الحديث ۳۹۷۰.

۵- المقنع: ۱۴، من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۴۱ ذيل الحديث ۱۶۴، نقل عن العمانى فى مختلف الشيعه: ۱/ ۴۵۶.

۶- وسائل الشيعه: ۷/ ۲۸۴ الحديث ۹۳۵۳، ۳/ ۴۱۲ الحديث ۴۰۱۵.

فيخصّص الثانى بالأوّل؛ لكونه أقوى بوجوه. و للمبسوط (۱)؛ لعمومهما (۲) و خصوص الخبر (۳)، و جوابه قد ظهر.

و المحرّم أكله بالعرض كالمحرّم بالذات فى الحكم؛ للإجماعين، و عموم الأدلّه.

و المختلط بالخرء من الحبوب مع الصلابه طاهر، و بدونها نجس، و وجهه ظاهر.

و طهر الفضلتين لما [لا] نفس له موضع القطع، و يساعده الأصل، و نفى الحرج، و إطلاق الأدلّه ينصرف إلى الأفراد الشائعه. و تردّد «الشرائع» (۴) لا وجه له.

و للمأكول غير الدجاجه، و للدواب الثلاث مجمع عليه، و النصوص به مستفيضه (۵)، و العمومات بها مخصّصه.

و لهما حقّ مشهور، خلافاً للشيخين فى الأوّل (۶)، و للإسكافى فى الثانى (۷).

لنا على الأوّل: الأصل، و العمومات (۸)، و خصوص الخبر (۹)، و یعضدها الشـهره القریبه من الإجماع؛ إذ الشیخ فی «التهذیبین» وافق الأكثر (۱۰)، فینحصر المخالفه بالمفید.

۱- المبسوط: ۱/ ۳۹.

۲- أی الصحیح و الحسن، مرّا آنفاً.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۱۲ الحدیث ۴۰۱۸.

۴- شرائع الإسلام: ۱/ ۵۱.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۰۶ و ۴۱۳ الباب ۹ و ۱۱ من أبواب النجاسات.

۶- المقنعه: ۷۱، المبسوط: ۱/ ۳۶، تهذیب الأحكام: ۱/ ۲۶۶.

۷- نقل عنه فی المعتبر: ۱/ ۴۱۳.

۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۰۷ و ۴۰۹ الحدیث ۳۹۹۷ و ۴۰۰۳ و ۴۰۰۵.

۹- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۱۲ الحدیث ۴۰۱۶.

۱۰- تهذیب الأحكام: ۱/ ۲۸۴ ذیل الحدیث ۸۳۱، الاستبصار: ۱/ ۱۷۸ ذیل الحدیث ۶۱۹.

للمخالف: الخبر (۱). و ردّ بالضعف و الشذوذ.

و علی الثانی: بعد الأصل و العمومات خصوص المستفیضه (۲).

و للمخـالف: بعض الإطلاقات، و ظاهر المستفیضه (۳). و أُجیـب بالتقییـد و الحمـل علی التقیّه أو الكراهه، كـما علیه المعظم، و یشعر به بعضه (۴). و الأخذ بهما یوجب تقدیم المرجوح بوجوه.

[حكم القی ء]

و القی ء طـاهر؛ للأصل و ظاهر الوفاق و الموثّقین (۵). و مخالفه بعضـهم غیر ثابته، و لو ثبتت فغیر قادحه، و حجّه إلحاقه بالغائط باطله.

فصل [حكم المنی]

المنی لكلّ ذی نفس نجس بالإجماعین، و النصوص المنجّسه (۶) ظاهره فی منی الإنسان، فالمناط فی التعمیم الإجماع، و ما دلّ علی طهره (۷) محمول علی التقیّه.

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۱۲ الحدیث ۴۰۱۷.

٢- وسائل الشيعه: ٣/ ۴٠۶ الباب ٩ من أبواب النجاسات.

٣- وسائل الشيعه: ٣/ ۴٠۶ و ۴٠٩ الحديث ٣٩٩٣ و ۴٠٠٢ و ۴٠٠۴.

۴- وسائل الشيعه: ٣/ ۴٠٨ و ۴١٠ الحديث ۴٠٠٠ و ۴٠٠٩.

۵- وسائل الشيعه: ٣/ ۴٨٨ و ۴٨٩ الحديث ۴٢۵۶ و ۴٢۵٧.

۶- وسائل الشيعه: ٣/ ۴٢٣ الباب ١۶ من أبواب النجاسات.

٧- وسائل الشيعه: ٣/ ۴۴۴ و ۴۴۶ الحديث ۴١٢۵ و ۴١٢٨ و ۴١٢٩.

و لغيره طاهر بالأصل، و نفى الحرج، و عدم تناول المنجّس له، فتردّد الفاضلين (١) لا وجه له.

و المذى و الودى طاهران بالأصل، و الإجماع، و المستفيضه من الصحاح و غيرها (٢)، و مخالفه الإسكافى (٣) لا عبره به.

و ما يخرج من البلّه الخالصه طاهر بالأصل، و الإجماع، و ظاهر الصحيح (۴).

فصل [حكم الدم]

الدم إمّا مسفوح أو غير مسفوح من ذى النفس.

و المتخلّف، إمّا متخلّف (۵) فى غير المأكول فنجس بالإجماعين، و المستفيضه (۶)، و ظاهر الآيه فى الأوّل (٧). و مخالفه الإسكافى فى نجاسه ما دون الدرهم (٨)، و الصدوق فيما دون الحمّصه (٩) لا عبره به، و مستندهما لا حجّيه فيه و لا دلاله.

أو متخلّف فى المأكول أو ممّا لا نفس له فطاهر بالأصل، و الإجماع، و بعض

١- المعتبر: ١/ ۴١۵، منتهى المطلب: ٣/ ١٨۴.

٢- وسائل الشيعه: ١/ ٢٧۶ الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء و ٣/ ۴٢۶ الباب ١٧ من أبواب النجاسات.

٣- نقل عنه فى مختلف الشيعه: ١/ ٢۶١.

۴- وسائل الشيعه: ٣/ ۴٩٨ الحديث ۴٢٧٩.

۵- فى النسخ الخطّيه: (و غير المتخلّف أو متخلّف)، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

۶- وسائل الشيعه: ٣/ ۴٢٩ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات.

٧- الانعام (۶): ١۴۵.

٨- نقل عنه فى المعتبر: ١/ ۴٢٠، الحدائق الناضره: ۵/ ٣٩.

٩- من لا يحضره الفقيه: ١/ ۴٢ ذيل الحديث ١۶۵.

الآیات (۱)وسائل الشیعه: ۳/ ۴۶۱ الباب ۳۴ من أبواب النجاسات.

(۲)، و خصوص المستفیضه فی الثانی (۳)، و بها یخصّص عموم أدلّه النجاسه فیما سلّم له الشمول.

أو دم جرح، فلا خلاف فی نجاسته و العفو عنه فی الجمله.

و علقه النطفه نجسه؛ لصدق الدم، و نقل الوفاق فی «الخلاف» (۴)، و به یندفع الأصل، و یخصّص مفهوم الآیه.

و ظاهر الأکثر نجاسه علقه البیضه؛ لصدق الدم. و فیه أنّها فرد نادر فلا یتناوله إطلاقه، فمقتضی الأصل و مفهوم الآیه طهارته. نعم الظاهر حرمته لخباثته.

و طهر فأره المسک مع انفصالها عن الظبیه فی حیاتها أو بعد التذکیه مجمع علیه. و بعد موتها أصح القولین؛ لدعوی الإجماع من الفاضل و الشهید (۵)، و إطلاق أدلّه طهرها. و کون المسک دماً و الفأره جزء ممنوع، و المکاتبه (۶) غیر ناهضه.

و لو شکّ فی دم فالأصل طهارته.

و القیح عندنا طاهر إن خلی عن الدم.

فصل [حکم المیته]

میته ذی النفس نجسه بالإجماعین، و المستفیضه (۷). و نجاستها عینیّه، أی

۱- الانعام

۲- : ۱۴۵.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۳۵ الباب ۲۳ من أبواب النجاسات.

۴- الخلاف: ۱/ ۴۹۱ مسأله ۲۳۲.

۵- تذکره الفقهاء: ۱/ ۵۸، ذکری الشیعه: ۱/ ۱۱۸.

۶- وسائل الشیعه: ۴/ ۴۳۳ الحدیث ۵۶۳۲.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۶۱ الباب ۳۴ من أبواب النجاسات.

تتعدّی مع الرطوبه دون الیبوسه؛ لنقل الإجماع، و الجمع بین الإطلاقین، و خصوص الخبر (۱)، و وجوب الغسل بمسّ الآدمیّ مع الیبوسه کالاستثناء لأدلّه خاصّه.

و قول المرتضی بحکمیّه نجاسته (۲)، أی عدم تعدیتها و لو بالرطوبه مع توقّف رفعها علی النیّه ضعیف، و ما ذکرناه حجّه علیه.

و للعینیّه و الحکمیّه معان أَخر، و الأشهر ما ذکر.

فمطلق المیته کغیره من الأعیان النجسه فی تنجیس الملاقی مع الرطوبه لا بدونها؛ لما مرّ. و فیه أقوال أُخر ضعیفه.

و أجزاؤها و ما قطع من الحیّ و منه المشیمه نجسه بالإجماع، و المستفیضه (۳).

و لا فرق فی الجزء بین متّصله و منفصله، و کبیره و صغیره، و فی المنقطع بین حیّه و میّته إذا حلّ فیه الحیاه؛ لعموم الأدلّه.

نعم؛ الظاهر طهاره مثل البثور و الأجزاء الجلدیّه اتّصلت أو انفصلت؛ للأصل، و نفی الحرج، و ظاهر الصحیح (۴)، و یعضده عمل المسلمین فی الأعصار بلا نکیر. و إطلاق أدلّه النجاسه لا یتناوله.

و طهر میّت المعصوم و الشهید کالمغسول بعد الموت أو قبله مجمع علیه، و النصوص (۵) بالأوّل مصرّحه. و قد یستدلّ علی البواقی بعدم غسل لمسّها، و هو کما تری.

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۵۱، الحدیث ۹۳۰.

۲- نقل عنه إیضاح الفوائد: ۱/ ۶۶، جامع المقاصد: ۱/ ۴۶۱.

۳- وسائل الشیعه: ۲۴/ ۷۱ الباب ۳۰ من أبواب الذبائح، للتوسع لاحظ! الحدائق الناضره: ۵/ ۷۲ ۷۴.

۴- وسائل الشیعه: ۷/ ۲۸۴ الحدیث ۹۳۵۳.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۵۰۶ الباب ۱۴ من أبواب غسل المیت.

و من لم یبرد أشهر القولین؛ لبقاء الروح فیه.

و قیل بنجاسته (۱)؛ للعمومات، و خصوص التوقیعین (۲).

و میته ما لا نفس له طاهره؛ للأصل، و الإجماع، و المستفیضه (۳)، و نفی الحرج.

و ما لا تحلّه الحیاه منها و هو الصوف و الشعر و الریش و الوبر و الإنفحه و البیض و العظم و القرن و السن و الحافر و الظفر و الظلف طاهر بالأصل، و الإجماع، و استفاضه النصوص (۴).

و ظاهر الأکثر عدم الفرق فیها بین المأخوذ من المحلّل و المأکول و غیرهما؛ لإطلاق الأدلّه، فتنجیس الفاضل بیض الجلّال و ما لا یؤکل (۵)، کتردّد بعضهم فی إنفحه غیر المحلّله (۶) لا وجه له.

و الأکثر علی طهر الأربعه الأُول و لو قُلعت مع غسل موضعه، و الشیخ خصّصه بالجزّ (۷).

لنا: عموم أدلّه الطهاره. [فإن] قیل: تعارضه عموم أخبار النجاسه، فما الوجه لترجیح الأول؟! قلنا: اعتضاده بالأصل و الشهره مع

عدم شمول الميته لها.

للشيخ: الخبر (٨). و ردّ بالإجمال، و معارضته بالحسن (٩).

١- روض الجنان: ١١٣ و ١١۴.

٢- وسائل الشيعه: ٣/ ٢٩۶ الحديث ٣۶٩۴ و ٣۶٩۵.

٣- وسائل الشيعه: ٣/ ۴۶٣ الباب ٣۵ من أبواب النجاسات.

۴- وسائل الشيعه: ٢۴/ ١٧٩، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمه المحرمه.

۵- نهايه الإحكام: ١/ ٢٧٠، منتهى المطلب: ٣/ ٢٠٩.

۶- المعالم فى الفقه: ٢/ ۴٨٩.

٧- النهايه: ۵٨۵، و فى النسخ الخطّيه: (بالجزء)، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

٨- وسائل الشيعه: ٢۴/ ١٨١ الحديث ٣٠٢٩٢.

٩- وسائل الشيعه: ٢۴/ ١٨٠ الحديث ٣٠٢٨٨.

ص: ٧۶

و يشترط طهر البيضه باكتساء الجلد الغليظ؛ لظاهر الوفاق، و الموثّق (١).

و يجب غسل ظاهرها لملاقاته النجس بالرطوبه، و إطلاق الأخبار لا ينافيه.

و الحقّ طهاره لبنها، وفاقاً لأكثر الاولى و الثالثه؛ للأصل و المعتبره (٢)، و نقل الوفاق فى «الخلاف» و «الغنيه» (٣).

و خلافاً لمعظم الثانيه؛ للخبر (۴)، و نقل الإجماع فى «السرائر» (۵)، و كونه مائعاً لاقى النجس، و تنجّسه بأصاله الميته بعد الحلب فكذا قبله. و ردّ الأوّل بالضعف، و الثانى بالمعارضه بالأقوى، و الثالث بتخصيصه لما مرّ، و الرابع بأنّه قياس باطل.

فصل [نجاسه الكلب و الخنزير]

لا خلاف فى نجاسه الكلب و الخنزير، و النصوص به مصرّحه (۶)، و حكايه الإجماع عليه متكرّره. و الظواهر المطهّره لهما (٧) مؤوّله، و فتوى الصدوق

١- وسائل الشيعه: ٢۴/ ١٨١ الحديث ٣٠٢٩١.

٢- وسائل الشيعه: ٢۴/ ١٨٠ الحديث ٣٠٢٨٨.

٣- الخلاف: ١/ ۵١٩ و ۵٢٠ المسأله ٢۶٢، غنيه النزوع: ۴٠١.

۴- وسائل الشيعه: ٢۴/ ١٨٣ الحديث ٣٠٢٩۶.

۵- السرائر: ٣/ ١١٢.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۱۴ ۴۱۹ الباب ۱۲ و ۱۳ من أبواب النجاسات.

۷- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۷۱ و ۱۷۵ و ۲۲۸ الحدیث ۴۲۴ و ۴۳۷ و ۵۸۴، للتوسع لاحظ! الحدائق الناضره: ۵/ ۲۰۶ و ۲۰۷.

ص: ۷۷

برشّ ما أصابه کلب الصید بالرطوبه (۱) و الشیخ بطهاره موضع عضّه منه (۲) لا عبره به.

و المتولّد منهما إن وافق أحدهما فی الاسم فنجس إجماعاً؛ لصدق الاسم، و إلّا فطاهر؛ للأصل، و عدم مقتضی النجاسه. و قیل بها؛ لنجاسه أصلیه (۳)، و ضعفه ظاهر.

و من أحدهما و طاهر یتبع الاسم، و إن انتفی فطاهر.

و الحقّ طهاره المائیین، وفاقاً للمعظم؛ للأصل. و خلافاً للحلّی (۴)؛ لصدق الاسم فیعمّهما أدلّه النجاسه.

قلنا: الصدق علی التجوّز، و الإطلاق ینصرف إلی الحقیقه، و إرادتهما فی إطلاق واحد مع الجواز فرع القرینه، و القول بالاشتراک بعید، و مع ثبوته لا یفید، و دعوی التواطؤ مع الاختلاف فی النوعیّه مکابره.

و ما لا تحلّه الحیاه منهما و من الکافر نجس وفاقاً للمعظم؛ لاستفاضه الظواهر (۵)، و خلافاً للمرتضی (۶)؛ لظاهر الصحیح و الموثّق (۷). و ردّ بعدم المقاومه و الصراحه فی الدلاله.

۱- من لا یحضره الفقیه: ۳/ ۴۳ ذیل الحدیث ۱۶۷.

۲- الخلاف: ۶/ ۱۲ المسأله ۸.

۳- ذکری الشیعه: ۱/ ۱۱۸.

۴- السرائر: ۲/ ۲۲۰.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۱۴ و ۴۱۹ الباب ۱۲ و ۱۳ و ۱۴ من أبواب النجاسات.

۶- الناصریات: ۱۰۰.

۷- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۷۰ و ۱۷۱ الحدیث ۴۲۳ و ۴۲۴، للتوسع لاحظ! الحدائق الناضره: ۵/ ۲۱۰.

ص: ۷۸

فصل [نجاسه الخمر]

الخمر نجس، وفاقاً للأکثر؛ لظاهر الآیه (۱)، و صریح المستفیضه من الصحاح و الموثّقات و غیرها (۲)، و دعوی الإجماع من مشاهیر الجماعه.

و خلافاً للصدوق و الحسن و الجعفی (۳)؛ للمستفیضه (۴) المعتضده بالأصل و الاستصحاب و عموم طهاره الماء، و حملها علی

التقیّه لیس أولی من حمل الاولی علی الندب. و أَجیب بالأولویّه؛ لأرجحیّه الاولی کثرهً و صحّهً و دلالهً، و ما یعضدها أقوی ممّا یعضد الثانیه.

و الفقاع و کلّ مسکر کالخمر، بالإجماع، و استفاضه النصوص بکونهما خمراً (۵).

و المعظم علی نجاسه العصیر إذا غلی و لم یذهب ثلثاه؛ لظهور الأخبار فی کونه خمراً (۶)، خلافاً للحسن و العاملی و بعض الثالثه (۷)؛ للأصل و الاستصحاب، و هو اجتهاد فی مقابله النصّ.

۱- المائده (۵): ۹۰.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۶۸ الباب ۳۸ من أبواب النجاسات.

۳- من لا ـ یحضره الفقیه: ۱/ ۴۳ ذیل الحدیث ۱۶۷، نقل عن الحسن فی مختلف الشیعه: ۱/ ۴۶۹، نقل عن الجعفی فی ذکری الشیعه: ۱/ ۱۱۴.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۶۸ ۴۷۴ الحدیث ۴۱۹۸ و ۴۲۰۶ ۴۲۱۰ و ۴۲۱۳، للتوسع لاحظ! الحدائق الناضره: ۵/ ۱۰۳ ۱۰۵.

۵- وسائل الشیعه: ۲۵/ ۳۵۹ الباب ۲۷ من أبواب الأشربه المحرّمه.

۶- وسائل الشیعه: ۲۵/ ۲۸۲ الباب ۲ من أبواب الأشربه المحرّمه.

۷- نقل عن الحسن فی مدارک الأحکام: ۲/ ۲۹۳، مدارک الأحکام: ۲/ ۲۹۳، مجمع الفائده و البرهان: ۱/ ۳۱۲.

و یطهر إجماعاً بانقلابه خلّاً کالخمر؛ لاتّحاد الطریق أو الأولویّه.

و بزوال ثلثیه؛ للمستفیضه (۱).

و یتبعه فی الطهر الآلات و المزاول إجماعاً، کما فی الخمر و النزح؛ لما مرّ و نفی الحرج، و ما یطرح فیه من الأجسام وفاقاً ل «النهایه» و «الروض» (۲). و إلّا انعکس التبعیّه فی النجاسه؛ لعدم تعقّل الواسطه، و یعضده إطلاق النصوص، و ما مرّ من الأولویّه أو الاتّحاد، و عدم مصرّح بالخلاف و [ال] فارق بین المائع و الجامد.

و یطهر بصدق الدبسیّه و إن لم یذهب ثلثاه؛ للأصل و عموم طهره و حلّه، و به یخصّص الاستصحاب و عموم حرمته المستلزم للنجاسه. علی أنّ الاستلزام ممنوع، و تعلیله بعدم قائل بالفصل غیر ثابت.

و الحقّ طهر عصیر التمر و الزبیب و حلّه؛ للأصل و ظهور المطلق فی العنبی، کما یأتی.

فصل [حکم الکافر و توابعه]

الکافر نجس؛ للآیه (۳) و الإجماعین. و هو من جحد ضروریّاً للدین بالأصل أو الارتداد.

و منه أهل الکتاب، فینجسون وفاقاً للمشهور؛ لما ذکر، و للمستفیضه من

۱- وسائل الشیعه: ۲۵/ ۲۸۲، الباب ۲ من أبواب الأشربه المحرّمه.

۲- نهایه الأحکام: ۱/ ۲۷۳، روض الجنان: ۱۶۴.

۳- التوبه (۹): ۲۸.

الصحاح و غیرها (۱).

و خلافاً لظاهر الأوّلین و بعض الثالث (۲)؛ للأصل و ظاهر الآیه (۳) و المستفیضه (۴).

قلنا: الأصل مندفع بما مرّ، و الطعام فی الآیه مخصّص بالحبوب؛ للمعتبره (۵)، و الأخبار (۶) مع ضعف الدلاله محموله علی التقیّه.

و المجسّمه نجسه؛ لإنکارهم ضروره الدین.

و الشیخ نجّس المجبّره (۷)؛ لبعض الظواهر، و خروجهم عنه بتعلیق الکفر علی إراده اللّه، و فیه کلام.

و المشهور طهاره من خالفنا فی الإمامه؛ للأصل، و عمل الحجج علیهم السّلام، و عموم طهر الماء و سائر ما یلاقونه.

خلافاً للسیّد و الحلّی (۸)؛ لبعض الظواهر (۹) و إنکارهم ضروره دینیّه. و ردّ الأوّل بعدم الصراحه، و الثانی بالمنع، مع أنّه لا یثبت أزید من الکفر الباطنی.

و المعروف منهم تبعیّه الطفل و المجنون للأبوین، فإن ثبت الإجماع و إلّا

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۱۹، الباب ۱۴ من أبواب النجاسات.

۲- نقل عن ابن الجنید و ابن أبی عقیل فی مدارک الأحکام: ۲/ ۲۹۵، مفاتیح الشرائع: ۱/ ۷۱.

۳- المائده (۵): ۵.

۴- وسائل الشیعه: ۲۴/ ۲۰۸ الباب ۵۳ من أبواب الأطعمه المحرمه.

۵- وسائل الشیعه: ۲۴/ ۲۰۵ الحدیث ۳۰۳۴۹.

۶- وسائل الشیعه: ۲۴/ ۲۰۴ الباب ۵۱ من أبواب الأطعمه المحرمه.

۷- المبسوط: ۱/ ۱۴.

۸- الانتصار: ۸۲ و ۲۳۲، السرائر: ۱/ ۸۴ و ۳۵۶.

۹- وسائل الشیعه: ۹/ ۴۸۶ و ۴۹۰ الحدیث ۱۲۵۴۸ و ۱۲۵۵۹.

فالحکم مشکل؛ للأصل، و عدم المقتضی. و تعلیله بنجاسه أصلیه کالمتولّد من الکلب و الخنزیر علیل؛ لظهور الفرق، و الظاهر زوال التبعیّه بسبیه منفرداً؛ للأصل و نقل الإجماع (۱)، و بعض العمومات، لا معهما للاستصحاب.

ثمّ المحکوم بکفره و نجاسته خارج عن الإسلام؛ لعدم الواسطه، فعدّهم مثل الغلاه و المجسّمه من فرق الإسلام مسامحه، و مرادهم منه مجرّد إظهار الکلمتین.

و ما فی ید الکافر مع الاشتباه طاهر؛ للأصل و الإجماع و الظواهر.

[فی أحکام متفرّقه]

و الحقّ نجاسه عرق الإبل الجلّاله، وفاقاً للصدوق و الشیخین و القاضی (۲)؛ للصحیح و الحسن (۳)، و دعوی الإجماع من العدلین (۴).

و خلافاً للحلبیّین (۵) و أکثر المتأخّرین؛ للأصل، و إطلاق الصحیح (۶). و الأوّل مندفع بما مرّ، و الثانی ظاهر فی غیر الجلّاله.

و عرق الجنب من الحرام مطلقاً، وفاقاً للصدوقین و الشیخین (۷) و الإسکافی

۱- المعالم فی الفقه: ۲/ ۵۴۰.

۲- من لا یحضره الفقیه: ۳/ ۲۱۴ الحدیث ۹۹۱، المقنعه: ۷۱، النهایه: ۵۳، المبسوط: ۱/ ۳۸، المهذب لابن البرّاج: ۱/ ۵۲.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۲۳ الحدیث ۴۰۵۲ و ۴۰۵۳.

۴- غنیه النزوع: ۴۵، المراسم: ۵۶.

۵- السرائر: ۱/ ۱۸۱ و ۱۸۲، مختلف الشیعه: ۱/ ۴۶۱.

۶- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۲۶ الحدیث ۵۷۴.

۷- نقل الصدوق عن والده رحمهما اللّه فی المقنع: ۴۳، من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۱۴۰ الحدیث ۱۵۳، المقنعه: ۷۱، الخلاف: ۱/ ۴۸۳.

و القاضی و بعض الثالثه (۱)؛ للمستفیض من النصّ (۲)، و نقل الإجماع (۳).

و خلافاً للحلبیّین (۴) و أکثر الثانیه؛ للأصل و إطلاق المستفیضه (۵).

قلنا: حمل المطلق علی المقیّد المکافئ لازم، فکیف بالأقوی.

و لبن الصبیّه طاهر؛ للأصل و العمومات. و نجّسه الإسکافی (۶)؛ للخبر (۷)، و أُجیب بحمله علی الکراهه؛ لضعفه و شذوذه.

و لا ریب فی طهاره الحدید؛ للأصل و الإجماع و الصحیحین (۸)، و یستحبّ التنزّه عنه؛ للموثّق (۹) و غیره (۱۰).

و الجنین إن حلّ فیه الحیاه.

و طین الطریق ما لم یعلم نجاسته؛ للأصل و العمومات. و لو کان من المطر و مضی علیه ثلاثه أیّام استحبّ التنزّه عنه؛ للمرسل (۱۱).

۱- نقل عن الإسکافی فی المعالم فی الفقه: ۲/ ۵۵۷، المهذب لابن البراج: ۱/ ۵۱، الحدائق الناضره: ۵/ ۲۱۹، ریاض المسائل: ۲/ ۳۶۷.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۴۷ الحدیث ۴۱۳۴، بحار الأنوار: ۵۰/ ۱۷۴ و ۱۸۸ الحدیث ۵۳ و ۶۵.

۳- غنیه النزوع: ۴۵.

۴- السرائر: ۱/ ۱۸۱، المعتبر: ۱/ ۴۱۵، مختلف الشیعه: ۱/ ۴۶۱.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۴۴ ۴۴۶ الحدیث ۴۱۲۳ و ۴۱۲۷ و ۴۱۳۰.

۶- نقل عنه فی الحدائق الناضره: ۵/ ۲۳۲.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۹۸ الحدیث ۳۹۷۰.

۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۲۸ الحدیث ۴۳۶۹ و ۴۳۷۰.

۹- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۳۰ الحدیث ۴۳۷۴.

۱۰- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۳۰ الحدیث ۴۳۷۳ و ۴۳۷۵.

۱۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۲۲ الحدیث ۴۳۵۱.

بحث الاجتناب عنها فی الصلاه و غیرها

فصل [موارد وجوب إزاله النجاسه]

یجب إزاله کلّ نجاسه عدا ما استثنی ل:

واجب الصلاه، بالإجماعین، و المستفیضه (۱).

و الطواف، عند المعظم؛ للنبویّ (۲).

و لا یجب للمندوب منهما، بل یستحبّ؛ إذ وجوب الشرط بدون المشروط غیر معقول. و المصرّح بالوجوب أراد به الشرطی دون الشرعی.

و لدخول المساجد، بالإجماع، و قوله تعالی فَلا یَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرامَ (۳)، و الترتّب یفید العلّیه، و لا دخل للخصوصیّه، فیثبت

العموم بتنقيح المناط، و قوله صلّى اللّه عليه و سلّم: «جنّبوا مساجدكم النجاسه» (۴).

و يؤيّـده الأمر بتعاهـد النعل عنـد دخولها، و جعل المطاهر على أبوابها، و انعقاد الإجماع على منع الكفّار عنها، و ما ورد فى منع الصبى و المجنون (۵) و الجنب

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۲۸ الباب ۱۹ من أبواب النجاسات.

۲- سنن النسائى: ۵/ ۲۲۲، سنن الدارمى: ۲/ ۶۶، غوالى اللآلى: ۲/ ۱۶۷ الحديث ۳.

۳- التوبه (۹): ۲۸.

۴- وسائل الشيعه: ۵/ ۲۲۹ الحديث ۶۴۱۰.

۵- وسائل الشيعه: ۵/ ۲۳۳ الباب ۲۷ من أبواب أحكام المساجد.

ص: ۸۴

و الحائض عنها (۱).

و عموم الآيه و الخبر يشمل غير المتعدّيه، وفاقاً للحلّيين (۲) و الأكثر، و يعضده دعوى الإجماع من الحلّى (۳). و خلافاً للشهيدين (۴) و بعض من تأخّر (۵)؛ لوجوه ضعفها ظاهر.

و الظاهر إلحاق المصاحف و الضرائح المعصوميّه بالمساجد فى وجوب الإزاله.

و هو قدرتى (۶) كفائى؛ للإجماع، و عموم الخطاب.

و من أخلّ بالإزاله و صلّى بطلت صلاته مع السعه؛ إذ الأمر بالمضيّق يستلزم النهى عن ضدّه الموسّع.

لا مع الضيق؛ إذ اللازم عند تضيّق المأمور و ضدّه الترجيح أو التخيير، و الصلاه أرجح؛ لكونها أهم.

و يجب إزالتها عمّا يؤكل و يشرب (۷) و يتطهّر به (۸) و يسجد عليه بالجبهه، بالنصّ و الإجماع (۹)، لا بغيرها من السبعه و لا عن المصلّى بأسره ما لم يتعدّ، على

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۰۵ الباب ۱۵ من أبواب الجنابه.

۲- السرائر: ۱/ ۱۶۳، تحرير الأحكام: ۱/ ۲۴.

۳- السرائر: ۱/ ۱۶۳.

۴- البيان: ۱۳۶، مسالك الأفهام: ۱/ ۳۲۷.

۵- جامع المقاصد: ۲/ ۱۵۴.

۶- فى النسخ الخطّيه: (قدرى)، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

۷- وسائل الشیعه: ۲۴/ ۲۰۶ و ۲۱۰ الباب ۵۲ و ۵۴ من أبواب الأطعمه المحرّمه.

۸- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۶۹ الباب ۱۳ من أبواب الماء المطلق.

۹- وسائل الشیعه: ۵/ ۲۰۹ الباب ۱۱ من أبواب أحکام المساجد، للتوسع لاحظ! الحدائق الناضره: ۷/ ۱۹۴ ۱۹۶، مستند الشیعه: ۱/ ۴۲۲ ۴۲۵.

الأصحّ کما یأتی. خلافاً للحلبی فی الأوّل (۱)، و للمرتضی فی الثانی (۲).

و قیل کلّ نجس ککثیره فی أصل النجاسه، وفاقاً للمعظم؛ لعموم الأدلّه. خلافاً للصدوقین فطهّرا ما دون الحمّصه من الدم غیر الحیض (۳)؛ للخبرین (۴)، و لا یفیدان أزید من العفو. و للسیّد، فطهّر ما یرشّ من البول کرؤوس الإبر (۵)؛ للصحیحین (۶)، و لا دلاله لهما و لا مقاومه للعمومات، و خصوص المکاتبه (۷).

فصل [فی اشتباه النجس بالطاهر]

النجس إن علم بعینه غسل، و إن اشتبه فالحقّ جواز الاستعمال ما لم یقطع باستعمال النجس، و اللازم منه اجتناب فرد أو غسله، إلّا فیما ثبت الاجتناب عن الجمیع بنصّ أو إجماع.

و تفرقه الأکثر بین الشبهتین باطله، و حجّتهم علیها واهیه.

و ما استثنی کالنجس فی وجوب الاجتناب مطلقاً؛ للاستصحاب.

۱- الکافی فی الفقه: ۱۴۰ و ۱۴۱.

۲- نقل عنه فی المعتبر: ۱/ ۴۳۱، ذکری الشیعه: ۳/ ۸۰.

۳- نقل عن والد الصدوق فی المعالم فی الفقه: ۲/ ۸۰۴، من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۴۲ ذیل الحدیث ۱۶۵.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۳۰ و ۴۳۱ الحدیث ۴۰۷۵ و ۴۰۷۷.

۵- رسائل الشریف المرتضی: ۱/ ۲۸۸، تنبیه: قال السید: و البول قد عفی عنه فی ما یرشش عند الاستنجاء کرؤوس الابر.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۰۱ الحدیث ۳۹۷۵ و ۳۹۷۶.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۷۹ الحدیث ۴۲۲۸.

فصل [العفو عن دم الجرح]

مجمل العفو عن دم الجرح مجمع علیه، و الصحاح و غیرها (۱) به مصرّحه.

و الحقّ ثبوته مطلقاً إلى البرء، وفاقاً للصدوق و الثانيين (۲) و جماعه.

لا مع دوام السيلان، ک «المقنعه» و «الخلاف» و الشهيد (۳) و الفاضل فى بعض كتبه (۴).

و لا معه أو فترات لا تتّسع أداء الفريضه، ک «المعتبر» و «الذكرى» (۵).

و لا مع مشقّه الإزاله، ک «الغنيه» و «القواعد» (۶).

و لا معها و عدم الانقطاع، ک «المنتهى» و «السرائر» (۷).

ثمّ اعتبار لزوم الجرح فى العفو كالشيخ و «الإرشاد» (۸) راجع إلى المختار، لا إلى الثانى، فأقوال الفاضل أربعه.

لنا: دعوى الإجماع من الشيخ (۹)، و دلاله الأخبار (۱۰) عموماً أو خصوصاً،

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۳۳ الباب ۲۲ من أبواب النجاسات.

۲- من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۴۳ ذيل الحديث ۱۶۷، الروضه البهيّه: ۱/ ۵۰، رسائل المحقّق الكركى: ۳/ ۲۳۲.

۳- المقنعه: ۷۰، الخلاف: ۱/ ۲۵۲، الدروس الشرعيه: ۱/ ۱۲۶.

۴- تذكره الفقهاء: ۱/ ۷۳.

۵- المعتبر: ۱/ ۴۲۹، ذكرى الشيعه: ۱/ ۱۳۷.

۶- غنيه النزوع: ۴۱، قواعد الأحكام: ۱/ ۸.

۷- منتهى المطلب: ۳/ ۲۴۷، السرائر: ۱/ ۱۷۶ و ۱۷۷ و ۱۷۹.

۸- المبسوط: ۱/ ۳۵، إرشاد الأذهان: ۱/ ۲۳۹.

۹- الخلاف: ۱/ ۲۵۲.

۱۰- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۳۳ الباب ۲۲ من أبواب النجاسات.

بالمنطوق أو المفهوم.

للمخالفين: توقّف الرخصه على عذر، و هو عند كلّ ما ذكره. و الجواب ظاهر.

و لا يجب العصب و التجفيف و إبدال الثوب؛ لإطلاق الأدلّه. نعم يستحبّ غسله كلّ يوم مرّه؛ للمضمر (۱).

و تعدّيه عن المحلّ كملاقاته نجاسه أُخرى يرفع الرخصه، و وجهه ظاهر.

فصل [العفو عمّا دون الدرهم]

ما دون الدرهم من الدم معفوّ بالإجماعين، و المستفيضه (۲).

و مورد النصّ هو الثوب، و ألحقوا به البدن؛ لاشتراكهما فى العلّه. و لا ـ عفو فى الزائد عنه إجماعاً؛ للعمومات، و خصوص المستفيضه (۳)، و لا فى قدره وفاقاً لغير السيّد و الديلمى.

لنا: المستفيض من العام و الخاصّ.

و لهما: الحسن (۴)، و هو مضمر نادر، و أحد مفهومى الخبر (۵)، و هو ساقط

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۳۳ الحديث ۴۰۸۲.

۲- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۲۹ الباب ۲۰ من أبواب النجاسات.

۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۳۰ و ۴۳۱ الحديث ۴۰۷۲ و ۴۰۷۶، مستدرك الوسائل: ۲/ ۵۶۵ الحديث ۲۷۳۹.

۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۳۱ الحديث ۴۰۷۶، توضيح: روى هذا الحديث فى (من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۱۶۱ الحديث ۷۵۸) غير مضمره.

۵- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۳۰ الحديث ۴۰۷۲.

بالآخر (۱).

و الحقّ المشهور أنّ الدرهم هو الوافى البغلى، و سعته كأخمص الراحه، و وزنه درهم و ثلث، أى ثمانيه دوانيق. و فى تقديره أقوال أُخر (۲) بين مردود و راجع إلى المختار.

و تقدير الجميع فى المتفرّق كالاجتماع، وفاقاً للأكثر. و خلافاً ل «المبسوط» و «السرائر» و «الشرائع» (۳) مطلقاً، و «النهايه» و «المعتبر» (۴) مع التفاحش.

لنا: إطلاق الدرهم فى النصوص (۵)، و دعوى انصرافه إلى المجتمع ممنوعه، و عدم تعقّل الفرق، و إيجابه العفو و إن استغرق الثوب و البدن إذا فرض النقص و الفصل بما لا ينقسم حسّا، و البراءه مع القول بعدم العفو عن قدر درهم واحد مجتمع بعيد.

و يؤيّده: عموم الأمر بالتطهير، خرج الناقص، فيبقى الباقى.

للمخالف: ظاهر الصحيح (۶)، و لا دلاله له عند التحقيق.

و لا فرق فى المحلّ بين كونه ثوباً أو ثياباً أو أحدهما مع البدن، فيضمّ بعضها إلى بعض فى التقدير؛ لعموم الأدلّه.

و زوال العين بغير المطهّر فى العفو لا يرفع العفو؛ لعموم الأدلّه.

و خفّه النجاسه، و ملاقاته لنجاسه أَخرى يرفعه. و كذا لمائع طاهر إن بلغ

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۳۰ الحديث ۴۰۷۴.

۲- لاحظ! المعالم فى الفقه: ۲/ ۶۰۶ ۶۰۸.

۳- المبسوط: ۱/ ۳۶، السرائر: ۱/ ۱۷۸، شرائع الإسلام: ۱/ ۵۳.

۴- النهايه: ۵۲، المعتبر: ۱/ ۴۳۰ و ۴۳۱.

۵- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۲۹ الباب ۲۰ من أبواب النجاسات.

۶- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۲۹ الحديث ۴۰۷۱.

مجموعها درهماً، و إلّا لم يرفعه. وفاقاً ل «الذكرى» (۱)؛ للأصل و الخفّه و إطلاق النصّ. و خلافاً ل «البيان» و «المنتهى» (۲)؛ لزوال العلّه، و ضعفه ظاهر، و عمومات الإزاله، و هى مخصّصه بما مرّ.

و لا عفو فى دم الحيض؛ للإجماع، و العمومات، و خصوص الخبرين، و النبوى، و الرضوى (۳).

و يؤيّده: توقّف اليقين على اليقين، و اشتراط الصلاه بطهر الثوب و الجسد؛ لظاهر الآيه (۴)، و الحيض و إن قلّ منجّس.

و لا فى أخويه، وفاقاً للشيخ (۵) و جماعه؛ للعمومات، و التوقّف و الاشتراط المذكورين، و كون النفاس حيضاً محتبساً و الاستحاضه مشتقّه.

و خلافاً لبعضهم (۶)؛ لعموم العفو. و ردّ بمنعه أوّلًا، و تخصيصه ثانياً.

و لا فى دم نجس العين، وفاقاً لجماعه؛ لما مرّ، مع تضاعف نجاسته بملاقاه جسده، فالعفو لو سلّم يتعلّق بالدم من حيث هو، لا من حيث ملاقاته النجس.

و خلافاً للحلّى؛ للعموم، و نقله الإجماع (۷)، و جوابهما ظاهر.

و المشتبه بالمعفوّ و غيره معفو؛ إذ الفرد يلحق بالأغلب، و به يترجّح أدلّه العفو على عمومات الإزاله، و توقّف أحد اليقينين على الآخر معارض بالأصل.

۱- ذكرى الشيعه: ۱/ ۱۳۸.

۲- البيان: ۹۵، منتهى المطلب: ۳/ ۲۵۶.

۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۳۲ و ۴۴۹ الحديث ۴۰۷۹ و ۴۱۴۰، كنز العمال: ۹/ ۵۲۵ الحديث ۲۷۲۶۷، فقه الرضا عليه السّلام: ۹۵، مستدرك الوسائل: ۲/ ۵۶۶ الحديث ۲۷۴۲.

۴- المدثر (۷۴): ۴.

۵- المبسوط: ۱/ ۳۵.

۶- الحدائق الناضره: ۵/ ۳۲۸.

۷- السرائر: ۱/ ۱۷۷.

ص: ۹۰

فصل [العفو عن نجاسه ما لا تتم فيه الصلاه]

لا خلاف فی العفو عن نجاسه ما لا یتمّ فیه الصلاه؛ للأصل، و المستفیضه (۱)، و بها تخصّص عمومات الإزاله. و المراد به ما لا یستر العوره من الملابس؛ للتبادر، فغیرها لا یشترط طهره و إن سترها؛ للأصل.

فالمشروط طهره ینحصر بالساتر منها، و منه العمامه، وفاقاً للأکثر؛ لصدق الثوب علیها عرفاً.

و خلافاً للصدوقین (۲)؛ للرضوی (۳). و ردّ بعدم حجّیته بدون الانجبار بالعمل، و یمکن حملها فیه علی الصغیره التی لا تستر العوره.

و یعلم بذلک مضافاً إلی الأصل عدم بطلان الصلاه بحمل قاروره فیها نجاسه، وفاقاً ل «الخلاف» و «المعتبر» و «الذکری» (۴)، و علیه الکرکی (۵) و أکثر الثالثه.

و خلافاً ل «المبسوط» و الحلّی و الفاضل (۶)؛ لصدق حمل النجاسه، و ضعفه ظاهر، و دعوی الإجماع من الشیخ (۷)، و ردّ بإرادته الشهره بین العامّه؛ لتصریحه أوّلًا بعدم نصّ فیه من الأصحاب.

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۵۵ الباب ۳۱ من أبواب النجاسات.

۲- نقل عن علی بن بابویه فی مختلف الشیعه: ۱/ ۴۸۶، من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۴۲ ذیل الحدیث ۱۶۷.

۳- فقه الرضا علیه السّلام: ۹۵، مستدرک الوسائل: ۳/ ۲۰۸ الحدیث ۳۳۸۲.

۴- الخلاف: ۱/ ۵۰۳، المعتبر: ۱/ ۴۴۳، ذکری الشیعه: ۱/ ۱۴۳.

۵- جامع المقاصد: ۱/ ۱۷۱.

۶- المبسوط: ۱/ ۹۴، السرائر: ۱/ ۱۸۹، تذکره الفقهاء: ۲/ ۴۸۱.

۷- الخلاف: ۱/ ۵۰۴.

ص: ۹۱

و یستحبّ تطهیر النعلین؛ للصحیح و الحسن (۱).

و ظاهر الشیخین و ابن زهره (۲) تعمیم الحکم فی کلّ ما لا یتمّ فیه الصلاه، و لم نقف له علی مستند، و القیاس علی النعل باطل،

و دعوى الأولويّه ممنوعه.

و الفاضل أوجب القى ء إذا تناول خمراً أو ميته؛ لتعليل الحرمه بالتغذيه و ارتفاعها به (۳)، و فرّع عليه بطلان صلاه تاركه مع السعه (۴)؛ إذ الأمر بالشى ء يستلزم النهى عن ضدّه الخاصّ، و النهى فى العباده يستلزم الفساد، و لتأتّى التأويل.

و التفريع فى أكل كلّ حرام يشكل التزامه.

و الدم المحتقن تحت الجلد بنفسه أو بالإدخال معفوّ؛ لدخوله فى الباطن، و لا عبره بنجاسته. فإيجاب الشهيد إخراجه مطلقاً (۵) و الفاضل على الثانى (۶) لا وجه له.

و مصاحبه المعفوّ فى المسجد مبطله للاستلزامين.

و إلصاق الشعر بشعر النجس، كجبر العظم بعظمه، و خيط الجرح بخيط نجس، حرام مبطل، و وجهه ظاهر.

و بشعر غيره جائز غير مبطل؛ للأصل، و النصّ (۷)، و ظاهر الوفاق.

۱- وسائل الشيعه: ۴/ ۴۲۴ الحديث ۵۶۰۲، ۴۲۵ الحديث ۵۶۰۶، للتوسع لاحظ! المعالم فى الفقه: ۲/ ۶۱۹، الحدائق الناضره: ۵/ ۳۴۱ و ۳۴۲.

۲- المقنعه: ۷۲، النهايه للطوسى: ۵۴، للتوسع لاحظ! الحدائق الناضره: ۵/ ۳۴۱ و ۳۴۲، غنيه النزوع: ۶۶.

۳- تذكره الفقهاء: ۲/ ۴۹۷، منتهى المطلب: ۳/ ۳۱۸.

۴- لاحظ! ذكرى الشيعه: ۱/ ۱۴۴، الحدائق الناضره: ۵/ ۳۴۴ و ۳۴۵.

۵- الدروس الشرعيه: ۱/ ۱۲۸.

۶- تذكره الفقهاء: ۲/ ۴۹۷ و ۴۹۸.

۷- وسائل الشيعه: ۱۷/ ۱۳۲ الحديث ۲۲۱۷۵.

نعم، يكره؛ للخبر و المرسل (۱)، و الظاهر تخصيص الكراهه بشعر غير المأكول؛ للعمومات. و النبوى المحرّم العام (۲) عامّى لا عبره به، و لو صحّ فمخصّص.

فصل [حكم المصلّى مع النجاسه]

من صلّى مع النجاسه عامداً عالماً، يعيد فى الوقت و خارجه بالإجماعين و المستفيضه (۳).

و الجاهل بالحكم الشرعى كالعالم به غير معذور؛ لتمكّنه من تفصيل ما علمه إجمالًا من شرع الأحكام و تكليفه بها؛ إذ المراد به الجاهل بالفعليّه و التفصيل لا مطلقاً، كالمستضعف؛ فإنّ مثله معذور بالإجماع؛ إذ تكليفه تكليف بالمحال.

و ناسیاً یعید مطلقاً عند الأکثر؛ للعمومات، و خصوص المستفیضه (۴). و لا یعید کذلک عند أکثر الثالثه و «المعتبر» (۵)؛ لمستفیضه اخری (۶).

و فی خارجه عند الفاضل فی بعض کتبه (۷)؛ للجمع بینهما بحمل الاولی علی الوقت و الثانیه علی خارجه، کما یستفاد من المکاتبه (۸).

۱- وسائل الشیعه: ۱۷/ ۱۳۲ الحدیث ۲۲۱۷۶، ۱۳۱ الحدیث ۲۲۱۷۴.

۲- صحیح البخاری: ۴/ ۸۰ الباب ۸۵.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۸۲ الباب ۴۳ من أبواب النجاسات.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۷۹ الباب ۴۲ من أبواب النجاسات.

۵- المعتبر: ۱/ ۴۴۱ و ۴۴۲.

۶- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۱۸ الحدیث ۸۳۶ و ۸۳۷، ۳/ ۴۸۰ الحدیث ۴۲۳۰.

۷- إرشاد الأذهان: ۱/ ۲۴۰.

۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۷۹ الحدیث ۴۲۲۸.

و الشیخ له الأقوال الثلاثه (۱).

و الظاهر عندی أوسطها؛ إذ المکاتبه مضطربه غیر ناهضه، و مجرّد الجمع بلا مستند مع تأتّی جمع آخر لا یخفی حاله (۲)، و العمل بالمستفیضه الاولی یوجب طرح الأُخری، فالأخذ بها و حمل الاولی علی الندب و المکاتبه علی تأکّده متعیّن.

و یعضده الأصل، و قوّه التعلیل فی الصحیح (۳).

و جاهلًا إن احتمل تأخّرها عن الصلاه لا یعید مطلقاً، بالأصل و الإجماع. و یعضده عدم العبره بالشکّ بعد الفراغ نصّاً (۴) و فتوی.

و إلّا لا یعید فی خارج الوقت بالإجماع، و فیه علی الأشهر الأقوی؛ لحصول الامتثال، و المستفیضه من الصحاح و غیرها (۵).

خلافاً ل «المبسوط» (۶)؛ لظاهر الصحیح، و الخبر، و الرضوی (۷). و أُجیب بحملها علی الندب جمعاً.

و لو علم بها فی أثناء الصلاه و لم یقطع بسبقها علی الشروع استمرّ إن أمکنه الإزاله، و إلّا استأنف؛ لظاهر الوفاق، و صریح الصحیحین (۸)، مع الجمع بین مطلقات الإتمام و الإعاده بحمل الاولی علی إمکان الإزاله و الثانیه علی عدمه.

۱- الأوّل: وجوب الإعاده مطلقاً، النهایه: ۵۲ و ۹۴. و الثانی: وجوب الإعاده فی الوقت فقط، الاستبصار: ۱/ ۱۸۴ ذیل الحدیث

۶۴۲، و الثالث: لا یعید مطلقاً، نقل عنه فی تذکره الفقهاء: ۲/ ۴۹۰.

۲- لم ترد فی نسخه مکتبه آیه اللّه السید المرعشی رحمه اللّه: (لا یخفی حاله).

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۸۰ الحدیث ۴۲۳۰.

۴- وسائل الشیعه: ۸/ ۲۳۷ الباب ۲۳ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاه.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۷۴ الباب ۴۰ من أبواب النجاسات.

۶- المبسوط: ۱/ ۳۸.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۷۶ الحدیث ۴۲۲۱ و ۴۲۲۲، فقه الرضا علیه السّلام: ۹۵.

۸- وسائل الشیعه: ۷/ ۲۳۸ و ۲۳۹ الحدیث ۹۲۱۲ و ۹۲۱۷.

و لو قطع بالسبق ففی کونه کالأوّل؛ للجمع بین مطلقات الإعاده و الإتمام، أو وجوب الاستئناف مطلقاً أخذاً بالأُولی و ردّاً للثانیه بعدم الصراحه، أو التخییر؛ للتعارض مع فقد الترجیح أقوال. و أوسطها الوسط، و إن کان الأوّل أشهر؛ لفقد التکافؤ بین الدلیلین المعتبر فی الجمع و التخییر نظراً إلی عدم الصراحه فی الثانی.

و لو علم بها بعد زوالها استمرّ، و وجهه ظاهر.

و عند التضیّق، فالظاهر القضاء؛ لمطلقات الإعاده المثبته لشرطیّه الإزاله الموجبه له عند التضیّق.

و بذلک یندفع تعلیل الإتمام بوجوب الصلاه فی وقتها مع الشکّ فی الشرطیّه المثبته للقضاء.

فصل [حکم ذی الثوب النجس]

اشاره

من انحصر ثوبه فی نجس، صلّی فیه أو عاریاً، وفاقاً لجماعه. و أکثر الثانیه علی تعیّن الثانی.

لنا: الجمع بین الصحاح (۱) و الخبر و المضمر (۲) المعتضدین بالشهره و نقل الإجماع (۳). و الأخذ بهما و طرحها مع کونها أقوی کثره و صحّه و صراحه خلاف المعهود، و العکس لا قائل به.

و لو تعذّر الثانی لبرد و غیره تعیّن الأوّل، وفاقاً.

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۸۴ و ۴۸۵ الحدیث ۴۲۴۰ و ۴۲۴۳ و ۴۲۴۴.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۸۴ الحدیث ۴۲۴۱، ۴۸۶ الحدیث ۴۲۴۸.

۳- ذخیره المعاد: ۱۶۹.

ص: ۹۵

و لا تجب الإعاده، وفاقاً للمشهور؛ لحصول الامتثال الموجب للإجزاء، خلافاً لجماعه؛ للموثّق (۱). و أُجيب بحمله على الندب جمعاً.

[المعفوّ من نجاسه البدن]

و العفو عمّا يتعذّر إزالته عن البدن مجمع عليه، و خصوص النصّ (۲) يشير إليه، و أخبار العفو عنه فى الثوب (۳) يؤكّده، و إطلاق الأمر بالصلاه يؤيّده، و أدلّه اشتراطها بإزاله الخبث لا يتناوله.

و لو أمكن تقليل (۴) النجاسه مع الوحده و إزاله بعضها مع التعدّد وجب؛ إذ الضروره تقدّر بقدرها. و منع الوجوب مطلقاً لعدم الفرق أو فى المتفرّق دون المجتمع لوجوده، مردود بالتعاكس.

و لا يجب مسح المخرج عند تعذّر الإزاله؛ لإطلاق الأدلّه، خلافاً للفاضلين و الشهيد (۵)؛ للأمر به، و لوجوب إزاله العين و الأثر، و سقوط أحدهما بالتعذّر لا يوجب سقوط الآخر.

قلنا: الأمر للإرشاد دون الوجوب، و وجوبها حكم واحد مركّب و الأمر بالمركّب أمر بأجزائه على الاجتماع، فلا دليل على بعضها بالانفراد.

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۸۵ الحديث ۴۲۴۷.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۹۷ الحديث ۷۸۱.

۳- لاحظ! وسائل الشيعه: ۳/ ۴۸۴ الباب ۴۵ من أبواب النجاسات، للتوسع لاحظ! الحدائق الناضره: ۵/ ۳۵۱.

۴- فى النسخ الخطّيه: (تعليل)، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

۵- المعتبر: ۱/ ۱۲۶، منتهى المطلب: ۱/ ۲۶۳، مسالک الأفهام: ۱/ ۲۹.

ص: ۹۶

فصل [حكم من اشتبه ثوباه]

(۱)، و صدق التمكّن، و جوازها فى متيقّن النجاسه ففى المشتبه أولى، و الوجوب يثبت بالمركّب، و كون المشتبه كالطاهر إلّا ما خرج بالدليل. و بذلک ظهر كفايه الواحده فى واحد لولا النصّ و الإجماع على خلافه.

و الحلّى يسقطهما و يصلّى عارياً (۲)؛ لوجوب القطع بالطهر و الوجه، و ضعفه ظاهر.

و لو وجد متيقّن الطهر قيل: يصلّى فيه لا فيهما.

قلنا: الأولويّه مسلّمه، و التعيّن كما ذكره الفاضل (۳) ممنوع.

و لو وُجد طاهر و متنجّس بالمعفوّ عنه أو متنجّسان بالأقل و الأكثر منه صلّى فيما شاء، و إن كان الأوّلان أولى.

و لو فقد أحد المشتبهين صلّى عارياً أو فی الآخر؛ لأولويّته من متيقّن النجاسه مع أولويّه الصلاه فيه. فالقول بتعيّن الأوّل ترجيح للمرجوح بمرتبتين.

و لو كانت له ثياب مشتبهه صلّى فيما زاد على عدد النجسه. و لو شقّ ذلک للكثره صلّى الممكن، و التخيير محتمل.

و مع ضيق الوقت يصلّى فيما يسعه، لا عارياً كما قيل (۴)؛ لما مرّ.

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۵۰۵ الحديث ۴۲۹۸.

۲- السرائر: ۱/ ۱۸۴ و ۱۸۵.

۳- منتهى المطلب: ۳/ ۳۰۱، تذكره الفقهاء: ۲/ ۴۸۴.

۴- جامع المقاصد: ۱/ ۱۷۷، مدارک الأحكام: ۲/ ۳۵۸.

ص: ۹۷

و مراعاه الترتيب مع تعدّد الفرائض و ترتّبها لازم، فيصلّى الاولى فی كلّ واحد ثمّ الأُخرى كذلک، أو كلتيهما فی أحدهما ثمّ الأُخرى كذلک مرتّباً.

و قيل: المستفاد من وجوب الترتيب و وقوع كلّ صلاه فيهما تعيّن (۱) الأوّل، و عدم كفايه الثانی؛ إذ اللازم منه وجوب الترتيب بين القطعيّين، و هو مفقود فيه (۲).

قلنا: مراعاه الترتيب تحصيله كما لا يخفى.

و لو صلّاهما فی أحدهما على الترتيب و فی الآخر بدونه، أو الاولى فی واحد و الأُخرى فی الآخر، ثمّ الاولى فيه و الأُخرى فی الأوّل لم يصحّ الأُخرى؛ لإمكان طهاره الآخر دون الأوّل، فيعيد الأُخرى فی الآخر.

۱- فی نسخه مكتبه آيه للّه السيد المرعشی رحمه اللّه: (بعين).

۲- الحدائق الناضره: ۵/ ۴۰۷.

ص: ۹۸

بحث كيفيّه الإزاله

فصل [عصر و دلک الثوب المغسول]

لا یجب العصر فی غسل الثوب و نحوه مع زوال العین بدونه، و إن وجب مرّتین لإطلاق الأدلّه.

خلافاً للمشهور؛ لوجوه ضعیفه، فأوجبوا فی المرّه مرّه بعدها، و فی المرّتین مرّتین أو مرّه بینهما أو بعدهما، و الأحوط عدم ترکه؛ للشهره القویّه و إن ضعف المأخذ. و یتخیّر فی الثانی بین الثلاثه، و إن کان الأوّل أحوط و الثالث أقوی.

ثمّ مدرک العصر إمّا جزئیّته للغسل، أو توقّف إخراج الغساله علیه، و الأوّل بیّن الفساد، و الثانی علی ما اخترناه من طهر المطهّره فقط ساقط؛ إذ الطاهره لا تفتقر إلیه و النجسه تفتقر إلی الغسل.

و الظاهر علی اعتباره اختصاصه بالقلیل، فلا حاجه به فی الکثیر و الجاری، وفاقاً لأکثرهم. و خلافاً لظاهر «الشرائع» و «الإرشاد» (۱) فیهما، و للصدوق (۲) فی الأوّل.

و لا یجب الدلک فی الصلاب مع زوال العین بدونه، وفاقاً ل «المعتبر»

۱- شرائع الإسلام: ۱/ ۵۴، إرشاد الأذهان: ۱/ ۲۳۹.

۲- الهدایه: ۷۱.

ص: ۹۹

و «المنتهی» (۱)، و أکثر الثالثه؛ للأصل و الإطلاقات.

و خلافاً ل «النهایه» و «التحریر» (۲)؛ للموثّق (۳)، و حمل علی الندب أو الاستظهار فی الإزاله.

و لا یجب الدقّ و التغمیز فی مثل البسط علی الأصحّ؛ لإطلاق الغسل.

و یکتفی بغسل الظاهر مع عدم النفوذ؛ للصحیح (۴)، و الجمیع معه؛ لخبرین أحدهما فی «قرب الإسناد» (۵).

و ما لا یقبل العصر و بدله کالخبز و الصابون یطهر ظاهره بالکثیر و القلیل، و باطنه إن وصل الماء إلیه، و إلّا فلا. و التفرقه بینهما باطله.

و اللازم فی الغسل زوال العین، بالإجماع و النصوص (۶)، دون الوصف، وفاقاً للمشهور؛ لظاهر المستفیضه، و صدق التسمیه، و نقل الإجماع فی «المعتبر» (۷)، و عدم النجاسه بالعرض.

خلافاً ل «النهایه» (۸) فی الطعم، و «المنتهی» (۹) فی اللون؛ للاستصحاب. و الجواب ظاهر.

۱- المعتبر: ۱/ ۴۵۰، منتهی المطلب: ۳/ ۲۶۶ و ۲۶۷.

۲- نهایه الأحکام: ۱/ ۲۷۷ و ۲۷۸، تحریر الأحکام: ۱/ ۲۴.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۹۴ الحدیث ۴۲۷۲.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۰۰ الحدیث ۳۹۷۲.

۵- قرب الإسناد: ۲۸۱ الحدیث ۱۱۱۴، وسائل الشیعه: ۳/ ۴۰۰ الحدیث ۳۹۷۳.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۳۹ الباب ۲۵ من أبواب النجاسات.

۷- المعتبر: ۱/ ۴۳۶.

۸- نهایه الإحکام: ۱/ ۲۷۹.

۹- منتهی المطلب: ۳/ ۲۴۳.

ص: ۱۰۰

فصل [تطهیر الثوب و البدن من البول]

اشاره

غسل الثوب من البول مرّتان، و لا یکفی المرّه، وفاقاً للمعظم، و خلافاً ل «المبسوط» و «البیان» (۱) مطلقاً، و «المنتهی» (۲) مع الجفاف.

لنا: الاستصحاب، و استفاضه الصحاح (۳) و نقل الوفاق (۴).

و «المبسوط»: إطلاق الأمر بالغسل. و أُجیب بالتقیید جمعاً، و هو أولی من حمل المقیّد علی الندب؛ لکونه أقوی بوجوه.

ل «المنتهی»: کون المرّتین لإزاله العین و الأثر، و لا عین مع الجفاف، فیکفی المرّه؛ لإطلاقات الغسل و الطهوریّه (۵). و أُجیب بمنع التعلیل، ثمّ بالتقیید.

و البدن کالثوب، وفاقاً للأکثر؛ للاستصحاب، و نقل الإجماع (۶)، و الصحیحین (۷). خلافاً لظاهر «التحریر» و «المنتهی» (۸)؛ لإطلاقات الغسل (۹) و حصول الغرض، و الجواب ظاهر.

و فی وجوب التثنیه، أو مثلی المتخلّف، أو کفایه المسمّی لمخرج البول أقوال

۱- المبسوط: ۱/ ۳۷، البیان: ۹۳.

۲- منتهی المطلب: ۳/ ۲۶۴، تنبیه: عبر فی المنتهی عن الجفاف بنجاسه الغیر المرئیّه، و مثّل له فی تذکره الفقهاء: ۱/ ۸۰ و نهایه الأحکام: ۱/ ۲۷۷ بالبول إذا جف علی الثوب.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۹۵ الباب ۱ من أبواب النجاسات.

۴- المعتبر: ۱/ ۴۳۵.

۵- ذخیره المعاد: ۱۶۱.

۶- المعتبر: ۱/ ۴۳۵.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۹۵ و ۳۹۶ الحدیث ۳۹۶۱ و ۳۹۶۵.

۸- تحریر الأحکام: ۱/ ۲۴، منتهی المطلب: ۳/ ۲۶۳.

۹- لم ترد فی نسخه مکتبه المدرسه الفیضیّه عباره: (و الطهوریّه و أُجیب .. لإطلاقات الغسل).

ص: ۱۰۱

الأوّل: لظاهر الصدوق (۱)، و الشهیدین، و الکرکی (۲).

و الثانی: للشیخین، و المحقّق، و الدیلمی (۳).

و الثالث: للقاضی (۴)، و الحلّی (۵)، و الحلبی (۶)، و علیه أکثر الثالثه.

و الفاضل اختار الثانی تاره، و الثالث اخری (۷).

و فی رجوع الثانی إلی الأوّل، أو الثالث، أو مغایرته لهما وجوه. فالأقوال علی الثالث ثلاثه.

للأوّل: الاستصحاب، و إطلاق الصحیحین (۸)، و خصوص الصحیح (۹).

و للثانی: الخبر (۱۰).

و للثالث: مطلقات الغسل و هو المختار لکثرتها و اعتضادها بالأصل و الشهره، و سهوله الجمع بحمل الصحیحین علی غیر المخرج و الخبر علی أقلّ ما یحصل به الغسل أو الکلّ علی الندب، و هو لاعتضاده بما ذکر أولی من حمل الإطلاق علی المرّتین أو المثلین و حمل أحدهما علی الآخر.

۱- لم نعثر علیه فی مظانّه، نعم جمع الصدوق بین قول الأوّل و الثانی فی الهدایه: ۷۷ و من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۲۱.

۲- ذکری الشیعه: ۱/ ۱۲۸، الروضه البهیّه: ۱/ ۶۲، جامع المقاصد: ۱/ ۱۷۳.

۳- المقنعه: ۴۲، تهذیب الأحکام: ۱/ ۳۵ ذیل ۹۴، الاستبصار: ۱/ ۴۹ ذیل الحدیث ۱۴۰، المعتبر: ۱/ ۱۲۶، المراسم: ۳۳.

۴- لم نعثر علیه فی مظانّه و لکن جاء فی المهذّب: ۱/ ۴۱ ما یوافق قول الثانی.

۵- السرائر: ۱/ ۹۷، للتوسّع لاحظ! مختلف الشیعه: ۱/ ۲۷۳.

۶- الکافی فی الفقه: ۱۲۷.

۷- لاحظ! منتهی المطلب: ۱/ ۲۶۴، قواعد الأحکام: ۱/ ۳.

۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۹۵ الحدیث ۳۹۵۹ و ۳۹۶۰.

۹- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۹۵ الحدیث ۳۹۶۱.

۱۰- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۴۴ الحدیث ۹۱۱.

و دعوى الإجماع فى «المعتبر» (۱) على التعدّد يختصّ بغير المخرج. و التفرقه بينهما ثابته بالدلاله و الفتوى و التعسّر و عدمه.

فدعوى التعديه لاتّحاد الطريق أو تنقيح المناط باطله.

على أنّ القائل بالتثنيه يكتفى بالمثل فى كلّ مرّه مع فقده ما يعتبر فى الغسل، فإنّه لا يحصل بالأقلّ من المثلين.

و بذلک يظهر رجوع الثانى إلى الثالث.

و غير الثوب و البدن يكفيه المرّه؛ لإطلاق الأمر بالغسل فى الفراش و نحوه. و التعديه بالأولويّه أو المناسبه باطله.

و الحقّ المشهور كفايتها فى غير البول؛ للأصل و الإطلاقات.

و إيجاب المرّتين فيه مطلقاً (۲)، أو إذا كان ثخيناً (۳)، أو فى الثوب و البدن (۴)، أو الثوب فقط (۵) ضعيف، و تعليله بالأشدّيه و الأولويّه، أو المشابهه عليل.

و ظاهر النصّ و الفتوى اعتبار التعدّد حسّيا؛ لأنّه المتبادر من المرّتين، فالاكتفاء بالتقدير مطلقاً، أو فيما لا يتعدّد، خروج عن مقتضى النصّ، و الأولويّه غير ثابته؛ إذ العلّه غير واضحه. فالتعديه بكونها أقوى فى الفرع باطله.

و المشهور عدم التعدّد فى الكرّ و الجارى؛ للأصل، و عموم الغسل، و خصوص الصحيح و الرضوى (۶). خلافاً للشيخ فيهما (۷)؛ لإطلاق التعدّد، و ردّ

۱- المعتبر: ۱/ ۴۳۵.
۲- اللمعه الدمشقيّه: ۱۶.
۳- منتهى المطلب: ۳/ ۲۶۴.
۴- جامع المقاصد: ۱/ ۱۷۳.
۵- تحرير الأحكام: ۱/ ۲۴.
۶- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۹۷ الحديث ۳۹۶۶، فقه الرضا عليه السّلام: ۹۵، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۵۳ الحديث ۲۶۹۹.
۷- المبسوط: ۱/ ۱۴ و ۱۵، الخلاف: ۱/ ۱۷۹.

بظهوره فى القليل، و للصدوق فى الأوّل (۱)؛ لحجّه لا تصلح للتعويل.

و بول الرضيع يكفيه صبّ واحد؛ للأصل و الإجماعين و الحسن و النبوى (۲) و العلوى و الرضوى (۳)، و بها يخصّص

الإطلاقات. و يحمل الصحيح و المضمر المتضمّنين للعصر و الغسل على الندب.

و المراد بالرضيع من لم يأكل، كما فى الأخبار (۴). و المناط فى الأكل صدقه عرفاً، لا زيادته على اللبن أو مساواته له، أو تجاوز الحولين؛ لعدم الحجّه.

و الحقّ عدم الانسحاب إلى الصبيّه، وفاقاً للمشهور؛ للاستصحاب، و العمومات، و خصوص النبوى و العلوى (۵).

و خلافاً للصدوقين (۶)؛ لظاهر الحسن و الرضوى (۷)، و لا صراحه فيهما.

فصل [تطهير ثوب المربّيه]

مربّيه الصبى ذات [ال] ثوب واحد يكتفى بغسله فى كلّ يوم مرّه، وفاقاً للمشهور؛ للخبر (۸) و دفع الحرج، و ضعفه منجبر بالعمل، و به يخصّص عمومات

۱- الهدايه: ۷۱، من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۴۰ ذيل الحديث ۱۵۶.

۲- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۹۷ الحديث ۳۹۶۸، سنن ابى داود: ۱/ ۱۰۳ باب بول الصبى يصيب الثوب.

۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۹۸ الحديث ۳۹۷۰، فقه الرضا عليه السّلام: ۹۵.

۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۹۷ و ۳۹۸ الحديث ۳۹۶۸ و ۳۹۷۰، مستدرك الوسائل: ۲/ ۵۵۴ الحديث ۲۷۰۲.

۵- مرّا آنفاً.

۶- نقل عن والد الصدوق فى مدارك الأحكام: ۲/ ۳۳۳، الهدايه: ۷۲، لاحظ! الحدائق الناضره: ۵/ ۳۸۵.

۷- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۹۷ الحديث ۳۹۶۸، فقه الرضا عليه السّلام: ۹۵ مستدرك الوسائل: ۲/ ۵۵۴ الحديث ۲۷۰۲.

۸- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۹۹ الحديث ۳۹۷۱.

الغسل لكلّ صلاه.

و الوارد فيه المولود، فيشمل الصبيّه. و دعوى ظهوره فى الصبى ممنوعه.

و النصّ كالعلّه يختصّ ببوله، فلا يتعدّى الرخصه إلى غيره، و بالثوب فلا يتعدّى إلى البدن. و فى التعديه إلى المربّى و المولود المتعدّد نظر؛ لخصوص النصّ، و عموم العلّه.

و اليوم يشمل الليله عرفاً، لا وضعاً كما قيل (۱).

و المتعدّد من الثوب مع الحاجه إليه فى وقت واحد كالواحد، و وجهه ظاهر.

و الأفضل جعل الغسل آخر النهار؛ ليدرك الأربع بالطهاره. و لا يجب لإطلاق الخبر.

[إزاله النجاسه بالقليل]

إزاله النجاسه بالقليل، إنّما هو بوروده عليها دون العكس؛ لإجماعهم عليها مع ما مرّ من أدلّه الانفعال، و لا يلزم منها تنجّسه فى الحالين؛ إذ المستفاد منها الاختصاص بالثانى، و لو سلّم العموم فالإجماع خصّصها به.

و على طهر مطلق الغساله أو المطهّره كما اخترناه أو بتنجّسها بعد الانفصال لا إشكال فى الفرق. و إنّما يشكل على تنجّسها مطلقاً؛ إذ طهوريّه النجس غير معقوله، و لو أمكنت فلا فرق بين الحالين.

و الشهيد مع التزامه طهوريّه القليل؛ لقضيّه الإجماع، لم يفرّق بين الحالين فى تنجّسه (٢)، معلّلًا بعدم الفارق، و قد عرفت وجوده، و يلزمه طهوريّه النجس مع

١- لم نعثر عليه فى مظانّه.

٢- ذكرى الشيعه: ١/ ١٣١.

التحكّم.

فإن قيل: أخبار طهر المركن بالصب تنفى الفرق.

أجبنا: أوّلًا بصدق الورود، و ثانياً بكفايه أوّله أو عدم ورود النجاسه، و ثالثاً بالتخصّص جمعاً.

فصل [تطهير الأرض و بعض المتنجّسات]

الظاهر يطهر الأرض بصبّ قاهر، وفاقاً للشيخ و الحلّى و بعض الثالثه (١)، و خلافاً للفاضلين (٢) و أكثر الثانيه.

لنا: صدق الغسل، و عموم الطهوريّه، و قضيّه الأعرابى (٣). و يؤيّده ظاهر الصحيحين و الخبر (۴).

للمخالف: نجاسه الغساله، فما لم تنفصل بنفسها أو بالعصر لم يطهر. و ردّ بمنع النجاسه و كون الجفاف كالانفصال بأحد الوجهين، و التفرقه بينهما تحكّم.

و طهر مثل النقيع فى النجس، و الجلد المدهون به بوضعه فى الكثير حتّى يصل الماء إلى جميع أجزائه. و غسله بالقليل لا يوجب ذلك، و وضعه فيه ينجّسه، و للفاضل قول (۵) لا عبره به.

١- المبسوط: ١/ ٩٢، السرائر: ١/ ١٨٨، الحدائق الناضره: ۵/ ٣٨٢.

۲- المعتبر: ۱/ ۴۴۹، نهایه الأحکام: ۱/ ۲۹۰.

۳- صحیح البخاری: ۱/ ۹۱ الباب ۵۸.

۴- وسائل الشیعه: ۵/ ۱۳۸ الحدیث ۶۱۴۷ و ۱/ ۱۴۴ الحدیث ۳۵۸ و ۵/ ۱۴۰ الحدیث ۶۱۵۴.

۵- منتهی المطلب: ۳/ ۲۹۲، للتوسّع لاحظ! المعالم فی الفقه: ۲/ ۷۴۱ و ۷۴۲.

ص: ۱۰۶

و اللحم النجس یطهر بالغسل، وفاقاً للإطلاقات، و خصوص الخبرین (۱)، و لو تخلّله نجاسه وجب الإزاله و لو بالدلک أو الوضع فی الکثیر.

و العجین یطهر بترقیقه و وضعه فیه حتّی یتخلّله الماء.

و فتوی «النهایه» و «المنتهی» (۲) بعدم قبوله الطهر لا وجه له، و ما فی الصحاح الثلاث (۳) من دفنه [أ] و بیعه [لمستحلّه] لا ینافیه.

و ما لا ینفصل منه الغساله ینحصر غسله علی العصر بالکثیر، و عندنا قد یحصل بالقلیل؛ إذ المناط فیه وصول الماء إلی کلّ جزء نجس، فالمائع لا یقبله لخروجه باستیعاب النفوذ عن حقیقته.

و غیره إن تنجّس ظاهره کفی فی طهره الصب، و مع السرایه فی باطنه لا بدّ من استیعاب تخلّل القلیل أو الکثیر. و مع تعذّره ینسدّ طریق التطهیر.

و الفاضل أفتی بتطهّر الدهن إذا صبّ فی الکثیر و ضرب حتّی تخلّله ثمّ اجتمع (۴). و ردّ علیه باستحاله الاختلاط، و الظاهر إمکانه مع سخونه الماء.

و یستحبّ حتّ دم الحیض و قرصه، بالإجماع و النبوی (۵)، و التعدیه إلی غیره باطله.

و یجوز الغسل بالصبّ من الفم؛ للإطلاقات، و خصوص الصحیح (۶)، فیجب بالانحصار.

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۰۶ الحدیث ۵۲۹، ۳/ ۴۷۰ الحدیث ۴۲۰۴.

۲- نهایه الأحکام: ۱/ ۲۸۱، منتهی المطلب: ۳/ ۲۸۹.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۴۲ الحدیث ۶۲۸ و ۶۲۹، ۳/ ۴۷۰ الحدیث ۴۲۰۴.

۴- منتهی المطلب: ۳/ ۲۹۱.

۵- سنن الترمذی: ۱/ ۲۵۴ الحدیث ۱۳۸.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۰۰ الحدیث ۴۲۸۶.

ص: ۱۰۷

فصل [تطهير الأوانى من الخمر و الفأره]

غسل أوانى الخمر بالثلاث، وفاقاً ل «الشرائع» و «الخلاف» (۱). لا بالسبع كالمفيد و الديلمى (۲)، و لا بالمرّتين ك «اللمعه» (۳)، و لا بالمرّه مطلقاً كالعاملى (۴)، أو بعد إزاله العين ك «المعتبر» و «المختلف» (۵). و للفاضل الأوّل و الرابع (۶) أيضاً، و للشيخ و الشهيد (۷) الثانى أيضاً.

لنا: دعوى الإجماع من الشيخ (۸)، و إطلاق أحد الموثّقين (۹)، و خصوص الآخر (۱۰).

و لنا أيضاً على عدم كفايه الناقص: الاستصحاب، و على نفى الزائد: الأصل. و إطلاق الغسل و عموم الطهوريّه.

للسبع: الموثّقان (۱۱)، و حملاً على الندب جمعاً، و العمل بظاهرهما يوجب طرح الأوّلين مع اعتضادهما بما ذكر، و أشهريّه العمل بالأخيرين ممنوعه.

۱- شرائع الإسلام: ۱/ ۵۶، الخلاف: ۱/ ۱۸۲ المسأله ۱۳۸، للتوسّع لاحظ! المعالم فى الفقه: ۲/ ۶۹۳.

۲- المقنعه: ۷۳، المراسم: ۳۶.

۳- اللمعه الدمشقيّه: ۱۶.

۴- مدارک الأحكام: ۲/ ۳۹۶.

۵- المعتبر: ۱/ ۴۶۲، مختلف الشيعه: ۱/ ۴۹۹.

۶- قواعد الأحكام: ۱/ ۹، نهايه الأحكام: ۱/ ۲۹۵ و ۲۹۶.

۷- المبسوط: ۱/ ۱۵، ذكرى الشيعه: ۱/ ۱۲۷.

۸- الخلاف: ۱/ ۱۸۲ المسأله ۱۳۸.

۹- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۹۶ الحديث ۴۲۷۶.

۱۰- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۹۴ الحديث ۴۲۷۲.

۱۱- وسائل الشيعه: ۲۵/ ۳۶۸ الحديث ۳۲۱۴۳، تنبيه: لم نعثر علىّ موثقه أخرى.

للمرّتين: حمل الخمر على البول و آنيته على الثوب، و ضعفه ظاهر.

و للمرّه: الأصل، و إطلاقات الغسل، و أُجيب بالاندفاع و التقييد بالأقوى. و ما فى الأخير من التقييد لا مستند له.

و الحقّ اختصاص الحكم بالخمر، فلا يتعدّى إلى كلّ مسكر؛ لعدم نصّ على علّه مشتركه.

ثمّ الفأره كالخمر فى الخلاف:

للثلاث: ما مرّ، سوى نقل الإجماع، و أحد الموثّقين.

و للسبع: الموثّق (۱)، و الاستصحاب.

و للبواقی: ما مرّ.

و الأظهر هنا المرّه؛ للإطلاقات؛ إذ ما للثلاث فی محلّ الخلاف لا یقاومها، و الوارد فی خبر السبع الجرذ و هو أخصّ من الفأره فالتعمیم لا حجّه له، و القصر علی المورد و الاکتفاء فی غیره بالمرّه لا قائل به.

فصل [ولوغ الکلب]

ولوغ الکلب یوجب الثلاث، وفاقاً للمعظم، لا السبع کالإسکافی (۲)، و أُولاها التراب، دون وسطاها ک «المقنعه» (۳)، و لا إحداها ک «الخلاف» (۴).

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۹۷ الحدیث ۴۲۷۶.

۲- نقل عنه فی مختلف الشیعه: ۱/ ۴۹۵.

۳- المقنعه: ۶۸.

۴- الخلاف: ۱/ ۱۷۵ المسأله ۱۳۰.

لنا: تکرّر نقل الإجماع (۱)، و صریح الصحیح (۲) و الرضوی (۳)، و ما مرّ لنفی الزائد و عدم کفایه الناقص.

للإسکافی: الموثّق (۴)، و هو محمول علی الندب، و النبویّ (۵)، و هو عامّی لا عبره به.

و لا مستند ل «المقنعه» و «الخلاف».

و لا یجب التجفیف بعد الغسل؛ للأصل، و إطلاق الصحیح (۶). خلافاً ل «المقنعه» (۷)؛ للرضویّ (۸)، و لا حجیه فیه بدون الانجبار.

و مباشرته بباقی الأعضاء کالولوغ، وفاقاً للمفید و الصدوقین (۹)؛ لإطلاق الصحیح، و صریح الرضوی (۱۰).

و خلافاً للأکثر؛ لاختصاص الفضل الوارد فیه بما باشره فمه، و توقّف التعدیه علی إحدی الطرق المعتبره، و لم یوجد.

۱- الخلاف: ۱/ ۱۷۶، غنیه النزوع: ۴۳، ذکری الشیعه: ۱/ ۱۲۵.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۲۶ الحدیث ۵۷۴ تنبیه: جاءت هذه الروایه فی کتب الحدیث هکذا «.. و اغسله بالتراب أول مرّه ثم بالماء» و لکن نقل الشیخ فی الخلاف: ۱/ ۱۷۶ المسأله ۱۳۰ و المحقّق فی المعتبر: ۱/ ۴۵۸ و العلامه فی المنتهی: ۳/ ۳۳۶ «بالماء مرّتین».

۳- فقه الرضا علیه السّلام: ۹۳، مستدرک الوسائل: ۲/ ۶۰۲ الحدیث ۲۸۵۰.

۴- وسائل الشیعه: ۲۵/ ۳۶۸ الحدیث ۳۲۱۴۳.

۵- سنن أبی داود: ۱/ ۱۹ الحدیث ۷۱ و ۷۳ و ۷۴.

۶- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۲۶ الحدیث ۵۷۴.

۷- المقنعه: ۶۸.

۸- فقه الرضا علیه السّلام: ۹۳، مستدرک الوسائل: ۲/ ۶۰۲ الحدیث ۲۸۵۰.

۹- المقنعه: ۶۸، المقنع: ۳۷ و نقل عن والد الصدوق فی منتهی المطلب: ۳/ ۳۳۹.

۱۰- مرّا آنفاً.

ص: ۱۱۰

قلنا: الفضل ما باشره جسم الحیوان، لا مجرّد فمه کما ظنّ، و لا یلحقه مثل عرقه و لعابه؛ لعدم تناول النصّ له، فیکفیه مسمّی الغسل؛ لإطلاقاته کسائر النجاسات. خلافاً ل «النهایه» (۱)؛ لوجوه لا عبره بها عندنا.

و فی وجوب مزج التراب بالماء، أو جوازه مطلقاً، أو إذا لم یرفع الاسم أقوال:

الأوّل: للحلّی و الراوندی (۲)؛ لتوقّف ما فی النصّ من الغسل بالتراب علیه، و هو جریان المائع علی المحلّ.

و الثانی: ل «المختلف» و «الذکری» (۳)؛ لإطلاق النصّ، و حصول الغرض بالمزج و عدمه.

و الثالث: للعاملی (۴)؛ لتقیید الغسل بالتراب فلا یحصل بغیره.

و ردّ الأوّلان بإیجابهما التجوّز فی الغسل؛ لأنّه جری المطلق، لا مطلق الجری، و إن کان أقرب المجازین. و فی التراب؛ لخروجه بالمیعان عن حقیقته.

و الثالث بعدم فائده فی مزج لا یرفع التسمیه؛ لعدم إیجابه صدق الغسل بوجه.

و المحصّل أنّ المحصِّل للمیعان یرفع الحقیقه فیهما، و غیره یرفعها فی الغسل فلا فائده فیه.

فالحقّ إبقاء التراب علی أصله و ارتکاب التجوّز فی الغسل بإراده الدلک. أو جعل الباء للمصاحبه، أو الاستعانه و إضمار متعلّق لها، فیصیر المعنی: اغسله بالماء

۱- نهایه الأحکام: ۱/ ۲۹۴.

۲- السرائر: ۱/ ۹۱، نقل عن الراوندی فی ذکری الشیعه: ۱/ ۱۲۵.

۳- مختلف الشیعه: ۱/ ۴۹۵ و ۴۹۶، ذکری الشیعه: ۱/ ۱۲۵.

۴- مسالک الأفهام: ۱/ ۱۳۳.

ص: ۱۱۱

ص:

ملابساً للتراب، أو بإعانته.

و المعظم على تعيّن التراب؛ لاختصاص النصّ به، فلا يجزئ ما يشابهه. خلافاً للإسكافی (۱)؛ لقياس مردود.

و الحقّ المشهور بقاء النجاسه مع فقده، فلا يجزئ بدله المشابه و الماء على الترتيب أو التخيير؛ لإفاده الأمر اشتراط التطهير بهما، و التفرقه فی الوضعی بين الإمكان و التعذّر غير معقوله. و البدليّه تتوقّف على الدلاله. و أبلغيّه الماء و مثل الأشنان فی الإنقاء ممنوعه، و لو سلّمت فغير نافعه؛ إذ التعديه مع عدم ظهور العلّه باطله.

و خوف فساد المحلّ باستعماله كفقده.

و المتعدّد من الولوغ كالواحد؛ لظاهر النصّ، و ثبوت التداخل هنا؛ لاتّحاد النجاسه. و المتعدّد من النجاسه إن تساوت فی الحكم تداخلت، و إلّا وجب الأكثر؛ لظاهر الوفاق، و يؤيّده الأصل، و صدق الامتثال. و عباره «البيان» (۲) لا تفيد المخالفه كما ظنّ (۳)، فأصاله عدم التداخل مخصّصه بالإجماع.

و الواقع فی الأثناء إن ساوى موجبه الباقی تداخلا، و إلّا وجب الأكثر.

و الحقّ تعديه الحكم إلى ماء الولوغ؛ لظاهر الصحيح، و عدم الفرق بين تأخّر الملاقاه عن الوقوع فی الإناء و تقدّمه عليه.

دون غسالته؛ للأصل و إطلاق الغسل.

و يختصّ التعديه بالواقع فی إناء آخر، لا فی مثل الثوب، و وجهه ظاهر.

۱- نقل عنه فی مختلف الشيعه: ۱/ ۴۹۷.

۲- البيان: ۱۰۰.

۳- المعالم فی الفقه: ۲/ ۶۸۶.

ص: ۱۱۲

فصل [تطهير الآنيه و الثياب]

يجب السبع لولوغ الخنزير، وفاقاً للأكثر؛ للاستصحاب، و الصحيح (۱). لا ما للكلب كالشيخ (۲) حملًا له عليه، و لا المرّه كالمحقّق (۳) لإطلاق الغسل؛ لضعف التعليلين.

و الثلاث لغسل الإناء من سائر النجاسات، وفاقاً للإسكافی (۴) و جماعه. لا المرّتان ك «اللمعه» و «الرساله» (۵)، و لا المرّه مطلقاً كالعاملی و ولديه (۶)، أو بعد إزاله العين ك «البيان» (۷)، و الفاضلان فی «المعتبر» و «المختلف» (۸) على الأخير و فی غيرهما

(۹) على الثالث.

لنا: الاستصحاب، و الموثّق (۱۰). و كلام الشيخ (۱۱) ليس صريحاً فى نقل الإجماع، فاحتجاج المحقّق به عليه (۱۲) ساقط، و ردّ الفاضل (۱۳) عليه فى محلّه.

للمرّتين: الحمل على البول.

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۲۵ الحديث ۵۷۲.

۲- الخلاف: ۱/ ۱۸۶ المسأله ۱۴۳.

۳- المعتبر: ۱/ ۴۵۹ و ۴۶۲، شرائع الإسلام: ۱/ ۵۶.

۴- نقل عنه فى المعتبر: ۱/ ۴۶۱.

۵- اللمعه الدمشقيّه: ۱۶، الألفيه و النفليه: ۴۹.

۶- روض الجنان: ۱۷۲، المعالم فى الفقه: ۲/ ۷۰۱ و ۷۰۲، مدارك الأحكام: ۲/ ۳۹۶.

۷- البيان: ۹۳.

۸- المعتبر: ۱/ ۴۶۱ و ۴۶۲، مختلف الشيعه: ۱/ ۴۹۹.

۹- شرائع الإسلام: ۱/ ۵۶، منتهى المطلب: ۳/ ۳۴۵.

۱۰- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۹۶ الحديث ۴۲۷۶.

۱۱- الخلاف: ۱/ ۱۸۲ المسأله ۱۳۸.

۱۲- المعتبر: ۱/ ۴۶۱.

۱۳- منتهى المطلب: ۳/ ۳۴۸.

و للمرّه: إطلاق الغسل. و جوابهما ظاهر.

ثمّ على ما ذكر يحصل غسل الإناء بالقليل و إن لم يكن مثبتاً يشقّ قلعه، و تخصيصه به لا وجه له، و خصوصه بالصب و التحريك و التفريغ، و يتكرّر بقدر ما اعتبر من العدد، و لو ملئت سقط التحريك.

و الحقّ شمول الحكم لغير المدهون من الخزف، و غير الصلب من أوانى الخمر، وفاقاً للمعظم؛ لإطلاق أدلّه الغسل، و كون الماء أنفذ من غيره.

خلافاً للقاضى و الإسكافى (۱)؛ لأخبار (۲) ظاهرها الكراهه.

و ما للمشركين من الإناء و غيرها طاهر ما لم يعلم نجاسته؛ للأصل، و العمومات، و خصوص المستفيضه (۳)، بل الإجماع.

و توقّف الفاضل فی طهر مائعهم (۴) لا عبره به. و ما ورد فی الاجتناب (۵) محمول علی الندب أو القطع بالمباشره مع الرطوبه.

نعم؛ یستثنی ما یشترط بالتذکیه کاللحم و الجلود.

و ظاهر الصدوق و المفید (۶) کصریح الشیخ (۷) و جماعه وجوب رشّ الثوب من ملاقاه الکلب و أخویه؛ لاستفاضه الأمر به (۸).

و المشهور استحبابه؛ لإجماعهم علی عدم التعدیه مع الیبوسه.

۱- المهذب: ۱/ ۲۸، نقل عن الإسکافی فی المعتبر: ۱/ ۴۶۷.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۹۵ الباب ۵۲ من أبواب النجاسات.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۱۷ و ۵۱۸ الباب ۷۲ و ۷۳ من أبواب النجاسات.

۴- تذکره الفقهاء: ۱/ ۹۳.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۱۸ الحدیث ۴۳۳۷ و ۴۳۳۸.

۶- من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۴۳ ذیل الحدیث ۱۶۷، المقنعه: ۷۰.

۷- النهایه: ۵۲.

۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۴۱ الحدیث ۴۱۰۸ و ۴۱۰۹ و ۴۱۱۰.

قلنا: لا ینافی الوجوب؛ لإمکان التعبّد. نعم الأقوی استحبابه فی الکافر؛ للمعارض (۱).

و لاختصاص النصّ بالثوب و الثلاثه لا یتعدّی الحکم إلی غیرهما اقتصاراً فیما خالف الأصل علی مورد النصّ. فالأقوال المخالفه المبتیّه علی التعدیه ضعیفه.

و یستحبّ الرش:

لظنّ التنجّس و الشکّ فیه؛ لاستفاضه الأمر به (۲) فی موارد جزئیّه، و العموم یثبت بالمرکّب. و حمله علی الندب لقوّه المعارض.

و للمدی، و أثر الفأره الرطبه؛ للصحیحین (۳).

و عرق الجنب؛ للخبرین (۴).

و لوقوع الثوب علی کلب میّت؛ للصحیح (۵).

أو علی بول شاه أو بعیر؛ للخبر (۶).

أو خيل أو بغال أو حمير، مع شكّ فی الإصابه؛ للحسن (۷).

ولدی الجرح فی المقعده [لمن یجد (۸)] الصفره بعد الاستنجاء و الوضوء؛ للصحیح (۹).

۱- لاحظ! وسائل الشیعه: ۳/ ۵۱۸ الباب ۷۳ من أبواب النجاسات.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۰۰ الحدیث ۳۹۷۳ و ۴۰۷ الحدیث ۳۹۹۸ و ۴۲۴ الحدیث ۴۰۵۷ و ۴۶۶ الحدیث ۴۱۹۳ و ۴۷۵ الحدیث ۴۲۱۶.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۲۶ الحدیث ۴۰۶۱ و ۴۶۰ الحدیث ۴۱۷۶.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۴۵ الحدیث ۴۱۲۶ و ۴۴۶ الحدیث ۴۱۳۰.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۴۲ الحدیث ۴۱۱۳.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۰۹ الحدیث ۴۰۰۳.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۰۳ الحدیث ۳۹۸۲.

۸- فی النسخ الخطیّه (بحد)، و ما أثبتناه مقارب للفظ الحدیث.

۹- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۹۲ الحدیث ۷۶۸.

ص: ۱۱۵

باب فی المطهّرات

فصل [مطهّریّه الشمس]

الشمس تطهّر الأرض و الحصر و البواری من البول بالتجفیف، وفاقاً لغیر «الوسیله» و الراوندی.

لنا: بعد الأصل و المستفیض من النصّ (۱) و نقل الإجماع (۲) ثبوت التلازم بین الطهاره و صحّه السجود و الصلاه الثابته بالمستفیضه من الصحاح و غیرها (۳)، و الإجماع القطعی.

للمخالف: الاستصحاب، و ردّ بسقوطه بالأقوی، و قد یمنع ثبوته؛ لتغیّر الموضوع بالجفاف. و ظاهر الصحیح (۴)، و ردّ بعدم المقاومه، فیحمل علی التقیّه أو الجفاف قبل الإشراق.

و کلّ نجاسه مائیّه کالبول، و ما لا ینقل عاده کالأرض. خلافاً

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۵۱ الباب ۲۹ من أبواب النجاسات.

۲- السرائر: ۱/ ۱۸۲.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۵۱ ۴۵۳ الحدیث ۴۱۴۶ و ۴۱۴۷ و ۴۱۴۹ و ۴۱۵۰.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۵۳ الحدیث ۴۱۵۲.

ل «المنتهیٰ» (۱) فی الأوّل، و «الخلاف» (۲) فی الثانی، و «المقنعه» فیهما (۳).

لنا: عموم الخبر (۴)، و خصوص الرضوی (۵)، و ظاهر الموثّق (۶)، و یعضده نقل الوفاق (۷)، و لزوم الحرج لولاه. و یؤکّد الأوّل عموم طهوریّه التراب، و اتّحاد الطریق، بل الأولویّه.

للمخالفین: اختصاص الصحاح بالبول و الثلاثه (۸)، فیبقی غیرها علی النجاسه بالاستصحاب. و الجواب ظاهر.

و ما لا ینقل عاده یتناول کلّ جزء من الأرض، و ما فی نقله تعذّر أو تعسّر، کالحجر و المدر و اللبن، و النبات و الشجر، و المثبت من الباب و الوتد و البناء و الخشب، و الفاکهه و التمر و إن حان أوان القطع علی الأصحّ.

و التطهّر بإشراقها، لا بحرارتها؛ لانتفاء التسمیه. نعم المشارکه کما هو الغالب غیر قادحه.

و الجفاف بغیر الشمس لا یطهّر؛ للاستصحاب، و الإجماعین، و الصحیح و الموثّق (۹). و الإطلاق فی بعض الصحاح مقیّد بها.

۱- منتهی المطلب: ۳/ ۲۷۹.

۲- الخلاف: ۱/ ۴۹۵.

۳- المقنعه: ۷۱.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۵۲ الحدیث ۴۱۵۰.

۵- فقه الرضا علیه السّلام: ۳۰۳، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۷۴ الحدیث ۲۷۶۳.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۵۲ الحدیث ۴۱۴۹.

۷- الخلاف: ۱/ ۲۱۸ و ۲۱۹ المسأله ۱۸۶، الحاشیه علیٰ مدارک الأحکام للوحید البهبهانی رحمه اللّه: ۲/ ۲۶۶.

۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۵۱ الحدیث ۴۱۴۶ ۴۱۴۸، تنبیه: استدلّ المخالفین ببعض الروایات التی لا تدل علیٰ مطلوبهم إلّا بضرب من التأویل، لاحظ! منتهی المطلب: ۳/ ۲۷۴ ۲۷۷.

۹- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۵۱ و ۴۵۲ الحدیث ۴۱۴۶ و ۴۱۴۹.

و ما جفّ بغیرها یطهر بتجفیفها بعد البلّ، و وجهه ظاهر ممّا مرّ.

و الإشراق علی الطاهر یطهّر ما اتّصل به من الباطن و الظاهر مع الوحده الاتّصالیه جسماً و نجاسه؛ لصدق المناط و السبب، و دفع المشقّه و الحرج.

فصل [مطهّریّه الأرض]

الأرض تطهّر باطن الخفّ و القدم مع زوال العين بالمشی أو الدلک؛ لظاهر الوفاق، و صریح المستفیضه (۱).

و المناط فی المشی ما أزال العین، و التقدیر فی الخبر بخمسه عشر ذراعاً (۲) بیان للأغلب.

و الأرض یتناول الرمل و الحجر و الرطبه و السبخه؛ لإطلاق الأدلّه، فاشتراط الجفاف لا وجه له.

و یشترط طهارتها؛ إذ النجس منجّس، فطهوریّته غیر معقوله، فالإطلاق فی بعض الظواهر و العبائر مقیّد.

و ما خرج عن الأرض بالطبخ لا یطهّر؛ لظاهر النصّ و الفتوی، فالإطلاق فی الصحیح (۳) مقیّد.

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۵۷ الباب ۳۲ من أبواب النجاسات.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۵۷ الحدیث ۴۱۶۵، و فی النسخ الخطیّه: (بخمس عشره) و الظاهر أنّه اشتباه من النسّاخ.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۵۸ الحدیث ۴۱۶۵.

ص: ۱۱۸

فصل [مطهّریّه النار]

النار تطهّر ما تحیله رماداً؛ لظاهر الصحیح (۱)، و الإجماعین، و أصاله الطهارتین، و تعلّق الحکم بالاسم. فتردّد المحقّق (۲) لا وجه له.

و أکثرها یتناول المتنجّس، و اختصاص النصّ بالنجس غیر ضائر؛ لثبوت التعدیه بالأولویّه.

و الدخان کالرماد، وفاقاً للمعظم؛ للأصل، و تغیّر الحقیقه، و تکرّر نقل الإجماع (۳).

و تنجیس دخان الدهن النجس ضعیف، و تعلیله باستصحابه بعض أجزائه ممنوع. نعم لو علم ذلک حکم بنجاسته.

و المنع عن الاستصباح به تحت الظلال غیر ثابت، و النصوص المجوّزه له مطلقاً (۴) کثیره، و دعوی الإجماع من الحلّی (۵) غیر مقاومه، و لو سلّم فهو محض التعبّد لا لنجاسته؛ لجواز تنجیس المالک ماله.

و مثلهما الفحم؛ للأصل، و زوال الاسم و الحقیقه. و یعضده إطلاق الصحیح (۶)، و تحریم المطاعم بصیرورته فحماً.

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۲۷ الحدیث ۴۳۶۶.

۲- شرائع الإسلام: ۳/ ۲۲۶.

۳- شرائع الإسلام: ۳/ ۲۲۶، منتهی المطلب: ۳/ ۲۹۲.

۴- وسائل الشیعه: ۲۴/ ۱۹۴ الباب ۴۳ من أبواب الأطعمه المحرمه.

۵- السرائر: ۳/ ۱۲۲.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۵۸ الحدیث ۴۱۶۵.

و توقّف العاملی (۱) کمخالفه ولده (۲) فی الحاصل عن المتنجّس لا وجه له، و تغیّر الموضوع صوره و اسماً یبطل التمسّک بالاستصحاب.

و مثله الخزف و الآجر، وفاقاً لجماعه؛ للأصل، و الاستحاله، و إطلاق الصحیح، و نقله الوفاق فی «الخلاف» (۳).

خلافاً للعاملی (۴)؛ لبقاء الاسم کالحجر، و ردّ بالمنع. و صحّه السجود علیه ممنوعه، و لو سلّم منعنا الملازمه کالقرطاس.

و الحقّ طهر بخار النجس؛ للأصل، و الاستحاله، و نفی الحرج، و الإیماء إلیه فی الخبر (۵). و یعضده عمل المسلمین فی الأعصار و الأمصار بلا نکیر.

و العجین النجس لا یطهر بالخبز، وفاقاً لغیر «النهایه».

لنا: بعد المرسلین (۶) الاستصحاب، و عدم الاستحاله، فلا یرتفع أثر النجاسه.

ل «النهایه»: المرسل، و الخبر (۷). و أُجیب بتأویلهما؛ لعدم المقاومه لما ذکر؛ لاعتضاده بالشهره العظیمه، بل الإجماع؛ إذ الشیخ وافق المشهور فی سائر کتبه (۸).

و یجوز بیعه ممّن یستحلّ المیته؛ للمستفیضه (۹)، و تخصیصه بغیر الذمّی

۱- روض الجنان: ۱۷۰، المعالم فی الفقه: ۲/ ۷۷۶.

۲- روض الجنان: ۱۷۰، المعالم فی الفقه: ۲/ ۷۷۶.

۳- الخلاف: ۱/ ۵۰۰ المسأله ۲۳۹.

۴- روض الجنان: ۱۷۰.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۲۷ الحدیث ۶۳۶۶.

۶- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۴۲ الحدیث ۶۲۸ و ۶۲۹.

۷- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۷۵ الحدیث ۴۳۹ و ۴۳۸.

۸- المبسوط: ۱/ ۱۳، تهذیب الأحکام: ۱/ ۴۱۴ ذیل الحدیث ۱۳۰۶. بل وافق المشهور أیضاً فی موضع آخر من النهایه: ۵۹۰.

۹- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۴۲ الحدیث ۶۲۸ و ۳/ ۴۷۰ الحدیث ۴۲۰۴ و ۲۵/ ۳۵۸ الحدیث ۳۲۱۱۹.

کالفاضل (۱) لا حجّه له. و إطلاق المنع عن بیع النجس و کونه تعاوناً علی الإثم ممنوع، و لو سلّم فالنصّ مخرج.

و فى التعديه إلى مطلق الكافر أو من يستحلّ مثله و إن لم يستحلّ الميته محلّ نظر.

و يجوز أن يطعم الحيوان؛ لعدم التحريم فى حقّه.

و بذلک يظهر جواز بيعه من المسلم مع الإعلام.

فصل [الاستحاله المطهّره]

الاستحاله المطهّره لا ـ تختصّ بالنار، بل تعمّ ما يحصل بغيرها ممّا يعبّر عنه بالانقلاب، أو الانتقال، أو الاستهلاک، کاستحاله النطفه حيواناً طاهراً. و النجس من الماء و الغذاء جزء أو رطوبه لنبات أو حيوان مأکول. و الدم النجس قيحاً أو جزء لما لا نفس له. و المسکر من الخمر و غيره خلّاً بنفسه.

و الوجه فى تطهير الجميع بعد الإجماع زوال علّه النجاسه، و قد ورد النصّ فى بعضها.

و الحقّ المشهور تطهّر الخمر و مثله بانقلابه خلّاً بالعلاج؛ للمعتبره (۲)، و العلّه المطّرده. و توقّف بعضهم (۳)؛ لأخبار (۴) يتعيّن حملها على الکراهه.

۱- منتهى المطلب: ۳/ ۲۹۰.

۲- وسائل الشيعه: ۲۵/ ۳۷۰ ۳۷۲ الحديث ۳۲۱۴۸ و ۳۲۱۵۰ و ۳۲۱۵۲ و ۳۲۱۵۵ و ۳۲۱۵۸.

۳- مسالک الأفهام: ۱۲/ ۱۰۴.

۴- وسائل الشيعه: ۲۵/ ۳۷۱ الحديث ۳۲۱۵۱ و ۳۲۱۵۴، مستدرک الوسائل: ۱۷/ ۷۳ و ۷۴ الحديث ۲۰۷۹۸.

و المشهور فى التطهّر بالعلاج غلبه الخمر على المطروح، فلا يحصل بالعکس؛ لخبر (۱) فيه إجمال، و لإيجابه الاستهلاک، و هو لا يطهر دون الانقلاب المطهّر.

قلنا: الاستهلاک هنا يؤدّى إلى الانقلاب و إن لم يظهر للحسّ (۲)، فالعلم به يتوقّف على ضرب من المقايسه. و التفصيل يطلب من «اللوامع» (۳).

فالحقّ حصول التطهّر بالعکس، وفاقاً لجماعه؛ لإطلاق أکثر الأدلّه، و ظاهر الرضوى (۴)، و أبلغيّه الکثير عن اليسير فى الأعداد للانقلاب.

و الحقّ تطهّر النجس باستحالته دوداً أو تراباً؛ للعلّه المطّرده، و عموم طهوريّه التراب.

و توقّف الفاضلين فى الثانى (۵) لا عبره به. و منع الطوسى من السجود على المختلط بالرميم لنجاسته (۶) لا وجه له.

و رطبه لو مازج التراب نجّسه. و يطهر بالاستحاله؛ لما مرّ، خلافاً للمحقّق (٧)، لاستصحاب النجاسه، و عدم تغيّر فى موضوعه؛ إذ المتغيّر هو النجس دون متنجّسه، و دفعه ظاهر ممّا مرّ.

و الأظهر تطهّر الكلب و العذره و مثلهما باستحالتها ملحاً، أو حمأه، وفاقاً للأكثر؛ للدليل المطّرد، و أصاله الحلّ و الطهر.

١- وسائل الشيعه: ٢٥/ ٣٧٠ الحديث ٣٢١۴٩.

٢- فى نسخه مكتبه المدرسه الفيضيّه: (و إن لم يطهر للحسن).

٣- لم نعثر عليه (مخطوط).

۴- فقه الرضا عليه السّلام: ٢٨٠، مستدرك الوسائل: ١٧/ ٧٣ الحديث ٢٠٧٩٧.

۵- المعتبر: ١/ ۴۵٢، تذكره الفقهاء: ١/ ٧۵ المسأله ٢۴.

۶- المبسوط: ١/ ٩٣.

٧- المعتبر: ١/ ۴۵٣.

خلافاً للفاضلين (١)؛ للاستصحاب. و جوابه ظاهر.

فصل [أحكام الجلود]

جلد الميته لا يطهر بالدبغ. خلافاً للإسكافى و الشلمغانى (٢).

لنا: الاستصحاب، و المستفيض من نقل الإجماع (٣) و العمومات و النصوص (۴).

و يعضده ظاهر الآيه (۵) و توقّف يقين البراءه فى العباده على اجتنابه، و التزام منع الصلاه فيه ينافى الطهاره.

للمخالف: ظاهر المستفيضه (۶). و أُجيب بحملها على التقيّه.

و وقوع التذكيه على ما يؤكل كعدمها على الآدمى و نجس العين مجمع عليه.

و على السباع حقّ مشهور؛ لتكرّر نقل الإجماع (٧) و الموثّقات الثلاث (٨).

و الظاهر عدم وقوعها على غيرها من المسوخ و الحشرات و سائر ما لا

١- المعتبر: ١/ ۴۵١، منتهى المطلب: ٣/ ٢٨٧، نهايه الأحكام: ١/ ٢٩٢.

٢- نقل عنهما فى ذكرى الشيعه: ١/ ١٣۴.

٣- الخلاف: ١/ ۶٢، نهايه الإحكام: ١/ ٣٠٠، ذكرى الشيعه: ١/ ١٣٣.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۰۱ الباب ۶۱ من أبواب النجاسات.

۵- المائده (۵): ۳.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۶۲ الحدیث ۴۱۸۲ و ۲۴/ ۱۸۶ الحدیث ۳۰۳۰۵، فقه الرضا علیه السّلام: ۳۰۲.

۷- الروضه البهیّه: ۷/ ۲۳۷، مدارک الأحکام: ۳/ ۱۶۱.

۸- وسائل الشیعه: ۴/ ۳۵۳ و ۳۵۴ الحدیث ۵۳۶۷ و ۵۳۶۸ و ۵۳۷۰.

یؤکل؛ لأنها حکم شرعیّ یتوقّف علی الدلیل فمع فقده ینفی بالأصل.

نعم؛ یثبت فی السباع من المسوخ؛ لعموم أدلّتها.

و جلد المذکّی کلحمه فی الطهر، فجلود السباع طاهره و لا یشترط الدبغ فیه، وفاقاً.

و لا فی استعماله فی غیر الصلاه علی الأصحّ؛ للأصل و الموثّقات (۱). خلافاً للثلاثه (۲)؛ لخبر (۳) لا یعبأ به سنداً و دلاله.

و أمّا استعمالها فیها فغیر جائز، بالإجماع و المستفیضه (۴)، إلّا ما استثنی بدلاله خارجه.

ثمّ الجلد إن علم کونه مذکّی أو میته فحکمه ظاهر، و إن شکّ فیه فما فی أیدی الکفره أو بلادهم نجس؛ لبعض الظواهر و ظاهر الحال، و غیره طاهر مطلقاً؛ للأصل و المستفیضه من الصحاح و غیرها (۵).

و یؤیّده وفاقنا علی حلّ ذبائح العامّه (۶)، مع وفاقهم علی ذبائح أهل الکتاب (۷).

خلافاً للشهیدین مطلقاً (۸)، و للفاضل إذا وجد فی ید مستحلّ المیته

۱- وسائل الشیعه: ۴/ ۳۵۲ الباب ۵ من أبواب لباس المصلّی.

۲- أی الشیخان و علم الهدی، نقل عن الشیخ المفید و المرتضی فی کشف اللثام: ۲/ ۲۵۸ (ط، ق)، المبسوط: ۱/ ۱۵، الخلاف: ۱/ ۶۴.

۳- فقه الرضا علیه السّلام: ۳۰۲.

۴- وسائل الشیعه: ۴/ ۳۵۲ الباب ۵ من أبواب لباس المصلّی.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۹۰ الباب ۵۰ من أبواب النجاسات.

۶- هذا هو المشهور بین الأصحاب لا الوفاق، لاحظ! مختلف الشیعه: ۸/ ۳۰۰، مسالک الأفهام: ۱۱/ ۴۶۷.

۷- المغنی لابن قدامه: ۹/ ۳۲۰، المجموع: ۹/ ۸۰.

۸- الدروس الشرعیّه: ۱/ ۱۴۹ و ۱۵۰، روض الجنان: ۲۱۲.

بالدبغ (۱)؛ لخبرين (۲) يتعيّن حملهما على الندب.

ثمّ الاحتجاج بأصاله التذكيه و الطهاره و البراءه، و المعارضه بأصاله عدمها، و توقّف يقين البراءه عن الصلاه على اجتنابه لا يخفى جليّه الحال فيه.

و لو أُخذ من كافر، أو مسلم أخذه من الآخر فالعبره به، و وجهه ظاهر، و فى بعض الأخبار (۳) أيضاً إيماء إليه.

و لو تبدّلت عليه أياد كثيره، فإن عرف المبدأ فالعبره به، و إلّا فالمتّجه المنع؛ للقطع بالمحرّم و الشکّ فى المبيح.

و يجوز أخذه من الكفّار أو بلادهم و إن علم التذكيه و إن لم يعلم الأخذ من مسلم؛ للقطع بالمبيح. و من ذلک جلود المصاحف و شبهها.

فصل [تطهير الأجسام الصقيله]

لا يطهر الصقال بالمسح، وفاقاً لغير المرتضى.

لنا: الاستصحاب، و الإطلاقات، و مقيّدات الغسل و الإزاله و التطهير بالماء. و ربّما ظنّ تحقّق الإجماع على طريقته لمعروفيّه نسبه، و ردّ بنسبه الخلاف إليه بعد نسبته إلى بعض. نعم دعوى ثبوته على طريقه الحدس غير بعيده.

للسيّد: خبر الحجّام (۴)، و هو مع ضعفه لا صراحه فيه، و زوال المانع

۱- تحرير الأحكام: ۱/ ۳۰، منتهى المطلب: ۱/ ۲۲۶ (ط، ق).
۲- وسائل الشيعه: ۳/ ۵۰۲ و ۵۰۳ الحديث ۴۲۹۲ و ۴۲۹۳.
۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۹۰ الحديث ۴۲۶۰.
۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۰۱ الحديث ۳۹۷۵، تنبيه: جاء فى النسخ خبر الحجام لعله تحريف أخى خلّاد، لانّه لا يوجد حديث فى هذا البحث يمكن يستدل عليه للسيد إلّا حديث حكم بن حكيم بن أخى خلّاد، نقل عن السيد فى مختلف الشيعه: ۱/ ۴۹۲.

بالمسح، و ضعفه ظاهر.

و البصاق لا يطهّر الدم؛ لما مرّ. خلافاً للإسكافى (۱)؛ لظاهر الموثّقين (۲). و أُجيب بالحمل على التقيّه أو حمل الدم فيهما على الطاهر جمعاً.

۱- نقل عنه فى مختلف الشيعه: ۱/ ۴۹۳.
۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۰۵ الحديث ۵۲۴ و ۵۲۵.

ص: ۱۲۶

ختام [أوانی الذهب و الفضّه]

یحرم استعمال أوانی الذهب و الفضّه، بالإجماع، و المستفیضه (۱)، و بعضها یفید تحریم إیجادها مطلقاً، کما علیه المعظم، و یؤیّده إیجابه السرف و التعطیل. فقول الفاضل بالجواز (۲) لا وجه له.

و علی هذا فیلزم کسرها، و لا یجوز بیعه إلّا ممّن یریده.

و لا یحرم ما فیها؛ لعدم المقتضی، فیستصحب حلّه. خلافاً للمفید و الحلبی (۳)؛ لظاهر العلوی (۴)، و لا دلاله له.

و المشهور جواز التطهّر منها؛ لتعلّق النهی بالخارج. و قیل بالبطلان (۵)؛ لتوقّفه علی المحرّم، و لا یبعد مع ثبوته.

و الظاهر کون الصبّ و الکون فیها کالانتزاع؛ لخروج الکلّ عن الحقیقه

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۰۵ الباب ۶۵ من أبواب النجاسات.

۲- مختلف الشیعه: ۱/ ۴۹۵.

۳- المقنعه: ۵۸۴، الکافی فی الفقه: ۲۷۸.

۴- لاحظ! الحدائق الناضره: ۵/ ۵۰۴ و ۵۰۵، تنبیه: لم نعثر علیه فی کتب الحدیث إلّا عن النبی صلّی اللّه علیه و سلّم، لاحظ! غوالی اللآلی: ۲/ ۲۱۰ الحدیث ۱۳۸.

۵- منتهی المطلب: ۳/ ۳۲۵.

ص: ۱۲۷

فیتأتّی البطلان مع التوقّف لا بدونه.

فدعوی إطلاق الجواز فی الأوّل و المنع فی الثانی ساقطه.

و البطلان فی المغصوب مطلقاً لو سلّم فإنّما هو للأمر المضیّق بالردّ، و هو یستلزم فساد ضدّه الخاصّ. و علی هذا یتّجه البطلان مطلقاً لو ثبت فوریّه الکسر.

و الظاهر وفاقهم علی جواز اتّخاذ غیر الأوانی منهما و استعماله؛ لبعض الظواهر (۱). و المنع فی بعضها (۲) محمول علی الکراهه، جمعاً.

و المحرّم منها هی المتعارفه دون غیرها، و إن ثبت الوضع؛ لتقدّم العرف علی اللغه.

و الحقّ المشهور جواز استعمال المفضّض؛ لإطلاق الصحيح (۳). خلافاً ل «الخلاف» (۴) مطلقاً؛ للحسن و الخبرين (۵)، و للفاضل فی موضع الفضّه (۶)؛ للصحیح (۷) و أُجیب عن الکلّ بالحمل علی الکراهه جمعاً، مع التصریح بها فی الصحیح (۸).

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۱۱ و ۵۱۲ الحدیث ۴۳۱۸ و ۴۳۱۹ و ۴۳۲۲.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۰۵ و ۵۱۰ و ۵۱۱ الحدیث ۴۳۰۰ و ۴۳۱۷ و ۴۳۲۱.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۰۹ الحدیث ۴۳۱۴.

۴- الخلاف: ۱/ ۶۹ المسأله ۱۵، تنبیه: قوله فی المبسوط: ۱/ ۱۳ صریح فی التحریم و لکن جاء فی الخلاف «یکره استعمال أوانی الذهب و الفضّه و کذلک المفضض»، قال فی مختلف الشیعه: ۱/ ۴۹۴: و الظاهر أنّ مراده فی الخلاف بالکراهه التحریم، و هکذا فهم المصنّف من عباره الخلاف أیضاً.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۰۹ الحدیث ۴۳۱۱، ۵۰۶ و ۵۰۸ الحدیث ۴۳۰۲ و ۴۳۰۸.

۶- منتهی المطلب: ۳/ ۳۲۹.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۱۰ الحدیث ۴۳۱۵.

۸- مرّ آنفاً.

و فی زخرفه البناء بهما قولان: ل «السرائر» (۱) و «الخلاف» (۲) معلّلان بتحریم الإسراف و أصل الإباحه.

۱- السرائر: ۱/ ۲۷۸.

۲- الخلاف: ۲/ ۸۹ و ۹۰ المسأله ۱۰۳.

باب الاستطابه

بحث الخلوه

فصل [وجوب ستر العوره]

یجب عندها ستر العوره عن محترم یحرم وطؤه، بالأدلّه الثلاثه.

و الکافر کالمسلم فی وجوب الستر عنه و حرمه النظر إلی عورته؛ لعموم الأدلّه، و ظاهر الوفاق فی الأوّل بل الثانی؛ إذ مخالفه الصدوق فیه (۱) غیر ظاهره، و لو سلّم فغیر ضائره، فالمرسل المجوّز له یؤوّل أو یطرح. و ما ورد فی بعض الأخبار (۲) من تخصیص الذم بالنظر إلی عوره المسلم یحمل علی تأکّده.

و وجوب الستر إنّما هو مع العلم بتطرّق النظر، بل مع الظنّ؛ لإطلاق

١- من لا يحضره الفقيه: ١/ ٦٣.

٢- وسائل الشيعه: ٢/ ٣۶ الحديث ١۴٠۵.

المرسل (١). لا بدونهما؛ للأصل و عدم المقتضى، و إطلاق المرسل غير ناهض.

و العوره هى الثلاثه المعروفه؛ لظاهر المستفيضه (٢). لا من السرّه إلى الركبه كالقاضى (٣)، و لا منها إلى نصف الساق كالحلبى (۴)؛ لخبرين (۵) لا مقاومه لهما سنداً أو متناً.

فصل [تحريم استقبال و استدبار القبله]

المشهور تحريم استقبال القبله و استدبارها عند التخلّى مطلقاً؛ لظاهر المستفيضه (۶). و الأقوال المخالفه (٧) كأدلّتها ضعيفه.

و تحريم ما كان منهما بجميع البدن و العوره معاً مجمع عليه، و به دونها حقّ مشهور؛ للتبادر، و بالعكس أجود الوجهين؛ لظاهر الخبر (٨) و وجود ما هو المناط فى الباعث، و لا عبره ببعض الأعضاء غيرها، وفاقاً.

و الظاهر كراهتهما عند الاستنجاء؛ للخبر (٩).

١- وسائل الشيعه: ٢/ ٣٣ الحديث ١٣٩٩.

٢- وسائل الشيعه: ٢/ ٣۴ الباب ۴ من أبواب آداب الحمّام.

٣- المهذب لابن البرّاج: ١/ ٨٣.

۴- الكافى فى الفقه: ١٣٩.

۵- وسائل الشيعه: ٢/ ٣۵ الحديث ١۴٠۴، ٢١/ ١۴٨ الحديث ٢۶٧۵۵.

۶- وسائل الشيعه: ١/ ٣٠١ الباب ٢ من أبواب أحكام الخلوه.

٧- لاحظ! مختلف الشيعه: ١/ ٢۶۵ و ٢۶۶ و ذخيره المعاد: ١۶.

٨- بحار الأنوار: ٧٧/ ١٩۴ الحديث ۵٣.

٩- مستدرك الوسائل: ١/ ٢۴۶ الحديث ۴٩١.

و يستحبّ التشريق و التغريب؛ للخبر: «شرّقوا و غرّبوا» (١) و قيل بوجوبه (٢) لظاهر الأمر، و الصحيح: «ما بين المشرق و المغرب قبله» (٣)، و حمل الأوّل على الندب و الثانى على التأسّى.

و فی الاجتهاد مع الاشتباه وجهان، من وجوب الصرف و توقّفه علیه فیجب؛ لأصاله الإطلاق للواجب بالنسبه إلی مقدّماته، و من کون الواجب عدم العلم بالمواجهه و هو عندها حاصل فلا یجب.

و الحقّ ابتناؤهما علی کون الواجب هو العلم بعدمها أو عدم العلم بها، و ظاهر الأخبار هو الثانی کما أنّ ظاهرها هو العلم بها للصلاه.

و کیفیّتهما للقاعد و القائم ظاهره، و للمضطجع و المستلقی کما للمصلّی.

فصل [الاستنجاء]

مخرج البول طهره بالماء بالإجماع و المستفیضه (۴)، و الظواهر المخالفه لها (۵) مؤوّله.

و الغائط لو لم یتعدّ المخرج تخیّر فی إزالته بین الماء و أحجار ثلاثه، بالإجماع، و المستفیضه من الصحاح و غیرها (۶). و إلّا تعیّن الماء؛ للاستصحاب، و الإجماعین،

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۰۲ الحدیث ۷۹۴.

۲- لاحظ! مدارک الأحکام: ۱/ ۱۶۰.

۳- وسائل الشیعه: ۴/ ۳۰۰ الحدیث ۵۲۰۷.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۴۹ الباب ۳۱ من أبواب أحکام الخلوه.

۵- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۸۳ الحدیث ۷۴۷ و ۷۵۰، ۳/ ۴۰۱ الباب ۶ من أبواب النجاسات.

۶- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۴۸ الباب ۳۰ من أبواب أحکام الخلوه.

و بعض الظواهر. و یعضده اختصاص الأحجار بالاستنجاء، و عدم صدقه علی الإزاله عن غیره.

و معرفه التعدیه موکوله إلی العرف.

و یجب إزاله العین بالإجماع، و إطلاقات الغسل، و خصوص الموثّق و الحسن (۱).

و لا عبره بالأثر؛ لعدم تحصّل معناه، إلّا أن یفسّر باللون، فلا حجّه علی إزالته، أو بالرطوبه اللزجه، فهی من العین.

و لا عبره بالرائحه؛ للأصل، و ظاهر الوفاق، و إطلاق الموثّق، و صریح الحسن.

و الماء أفضل؛ للمستفیضه (۲)، و کونه أقوی الطهورین.

و وجوب الفردین تخییراً لا ینافی استحباب أحدهما عیناً، بمعنی أکثریّه ثوابه بالقیاس إلی ما للآخر أو نفس العباده، لا جواز

ترکه لا- إلى بدل لعدمه، فالوجوب و الاستحباب و إن تواردا على واحد بالشخص، إلّا أنّ الوجوب بمعنى ترتّب العقاب على الترک سواء کان تخییریّاً أو عینیّاً لا- ینافی الاستحباب بالمعنى المذکور، فلا یلزم اجتماع متنافیین على واحد کما فی مکروه العباده.

و بذلک یعلم أنّ الاستحباب لو أُخذ بمعناه المشهور إلى جواز الترک لا إلى بدل لم یمکن اجتماعه مع أحد أفراد المخیّر؛ إذ صدق اجتماع الضدّین حینئذ فی واحد ممّا لا ینکر.

و الدفع باختلاف المتعلّق نظراً إلى أنّ متعلّق الاستحباب خصوص الفرد،

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۱۶ و ۳۲۲ الحدیث ۸۳۳ و ۸۴۹.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۵۴ الباب ۳۴ من أبواب أحکام الخلوه.

و متعلّق الوجوب فردها أو الطبیعه من حیث هی فی ضمنه، غیر مقیّد؛ إذ اجتماع الحکمین فی هذا الفرد على أیّ تقدیر لازم. فالتخییری کالعینی فی لزوم الإشکال و دفعه إذا اجتمع مع الندب أو الکراهه و لا خصوصیّه له بدفعه لا توجد فی العینی.

نعم لو حذف القید الأخیر من تعریف الواجب أمکن أن یقال: إنّ کلّ واحد من فردی المخیّر مع وجود الآخر لا- یتّصف بالوجوب؛ لعدم ثبوت عقاب على ترکه، و حینئذ یتّصف بالاستحباب فقط، و بدونه یتّصف به دون الاستحباب.

إلّا أنّ ذلک مع ما فیه خارج عن البحث؛ إذ حینئذ یکون المخیّر کالکذب المختلف أفراده فی الحکم باختلاف الوجوه و الاعتبارات، و الکلام فی صوره اجتماع الوجوب و الندب على فرد واحد هو الغسل بالماء کما یقتضیه النصّ و الفتوى.

و هذا الدفع إنّما یتأتّى فی اجتماع الوجوب مع الندب و الکراهه، دون الحرمه؛ لتأتّی الصرف عن المعنى الظاهر فیهما دونها.

فاجتماعه معها أو معهما بدون الصرف فی واحد جنسی حتّى یتعلّقا بجهتین لا تلازم بینهما أصلًا و یتعدّد متعلّقهما شخصاً جائز وفاقاً.

و فی واحد شخصی من جهه واحده محال؛ لامتناع کونه مصلحهً و مفسده.

و من جهتین متلازمتین من الطرفین کلّیّاً کذلک؛ لذلک.

و منهما من وجه، أو من أحدهما کلیّاً و من الآخر جزئیّاً ممتنع عند قوم؛ لإیجابه کون الواحد بالشخص مصلحه و مفسده، فاللازم فیما اجتمع فیه من الأمر و النهی یخصّص الأضعف بالأقوى. و جائز عند آخرین؛ إذ الفعل لا ینقص من تجویز کون الواحد بالشخص مصلحه بأحد الاعتبارین و مفسده بالآخر حتّى یکون الآتی به آتیاً بهما، نظراً إلى تضمّنه الجهتین، فالصلاه الشخصیّه الواقعه فی موضع مغصوب التی هی مادّه اجتماع الأمر و النهی بمطلق الصلاه و النهی عن مطلق التصرّف فی المغصوب یکون

على الأوّل إمّا صحيحه غير محرّمه يكون

الآتی بها ممتثلًا غیر آثم، أو فاسده محرّمه حتّی یکون آثماً غیر ممتثل، فلا بدّ فیهما من تخصیص الأضعف بالأقوی.

و علی الثانی تکون صحیحه من حیث فردیّتها للصلاه المأمور بها و محرّمه من حیث فردیّتها للتصرّف المنهی عنه، فیکون الآتی بها ممتثلًا آثماً بالاعتبارین، و لا حاجه إلی التخصیص.

نعم؛ لو کان متعلّق النهی من أجزاء العباده أو لوازمها المقوّمه توجّه البطلان من حیث دلاله مثل هذا النهی علی الفساد، و هو کلام آخر.

و المحصّل أنّ توهّم الفساد إنّما لدلاله النهی علیه، فهو یختصّ بصوره خاصّه لا مطلقاً، أو لاقتضائه اجتماع المصلحه و المفسده بالشخص، فهو مع تعدّد الجهه غیر ضائر.

فالحقّ جواز ذلک عقلًا؛ لما ذکر، إلّا أنّا نعلم أنّ الحکیم لا یطلب ما أمر به من الطبیعه فی ضمن فرد یوجب فعله التأثیم بالمفسده، و إن کان ذلک من جهه ما فیه من طبیعه أُخری؛ إذ من شأنه الأمر بالمصالح الصافیه، و لا یجوز علیه الغفله، لا یطلب مصلحه یعلم أنّها لا تنفکّ عن المفسده، و لذلک یفهم العرف منهما التخصیص.

و بذلک یظهر عدم جواز اجتماعها شرعاً و إن جاز عقلًا.

و الجمع بین التمسیح و الغسل أکمل؛ للمرفوع (۱)، و ظاهره تقدیم الأوّل، و عدم الفرق بین التعدّی و عدمه، و رجحان زیاده التنظیف یؤیّد الکلّ.

و یجوز التمسیح بکلّ طاهر من الحجر و المدر و الکرسف و الخرق و غیرها سوی ما یأتی؛ لنقل الإجماع من جماعه (۲)، و عموم الموثّق و الحسن

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۴۹ الحدیث ۹۲۵.

۲- الخلاف: ۱/ ۱۰۶ المسأله ۵۱، غنیه النزوع: ۳۶، الحدائق الناضره: ۲/ ۳۲.

و غیرهما (۱). و مخالفه بعضهم فی بعضها (۲) لا عبره به.

و یجب الإکمال و لو نقی بالأقل؛ للاستصحاب، و مفهوم العدد. خلافاً للمفید و «المختلف» (۳)؛ لبعض المطلقات، و أُجیب بالتقیید جمعاً.

و لو لم ينق بالثلاث وجب الزائد، بالإجماع، و إطلاق الموثّق و الحسن (۴).

و يستحبّ القطع على الوتر؛ للخبر (۵).

و لا ـ يكفى ذو الثلاث، وفاقاً للمشهور؛ للاستصحاب، و ظاهر النصوص، بل صريح بعضها (۶). خلافاً للمفيد و القاضى (۷) و وافقهما الفاضل و بعض الثالثه (۸)؛ لوجوه ضعفها ظاهر.

و بعض من وافق المشهور اكتفى باستعمال الخرقه الطويله من جهاتها الثلاث (۹)؛ لإطلاق الموثّق و الحسن (۱۰)، و هو مقيّد بما مرّ مع أنّ التخصيص لا وجه له.

و إذا اشترط التعدّد لم يكف الاستعمال ثانياً بعد الغسل بل الكسر أيضاً؛ لظهور اعتبار التعدّد فى السابق على الاستعمال.

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۵۷ الباب ۳۵ من أبواب أحكام الخلوه.

۲- لاحظ! مدارک الأحكام: ۱/ ۱۷۳، المعالم فى الفقه: ۲/ ۸۶۸ و ۸۶۹، الحدائق الناضره: ۲/ ۳۱ و ۳۲.

۳- نقل عن المفيد فى السرائر: ۱/ ۹۶، مختلف الشيعه: ۱/ ۲۶۹.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۲۲ الحديث ۸۳۳ و ۸۴۹.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۱۶ الحديث ۸۳۲.

۶- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۱۵ الحديث ۸۲۹.

۷- نقل عن المفيد فى مدارک الأحكام: ۱/ ۱۷۱، المهذب لابن البراج: ۱/ ۴۰.

۸- مختلف الشيعه: ۱/ ۲۶۷ و ۲۶۸، ذكرى الشيعه: ۱/ ۱۷۳.

۹- مدارک الأحكام: ۱/ ۱۷۲.

۱۰- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۱۶ و ۳۲۲ الحديث ۸۳۳ و ۸۴۹.

ص: ۱۳۶

نعم؛ يكفى فى الزائد؛ لسبق التعدّد، و فى وقت آخر، و مع كون الأوّل من غيره؛ لصدقه بإطلاق المنع من المستعمل ضعيف.

و لا يجزئ النجس إجماعاً؛ للاستصحاب، و عدم طهوريّته، و ظاهر الخبر (۱). و اللازم طهر موضع التمسّح، فمعه لا يقدح نجاسه غيره.

و لو استجمر به ففى بقاء الكفايه، أو تعيّن الماء، أو الأوّل فى الغائط و الثانى فى غيره أقوال، أوسطها الوسط؛ لاختصاص الاستجمار بنجاسه المحلّ، فلا يتعدّى إلى غيره.

للمخالف: عدم تأثّر النجس بمثله مطلقاً أو مع الاتّحاد، و ضعفه ظاهر.

و لا يكفى التمسّح بالرطب؛ لزيادته التلويث، و تنجّس بلله بإصابه المحلّ.

و لا بالجمد، و وجهه ظاهر.

و لا بالصقيل بدون قلعه النجاسه إجماعاً، و معه عند الأكثر. خلافاً لبعضهم (۲)؛ لبعض الإطلاقات. و مثله الرخو و اللزج.

و يحرم الاستنجاء بالروث و العظم، بالإجماعين، و ظاهر المستفيضه (۳).

و بالمطعوم؛ لنقل الإجماع فی «المنتهی» (۴) و قصّه (۵) أهل الثرثار (۶).

و بالمحترم؛ لإيجابه الإهانه بالشريعه، فلا تحريم مع الجهل أو الغفله.

و لو حصل لم يطهر، وفاقاً للأكثر؛ للاستصحاب و نقل الإجماع (۷)

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۴۹ الحديث ۹۲۵.

۲- تذكره الفقهاء: ۱/ ۱۲۷.

۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۵۷ الباب ۳۵ من أبواب أحكام الخلوه.

۴- منتهی المطلب: ۱/ ۲۷۸.

۵- فی نسخه مكتبه المدرسه الفيضيّه: (و قضيّه).

۶- لاحظ! وسائل الشيعه: ۱/ ۳۶۲ الحديث ۹۵۹.

۷- غنيه النزوع: ۳۶.

ص: ۱۳۷

و الخبرين (۱). و خلافاً للفاضل (۲)؛ لبعض الإطلاقات، و هو مقيّد بمعارض أقوی.

و يكفی التجزئه فی المسح، فلا يلزم استيعاب الكلّ بالكلّ؛ للأصل و إطلاق الأدلّه و صدق التعدّد، و مع التوزيع ظاهر.

و اشتراط حصوله فی كلّ جزء لا دليل له، فخلاف «الشرائع» (۳) لا عبره به.

نعم؛ يستحبّ كما فی «المبسوط» و «الجامع» (۴)؛ لإيجابه زياده النقاء.

و بعضهم اشترط عدم القيام و بقاء الرطوبه (۵)؛ إذ القيام ناقل، و الحجر لا يزيل الجامد. و ردّ بمنع التعليلين (۶)، مع أنّ اشتراط عدم التعديه و زوال العين يغنی عن الشرطين.

فصل [مستحبّات التخلّی]

يستحبّ طلب موضع ساتر، تأسّياً بالحجج عليهم السّلام، و مناسب للبول؛ للخبرين (۷) و إعداد النبل؛ للخبر (۸).

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۵۷ و ۳۵۸ الحديث ۹۴۷ و ۹۵۰.

۲- نهايه الأحكام: ۱/ ۸۹.

۳- شرائع الإسلام: ۱/ ۱۹، لاحظ! مدارك الأحكام: ۱/ ۱۷۰.

۴- المبسوط: ۱/ ۱۷، الجامع للشرائع: ۲۷.

۵- منتهى المطلب: ۱/ ۲۸۵.

۶- لاحظ! المعالم فى الفقه: ۲/ ۸۷۲.

۷- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۰۶ و ۳۳۸ الحديث ۸۰۳ و ۸۸۹.

۸- التلخيص الحبير: ۱/ ۴۷۲.

و الاعتماد على اليسرى؛ لتعليمه صلّى اللّه عليه و سلّم الصحابه ذلك (۱)، و الدخول بها، و الخروج باليمنى فرقاً عن المسجد.

و تغطيه الرأس؛ لما ورد من أنّه من سننه صلّى اللّه عليه و سلّم (۲).

و التقنّع فوق العمامه؛ للمرسل و النبوى صلّى اللّه عليه و سلّم (۳).

و الدعاء بالمأثور عند الدخول، و الكشف، و الجلوس، و الحدث، و النظر، و الاستنجاء، و الفراغ، و الخروج، و مسح بطنه عنده داعياً بالمأثور.

و الاستنجاء باليسار؛ لأنّها لما دنى و اليمين لما علا، و تقديم الدبر فيه؛ للموثّق (۴).

و الاستبراء بعد البول؛ للمعتبره (۵). و القول بوجوبه (۶) شاذّ.

و كيفيّته على المشهور- تثليث المسح من المقعده إلى أصل القضيب، و منه إلى رأسه، ثمّ تثليث نتره.

و أضاف الديلمى التنحنح مطلقاً (۷)، و الشهيد مثّلثاً (۸)، و اقتصر المفيد على المسحين مخيّراً بين التعدّد و الوحده (۹)، و الصدوقان على التثليث الأوّل و الثالث (۱۰)،

۱- السنن الكبرى: ۱/ ۹۶.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۰۴ الحديث ۷۹۷.

۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۰۴ الحديث ۷۹۸ و ۷۹۹.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۲۳ الحديث ۸۵۱.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۲۰ الحديث ۸۴۱.

۶- غنيه النزوع: ۳۶، الوسيله إلى نيل الفضيله: ۴۷.

٧- المراسم: ٣٢، تنبيه: فهم المصنف و صاحب المعالم من عباره الديلمى أنّ قيد «الثلاث» للنتر لا للتنحنح. لاحظ! المعالم فى الفقه: ٢/ ٨٥٢.

٨- ذكرى الشيعه: ١/ ١٦٨.

٩- المقنعه: ۴٠، لاحظ! المعالم فى الفقه: ٢/ ٨۴٩.

١٠- نقل عن والد الصدوق فى المعالم فى الفقه: ٢/ ٨۴٩، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢١ ذيل الحديث ۵٩.

ص: ١٣٩

و بعضهم عليهما مع تثليث عصر الحشفه (١)، و المرتضى على الثالث (٢).

و الأوّل أحوط؛ لجمعه ما فى النصوص (٣). و الأخير أقوى؛ لجمعه بينها بحمل الزائد على الندب و تأكّده.

و المشتبه من البلل قبله ناقض، و بعده غير ناقض، بالإجماع و المستفيضه من الصحاح و غيرها (۴).

و المشهور اختصاصه بالذكر؛ لاختصاص النصوص به، فلا يجب عرضاً على الأُنثى كما قيل (۵)؛ للأصل، و عند الاشتباه يعمل بالأصل.

فصل [مكروهات التخلّى]

يكره استقبال النّيرين؛ لظاهر الوفاق و المستفيضه (۶) و الريح؛ للمرفوع و الخبر (٧).

و البول فى الصلبه؛ لظاهر المستفيضه (٨)، و فى الجحره؛ لنهى النبى صلّى اللّه عليه و سلّم (٩)،

١- البيان: ۴٢، الدروس الشرعيه: ١/ ٨٩، الروضه البهيّه: ١/ ٨۶.

٢- نقل عنه فى المعتبر: ١/ ١٣۴.

٣- وسائل الشيعه: ١/ ٢٨٢ الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، ٣٢٠ الباب ١١ من أبواب أحكام الخلوه، مستدرك الوسائل: ١/ ٢٩۵ الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلوه.

۴- وسائل الشيعه: ١/ ٢٨٢ الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، مستدرك الوسائل: ١/ ٢٣٩ الباب ١١ من أبواب نواقض الوضوء.

۵- منتهى المطلب: ١/ ٢۵۶، لاحظ! المعالم فى الفقه: ٢/ ٨۵٣.

۶- وسائل الشيعه: ١/ ٣۴٢ الباب ٢۵ من أبواب أحكام الخلوه.

٧- وسائل الشيعه: ١/ ٣٠١ و ٣٠٢ الحديث ٧٩١ و ٧٩۵.

٨- وسائل الشيعه: ١/ ٣٣٨ الباب ٢٢ من أبواب أحكام الخلوه.

٩- سنن أبى داود: ١/ ٨ الحديث ٢٩.

ص: ١۴٠

و قضيّه سعد (۱).

و التغوّط أيضاً فى الشوارع، و المشارع، و الملاعن، و فى النزال، و أفنيه المساجد، و تحت المثمره؛ للنصوص (۲)، و فى الماء الراكد بالإجماع و الصحاح (۳)، و الجارى على المشهور؛ لعموم المرسل (۴)، و خصوص الخبر (۵). خلافاً لوالد الصدوق (۶). و الأخبار حملت على خفّه الكراهه جمعاً.

و النصوص و إن اختصّت بالبول، إلّا أنّ التعديه إلى الغائط تعلم بالأولويّه أو تنقيح المناط. و عموم النهى يدفع استثناء المعدّ لبيوت الخلاء. نعم يندفع الكراهه عند الضروره، كما فى الخبر (۷).

و الاستنجاء باليمين، أو باليسار و فيها خاتم عليه اسم اللّه؛ لظاهر الوفاق و المستفيضه (۸). و الخبر المجوّز للثانى (۹) محمول على التقيّه.

و أُلحق به اسم المعصوم؛ للتعظيم، و التعيّن مع الاشتراك بالقصد.

و حصوله باليد إنّما هو بمسّها المحلّ، لا بصبّها الماء، إلّا مع الاكتفاء به. و مثله الاستبراء و الاستجمار؛ للخبر (۱۰) و بعض العمومات.

۱- الاستيعاب: ۲/ ۴۰، لاحظ! جامع المقاصد: ۱/ ۱۰۴.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۴۲ الباب ۱۵ من أبواب أحكام الخلوه.

۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۱۴۳ و ۳۲۹ و ۳۴۱ الحديث ۳۵۲ و ۸۶۴ و ۹۰۱، لاحظ! ذكرى الشيعه: ۱/ ۱۶۵، الحدائق الناضره: ۲/ ۸۵.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۴۱ الحديث ۸۹۸.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۵۲ الحديث ۹۳۷.

۶- نقل عنه فى كشف اللثام: ۱/ ۲۳۰.

۷- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۴۱ الحديث ۸۹۸.

۸- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۲۱ و ۳۳۰ الباب ۱۲ و ۱۷ من أبواب أحكام الخلوه.

۹- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۳۱ الحديث ۸۷۱.

۱۰- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۲۲ الحديث ۸۴۷.

و استصحاب خاتم فيه اسم اللّه؛ للمستفيضه (۱)، و هى أقوى من مجوّزاته بوجوه، فيحمل على جهه الكراهه. و الفتوى على التعديه إلى القرآن و غير الخاتم لاتّحاد الطريق و هو مراعاه التعظيم و لا يتعدّى إلى اسم المعصوم؛ للخبر (۲).

و التكلّم؛ للمستفيضه (۳)، إلّا الذكر؛ للصحاح (۴)، و آيه الكرسى؛ للصحيح (۵)، و حكايه الأذان؛ للنصوص (۶).

و السواک؛ للمرسل (۷).

و طول الجلوس؛ للخبر (۸).

و الأکل؛ لظاهر المرسل (۹)، و إیجابه المهانه. و مثله الشرب علی الأظهر؛ لاشتراکهما فی العلّه.

و البول قائماً؛ للصحیح، و المرسل، و الخبر (۱۰)، و مطمّحاً؛ للمرسل، و الخبرین (۱۱). و التطمیح الرمی من الفوق أو إلیه.

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۳۰ الباب ۱۷ من أبواب أحکام الخلوه.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۳۲ الحدیث ۸۷۲.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۰۹ الباب ۶ من أبواب أحکام الخلوه.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۱۰ ۳۱۲ الحدیث ۸۱۷ و ۸۱۹ و ۸۲۲.

۵- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۱۲ الحدیث ۸۲۳.

۶- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۱۴ الباب ۸ من أبواب أحکام الخلوه.

۷- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۳۷ الحدیث ۸۸۸.

۸- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۳۶ الحدیث ۸۸۶.

۹- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۶۱ الحدیث ۹۵۷.

۱۰- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۲۹ الحدیث ۸۶۴، ۳۵۲ الحدیث ۹۳۴، ۳۲۲ الحدیث ۸۴۸.

۱۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۵۲ الحدیث ۹۳۵، ۳۵۱ و ۳۵۳ الحدیث ۹۳۲ و ۹۳۹.

فصل [أحکام الاستنجاء]

الاستنجاء کالنقض (۱) بالنسبه إلی غیر الطبیعی، فیثبت فیه مع الاعتیاد إن انسدّ الطبیعی؛ للإجماع. و إلّا فلا؛ لظهور أخبارهما فیه، فلا یثبت أحکامه من الاستجمار و غیره فی غیره.

و صحّه الوضوء قبل الاستنجاء من الغائط مجمع علیه، و الأصل کصدق الامتثال یرشد إلیه. و الموثّق المبطل (۲) متروک الظاهر، و حمله علی الندب ممکن.

و من البول قول المعظم؛ للصحاح و غیرها (۳)، مع ما مرّ. خلافاً للصدوق (۴)؛ لأخبار (۵) یتعیّن حملها علی الکراهه.

و التیمّم کالوضوء، فیصحّ قبله مطلقاً. خلافاً للفاضل علی مراعاه التضیّق (۶)؛ لمنافاته القبلیّه، و جوابه ظاهر.

و لو نسی الاستنجاء و صلّی فالمشهور الإعاده مطلقاً؛ للمعتبره (۷). خلافاً للصدوق فی الغائط (۸)؛ للأصل و الصحیح و الموثّق (۹)، و للإسکافی فی البول خارج

١- فی النسخ الخطّیه: (کالنقص)، و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

٢- وسائل الشیعه: ١/ ٣١٩ الحدیث ٨٣٩.

٣- وسائل الشیعه: ١/ ٢٩۴ الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء.

۴- المقنع: ١١، من لا یحضره الفقیه: ١/ ٢١ ذیل الحدیث ۵٩.

۵- وسائل الشیعه: ١/ ٢٩۵ و ٢٩۶ الحدیث ٧٧٧ ٧٧٩، مستدرک الوسائل: ١/ ٢۴٣ الباب ١۵ من أبواب نواقض الوضوء.

۶- قواعد الأحکام: ١/ ۴.

٧- وسائل الشیعه: ١/ ٢٩۴ الحدیث ٧٧۴.

٨- من لا یحضره الفقیه: ١/ ٢١ ذیل الحدیث ۵٩.

٩- وسائل الشیعه: ١/ ٢٩۶ الحدیث ٧٧٩، ٣١٩ الحدیث ٨٣٩.

ص: ١۴٣

الوقت (١)؛ للحسن و الخبر (٢) و لا صراحه لهما.

فیبقی النظر فی ترجیح إحدی الأُولیین، و یرجّح الاولی بالکثره و الشهره، و الثانیه بتأتّی الجمع، و الأحوط المشهور. و تأیید کلّ منهما بما یوافقه من أخبار النسیان عن غسل الثوب و البدن غیر جیّد؛ لاختلاف الخلاف فی الموضعین.

و الجاهل بالحکم غیر معذور، فیعید مطلقاً. و بالنجاسه معذور، و لا یعید کذلک، کما لا یخفی وجهه.

١- نقل عنه فی مختلف الشیعه: ١/ ٢۶٩.

٢- وسائل الشیعه: ١/ ٣١٨ الحدیث ٨٣٧، ٣١٧ الحدیث ٨٣۶.

ص: ١۴۴

بحث الاستطابه المطلقه المستحبّه

و هی الاستحمام؛ لفعل الحجج علیهم السّلام و استفاضه النصوص (١). و ما ورد فی ذمّه (٢) محمول علی کونه بلا مئزر.

و کونه یوم الأربعاء حسن و یوم الجمعه أحسن، و غبّاً یکثر اللحم، و کلّ یوم یذیب الشحم. کلّ ذلک للنصّ (٣).

و بمئزر مع توقّف الستر علیه واجب، و بدونه مستحبّ؛ للمستفیضه (۴).

و علی الریق أو الامتلاء مکروه؛ للنصوص (۵).

و النهی عن دخول النساء فی الحمّام (۶) محمول علی عدم الضروره و الاتّزار.

و عن دخول الولد مع أبيه مقيّد بخوف النظر، كما فى الخبر (۷)، و يعضده دخول الباقر عليه السّلام فيه مع أبيه، كما فى الصحيح (۸).

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۹ الباب ۱ من أبواب آداب الحمّام.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۰ الحديث ۱۳۸۷ و ۱۳۸۸.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۱ و ۳۲ الحديث ۱۳۹۱ و ۱۳۹۳، ۸۱ الحديث ۱۵۴۷.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۱ الباب ۱۰ من أبواب آداب الحمّام.

۵- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۲ الباب ۱۷ من أبواب آداب الحمّام.

۶- لاحظ! وسائل الشيعه: ۲/ ۴۹ الباب ۱۶ من أبواب آداب الحمّام.

۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۶ الحديث ۱۴۶۶.

۸- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۶ الحديث ۱۴۶۸.

و يستحبّ:

الدعاء بالمأثور عند نزع الثياب و لبسها (۱).

و صبّ الماء الحار على هامته و رجليه عند الدخول، و البارد على قدميه عند الخروج؛ للخبر (۲).

و التعمّم عنده صيفاً و شتاء؛ للصحيح (۳).

و غسل الرأس بالسدر و الخطمى؛ للمستفيضه (۴).

و يكره فيه:

الاتّكاء و الاضطجاع و الاستلقاء، و التمشّط، و السواك، و مسح الوجه و الرأس بالإزار، و غسله بالطين و الدلك بالخزف. كلّ ذلك للنصّ (۵).

و لا بأس فيه بالتسليم مع الاتّزار؛ للخبر (۶) و النهى فى الآخر (۷) مقيّد بعدمه.

و لا بالمباشره و قراءه القرآن؛ للصحاح (۸).

و التنوّر فى شعر العانه و غيره، بالإجماع، و تظافر النصوص (۹).

۱- لاحظ! وسائل الشيعه: ۲/ ۴۴ الباب ۱۳ من أبواب آداب الحمّام.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۴ الحدیث ۱۴۲۹.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۵۴ الحدیث ۱۴۶۰.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۶۲ و ۶۰ الباب ۲۶ و ۲۵ من أبواب آداب الحمّام.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۵ الباب ۱۱ من أبواب السواک، ۴۵ الحدیث ۱۴۳۰ و ۱۴۳۱، ۴۵ الباب ۲۰ من أبواب آداب الحمّام.

۶- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۶ الحدیث ۱۴۳۳.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۶ الحدیث ۱۴۳۴.

۸- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۷ و ۴۸ الحدیث ۱۴۳۷ ۱۴۳۹.

۹- وسائل الشیعه: ۲/ ۶۴ و ۸۰ الباب ۲۸ و ۴۰ من أبواب آداب الحمّام.

و السنّه فعله کلّ خمسه عشر یوماً؛ للخبر و المرسلین (۱). و یکره ترکه للرجل فوق أربعین، و للمرأه عشرین؛ للخبر (۲). و الأیّام کلّها صالحه له إلّا الأربعاء؛ للمرسل (۳). و لا یکره یوم الجمعه؛ للمرفوع و الخبر (۴)، و النهی فی المرسلین (۵) مؤوّل.

و لیقم المتنوّر، کما فی المرسل (۶). و هو فی الصیف أفضل منه فی الشتاء؛ للخبر (۷).

و الأفضل فی شعر الإبط طلیه ثمّ حلقه ثمّ نتفه؛ للخبر و المرسل (۸). و الظاهر کراهه النتف؛ للمستفیضه (۹) المؤیّده بالاعتبار، و المرسل المجوّز (۱۰) لا ینافیه.

و لا یکره للجنب؛ للمکاتبه (۱۱).

و یستحبّ بعده الاختضاب بالحنّاء؛ للمستفیضه (۱۲)، و جزّ اللحیه و قصّ الشارب؛ لاستفاضه النصوص (۱۳).

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۷۱ و ۷۲ الحدیث ۱۵۱۴ و ۱۵۱۳ و ۱۵۱۶.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۳۹ الحدیث ۱۷۳۹.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۸۰ الحدیث ۱۵۴۶.

۴- وسائل الشیعه: ۷/ ۳۶۶ و ۳۶۷ الحدیث ۹۵۹۶ و ۹۵۹۷.

۵- وسائل الشیعه: ۷/ ۳۶۷ الحدیث ۹۵۹۹ و ۹۶۰۰.

۶- وسائل الشیعه: ۲/ ۷۸ الحدیث ۱۵۳۷.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۷۲ الحدیث ۱۵۱۹.

۸- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۳۷ و ۱۳۸ الحدیث ۱۷۳۲ و ۱۷۳۶.

۹- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۳۶ الباب ۸۵ من أبواب آداب الحمّام.

۱۰- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۳۶ الحدیث ۱۷۲۸.

۱۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۲۴ الحدیث ۱۹۹۸.

۱۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۷۳ الباب ۳۵ من أبواب آداب الحمّام.

۱۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۱۲ و ۱۱۴ الباب ۶۵ و ۶۶ من أبواب آداب الحمّام.

و أفضل وقتهما الجمعه، و السنّه فی القصّ الاستقصاء، و فی الجزّ قطع ما زاد علی القبضه؛ للمستفیضه (۱).

و یستحبّ أخذ الشعر من الأنف؛ للمرفوع و المرسل (۲).

و یکره نتف الشیب دون جزّه؛ لبعض الظواهر (۳).

و [یستحب] حلق الرأس؛ للمستفیضه (۴)، فهو أفضل من الإبقاء، و لیس فی الظواهر ما یثبت العکس، ففتوی الفاضل به (۵) لا وجه له. و مع اتّخاذه فالأولی فرقه وفاقاً للصدوقین و الفاضل (۶)؛ للمرسل و الخبر (۷). و ما یفیده بعض الظواهر من مرجوحیّته إنّما هو بالنسبه إلی الحلق لا إلی عدمه مع الإبقاء.

و تسریح اللحیه و الرأس؛ لمرغّبات النصوص (۸)، و اختضابهما بالکتم أو الحنّاء؛ للإجماع و الأخبار (۹) و فعل الحجج علیهم السّلام، و إنّما ترکه علی علیه السّلام لقول النبی صلّی اللّه علیه و سلّم: «یخضب هذه من هذا» (۱۰).

و لا کراهه فی اختضاب الأطراف بالحنّاء؛ لبعض الإطلاقات، و خصوص الخبرین (۱۱).

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۱۲ الباب ۶۵ من أبواب آداب الحمّام.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۱۸ الحدیث ۱۶۶۳، (بسندین المرفوع و المرسل).

۳- لاحظ! وسائل الشیعه: ۲/ ۱۳۰ الباب ۷۹ من أبواب آداب الحمّام.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۰۵ الباب ۶۰ من أبواب آداب الحمّام.

۵- منتهی المطلب: ۱/ ۳۱۸.

۶- نقل عن الصدوقین فی الحدائق الناضره: ۵/ ۵۵۶ و ۵۵۷، منتهی المطلب: ۱/ ۳۲۱.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۰۸ الحدیث ۱۶۳۵ و ۱۶۳۶.

۸- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۲۴ و ۱۱۹ الباب ۷۳ و ۶۹ من أبواب آداب الحمّام.

۹- وسائل الشیعه: ۲/ ۹۲ و ۹۴ الباب ۴۸ و ۵۰ من أبواب آداب الحمّام.

۱۰- بحار الأنوار: ۴۲/ ۲۳۷.

۱۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۷۵ و ۷۶ الحدیث ۱۵۲۹ و ۱۵۳۳.

و تقلیم الأظفار؛ لتواتر النصوص (۱)، و فعل الحجج علیهم السّلام. و هو فی الجمعه أفضل؛ للمستفیضه (۲)، و لو بالحکّ أو

إمرار السكّين؛ للصحيح و الحسن (۳). و فی الخمیس یدفع الرمد؛ للمرسلین (۴). و مع إبقاء واحد للجمعه ینفی الفقر؛ للمرسل (۵). و فی السبت یدفع وجع العین؛ للآخر (۶). و فی کلّ یوم إذا طالت لا بأس به؛ للخبر و المرسل (۷).

و السواک؛ للإجماع و الظواهر (۸)، و یتأکّد عند الوضوء؛ للمستفیضه (۹). و الصلاه؛ للمرسل و الخبر (۱۰). و تلاوه القرآن؛ للمرسل (۱۱). و فی السحر؛ للمرسل (۱۲). و بعد قیامه للتهجّد؛ للخبر (۱۳). و یسقط استحبابه بعد ضعف الأسنان؛ للمرسل (۱۴). و أدناه الدلک بالأصابع؛ للصحیح و المضمر (۱۵).

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۳۱ الباب ۸۰ من أبواب آداب الحمّام.

۲- وسائل الشیعه: ۷/ ۳۵۵ الباب ۳۳ من أبواب صلاه الجمعه و آدابها.

۳- وسائل الشیعه: ۷/ ۳۵۵ الحدیث ۹۵۶۰ و ۹۵۶۱.

۴- وسائل الشیعه: ۷/ ۳۶۱ الحدیث ۹۵۸۳ و ۹۵۸۴.

۵- وسائل الشیعه: ۷/ ۳۶۰ الحدیث ۹۵۸۰.

۶- وسائل الشیعه: ۷/ ۳۶۰ الحدیث ۹۵۸۱.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۳۳ الحدیث ۱۷۱۶ و ۱۷۱۷.

۸- لاحظ! وسائل الشیعه: ۲/ ۵ الباب ۱ من أبواب السواک.

۹- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۶ الباب ۳ من أبواب السواک.

۱۰- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۹ و ۱۸ الحدیث ۱۳۵۴ و ۱۳۵۲.

۱۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۳ الحدیث ۱۳۶۸.

۱۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۱ الحدیث ۱۳۶۳.

۱۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۱ الحدیث ۱۳۶۱.

۱۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۵ الحدیث ۱۳۷۶.

۱۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۴ الحدیث ۱۳۷۲ و ۱۳۷۴.

ص: ۱۴۹

و التطیّب؛ للمتظافره (۱). و یتأکّد عند الصلاه؛ للمرفوع (۲).

و الاکتحال بالإثمد؛ للمستفیضه (۳). و السنّه فیه الإیتار عند النوم؛ لفعل النبی صلّی اللّه علیه و سلّم (۴).

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۴۱ الباب ۸۹ من أبواب آداب الحمّام.

۲- وسائل الشیعه: ۴/ ۴۳۴ الحدیث ۵۶۳۶.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۹۹ الباب ۵۵ من أبواب آداب الحمّام.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۹۹ الحدیث ۱۶۰۴.

ص: ۱۵۰

ص: ۱۵۱

باب الطهاره من الحدث

بحث الوضوء

[موارد وجوبه]

اشاره

و هو يجب:

للصلاه الواجبه و أجزائها المنسيّه، بالأدلّه الثلاثه. و للمرغمتين (۱) على الأصحّ؛ لأنّهما كالجزء المكمّل. و صلاه الجنازه مخصّصه أو خارجه عن الحقيقه.

و للطواف الواجب، بالإجماع و المستفيضه (۲).

و لا يجب لمندوبهما؛ إذ وجوب الشرط بدون وجوب المشروط غير معقول.

و لمسّ المصحف، إن وجب؛ إذ الحقّ المشهور حرمته بدونه؛ لنقل الوفاق فى «الخلاف» (۳) و ظاهر الآيه (۴) و المستفيضه (۵)، فيجب من باب المقدّمه، و القول

۱- اى سجدتا السهو، (مجمع البحرين: ۶/ ۷۴).

۲- وسائل الشيعه: ۱۳/ ۳۷۴ الباب ۳۸ من أبواب الطواف.

۳- الخلاف: ۱/ ۱۰۰.

۴- الواقعه (۵۶): ۷۹.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۸۳ الباب ۱۲ من أبواب الوضوء.

ص: ۱۵۲

بالجواز (۱) ضعيف، و تعليله (۲) بالأصل عليل.

و المحرّم مسّ الخط أى صور الحروف و رقومها دون الإعراب؛ لعدم صدق القرآن عليه. و يؤيّده خلوّ الكتابه السابقه عنه.

و المسّ الملاقاه بجزء من الجسد و إن لم تحلّه الحياه كالسنّ و الظفر؛ للصدق عرفاً.

خلافاً لبعضهم (٣)؛ لعدم تعلّق حكم الحدث به. و ردّ بعدم توزّعه على الأجزاء، بل هو معنى قائم بالشخص كلّه، و لا يرتفع إلّا بغسلها جميعاً، على أنّ وجوب غسل الظفر فى الطهاره يثبت التعلّق. نعم لا يصدق بإصابه الشعر؛ لخروجه من الجسد.

و الحقّ تعلّق الحكم بكلّ آيه و لو فى غير المصحف؛ لصدق القرآن و عدم مدخليّه الاجتماع، و يعضده الصحيح و الحسن (۴)، خلافاً لظاهر «الذكرى» (۵) فى الثابته فى الدرهم؛ لخبر (۶) لا صراحه له.

و المحتمل لغيره يعرف بالنّيه إن أمكن، و إلّا فيرجع إلى الأصل.

و المشهور عدم التعديه إلى اسم اللّه؛ للأصل و عدم المقتضى، و ثبوتها فى الجنب لو سلّم فإنّما هو بالنصّ (٧). نعم، الظاهر الكراهه؛ للتعظيم.

١- لاحظ! المبسوط: ١/ ٢٣.

٢- فى نسخه مكتبه آيه اللّه السيد المرعشى رحمه اللّه: و لعلّه.

٣- روض الجنان: ۴٩ و ۵٠.

۴- وسائل الشيعه: ١/ ٣٨۴ الحديث ١٠١۵، ٢/ ٣۴٢ الحديث ٢٣١٣.

۵- ذكرى الشيعه: ١/ ٢۶۵.

۶- وسائل الشيعه: ٢/ ٢١۴ الحديث ١٩۶٢، لاحظ! ذكرى الشيعه: ١/ ٢۶۵.

٧- وسائل الشيعه: ٢/ ٢١۴ الحديث ١٩۶٠.

و يجوز حمله و تعليقه و مسّ هامشه و غلافه؛ للإجماع و المرسل (١). نعم يكره؛ للخبر (٢).

و ما نسخ حكمه دون تلاوته من القرآن؛ لصدق الاسم، بخلاف العكس.

و الحرمه لا تتعلّق بالمجنون و الصبى إجماعاً. و فى وجوب منعهما على الولى كسقوطه معه بالتطهّر وجهان، و مقتضى الأصل و إباحه الصلاه لهما بالتطهّر الثانى فى الأوّل، و الأوّل فى الثانى، و الأولى الأخذ بالأحوط.

و للنذر و شبهه، بالإجماع و أوامر الوفاء به (٣)، و متعلّقه إن عيّن تعيّن، و إلّا كفى المسمّى، و إن وقّت بوقت، و إلّا وقته العمر، و يتوقّت بظنّ الوفاه.

و مع التوقّت و التقييد بالرافعيّه إن صادف الموجب فلا كلام، و إلّا فسقوطه مع تعذّر تحصيله مجمع عليه، حذراً من لزوم تحصيل الحاصل أو التكليف بالمحال، و مع إمكانه أصحّ القولين؛ لتوقّف تحصيله على مرجوح هو النقض المبطل للطهاره فى زمان أو الإهراق الموجب للانتقال من أقوى الطهارتين إلى أضعفهما، و ربّما أدّى إلى الإسراف المحرّم، و ظاهر أنّ ما يتوقّف على

المرجوح لا يصلح متعلّقاً للنذر.

قيل: المتعلّق هو التطهّر و هو راجح، و ما هو مرجوح من النقض أو الإهراق خارج، و مجرّد توقّفه عليه غير قادح.

قلنا: مع التوقّف يتعلّق الغرض بالمجموع، فالمحذور لازم.

قيل: الوضوء الرافع راجح، و ما يتوقّف عليه الراجح راجح، فتعلّق النذر به جائز.

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۸۳ الحديث ۱۰۱۳.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۸۴ الحديث ۱۰۱۴.

۳- وسائل الشيعه: ۲۳/ ۲۴۷ الباب ۲۳ و ۳۲۶ الباب ۲۵.

ص: ۱۵۴

قلنا: ممنوع مع إبطاله الراجح، كالمشى إلى ما يكره فيه الصلاه.

و للتحمّل من الغير، إذا وجب عليه بالنذر و شبهه و مات قبل أن يأتى به؛ لظاهر الوفاق و العمومات. و وجوبه لتحمّل الصلاه داخل فى الوجوب لها، لا له. و الفائده فى النيّه.

و فى اشتراطه بالحدث وجهان، و الظاهر كونه فيه كأصله، و وجهه ظاهر، و يؤيّده ظاهر الموثّق (۱). و لو جهله حاله كفى المسمّى.

فصل [انحصار وجوبه بالغيرى]

وجوب الوضوء ينحصر بالغيرى، فلا يجب لنفسه؛ للأصل و الآيه (۲) و الصحيح (۳)؛ لفهم العرف و مفهوم الشرط، و الإيرادات عليها ضعيفه، و تكرّر نقل الإجماع بل الظاهر تحقّقه؛ إذ لا مصرّح فيها بالخلاف، و إنّما نسبه الشهيد إلى البعض (۴)، و الظاهر كما قيل هو العنبرى من العامّه (۵).

و يعضده عدم وجوبه على ظانّ الموت قبل وقت مشروطه، مع أنّ مقتضى النفسى وجوبه، و لوفاق الكلّ على ثبوت الغيرى. و انحصار الخلاف فى الانحصار لا ينتهض ما يثبته إلّا بدونه من الظواهر، حجّه لنا.

۱- وسائل الشيعه: ۱۰/ ۳۳۲ الحديث ۱۳۵۳۷.

۲- المائده (۵): ۶.

۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۷۲ الحديث ۹۸۱.

۴- ذكرى الشيعه: ۱/ ۱۹۶.

۵- لاحظ! القواعد و الفوائد: ۲/ ۶۵ و ۶۶.

ص: ۱۵۵

نعم؛ بعضها يومى إليه فيصلح للحجيّه.

للمخالف: إطلاق موجباته بأحد النواقض، و أُجيب بظهور التقييد أو الحمل على الندب جمعاً.

هذا، و أُورد على النفسى بإيجابه ترتّب الثواب على كلّ وضوء بعد نقض سابقه مع عدم العقاب على تركه، و هو ينافيه.

و بعض بالغيرى الموسّع، و أُجيب بترتّبهما فيه على المشروط أو المجموع من حيث هو لا على كلّ شرط و جزء بخصوصه، و إلّا لزم عدم تنافيهما فى كلّ عباده مركّبه.

و المحصّل عدم ترتّبهما على ما يؤدّى بشبه المشروط فى ضمنه. و تصريحهم بالترتّب على مقدّمه الواجب بناء على وجوبها، إنّما هو أخذ بظاهر تعريفه، و الصواب أن يراد فيه قيد فى الجمله، ارتفع الإشكال.

و هذا بخلاف النفسى، فإنّ الترتّب فيه إنّما هو على ذاته بذاته، و الإشكال لازم.

و لنا أن نقول: الواجب فى الغيرى ما هو وسيله إلى المشروط فعلًا أو تركاً، و الترتّب فيه ظاهر، و ما لا ترتّب فيه ممّا ينقض غير واجب؛ إذ النقض فيه يكشف عن عدم وجوبه. بخلاف النفسى، فإنّ المنقوض و غيره فيه سواء فى الاتّصاف بالوجوب.

و قد يدفع عن الوجوبين بأنّ المتّسع وقته إمّا واجب لنفسه أو لغيره أو لكليهما، و اللازم فى كلّ منهما فعله مرّه فى جزء منه، فالإثم إنّما هو بالترك فى كلّه، إلّا أنّ الأوّل يسقط بالمرّه فيلزمه وحده الثواب، و لا يسقط الأخيران إلّا بفعل الغير، فالمنصوص قبله لا يسقط الفرض و إن لم يعاقب بتركه مع إيجاد البدل؛ إذ المخيّر كالموسّع الذى بمعناه ما تعاقب لا إلى بدل، و يثاب عليه؛ لأنّه بمنزله أحد الأفراد

ص: ۱۵۶

كأحد الخصال و الصلاه فى جزء من الوقت.

قيل: الفرد (۱) به يقتضى السقوط كالمثالين.

قلنا: تقدير النفسيّه يثبت وجوده فى كلّ وقت، فكلّ جزء منه سبب لوجوبه فيه، فما يقع فيه يسقط فرضه و ألزمه ثواب، فإن بقى كفى لفرض ما بعده و إن نقص وجب الاستئناف؛ إذ النقص بمثابه تكرّر الموجب أو الوقت.

فصل [ما يستحبّ له الوضوء]

يستحبّ الوضوء ل:

مندوب الصلاه، بالإجماع و المستفيضه (۲). و بشرطيّته لصحّتها إنّما يثبت وجوبه الشرطى دون الشرعى؛ إذ وجوب الشرط بدون وجوب المشروط غير معقول، فهو فى الحكم الشرعى كمشروطه.

و الطواف [المندوب]، وفاقاً للمعظم؛ لبعض الظواهر. و لا يجب؛ للصحيح (۳) و ما مرّ، خلافاً للحلبى (۴)؛ لإطلاق الصحيحين (۵)، و أُجيب بالحمل على الواجب جمعاً (۶). و الحقّ أنّه شرط لكماله دون صحّته؛ للصحيح (۷)، فينفى عنه الوجوبان.

۱- فى النسخ الخطّيه: (قبل الفرد)، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۶۵ الحديث ۹۶۰ و ۳۶۶ الحديث ۹۶۷ و ۳۶۹ الحديث ۹۷۲.

۳- وسائل الشيعه: ۱۳/ ۳۷۴ الحديث ۱۷۹۹۴.

۴- الكافى فى الفقه: ۱۹۵.

۵- وسائل الشيعه: ۱۳/ ۳۷۴ و ۳۷۵ الحديث ۱۷۹۹۲ و ۱۷۹۹۵.

۶- ذخيره المعاد: ۶۲۶.

۷- وسائل الشيعه: ۱۳/ ۳۷۴ الحديث ۱۷۹۹۲.

ص: ۱۵۷

و لمناسك الحجّ، إلّا الطواف و صلاته؛ للصحيح (۱).

و تلاوه القرآن و حمله؛ للتعظيم و الشهره، و بعض الظواهر (۲).

و مسّه المندوب؛ للتعليلين مع الأولويّه.

و تعليقه؛ للخبر (۳).

و صلاه الجنازه؛ للخبر (۴). و لا يجب؛ للموثّق و الخبر (۵).

و إدخال الميت فى قبره؛ للخبر و الرضوى (۶).

و طلب الحاجه؛ للشهره و ظاهر الخبر (۷).

و زياره القبور؛ للشهره.

و دخول المساجد؛ للمرسل (۸) و خبر فى «المجالس» (۹). و يتأكّد إذا أراد الجلوس؛ للمرسل (۱۰).

و التأهّب للفرض؛ للخبر (۱۱).

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۷۴ الحدیث ۹۸۶.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۸۳ الباب ۱۲ من أبواب الوضوء و ۶/ ۱۹۶ الباب ۱۳ من أبواب قراءه القرآن.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۸۴ الحدیث ۱۰۱۴.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۱۰ الحدیث ۳۱۵۹.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۱۰ و ۱۱۱ الحدیث ۳۱۶۰ و ۳۱۶۴.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۲۱ الحدیث ۳۴۶۰، و فقه الرضا علیه السّلام: ۱۸۳، مستدرک الوسائل: ۲/ ۳۶۱ الحدیث ۲۱۹۲.

۷- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۷۴ باب ۶ من أبواب الوضوء.

۸- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۸۰ الحدیث ۱۰۰۴.

۹- أمالی الصدوق: ۲۹۳ الحدیث ۸، وسائل الشیعه: ۱/ ۳۸۰ الحدیث ۱۰۰۵.

۱۰- وسائل الشیعه: ۵/ ۲۴۵ الحدیث ۶۴۵۳.

۱۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۷۴ الحدیث ۹۸۵.

و الکون علی الطهاره؛ لظاهر الوفاق، و صریح الصحیح (۱) و غیره من الظواهر (۲)، و یعضده ظاهر الآیه (۳). و هو یغایر سائر الغایات بالقصد و المفهوم، و الکلیّه و الجزئیّه.

و النوم؛ للخبر (۴).

و جماع الحامل؛ لنهی النبی صلّی اللّه علیه و سلّم کما فی «العلل» و «المجالس» (۵).

و الدخول علی أهله من السفر؛ لنهی الصادق علیه السّلام عنه مده، کما فی «المقنع» (۶).

و تغسیل الجنب المیّت؛ للصحیح (۷)، و الموثّق (۸).

و أکله؛ للصحیح و الخبر (۹).

و جماع المحتلم، و لم نقف علی مستند له سوی الشهره.

و جماع المجامع؛ لخبر فی «کشف الغمّه» (۱۰).

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۸۲ الحدیث ۱۰۰۹.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۸۲ الباب ۱۱ من أبواب الوضوء، مستدرک الوسائل: ۱/ ۲۹۸ الباب ۱۱ من أبواب الوضوء.

۳- المائده (۵): ۶.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۷۸ الحدیث ۱۰۰۱.

۵- علل الشرائع: ۵۱۶ الحديث ۵، أمالى الصدوق: ۴۵۶، وسائل الشيعه: ۱/ ۳۸۵ الحديث ۱۰۱۷.

۶- لم نعثر عليه فى مظانّه، نقل عنه فى الحدائق الناضره: ۲/ ۱۴۰.

۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۴۴ الحديث ۲۸۶۴.

۸- لم نعثر عليه فى مظانّه. تنبيه: استدلّ لهذا الحكم ابنه فى مستند الشيعه: ۲/ ۳۹ و غيره بروايه شهاب و الرضوى فعلى هذا الصحيح و الرضوى لا الموثق، و لعلّه سهو من النساخ.

۹- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۱۹ الحديث ۱۹۷۸ و ۲۲۰ الحديث ۱۹۸۱. تنبيه: عبد الرحمن بن أبى عبد اللّه ثقه عند الأكثر فالروايه الثانيه أيضاً صحيحه على المشهور.

۱۰- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۸۵ الحديث ۱۰۱۸.

ص: ۱۵۹

و وطء جاريه بعد وطء اخرى؛ للمرسل (۱).

و ذكر الحائض وقت الصلاه، على المشهور؛ لظاهر الحسن و الخبر (۲). و الصدوق أوجبه (۳)؛ لظاهر الصحيح و الحسن (۴).

قلنا: الترجيح للأوّلين؛ لاعتضادهما بالأصل و العمل، و مع التساوى و التساقط يبقى أصل الرجحان، و الزائد يتوقّف على الدليل.

و التجديد لكلّ صلاه و غايه؛ للإجماع و المراسيل الأربع (۵) و غيرها من المستفيضه (۶).

و لصلاه أو غايه واحده، مرّه أو أكثر على الأظهر؛ للإطلاقات، ما لم يؤدّ إلى الكثره المفرطه عرفاً؛ لابتناء الأحكام على التعارف.

و ما مرّ هو المستحبّ باعتبار الغايه.

و قد يستحبّ باعتبار السبب، كالقى ء، و الرعاف، و المذى، و مسّ الفرج، و التقبيل بالشهوه، و خروج البلل بعد الاستبراء، و تقدّم التوضّؤ على الاستنجاء بالماء، و التخليل المخرج للدم، و الكذب، و الغضب، و الغيبه، و الظلم، و القهقهه فى الصلاه عمداً، و الزياده على أربعه أبيات شعر باطل. كلّ ذلك للنصّ (۷).

۱- وسائل الشيعه: ۲۱/ ۲۰۰ الحديث ۲۶۸۹۵.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۴۵ الحديث ۲۳۲۴، مستدرك الوسائل: ۲/ ۲۹ الحديث ۱۳۲۳.

۳- الهدايه: ۱۰۰.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۴۵ الحديث ۲۳۲۳ و ۳۴۶ الحديث ۲۳۲۵.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۷۶ و ۳۷۷ الحديث ۹۹۲ و ۹۹۷ و ۹۹۸، مستدرك الوسائل: ۱/ ۲۹۵ الحديث ۶۵۵.

۶- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۷۵ الباب ۸ من أبواب الوضوء.

۷- راجع! وسائل الشيعه: ۱/ ۲۶۳ الحديث ۶۸۳ و ۶۸۴ و ۶۸۵، ۲۶۷ الحديث ۶۹۸ و ۶۹۹، ۲۶۹ الحديث ۷۰۳، ۲۷۲ الحديث ۷۱۲، ۲۷۹ الحديث ۷۳۴، ۲۸۳ الحديث ۷۴۸، ۲۹۶ الحديث ۷۷۹، ۱۰/ ۳۴ الحديث ۱۲۷۶۰ و ۱۲۷۶۲، مستدرك الوسائل: ۱/

۳۵۳ الحديث ۸۲۷.

ص: ۱۶۰

فصل [إباحه الفريضه بالوضوء المستحب]

مستحبّ الوضوء إن جامع أكبر الحدثين لم يبح الفريضه إجماعاً، و إلّا فإن قصد به النافله أباحها كذلك؛ إذ الحدث مانع و الوضوء رافع، فالرفع يوجب الإباحه المطلقه؛ إذ التبعيض غير معقول.

و إن قصد به غيرها من الغايات فكالسابق على المختار، وفاقاً للأكثر؛ لنقل الإجماع (۱)، و إطلاق الظواهر، و إيجاب شرعيّته المثبته للحقيقه رافعيّته المطلقه، فيبيح كلّ ما يشترط به.

كيف و ما هو إلّا أفعال معيّنه مع القصد و القربه، و هى موجوده و غيرها خارج عن الحقيقه؟! و عدم رافعيّته و كونه لخصوصيّه الغايه كالغسل المندوب مردود بإيجاب المسمّى المنحصر بما مرّ للرافعيّه، و المنكر مكابر.

على أنّ الحدث كالرفع معنى وجدانى يترتّب عليه كليّه المنع أو الإباحه، و التبعّض فيه غير معقول.

و جريان ذلک فى الغسل المندوب، و لذا يكفى عن كلّ غسل واجب و مستحبّ على التحقيق إلّا أنّه يلزم معه الوضوء؛ لدلاله خارجه، و لولاها لكفى وحده عن كلّ مشروط بالطهاره، كما اختاره المرتضى (۲).

و غير المختار، أقوال كثيره، كلّها ضعيفه، و تعليلاتها عليله.

۱- السرائر: ۱/ ۹۸.

۲- نقل عنه فى المعتبر: ۱/ ۱۹۶.

ص: ۱۶۱

فصل [نواقض الوضوء]

اشاره

للوضوء نواقض:

الأوّل: خروج أحد الثلاثه من الطبيعى:

و لو بدون الاعتیاد. و النقض به مجمع علیه، و النصوص به مستفیضه (۱).

و غیر الطبیعی إن کان خلقهً فکالطبیعی وفاقاً، و إن لم یعتد و لم ینسدّ الطبیعی. و إلّا فکذلک إن انسدّ و لو بدون الاعتیاد. و اشتراطه کظاهر «النهایه» (۲) لا عبره به.

و المناط فی الصورتین فتوی الجماعه مع نقل الإجماع علیه فی «المنتهی» (۳) و غیره؛ إذ الاحتجاج بصدق الطرف أو السبیل ضعیف؛ لظهوره فی الطبیعی، و بتنقیح المناط أضعف؛ لعدم نصّ أو إیماء إلی علّه موجوده فی غیره حتّی یجوز التعدیه.

و لذا یأتی الإشکال مع الخروج من الفم و إن انسدّ الطبیعی؛ لعدم القطع بشمول الإجماع له.

و إن لم ینسدّ لم ینقض مطلقاً وفاقاً لظاهر «الشرائع» و بعض الثالثه (۴)؛ للأصل و الاستصحاب، و حصر الناقض فی النصوص بالخارج من الطرفین أو السبیلین، و ظهورهما فی المعهودین، و لذا فسّرا بهما فی الصحیح (۵)، و صرّح فی

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۴۸ الباب ۲ من أبواب نواقض الوضوء.

۲- نهایه الأحکام: ۱/ ۷۱.

۳- منتهی المطلب: ۱/ ۱۸۳ و ۱۸۸.

۴- شرائع الإسلام: ۱/ ۱۷، مدارک الأحکام: ۱/ ۱۴۳ و ۱۴۴.

۵- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۴۹ الحدیث ۶۴۲.

بعضها بکونهما من النعمه (۱)، مع أنّ المنفتح من النقمه.

و بذلک یندفع القول بالنقض مطلقاً أو مع الاعتیاد أو إن خرج من تحت المعده. و ما قیل لإثباتها لا عبره به.

و الشکّ فی خروج الریح غیر ناقض؛ للاستصحاب و الصحیح و الخبر (۲).

و الیقین به ناقض و إن لم یکن له صوت و ریح. و تقیید الناقض منهما فی الصحیحین و الخبر (۳) بالوصفین محمول علی حال الشکّ أو الغالب، کما یومی إلیه بعض الظواهر (۴).

و لا نقض بخروج الریح من الذکر إجماعاً و إن وجد له صوت و ریح.

و لا من قبل المرأه علی الأصح، و لو مع الاعتیاد؛ للأصل، و عدم شمول النصّ له؛ لکونه خلاف المعهود. خلافاً للفاضلین (۵)؛ لصدق التسمیه و وجود المنفذ إلی الجوف، و الجواب ظاهر.

و لا بخروج المقعده الملوّثه و عودها؛ لما مرّ.

و الخارج غير الناقض إن استصحبه نقض، و إلّا فلا؛ لصريح الخبر و الرضوى (۶)، و يدلّ على الثانى صريح المستفيضه (۷)، و حصر النواقض فى الثلاثه (۸).

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۴۹ الحديث ۶۴۴.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۴۶ الحديث ۶۳۴، ۲۴۸ الحديث ۶۴۰.

۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۴۵ و ۲۴۶ الحديث ۶۳۲ و ۶۳۵، ۲۴۸ الحديث ۶۴۰.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۴۸ الحديث ۶۴۸.

۵- المعتبر: ۱/ ۱۰۸، تذكره الفقهاء: ۱/ ۱۰۱.

۶- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۵۸ الحديث ۶۶۹، فقه الرضا عليه السّلام: ۶۷ و ۶۹، مستدرك الوسائل: ۱/ ۲۲۹ الحديث ۴۳۷.

۷- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۵۸ الباب ۵ من أبواب نواقض الوضوء.

۸- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۵۰ الحديث ۶۴۶.

الثانى: النوم:

و النقض به مع إبطاله العقل أو السمع مجمع عليه، و يدلّ عليه المستفيضه من الصحاح و غيرها (۱)، و قوله تعالى إِذٰا قُمْتُمْ (۲) أى من النوم؛ للموثّق (۳) و إجماع المفسّرين.

و الظواهر المعارضه مع ضعفها محموله على التقيّه، أو صوره عدم بطلان العقل و السمع.

و الحقّ موافقه الصدوق للجماعه، و نسبه الخلاف إليه بتخصيصه بحال الانفراج لا وجه له، و إيراده فى «الفقيه» (۴) بعض ما يومى إليه مع تعيّن حمله على ما ذكر لا يفيد إفتائه بظاهره.

و هو ناقض بنفسه، لا لاحتمال وقوع الحدث فيه؛ لإطلاق الأدلّه، و عدم نقض اليقين بالشكّ (۵). و ما يفيد كون النقض لأجله مؤوّل.

و الحقّ ثبوت التلازم بين زوال العقل و زوال السمع، و إن كان الأصل هو الأوّل و الثانى دليله. و بذلك يحصل الجمع بين النصوص و الفتاوى، و يرتفع الإشكال فى فاقد السمع.

و الشكّ فى النوم أو سماع الصوت غير ناقض؛ للاستصحاب. و كذا لو تخايل له شى ء و لم يعلم أنّه منام أو حديث نفس، و لو قطع بالأوّل نقض مع الشرط المذكور، لا مطلقاً.

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۵۲ الباب ۳ من أبواب نواقض الوضوء.

۲- المائده (۵): ۶.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۵۳ الحدیث ۶۵۷.

۴- من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۳۸ الحدیث ۱۴۴، وسائل الشیعه: ۱/ ۲۵۴ الحدیث ۶۶۱.

۵- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۴۵ الحدیث ۶۳۱.

ص: ۱۶۴

الثالث: کلّ مزیل للعقل:

بالإجماعین، و التنبیه المستفاد من الصحیحین (۱).

الرابع: الاستحاضه القلیله:

کما علیه المعظم؛ للصحاح المستفیضه (۲). و خلاف الأوّلین (۳) لا عبره به. و کلّ حدث أکبر ینقضه، إلّا أنّه لا یوجبه وحده، بل إمّا لا یوجبه أو یوجبه مع الغسل.

و الحقنه غیر ناقضه إن لم تخرج ناقضاً؛ لحاصرات النقض فی الثلاثه، و صریح الصحیح و الرضوی (۴). و خلاف الإسکافی (۵) لا عبره به.

و الودی کما مرّ ینقضه قبل الاستبراء، لا بعده.

و المذی لا ینقضه مطلقاً؛ للأصل و الاستصحابین، و عدم المدرک فیما یعمّ به البلوی، و نقل الإجماع فی «التذکره» (۶)، و صریح المستفیضه (۷)، و أخبار الحصر (۸).

و النصوص المعارضه محموله علی التقیّه، فخلاف الإسکافی (۹) فیما یخرج بعد الشهوه و «التهذیب» (۱۰) فی الکثره المفرطه لا عبره به.

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۵۲ و ۲۵۷ الحدیث ۶۵۲ و ۶۶۷.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۷۱ الباب ۱ من أبواب الاستحاضه.

۳- نقل عن ابن أبی عقیل و ابن الجنید فی مختلف الشیعه: ۱/ ۳۷۲، الحدائق الناضره: ۳/ ۲۷۷.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۴۵ الحدیث ۶۳۲، فقه الرضا علیه السّلام: ۶۸، مستدرک الوسائل: ۱/ ۲۴۳ الحدیث ۴۸۳.

۵- نقل عنه فی مختلف الشیعه: ۱/ ۲۶۳.

۶- تذکره الفقهاء: ۱/ ۱۰۵.

۷- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۷۶ الباب ۱۲ من أبواب نواقض الوضوء.

۸- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۴۸ الباب ۲ من أبواب نواقض الوضوء.

۹- نقل عنه فی مختلف الشيعه: ۱/ ۲۶۱.

۱۰- تهذيب الأحكام: ۱/ ۱۸ و ۱۹ ذيل الحديث ۴۳ و ۴۶.

و لا نقض بمسّ فرج الغير، و بالتقبيل بالشهوه؛ للأصل و الصحاح و غيرها (۱). خلافاً للإسكافى (۲)؛ للخبر (۳)، و أُجيب بحمله على الندب أو التقيّه.

و لا بلمس المرأه، بالإجماع و الصحيح و الموثّق (۴). و المراد بالملامسه فى الآيه المواقعه؛ للإجماع و الموثّق (۵).

و لا ـ بمسّ الإنسان باطن فرجه؛ للأصل و المعتبره (۶) و الحاصرات (۷). خلافاً للصدوق (۸)؛ للموثّق (۹)، و أُجيب بالحمل على ما مرّ.

و لا بقلم الظفر و قطع الشعر إجماعاً؛ للأصل و الصحيحين و الخبر (۱۰).

و لا بأكل ما مسّه النار و لو لحم الإبل؛ للصحيح و الحسن (۱۱).

و لا بالقهقهه؛ للحسن و غيره (۱۲). خلافاً للإسكافى (۱۳)؛ للمضمرين (۱۴)، و أُجيب بالحمل على التقيّه.

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۷۰ الباب ۹ من أبواب نواقض الوضوء.

۲- نقل عنه فی مختلف الشيعه: ۱/ ۲۵۷ و ۲۵۹.

۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۷۲ الحديث ۷۱۲.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۷۰ و ۲۷۱ الحديث ۷۰۶ و ۷۰۷.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۷۰ الحديث ۷۰۶.

۶- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۷۰ و ۲۷۲ الحديث ۷۰۴ و ۷۱۱.

۷- لاحظ! وسائل الشيعه: ۱/ ۲۴۸ الباب ۲ من أبواب نواقض الوضوء.

۸- من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۳۹ ذيل الحديث ۱۴۸.

۹- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۷۲ الحديث ۷۱۳.

۱۰- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۸۷ الحديث ۷۵۵ و ۷۵۶، مستدرك الوسائل: ۱/ ۲۴۰ الحديث ۴۷۳.

۱۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۸۹ و ۲۹۰ الحديث ۷۶۱ و ۷۶۲.

۱۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۶۱ و ۲۶۴ الحديث ۶۷۷ و ۶۸۶.

۱۳- نقل عنه فی مختلف الشيعه: ۱/ ۲۶۰.

۱۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۶۳ الحديث ۶۸۳ و ۶۸۴.

و لا بالفحش و إنشاد الشعر؛ للإجماع و العمومات و خصوص الخبر (۱)، و الموثّق (۲) محمول على الندب.

و لا بمسّ الكلب و مصافحه المجوسى؛ للنص (۳)، و الخبر المعارض (۴) محمول على التنظيف.

و لا بالارتداد؛ للأصل و العمومات.

و لا بالقيح و الصديد و القى ء و النخامه و الدم عدا الثلاثه للأصل و الإجماع و العمومات و أخبار الحصر (۵). و ما ورد من النقض فى بعضها محمول على الندب أو التقيّه.

فصل [واجبات الوضوء]

اشاره

للوضوء واجبات:

الأوّل: النيّه

اشاره

و هى لغه العزم (۶)، و عرفاً إراده باعثه على المطلوب شرعاً إيجاداً أو إبقاءً.

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۶۹ الحديث ۷۰۱، تنبيه: ورد فى الروايات: الكذب، الغيبه و الغضب، لاحظ! وسائل الشيعه: ۱/ ۲۶۹ الحديث ۷۰۳، من لا يحضره الفقيه: ۴/ ۸ الباب ۱، مستدرك الوسائل: ۱/ ۳۵۳ الحديث ۸۲۷، لعل المصنّف رحمه اللّه عبّر عنها بكلمه واحده و هى الفحش.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۶۹ الحديث ۷۰۳.

۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۷۴ و ۲۷۵ الحديث ۷۲۰ و ۷۲۱.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۷۵ الحديث ۷۲۳ و ۷۲۴.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۴۸ الباب ۲ من أبواب نواقض الوضوء.

۶- الصحاح: ۶/ ۲۵۱۶.

و وجوبها فی الطهارات حقّ مشهور، و ظاهر الإسکافی استحبابها (۱).

لنا: المستفیض من النصّ (۲)، و نقل الإجماع (۳)، و یعضده أدلّه القربه؛ إذ ما هی إلّا القصد و القربه، و الأوّل لا ینفکّ عن فعل المختار فلا یفتقر إلی الدلیل، فالمفتقر منها إلیه هو الثانی، فالمثبت له یثبتها.

و الاحتجاج علیه بلزوم الخرق أو التساوی لولاه إذ الشرط إمّا الوضوء بشرط النیّه، أو عدمها، أو أحدهما لا بعینه، و الأوّل یوجب المطلوب، و الثانی الأوّل، و الثالث الثانی بعد نقل الکلام إلیه مردود، بعد النقض بمثل شرطیّه إزاله النجاسه بقید عدم النیّه أو مطلقاً، و الوضوء بقید عدمه فی المسجد أو بدونه، بأنّ الشرط هو الوضوء لا بشرط لا بأحد الشرطین، فکلّ من القیدین بشخصه لا شرطه.

ثمّ مناط الفرق (۴) فی إیجابهم النیّه فی الطهاره من الحدث دون الخبث مجرّد الإجماع؛ لخلوّ الأخبار عنه. و ما أبداه له بعضهم من التمحّلات (۵) لا عبره به.

و هی مجرّد القصد و القربه، وفاقاً للمفید و البصروی (۶) و جلّ الثالثه، و به أفتی «النهایه» (۷) و المحقّق فی بعض رسائله (۸).

۱- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۲/ ۱۰۵.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۶ الباب ۵ من أبواب مقدمه العبادات.

۳- منتهی المطلب: ۲/ ۷، مدارک الأحکام: ۲/ ۱۸۶.

۴- فی نسخه مکتبه آیه اللّه المرعشی النجفی: (العرف).

۵- الحاشیه علی مدارک الأحکام للوحید البهبهانی رحمه اللّه: ۱/ ۲۳۸ و ۲۳۹.

۶- المقنعه: ۴۶، نقل عن البصروی فی ذکری الشیعه: ۲/ ۱۰۶.

۷- النهایه: ۱۵.

۸- الرسائل التسع (المسائل الطریّه): ۳۱۷.

لا مع الوجه ک «الشرائع» (۱) و بعض الثانیه (۲)، و هو فتوی الفاضل فی بعض کتبه (۳). أو مع الرفع أو الاستباحه ک «المبسوط» و «الجامع» (۴). أو مع الأخیر کالمرتضی (۵). أو مع الوجه و أحدهما ک «الذکری» (۶). أو مع الثلاثه کالقاضی و الحلبی و ابن حمزه و الراوندی (۷) و اختاره الشهید فی دروسه (۸). أو معها بضمّ الطاعه ک «الغنیه» (۹). أو مع أحد الأمرین و الوجه أو جهته ک «السرائر» و «القواعد» (۱۰).

لنا علی اشتراط القصد: بعد الإجماع (۱۱) و لزومه لفعل کلّ عاقل أخبار النیّه (۱۲)؛ لانتفائها بدونه، و یجب کونه ممیّزاً مع الاشتراک، و عدم جریان التداخل؛ لتوقّف الامتثال علیه.

و علی القربه: بعد الوفاق ما تواتر فی الکتاب و السنّه من النهی عن الریاء

۱- شرائع الإسلام: ۱/ ۷۸.

۲- لم نعثر علیه فی مظانّه.

۳- منتهی المطلب: ۲/ ۱۵، تحریر الأحکام: ۱/ ۹.

۴- المبسوط: ۱/ ۱۹، الجامع للشرائع: ۳۵.

۵- الناصریات: ۱۰۸ المسأله ۲۴.

۶- ذکری الشیعه: ۲/ ۱۰۸.

۷- المهذب لابن البراج: ۱/ ۴۵، الکافی فی الفقه: ۱۳۲، الوسیله إلی نیل الفضیله: ۵۱، نقل عن الراوندی فی ذکری الشیعه: ۲/ ۱۰۷.

۸- الدروس الشرعیه: ۱/ ۹۰.

۹- غنیه النزوع: ۶۸.

۱۰- السرائر: ۱/ ۹۸، قواعد الأحکام: ۱/ ۹ و ۱۰.

۱۱- الخلاف: ۱/ ۷۲ المسأله ۱۸.

۱۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۶ الباب ۵ من أبواب مقدمه العبادات.

و الأمر بالإخلاص فی العباده (۱)، و دلالتهما علی المطلوب ظاهره. و ما أُورد علی الثانی من المناقشات لا عبره به (۲).

و الحقّ بداهه اشتراطها فی کلّ عباده؛ لأنها روحها و لولاها لم تتمیّز عن سائر الحرکات و لم تؤثّر فی التصفیه.

و المراد بها إمّا قصد الطاعه، أو طلب الرفعه.

و حصول الامتثال بالأوّل مجمع علیه، و ظواهر الکتاب و السنّه به مستفیضه (۳)، بل هو الغایه فی النیّه، و فوقه قصد اللّه الذی هو غایه کلّ غایه، کما أُشیر إلیه فی العلوی (۴).

و بالثانی حقّ مشهور، و ترغیبات الشرع به متظافره (۵). و توهّم عدم کفایته و اشتراط تخلیص القصد من الثواب و العقاب و قصر النظر بشراشره إلی جناب الحقّ ینافی الحکمه.

و علی عدم اشتراط البواقی: بعد أصل العدم، و عدم المقتضی فیما یعمّ به البلوی إطلاق أدلّه الوضوء و ظهورها فی حصول الامتثال بمجرّد إیقاعه بقصد الطاعه. و یؤیّده أمرهم بالواجب و المندوب بطریق واحد من غیر تفرقه بینهما فی النیّه.

۱- النساء (۴): ۱۴۲، الماعون (۱۰۷): ۶، وسائل الشیعه: ۱/ ۶۴ و ۷۰ و ۵۹ الباب ۱۱ و ۱۲ و ۸ من أبواب مقدمه العبادات.

۲- الانتصار: ۱۷.

۳- التوبه (۹): ۹۹، الکهف (۱۸): ۱۱۰، الزمر (۳۹): ۱۴، اللیل (۹۱): ۱۹ و ۲۰، البیّنه (۹۸): ۵، وسائل الشیعه: ۱/ ۵۹ الباب ۸ من

أبواب مقدمه العبادات.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۶۲ الحديث ۱۳۴.

۵- الأنبياء (۲۱): ۹۰، السجده (۳۲): ۱۶، وسائل الشيعه: ۱/ ۶۲ الباب ۹ من أبواب مقدمه العبادات، للتوسّع لاحظ! الحدائق الناضره: ۲/ ۱۷۷ ۱۸۰.

ص: ۱۷۰

و قد استدلّ عليه بمفهوم الحصر فى قوله تعالىٰ وَ مٰا أُمِرُوا إِلّٰا لِيَعْبُدُوا اللّٰهَ مُخْلِصِينَ (۱) و فيه نظر.

و للمشترطين اعتبارات ضعيفه لا وقع لها.

و ضمّ المنافى للقربه كالرياء مبطل، وفاقاً للمعظم. و ظاهر السيّد الصحّه بمعنى سقوط القضاء لا حصول الثواب (۲).

لنا: رفعه الإخلاص اللازم فى العباده فيبطلها، و محرّمات العباده تعضده فيفسدها. و يعضده قوله صلّى اللّٰه عليه و سلّم: «لكلّ امرئ ما نوىٰ» (۳)؛ إذ المرائى ما نوى الامتثال.

قال السيّد: نواهى الرياء لا تفيد أزيد من عدم القبول أى ترتّب الثواب (۴)، فيبقى الصحّه أى الامتثال. و ردّ بثبوت التلازم بينهما، كما تقرّر فى الأُصول (۵).

و ضمّ غير الرياء من لوازم الفعل مع رجحانه غير مبطل إجماعاً، و بدونه أقوال: ثالثها إن وجد فى الابتداء و عدمه إن طرأ فى الأثناء.

و عندى أنّه إن رفع استقلال القربه بالتأثير أبطل، و إلّا فلا، من دون فرق بينهما؛ إذ مع كونه جزء العلّه الباعثه يرفع أصل الإخلاص، و مع استقلالها بالعلّيه أى كونها باعثه بدونه لا تأثير له فى رفعه و إن قارنها و رفع كماله.

و كأنّ الفارق بين الرياء و غيره النصّ و عمل الجماعه؛ لعدم الفرق بينهما فى اللزوم للفعل و المنافاه للإخلاص و عدمهما؛ لاستواء السرر و رويّه الناس و مزجهم

۱- البيّنه (۹۸): ۵.

۲- الانتصار: ۱۷.

۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۹ الحديث ۹۲.

۴- الانتصار: ۱۷.

۵- لاحظ! معالم الأُصول: ۹۶ و ۹۹.

ص: ۱۷۱

فی اللزوم و المنافاه لبحث الإخلاص دون وجوده فی الجمله. و أیضاً المنافاه بمعنی مطلق المخالفه حاصله فیهما، و بمعنی الضدّیه منتفیه عنهما؛ لإمکان الجمع.

ثمّ ما یتطرّق من الریاء بلا اختیار مع المجاهده فی دفعه لا یبطل، و إلّا لزم التکلیف بما لا یطاق.

و القصد المعتبر فی النیّه هو مجرّد الداعی و الهمّه اللازمه لفعل کلّ عاقل، و لا یشترط فیه الإخطار و الاستحضار الفعلی؛ إذ الظواهر لا تثبت أزید من الهمّ الباعث؛ فلا دلیل علی اشتراط الزائد.

و یعضده حکم العقل بأنّ اللازم فی کلّ عباده مجرّد صدورها الباعثه علی وجه القربه، و لا حجّه علی اشتراط الشعور بها، و هی نیّه فعلیّه باقیه فی کلّ جزء من الفعل؛ لاستحاله صدوره من المختار بلا إراده، فلا یبطلها إلّا قصد المنافی.

و توقّف الفعلیّه علی الإخطار غیر مسلّم و الأکثر اشترطوه للتوقّف، و لا وقع له. و لتعذّر استدامته و لزوم النیّه لکلّ جزء من الفعل خصّصوه بالابتداء، و اکتفوا بالنیّه الحکمیّه المفسّره بما یرجع إلی الداعی فی الأثناء (1)، و لا أدری بالباعث لهذه التفرقه مع تساوی الأجزاء فیما یشترط به من نحو النیّه؛ إذ الأخبار غیر قادحه، و کون الإخطار أدخل فی التوجّه مع عدم إثباته الوجوب مشترک.

و الشهید مع نفیه الفعلیّه و الاکتفاء بالحکمیّه لرفع الحرج فسّرها بالبقاء علی حکم النیّه و العزم علی مقتضاها (2)، و هو یرجع إلی ما نفاه، فیلزمه التناقض و بطلان عباده الذاهل، و الوجوه المحرّره لصحیحه مزیّفه.

و علی المختار علّه الحدوث و البقاء واحده، و المکتفی بالحکمیّه أمّا السبب

1- لاحظ! المبسوط: ۱/ ۱۹، الجامع للشرائع: ۳۵، المعتبر: ۱/ ۳۹، نهایه الأحکام: ۱/ ۴۴۹.

2- ذکری الشیعه: ۲/ ۱۱۰.

ص: ۱۷۲

عنده أحد الأمرین فیلزمه تحکّم التفرقه، أو یری استغناء الباقی عن المؤثّر و فساده ظاهر. علی أنّ الوضوء تدریجی الوجود، فیفتقر کلّ جزء منه إلی سبب عند الکلّ.

و قد یقال: علل الشرع معرّفات لا یلزم منها الاطّراد و الانعکاس، فیمکن التخلّف هنا، و لو علی الافتقار. و فیه أنّ النیّه من العلل العقلیّه؛ إذ صدور الفعل بلا إراده غیر معقول.

فروع:

الأوّل:

لو كانت القربه باعثه صحّت العباده و إن خطر غيرها؛ لحصول المناط، و إلّا لم تصحّ و إن خطرت؛ لعدمه.

و لو شكّ فى الباعث لم تصحّ؛ للزوم العلم بانبعاثها عن القربه. و انتفائها فى أصل العمل يبطله مطلقاً، و فى خارجه من المكمّلات لا يبطله ما لم يرفع الموالاه، و إن حرم لو قصد الرياء.

الثانى:

مغيّر (۱) الوجه على اشتراطه مبطل، و بدونه غير مبطل و إن نفى ما قصده من الوجه.

و ظاهرهم بطلان كلّ وضوء مندوب مع الشغل بواجب منه؛ لاستلزام الأمر الحتمى بأحد الشيئين النهى عن الآخر، و ارتفاع الحدث بالمندوب فينتفى الوجوب، و ثبوت التداخل مع مشروعيّته فيجتمع حكمان على واحد بالشخص.

و ردّ الأوّل بالمنع مع التوسّع.

۱- فى النسخ الخطّيه: (معتبر)، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

ص: ۱۷۳

و الثانى بعدم محذور فى سقوط الواجب بالمندوب، كالعكس؛ إذ الظاهر ثبوت التداخل، فيسقط كلّ منهما بالآخر، و لو منع بقى كلّ منهما على حكمه؛ لإطلاق الأمر به. و تخصيص أحد الأمرين بالآخر دون العكس تحكّم.

و عن الثالث بأنّ التداخل فى الشرع ليس إيجاداً لاثنين حتّى يجوز فى المتماثلين دون المختلفين، بل هو سقوط أحدهما بالآخر فيجرى فى الكلّ.

و على هذا، فالأقرب صحّته؛ لإطلاق الأمر، فإن جوّز التداخل كما هو الظاهر كفى عن الواجب، و إلّا لزم وضوء آخر له.

الثالث:

لو اعتقد وجوب وضوء أو ندبه فنواه ثمّ ظهر خلافه صحّ؛ لحصول اللازم و عدم العبره بالزائد.

و لو اعتقد تعدّد الواجب أو تردّد بين فعلين، فنوى واحداً ثمّ ظهر عدم وجوبه، بطل و لزم إيقاع المطلوب.

الرابع:

الحقّ وجوب نيّه واحده للكلّ، فلا يكفى التفريق؛ لفعل الحجج عليهم السّلام و كونه عباده واحده متّصله كالصلاه، فالتفرقه غير

معقوله.

خلافاً للفاضل (۱)؛ لإطلاق الأدلّه، و كون الخاصّ أقوى ارتباطاً من العام. و ردّ الثانى بالمنع، و الأوّل بالتقييد للجمع، على أنّ ظاهر بعضها الاختصاص.

الخامس:

لو أخلّ بلمعه و غسلها فى الثانيه المندوبه صحّ عندنا مطلقاً، و وجهه [ظاهر]، و على اشتراط قصد الوجه لا يصحّ، وفاقاً لأهله إن علم بها، و على الأصحّ إن لم يعلم بها حتّى انغسلت؛ لعدم حصول الشرط.

و قول بعضهم بالصحّه (۲) ضعيف، و تعليلها بكفايه الأُولى المتضمّنه له عليل؛

۱- تذكره الفقهاء: ۱/ ۱۴۵ و ۱۴۶ المسأله ۳۹.

۲- منتهى المطلب: ۲/ ۱۴۵ و ۱۴۶، كشف اللثام: ۱/ ۵۹۰.

ص: ۱۷۴

لأنها فرع عدم طريان المنافى.

نعم؛ لو فرض وجوب الثانيه بنذر و مثله أو استحباب الأُولى أيضاً صحّ قطعاً.

و لو انغسلت فى المجدّد، فعلى رافعيّته كما هو المختار صحّ و لو فى الثانيه منه، و بدونها لا يصحّ مطلقاً.

و لو انغسلت فى الثالثه من أحدهما لم يصحّ، وفاقاً؛ لكونها بدعه محرّمه، فلا يتأتّى فيها القربه المعتبره عند الكل.

السادس:

فى شرعيّه الطهاره التمرينيّه و عدمها قولان: من ظاهر الأمر و سقوط التكليف، و الفائده فى ترتّب الثواب و عدمه، و فى الإعاده و عدمها فى الأثناء.

و على المشروعيّه فى كيفيّه النيّه من قصد الندب أو الوجوب أى الشرطى؛ لانتفاء الشرعى وفاقاً وجهان.

و الحقّ عدم الشرعيّه كما اختاره الفاضل (۱) و كون الأمر لمجرّد الإرشاد إلى تحصيل الاعتياد؛ إذ الشرعيّه بمعناها المعروف مع عدم التكلّف غير معقوله.

و على هذا، فنيّتها مجرّد تخييل لا يعتبر فيها لوازم النيّه الحقيقيّه.

السابع:

وقت النّيه عند مستحبٍّ من فعله موسّعاً، و أوّل واجب منه مضيّقاً.

و مثل التسميه و السواك لخروجه عن حقيقته لا ـ يعدّ من أفعاله، فلا عبره بالنّيه عنده. و لكونها فعل القلب لا يعتبر فيها التلفّظ وجوباً أو ندباً.

الثامن:

لا يصحّ طهاره الكافر؛ لانتفاء القربه فى حقّه، و لزوم جواز وطء

۱- منتهى المطلب: ۲/ ۱۳.

الكافره للمسلم بعد الحيض بلا غسل لا ضير فيه.

التاسع:

النّيه لا تسقط بالعجز عن الفعل؛ إذ الضروره إنّما تقدّر بقدرها، فمع تمكّنه منها لا يجوز الاستنابه فيها.

نعم؛ لو نوى المباشر أيضاً لكان أحوط؛ لأنّه الفاعل، كالنائب فى ذبح الهدى.

العاشر:

كفايه وضوء واحد بقصد القربه عن أسبابه المختلفه عندنا ظاهر؛ للأصل، و صدق الامتثال.

و على اشتراط قصد الرفع يكفى قصد رفع العام أو المطلق وفاقاً. و ظاهر الأكثر كفايه قصد رفع معيّن؛ لتوقّف رفع الخصوصيّه على رفع الجميع؛ لاتّحاد معنى الحدث و إن تعدّدت أسبابه عند القطع بالتداخل عند اجتماعها؛ فلا معنًى لتبعّضه فى الرفع و البقاء، فقصد الرفع فى البعض يرفع الحقيقه، و منع التداخل هنا ضعيف.

فاحتمال رفع المنوى دون غيره أو البطلان لإيجاب بقائه باطل.

و قصد البقاء فى غيره لا يبطل، وفاقاً للفاضل (۱)؛ لارتفاع الحقيقه بقصد الرفع فى المنوى، فيلغو المناقض.

خلافاً للشهید (۲)؛ للتناقض الموجب للتلاعب و حصول التعارض بین سببی الرفع و البقاء و تقدیم أحدهما الحکم فیتساقطان و یبقی الحدث علی حاله.

و بتقریر آخر: قد نوی المتنافیین، فحصولهما اجتماع للنقیضین، و أحدهما ترجیح من غیر مرجّح، فوجب التساقط و بقاء الحدث علی حاله.

۱- منتهی المطلب: ۲/ ۱۸ و ۱۹، و وافقه الفاضل الهندی فی کشف اللثام: ۱/ ۵۱۳.

۲- الدروس الشرعیّه: ۱/ ۹۰.

ص: ۱۷۶

قلنا: ظاهر الخبر (۱) أنّ للمرء ما ینوی من العمل بشرط المناسبه، و الوضوء یناسب الرفع دون البقاء، فتقدیمه علیه لا یوجب التحکّم.

قیل: لاتّحاد معنی الحدث، یعارض مفهوم الخبر منطوقه، فیجب الحکم بالبقاء بعد التساقط، فراراً عن أحد المحذورین (۲).

قلنا: بعد النقض بصوره عدم نفی الغیر منطوقه یعمّ الصریح و اللازم، و رفع الغیر لاتّحاد معنی الحدث لازم.

و بذلک یظهر الصحّه إن لم تصر ملاعبه بالامتثال و القربه.

و لو اجتمعت غایاته المختلفه، فعلی المختار یکفی وضوء واحد بقصد القربه لها مطلقاً. نعم المندوب المجامع لأکبر الحدثین یخصّ بمورده، لشرعیّه المجدّد؛ لعدم وجوب قصد الرفع و الاستباحه فی نیّته، مجمع علیه. و حصولهما به و إجزاؤه عن السابق لو ظهر فساده عندنا ظاهر.

و المشترطون لقصدهما بین مخالف لنا، و موافق مطلقاً أو إذا قصد إیقاع المشروط علی الوجه الأکمل.

للأوّل: عموم اشتراطه فی حصولهما.

و للثانی: تخصیصه بصوره انتفائهما؛ إذ مع اعتقاده حصولهما لا فائده فی قصده و کون شرعیّته لتدارک الخلل فی الأوّل، و ما ورد فی إجزاء غسل الجمعه عن غسل الجنابه مع نسیانه (۳) و فی صوم یوم الشک بنیّه الندب عن الواجب (۴)، و استحباب الغسل فی أوّل رمضان ملاقیاً لما عسی فاته من غسل واجب (۵)

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۸ و ۴۹ الحدیث ۸۹ و ۹۲.

۲- لم نعثر علیه فی مظانّه.

۳- وسائل الشیعه: ۱۰/ ۲۰ الباب ۵ من أبواب وجوب الصوم و نیّته.

۴- ششش

۵- سسس

ص: ۱۷۷

و للثالث: اعتبار لا يعبأ به.

و الأرجح على أصلهم قول الأوّل؛ إذ لو تمّ دليلهم على الاشتراط ثبت عمومه، فلا يخرج عن مقتضاه إلّا بمخرج، و لا مخرج هنا، و كون الشرعيّه للتدارك ممنوعه، و التخلّف فى الموارد المذكوره على التسليم لدلاله خارجه.

نعم يمكن جعله شاهداً على ضعف دليلهم، لكنّه غير المبحث؛ إذ الكلام على فرض التسليم.

مسأله:

الغسل كالوضوء فى جريان التداخل و عدمه، و الأغسال المجتمعه إمّا واجبه، أو مندوبه، أو مختلفه، و الأولى إن وجد فيها الجنابه كفى واحد إن نواها أو الكلّ بالإجماع، و المستفيضه (۱)، و صدق الامتثال.

و أصاله عدم التداخل إنّما هو بالعلل الواقعيّه، و الشرعيّه بين واقعيّه و معرّفه، و إلحاق المشكوك [با] لُاولى لو سلّم لم ينفع هنا؛ إذ السبب الأوّل لكلّ غسل واجب أكبر الحدثين و هو معنى واحد لا يتصوّر فيه التعدّد، فيتّحد مسبّبه، بل سببه الواقعى، و إن تعدّدت أماراته.

على أنّ الاكتفاء بغسل واحد و إن التزم تعدّد الأحداث بجعل أسبابه من العلل دون المعرّفات ممكن؛ إذ الغرض من الطهارتين التنظيف، كما يومى إليه الظواهر، و حصوله بالواحد ظاهر، بل المتعدّد لا يؤثّر فيه أزيد منه.

و التزام حصول غير الجائز من التداخل، و القول بالمخصّص للإجماع و النصوص مشكل؛ لاستحاله التخلّف فى العلل الواقعيّه و إن كانت شرعيّه. فالتخصيص يكشف عن كونه من الجائز، و كون العلل من المعرّفات.

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۶۱ الباب ۴۳ من أبواب الجنابه.

ص: ۱۷۸

و نفى غير الجنابه مع قصدها لا يخصّص؛ لإطلاق أخبار التداخل، و اتّحاد معنى الحدث، فلا يتبعّض فى الرفع.

و أخبار التيه لو سُلّم عمومها و دلالتها تخصّص بهما، و لا يبطل؛ للإطلاق و ارتفاع الحدث بالقصد الأوّل، فلا تأثير للنافى بعده. خلافاً لظاهر الشهيد (۱)؛ لما مرّ بجوابه (۲).

ثمّ ظاهرهم سقوط الوضوء هنا، فإن ثبت الإجماع فلا كلام، و إلّا فصدق الاسمين يوجب التعارض بين الدليلين، فإن تساقطا بقى عموم أدلّه الوضوء سالماً.

و الحقّ الترجیح لأدلّه السقوط؛ لاعتضادها بالشهره، و أدلّه مذهب السیّد (۳)، و ظهور التخصیص فی أدلّه الوجوب، و المنع فی عموم أدلّه الوضوء.

و إن نوی غیر الجنابه، فالحقّ إجزاؤه عن الکلّ أیضاً، وفاقاً للمحقّق و الشهید (۴) و أکثر الثالثه، و خلافاً ل «القواعد» (۵).

لنا: إطلاق الأمر بالغسل بعد الجنابه فی الآیتین (۶)، و النصوص، و إطلاق أخبار التداخل (۷) و مجوّزات الدخول فی الصلاه بلا تقیید، و أصاله البراءه؛ و اتّحاد معنی الحدث و إن تعدّدت أسبابه فلا ینتقض فی الرفع.

للمخالف: عدم استلزام رفع الأضعف لرفع الأشدّ، و ردّ بمنع الأشدّیه، کما

۱- البیان: ۴۴، الدروس: ۱/ ۹۰.

۲- لاحظ! الصفحه: ۱۷۵. ۹

۳- لاحظ! مختلف الشیعه: ۱/ ۳۴۰ و ۳۴۱، ریاض المسائل: ۱/ ۳۲۸ و ۳۲۹.

۴- شرائع الإسلام: ۱/ ۲۰، ذکری الشیعه: ۲/ ۱۱۰ و ۱۱۵.

۵- القواعد و الفوائد: ۱/ ۸۰ و ۸۱.

۶- النساء (۴): ۴۳، المائده (۵): ۶.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۶۱ الباب ۴۳ من أبواب الجنابه.

تقرّره بعض النصوص (۱). و الاستلزام مع تساویهما فی قوّه الرفع أو کون رافع الأضعف أقوی.

و الظاهر سقوط الوضوء هنا أیضاً، کما صرّح به الفاضلان (۲)؛ لما مرّ.

و إن اقتصر علی نیّه القربه مع الوجه، و الأمرین کلّاً أو بعضاً أو بدونها من غیر تعرّض لشی ء من الأحداث، فالحق إجزاؤه عن الکلّ أیضاً؛ لصدق الامتثال، و عموم أخبار التداخل.

و إن لم یوجد فیها الجنابه، فالمختار صحّه التداخل، و کفایه الواحد بجمیع الاحتمالات؛ لإطلاق الأخبار، و صدق الامتثال، و أصاله البراءه.

و الثانیه کالأُولی علی الأصحّ فی جریان التداخل و کفایه الواحد، نوی الکلّ أو البعض، أو اقتصر علی قصد القربه، مع الندب أو بدونه، وفاقاً ل «المنتهی» (۳) و أکثر الثالثه؛ لإطلاق الأخبار، و صدق الامتثال.

و رجّح المحقّق التداخل فی الأوّل و الاختصاص بالمنوی فی الثانی (۴)؛ لحجّه لا عبره بها.

و قیل بعدمه مطلقاً (۵)؛ لأصالته، و أخبار النیّه. و قد علم جوابهما.

ثمّ غايات الغسل إمّا متقدّمه عليه و هی الأزمنه، أو متأخّره عنه و هی الأفعال و دخول الأمكنه، أو مختلفه.

و يكفی الواحد فی الأُولی و إن أحدث بعده، و وجهه ظاهر.

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۱۴ الحديث ۲۲۲۶.

۲- لم نعثر عليه فی مظانّه نعم نقل عن المحقق فی جواهر الكلام: ۲/ ۱۲۲.

۳- منتهی المطلب: ۲/ ۲۰ تنبيه: صرح فی المنتهی بالتداخل فقط و لم يفصّل بين الأقسام.

۴- المعتبر: ۱/ ۳۶۲.

۵- الدروس الشرعيه: ۱/ ۸۸ (مع اختلاف يسير)، للتوسع لاحظ! الحدائق الناضره: ۲/ ۱۹۹.

و فی الثانيه إن لم يحدث قبل الفعل و الدخول مع سبق إرادتهما و إن نوی كون الغسل لغيرهما؛ لعموم الأدلّه، و بدونه بأن يتجدّد الإراده بعده؛ لظاهر المرسل و الخبرين (۱).

و إن أحدث قبلهما فالظاهر عدم الإجزاء؛ للصحيح و الخبرين (۲). و المعارض (۳) مؤوّل.

و حكم الثالثه من الغايات و الأغسال يعلم بالمقايسه.

ثمّ الظاهر كون التداخل عزيمه لا رخصه؛ إذ لا يعقل رجحان للفعل بعد حصول الامتثال و الإجزاء المعلوم من الأخبار. فدعوی ظهورها فی الرخصه باطله.

الثانی: غسل الوجه:

اشاره

و وجوبه ثابت بالثلاثه. و حدّاه ما بين القصاص و الذقن، و ما حواه الإبهام و الوسطی، بالإجماعين، و ظاهر الصحيح و الخبر (۴).

و علی هذا فالواجب غسله من الوجه شبه مربّع.

و بعض الثالثه بعد التسويه بين الحدّين حدّده بشبه دائره تحدث من دوران الواصل بين الطرفين علی نفسه مع ثبات وسطه، محتجّاً بحفظه العكس و الطرد (۵)، بخلاف الأوّل؛ إذ الفرق إنّما هو بزياده الأوّل علی الثانی بمثلين، هما نصف التفاضل بين دائره و مربّع معمول عليها بالصدغ و العارض و النزعتان.

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۶۳ و ۲۶۴ الحديث ۲۱۰۸ و ۲۱۱۱ و ۲۱۱۲.

۲- وسائل الشیعه: ۱۴/ ۲۴۹ الحدیث ۱۹۱۱۶، ۲۴۸ الحدیث ۱۹۱۱۴، ۱۳/ ۲۰۲ الحدیث ۱۷۵۶۷.

۳- وسائل الشیعه: ۱۲/ ۳۳۰ الحدیث ۱۶۴۳۲.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۰۳ و ۴۰۴ الحدیث ۱۰۴۸ و ۱۰۴۹.

۵- حبل المتین: ۱۴، الحدائق الناضره: ۲/ ۲۲۷ و ۲۲۸.

و مواضع التحذیف داخله فی الأوّل؛ لشمول الإصبعین لها مع خروجها عن حدّ الغسل، و العذار خارج عنه مع الدخول فی الحدّ.

قلنا: خروج الأوّل مسلّم؛ للإجماعین و صریح الصحیح (۱)، لکن شمولها لمعناه الشرعی ممنوع، و للبعض من اللغوی غیر قادح، و لو سلّم فمخصّص بما ذکر.

و لو اعتبر التحدید فی وسط تدویر الوجه کما قیل (۲) فلا إشکال، علی أنّ البعض بالقیاس إلی البعض مشترک.

و خروج الثانی ممنوع؛ لتصریح جماعه بدخوله (۳)، و إنّما أخرجه الفاضل فی «المنتهی» (۴).

و الحقّ دخول ما یشمله الإصبعان فلا نقص.

و الثالث و إن خرج عن الحدّ مع شمولها له إلّا أنّ الإجماع أخرجه؛ لوجه موجّه.

و الرابع کالثانی فی منع الخروج؛ لتصریح بعضهم بالدخول (۵) لقضیّه الشمول، و إنما أخرجه فی «التذکره» (۶) لحجّه ضعیفه.

و دخول المحاسن فی الحدّ ممنوع، بل الحقّ خروجه عنه، وفاقاً للفاضلین و «التهذیب» (۷)؛ لنقل الإجماع (۸)، و ظاهر الصحیح (۹)؛ لاستلزام خروج الصدغ

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۰۳ الحدیث ۱۰۴۸.

۲- حبل المتین: ۱۴، لاحظ! مفتاح الکرامه: ۲/ ۳۷۷ و ۳۷۸.

۳- الدروس الشرعیّه: ۱/ ۹۱، ذکری الشیعه: ۲/ ۱۲۲، مسالک الأفهام: ۱/ ۳۶.

۴- منتهی المطلب: ۲/ ۲۴.

۵- مسالک الأفهام: ۱/ ۳۵، مدارک الأحکام: ۱۹۹، الروضه البهیّه: ۱/ ۷۳.

۶- تذکره الفقهاء: ۱/ ۱۵۳.

۷- المعتبر: ۱/ ۱۴۱ و ۱۴۲، تذکره الفقهاء: ۱/ ۱۵۵ و ۱۵۶، تهذیب الأحکام: ۱/ ۵۴ ذیل الحدیث ۱۵۳.

۸- الخلاف: ۱/ ۷۷ المسأله ۲۴.

۹- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۰۳ الحدیث ۱۰۴۸، لاحظ! کشف اللثام: ۱/ ۵۳۰.

خروجه، و إنّما أدخله الشيخ فی بعض کتبه (۱)، فلا وجه للحکم بدخوله فیه مع تسلیم خروجه عن التحدید.

فروع:

الأوّل:

التقدیر للأغلب المستوی؛ للتبادر، فغیره یرجع إلیه، وفاقاً.

الثانی:

غسل المسترسل من اللحیه غیر واجب؛ لخروجه عن الحدّ و التحدید. و غیره واجب؛ لدخوله فیهما، و الظاهر وفاقهم علی الحکمین.

الثالث:

یجب البدأه بالأعلی، فلا یجوز النکس، وفاقاً للمعظم، و خلافاً للسیّد و الحلّی (۲).

لنا: الاستصحاب و افتقار تبعّض الشغل إلی تبعّض البراءه، و فعل الحجج الثابت بالمستفیضه (۳)، و لکونه بیاناً للمجمل و امتثالًا للأمر المطلق تلزم متابعته، و احتمال کونه أحد الفردین أو أفضلهما أو أقربهما إلی العاده أو من الاتّفاقیّات ضعیف. و النقض بمثل إمرار الید (۴) غیر وجیه؛ لخروجه بالإجماع، و یؤیّده خصوص الخبر کما فی «قرب الإسناد» (۵)، و أخبار البدأه بالمرفقین (۶)؛ لعدم قول بالفصل.

۱- لم نعثر علیه فی مظانّه.

۲- رسائل الشریف المرتضی: ۱/ ۲۱۳، الانتصار: ۱۶، السرائر: ۱/ ۹۹.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۸۷ الباب ۱۵ من أبواب الوضوء.

۴- لاحظ! حبل المتین: ۱۲.

۵- قرب الاسناد: ۳۱۲ الحدیث ۱۲۱۵، وسائل الشیعه: ۱/ ۳۹۸ الحدیث ۱۰۴۱.

۶- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۰۵ الباب ۱۹ من أبواب الوضوء.

للسیّد: بعد الأصل إطلاق الآیه و الأخبار (۱). و أُجیب بالحمل علی المقیّد جمعاً.

ثمّ اللازم فی البدأه بالأعلی و بالمرفق صبّ الماء علیها و الإتباع بغسل الباقی، و معه لا یضرّ تأخّر جزء أعلی عن أسفل فی الغسل

و إن سامته؛ لظاهر النصوص البيانيّه، و لزوم الحرج لو أضرّ.

فإيجاب الترتيب الحقيقى بين الأجزاء بأسرها مطلقاً أو مع المسامته ضعيف، و العرفى يرجع إلى المختار، فلا ضير فيه.

الرابع:

الشعر إمّا يستر البشره كلّها أو بعضها، دائماً أو فى حاله، و سقوط التخليل فى الأوّل مجمع عليه، و النصوص (۲) به مصرّحه، و اختلفوا فى تجويز النزاع فى الباقى.

و الحقّ كما فهمه الفاضل (۳) أنّ البعض المستور دائماً كالأوّل فى وفاقهم على سقوط غسله و الخلاف فى غيره. فالمرتضى كالأوّلين (۴) على وجوبه و وافقهم جلّ الثالثه، و الشيخ و المحقّق (۵) على عدمه، و الشهيد كالفاضل اختار الأوّل (۶) تاره و الثانى (۷) اخرى.

۱- المائده (۵): ۶، وسائل الشيعه: ۱/ ۳۹۵ و ۴۰۰ الحديث ۱۰۳۳ و ۱۰۳۵ و ۱۰۴۵.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۷۶ الباب ۴۶ من أبواب الوضوء.

۳- تذكره الفقهاء: ۱/ ۱۵۳.

۴- الناصريات: ۱۱۴ المسأله ۲۶، نقل عن ابن أبى عقيل فى المعتبر: ۱/ ۱۴۲، و عن ابن الجنيد فى مختلف الشيعه: ۱/ ۲۸۰.

۵- المبسوط: ۱/ ۲۰، المعتبر: ۱/ ۱۴۲.

۶- الدروس الشرعيه: ۱/ ۹۱، البيان: ۴۵، مختلف الشيعه: ۱/ ۲۸۱، تذكره الفقهاء: ۱/ ۱۵۴.

۷- ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۲۴، منتهى المطلب: ۲/ ۲۴، إرشاد الأذهان: ۱/ ۲۲۳، للتوسع لاحظ! مفتاح الكرامه: ۲/ ۳۸۸.

و بعضهم فهم العكس و النقيض فى الخلاف و الوفاق (۱)، و التتبع يكذّبه. على أنّ بعد غسل الظاهر يغسل المستور غالباً، فالخلاف فيه قليل الجدوى، بخلاف العكس.

و بعضهم ظنّ انحصار الخلاف فى الثالث (۲)، و وافقهم على دائم الستر و الظهور سقوطاً و وجوباً، و فساده ظاهر.

و على هذا فالبعض المستور دائماً لا يجب غسله وفاقاً، و يدلّ عليه بعد الإجماع و إطلاق الظواهر عدم صدق الوجه عليه؛ لكونه اسماً لما ظهر، فالمواجهه انتقلت منه إلى الشعر.

و المختار فى الظاهر مطلقاً وجوب غسله؛ لنقل الإجماع (۳)، و صريح الخبر (۴)، و توقّف أحد اليقينين على الآخر، و صدق الوجه عليه فيتناوله المطلقات.

للمخالف: وجوه دفعها ظاهر.

و لا فرق بين الرجل و المرأه، و شعر اللحيه و غيرها؛ لعدم قائل بالفصل.

و فى استحباب تخليل الساتر وجهان، و ظاهر الصحيحين (۵)، بل أكثر الأخبار البيانيّه عدمه.

و ما فى محلّ الفرض من الكثيف و الخفيف يجب غسله، بخلاف المتجاوز عنه، و وجهه ظاهر.

۱- مفتاح الكرامه: ۲/ ۳۹۰ و ۳۹۱.

۲- رياض المسائل: ۱/ ۲۲۶.

۳- مفتاح الكرامه: ۲/ ۳۹۰.

۴- مستدرك الوسائل: ۱/ ۳۴۳ الحديث ۷۹۶، للتوسع لاحظ! ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۲۷.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۷۶ الحديث ۱۲۶۴ و ۱۲۶۵.

الخامس:

لا يجب غسل الأُذنين و مسحهما بالإجماع و النصوص (۱)، و المعارض النبوى (۲) غير ثابت، و غيره (۳) محمول على التقيّه. و لا خلاف فى كونهما بدعه محرّمه مع اعتقاد الشرعيّه، و إن لم يبطل بهما الوضوء؛ لتعلّق النهى بالخارج.

السادس:

يستحب إسباغ الوضوء؛ للصحيح (۴) و فعل النبى صلّى اللّه عليه و سلّم، و مسح الساقين استظهاراً فى إزاله الرمض إن لم يعلم الحيلوله، و إلّا وجب.

و لا يستحبّ غسل باطن العين؛ للأصل و نقل الإجماع (۵)، و المرسل (۶) شاذّ متروك، و فعل ابن عمر (۷) اجتهاد مردود.

السابع:

الوضوء المتضمّن لغسل شعر أو ظفر أو جلد لا يبطل بزواله، و لو أحدث تعلّق الفرض بالمحلّ.

الثامن:

الكلام فى الغسل المعتبر فى الطهارتين مسمّاه عرفاً، و يحصل بأقل الجرى، و لا يحصل بالبلّ بدونه اختياراً؛ لظاهر الوفاق و

الاستصحاب و أوامر الغسل و الصبّ و الإفاضه و نحوها ممّا لا يتحقّق بدونه.

و يعضده صريح الصحيح و الحسن (۸)، و أخبار الدهن (۹) محموله على حال

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۰۴ الباب ۱۸ من أبواب الوضوء.

۲- سنن ابن ماجه: ۱/ ۱۵۲ الحديث ۴۴۴.

۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۰۵ الحديث ۱۰۵۲.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۸۷ و ۴۸۹ الحديث ۱۲۸۹ و ۱۲۹۲.

۵- الخلاف: ۱/ ۸۵ المسأله ۳۵.

۶- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۸۶ الحديث ۱۲۸۷.

۷- الموطأ: ۱/ ۴۵ الحديث ۶۹.

۸- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۲۹ الحديث ۲۰۱۳ و ۲۰۱۴.

۹- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۸۴ الباب ۵۲ من أبواب الوضوء.

الضروره، كما اختاره الشيخان (۱)، و يومى إليه ظاهر الصحيح و المرسل و الخبر (۲)، و ذلك أولى من حمل الدهن على أقل الجرى.

التاسع:

لا يجب الدلك فى الغسل، فيكفى الصبّ و الغمس؛ لإطلاق الأدلّه و صدق الامتثال، و خلاف الإسكافى (۳) لا عبره به.

الثالث: غسل اليدين:

اشاره

و وجوبه ثابت بالثلاثه، و الحقّ وجوب البدأه بالمرفقين، وفاقاً للمعظم؛ للمعتبره (۴) و نقل الإجماع فى «التبيان» (۵).

خلافاً للسيّد و الحلّى (۶)؛ لظاهر الآيه (۷). و أُجيب بكون التحديد فيها للمغسول دون الغسل كما فى الموثّق (۸)، أو كون إِلى بمعنى مع، و الأخذ بظاهرها يخالف إجماع المسلمين؛ لوفاقهم على جواز النكس.

فروع:

الأوّل:

المرفق لغه: موصل الذراع فى العضد (۹)، أى مفصل عظمهما

۱- المقنعه: ۵۹، النهايه: ۱۵.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۸۵ الحديث ۱۲۸۵ و ۴۳۸ الحديث ۱۱۴۹، ۳/ ۳۵۷ الحديث ۳۸۵۸.

۳- نقل عنه فى مختلف الشيعه: ۱/ ۲۸۷.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۰۵ الحديث ۱۰۵۳.

۵- التبيان: ۳/ ۴۵۰ و ۴۵۱.

۶- الانتصار: ۱۶، السرائر: ۱/ ۹۹.

۷- المائده (۵): ۶.

۸- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۹۲ الحديث ۱۰۳۰.

۹- الصحاح: ۴/ ۱۴۸۲.

و مجمعهما، و ليس المراد حدّهما المشترك الراجع إلى الدائره، كما فهمه الأكثر؛ لبعده عن فهم اللغوى، بل المراد محلّ الفصل و الوصل من رأسى العظمين الملتقيين كما فهمه الفاضل و الشهيدان (۱)، و يومى إليه الصحيح (۲)، و لا- خلاف فى وجوب غسله.

و الحقّ كونه بالنص، لا للاستنباط من باب المقدّمه؛ لظاهر الأخبار البيانيّه (۳) و نقل الإجماع فى « [مجمع] البيان» و «التبيان» (۴) و دلاله الصحيحين و الحسنين (۵) على وجوب غسل رأس العضد الّذى هو بعض المرفق بعد القطع.

و على هذا يجب غسل جزء أزيد من باب المقدّمه، بخلاف ما لو كان وجوبه بالاستنباط.

ثمّ مقتضى أحد الصحيحين و الحسنين وجوب غسل مجرّد موضع القطع لو قطعت اليد مطلقاً، و يجب تقييدها به بعدم كونه من فوق المرفق؛ لسقوط الغسل حينئذ إجماعاً، و خلاف الإسكافى (۶) لا عبره به. و بغسل ما بقى إلى المرافق معه إن كان من تحته؛ لوجوبه وفاقاً.

و مقتضى الصحيح الآخر وجوب موضع القطع مع كونه من المرفق، كما يدلّ عليه إطلاق الثلاثه أيضاً، فالأخذ به متعيّن كما أفتى به الأكثر. و فتوى الفاضلين (۷)

۱- تذكره الفقهاء: ۱/ ۱۵۹، ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۳۴، الروضه البهيّه: ۱/ ۷۵.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۸۸ الحديث ۱۰۲۲.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۸۷ الباب ۱۵ من أبواب الوضوء.

۴- مجمع البیان: ۲/ ۳۴، (الجزء ۶)، التبیان: ۳/ ۴۵۰ و ۴۵۱.

۵- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۷۹ و ۴۸۰ الحدیث ۱۲۷۲ و ۱۲۷۴ و ۱۲۷۱ و ۱۲۷۳.

۶- نقل عنه فی مختلف الشیعه: ۱/ ۲۸۷.

۷- المعتبر: ۱/ ۱۴۴، مختلف الشیعه: ۱/ ۲۸۷.

بسقوط الغسل لفوات المحلّ لا وجه له.

ثمّ الرجل بالقیاس إلی الکعب کالید بالنسبه إلی المرفق لو قطعت فی الحکم؛ للصحیح و المرسل و الحسنین (۱).

الثانی:

یجب تخلیل شعر الید و إن کثف؛ لظهورها فی العضو الخاص، و المأمور بغسله بتمامه، فیجب تخلیل المانع، و مخصّص الغسل بالظاهر بین مخصّص بالوجه و شاذ لا یعبأ به.

و فی غسل الشعر وجهان، و الأصل ینفیه، و الشهید أثبته للتابعیّه (۲)، و هو کما تری.

نعم؛ علیٰ سقوط غسل ما تحته ینتقل الغسل إلیه.

الثالث:

وجوب غسل الظفر إن لم یخرج عن حدّ الید مجمع علیه، و إن خرج أصحّ القولین، وفاقاً للفاضل و الشهید (۳)؛ للاستصحاب و الجزئیّه عرفاً.

و خلافاً لبعضهم (۴)؛ للأصل و القیاس علی المسترسل من اللحیه، و ردّ الأوّل بوجود الدافع، و الثانی بعدم الجامع.

و مع منعه غسل البشره یجب قصّه، و وجهه ظاهر، و المنع لانتقال الغسل إلیه کشعر الوجه قیاس باطل.

الرابع:

ما فی محلّ الغسل من الثقب یغسل الظاهر منه دون المستور، و وجهه ظاهر. و إیجاب الشهید إیصال الماء إلیه مطلقاً (۵) ضعیف، و تعلیله علیل.

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۷۹ و ۴۱۰ الحديث ۱۲۷۴ و ۱۲۷۲ (بسند المرسل) و ۱۲۷۱ و ۱۲۷۳.

۲- ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۳۲.

۳- قواعد الأحكام: ۱/ ۱۱، ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۳۲.

۴- منتهى المطلب: ۲/ ۳۹.

۵- ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۳۲.

ص: ۱۸۹

[الخامس:]

و من [له] سلعه أو إصبع زائده يجب غسله للجزئيّه، و كذا اليد الزائده إن كانت تحت المرفق، أو فوقه و أشبهت بالأصليّه بالإجماع، و إسقاط «المبسوط» (۱) غسل الزائده محمول على المعيّن؛ إذ مع الاشتباه لا ـ يعرف و التخصيص تحكّم، فيجب غسلهما من باب المقدّمه.

و إن تميّزت لم يجب غسلها، وفاقاً للأكثر؛ للأصل و انصراف المطلق إلى المتعارف، و خلافاً لظاهر «الشرائع» و «المختلف» (۲)؛ لصحّه التقسيم و إطلاق الاسم، و دفعهما ظاهر.

و مع فقدها المرفق يكون الحكم أظهر، للأمر بالغسل إليه. و مع عدمه لا يمكن الامتثال، و بذلك يلزم الانسحاب إلى الأصليّه مع فقدها له، إلّا أن يثبت الإجماع على خلافه، و حينئذ ففى وجوب غسل الجميع أو المقدّر الغالب وجهان.

السادس:

العاجز عن التطهير يلزمه الاستنابه و لو بأُجره زائده عن المتعارف مع التمكّن؛ لتوقّف الواجب المطلق عليه، و فى الصحيح (۳) إيماء إليه، و تحقّق المكنه بعدم الضرر عرفاً.

الرابع: مسح الرأس:

اشاره

و وجوبه ثابت بالثلاثه، و يختصّ بمقدّمه إجماعاً؛ للمستفيضه من الصحاح و غيرها (۴)، و يؤيّده فعل الحجج عليهم السّلام كما فى الأخبار البيانيّه (۵)، و بها يقيّد إطلاق

۱- المبسوط: ۱/ ۲۱.

۲- شرائع الإسلام: ۱/ ۲۱، مختلف الشيعه: ۱/ ۲۸۸.

۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۷۸ الحديث ۱۲۷۰.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۱۰ الباب ۲۲ من أبواب الوضوء.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۸۷ الباب ۱۵ من أبواب الوضوء.

الآيه (۱). و ما ورد في المسح على مقدّمه و مؤخّره (۲) محمول على التقيّه.

و الحقّ كفايه المسمّى، وفاقاً للمعظم، فلا يلزم ثلاث أصابع مضمومه: خلافاً ل «الفقيه» و «مسائل الخلاف» (۳) مطلقاً و «النهايه» (۴) عند الاختيار.

لنا: الأصل، و صدق الامتثال، و المستفيض من النص، و نقل الإجماع (۵). و يعضده كون الباء في الآيه للتبعيض نصّاً و لغه (۶)، فيقيّد كفايه المسمّى، و إنكار سيبويه مجيئها له (۷) مع نصّ الإمام و تصريح الأكثر لا عبره به.

للمخالف: ظاهر الصحيح و الحسن و الخبر (۸). و أُجيب مع تسليم الدلاله بالحمل على الندب، و الأخذ بظاهرها و تقيّد أدلّتنا بها أو بالضروره ترجيح للأضعف.

و الظاهر حصول المسمّى ببعض الإصبع، فلا يتقدّر بتمامها، وفاقاً للأكثر؛ للأصل و إطلاق الأدلّه. خلافاً لجماعه؛ لظاهر المرسل و الخبر (۹)، و لا دلاله لهما.

و الزائد على المسمّى يوصف بالوجوب مع المعيّه، و بالندب مع التدريج، و وجهه ظاهر.

۱- المائده (۵): ۶.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۱۱ الحديث ۱۰۷۰ و ۴۱۲ الحديث ۱۰۷۱.

۳- من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۲۸ ذيل الحديث ۸۸، حكى عن «مسائل الخلاف» في المعتبر: ۱/ ۱۴۵.

۴- النهايه: ۱۴.

۵- فقه القرآن للراوندي: ۱/ ۱۷.

۶- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۱۲ الحديث ۱۰۷۳، مجمع البحرين: ۱/ ۴۳ و ۲/ ۴۱۲.

۷- لاحظ! مجمع البحرين: ۲/ ۴۱۲.

۸- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۱۳ الحديث ۱۰۸۴ (بسند الصحيح و الحسن)، ۴۱۷ الحديث ۱۰۸۶.

۹- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۱۱ الحديث ۱۰۶۸ و ۱۰۶۹.

فروع:

الأوّل:

الحقّ جواز المسح مدبراً، وفاقاً للعمانى و الحلّيّين (١)، و وافقهم الكركى (٢) و جلّ الثالثه. و خلافاً للصدوق و المرتضى و ابن حمزه (٣)، و للشيخ القولان (۴)، و «البيان» و «الدروس» (۵) متعاكسان فى العكس إثباتاً و نفياً فى الرأس و الرجلين.

و الظاهر فقد الشهره من الطرفين أو ثبوتها فى الجواز، فدعوى ثبوتها فى نفيها ممنوعه.

لنا: صدق الامتثال، و إطلاق الأمر و الفعل فى النصوص القوليّه و الفعليّه (۶)، و يعضدها صريح الصحيح (٧).

للمانع: توقّف اليقين بالبراءه عليه، و جوابه ظاهر.

الثانى:

يصحّ المسح على البشره إجماعاً؛ لبعض الظواهر (٨)، و فعل الحجج عليهم السّلام و نفى الحرج.

و كذا الشعر المختصّ بالمقدّم دون غيره من النابت عن غيره مطلقاً، و عنه مع استرساله أو خروجه بالمدّ عن حدّه؛ لظاهر الوفاق، و عدم صدق المناط.

١- نقل عن العمانى فى مختلف الشيعه: ١/ ٢٩١، المعتبر: ١/ ١۴۵، منتهى المطلب: ٢/ ۴٩.

٢- جامع المقاصد: ١/ ٢١٨.

٣- من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٨ ذيل الحديث ٨٨، الانتصار: ١٩، الوسيله إلى نيل الفضيله: ۵٠.

۴- الخلاف: ١/ ٨٣ المسأله ٣١، المبسوط: ١/ ٢١.

۵- البيان: ۴٧ و ۴٨، الدروس الشرعيّه: ١/ ٩٢.

۶- وسائل الشيعه: ١/ ٣٨٧ الباب ١۵ من أبواب الوضوء.

٧- بل صريح الصحاح، لاحظ! ١/ ۴٠۶ و ۴٠٧ الباب ٢٠ من أبواب الوضوء.

٨- وسائل الشيعه: ١/ ۴۵۵ الباب ٣٧ من أبواب الوضوء.

ص: ١٩٢

و لا- يجوز على الحائل بالإجماعين و المستفيضه (١)، و يعضده عدم صدق الامتثال. و تجويزه فى الصحيحين (٢) على فوق الحنّاء محمول على لونه.

الثالث:

جوازه بل وجوبه بنداوه الوضوء عندنا مجمع عليه، و فعل الحجج عليهم السّلام يرشد إليه، فلا يجوز بماء جديد مطلقاً.

و خلاف العامّه و الإسكافى (٣) إيجاباً و تجويزاً ضعيف. و يبطله استفاضه النصوص (۴)، و دعوى الإجماع من السيّدين (۵). و الأخبار المخالفه (۶) محموله على التقيّه.

و جواز أخذ البلّه لا يختصّ بالشعر، و لا بحال النسيان أو جفاف اليد؛ لإطلاق الأمر، و صدق الامتثال، و التخصيص فى بعض النصوص (٧) و الفتاوى (٨) للغلبه.

و الظاهر جواز أخذها من مسترسل اللحيه؛ للأصل و إطلاق الأدلّه و صدق المناط.

و اللازم كونها من الغسلتين الأُوليين دون الثالثه؛ لأنّها بدعه محرّمه، فما يوجد منها كماء جديد. و خلاف «المعتبر» (٩) لا عبره به.

١- وسائل الشيعه: ١/ ۴١۶ الباب ٢۴ من أبواب الوضوء.

٢- وسائل الشيعه: ١/ ۴۵۵ و ۴۵۶ الحديث ١٢٠۴ و ١٢٠۵.

٣- الام: ١/ ٢۶، المغنى لابن قدامه: ١/ ٨٩، نقل عن الإسكافى فى تذكره الفقهاء: ١/ ١۶۵.

۴- وسائل الشيعه: ١/ ۴٠٧ الباب ٢١ من أبواب الوضوء.

۵- الانتصار: ١٩ و ٢٠، غنيه النزوع: ۵٨.

۶- وسائل الشيعه: ١/ ۴٠٨ و ۴٠٩ الحديث ١٠۶٠ ١٠۶٢.

٧- وسائل الشيعه: ١/ ۴٠٧ الباب ٢١ من أبواب الوضوء.

٨- المعتبر: ١/ ١۵٧، مدارك الأحكام: ١/ ٢١٣، لاحظ! مفتاح الكرامه: ٢/ ۴۵٢ ۴۵۵.

٩- المعتبر: ١/ ١۶٠.

الرابع:

المستفاد من الصحيح (١) كون مسح الناصيه و اليمنى باليمنى، و اليسرى باليسرى، و كأنّه محمول على الندب؛ لإطلاق الفتاوى و النصوص.

الخامس:

المسح: إمرار اليد بالرطوبه، فلو رفعها بعد الوضع بدونه لم يصحّ.

السادس:

لو تعذّر المسح بالبقيّه لإفراط الحرّ أو قلّه الماء، فإن أمكنه إبقاء جزء من اليسرى و غمسه فيه أو إكثار صبّه عليه وجب، و إلّا مسح بالجديد وفاقاً؛ لنفى الحرج.

قيل: ينتفى بالانتقال إلى التيمّم (۲)، فيبقى عموم النهى عن الاستئناف سالماً.

قلنا: يعارضه عموم الأمر بالمسح، و تخصيص الأوّل به أولى من العكس؛ لاعتضاده بالإجماع، و لزوم التخصيص فى العمومين معارض بزيادته.

السابع:

المسح بباطن اليد إن أمكن، و إلّا فبظاهره؛ إذ «ما لا يدرک كلّه لا يترک كلّه» (۳)، و «الميسور لا يترک بالمعسور» (۴)، و لقوله صلّى اللّه عليه و سلّم: «فأتوا ما استطعتم» (۵).

و مع تعذّره فبالذراع كما صرّح به الشهيد (۶)؛ لما ذكر. و توهّم الانتقال إلى التيمّم باطل؛ إذ لا ينتقل من الأقوى إلى الأضعف و من الأقرب إلى الأصل إلى الأبعد.

الثامن:

مسح جميع الرأس لا يستحبّ عندنا بالإجماع و الظواهر، و فى كونه مبطلًا أو محرّماً أو مكروهاً أقوال: للإسكافى و الشيخ و الشهيد (۷).

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۸۷ الحديث ۱۰۲۱.

۲- مدارک الأحكام: ۱/ ۲۳۰.

۳- غوالى اللآلى: ۴/ ۵۸ الحديث ۲۰۷.

۴- غوالى اللآلى: ۴/ ۵۸ الحديث ۲۰۵.

۵- غوالى اللآلى: ۴/ ۵۸ الحديث ۲۰۶.

۶- ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۴۱.

۷- نقل عن الإسكافى فى مختلف الشيعه: ۱/ ۲۹۲، الخلاف: ۱/ ۸۳ المسأله ۳۰، ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۴۲.

و إبطاله الوضوء أو القدر الواجب منه لا وجه له، و إن اعتقد الشرعيّه. فاندفع الأوّل.

و تحريمه مع اعتقاد الشرعيّه كعدمه مع عدمه ممّا لا ريب فيه، فتبطل الثالث و إطلاق الثانی.

فالحق هو الثانی مع اعتقاد الشرعيّه، لا بدونه.

و محلّ المسح مقدّم الرأس، و هو من قصاصه إلى فوقه، فيخرج منه ما تحته. و الأصلع و الأغمّ يرجعان إلى المستوى.

و يجب كونه باليد على البشره، فلا يجزئ بغيرها، و لا بالتقاطر، و لا على حائل و إن لم يمنع الوصول؛ لمخالفه المعهود، و دلاله الباء على اللصوق.

و لا يجوز التمسّح بخرقه فی اليد إلّا لضروره الحرج، على الأصحّ.

التاسع:

حصول الغسل بغمس العضو مجمع عليه، و إطلاق الأدلّه كصدق الامتثال يرشد إليه. و إيجاب الإسكافی إمرار اليد فيه (۱) لا عبره به، فيجوز التمسّح ببلّته مع إخراجه بعد الغسل بلا فصل عرفی.

و منعه مطلقاً لإيجابه بقائه فی الماء بعده آناً (۲) ضعيف.

العاشر:

الحقّ عدم صحّه المسح مع بلّه الممسوح مطلقاً، وفاقاً للفاضل و والده (۳). و خلافاً للأكثر مطلقاً، و للشهيد (۴) مع أغلبيه بلّه الماسح.

لنا: بعد الاستصحاب و فعل الحجج عليهم السّلام كون البلّه من الماء الجديد، فلا يجوز التمسّح به، و الضروره قاضيه بعدم الفرق بين المزج بالصب و المزج بوضع

۱- نقل عنه فی مختلف الشيعه: ۱/ ۲۸۷.

۲- ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۳۰.

۳- مختلف الشيعه: ۱/ ۳۰۳ و نقل فيه عن والده رحمه اللّه.

۴- ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۵۳.

الید علی البلّه، فعدم صدق المسح بالبقیّه فی الثانی کما فی الأوّل ممّا لا ریب فیه؛ إذ المسح بالمرکّب غیر المسح بجزئه. نعم؛ لو استهلکت لم یضرّ به.

للأکثر: الأصل، و صدق الامتثال، و إطلاق الأمر. و جوابها ظاهر.

للشهید: صدق المسح بالبقیّه مع الغلبه (۱).

قلنا: تجوّز لا یصار إلیه إلّا بالقرینه، فمناط الصحّه الاستهلاک دون الأقلیّه.

الحادی عشر:

الغسل لا یجزئ عن المسح، و وجهه ظاهر، إلّا الیسیر المجامع له، فإنّ النسبه بینهما بالعموم من وجه، فمادّه الاجتماع تجزئ عن کلّ منهما، و وجود الآخر لا ینافیه.

الخامس: مسح الرجلین:

اشاره

و وجوبه ثابت عندنا بالإجماع، و ظاهر الکتاب (۲)، و صریح النصوص (۳).

فقول العامّه بغسلهما (۴) باطل، و الأخبار الوارده بمسحهما (۵) من طرقهم کثیره، و المخالفه لها منها عندنا غیر ثابته، و من طریقنا (۶) محموله علی التقیّه.

فروع:

الأوّل:

محلّ المسح ظاهر القدم، دون باطنه، بالإجماع، و المستفیضه (۷)،

۱- ذکری الشیعه: ۲/ ۱۵۳.

۲- المائده (۵): ۶.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۱۸ الباب ۲۵ من أبواب الوضوء.

۴- الفقه علی المذاهب الأربعه: ۱/ ۵۴.

۵- الدرّ المنثور: ۲/ ۴۶۳، سنن ابن ماجه: ۱/ ۱۵۴ الحدیث ۴۵۸ و ۴۶۰، جامع البیان للطبری: ۴/ ۱۲۹.

۶- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۲۱ الحديث ۱۱۰۰ ۱۱۰۲.

۷- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۱۲ الباب ۲۳ من أبواب الوضوء.

و إطلاق الآيه (۱) و بعض الأخبار مقيّد بهما. و ما دلّ على مسحهما (۲) محمول على التقيّه.

و الأصل كإطلاق الأدلّه يعطى جواز المسح على الشعر ما لم يكثر بحيث يخرج عن المعتاد، و كأنّ تخصيص الأكثر محلّه بالبشره بعد تعميمهم فى مسح الرأس للاحتراز عن مثل الخفّ دون الشعر.

و لا يلزم فيه الاستيعاب عرضاً، بالإجماع، و الإطلاقات، و صريح المعتبره (۳). فما ورد فى الصحيحين (۴) محمول على الندب جمعاً، و تقيّدها بهما باطل؛ لفقد المقاومه.

و الحقّ المشهور كفايه المسمّى و لو بإصبع واحده أو بعضها؛ لما مرّ، فلا يجب كونه بثلاث مضمومه، كما قيل (۵)، و الخبر (۶) محمول على الندب جمعاً.

و ليكن طولًا من رؤوس الأصابع إلى الكعب بالثلاثه. و هو قبّه القدم وفاقاً للمعظم، لا المفصل بين الساق و القدم أو العظم الواقع بينهما، كالفاضل و بعض الثالثه (۷).

لنا: الأشهريّه فى اللغه (۸)، و المناسبه لمأخذ الاشتقاق، و الوفاق المحقّق

۱- المائده (۵): ۶.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۱۵ الحديث ۱۰۷۸ و ۱۰۷۹.

۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۱۲ الحديث ۱۰۷۳.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۱۷ الحديث ۱۰۸۵ (بسندين صحيحين).

۵- لاحظ! المعتبر: ۱/ ۱۴۵.

۶- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۱۷ الحديث ۱۰۸۶.

۷- مختلف الشيعه: ۱/ ۲۹۳، منتهى المطلب: ۲/ ۷۲، الألفيه و النفليه: ۴۴، مجمع الفائده و البرهان: ۱/ ۱۰۷، كشف اللثام: ۱/ ۵۴۶.

۸- الّف العلامه اللغوى رضى الدين أبى منصور عميد الرؤساء (المتوفى ۶۰۹) كتاباً خاصاً فى هذا الموضوع و سمّاه «كتاب فى الكعب و بيان معناه» و أتى فيه شواهد كثيره لإثبات أن الكعب هو قبه القدم، و قال فيه- ردّاً على العامّه-: هاتان العقدتان فى أسفل الساقين اللتان تسميان كعبين عند العامه، فهما عند العرب الفصحاء و غيرهم جاهليهم و إسلاميهم تسمّيان المنجمين بفتح الجيم و الميم و الرهرهتين بضم الرائين، لاحظ! ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۴۹، الذريعه إلى تصانيف الشيعه: ۱۸/ ۸۵.

و المحکی من کبراء الأصحاب، و المستفیضه الصریحه و الظاهره (۱)، و ردّ بعضها بالصرف عن الظاهر تعسّف.

للفاضل: ظاهر الصحیح و الحسن (۲)، و ردّ بمنع الدلاله. و مع التنزّل، فأین المقاومه؟! ثمّ التحدید هنا علی أصله من کونه للمسح دون الممسوح للتبادر؛ إذ الظاهر من تحدید فعل من مبدإ إلی غایه کونه لنفس الفعل دون المفعول، و یلزمه الاستیعاب و البدأه من المبدأ و الختم بالغایه، و التخلّف فی الغسل لازم فی الثانی بالتعاکس للمعارض، فأوّل اللازمین لازم فی التحدیدین، و إنّما الفرق بینهما فی ثانیهما لو لم یجوّز النکس فی الرجلین. و لو جوّز نظراً إلی بعض الأخبار لم یبق بینهما فرق إلّا أنّ التخلّف عن الأصل فی أحد اللازمین للمعارض لا یوجب التخلّف فی الآخر.

و بذلک یندفع الاحتجاج به علی کون التحدید للممسوح و عدم وجوب الاستیعاب.

علی أنّه لو سلّم کونه له، فاللازم انتفاء الثانی دون الأوّل.

و علی هذا، فلا یکفی التمسّح فی التحدید الثانی بجزء بین الحدّین و إن ابتدأ من

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۸۸ و ۳۹۱ الحدیث ۱۰۲۲ و ۱۰۲۸، ۴۱۵ ۴۱۸ و ۴۶۰ الحدیث ۱۰۸۰ و ۱۰۸۵ و ۱۰۸۷ و ۱۲۱۷، ۲۸/ ۲۵۶ و ۲۵۷ الحدیث ۳۴۶۹۷ و ۳۴۷۰۱.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۸۸ الحدیث ۱۰۲۲، ۳۴۵ الحدیث ۱۱۴۱.

ص: ۱۹۸

أحدهما أو انتهی إلی الآخر، فتوهّم کفایته لکونه للمفعول کالأوّل لا یخفی ما فیه.

قلنا: بعد الآیه و بعض الظواهر کالصحیحین و الحسن (۱)، ظاهر الوفاق المحقّق و المحکی من الفاضل و الشهید (۲). و تردّد بعضهم مع ترجیحه المختار بالقوّه أو الاحتیاط لا یقدح فی الإجماع. و کون إلیٰ بمعنی مع مخصوص بالأُولیٰ، و لو عمّ الثانیه اندفع به الثانی دون الأوّل.

قیل: لو سلّم کون التحدید للمسح لم یفد أزید من المسح علی البعض المنتهی إلی الکعبین؛ لکون الباء للبعض.

قلنا: کلّ من قال به أوجب الاستیعاب. و علی هذا فمع کون الباء للتبعیض و جرّ الرجلین لا بدّ أن یخصّص التبعیض بالعرض و ما ینفی الاستیعاب؛ لظاهر الصحیح و الحسن، و الخبر (۳) مؤوّل أو مخصّص بالعرض جمعاً.

ثمّ حکم الکعب فی دخوله فی المسح و عدمه کالمرفق. و علی الدخول یرتفع الخلاف بین الفاضل و الجماعه؛ لأنّه یبتدئ من العظم الثانی و ینتهی إلی المفصل.

الثانی:

الحقّ جواز النكس فيهما، وفاقاً للمشهور؛ للإطلاقات، و خصوص الصحيحين، و الخبر (۴).

و خلافاً للحلّى (۵)، و ظاهر الصدوق و المرتضى (۶)؛ لفعل الحجج عليهم السّلام و ظاهر الآيه (۷). و أُجيب بالحمل على الندب، و بيان الكمّيه دون الكيفيّه جمعاً.

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۱۷ الحديث ۱۰۸۵ (بسندين صحيحين)، ۳۹۰ الحديث ۱۰۲۴.

۲- تذكره الفقهاء: ۱/ ۱۷۱، ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۵۳.

۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۱۴ الحديث ۱۰۷۶، ۴۱۲ الحديث ۱۰۷۳، ۴۱۴ الحديث ۱۰۷۵.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۰۶ الحديث ۱۰۵۴ و ۱۰۵۵، ۴۰۷ الحديث ۱۰۵۶.

۵- السرائر: ۱/ ۹۹.

۶- من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۲۸ ذيل الحديث ۸۸، الانتصار: ۲۸.

۷- المائده (۵): ۶.

الثالث:

لا ترتيب بينهما، وفاقاً للمشهور؛ لإطلاق الأمر، و صدق الامتثال.

و قيل بوجوب تقديم اليمنى (۱)؛ لفعل الحجج (۲) عليهم السّلام و ظاهر الحسن و الخبر (۳).

و قيل بنفى تقديم اليسرى (۴)؛ للمكاتبه (۵).

و أُجيب عن الكل بالحمل على الندب جمعاً، و الأصل مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى؛ للصحيح (۶).

الرابع:

لا يجوز المسح على الحائل اختياراً؛ للإجماع و ظاهر الآيه، و أوامر المسح على ظهر القدمين (۷)، و نواهيه على الخفّين (۸)؛ و هى مستفيضه من الطريقين (۹).

و يجوز لضروره البرد أو التقيّه؛ لظاهر الوفاق، و الخبرين (۱۰). و الاحتجاج بلزوم الضرر لولاه مردود بزواله بالانتقال إلى التيمّم.

و ما دلّ على عدم التقيّه فى مسح الخفّ (۱۱) محمول على ما لم يبلغ حدّ الخوف

١- من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٨ ذيل الحديث ٨٨، المراسم: ٣٨، لاحظ! مختلف الشيعه: ١/ ٢٩٨.

٢- وسائل الشيعه: ١/ ٣٨٧ الباب ١٥ من أبواب الوضوء.

٣- وسائل الشيعه: ١/ ٤١٨ الحديث ١٠٨٨ و ٤٤٩ الحديث ١١٨۴.

۴- الدروس الشرعيه: ١/ ٩٢.

۵- وسائل الشيعه: ١/ ۴۵٠ الحديث ١١٨۵.

۶- وسائل الشيعه: ١/ ۴٣۶ الحديث ١١۴٢.

٧- وسائل الشيعه: ١/ ۴١٢ الباب ٢٣ من أبواب الوضوء.

٨- وسائل الشيعه: ١/ ۴۵٧ الباب ٣٨ من أبواب الوضوء.

٩- بدائع الصنائع: ١/ ٧، كنز العمّال: ٩/ ۶٢١ الحديث ٢٧۶٩٣، التفسير للفخر الرازى: ١١/ ١۶۶ و ١۶٧.

١٠- وسائل الشيعه: ١/ ۴۵٨ الحديث ١٢١١، مستدرك الوسائل: ١/ ٣٣١ الحديث ٧۵٧.

١١- وسائل الشيعه: ١/ ۴۵٧ الحديث ١٢٠٧.

على محترم، أو وجود المندوحه عنه و لو بالغسل؛ إذ الظاهر تقديمه مع الاضطرار إلى أحدهما.

و الظاهر الانسحاب إلى كلّ ضروره؛ لاتّحاد الطريق، و صريح الرضوى (١)، و ما شرع للضروره لا ينتقض بزوالها وفاقاً للأكثر؛ لأنه طهاره شرعيّه رافعه للحدث فيستصحب إلى القطع بالناقض. و يعضده الموثّق (٢) و حاصرات (٣) النقض بالأحداث.

و خلافاً لبعضهم (۴)؛ لعموم الأمر بالوضوء عند كلّ صلاه (۵).

قلنا: قيّده الإجماع بالمحدث، و الموثّق بالقيام من النوم (۶)، على أنّ عمومه بالعرف دون الوضع، فانصرافه إلى الغالب ممكن، و كون شرعيّته للضروره فتقدّر بقدرها. و فيه: منع الكبرى إن أُريد بها زوال الحكم بزوالها، و عدم النفع لو أُريد بها عدم العود إلى مثلها بعد ارتفاعها.

و المخالف الماسح على الخفّين إن استبصر لم يعد صلاته؛ للحسن (٧)، و نقل الإجماع (٨)، خلافاً للمرتضى (٩)؛ لحجّه ضعفها ظاهر.

١- فقه الرضا عليه السّلام: ۶٧، مستدرك الوسائل: ١/ ٣٣١ الحديث ٧۵٧.

٢- وسائل الشيعه: ١/ ٢۴٧ الحديث ۶٣٧.

٣- وسائل الشيعه: ١/ ٢۴٨ الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء.

۴- المعتبر: ١/ ١۵۴.

۵- وسائل الشيعه: ١/ ٣۶۵ الباب ١ من أبواب الوضوء.

۶- وسائل الشيعه: ١/ ٢۵٣ الحديث ۶۵۵.

۷- وسائل الشيعه: ۹/ ۲۱۶ الحديث ۱۱۸۷۱.

۸- لم نعثر عليه فى مظانّه.

۹- الناصريات: ۱۳۲.

الخامس:

مقتضى المستفيضه (۱) جواز المسح على النعل العربى، و إن لم يستبطن، و يعضده فعل الحجج عليهم السّلام، و فتوى الجماعه (۲)، و مبناها على كون الشراك فوق القبّه، كما هو الغالب، فلا يلزم سقوط مسح ما تحته من البشره.

نعم؛ هى حجّه على الفاضل؛ لكونه ما تحت المفصل بمعنييه، و لإيجابه الاستيعاب طولًا لا يمكنه حملها على عدم وجوبه. و جعلها مخصّصه للعموم كما ترى.

السادس: الترتيب:

كما ذكر؛ للإجماع، و الاستصحاب، و ظاهر الآيه (۳)، و صريح النصوص (۴).

و لو خالفه أعاد الوضوء مع الجفاف؛ لفوات الموالاه، و ما يحصّله بدونه فيحصل بإعاده ما قدّمه بما بعده دون ما قبله لو غسله بعده؛ لظاهر الوفاق و المستفيضه (۵).

نعم؛ لو لم يغسله بعد غسله مقدّماً، و وجهه ظاهر.

و على هذا، فلا عبره بما يسبق أوّل الأعضاء، فلو بدأ بآخرها إليه لم يحصل له غيره، و لو نكس ثانياً حصل له الثانى، و ثالثاً الثالث، و هكذا إلى أن يحصل له الكلّ بشرط بقاء الموالاه.

و يعتبر فيه تقديم المقدّم؛ لأنّه المفهوم منه عرفاً، و يعضده ظاهر الأخبار،

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۱۴ و ۴۱۵ و ۴۱۸ الحديث ۱۰۷۵ و ۱۰۷۶ و ۱۰۸۰ و ۱۰۸۷.

۲- المعتبر: ۱/ ۱۵۲، منتهى المطلب: ۲/ ۷۷، ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۵۹.

۳- المائده (۵): ۶.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۴۸ و ۴۵۰ الباب ۳۴ و ۳۵ من أبواب الوضوء.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۵۰ الباب ۳۵ من أبواب الوضوء.

فالمعیّه غیر کافیه، فلا یحصل له من غسل الکلّ دفعه فی کلّ مرّه إلّا واحد.

و لو ارتمس ناویاً حصل له الوجه، فإن أخرج بالنیّه یـدیه مرتّباً حصل غسـلهما، و دفعه حصل الیمنی، و لو تعاقبت علیه بعـد النیّه فی الجاری جریات ثلاث حصل له غسل الثلاثه.

و الترتیب رکن، ترکه مبطل، إلّا أن یتدارک فی المحلّ.

و یأثم العامد دون الناسی، و لا یعذر الجاهل.

نعم؛ ذو الشبهه لا یعید صلاته؛ لأنّه لا یقضی بعد الاستبصار سوی الرکن؛ لظاهر الوفاق، و صریح الحسن (۱).

السابع: الموالاه:

و وجوبه مجمع علیه. و هو مراعاه الجفاف مطلقاً، وفاقاً للأکثر، لا اضـطراراً. و التابعیّه العرفیّه اختیاراً مع التأثیم بالترک، و إن صحّ کالفاضل و «المعتبر» (۲)، أو البطلان به ک «المبسوط» (۳).

و المختار یلزمه عدم شی ء منهما (۴) بترکها مطلقاً، و البطلان بالجفاف کذلک.

قلنـا: علی الأـوّل بعـد الأصـل صـدق الامتثال، و إطلاق الظواهر، و مصـحّحات الوضوء إذا ترک بعضه و أتی به بعـده. و تضـمّن بعضها الناسی مع عموم المورد لا یخصّصها بالمضطر، و حمل الفصل المفهوم منه علی ما لا یبطل التابعیّه العرفیّه تقیید بلا حجّه.

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۲۵ الحدیث ۳۱۷، للتوسّع لاحظ! ذخیره المعاد: ۵۶۴، الحدائق الناضره: ۱۱/ ۱۰.
۲- تذکره الفقهاء: ۱/ ۱۹۰، المعتبر: ۱/ ۱۵۷.
۳- المبسوط: ۱/ ۲۳.
۴- أی: لا یلزم الإثم و البطلان بترک التابعیه العرفیّه.

و یعضده صریح الرضوی (۱)، و إطلاق الأمر فی الصحیح بمسح الرجلین بعد غسلهما (۲).

و علی الثانی بعد الإجماع و فعل الحجج علیهم السّلام صریح الصحیح، و الموثّق (۳)، و ما ورد فی المسح بالبقیّه (۴).

و الصـحیح المجوّز لغسل الباقی و إن جفّ سابقه (۵) محمول علی التقیّه، و مصـحّحات الوضوء بمسح المتروک أو غسله مطلقاً (۶) مقیّده بوجود البلّه جمعاً للخصـمین علی ما به النزاع، [و] فوریّه الأمر، و النصوص البیانیّه، و موجبات المتابعه و الإعاده بترک البعض، و أنّها بزعمهما متّفقه الـدلاله علی وجوب المتابعه، إلّا أنّ الإخلال بها لا یوجب البطلان عنـد الأوّل؛ لحصول الامتثال، و

یوجبه عند الثانی للتنافی.

و أُجیب عن الأوّل بالمنع، و عن الثانیه کالرابعه بعدم الدلاله، و عن الثالثه بالحمل علی المختار جمعاً.

و علی هذا، فالتفریق بدون الجفاف لا یبطل و إن تفاحش، ما لم یبطل الوحده، فخلاف الشهید (۷) لا عبره به.

ثمّ المبطل من الجفاف ما خلی عن المتابعه، لا معها أیضاً، وفاقاً

۱- فقه الرضا علیه السّلام: ۶۷ و ۶۸، مستدرک الوسائل: ۱/ ۳۲۸ الحدیث ۷۴۶.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۲۰ الحدیث ۱۰۹۹.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۴۷ و ۴۴۶ الحدیث ۱۱۷۷ و ۱۱۷۶.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۰۷ الباب ۲۱ من أبواب الوضوء.

۵- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۴۷ الحدیث ۱۱۷۸.

۶- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۵۰ الباب ۳۵ من أبواب الوضوء.

۷- البیان: ۴۹.

للصدوقین (۱)؛ للأصل، و صدق الامتثال، و إطلاق الظواهر، و صریح الرضوی (۲).

و خلافاً للشهیدین (۳)؛ لأخبار البطلان بالجفاف (۴). و ردّت باختصاصها بصوره التفریق و الصحّه إنّما هو إذا لم یتمّ الغسلات؛ إذ الحکم بها بعد تمامها یتوقّف علی استئناف ماء جدید للمسح، و لم یجوّزه أحد، و جفاف الکلّ وفاقاً للمشهور، لا البعض کالإسکافی (۵)، و لا العضو السابق کالسیّد و الحلّی (۶)، و لا الوجه عند غسل الیدین، و هما عند المسحین کالدیلمی (۷).

لنا: بعد بعض الظواهر أدلّه أخذ البلّه من مظانّها للمسح، و الاقتصار فیما خالف الأصل علی المتیقّن، و ما دلّ علی الإعاده بالجفاف ظاهر فی جفاف الکلّ. فاحتجاج المخالفین به ساقط.

و المعتبر منه الحسّی دون التقدیری؛ للتبادر، فمع بطئه عند الرطوبه أو الإسباغ لا یبطل الفصل و إن تفاحش کما مرّ، و مع سرعته فی الحر یبطل لو فقد المتابعه و إن کان أقل منه عند الاعتدال.

و تقییده به کالأکثر اقتصاراً فیما خالف الأصل علی المتیقّن، یدفعه إطلاق الأخبار، و التمسّک بنفی الحرج ضعیف، و بالتبادر و الظهور ممنوع.

و التوجیه بجعله لإخراج إفراط الحراره دون الرطوبه إن أُرید به الإخراج

۱- نقل عن والد الصدوق فی من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۳۵ ذیل الحدیث ۱۲۸، المقنع: ۱۶.

٢- فقه الرضا عليه السّلام: ۶٨، مستدرک الوسائل: ١/ ٣٢٨ الحديث ٧۴۶.

٣- الدروس الشرعيّه: ١/ ٩٣، الروضه البهيّه: ١/ ٧٧.

۴- وسائل الشيعه: ١/ ۴۴۶ الباب ٣٣ من أبواب الوضوء.

۵- نقل عنه فی ذکری الشيعه: ٢/ ١٧٠.

۶- الناصريات: ١٢۶، السرائر: ١/ ١٠١.

٧- المراسم: ٣٨.

مع حصول المتابعه ممنوع؛ لما مرّ. و إن أُريد به الأعمّ فمردود؛ لإطلاق الأدلّه.

ثمّ مع تعذّر بقاء البلّه و إن لم يبطل الغسلات مع رعايه المتابعه، إلّا أنّها تبطل؛ لتعذّر المسح بها.

و اللازم الاستئناف؛ للضروره و نفی الحرج و تمكّن الانتقال إلى التيمّم، و لو أمكن إبقاؤها بالغمس أو الإسباغ تعيّن، و لم يجز الاستئناف.

و التفريق إنّما يحصل بالفصل بلا اشتغال بواجب أو مندوب أو بفعل مع القطع بحصول التكليف؛ لكونه وسوسه خارجه من الفعل.

و الظاهر عدم حصوله بفعل فی زمان مع إمكان إيقاعه فی زمان أقلّ. و بذلک يظهر أولويّه ترک الإطاله بتكرّر الإمرار و مثله.

و يصحّ نذر المتابعه فی وضوء معيّن أو مطلق؛ للقطع برجحانها؛ فيتعلّق النذر بها. و فی البطلان مع الإخلال به وجهان، و الظاهر عدمه فی المعيّن؛ لخروج المنذور عن حقيقه المأمور به؛ لعدم تقييد الأمر به، فالإخلال به لا يؤثّر فی صحّته، كنذر الزائد من التسبيح و القنوت فی الفريضه. و القول بالبطلان (١)، فاللازم مجرّد الإثم و الكفّاره.

و أمّا المطلق، فيبطل به؛ لحصول التكليف و تعيّن حقيقته بمجرّد النذر، من دون تعلّق طلب مطلق به، فالإخلال بها يرفع المطابقه بين المكلّف به و ما أتى به، و إن لم يشترط فی أصل الفعل و جاز ارتفاعه بدونها فی محلّ آخر، كنذر ركعتين من قيام إذا أتى بهما من جلوس.

و حينئذ إمّا يتعيّن الزمان أو لا، فعلى الأوّل إن أتى فيه بوضوء آخر أجزأ، و إلّا أثم و كفّر. و على الثانی فيمكنه الإيقاع فی كلّ وقت من عمره، و لا حنث إلّا بالترک أو الإخلال عند التضيّق بظنّ الوفاه.

١- كذا، و الظاهر أنّ المقصود: (و لا قائل بالبطلان).

الثامن: المباشره بنفسه مع الاختيار:

بالإجماعين، و ظاهر الأوامر، و صريح الخبر (١). و خلاف الإسكافى بعدّها من السنن (٢) لا عبره به، و تمسّكه بالأصل ضعيف، و قياسه على إزاله الخبث فاسد.

و مع الضروره يجوز توليه الغير؛ للصحيح (٣)، و نقل الإجماع (۴)، و قد استدلّ بلزوم أحد المحالين: سقوط التكليف أو التكليف بالمحال لولاه. و ردّ بمنع استحاله الأوّل.

و الأوامر ظاهره فى المباشره، فتختصّ بالمختار، و تعميمها بحيث تعمّ التوليه يتوقّف على ارتكاب عموم المجاز أو الاستعمال فى الحقيقه و المجاز، و كلاهما خلاف الأصل.

و مراعاه الأقرب إلى الحقيقه مع تعدّدها لازمه، فلو أمكن المباشره فى البعض أو المشاركه فيه أو فى الكلّ لم يجز تفرّد الغير بالتوليه.

ثمّ التوليه المحرّمه هى غسل العضو دون الإعانه بمثل الصب على اليد؛ لظاهر الوفاق، و صريح الصحيح (۵). و إنّما يكره؛ للخبر و المرسل (۶).

التاسع:

كونه كسائر الطهارات بالماء المطلق أو المباح بالملك أو الإذن صريحاً أو

١- وسائل الشيعه: ١/ ۴٧۶ الحديث ١٢۶۶.

٢- نقل عنه فى مختلف الشيعه: ١/ ٣٠١.

٣- وسائل الشيعه: ١/ ۴٧٨ الحديث ١٢٧٠.

۴- الانتصار: ٢٩، المعتبر: ١/ ١۶٢.

۵- وسائل الشيعه: ١/ ٣٩١ الحديث ١٠٢٧.

۶- وسائل الشيعه: ١/ ۴٧٧ و ۴٧٨ الحديث ١٢۶٧ و ١٢۶٩.

فحوى، بالإجماع و الظواهر.

فصل يستحبّ فيه:

وضع الإناء فى اليمين؛ لظاهر الوفاق، و إطلاق النبوىّ (١). و الصحيح المرجّح لوضعه بين يديه (٢) مؤوّل.

و المراد بالإناء هنا ما يغترف منه؛ إذ السنّه فيما يصبّ منه الوضع على اليسار و الاغتراف منه باليمنى؛ لفعل الحجج عليهم السّلام و إطلاق النبوىّ، و النصوص البيانيّه (۳) مطابقه فى الأخذ بها لغسل الوجه و اليسرى.

و أمّا لغسل نفسها فالوارد فى أكثرها الأخذ باليسرى (۴)، و فى بعضها (۵) باليمنى و الصبّ فى اليسرى ثمّ الصبّ على اليمنى، و لعلّ الجمع بالحمل على التخيير.

و التسميه، بالإجماع و المستفيضه (۶). و لو نسيها فى الابتداء تدارك فى الأثناء؛ للمطلقات، كما فى الأكل.

و الدعاء فى كلّ فعل بالمأثور.

و السواک؛ للصحيح و المرسل (۷).

۱- غوالى اللآلى: ۲/ ۲۰۰ الحديث ۱۰۱.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۸۷ الحديث ۱۰۲۱.

۳- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۸۷ الباب ۱۵ من أبواب الوضوء.

۴- لاحظ! وسائل الشيعه: ۱/ ۳۸۷ الباب ۱۵ من أبواب الوضوء.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۹۱ الحديث ۱۰۲۶، مستدرک الوسائل: ۱/ ۳۱۱ الحديث ۶۹۸.

۶- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۲۳ الباب ۲۶ من أبواب الوضوء.

۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۱۶ و ۱۷ الحديث ۱۳۴۳ و ۱۳۴۴.

و المضمضه و الاستنشاق، بالإجماعين و المستفيضه (۱). و ما نفى كونهما من الوضوء أو السنّه (۲) محمول على نفى الحتميّه، و إليه يؤوّل قول العمانى (۳).

و يستحب تثليثهما؛ لنقل الإجماع فى «الغنيه» (۴)، و خبرين فى «الكشف» و «الأمالى» (۵)، و الأصل فيهما التثليث بثلاث أكفّ، و لكن ينادى السنّه بكف تثليثاً، و مرّه لإطلاق الأخبار (۶).

و المشهور استحباب تقديم المضمضه، و الفاضل جوّز الجمع (۷)، و الشيخ منع العكس (۸)؛ لإيجابه تغيير الهيئه.

و التحقيق عدم الحرمه، و تأديه السنه بكلّ واحد؛ إذ هيئه العباده إن لم تثبت فلا معنى لوجوب الخصوصيّه، و إنّما اللازم مجرّد المسمّى.

و إن ثبتت، فإن تعلّقت بالواجب فلا ريب فى حرمه التغيّر؛ لإيجابه البطلان، و إن تعلّقت بالمستحب فلا تحريم فيه؛ لجواز ترک الأصل، إلّا إذا اعتقد الشرعيّه بلا شبهه طارئه.

و ثبوت الهيئه إنّما هو بالنص، و الأمر المطلق لا يثبتها، بل الثابت فيه مجرّد المسمّى. نعم، إن ورد معه أمر مقيّد أيضاً فاللازم التقييد مع التقاوم، و بدونه يكفی المسمّی أيضاً، و هنا أكثر الأوامر الوارده بهما مطلقه. و فی خبر إيماء إلى تقديم

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۳۰ الباب ۲۹ من أبواب الوضوء.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۳۱ الحديث ۱۱۲۸ و ۱۱۲۹.

۳- نقل عنه فی مدارک الأحکام: ۱/ ۲۴۷.

۴- غنيه النزوع: ۶۰ و ۶۱.

۵- كشف الغمّه: ۲/ ۲۲۶، أمالی الشيخ الطوسی: ۲۹.

۶- مرّ آنفاً.

۷- نهايه الإحكام: ۱/ ۵۶.

۸- المبسوط: ۱/ ۲۰.

ص: ۲۰۹

المضمضه (۱)، و صلاحيّه مثله لتقييدها محلّ نظر، فالظاهر كفايه المسمّی بأیّ طريق كان.

نعم؛ الظاهر استحباب تقديمها؛ لإيماء الخبر، و تقديمها ذكراً فی الأوامر، و الترتيب الذكری و إن لم يفد الواقعی لغه؛ لكنّه يومی إليه عرفاً.

و تثنيه الغسلات فی الأعضاء الثلاثه؛ للمستفيضه (۲)، و دعوى الإجماع من السيّدين و الحلّی (۳). و ظاهر الصدوق جواز الثانيه بلا ندب و حرمه (۴)؛ لفعل الحجج عليهم السّلام و ردّ بمنع الدلاله، و أخبار المرّه (۵) و نفی الأجر على المرّتين (۶) و حملت على بيان الفرض و اعتقاد شرعيّه الوجوب، مع أنّ اتّصاف العباره بمجرّد الإباحه غير معقول. و نسبه تحريمها إليه مع صراحه عبارته كعباره الكلّ فی نفيه لا وجه له.

و كلام البزنطی و الكلينی (۷) لا ينفی الاستحباب، بل يثبته، و إنّما يرجع إلى ما فی بعض النصوص (۸) من أنّ الفرض من اللّه هو المرّه و الثانيه أضافها النبی صلّی اللّه عليه و سلّم لتقصير الناس، فنسبه نفيه إليهما غير جيّد.

و القول بأفضليّه المرّه بغرفتين (۹) ضعيف، و مبناه على جمع فاسد بوجوه.

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۰۱ الحديث ۱۰۴۶.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۳۵ الباب ۳۱ من أبواب الوضوء.

۳- الانتصار: ۲۸ و ۲۹، غنيه النزوع: ۶۱، السرائر: ۱/ ۱۰۰.

۴- الهدايه: ۸۰.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۳۵ الباب ۳۱ من أبواب الوضوء.

۶- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۳۶ الحديث ۱۱۴۳ و ۱۱۴۴.

۷- نقل عن البزنطى فى السرائر: ۳/ ۵۵۳، الكافى: ۳/ ۲۷ ذيل الحديث ۹.

۸- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۳۹ الحديث ۱۱۵۵.

۹- الوافى: ۶/ ۳۲۲.

و الثالثه غير مستحبّه، بالإجماع و النصوص، و محرّمه على الحقّ المشهور؛ لكونها بدعه بالنصوص (۱)، فتحرم؛ للظواهر. خلافاً لظاهر الأوّلين و المفيد (۲)؛ لمستند لا وقع له. و قد يمنع مخالفتهم؛ لما فى عبارتهم من الإجمال.

و فى إبطالها الوضوء: ثالثها و هو المختار الإبطال إن مسح بمائها مطلقاً، و رابعها إن كانت فى اليد اليسرى.

لنا: استلزام خروجها عن الحقيقه تعلّق النهى بالخارج فلا تبطل، و كون مائها كالجديد فالتمسّح به استئناف مبطل بالإجماع، و لزومه مع كونها فى اليسرى الماسحه كلّى، و فى غيرها يتصوّر على بعض الوجوه.

و للمخالفين: وجوه ضعفها ظاهر.

و لا يحرم الغرفه الثالثه قبل إكمال الغسل، و لا يبطل التمسّح بمائها؛ إذ الغرفات الثلاث لغسله واحده كماء واحد.

و لا يستحبّ التكرار فى المسح إجماعاً؛ لفعل الحجج عليهم السّلام و صريح الخبر (۳)، و صدق الامتثال بالمرّه. و الظاهر كراهته؛ لظاهر الوفاق، دون الحرمه؛ للأصل و عدم المقتضى، إلّا أن يعتقد الشرعيّه فيأثم مع الصحّه، لتعلّق النهى بالخارج.

و بدأه الرجل بظاهر ذراعيه، و المرأه بباطنهما؛ للخبر و المرسل (۴)، و المشهور عدم الفرق فى ذلك بين الغسلتين؛ لإطلاقهما. و الشيخ عكس الحكم فيهما فى الثانيه (۵)، و لا حجّه له.

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۳۶ و ۴۴۳ الحديث ۱۱۴۳ و ۱۱۷۲.

۲- نقل عن ابن الجنيد و ابن أبى عقيل فى مختلف الشيعه: ۱/ ۲۸۵، المقنعه: ۴۸ و ۴۹.

۳- مستدرك الوسائل: ۱/ ۳۲۷ الحديث ۷۴۲.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۶۶ و ۴۶۷ الحديث ۱۲۳۸ و ۱۲۳۹.

۵- المبسوط: ۱/ ۲۰ و ۲۱.

و فتح العين، بما يدفع القذى و لا يوجب الأذى؛ للمرسل (۱).

و كون الوضوء بمُدّ؛ للإجماع، و فعل النبى صلّى اللّه عليه و سلّم كما فى المستفيضه (۲)، و يعضده المرسل و الخبر (۳) و فى

الصحیح (۴): «المدّ رطل و نصف» (۵) أی بالمدنی، و فی المکاتبه: «الصاع سته أرطال بالمدنی، و تسعه بالعراقی» (۶)، و فی نصوص: «المدّ ربع الصاع» (۷)، و مقتضاها ما هو المشهور من کونه رطلًا و نصفاً بالمدنی و رطلین و ربعاً بالعراقی، و کون المدنی مثلًا و نصفاً للعراقی، و کون الصاع سته أرطال بالمدنی و تسعه بالعراقی، و کون المدّ ربعه. و قول البزنطی بکونه رطلًا و ربعاً (۸) شاذّ، و المضمره (۹) مع ضعفها و مخالفه بعضها الإجماع لا تفیده.

ثمّ الصاع ألف و مائه و سبعون درهماً، وفاقاً للمشهور؛ للمکاتبتین (۱۰)؛ فالعراقی مائه و ثلاثون، و المدنی مائه و خمسه و تسعون؛ لصریح المکاتبه (۱۱).

و المثقال الشرعی درهم و ثلاثه أسباع، و هو ثلاثه أرباع الصیرفی، فهو مثله و ثلثه، و الدرهم نصف الشرعی و خمسه و نصف الصیرفی و ربع عشره.

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۸۶ الحدیث ۱۲۸۷.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۸۱ الباب ۵۰ من أبواب الوضوء.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۸۱ و ۴۸۲ الحدیث ۱۲۷۷ و ۱۲۷۹.

۴- فی النسخ الخطّیه: (لا فی الصحیح)، و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

۵- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۸۱ الحدیث ۱۲۷۵.

۶- وسائل الشیعه: ۹/ ۳۴۰ الحدیث ۱۲۱۷۹.

۷- وسائل الشیعه: ۹/ ۶۵ و ۱۷۹ و ۳۳۶ الحدیث ۱۱۵۳۲ و ۱۱۷۸۴ و ۱۲۱۶۷.

۸- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۲/ ۲۴۱.

۹- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۸۲ الحدیث ۱۲۷۸.

۱۰- وسائل الشیعه: ۹/ ۳۴۰ و ۳۴۲ الحدیث ۱۲۱۷۹ و ۱۲۱۸۲.

۱۱- وسائل الشیعه: ۹/ ۳۴۲ الحدیث ۱۲۱۸۲.

فالعراقی بالشرعیّه أحد و تسعون، و بالصیرفیّه ثمانیه و ستّون و ربع.

فالمدّ بالدراهم مائتان و اثنان و تسعون و نصف، و بالشرعیّه مائتان و أربعه و ثلاثه أرباع، و بالصیرفیّه مائه و ثلاثه و خمسون و نصف و نصف ثمن.

فالصاع بالصیرفیّه ستمائه و أربعه عشر و ربع.

و المنّ التبریزی القدیم ستمائه صیرفی، فالمدّ یزید علی ربعه بثلاثه و نصف و نصف خمس، إلّا أنّهم أخذوه ربع المنّ الوافی؛ لقلّه الزیاده.

و إمرار الید بالغسل؛ للتأسّی، و خبر فی «قرب الإسناد» (۱). و أوجبه الإسکافی (۲)؛ لفعل الحجج علیهم السّلام و هو لا یفید أزید من الندب، و الإطلاقات و صریح الخبر (۳) حجّه علیه.

و استقبال القبله.

و عدم الجلوس فی مظانّ النجاسه عند الوضوء؛ للعام المشهور، و رجحان التنزّه عن نجاسه مظنونه.

فصل و یکره:

الوضوء فی المسجد من الأخبثین؛ للخبر (۴)، و من النوم الواقع فی غیره لا ـ فیه؛ لمفهوم الآـخر (۵)، و هو یعمّ الأوّلین، فیعارض منطوق الأوّل، و لعلّ باعث

۱- قرب الاسناد: ۳۱۲ الحدیث ۱۲۱۵.

۲- نقل عنه فی مختلف الشیعه: ۱/ ۲۸۷.

۳- لم نعثر علیه فی مظانّه.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۹۲ الحدیث ۱۲۹۸.

۵- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۹۲ الحدیث ۱۲۹۹.

کراهته إیجابه زیاده الکون فیه محدثاً، و هو یخصّ بالواقع فی غیره، فالظاهر تقیید المنطوق بالمفهوم، و یعضده الأصل.

و التکلّم فی أثنائه؛ لمنعه الأدعیه المأثوره.

و المشهور کراهه التمندل؛ للخبرین (۱). و نفاها السیّد (۲)؛ للأصل و المستفیضه (۳)، و أُجیب بعدم منافاتها الکراهه، و فیه أنّ بعضها مصرّح بصدوره من الإمام علیه السّلام و هو ینافیها، فاللازم حمله علی وجود عذر له، و لو لا الشهره العظیمه لکان الأخذ بظاهرها أولی.

ثمّ الظاهر اختصاص الحکم بمورد النص، فلا ینسحب إلی التمسّح بمثل الذیل و الکمّ، و قیل بالتعدیه لاتّحاد الطریق (۴).

فصل [حکم الشک فی الوضوء]

الشکّ فی فعل إمّا قبل الفراغ أو بعده.

فعلی الأوّل یأتی به و بما بعده و لا یستأنف؛ للإجماع فی الکلّ، و الاستصحاب فی الأوّل، و أدلّه الترتیب فی الثانی، و الأصل و عدم المقتضی فی الثالث، و الصحیح (۵) بإحدی الطرق فی الطرفین. و الموثّق الخاص (۶) لا یعارضه؛ لعدم

١- وسائل الشيعه: ١/ ۴٧۴ الحديث ١٢۵٨، مستدرك الوسائل: ١/ ٣۴٢ الحديث ٧٩٣.

٢- نقل عنه فى ذكرى الشيعه: ٢/ ١٨٩.

٣- وسائل الشيعه: ١/ ۴٧٣ الباب ۴۵ من أبواب الوضوء.

۴- جامع المقاصد: ١/ ٢٣٢.

۵- وسائل الشيعه: ١/ ۴۶٩ الحديث ١٢۴٣.

۶- وسائل الشيعه: ١/ ۴۶٩ الحديث ١٢۴۴.

صراحته، و العام (١) كالصحيح يحمل عليه.

و على الثانى لا يلتفت إليه؛ للإجماع و المعتبره (٢)، و لو قبل القيام؛ لنقل الإجماع (٣)، و ظاهر الموثّقين (۴). خلافاً للشهيد (۵)؛ للصحيح (۶)، و لا صراحه له.

و الحقّ عدم تحقّق الفراغ مع الشكّ فى العضو الأخير؛ لاستلزامه الشكّ فى الفراغ و توقّف الحكم على القطع به.

و النّيه من الأفعال، فمع الشكّ فيها يستأنف الوضوء؛ للاستصحاب و ظاهر الوفاق، فعدم وروده فى الصحيح غير ضائر.

و لو كثر شكّه لم يلتفت إليه؛ لنفى الحرج، و إيماء الصحيحين (٧) و يؤيّده فتوى جماعه به، مع عدم مصرّح بالخلاف.

و لو تيقّن ترك عضو أتى به و بما بعده مطلقاً؛ للمستفيضه (٨)، و ظاهر المحقّق (٩)، و صريح المحكى (١٠)، و الخبر المعارض (١١) مؤوّل؛ لضعفه و شذوذه.

و مع الجفاف يعيد؛ لوجوب الموالاه، و إطلاق الإعاده فى الموثّق (١٢) مقيّد به.

١- وسائل الشيعه: ٨/ ٢٣٧ الحديث ١٠۵٢۴، لاحظ! الحدائق الناضره: ٢/ ٣٩٢.

٢- وسائل الشيعه: ١/ ۴۶٩ الباب ۴٢ من أبواب الوضوء.

٣- إيضاح الفوائد: ١/ ۴٢.

۴- وسائل الشيعه: ١/ ۴۶٩ الحديث ١٢۴۴، ٨/ ٢٣٧ الحديث ١٠۵٢۶.

۵- البيان: ٢۵٣.

۶- وسائل الشيعه: ۶/ ٣١٧ الحديث ٨٠٧١.

٧- وسائل الشيعه: ٨/ ٢٢٨ الحديث ١٠۴٩۶ (بسندين).

٨- وسائل الشيعه: ١/ ۴۵٠ الباب ٣۵ من أبواب الوضوء.

٩- المعتبر: ١/ ١٧٢.

١٠- وسائل الشيعه: ١/ ۴۵٢ الحديث ١١٩۴.

۱۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۷۱ الحدیث ۱۲۴۸.

۱۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۵۱ الحدیث ۱۱۹۰.

فصل [استصحاب الطهاره أو الحدث]

لو تیقّن الطهاره أو الحدث و شکّ فی الآخر، بنی علی المتیقّن، بالإجماعین و المستفیضه (۱). و یؤیّده لزوم الحرج فی بعض الموارد لولاه.

و إلحاق الظنّ بالشکّ فی الأوّل موضع القطع؛ للأصل و ظاهر الصحیح و الموثّق و الخبر (۲)، و یؤیّده عموم المنع عن اتّباعه.

و فی الثانی أصحّ الوجهین؛ للاستصحاب، و عموم الآیه (۳)، و مفهوم «ینقضه بیقین آخر» (۴)، و ربّما یدّعی علیه الوفاق (۵) أیضاً.

و اجتماع الیقین بأحد النقیضین و الشکّ فی الآخر مع اختلافهما فی زمان الحصول جائز، و إن اتّحد فی زمان الحکم، و حمل الیقین علی الظنّ أو تخصیص الحدث بالسبب غیر مفید.

و لو تیقّنهما و شکّ فی المتأخّر، تطهّر مطلقاً وفاقاً للمشهور، لا إن لم یعلم حاله السابق و إلّا أخذ بضدّه کظاهر «المعتبر» (۶) أو بمثله کظاهر «المختلف» (۷).

نعم؛ لو أفاد الاتّحاد و التعاقب الأخذ به بنی علیه، و إن خرج عن المبحث.

لنا: عموم الأمر بالوضوء علی المحدث و مرید الصلاه، خرج ما خرج، فیبقی

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۴۵ الباب ۱ من أبواب نواقض الوضوء، ۴۷۲ الباب ۴۴ من أبواب الوضوء.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۴۵ و ۲۴۷ و ۲۴۶ الحدیث ۶۳۱ و ۶۳۷ و ۶۳۵.

۳- المائده (۵): ۶.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۴۵ الحدیث ۶۳۱.

۵- مشارق الشموس: ۱۴۲.

۶- المعتبر: ۱/ ۱۷۱.

۷- مختلف الشیعه: ۱/ ۳۰۸.

الباقی. و یعضده صریح الرضوی (۱).

نعم؛ مع علمه بالحاله السابقه قد يعلم الأخذ بها من الاتّحاد و التعاقب، أى استوائهما فى العدد و كون كلّ منهما عقيب الآخر أو مثله، فإنّه إمّا يعلم من حاله تعاقب كلّ منهما الآخر و مثله أو الأخر دون مثله حتّى يلزمهما الرافعيّه و الناقضيّه أو تعاقب الطهارتين دون الحدثين أو العكس.

فعلى الأوّل لا إفاده، و الثانى يفيد الأخذ بها، و الثالث مع سبقها كالأوّل و مع سبقه كالثانى، و الرابع بالعكس. و الوجه فى الكلّ ظاهر.

ل «المعتبر»: انتقاض السابق بورود ضدّ لا يعلم ارتفاعه (۲)؛ لجواز تعاقب المثلين، فيجب الأخذ به.

قلنا: المتيقّن مطلق الورود، و هو غير نافع، و النافع وروده على الضدّ، و هو غير متيقّن.

ل «المختلف»: تعارضهما، فيلزم التساقط و استصحاب السابق (۳). و ردّ بارتفاعه بورود الضدّ، فلا معنى لاستصحابه.

فصل [تذكّر الخلل بعد الصلاه]

لو ذكر بعد صلاته ترك واجب منه، أعادهما؛ للموثّق (۴)، و عدم الامتثال.

۱- فقه الرضا عليه السّلام: ۶۷، مستدرک الوسائل: ۱/ ۳۴۲ الحديث ۷۹۱.

۲- المعتبر: ۱/ ۱۷۱.

۳- مختلف الشيعه: ۱/ ۳۰۸.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۷۰ الحديث ۹۷۵.

ص: ۲۱۷

و لو ذكره فى أثنائها قطعها و استأنفها بعد إعادته؛ للمستفيضه (۱).

و لو ذكره بعدها فى أحد الوضوئين لا بعينه، فإمّا أن يكونا واجبين و الثانى غير مجدّد أو مجدّد، أو مندوبين كذلک، أو الأوّل مندوباً أو واجباً و الثانى واجباً أو مندوباً مجدّداً أو غير مجدّد.

و الصحّه على الأوّل و الثالث قطعيّه؛ لضروره بقاء أحدهما و حصول الإباحه بكلّ منهما.

و على الثانى ظاهره على ما اخترناه من رافعيه المجدّد.

و كذا على الرابع إن وقعا عند عدم وجوب طهاره، و إلّا فقيل بالبطلان (۲)؛ لاقتضاء إيقاع المندوب مع الشغل بواجب تغيّر الوجه، و ردّ بعدم دلاله على إبطاله، مع أنّ إطلاق الأمر بالمندوب من المجدّد و غيره يصحّحه، و اشتراط صحّته بعدم خلل فى الأوّل باعتقاد المكلّف ممنوع، و الشرط حاصل، و فى الواقع ممنوع؛ إذ مناط التكليف ما هو الظاهر عنده دون الواقع. فالحقّ

صحّه أحدهما.

و الخامس كالثانی.

و السادس كالأوّل.

و السابع كالرابع.

و الثامن كالثالث.

و الوجه فی الكلّ ظاهر.

و لو صلّی بكلّ منهما صلاه، فحكم الثانيه كما مرّ؛ لوقوعها بعدهما، و يعيد الاولی وفاقاً؛ لإمكان الخلل فی الأوّل.

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۷۰ الباب ۳ من أبواب الوضوء.
۲- قواعد الأحكام: ۱/ ۱۰.

و لو صلی الخمس بخمس، و ذكر الخلل فی أحدها، فإن لم يحدث بينهما أعاد الأُولی؛ لاحتمال كونه فی الأوّل، و البواقی صحيحه؛ لما مرّ.

و إن أحدث (۱) بعد كلّ صلاه، فالمتمّم علی الحقّ المشهور يعيد ثلاثاً: ثنائيّه، و ثلاثيّه، و رباعيّه مطلقه بين الثلاث الرباعيّه؛ لانحصار طهاره كلّ صلاه حينئذٍ بواحده يحتمل كون الخلل فيها، فيلزم إعاده الكلّ، إلّا أنّه اكتفی فی الرباعيّه بواحده؛ للأصل و المرسل، و يعضده الحسن (۲). و لا ترتيب هنا، لاتّحاد الفائت.

و عند الشيخ و الحلبيّين الخمس (۳)؛ لتوقّف يقين البراءه عليه، و وقوف الجزم فی النيّه، و قولهم: «يقضيها كما فاتته» (۴)، و الفائته كانت بنيّه معيّنه لا مردّده، و اختلاف الظهرين و العشاء فی الجهر و الإخفات، فلا يكفی الوحده عنها.

و ردّ الأوّل بحصول البراءه بالثلاث علی كلّ احتمال؛ للقطع بأنّ المطلق من الرباعيّه لا يزيد علی واحده.

و الثانی بالمنع، و لو سلّم فمع إمكانه، و هنا غير ممكن، و فعل الخمس يعيّن الوقت دون الوجه، و الواحده بالعكس، و تقديم أحد الجزمين (۵) علی الآخر تحكّم.

و الثالث بالنقض بالوجه، فإنّ الفائته كانت معيّنه باعتباره، و اليقين به هنا لا يتأتّی بالخمس، فالمراد بالتثنيه المساواه الجزئيّه دون الكلّيه، و هی حاصله فی الواحده.

و الرابع بوفاقهم بالتخيّر بين الأمرين عند التردّد؛ للضروره.

۱- فی النسخ الخطّیه: و إن حدث، و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

۲- وسائل الشیعه: ۸/ ۲۷۵ الحدیث ۱۰۶۴۵، ۴/ ۲۹۰ الحدیث ۵۱۸۷.

۳- المبسوط: ۱/ ۲۵، الکافی فی الفقه: ۱۵۰، غنیه النزوع: ۹۹.

۴- غوالی اللآلی: ۳/ ۱۰۷ الحدیث ۱۵۰.

۵- فی النسخ الخطّیه: أحد الحرمین، و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

و یراد بالإطلاق قصد ما فی الذمّه أو وظیفه الوقت.

و أمّا المقصّر، فیعد ثنتین: مغرباً و ثنائیّه مطلقه بین الأربع، و الحلّی هنا وافق الشیخ فی إیجاب الخمس (۱)؛ لأصاله وجوب التعیین، و اختصاص النصّ بصوره التمام، و جوابه ظاهر.

و المخیّر علی تحتّم القصر فی القضاء کالمقصّر، و علی تابعیّته للأداء یتبع اختیاره.

و لو ذکر الخلل بلا حدث فی ثنتین أعاد ثنتین، و فی الثلاث ثلاثاً، و الأربع أربعاً، و الخمس خمساً مع مراعاه الترتیب، بأن یعید فی الأوّل الأولیتین، و فی الثانی الثلاث الأُول، و فی الثالث الأربع الأُول، و فی الرابع الجمیع.

و مع الحدث بعد الصلاه یجب إعاده ما یحتمل ترکه علی ما یحصل به الترتیب، ففی الأوّل من یوم یصلّی المتمّم أربعاً: صبحاً، و رباعیّه مردّده بین الظهرین، و مغرباً ثمّ رباعیّه بین العصر و العشاء. و المقصّر ثلاثاً: ثنائیّه بین الصبح و الظهرین، و مغرباً، ثمّ ثنائیّه بین الثلاث الرباعیّه. و المشتبه خمساً: ثنائیه بین الصبح و الظهرین، و رباعیّه بین الظهرین، و مغرباً، و ثنائیه بین الرباعیّه الثلاث، و رباعیّه بین العصر و العشاء.

و علی قول الشیخ من وجوب التعیین (۲) یجب الخمس علی النحو المعهود، و حصول تعیین الفائتین مع الترتیب بها ظاهر، فاحتمال وجوب العشر علی قوله ممّا لا وجه له.

نعم؛ فی صوره الاشتباه لا بدّ من تکریر الرباعیّات ثنائیّه؛ لیحصل القطع بالبراءه.

۱- لاحظ! السرائر: ۱/ ۲۷۵.

۲- المبسوط: ۱/ ۲۵.

ثمّ الظاهر علی المشهور من شرعیّه التردید جواز التعیین بالخمس أیضاً؛ إذ الظاهر کون التردید رخصه، فالأصل أولی منه

بالکفایه، و إمکان الأداء بفعل واحد رخصه لا یوجب حرمه الزیاده.

و الظاهر جواز الجمع بین التعیین و التردید؛ إذ الاجتماع لا یصلح علّه للمنع، و حینئذ یجب ثالثه معیّنه، أو مردّده؛ لاحتمال کون الفائت غیر ما عیّنه من رباعیّتین أو ثنائیّتین.

و فی الثانی منه یجب الخمس فی التمام؛ لاحتمال فساد الرباعیّات، و الأربع فی القصر.

و فی الأخیرین یجب الخمس مطلقاً، و وجهه ظاهر.

و فی الأوّل من یومین یصلّی المتمّم لکلّ منهما صبحاً و رباعیّه مردّده، ثلاثیّاً و مغرباً مرتّباً بینهما، لا فی کلّ منهما؛ لاتّحاد الفائت. و المقصّر مغرباً و ثنائیّه رباعیّاً کذلک. و المتبعّض الوظیفتین مرتّباً بینهما إن علم السابق، و إلّا ثنائیّه رباعیّاً و رباعیّه ثلاثیّاً، و مغرباً ثمّ ثنائیّه رباعیّاً، و مغرباً آخر.

و لو جهل کونهما فی یوم أو یومین، وجب وظیفتهما مع مراعاه الترتیبین؛ لتوقّف یقین البراءه علیه، فیصلّی المتمّم صبحاً و رباعیّه ثلاثیاً، و مغرباً، ثمّ رباعیّه کذلک، ثمّ صبحاً و مغرباً. و المقصّر مغرباً بین ثنائیّتین، و مغرباً آخر. و قس علی ذلک البواقی من یومین، و کلّ واحد فی الأکثر منهما.

و مبنی الکلّ علی مساواه أجزاء یوم واحد فی القصر و التمام. و لو تبعّضت اختلف الحکم.

و بعد الإحاطه بما ذکر لا یخفی جلیّه الحال.

ثمّ حکم الحدث قبل الصلاه کحکم الخلل مع الحدث بعدها.

و لو صلّی الخمس بثلاث و ذکر الحدث قبل الصلاه أو الخلل مع الحدث

ص: ۲۲۱

بعدها فی إحداهما، فإن جمع بین رباعیّتین بواحده صلّی صبحاً و مغرباً بین رباعیّتین فی بعض الصور، و بعدهما فی بعض آخر؛ لاحتمال فساد طهارتهما، فلا یقطع بالبراءه بدون الأربع. و إن لم یجمع بینهما کفی الثلاث، و وجهه ظاهر.

و إن جهل الجمع و عدمه، وجب الأربع؛ لتوقّف البراءه علیه. و قس علی ذلک حکم المقصّر. و الفساد فی ثنتین من الثلاث فی یوم أو یومین.

و لو ذکر ما نسیه، فمع التعیین لا إعاده، و مع التردید إن کان فی الأثناء فعدل إلیه، و إلّا فالظاهر عدم الإعاده، وفاقاً للشهید؛ للامتثال (۱)، و إیجاب الإعاده ضعیف و تعلیله علیل.

فصل [أحکام الجبیره]

الجبیره فی موضع الغسل یغسل تحتها مع الإمکان بنزع أو وضع أو تکریر؛ للإجماع، و النصوص (۲)، و إطلاق الأمر بالغسل. و الأمر بمجرّد الأوّل فی الحسن (۳) و الثانی فی الموثّق (۴) لا یفید الیقین، فاللازم التخییر بین الثلاثه.

نعم؛ لو تعذّر بعضها تعیّن الباقی؛ لتوقّف الواجب علیه، و بدونه و لو لتعذّر تطهیره المعتبر فیه یمسح علیها و لو بوضع طاهر، و یغسل ما حولها، بالإجماع و المستفیضه (۵).

۱- ذکری الشیعه: ۲/ ۲۱۱.

۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۶۳ الباب ۳۹ من أبواب الوضوء.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۶۳ الحدیث ۱۲۲۸.

۴- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۶۵ الحدیث ۱۲۳۳.

۵- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۶۳ الباب ۳۹ من أبواب الوضوء.

و فی موضع المسح یمسح علیه إن أمکن، و إلّا فعلیها، للإجماع و الحسنین (۱).

و مجرّد الجرح أو الکسر بلا جبیره مثلها فیما ذکر من التفصیل، وفاقاً للأکثر؛ لنقل الإجماع فی «المدارک» (۲)، و إطلاق الأمر بالغسل، مع تعیّن أقرب المجازات إلی الحقیقه عند تعذّرها. و یعضده ظاهر الرضوی (۳)، و ما ورد من عدم سقوط المیسور بالمعسور (۴)، و الإتیان بقدر القوّه بالمأمور و بالبعض إذا تعذّر الکلّ.

و قیل بکفایه غسل ما حوله (۵)؛ لظاهر الصحیح و الحسن (۶). و أُجیب بحملهما علی تعذّر المسح أو الاکتفاء بأحد الفردین؛ لظهور الآخر.

و قیل بالتخییر بینه و بین التیمّم (۷)؛ للجمع بین ما مرّ، و ما دلّ (۸) علی تیمّم الجنب المجروح أو الکسیر (۹)، بملاحظه عدم الفرق بین المحدث بالأکبر و الأصغر إجماعاً.

قلنا: الجمع بحمل الثانی علی حال تعذّر الغسل و المسح أولی بوجوه. و علی ذلک یحمل کلام الجماعه فی بحث التیمّم، حیث جعلوهما من أسبابه، فلا یدافع ما ذکروه هنا من إلحاقهما بالجبیره.

و یظهر ممّا ذکر أنّ صور المسأله کثیره، و استخراج الکلّ مع حکم کلّ منهما

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۶۳ و ۴۶۵ الحدیث ۱۲۲۸ و ۱۲۳۵.

۲- لم نعثر علیه فی مظانّه.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۶۳ الحدیث ۱۲۲۷.

۴- غوالی اللآلی: ۴/ ۵۸ الحدیث ۲۰۵.

۵- ذکری الشیعه: ۲/ ۱۹۷.
۶- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۶۴ و ۴۶۳ الحدیث ۱۲۲۹ و ۱۲۲۸.
۷- مدارک الأحکام: ۱/ ۲۳۹.
۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۴۶ الباب ۵ من أبواب التیمّم.
۹- فی النسخ الخطّیه: الکسر، و ما فی المتن أثبتناه بملاحظه الأحادیث الشریفه.

لا یخفی بعد الإحاطه بما مرّ.

ثمّ المسح کما مر إمّا مجرّد إمرار الید برطوبه، أو الأعم منه و ممّا کان بجریان یسیر.

و المعتبر منه فی محل المسح من الجبیره هو المعتبر فیه من غیرها، و قد ظهر جلیّه الحال فیه. و فی محلّ الغسل منهما هو الأعمّ؛ إذ الأصل فیه هو الغسل، و مع تعذّره فالأقرب إلیه أولی من الأبعد.

و یجب الاستیعاب فی الثانی (۱) دون الأوّل؛ لتابعیّه البدل لمبدله. و یؤیّد الأوّل ظاهر الحسنین (۲) أیضاً.

و اللصوق و الطلاء کالجبیره؛ للإجماع و الحسنین (۳). و لو عمّت العضو أو الأعضاء مسح الجمیع؛ لإطلاقهما، و لو تعذّر تیمّم.

و الزائد عن محلّ الجرح کغیره (۴) فی وجوب الغسل مع الإمکان و المسح بدونه؛ لإطلاقهما، مع توقّفهما غالباً علی زائد لا یمکن غسل ما تحته.

و لو اتّفقت فی غیر موضع الحاجه وجب النزع، و لو تعذّر وجب المسح؛ لما مرّ. و لا یجب إعاده الصلاه حینئذ؛ لصدق الامتثال. خلافاً ل «التذکره» (۵)؛ لمستند لا یعبأ به.

و لو کانت فی مواضع التیمّم مسحها بالتراب لا بالماء؛ إذ البدل لا یجامع مبدله.

و لا ینسحب حکمها إلی العضو المریض و خائف البرد؛ لعموم أدلّه التیمّم،

۱- أی فی الغسل.
۲- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۶۵ الحدیث ۱۲۳۴ و ۱۲۳۵.
۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۶۳ و ۴۶۵ الحدیث ۱۲۲۸ و ۱۲۳۵.
۴- فی هامش النسخه الخطّیه إضافه: أی کغیر الزائد منها.
۵- تذکره الفقهاء: ۱/ ۲۰۸، تنبیه: مستنده لإعاده الإفراط.

و خروجهما عن أخبارها. فاللازم لهما التيمّم.

و زوال العذر فی وضوء الجبيره لا يوجب إعاده الصلاه مع خروج الوقت عن أدائهما إجماعاً، و بدونهما على الأصح، وفاقاً لجماعه؛ للأصل و الاستصحاب و صدق الامتثال و عدم المدرك مع عموم البلوى، خلافاً لبعضهم (۱)؛ لحجّه ضعفها ظاهر.

و الحقّ عدم وجوب إعاده أيضاً لما ذكر، خلافاً للشيخ (۲)؛ لوجوه ضعيفه.

فصل [حكم السلس]

السلس يتوضّأ لكلّ صلاه، و لا يلتفت إلى التقاطر فی الأثناء، و الشيخ اكتفى بواحد للكثير (۳)؛ لزعمه عدم كون المطلق أو المتقاطر حدثاً فی حقّه، و الفاضل فی الخمس بثلاثه و فی غيرها كالمعظم (۴).

لنا: على الجزء الثانی: وفاق الكلّ، و نفی العسر و الحرج. و على الأوّل: عموم وجوبه بالحدث، و بإراده الصلاه، خرج من العمومين ما خرج فبقی الباقی، و منعهما ضعيف كما مرّ، و يعضده ظاهر المضمر (۵).

للشيخ: ظاهر الحسن و المضمر و الخبر (۶)، و لا دلاله لها.

۱- المجموع: ۲/ ۳۲۹، مغنی المحتاج: ۱/ ۱۰۷ و ۱۰۸.

۲- لم نعثر عليه فی مظانّه.

۳- المبسوط: ۱/ ۶۸.

۴- منتهى المطلب: ۲/ ۱۳۷.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۶۶ الحديث ۶۹۵.

۶- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۹۷ الحديث ۷۸۱، ۲۶۶ الحديث ۶۹۵، ۷/ ۲۳۷ الحديث ۹۲۱۱، للتوسّع لاحظ! مستند الشيعه: ۲/ ۲۲۳.

ص: ۲۲۵

للفاضل: على موضع الخلاف: ظاهر الصحيح (۱)، و لا صراحه له.

و هذا و إن اتّصل التقاطر، و مع كونه ذا فتره تسعهما يتعيّن إيقاعهما فيه؛ لزوال الضروره الموجبه للرخصه، و احتمال عدم التعيّن؛ لعموم أدلّه الأوقات ضعيف، و ذا فترات يسع كلّ منها البعض يلزم التطهّر و البناء؛ لصريح الخبر (۲) و إيماء ما ورد فی المبطون من الصحيح و الموثّق (۳) إليه. و القول بالاستمرار (۴) ضعيف، و تعليله- كما يأتی- عليل.

و يجب أن يبادر بعد الوضوء إلى الصلاه، و لا يضرّ التخلّل بمثل الأذان و الإقامه و انتظار الجماعه.

و الظاهر لزوم التحفّظ فی منع التعدّی بقدر الإمكان، كما يظهر من ظواهر الفتاوى و النصوص، و يؤيّده أخبار الخريطه (۵).

و أمّا وجوب تغييرها أو تطهيرها فلا دليل له.

فصل [حكم البطن]

البطن إمّا ذو فتره تسعهما، أو فترات يسع كلّ منهما البعض، أو تواتر لا يعرضه انقطاع.

١- وسائل الشيعه: ١/ ٢٩٧ الحديث ٧٨٠.

٢- وسائل الشيعه: ٧/ ٢٣٧ الحديث ٩٢١١.

٣- وسائل الشيعه: ٧/ ٢٣٥ الحديث ٩٢٩٠، ١/ ٢٩٨ الحديث ٧٨٣.

۴- المقتصر: ۴٨، جامع المقاصد: ١/ ٢٣۴ و ٢٣۵.

۵- وسائل الشيعه: ١/ ٢٩٧ الباب ١٩ من أبواب نواقض الوضوء.

فعلى الأوّل: يجب إيقاعهما فى زمن الفتره إجماعاً؛ لزوال الضروره الموجبه للرخصه، فإن تخلّف عمداً و فجأه الحدث استأنف مع إمكان التحفّظ، و لو لم يتخلّف و فجأه لتعيّن وقت الفتره تطهّر و بنى وفاقاً للمشهور؛ للأصل و إطلاق أخبار المبطون (١).

و ظاهر «المختلف» وجوب الاستئناف بعد التطهّر (٢)؛ لبطلان الصلاه بالحدث و تمكّنه من فعلها بالوضوء، و أُجيب عن الأوّل بالتخصيص للمعارض، و عن الثانى بالمنع لو أُريد بالوضوء الواحد و عدم النفع لو أُريد به الأعم.

و هذا الخلاف يجرى فى هذا القسم من السلس أيضاً اختياراً و احتجاجاً و جواباً. و ظاهر بعضهم فيه وجوب الاستمرار بلا إعاده للوضوء؛ للأصل، و ضعفه ظاهر.

و هذا كلّه مع تعيّن ما يسعهما من وقت الفتره واحداً أو متعدداً و إن كان فترات جزئيّه أيضاً أو انحصاره به و إن أبهم.

و لو كان ذا فترات جزئيّه و كلّيه مبهمه أوقعهما فى أحدهما فظهر كونه ممّا لا يسعهما، فالحقّ كونه كالمعيّن و المبهم المنحصر أو لا مع التخلّف؛ لإطلاق الأدلّه، فيتوضّأ و يبنى.

و توهّم وجوب تكرّر الاستئناف حتّى يقع فى المتّسع مع عدم دليل عليه يؤدّى غالباً إلى العسر و الحرج، بل لو كرّره حتّى يقع فيه لم يصحّ صلاته؛ لتعلّق نيّه فعل المنافى، أو يكون حينئذٍ بإبطال ما سبقه من الصلاه؛ إذ تأدّى القطع و الاستئناف مع حدوثه فى قصده إبطال ما فعل، فيقع بغير نيّه جاريه، فيبطل،

١- وسائل الشيعه: ١/ ٢٩٧ الباب ١٩ من أبواب نواقض الوضوء.

٢- مختلف الشيعه: ١/ ٣١١.

بخلاف تأدّى القطع و البناء، فإنّه نوىّ صحّه ما فعل، فلا يكون بلا نيّه.

و على الثالث يتوضّأ لكلّ صلاه، و لا يلتفت إلى ما يحدث فى الأثناء، كما فى السلس؛ لنفى العسر و الحرج.

و على الثانى يتوضّأ و يبنى وفاقاً للمشهور؛ لصريح المستفيضه (۱).

و ظاهر «المختلف» وجوب الاستمرار من دون إعاده للوضوء (۲)؛ لاشتراط الصلاه باستمرار الوضوء، فلو انتقض بالحدث المتكرّر بطلت، و الفرض عدم البطلان، فيلزم عدم الانتقاض.

قلنا: النصّ المعتضد بالعمل أبطل الاشتراط و الملازمه هنا.

قيل: الأصل فى الصلاه الاتّصال، و القطع مع البناء ينافيه.

قلنا: الصرف عن الأصل للمعارض جائز، ثمّ ظاهر الأكثر اشتراط البناء بعدم إيجابه المنافى، فظاهر الصحيح و الخبر (۳) عدمه.

و بما ذكر ظهر عدم الفرق فى السلَس و البطن فى أحكام النظائر، لكن لاختلافهما فى أغلبيّه التواتر و الفتره أطلقوا أوّلًا عدم الالتفات فى الأوّل و التطهّر و البناء فى الثانى، ثمّ صرّحوا بتعاكسهما فى الحكم مع تعاكسهما فى الحال.

هذا، و المتمكّن من ضبط الأحداث مع التضرّر به كالعاجز عنه فى الحكم، فيجرى فيه ما ذكر من التفصيل.

۱- وسائل الشيعه: ۱/ ۲۹۷ الباب ۱۹ من أبواب نواقض الوضوء.

۲- مختلف الشيعه: ۱/ ۳۱۱.

۳- وسائل الشيعه: ۷/ ۲۳۵ و ۲۳۷ الحديث ۹۲۰۹ و ۹۲۱۱.

[مباحث الغسل]

بحث غسل الجنابه

اشاره

و هو يجب:

لواجب الصلاه، و جزئها المنسى بالثلاثه، و للمرغمتين إن ثبت الجزئيّه، و التعليل بإيجابهما الكمال عليل؛ و عدم وجوبه لصلاه الميّت؛ للمعارض أو انتفاء الحقيقه.

و لواجب الطواف، بالإجماع و المستفيضه (١)، دون مندوبه على الأقوى؛ للأصل و إن وجب للازمه.

و للواجب من المسّ.

و دخول المسجدين و اللبث فى كلّ مسجد؛ لتحريمهما على الجنب، كما يأتى.

و بالنذر و شبهه؛ للإجماع و العمومات.

و بالتحمّل من الغير، كما مرّ.

و لصوم رمضان إذا لم يبق أزيد من وقته، وفاقاً للمشهور، و خلافاً للصدوق (٢).

لنا: نقل الإجماع (٣)، و الصحاح الموجبه للقضاء بالإصباح جنباً (۴)، و الموثّق

١- وسائل الشيعه: ١٣/ ٣٧۴ الباب ٣٨ من أبواب الطواف.

٢- المقنع: ١٨٩، تنبيه: قال السيد السند فى المدارك: و من طريقته رحمه اللّه فى ذلك الكتاب نقل متون الأخبار و إفتاؤه بمضمونها، (مدارك الأحكام: ۶/ ۵٣).

٣- الانتصار: ۶٣، السرائر: ١/ ٣٧٧.

۴- وسائل الشيعه: ١٠/ ۶١ الباب ١۵ من أبواب ما يمسك عنه الصائم.

ص: ٢٢٩

الموجب للكفاره به (١).

للصدوق: عموم الليله، و قوله تعالى حَتّى يَتَبَيَّنَ (٢) و الصحيح الوارد فى فعل النبىّ صلّى اللّه عليه و سلّم (٣)، و المعتبره المصحّحه لصوم من أصبح جنباً (۴). و ردّ الأوّل بالتخصيص؛ لقوّه المعارض، و الثانى برجوعه إلى الجمله الأخيره أخذاً بالمتيقّن، و الثالث بالحمل على التقيّه، و الرابع على عدم التعمّد.

ثمّ الصحاح لاختصاصها بصوم رمضان لا تتناول غيره، إلّا أنّ الوجوب فى قضائه كعدمه فى المستحب ممّا لا ريب فيه؛ للصحيحين (۵) فى الأوّل، و الأصل و الصحيح (۶) فى الثانى، و فى البواقى محلّ كلام، و يأتى تحقيقه.

و الحائض و النفساء فى الحكم كالجنب على الأصح، كما يأتى.

مسأله المغتسل قبل التضيّق على الغيرى ينوى القربه أو الندب، و ناوى الوجوب إن لم يرد الشرطى فقد غفل.

فصل [غسل الجنابه واجب غيرى]

وجوبه ينحصر بالغيرى، فلا يجب لنفسه، وفاقاً للمعظم؛ للأصل

١- وسائل الشيعه: ١٠/ ٦٣ الحديث ١٢٨٣٧، تنبيه: قال المحقّق الأردبيلى: و قال فى المنتهى: إنها صحيحه، و فى المختلف: إنها موثقه، و الثانى أظهر لوجود إبراهيم بن عبد الحميد الذى قيل: إنه واقفىّ ثقه. (مجمع الفائده و البرهان: ۵/ ۳۹).

٢- البقره (٢): ١٨٧.

٣- وسائل الشيعه: ١٠/ ۶۴ الحديث ١٢٨۴٠.

۴- وسائل الشيعه: ١٠/ ۵٨ الحديث ١٢٨٢۴.

۵- وسائل الشيعه: ١٠/ ۶٧ الحديث ١٢٨۴٣ و ١٢٨۴۴.

۶- وسائل الشيعه: ١٠/ ۶٨ الحديث ١٢٨۴۶.

ص: ٢٣٠

و الاستصحاب و الآيه و الصحيحين (١)، و خلافاً للفاضل و الراوندى (٢)؛ لإطلاق إيجابه فى الصحاح (٣) بمجرّد الجنابه، و فى الخبرين (۴) بالموت عليها، و فى الصحيح (۵) بالنوم عليها معلّلا بإمكان الموت.

و أُجيب بالتقييد فى الأوّل، و الحمل على الندب فى الأخيرين؛ لشيوعهما كما فى مطلقات الوضوء و إزاله الخبث، و قد يستدلّ بأنّه شرط الواجب المطلق؛ لقوله حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا (۶)، و: «لا صلاه إلّا بطهور» (٧) فتحصيله بقدر المكنه واجب، فيجب مع إمكانه قبل الوقت و تعذّره بعده. و فيه أنّ وجوب الشرط بعد وجوب المشروط فلا يجب قبله و إن علم تعذّره بعده؛ لحصول الامتثال معه بالبدل و سقوط التكليف مع تعذّره أيضاً.

فصل [موجبات الجنابه]

اشاره

الجنابه توجب الغسل بالثلاثه، و تحصل بالإنزال مطلقاً و الالتقاء بالإجماع و المستفيضه من الصحاح و غيرها (٨)، و لو علم كون الخارج منيّاً وجب الغسل و إن

١- المائده (۵): ۶، وسائل الشيعه: ٢/ ٢٠٣ الحديث ١٩٢٨ و ١٩٢٩.

٢- مختلف الشيعه: ١/ ٣٢١، فقه القرآن للراوندى: ١/ ٣١.

٣- وسائل الشيعه: ٢/ ١٨٢ الباب ۶ من أبواب الجنابه.

۴- وسائل الشيعه: ٢/ ۵۴١ الحديث ٢٨۵۶ و ٢٨۵٧.

۵- وسائل الشيعه: ٢/ ٢٢٨ الحديث ٢٠١٠.

۶- النساء (۴): ۴٣.

٧- وسائل الشيعه: ١/ ٣٧٢ الحديث ٩٨١، ٢/ ٢٠٣ الحديث ١٩٢٩.

٨- وسائل الشيعه: ٢/ ١٨٢ الباب ۶ من أبواب الجنابه.

ص: ٢٣١

فقد الأوصاف؛ للإجماع و تعليقه فى المستفيضه (١) على مجرّد الإنزال و الماء.

و لو اشتبه ففى اعتباره بالثلاثه المشهوره كلّاً، أو بها و برائحه الطلع و العجين رطباً و بياض البيض جافّاً بعضاً، قولان: الأوّل للأكثر، و الثانى للشهيدين و الكركى (٢) مدّعياً عليه الإجماع.

و الجمع بين النصوص يرجّح الأوّل، كما قرّرناه فى «اللوامع» (٣).

و على القولين لا يعتبر الدفق فى المريض؛ للمستفيضه (۴)، و الأحوط أن لا يترك الغسل مع البعض سيّما الشهوه؛ لقوّه الظن بالدوران.

فروع:

الأوّل:

رأيى الاحتلام إن لم يجد البلل لا غسل عليه مطلقاً؛ للإجماع و الحسن (۵) و تعليقه فى النصوص (۶) على مثل الخروج و الرؤيه، و إلّا يغسل فى المتيقّن، و يرجع فى المشتبه إلى الأوصاف كما مرّ.

الثانى:

المنى الخارج من غير الطبيعى لا ينقض؛ لانصراف الإطلاق إليه، إلّا مع انسداده؛ لظاهر الوفاق كالأصغر.

و القول بالنقض مطلقاً أو مع الاعتياد، أو كونه فى الصلب، أو الإحليل، أو البيضتين لا عبره به، و مستند الكلّ ضعيف.

١- وسائل الشيعه: ٢/ ١٨۶ الباب ٧ من أبواب الجنابه.

٢- الدروس الشرعيّه: ١/ ٩۵، مسالك الأفهام: ١/ ۴٨ و ۴٩، جامع المقاصد: ١/ ٢۵۵ و ٢۵۶.

٣- اللوامع (مخطوط).

۴- وسائل الشيعه: ٢/ ١٩۴ الباب ٨ من أبواب الجنابه.

۵- وسائل الشيعه: ٢/ ١٩۶ الحديث ١٩١٣.

۶- وسائل الشيعه: ٢/ ١٨۶ و ١٩٨ الباب ٧ و ١٠ من أبواب الجنابه.

ص: ٢٣٢

و من فرج المرأه إن علم كونه منها وجب به الغسل وفاقاً، و وجهه ظاهر، و من الرجل لم يجب؛ للإجماع و الخبر (۱)، و كذا مع الشكّ على المشهور؛ للأصل و الاستصحاب و ظاهر الصحيح و الخبر (۲).

و الحق وجوبه لذى الوصف و إن احمرّ لكثره الوقاع؛ لوجود المقتضى و عدم مانعيّه اللون، و احتمال المنع (۳) ضعيف، و تعليله عليل.

الثالث:

الالتقاء التحاذى؛ لتعذّر الحقيقه، و يكفى أوّله. و لتعسّر دركه حدّ فى الصحيح (۴) بغيبوبه الحشفه، و يقرّره الإجماع على نفى الزائد و عدم كفايه الناقص (۵) فى وجوب الغسل، و الثانى مقتضى الأصل أيضاً، و لو عدمت فالمعتبر قدرها بالإجماع.

الرابع:

وطء المرأه فى دبرها يوجب الغسل و إن لم ينزل، وفاقاً للمعظم، و خلافاً ل «النهايه» (۶) و ظاهر الديلمى (۷)، و إيراد الصدوق ما ينفى الوجوب (۸) لا يوجب الإفتاء، فنسبه الخلاف إليه لذلك (۹) غفله.

لنا: نقل الإجماع (۱۰)، و صدق الملامسه و الإدخال، فيشمله الآيه

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۰۲ الحديث ۱۹۲۶.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۰۱ و ۲۰۲ الحديث ۱۹۲۵ و ۱۹۲۴.

۳- نهايه الإحكام: ۱/ ۹۸.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۱۸۳ الحديث ۱۸۷۶.

۵- فى النسخ الخطّيه: الناقض، الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

۶- النهايه: ۱۹.

۷- المراسم: ۴۱.

۸- لاحظ! من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۴۷ الحديث ۱۸۵.

۹- الحدائق الناضره: ۳/ ۵.

۱۰- مختلف الشيعه: ۱/ ۳۲۹، مدارك الأحكام: ۱/ ۲۷۲.

و الصحاح (۱)، و التخصّص لا حجّه له. و يعضده ظاهر الصحيح (۲) و صريح الخبر (۳) و فحوى الآخر (۴).

للمخالف: الأصل و مفهوم أخبار الالتقاء (۵) و ظاهر الخبر (۶) و صريح المرفوع و المرسلين (۷)، و ردّ الأوّل بوجود الناقل، و الثانى بإطلاق الالتقاء فى عرفهم على الأعم كما فى الصحيح (۸)، فهو يؤيّد المختار، و الثالث بمنع الدلاله، و البواقى بفقد المقاومه فتطرح أو تؤوّل.

ثمّ دبر الذكر كالأُنثى فى الحكم، خلافاً و اختياراً. و لذا استدلّ المرتضى بالمركّب (۹)، و كأنّه مع احتجاجه بالبسيط للتقويه، و توقّف المحقّق (۱۰) بعد ثبوت الوفاق بالنقل و التصفّح لا وجه له، على أنّ بعض الظواهر كفحوى قول علىّ عليه السّلام ردّاً على الأنصار (۱۱) يقرّره.

و القابل كالفاعل؛ لعموم أكثر الأدلّه، فتردّد الفاضل (۱۲) لا وجه له.

۱- النساء (۴): ۴۳، المائده (۵): ۶، وسائل الشيعه: ۲/ ۱۸۲ الباب ۶ من أبواب الجنابه.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۱۸۴ الحديث ۱۸۷۹.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۰۰ الحديث ۱۹۲۱.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۱۸۵ الحديث ۱۸۸۲.

۵- وسائل الشيعه: ۲/ ۱۸۲ الباب ۶ من أبواب الجنابه.

۶- مستدرك الوسائل: ۱/ ۴۵۷ الحديث ۱۱۵۴، للتوسع لاحظ! الحدائق الناضره: ۳/ ۸.

۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۰۰ الحديث ۱۹۲۲ و ۱۹۲۳ (بسندين).

۸- وسائل الشيعه: ۲/ ۱۸۳ الحديث ۱۸۷۶.

۹- نقل عنه فى شرائع الإسلام: ۱/ ۲۶، مختلف الشيعه: ۱/ ۳۲۸.

۱۰- مختصر النافع: ۸.

۱۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۱۸۴ الحديث ۱۸۷۹.

۱۲- منتهى المطلب: ۲/ ۱۸۵ و ۱۸۶.

الخامس:

المعروف منهم وجوب الغسل بوطء الميّت؛ للاستصحاب و قضيّه الأنصار (۱) و ظواهر الالتقاء و الإدخال، و نقل الإجماع و هو المناط؛ لإمكان ردّ الأوّل بتغيّر الموضوع، و البواقى بالحمل على المتعارف.

و الظاهر وفاقهم على سقوطه عن الميّت؛ لانتفاء التكليف.

السادس:

النائم کالمستیقظ مطلقاً؛ لعموم الأدلّه. و دعویٰ الوقاع معه لا تثبت الغسل و سائر الأحکام ما لم یثبت.

و مثله السکران و الغافل و المغمی علیه. و المکره کالطائع؛ للعموم.

السابع:

و یجب بوطء البهیمه، وفاقاً للأکثر؛ لثبوت التلازم بین الغسل و الحدّ بالخاصّی و العامّی (۲) و ظواهر الإدخال و الالتقاء و دعوی الإجماع من الشیخ و المرتضیٰ (۳)، و لعلّه الحجّه؛ لإمکان المناقشه فی البواقی.

و خلافاً للمحقّقین؛ للأصل. و دفعه ظاهر.

ثمّ الاستدخال کالإدخال؛ لإطلاق الأدلّه، فالتفرقه باطله.

الثامن:

الحقّ وجوبه مع اللف؛ لعموم الأدلّه و ظاهر الفتاوی. فاحتمال العدم مطلقاً أو مع رقّه اللفافه ضعیف، و التعلیل بالأصل و فوات اللذّه علیل.

التاسع:

غیر البالغ وطؤه سبب للغسل علی الأصح، غیر موجب له وفاقاً؛ لتعلّق الوضعی به دون الشرعی، فالأثر یظهر بالبلوغ. و نفی السببیّه للأصل، و تعلّقها بفعل المکلّف غالباً کما تری.

و لو اختلفا بالبلوغ و عدمه تعلّق بکلّ منهما حکمه، وفاقاً.

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۸۴ الحدیث ۱۸۷۹.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۸۴ الحدیث ۱۸۷۹، سنن الکبری للبیهقی: ۱/ ۱۶۶.

۳- المبسوط: ۱/ ۲۷۰، نقل عن المرتضی فی مختلف الشیعه: ۱/ ۳۳۰.

ص: ۲۳۵

العاشر:

وجوب الغسل بإیلاج الذکر فی دبر الخنثی کعدمه فی قبلها، و الخنثیٰ بالأُنثی أو مثلها موضع القطع، و فی إیلاجه فی قبل الخنثی

و هی فی قبل الأنثی یجب علی الخنثی دونهما، و الوجه فی الکلّ ظاهر.

و مرادنا بالخنثی هو المشکل؛ إذ الواضح حکمه واضح.

الحادی عشر:

یجب الغسل علی الکافر إجماعاً؛ لمخاطبته بالفروع، فیتناوله عموم الأدلّه، و لا یصحّ منه حال کفره بالإجماع؛ لاشتراطه بالإسلام، بل الإیمان عند جماعه (۱)؛ لنقل الإجماع (۲) و دلاله بعض النصوص (۳).

و لا یسقط بالإسلام، فیجب بعده بإجماعنا؛ للعمومات کالوضوء، خلافاً لبعض العامّه (۴)؛ للخبر المشهور (۵)، و هو مخصّص لو ثبت، و عدم معهودیّته ممّن أسلم، و إلّا لنقل لتوفر الدواعی.

قلنا: قد نقل من طرقهم فی موارد معیّنه (۶)، و خصوصیّه الأمر و نقله فی کلّ مورد جزئی غیر لازم.

مسأله: [واجد المنی]

واجد المنی فی المختصّ یغتسل، بالإجماع و الموثّقین (۷). و معیّةً لا یغتسل

۱- روض الجنان: ۳۵۶، مدارک الأحکام: ۱/ ۲۷۷.

۲- روض الجنان: ۳۵۶.

۳- وسائل الشیعه: ۱/ ۱۱۸ الباب ۲۹ من أبواب مقدمه العبادات.

۴- لاحظ! المغنی لابن قدامه: ۱/ ۱۳۲ و ۱۳۳، المجموع: ۲/ ۱۵۲.

۵- مسند أحمد بن حنبل: ۵/ ۲۲۳ الحدیث ۱۷۳۲۳، ۲۳۱ الحدیث ۱۷۳۵۷.

۶- سنن النسائی: ۱/ ۱۰۹، مسند أحمد بن حنبل: ۲/ ۵۸۷ الحدیث ۷۹۷۷.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۹۸ الحدیث ۱۹۱۶ و ۱۹۱۷.

إجماعاً. و نوبةً علی الأصحّ؛ للأصل و الاستصحاب، و إیجابه فی الباقی علی ذی النوبه کظاهر «الدروس» (۱) و صریح الثانیتین (۲) لا وجه له.

و المختصّ مع احتمال کونه من الضرّه کالمشترک؛ لما مرّ. و لا ینافیه الموثّقان؛ لورودهما مورد الغالب.

و یقتصر فی حدث الواجد علی المتیقّن؛ فلا یقضی إلّا ما قطع بتأخّره؛ لأصاله البقاء و البراءه و تأخّر الحادث و صحّه الواقع.

و کلّ من المتشارکین یصحّ منه مثل الصلاه و الطواف إجماعاً، و مثل ائتمامه بالآخر، و کونه عدداً للجمعه علی الأصحّ. وفاقاً

للفاضل (۳) و جلّ الثالثه؛ لسقوط الجنابه عنهما شرعاً، فيصحّ عبادتهما.

و خلافاً لجماعه؛ لتيقّنها لواحد، فلا يصحّ عبادته، فلا ينعقد الجمعه و الجماعه.

قلنا: مناط الحكم تيقّنها للمعيّن لا المبهم؛ لتعلّقه بالظاهر دون الواقع و الظاهر.

فصل

استحباب الغسل عليهما خروجاً عن الخلاف، و أخذاً بالاحتياط، و يجزئ لو عرف الجنب؛ لرافعيّته، و توقّفهما على الجزم و التعيين فى النيّه ممنوع.

۱- الدروس الشرعيه: ۱/ ۹۵.

۲- جامع المقاصد: ۱/ ۲۵۸، مسالك الأفهام: ۱/ ۴۹.

۳- منتهى المطلب: ۲/ ۱۷۹.

ص: ۲۳۷

فصل يحرم على الجنب:

الصلاه و الطواف، بالإجماع و المستفيضه (۱).

و مسّ المصحف؛ للآيه (۲) و النقل المستفيض من الإجماع و النصوص (۳). و قول الإسكافى بالكراهه (۴) لا عبره به، و حملها على التحريم ممكن، و نسبتها إلى «المبسوط» (۵) غفله.

و يثبت الحكم لكلّ آيه و لو فى الدرهم؛ لصدق القرآن فيشمله الأدلّه. خلافاً للشهيد (۶)؛ لخبر (۷) لا دلاله له.

و لاسمه تعالى؛ للموثّق (۸) و التعظيم، و ظاهر الوفاق، بل عليه الإجماع فى «النهايه» و «الغنيه» (۹).

و لأسماء الحجج عليهم السّلام عند الشيخين و ابن زهره (۱۰)؛ للتعظيم و نقله الإجماع (۱۱)،

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۰۳ الباب ۱۴ من أبواب الجنابه، ۱۳/ ۳۷۴ الباب ۳۸ من أبواب الطواف.

۲- الواقعه (۵۶): ۷۹.

۳- المعتبر: ۱/ ۱۸۷، روض الجنان: ۴۹، الحدائق الناضره: ۳/ ۴۶، وسائل الشيعه: ۱/ ۳۸۳ الباب ۱۲ من أبواب الوضوء.

۴- نقل عن ابن الجنيد فى ذكرى الشيعه: ۱/ ۲۶۵.

۵- نسب إليه فى مختلف الشيعه: ۱/ ۳۰۳، مدارك الأحكام: ۱/ ۲۷۹.

۶- ذكرى الشيعه: ۱/ ۲۶۵.

۷- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۸۴ الحديث ۱۰۱۴.

۸- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۱۴ الحديث ۱۹۶۰.

۹- نهايه الأحكام: ۱/ ۱۰۱، غنيه النزوع: ۳۷.

۱۰- نقل عن المفيد فى المعتبر: ۱/ ۱۸۸، المبسوط: ۱/ ۲۹، غنيه النزوع: ۳۷.

۱۱- غنيه النزوع: ۳۷.

خلافاً ل «المعتبر»؛ لخبر أورده عن كتاب ابن محبوب (۱)، و وافقه أكثر الثالثه، و ردّ بالضعف، و يمكن حمله على ما يوافق المختار.

و قراءه العزائم، بالإجماعين و المستفيضه (۲). و إطلاق الأدلّه يشمل البعض حتّى المشترك مع النيّه.

و الجواز فى المسجدين، و اللبث فى كلّ مسجد، عند المعظم؛ لتكرّر نقل الإجماع (۳) و النصوص فيهما (۴)، و الآيه (۵) على الأشهر المروى من تفاسيرها (۶) فى الثانى.

و ظاهر الصدوق (۷) كصريح الديلمى (۸) كراهتهما؛ لإطلاق الآيه فى الأوّل، و الأصل، و ظاهر الصحيح فيهما (۹)، و الأوّل مقيّد، و الثانى مندفع، و الثالث محمول على التقيّه، مع أنّ اشتراك بعض رواته يضعّفه.

ثمّ جواز العبور فى غيرهما قطعىّ يثبته الثلاثه، و يختصّ بمعناه الظاهر، فلا يتعدّى إلى التردّد و المشى فى الجوانب؛ للتبادر.

و ظاهر الشهيدين (۱۰) التعديه إلى المشاهد المعصوميّه؛ للتعظيم، و فيه تأمّل

۱- المعتبر: ۱/ ۱۸۸.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۱۵ الباب ۱۹ من أبواب الجنابه.

۳- مدارك الأحكام: ۱/ ۲۸۰ و ۲۸۲، الحدائق الناضره: ۳/ ۴۹ و ۵۰.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۰۵ الباب ۱۵ من أبواب الجنابه.

۵- النساء (۴): ۴۳.

۶- تفسير القمّى: ۱/ ۱۳۹، مجمع البيان: ۲/ ۱۱۲ (الجزء ۵)، وسائل الشيعه: ۲/ ۲۰۷ و ۲۱۰ الحديث ۱۹۴۰ و ۱۹۵۰.

۷- المقنع: ۴۵.

۸- المراسم: ۴۲.

۹- يعنى: الجواز فى المسجدين و اللبث فى كل مسجد، وسائل الشيعه: ۲/ ۲۱۰ الحديث ۱۹۴۸.

۱۰- ذکری الشیعه: ۱/ ۲۷۸، روض الجنان: ۸۱.

ص: ۲۳۹

و إن کان أحوط.

و وضع شی ء فیها؛ لنقل الإجماع (۱) و الصحیحین (۲). و قول الدیلمی بالکراهه (۳)؛ للأصل ضعیف.

و یجوز الأخذ منها إجماعاً؛ للأصل و الصحیحین (۴).

و یکره له: الأکل و الشرب؛ لدعوی الإجماع من العدلین (۵)، و الجمع بین الإطلاقین، فقول الصدوق بالتحریم أخذاً بأحدهما (۶) ضعیف.

و فیما یزول به الکراهه من الوضوء و المضمضه و غسل الیدین و الوجه إفراداً و ترکیباً اختلاف نصّیاً و فتوی، و الجمع بین النصوص یعطی التخییر مع نوع مزیه الأوّل أو الوسطین أو الثلاثه الأخیره.

و النوم، بالإجماعین و الصحیح (۷)، و بها یقیّد إطلاق الجواز فی المستفیضه (۸). و یزول بالوضوء؛ للإجماع و مفهوم الصحیح (۹).

و قراءه ما زاد علی سبع من غیر العزائم، وفاقاً للمعظم؛ للموثّق (۱۰).

۱- مدارک الأحکام: ۱/ ۲۸۲.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۱۳ الحدیث ۱۹۵۷ و ۱۹۵۸.

۳- المراسم: ۴۲.

۴- مرّ آنفاً.

۵- و العدلان هما، السید ابن زهره فی غنیه النزوع: ۳۷ و العلامه فی تذکره الفقهاء: ۱/ ۲۴۲.

۶- الهدایه: ۹۴.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۲۷ الحدیث ۲۰۰۷.

۸- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۲۸ الحدیث ۲۰۱۱ و ۲۰۱۲ (بسندین).

۹- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۲۷ الحدیث ۲۰۰۷.

۱۰- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۱۸ الحدیث ۱۹۷۲.

ص: ۲۴۰

و تشتدّ الکراهه فیما زاد علی سبعین؛ للخبر (۱). و تحریم المطلق أو أحد الزائدین مندفع بالعمومات و خصوص النقل المستفیض من النصّ و الإجماع (۲)، و إطلاق النصّ فی بعض الظواهر یحمل علی الکراهه جمعاً.

و التبادر كالأصل يعطى التوالى و التغاير فى السبع، فلا كراهه مع التراخى، و تكرير الواحده.

و حمل المصحف و مسّ جلده و ورقه؛ للتعظيم و عمل الجماعه. و فتوى السيّد بتحريم الثانى (۳) مندفع بالأصل، و الآيه (۴) ظاهره فى مسّ الخط، و الخبر (۵) لضعفه و مخالفته العمل يحمل على الكراهه.

و الخضاب؛ للجمع بين الإطلاقين (۶) و ظاهر المكاتبه (۷) و الإجماعين، و فتوى الصدوق بنفى البأس (۸) لا ينافى الكراهه، فمخالفته غير ظاهره.

و الادّهان؛ للنهى عنه فى الصحيح (۹)، و حمل على الكراهه؛ لعدم قائل بالتحريم.

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۱۸ الحديث ۱۹۷۳.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۱۵ الباب ۱۹ من أبواب الجنابه، الانتصار: ۳۱، المعتبر: ۱/ ۱۸۶ و ۱۸۷، مدارک الأحکام: ۱/ ۲۸۴ و ۲۸۵.

۳- نقل عنه فى المعتبر: ۱/ ۱۹۰.

۴- الواقعه (۵۶): ۷۹.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۸۴ الحديث ۱۰۱۴.

۶- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۲۱ الحديث ۱۹۸۵ و ۲۲۲ الحديث ۱۹۸۷.

۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۲۲ الحديث ۱۹۹۰.

۸- من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۴۸ ذيل الحديث ۱۹۱.

۹- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۲۰ الحديث ۱۹۸۲، تنبيه: عبّر المصنف عن هذا الحديث بالصحيح، و كذا ابنه فى مستند الشيعه: ۲/ ۳۰۹، لكن المشهور أنه ضعيف بعبد اللّه بن بحر.

و لا يكره له التطيّب، و التنوّر، و الذبح، و الحجامه؛ للأصل و الصحيح و الخبر (۱).

فصل

واجباته:

النيه.

و كونه بماء طاهر مطلق مباح، كما مرّ.

و غسل البدن بأسره، بالإجماع و المستفيضه (۲). و اشتراط الجرى فيه اختياراً موضع الوفاق، و نقله عليه متكرّر (۳)، و اضطراراً

قول الأكثر؛ للاستصحاب و مفهوم المستفيضه (۴) و اعتباره لغه (۵) و عرفاً فی الغسل و الصبّ و الإفاضه الوارده فی النصوص.

خلافاً للشیخین (۶) و ظاهر الإسکافی (۷)، فاکتفوا بالمسح عند الضروره؛ لأخبار الدهن و الأکفّ و الطهاره بالثلج (۸) بعد حمل (۹) الأُولی علی حال الاختیار،

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۲۳ الحدیث ۱۹۹۶ و ۱۲۲۴ الحدیث ۱۹۹۷.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۲۹ الباب ۲۶ من أبواب الجنابه.

۳- مدارک الأحکام: ۱/ ۲۹۱، کشف اللثام: ۲/ ۱۳.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۲۹ الباب ۲۶ من أبواب الجنابه.

۵- أقرب الموارد: ۲/ ۸۷۲.

۶- المقنعه: ۵۳، النهایه: ۱۵ و ۴۷.

۷- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۲/ ۲۲۰.

۸- وسائل الشیعه: ۱/ ۴۸۴ الباب ۵۲ من أبواب الوضوء، ۳/ ۳۵۶ الباب ۱۰ من أبواب التیمّم، ۲/ ۲۴۰ الباب ۳۱ من أبواب الجنابه.

۹- فی النسخ الخطّیه: عمل، و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

ص: ۲۴۲

و لعلّه أولی من حمل الثانیه علی أقل الجری؛ لاعتضاده بکثرتها و شهاده المستفیضه الفارقه بین الحالین، و اعتضاد الثانی بالاستصحاب لا یرجّحه، و نقل الإجماع لا یتناوله.

و بالمباشره؛ وفاقاً؛ لظاهر الآیه و النصوص (۱)، و یکره الاستعانه بنحو الصبّ، لا الإحضار.

و الترتیب

، بتقدیم الرأس و العنق بالإجماع و المستفیضه (۲)، و لا ترتیب بینهما لظاهر الوفاق، ثمّ المیامن علی المیاسر؛ لدعوی الإجماع من الطوسی و الحلّی و السیّدین و الفاضلین (۳)، و تیقّن الشغل فیلزم تیقّن البراءه، و ثبوت لزوم التقدیم فی غسل المیّت بالإجماع و المستفیضه (۴)، فیلزم فی غسل الجنابه؛ لتماثلهما بالقوی (۵)، و فعل النبی صلّی اللّه علیه و سلّم کما هو المروی (۶) و ظاهر الحسن و الموثّق و الرضوی (۷).

و ظاهر الإسکافی عدم الترتیب (۸) بینهما؛ لإطلاق الآیه و المستفیضه (۹)، و أُجیب بالتقیید جمعاً و الحدّ المشترک فعل مرتین (۱۰) للتوقّف.

۱- النساء (۴): ۴۳، وسائل الشیعه: ۱/ ۴۷۶ الباب ۴۷ من أبواب الوضوء.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۳۵ الباب ۲۸ من أبواب الجنابه.

٣- الخلاف: ١/ ١٣٢ المسأله ٧۵، السرائر: ١/ ١٣۵، الانتصار: ٣٠، غنيه النزوع: ۶١، المعتبر: ١/ ١٨٢، تذكره الفقهاء: ١/ ٢٣١.

۴- وسائل الشيعه: ٢/ ۴٧٩ الباب ٢ من أبواب غسل الميّت.

۵- وسائل الشيعه: ٢/ ۴٨۶ الحديث ٢٧٠٨.

۶- منتهى المطلب: ٢/ ١٩۵، سنن الكبرى: ١/ ١٧٧.

٧- وسائل الشيعه: ٢/ ٢٢٩ الحديث ٢٠١۴، ٢۴١ الحديث ٢٠۴٨، فقه الرضا عليه السّلام: ٨١، مستدرك الوسائل: ١/ ۴٧٠ الحديث ١١٨٨.

٨- نقل عنه فى ذكرى الشيعه: ٢/ ٢٢٠.

٩- النساء (۴): ۴٣، المائده (۵): ۶، وسائل الشيعه: ٢/ ٢٢٩ الباب ٢۶ من أبواب الجنابه.

١٠- فى نسخه مكتبه آيه اللّه السيد المرعشى: بغسل مرّتين.

و لا ترتيب فى نفس الأعضاء؛ للأصل و إطلاق النصوص، و إن استحبّ البدأه بالأعلى؛ لفعل الحجج (١) عليهم السّلام و أقربيّته إلى التحفّظ.

و لو أخلّ بالترتيب أعاد ما يحصّله وفاقاً.

و لا يجب الموالاه، بالإجماع و النصوص (٢).

و يجزئ الارتماس إجماعاً؛ لإطلاق الآيه و صريح المستفيضه (٣)، و أخبار الترتيب (۴) لا تعارضها، و موردها غسل الجنابه و التعديه بالإجماع.

و اللازم فيه التغطّى بالماء دفعه عرفيّه فيحصل بالدخول مع الخروج، و بالعكس، و بهما معاً، و بالانتقال مع الدخول، و بهما مع الأوّلين، و اشتراط الخروج كلّاً أو بعضاً منفى بالإجماع و عدم المقتضى.

و يصحّ بالوقوف تحت المطر بالإجماع و الصحيح و المرسل (۵)، و ظاهرهما لحوقه بالارتماسى كما عليه الأكثر. و يعضده الأصل، و إطلاق الآيه و كفايه الإتيان بالمتيقّن فى موضع الشك. و إلحاقه بالترتيبى (۶) ضعيف، و الاحتجاج بإيجاب أحد اليقينين و الشكّين للآخر عليل، و بأصاله الترتيب فى الغسل دعوى بلا دليل.

و الظاهر انسحاب الحكم إلى نحو الميزاب و المجرى؛ لإيماء الصحيح (٧)، فيثبت بتنقيح المناط.

١- لم نعثر فى مظانّه. تنبيه: يمكن أن يستدل للاستحباب بصحيحه زراره و حسنته، لاحظ! وسائل الشيعه: ٢/ ٢٢٩ و ٢٣٠ الحديث ٢٠١۴ و ٢٠١٧، للتوسّع لاحظ! مستند الشيعه: ٢/ ٣٢٨.

٢- وسائل الشيعه: ٢/ ٢٣٧ الباب ٢٩ من أبواب الجنابه.

٣- وسائل الشيعه: ٢/ ٢٣٠ ٢٣٣ الحديث ٢٠١٧ و ٢٠٢۴ و ٢٠٢۵ و ٢٠٢٧.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۲۹ الباب ۲۶ من أبواب الجنابه.

۵- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۳۱ الحديث ۲۰۲۲، ۲۰۳ الحديث ۲۰۲۶.

۶- لاحظ! السرائر: ۱/ ۱۳۵، المعتبر: ۱/ ۱۸۴ و ۱۸۵.

۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۳۱ الحديث ۲۰۲۲.

و المرتمس يقارن بالنيّه أوّل الملاقاه، و لا يؤخّرها عنه وفاقاً، و وجهه ظاهر. و كأنّ ما ذكره بعضهم (۱) من مقارنتها لجزء من البدن يرجع إلى هذا، لا إلى تعيينه؛ لعدم الدليل.

و ظاهر «المقنعه» (۲) كصريح «الوسيله» (۳) كراهه الارتماس فى الراكد مطلقاً و بعض الظواهر يومى إليه.

و تخليل المانع

، بالإجماعين و المستفيضه (۴)، و الشعر إن توقّف على غسله وجب، و إلّا فلا بالإجماع و النصوص (۵)، و فتوى «المقنعه» بحلّ المشدود منه (۶) مقيّد بالتوقّف.

نعم؛ بدونه يستحب غسله؛ لبعض النصوص (۷).

و يجب غسل الأهداب و الحاجبين؛ للتوقّف، دون المسترسل من اللحيه بإجماعنا؛ لعدمه.

و اللازم غسل الظواهر دون البواطن إجماعاً؛ للمطلقات و خصوص الخبر (۸). و عكن البطن (۹) و تحت الثدى و معاطف الآباط و الآذان من الاولى وفاقاً،

۱- الروضه البهيّه: ۱/ ۹۴، جامع المقاصد: ۱/ ۲۶۳.

۲- المقنعه: ۵۴.

۳- الوسيله: ۵۵.

۴- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۶۷ الباب ۴۱ من أبواب الوضوء.

۵- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۵۵ الباب ۳۸ من أبواب الجنابه.

۶- المقنعه: ۵۴.

۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۱۷۵ الحديث ۱۸۵۶ و ۲۵۷ الحديث ۲۰۹۷، لاحظ! ذكرى الشيعه: ۲/ ۳۱۷.

۸- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۳۱ الحديث ۱۱۲۹.

۹- فى النسخ الخطّيه: تمكن البطن، و ما فى المتن أثبتناه، لاحظ! لسان العرب: ۱۳/ ۲۸۸.

و دواخل الفم و الأنف و العين و الأُذن من الثانيه بالإجماع و المستفيضه (۱).

و سننه:

التسميه؛ للعمومات و خصوص الصحيح و الرضوى (۲).

و غسل اليدين ثلاثاً، بالإجماع و المستفيضه (۳)، و عليها يحمل إطلاقات الغسل، و يعضده استحبابه فى غسل الميّت (۴) مع النصّ على التسويه (۵). و هو عند الأكثر من الزند للصحاح (۶)، و عند الجعفى من المرفق (۷) للصحيحين و الخبرين (۸)، أو ما بينهما للموثّق و الخبر (۹). و الكلّ حسن و إن كان الوسط أحسن.

و المضمضه و الاستنشاق؛ لظاهر الوفاق و صريح الصحيح و الخبر (۱۰).

و تثليثهما؛ لنصّ الرضا (۱۱) عليه السّلام، و لا يجبان بالإجماع و المستفيضه (۱۲).

و إمرار اليد على الجسد؛ للإجماع و الاستظهار، و يعضده قول الرضا (۱۳) عليه السّلام، و ثبوته فى غسل الميّت.

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۲۶ الحديث ۲۰۰۶، ۱/ ۴۳۲ الحديث ۱۱۳۳ و ۱۱۳۲، ۴۳۳ الحديث ۱۱۳۵.

۲- وسائل الشيعه: ۱/ ۴۲۳ الحديث ۱۱۰۵، فقه الرضا عليه السّلام: ۸۱، مستدرك الوسائل: ۱/ ۴۷۸ الحديث ۱۲۰۷.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۲۹ الباب ۲۶ من أبواب الجنابه.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۰ الحديث ۲۶۹۶.

۵- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۶ الباب ۳ من أبواب غسل الميّت.

۶- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۲۹ الحديث ۲۰۱۳ و ۲۰۱۴، ۲۳۰ الحديث ۲۰۱۷.

۷- نقل عنه فى ذكرى الشيعه: ۲/ ۲۳۸.

۸- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۴۶ الحديث ۲۰۶۵، ۲۴۷ الحديث ۲۰۶۷، ۲۳۳ الحديث ۲۰۲۸، ۲۶۵ الحديث ۲۱۱۷.

۹- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۳۱ الحديث ۲۰۲۰، ۴۸۰ الحديث ۲۶۹۶.

۱۰- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۲۵ الحديث ۱۹۹۹ و ۲۰۰۱.

۱۱- فقه الرضا عليه السّلام: ۸۱، مستدرك الوسائل: ۱/ ۴۶۸ الحديث ۱۱۸۳.

۱۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۲۵ الباب ۲۴ من أبواب الجنابه.

۱۳- فقه الرضا عليه السّلام: ۸۱، مستدرك الوسائل: ۱/ ۴۷۰ الحديث ۱۱۸۸.

ص: ۲۴۶

و الدعاء بالمأثور.

و الموالاه؛ لفعل الحجج عليهم السّلام، و لما فيه من المسارعه إلى الخير.

و تخلیل المانع قبل الإفاضه، و غیره عقدها للاستظهار و بعض الصغائر للخبرین (۱).

و غسل الفرج بالیسار؛ للعمومات و خصوص الصحیح (۲).

و تثلیث غسل کلّ عضو، و لو فی الارتماسی، حملًا علی غسل المیّت، و المنصوص تثلیث الصبّ فی الرأس، و تثنیته فی غیره (۳)، فلو أُرید به الغسل حمل الأقلّ علی غیر المؤکّد.

و الإسباغ بالصاع؛ للإجماع و فعل النبی صلّی اللّه علیه و سلّم کما فی الصحاح و غیرها (۴)، و ظاهرها عدم رجحان الزائد، إلّا أنّ الفاضلین صرّحا باستحبابه، و نقلا الإجماع علیه (۵)، و الشهید حکاه عن الشیخ و جماعه (۶)، فلا یبعد القول به إن لم یؤدّ إلی السرف.

فروع:

الأوّل:

لا یستحب تجدید الغسل؛ للأصل و الإجماع.

۱- فقه الرضا علیه السّلام: ۸۱، مستدرک الوسائل: ۱/ ۴۷۰ الحدیث ۱۱۸۸، وسائل الشیعه: ۲/ ۲۵۵ الحدیث ۲۰۹۳، لاحظ! الحدائق الناضره: ۳/ ۱۱۳.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۳۰ الحدیث ۲۰۱۷.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۲۹ الحدیث ۲۰۱۳.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۴۲ الباب ۳۲ من أبواب الجنابه.

۵- المعتبر: ۱/ ۱۸۶، منتهی المطلب: ۲/ ۲۱۰.

۶- ذکری الشیعه: ۲/ ۲۴۳.

الثانی:

یستحبّ قبله الاستبراء بالبول و الاجتهاد، وفاقاً للسیّد و الحلّی و الفاضلین (۱) و جلّ الثالثه، و لا یجب بهما کالجعفی (۲)، و لا بأحدهما کالشیخ و ابنی زهره و حمزه (۳)، و لا بالأوّل إن أمکن و إلّا فبالثانی کالمفید و القاضی (۴)، و إطلاق وجوبه من جماعه یرجع إلی أحد الثلاثه. و کلام الصدوق و الإسکافی (۵) یحتمل الحکمین بالنسبه إلی الأوّل أو إلیهما.

لنا: علی عدم وجوبه: الأصل و إطلاق الکتاب و أکثر النصوص (۶). و علی ندبه: خصوص المستفیضه (۷)، و هی حجّه الموجب

أخذاً بظاهرها و تقييداً للمطلقات بها، إمّا مع تقييد كلّ من القسمين بالآخر كالأوّل، أو الحمل على التخيير لحصول العلّه بأحدهما كالثانی، أو تقديم الأقوى فی تحصيلها كالثالث. و ردّ بعدم دلالتها على الوجوب مع ظهور بعضها فی الندب، فحمل الكلّ عليه متعيّن.

و لو سلّم دلاله البعض لظاهر الأمر، فالتأمّل يعطی كونه إرشاداً إلی ما يدفع إعاده الغسل بعد ظهور البلل.

١- نقل عن السيد فی المعتبر: ١/ ١٨٥، السرائر: ١/ ١١٧، المعتبر: ١/ ١٨٥، تذكره الفقهاء: ١/ ٢٣٢، مختلف الشيعه: ١/ ٣٣٥.

٢- نقل عنه فی ذكرى الشيعه: ٢/ ٢٣٠.

٣- المبسوط: ١/ ٢٩، غنيه النزوع: ۶١، الوسيله: ۵۵، تنبيه: ظاهر «الوسيله» كالمفيد و القاضی، لاحظ! مفتاح الكرامه: ٣/ ٧٣ و ٧۴.

۴- المقنعه: ۵٢، نقل عن القاضی فی ذكرى الشيعه: ٢/ ٢٣٠.

۵- من لا يحضره الفقيه: ١/ ۴۶، نقل عن الإسكافی فی ذكرى الشيعه: ٢/ ٢٣٠.

۶- وسائل الشيعه: ١/ ٢٨٢ الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، ٢/ ٢۵٠ الباب ٣۶ من أبواب الجنابه.

٧- وسائل الشيعه: ١/ ٣٢٠ الباب ١١ من أبواب أحكام الخلوه، مستدرك الوسائل: ١/ ٢۵٩ الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلوه.

و الحقّ اختصاصه بالمنزل؛ لجريان العلّه فيه دون غيره، بحكم العقل و إيماء الخبرين (١)، و بالرجل وفاقاً للمعظم؛ للأصل و نقل الإجماع (٢) و تغاير المخرجين فی المرأه، و خلافاً ل «المقنعه» و «النهايه» (٣) للصحيح (۴)، و هو غير ناهض.

الثالث:

الخارج بعد الغسل إن اتّضح فحكمه واضح، و إن اشتبه فالغسل إمّا بعد البول و الاجتهاد أو الأوّل أو الثانی مع إمكانه أو تعذّره أو بدونهما.

فعلى الأوّل: لا يجب غسل و لا وضوء، بالأصل و الإجماع و الاستصحاب و المستفيضه من الصحاح و غيرها (۵)، و يؤيّده قوّه الظنّ بإخراجهما بقايا الموجبين.

و على الثانی: يتوضّأ و لا يغتسل؛ لاستفاضه النصوص (۶)، و ظاهر الوفاق.

و يعضد الأوّل إطلاق الصحيح (٧)، و مفهوم المعتبره (٨)، و الثانی الأصل و نقل الآخر فی «السرائر» (٩) و غلبه الظن بدفع البول بقايا المنی.

و على الثالث: يغتسل؛ لإطلاق المستفيضه (١٠). و خلاف بعضهم (١١) لا عبره به.

١- وسائل الشيعه: ٢/ ٢۵١ الحديث ٢٠٨١، مستدرك الوسائل: ١/ ۴٧٧ الحديث ١٢٠۵.

۲- غنیه النزوع: ۶۱، ریاض المسائل: ۱/ ۳۰۴.

۳- المقنعه: ۵۴، النهایه: ۲۱.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۳۰ الحدیث ۲۰۱۸.

۵- وسائل الشیعه: ۱/ ۲۸۲ الباب ۱۳ من أبواب نواقض الوضوء، ۲/ ۲۵۰ الباب ۳۶ من أبواب الجنابه.

۶- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۵۱ و ۲۵۲ الحدیث ۲۰۸۱ ۲۰۸۳.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۵۱ الحدیث ۲۰۸۱.

۸- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۲۰ الحدیث ۸۴۱.

۹- السرائر: ۳/ ۵۸۷.

۱۰- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۵۱ و ۲۵۲ الحدیث ۲۰۸۰ و ۲۰۸۱ و ۲۰۸۴.

۱۱- شرائع الإسلام: ۱/ ۲۸، لاحظ! ریاض المسائل: ۱/ ۳۰۶.

ص: ۲۴۹

و الرابع کالأوّل، وفاقاً للأکثر؛ للأصل و الاستصحاب، و إطلاق المستفیضه (۱) بعد تقیّده بالتعذّر جمعاً.

و قیل: یجب الغسل (۲) لإطلاق الأُخری (۳).

و أُجیب بتقیّدها بالأُولی و إن کانت أکثر منها؛ لاعتضادها بالشهره و الأصلین فی إیجاب العمل بالأُخری طرح الاولی.

و الخامس کالثالث، وفاقاً للمعظم؛ لنقل الإجماع (۴) و المستفیضه (۵)، و الأُخری (۶) المعارضه لها مقیّده بالرابع کما مرّ، و قوه الظنّ فیهما بالتخلّف تؤکّد الحکم و ثبوته فی الرابع مع التخلّف للمعارض.

و ظاهر الصدوق کفایه الوضوء (۷)؛ للمرسل (۸). و ردّ بعدم التقاوم.

ثمّ الخارج بعد الغسل حدث جدید، فالعباده الواقعه بینهما صحیحه؛ لحصول الامتثال، و قیل بالإعاده (۹) لظاهر الصحیح و المضمر (۱۰)، و ردّ بعدم الصراحه و الحجّیه.

الرابع:

واجد اللمعه فی الترتیبی یغسلها بالإجماع و الإطلاقات

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۵۰ الباب ۳۶ من أبواب الجنابه.

۲- مدارک الأحکام: ۱/ ۳۰۵.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۵۱ الحدیث ۲۰۸۱.

۴- السرائر: ۱/ ۱۲۲، لاحظ! رياض المسائل: ۱/ ۳۰۵.
۵- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۵۱ و ۲۵۲ الحديث ۲۰۸۰ ۲۰۸۴.
۶- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۵۰ و ۲۵۲ و ۲۵۳ الحديث ۲۰۷۶ و ۲۰۸۷ و ۲۰۸۸.
۷- المقنع: ۴۲.
۸- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۵۰ الحديث ۲۰۷۶.
۹- لاحظ! السرائر: ۱/ ۱۲۳، مفتاح الكرامه: ۳/ ۱۰۲ و ۱۰۳.
۱۰- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۵۱ الحديث ۲۰۸۰ و ۲۵۲ الحديث ۲۰۸۶، لاحظ! الحدائق الناضره: ۳/ ۳۹.

و خصوص الصحاح (۱) و ما بعدها؛ لتوقّف الترتيب عليه، و به يقيّد المطلقات. و فى الارتماسى يعيد مطلقاً، لا إن طال الزمان (۲)، و إلّا غسلها كبعضهم (۳)، و لا يكتفى بغسلها (۴) مطلقاً كآخر (۵)، أو بما بعدها كثالث (۶).

لنا: اشتراط الدفعه فى الارتماسى و الوصول، و غسلها بعد الفراغ ينافى الثانى، و تخصيص الاشتراط بالأوّل خلاف الظاهر، و إطلاق الخبر.

للمخالف الأوّل: بقاء الوحده مع قصر الزمان و انتفائها مع طوله. قلنا: مع الخروج ينتفى فى الصورتين.

و للثانى: إطلاق الصحاح و غيرها، و ردّ بظهورها فى المرتّب.

و للثالث: ترتّب الارتماس حكماً، و ضعفه قد ظهر.

الخامس:

يشترط فى الصحّه طهر المحلّ، وفاقاً للأكثر؛ للاستصحاب و نقل الإجماع (۷)، و ظاهر الصحاح (۸).

خلافاً للشيخ و بعض الثالثه (۹)؛ للأصل و إطلاق الأُخر. و أُجيب بوجود الرافع و المقيّد.

و على الاشتراط يجب تقديم إزاله الخبث على الغسل؛ لظاهر الأدلّه، فلا

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۵۹ ۲۶۱ الحديث ۲۱۰۳ ۲۱۰۵.
۲- فى النسخ الخطّيه: إلّا إن طال الزمان، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.
۳- جامع المقاصد: ۱/ ۲۸۰.
۴- فى النسخ الخطّيه: و لا يكفى تغسلها، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.
۵- قواعد الأحكام: ۱/ ۱۴.

۶- إيضاح الفوائد: ۱/ ۵۰.

۷- غنيه النزوع: ۶۱.

۸- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۳۰ و ۲۳۳ الحديث ۲۰۱۸ و ۲۰۱۹ و ۲۰۲۹.

۹- المبسوط: ۱/ ۲۹، نهايه الأحكام: ۱/ ۱۰۹، جامع المقاصد: ۱/ ۲۸۰.

يكفى المرّه لهما مطلقاً كالشيخ (۱)، و لا- إذا لم ينفعل كالفاضل (۲)، و احتجاجهما بحصول الغسل بالمرّه المطلقه أو المطهّره ضعيف.

السادس:

المحدث بالأصغر فى أثناء الترتيبى يتمّه و يتوضّأ، وفاقاً للسيّد و المحقّق (۳) و أكثر الثالثه، و لا- يلزمه الإعاده كالشيخ و الصدوقين و الفاضل و الشهيدين (۴)، و لا يكفيه الإتمام كالقاضى و الحلّى و بعض الثالثه و الكركى (۵).

لنا: عدم إيجاب الأصغر للغسل بإعادته غير معقوله، و توقّف رفعه على الغسل أو الوضوء، و الأوّل معلوم الانتفاء؛ لتقدّم بعضه، فيتعيّن الثانى.

و بتقرير آخر: الأصغر لا يوجب الغسل، فلا يعيد و لا يرتفع ببقيّته؛ لعدم استقلالها بالرفع، فيتوضّأ، و منع إيجاب الأصغر للصغرى إذا جامع الأكبر بدون الكبرى ساقط؛ لتعيّن رفعه بإحداهما، فإذا انتفت الكبرى تعيّنت الصغرى، و بقاء بعضها لا يفيد؛ لعدم استقلاله بالرفع. و إطلاق سقوط الأصغر بالأكبر معارض بإطلاق وجوب الصغرى بالأصغر، و تقييد الثانى (۶) بعدم الأكبر مطلقاً ليس أولى من تقييد الأوّل ببقاء الكبرى بتمامه.

للشيخ: ناقضيّه الأصغر للطهاره الكامله، فينقض الناقصه، و ما هى إلّا بعض الغسل؛ إذ لا وضوء معه، و سببيّته لها لاستقلال كلّ حدث بها، و ما هى إلّا

۱- المبسوط: ۱/ ۲۹.

۲- نهايه الأحكام: ۱/ ۱۰۹.

۳- نقل عن السيد فى ذكرى الشيعه: ۲/ ۲۴۸، المعتبر: ۱/ ۱۹۶.

۴- النهايه: ۲۲، المبسوط: ۱/ ۲۹ و ۳۰، نقل عن والد الصدوق فى من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۴۸ و ۴۹ ذيل الحديث ۱۹۱، الهدايه: ۹۶، نهايه الأحكام: ۱/ ۱۱۴، منتهى المطلب: ۲/ ۲۵۴، الدروس الشرعيه: ۱/ ۹۷، روض الجنان: ۵۷.

۵- جواهر الفقه: ۱۲ المسأله ۲۲، السرائر: ۱/ ۱۱۹، ذخيره المعاد: ۶۰، جامع المقاصد: ۱/ ۲۷۶.

۶- فى النسخ الخطّيه: و يفسد الثانى، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

الکبری الکامله؛ إذ الناقصه غیر مستقلّه، و الصغری غیر مجامعه.

قلنا: الکبری بمعنی السبب یرفع الحدثین و یحدث الطهارتین بمعنی الأثر، إن کلّاً فکلا و إن جزءً فجزءً، و الأکبر بمعنی السبب بالعکس مع سببیته للکبری بمعناه أیضاً، و الأصغر بهذا المعنی لا یؤثّر فی الکبری (۱)، و الکبری بالمعنیین إحداثاً و رفعاً و سببیه، و إنّما یؤثّر فی الأصغر، و الصغری بالمعنیین کذلک.

فثبت أنّ ناقضیّه الأصغر و سببیّته إنّما هو للوضوء دون الغسل کلّاً أو بعضاً.

و قد یستدلّ له بقول الرضا علیه السّلام (۲)، و هو یصلح للحجّیه، و الشهره الموجبه للانجبار غیر ثابته.

للقاضی: صدق الغسل مع التخلّل و کفایته بإطلاق الأمر، فلا یلزم الإعاده، و لا وضوء معه باستفاضه النصوص (۳).

قلنا: یعارضها موجباته بالأصغر بالعموم من وجه، و تخصیص الاولی بها أولی من العکس بوجوه. و ما ذکر من الخلاف و الترجیح یجری فی کلّ غسل إن أجزأ عن الوضوء، و إلّا فالحقّ تعیّنه مع الإتمام کما لا یخفی وجهه، و لذا حکم به الفاضل (۴) مع اختیاره الإعاده فی الجنابه.

و توهّم الجمع حینئذٍ بین الإعاده و الوضوء أو کفایه الإتمام ضعیف، و تعلیله علیل.

و لو أحدث غیر الجنب بعد الوضوء و قبل الغسل أعاده، و بالعکس لم یلزمه إلّا الوضوء، و بقاء الأکبر الموجب لانسحاب الأقوال ممنوع، و لو سلّم فالشرع

۱- فی نسخه مکتبه آیه اللّه السیّد المرعشی: فی الأکبر.

۲- فقه الرضا علیه السّلام: ۸۵.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۴۶ الباب ۳۴ من أبواب الجنابه.

۴- تحریر الأحکام: ۱/ ۱۳.

أزاله بالوضوء، و التفرقه تحکّم.

و الارتماسی کالترتیبی فی إمکان التخلّل، و الدفعه (۱) العرفیّه لا ینافیه، فیجری فیه ما ذکر قبل حصوله بآخر أجزاء الولوج، و هو آنیّ.

قلنا: بل بکلّها بالتبادر، و هو تدریجی.

و لو أحدث فی أثناء غسل الجنابه بها أعاد، و وجهه ظاهر. و بأکبر غیرها فکالأصغر فی عدم النقض؛ لما مضی منه، و إیجابه ما یرفعه من طهاره کامله؛ لإطلاق الأدلّه. و قس علیه حدوث کلّ أکبر فی أثناء کلّ غسل.

فصل [إجزاء الغسل عن الوضوء]

لا وضوء مع غسل الجنابه؛ للأصل و الإجماعین و المستفیضه من الصحاح و غیرها (۲)، و إطلاق الأمر بالإطهار (۳)، المراد منه الغسل إجماعاً.

و الحقّ وجوبه مع باقی الأغسال سوی غسل المیّت، وفاقاً للمعظم، و خلافاً للسیّد و الإسکافی (۴).

لنا: الاستصحاب، و دعوی الإجماع من الصدوق (۵)، و عموم الآیه (۶)، خرج الجنب بالنصّ و الإجماع، فبقی الباقی، و إطلاق الأمر به بحصول موجبه،

۱- فی النسخ الخطّیه: أو الدفعه، و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۴۶ الباب ۳۴ من أبواب الجنابه.

۳- المائده (۵): ۶.

۴- رسائل الشریف المرتضی (جمل العلم و العمل): ۳/ ۲۴، نقل عن الإسکافی فی مختلف الشیعه: ۱/ ۳۴۰.

۵- أمالی الصدوق: ۵۱۵ المجلس ۹۳.

۶- مرّ آنفاً.

ص: ۲۵۴

و خصوص المستفیضه (۱).

للسیّد: الأصل، و إطلاق الأمر بالأغسال بحصول أسبابها من دون تعرّض للوضوء، و خصوص المستفیضه (۲).

و ردّ الأوّل بما مرّ، و الثانی باکتفائهم بالأقوی مع ظهور الأضعف عندهم، و الثالث بدورانه بین ما لا دلاله له و ما له محامل ظاهره؛ إذ عمدته ما ورد من قولهم: «لا وضوء مع الغسل» (۳) و «أیّ وضوء أطهر منه» (۴)، و المتبادر منه غسل الجنابه، و قد ورد ذلک ردّاً علی العامّه فی جمعهم الوضوء معه.

ثمّ وجوب الوضوء معها لصحّه الصلاه، لا صحّتها، فهی تجامع الأصغر.

و الظاهر عدم مجامعتها الأکبر؛ لبعض الظواهر و عدم الفائده إلّا ما خرج بنصّ کغسل الإحرام مع الحیض و النفاس.

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۴۸ الباب ۳۵ من أبواب الجنابه.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۴۴ الباب ۳۳ من أبواب الجنابه.

۳- وسائل الشیعه: ۲۴۴ الباب ۳۳ من أبواب الجنابه.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۴۵ الحدیث ۲۰۵۸.

ص: ۲۵۵

بحث غسل الحیض

فصل [صفات الحیض]

دم الحیض غالباً حارّ عبیط أسود له دفع و حرقه، بالإجماع و المستفیضه (۱).

و لو اشتبه بدم العذره فالتمیّز بانغماس القطنه و تطوّقها؛ للصحیحین (۲). و توقّف المحقّق فی الأوّل بعد قطعه بالثانی (۳) مع صراحتهما فیهما لا وجه له.

و بدم القرحه، فالمشهور أنّ الخارج من الأیسر حیض و من الأیمن قرحه. و قیل بالعکس (۴)، و حجّه القولین روایه مضطربه (۵) لا تصلح للتعویل، مع أنّها تکون فی الطرفین و الحیض مخرجه الرحم دون شی ء منهما.

فالحقّ الرجوع إلی الأوصاف، و إلی الأصل إن فقدت.

و أقلّه ثلاثه، و أکثره عشره، بالإجماعین و المعتبره (۶). و جعل أکثره فی

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۷۵ الباب ۳ من أبواب الحیض.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۷۳ الحدیث ۲۱۲۹ و ۲۱۳۰.

۳- المعتبر: ۱/ ۱۹۸، شرائع الإسلام: ۱/ ۲۹.

۴- ذکری الشیعه: ۱/ ۲۲۹.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۰۷ الحدیث ۲۲۱۰ و ۲۲۰۹.

۶- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۹۳ الباب ۱۰ من أبواب الحیض.

ص: ۲۵۶

الصحیح ثمانیه (۱) شاذّ متروک (۲).

و الحقّ المشهور اشتراط التوالی فی الثلاثه، فلا یکفی کونها فی العشره. خلافاً ل «النهایه» (۳).

لنا: استصحاب الطهاره، و عموم التکلیف بالعباده، و خصوص الرضوی (۴) المنجبر بعمل الجماعه. و ترک العباده بمجرّد الرؤیه

لذات العاده اعتبار للغالب استظهاراً، فلا ينافيه. و قد يستدلّ بتبادره من قولهم: «أدنى الحيض ثلاثه» (۵).

قلنا: ممنوع فى غير المتجاوز، و اشتراطه فيه مجمع عليه، و الخلاف فى المتجاوز، فالأكثر على اشتراطه فى الثلاثه الأُول؛ لكون الجميع حيضاً و إن تفرّق فى الباقى من العشره.

و الشيخ اكتفى له بوجود الدم فى ثلاثه فيها متفرّقه (۶)، و ظاهر أنّ الخبر لا يتناول ذلک، إلّا أن يخصّص الحيض بمجرّد الثلاثه و يجعل ما بينها من أيام النقاء طهراً، كما نسب إليه العاملى (۷). و حينئذٍ يلزمه أقلّيه الطهر من عشره، و هو باطل بالنصّ (۸) و الإجماع، و تجويزها فى المتخلّل بين حيضه واحده، و تخصيص منعها بالمتخلّل بين حيضين باطل كما يأتى.

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۹۷ الحديث ۲۱۷۹.

۲- للتوسّع لاحظ! منتهى المطلب: ۲/ ۲۸۲.

۳- النهايه: ۲۶.

۴- فقه الرضا عليه السلام: ۱۹۰، مستدرک الوسائل: ۲/ ۱۲ الحديث ۱۲۶۸.

۵- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۹۳ الباب ۱۰ من أبواب الحيض.

۶- مرّ آنفاً.

۷- نسب إلى الشيخ فى روض الجنان: ۶۱ و ۶۲.

۸- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۹۷ الباب ۱۱ من أبواب الحيض.

ل «النهايه»: الحسن و الموثّق (۱)، و لا دلاله لهما، و المرسله الطويله (۲)، و هى مع ضعفها شاذّه متروكه؛ إذ لم يفت بها غيره، و كون ما يقع فى العاده أو يتضمّن الوصف أو يحتمل الطمثه حيضاً.

قلنا: على التسليم مشروط بالتوالى؛ للمعارض.

ثمّ الحقّ عدم دلاله هذه الثلاثه، و لا خبر آخر على كون المتخلّل بين حيضه واحده من أيّام النقاء طهراً مع كونها أقلّ من العشره، فتنزيلها عليه بالتكلّف، و تخصيص أخبار عدم كون الطهر أقلّ من عشره بالطهر المتخلّل بين حيضتين مع مخالفته للإجماع لا وجه له.

نعم؛ قول الرضا عليه السّلام (۳) ظاهر فيه، فلا بدّ من تأويله أو طرحه؛ لمخالفته القطع، و التأمّل يعطى عدم ظهور عباره «النهايه» أيضاً فيه، فحملها عليه و نسبته إليه مع مخالفته الإجماع و النصوص لا وجه له.

و يحصل التوالى برؤيه المسمّى فى كلّ يوم، وفاقاً للأكثر؛ للعمومات. و لا يشترط فيه الاتّصال فى الثلاثه أو الرؤيه فى أوّل الأوّل و آخر الآخر و جزء من الوسط؛ لعدم الدليل.

و الیوم یشمل لیلته عرفاً أو تغلیباً؛ لظاهر المحقّق (۴)، و صریح المحکی (۵)، فعلی المختار یکفی المسمّی فی کلّ یوم أو لیلته، و علی الثالث فی أوّل أحدهما و آخر الثالث و جزء من الثانی منهما، و علی الثانی یشترط الاتّصال فی الثلاثه بلیالیها.

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۹۸، الحدیث ۲۱۸۲، ۲۹۶ الحدیث ۲۱۷۶، لاحظ! الحدائق الناضره: ۳/ ۱۶۱.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۹۹ الحدیث ۲۱۸۶.

۳- فقه الرضا علیه السّلام: ۱۹۲، مستدرک الوسائل: ۲/ ۱۲ الحدیث ۱۲۶۸.

۴- المعتبر: ۱/ ۲۰۲ و ۲۰۳.

۵- منتهی المطلب: ۲/ ۲۷۹، جامع المقاصد: ۱/ ۲۸۷.

ص: ۲۵۸

فصل [أقلّ الطهر]

أقلّ الطهر عشره، بالمستفیض من النصّ (۱)، و نقل الإجماع (۲). و إطلاقهما یشمل المتخلّل بین حیضه و حیضتین، فالتخصیص بالثانی (۳) بلا مخصّص باطل، و توهّم إیماء الصحیح (۴) إلی الاختصاص فاسد.

فصل [سن الحیض]

لا حیض قبل التسع بالإجماعین و الموثّق و الخبر (۵)، و جعل الحیض دلیل البلوغ إنّما هو فی مجهوله السن مع کون الدم بوصفه، فلا دور. و الدفع بکون الأوّل بحسب الواقع و الثانی بحسب الظاهر کما تری.

و لا بعد الیأس، بالإجماع. و الحقّ حصوله بالستّین مطلقاً وفاقاً ل «الشرائع» و «المنتهی» (۶)، لا الخمسین کذلک ک «النهایه» و «المدارک» (۷)، و لا الأوّل فی القرشیّه و النبطیّه و الثانی فی غیرهما کالمفید (۸) و الفاضل فی أکثر

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۹۷ الباب ۱۱ من أبواب الحیض.

۲- مدارک الأحکام: ۱/ ۳۱۹.

۳- الحدائق الناضره: ۳/ ۱۶۰ و ۱۶۴.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۹۷ الحدیث ۲۱۸۰.

۵- وسائل الشیعه: ۲۲/ ۱۸۳ الحدیث ۲۸۳۳۴، ۱۷۹ الحدیث ۲۸۳۲۴.

۶- شرائع الإسلام: ۱/ ۲۹، منتهی المطلب: ۲/ ۲۷۲.

۷- النهایه: ۵۱۶، مدارک الأحکام: ۱/ ۳۲۳.

۸- المقنعه: ۵۳۲.

ص: ۲۵۹

کتبه (۱)، و لا الأوّل فی الأُولی و التالی فی غیرها کالصدوق و «المبسوط» و «الجامع» (۲).

لنا: الموثّق، و المرسل (۳)، و أصاله عدم الیأس و بقاء العدّه و توابع الزوجیّه، و عموم اعتبار الوصف و العاده. و دعوی المحقّق إجماعهم علی أنّ المحتمل لکونه حیضاً حیض (۴).

ل «النهایه»: الصحیح و المرسل و الخبر (۵)، و أُجیب بالحمل علی الغالب.

و لم نعثر علی حجّه للمفید.

و للصدوق: المرسل (۶)، و لا یفید تمام المطلوب، و حمله علی الغالب ممکن.

فصل [الشکّ فی الحیض]

ما یحتمل کونه حیضاً حیض؛ لظاهر المحقّق (۷) و صریح المحکی من المحقّق (۸)، بل الفاضل عند المحقّق [الثانی] (۹)، و استقراء جزئیّات الفتاوی و النصوص

۱- تذکره الفقهاء: ۱/ ۲۵۲، قواعد الأحکام: ۱/ ۱۴، نهایه الإحکام: ۱/ ۱۱۷.

۲- من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۵۱، المبسوط: ۱/ ۴۲، الجامع للشرائع: ۴۶۶.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۳۷ الحدیث ۲۳۰۱، ۳۳۶ الحدیث ۲۲۹۷.

۴- المعتبر: ۱/ ۲۰۳، للتوسّع لاحظ! مستند الشیعه: ۲/ ۴۰۸.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۳۵ الحدیث ۲۲۹۴ و ۲۲۹۶، ۲۲/ ۱۷۹ الحدیث ۲۸۳۲۴.

۶- من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۵۱ الحدیث ۱۹۸.

۷- المعتبر: ۱/ ۲۰۳.

۸- مدارک الأحکام: ۱/ ۳۲۴.

۹- جامع المقاصد: ۱/ ۲۸۸.

ص: ۲۶۰

الحاکمه بالحیض، فإنّ جلّها من موارد الإمکان، فیحصل منها قوّه الظنّ بالعموم، فهو أصل کلّی یفتقر الخروج منه إلی دلاله خارجه، و منع حجّیه مثل هذا الظن بعد الانضمام بالوفاق مکابره، و أصاله عدم الحیض بأصاله عدم الآفه معارضه، و استصحاب بقاء التکلیف بالعباده یدفعه توقّف أحد الیقینین علی الآخر.

و الوصف أو العاده إن كان من لوازم الإمكان فاشتراطه مسلّم، و إلّا فممنوع و الظاهر الأوّل، ففاقد الوصف فی غير وقت العاده لا يحكم بكونه حيضاً، إلّا ما خرج بالنص أو الإجماع. فكليّه القاعده مقيّده بأحد الأمرين عندنا.

و المراد بالإمكان هنا العام، فيشمل المتيقّن و المحتمل، إلّا ما ثبت خلافه، و هو إمّا باعتبار السنّ كالبلوغ و عدم اليأس، أو المدّه كعدم نقصه و زيادته عن الثلاثه و العشره، أو الدوام كالتوالی، أو الوصف كالقوی مع التميّز، أو المحلّ كالجانب إن اعتبر، أو عدم المانع كالحمل علی رأی و مسبوقيّته بحيض أو نفاس لم يتخلّل بينهما أقلّ الطهر مع التجاوز عن العشره، فالإمكان فرع التخلّل أو عدم التجاوز.

فصل [اجتماع الحيض و الحمل]

فی اجتماع الحيض مع الحمل مطلقاً، أو قبل استبانته، أو مع الوصف، أو فی العاده لا بعدها بعشرين، أو عدمه مطلقاً أقوال:

الأوّل: للأكثر. و الثانی: ل «الخلاف» (۱). و الثالث: للصدوق (۲)، و نسبه

۱- الخلاف: ۱/ ۲۳۹ المسأله ۲۰۵.

۲- من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۵۱ ذيل الحديث ۱۹۷.

الأوّل إليه (۱) لا وجه له. و الرابع: ل «النهايه» و التهذيبين (۲). و الخامس: للمفيد و الإسكافی و الحلّی (۳).

للأوّل: ما مرّ من القاعده و استفاضه النصوص من الصحاح و غيرها (۴).

و للثانی: نقل الوفاق فی «الخلاف» (۵).

و للثالث: الصحيح و الموثّق و المرسل (۶).

و للرابع: الصحيح (۷).

و للخامس: ظاهر الصحيح (۸)، و صريح الخبر (۹)، و صحّه طلاقها مع رؤيه الدم و فساد طلاق الحائض إجماعاً، و جعل الاستبراء بالحيض علامه لعدم الحمل فلا يجامعه، و عدم اعتيادها الحيض غالباً، فما تراه نادراً لا يكون منه كاليائسه.

و ضعف الثانی و الأخير ممّا لا ريب فيه؛ إذ دعوی الإجماع فی المقام كما تری، و الصحيح فی غير المبحث، و الخبر راويه عامّی، فيحمل علی التقيّه، و التعليلات عليله.

و علی ما اخترناه من اشتراط يختصّ غيرها بأحد الأمرين، يلزم الاشتراط

١- الحدائق الناضره: ٣/ ١٧٧.

٢- النهايه: ٢٥، تهذيب الأحكام: ١/ ٣٨٨ ذيل الحديث ١١٩٦، الاستبصار: ١/ ١٤٠ ذيل الحديث ٤٨١.

٣- أحكام النساء للمفيد: ٢٤، نقل عن الإسكافى فى مختلف الشيعه: ١/ ٣٥٦، السرائر: ١/ ١٥٠.

۴- وسائل الشيعه: ٢/ ٣٢٩ الباب ٣٠ من أبواب الحيض.

۵- الخلاف: ١/ ٢٣٩ المسأله ٢٠۵.

۶- وسائل الشيعه: ٢/ ٣٢٩ و ٣٣٢ الحديث ٢٢٧٧ و ٢٢٨۶ و ٢٢٨۵.

٧- وسائل الشيعه: ٢/ ٣٣٠ الحديث ٢٢٧٩.

٨- وسائل الشيعه: ٢/ ٣٣٣ الحديث ٢٢٨٨.

٩- وسائل الشيعه: ٢/ ٣٣٣ الحديث ٢٢٨٩.

فيهما بطريق أولى، فيندفع القول الأوّل أيضاً، و يقيّد إطلاق أخباره بأدلّه اشتراط أحدهما، مع أنّ العمل به يوجب طرحها.

فالحق تحيّضها برؤيه الدم مع أحد الشرطين لا بعينه، فيقيّد أخبار كلّ منها بعدم الآخر لا بعينه كما هو مبنى الثالث و الرابع، حذراً عن لزوم طرح أدلّه الآخر، و لا يجب خرق المركّب، كما لا يخفى وجهه.

ثمّ القائل بالرابع أفتى بما تضمّنه النصّ من تحيّضها بما ترى فى العاده، لا بعدها بعشرين، و مقتضاه كون ما ترى بعدها بأقلّ منه حيضاً. و فيه إشكالات لا تخفى.

و الصواب اعتبار وقت العاده دون المتقدّم و المتأخّر إلّا اليسير الذى يقع فيه الاختلاف غالباً.

فصل [حكم رؤيه الدمين]

لو رأت الدم ثلاثه و انقطع ثمّ عاد، فالعود إمّا بعد أقلّ الطهر فالدمان حيضان، أو قبله مع انقطاعه فى العشره فالمجموع حيض واحد، أو فيما بعدها فالثانى استحاضه.

و هذا التفصيل إن أثبته الوفاق أو ساعده الموثّق و الحسن (١) فلا كلام، و إلّا فعلى ما اشترطناه فى القاعده من أحد الشرطين لا بدّ منه فى الحكم بالتحيّض.

١- وسائل الشيعه: ٢/ ٢٩۶ الحديث ٢١٧۶، ٢٨٩ الحديث ٢١٨٢.

فصل [ثبوت العاده]

ثبوت العاده بمرّتين كعدمه بالمرّه مجمع عليه، و النصوص بهما مستفيضه (۱)، و اشتقاقها من العود يقرّر الأوّل، و لا ينافى الثانى.

و أقوى العادات العدديّه الوقتيه، و دلاله النصوص على اعتبارها ظاهره فتستقرّ برؤيه الدم خمسه مثلًا فى أوّل شهرين، فتتحيّض برؤيته فى أوّل الثالث و ترجع إليها عند تجاوزه العشره و عند استمراره، و لو رأته فى آخر الثانى رجعت إلى الخمسه عند التجاوز. و الظاهر تحيّضها بذلك لا استظهارها إلى الثلاثه كالمبتدأه (۲) و المضطربه كما يأتى.

و العدديّه تستقر عدداً برؤيته خمسه فى أوّل الشهر و آخره، و فى المقطوع و المرسل (۳) دلاله على اعتبارها، و تقدّم العاده و تأخّرها عاده يؤكّده، فيرجع إليها عند التجاوز.

و بحسب الوقت كالمضطربه فى الاستظهار بالرؤيه و عدمه. و [إذا] استمر بها الدم، ففى إلحاقها فى الدم الرافع و ما فوقه بذاكره العدد الناسيه للوقت، أو العمل بالروايات مع سبق عاده مستقيمه و رجوعها إلى الأقارب بدونه وجهان.

و الوقتيه تستقرّ وقتاً برؤيته فى أوّل شهرين خمسه و سبعه، و فى المرسل (۴) دلاله على اعتبارها، فتتحيّض برؤيته فى أوّل الثالث. و فى العدد كالمضطربه،

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۸۶ الباب ۷ من أبواب الحيض.

۲- فى النسخ الخطّيه: كالمسدده، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۸۶ و ۲۷۷ الحديث ۲۱۵۵ و ۲۱۵۶ و ۲۱۵۳، ۲/ ۳۰۴ الحديث ۲۲۰۲.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۸۷ الحديث ۲۱۵۶.

فتتحيّض بالثلاثه وفاقاً للثانيين (۱)، لا بأقلّ العددين ك «النهايه» و «الذكرى» (۲).

لنا: عدم صدق الاستواء فيثبت حكم الاضطراب، و مجرّد تكرّر الأقل لا يقتضى ثبوته.

و عند التجاوز مع الاستمرار أو بدونه ففى (۳)، إلحاقها بذاكره الوقت الناسيه للعدد أو رجوعها إلى الأقران وجهان.

و لو رأت الثالث لا فى وقته، ففى تحيّضها بالرؤيه أو استظهارها إلى الثلاثه كما يأتى، و حكمها فى العدد كما مرّ.

و بما ذكر يعلم أنّ تأثير استقرار العدد فى الرجوع إليه عند العبور و الوقت فى الجلوس بالرؤيه فيه إجماعاً، و فى غيره على أحد القولين.

و الاختلاف فى العدد أو الوقت إنّما يتحقّق بيوم تام لا ناقص؛ لغلبه الاختلاف به عاده، فالشرع كالعرف لا يعتنى بمثله.

فصل [استقرار العاده]

استقرار الوقتيه العدديّه كالوقتيه لا يشترط باستقرار الطهر، أى تساوى الطهرين وقتاً و عدداً، و لا عدداً فقط؛ لصدق الاستواء بدونه، و إطلاق النص لاقتضائه ثبوت الاستقرار بتساوى الدمين من دون تعرّض لتساوى الطهرين.

على أنّ المعتبر من الشهر لمّا كان هو الهلالى، فحصول تساويهما فى الأمرين

۱- روض الجنان: ۶۴، جامع المقاصد: ۱/ ۲۹۰.

۲- نهايه الإحكام: ۱/ ۱۴۴، ذكرى الشيعه: ۱/ ۲۳۲.

۳- فى النسخ الخطّيه: هى، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

إذا انقطعا على آخر شهرين تساوت عدّتهما بالنقص أو التمام؛ إذ مع الاختلاف لو انقطعا على الآخر حصل التساوى فى الوقت دون العدد. و لو انقطع ذو الناقص على الأزيد أو التام على الأنقص انعكس الأمر، فيمتنع الاجتماع بينهما.

و الحقّ عدم اشتراطها بتساويهما وقتاً أيضاً، وفاقاً للمشهور؛ لما مرّ، و الشهيد اشترطه حاكماً بدونه استقرار العدد دون الوقت (۱)، و لا دليل له.

فعلى المختار لو تساوى دمان وقتاً و عدداً تحيّضت برؤيه الثالث، و إن اختلف الطهران مطلقاً، و على قول الشهيد تتحيّض مع تساويهما وقتاً أيضاً و إن اختلفا عدداً، و بدونه يستقر العدد لا غير، فتستظهر برؤيه الثالث إلى ثلاثه، و لو عبر العشره رجعت إلى العدد.

و بذلك يعلم أنّ فائده الخلاف فى الاستظهار و عدمه برؤيه الثالث فى غير وقت الأوّلين.

و على ما اختاره العاملى من وجوبه مع رؤيه الثالث فى غير وقت المتقدّم (۲) لا يظهر للخلاف فائده، و ظاهره ظهورها إن رأته فى وقته، و فساده ظاهر.

ثمّ هذا الشرط على اعتباره كما ظهر لا تأثير له فى العدديّه وجوداً و عدماً، و إنّما يؤثّر فى الوقتيه فقط، و لذا خصّ بها الشهيد شرطيّته، فنسبتها فى كلامهم إلى ذات الوصفين نفياً و إثباتاً باعتبار أحدهما.

و لا يشترط فى العدديّه تعدّد الشهر، و وقوعه فى الخبرين (۳) مبنىّ على الغالب، فلو تساوى دمان بينهما الطهر فى شهر واحد استقرّت العدديّه، و لو عبر العشره فى الثانى رجعت إلى العدد، و لو استمرّ الدم فيه تحيّضت فيه مرّتين.

۱- ذكرى الشيعه: ۱/ ۲۳۲.

۲- ذکری الشیعه: ۱/ ۲۳۲.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۹۲ الحدیث ۲۱۶۴ و ۲۱۶۵.

ص: ۲۶۶

و کذا لا یشترط فیها عدم الزیاده علی الشهرین، فیستقرّ بتساویهما فی الزائد علیهما، و لو اختلفا وقتاً و عدداً لم یستقرّ الوقت وفاقاً، و العدد علی الأصح. و قیل باستقرار أقل العددین (۱)، و ضعفه ظاهر ممّا مرّ.

فصل [تحدید الشهر]

الشهر حقیقه فی الهلالی لغه علی القطع، و شرعاً علی الأصح؛ لغلبه الاستعمال المحصّل له لعلائم الحقیقه فی عرف الشارع و المتشرّعه، کما یعطیه تصفّح الأحکام و الفتاوی.

و إطلاقه نادراً فی مواضع علی الثلاثین. و هنا علیّ ما یعبّر عنه بشهر الحیض، و هو العدّه التی یقع فیها حیض و طهر، و أقلّه ثلاثه عشر یوماً علی التجوّز؛ لأولویّته من النقل و الاشتراک.

و علی هذا، فالمعتبر فی تحقّق العاده هو الهلالی، وفاقاً للکرکی (۲) و أکثر الثالثه، و خلافاً للفاضل و ولده (۳).

لنا: بعد الأصل و ظاهر الخبرین (۴) شیوع إطلاق المطلق علیه، کما فی قولهم: «فی کلّ شهر ستّه أیّام أو سبعه» و تحدید أکثر الطهر بثلاثه أشهر (۵)

۱- ذکری الشیعه: ۱/ ۲۳۲.

۲- جامع المقاصد: ۱/ ۲۹۲ و ۲۹۳.

۳- نهایه الإحکام: ۱/ ۱۴۳، نقل عن فخر المحقّقین فی جامع المقاصد: ۱/ ۲۹۳.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۸۷ و ۳۰۴ الحدیث ۲۱۵۶ و ۲۲۰۲.

۵- الکافی فی الفقه: ۱۲۸.

ص: ۲۶۷

ضعیف، و کون الغالب فی عاده النساء وقوع الحیض فی کلّ هلالی مرّه، و لذا یحکم به للمتحیّره و المبتدأه مع إمکان الزیاده علیه، و جعلت عدّتها للطلاق بثلاثه أشهر هلالیّه.

علی أنّ تکرّر العدّه المذکوره فی شهرین یثبت اعتبار الهلالی، و فی شهر یبطل تماثل الزمان بالنسبه إلی الدمین، فاعتبارها یوجب انتفاء الوقتیه رأساً، و جعل وقوع کلّ منهما فی أوّلها مصحّحاً لها یوجب انتفاء غیرها؛ لتوقّف تعیّنها علی الوقوع الثابت فی کلّ عدّه، و تحقّق العددیّه فی شهر أو أکثر من شهرین خارج بالإجماع.

و بـذلـك يعلم عـدم النزاع بينهم فى اعتبار الهلالى فى الوقتيّه و العـدّه المـذكوره فى العدديّه، و إنّما النزاع بينهم فى تعيين ما هو الأصل منهما، فالأكثر جعلوا الأصل فى الاعتبار هو الهلالى دونها؛ للأصل و ظاهر الأخبار، و أخرجوا منه العدديّه للإجماع.

و الفاضل عكس الأمر (۱)؛ لشيوع استعمال الشهر فيها، و أخرج منها الوقتيه؛ لاستحاله تحقّقها فيها. و قد عرفت ما هو الحقّ.

فصل [حصول العاده بالتمييز]

العاده كما تحصل بالأخذ و الانقطاع كذلك تحصل بالتميیز مع الاتّصال، بالإجماع و ظاهر النصوص، فإن اتّفق دمان عدداً و وقتاً و صفه استقرّت وقتاً

۱- نهايه الأحكام: ۱/ ۱۴۳.

ص: ۲۶۸

و عدداً، فإن استمرّ الثالث بلا تميّز تحيّضت بأيّام العاده الحاصله من التمييز، و جعلت غيرها استحاضه.

و يعضـده ما يأتى من رجوع المبتـدأه و المضـطربه إلى التميّز و التحيّض به، و صـيرورته عاده بالتكرّر مرّتين، و الرجوع إليها بعد ذلك، و قد حكى الفاضل (۱) إجماعهم عليه.

و لو اختلفا فى الثلاثه أو الصـفه لم يحصل عاده. و لو اتّفقا فى الصـفه و أحد الآخرين استقرّت الوقتيه أو العدديّه، و حكم الثالث مع الإبهام كما مرّ.

فصل [أحكام الحائض]

ذات العدديّه لا تترك العباده برؤيه الدم، بل تستظهر بفعلها إلى الثلاثه إجماعاً.

و ذات الوقـتيه إن رأته فى وقت العـاده تحيّضت برؤيته، بالإجمـاعين و ظـاهر الصـحيح و المرسـل و الخبر (۲)، و يعضـده إطلاق الرضوى (۳). و إن رأته قبله ففى تحيّضهـا مطلقاً، أو مع كونه بصـفه الحيض، أو استظهارها بالعباده إلى الثلاثه، أو حضور الوقت أقوال:

للأكثر، و «المدارك» و «المسالك» (۴).

۱- تذكره الفقهاء: ۱/ ۲۵۹.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۷۸ الحديث ۲۱۳۶، ۲۷۹ الحديث ۲۱۳۸، ۲۸۱ الحديث ۲۱۴۴.

۳- فقه الرضا علیه السّلام: ۱۹۳، مستدرک الوسائل: ۲/ ۸ الحدیث ۱۲۵۵.

۴- مدارک الأحکام: ۱/ ۳۲۸، مسالک الأفهام: ۱/ ۶۰ و ۷۰.

ص: ۲۶۹

و المختار الأوّل؛ لظاهر المستفیضه (۱)، مع تعسّر الاحتیاط؛ لغلبه التقدّم و ندور الاتّفاق فی الوقت، و یعضده مسقطات الاحتیاط عن المبتدأه و المضطربه، فإنّ سقوطه عنهما یوجب سقوطه عنها بطریق أولی، و إطلاق أکثر الأخبار یعمّ کلّ تقدّم، و التحدید فی بعضها بیومین مبنیّ علی الغالب، و حمل الإطلاق علیه یوجب إحداث ثالث؛ لعدم قائل بالفرق، فلا یضرّ التقدّم بأیّ قدر کان ما لم یؤدّ إلی کون ما بین الدمین أقل من عشره.

و فی «المبسوط»: ما لم تزد علی العشره (۲)، و لا یعلم وجهه.

ل «المدارک»: ظاهر الحسن (۳)، و أُجیب بالحمل علی غیر وقت العاده و طرفیه.

ل «المسالک»: ظاهر الخبرین (۴)، و لا دلاله لهما، و کون العاده کالجبلّه فالتقدّم علیها یوجب الشکّ فی التحیّض، فهی مع التقدّم کذات العددیّه دون الوقتیّه، و أُجیب بالمنع.

و إن رأته بعده فالمشهور أیضاً تحیّضها مطلقاً؛ لإطلاق بعض الأخبار (۵)، و عدم تعقّل الفرق بین التقدّم و التأخّر، بل الثانی أولی بالاعتبار؛ لکونه أدخل منه فی الانبعاث، لا مع الصفه ک «المدارک» (۶)؛ لما مرّ مع جوابه.

و التحقیق؛ أنّ المکنون من دم الحیض فی مرأه واحده یختلف زیاده و نقصاً،

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۷۸ الباب ۴ من أبواب الحیض.

۲- المبسوط: ۱/ ۴۳ و ۴۴.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۷۵ الحدیث ۲۱۳۳.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۰۱ الحدیث ۲۱۷۸، ۳۳۷ الحدیث ۲۳۰۳.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۶۷ الحدیث ۲۳۸۲ و ۲۳۸۳.

۶- مرّ آنفاً.

ص: ۲۷۰

بل خروجاً و مکثاً باختلاف الوقت و الحال، فیمکن اتّفاق دمین فی الوقت و تقدّم ثالث علیه أو تأخّره عنه، و لیس المراد بقولهم: ما بعد الحیض مطلقاً أو بیومین لیس حیضاً، أنّ المتأخّر عن أقل العاده أو آخرها بیومین مع خلوّها عن الدم حیضاً؛ لبطلان ذلک بوجوه، بل المراد أنّ الدم إذا استمرّ و تجاوز العاده لا یکون ما تراه بعدها بیومین حیضاً. و الیومان لکونهما زمن الاستظهار بترک العباده یعدّان من الحیض، فالتعدیه هی التعدیه عن زمانه؛ لدخوله فیه.

فصل [ألوان الدماء]

السواد: و هو صفه للحيض إجماعاً، لكنّه فى وقت الطهر استحاضه؛ لابتناء الأوصاف على الغلبه، و التخلّف ممكن.

و البياض: و هو ليس وصفاً له كذلك.

و الحمره، و الصفره، و الخضره، و الكدره: و هى غالباً لغيره، و فى وقت العاده و طرفيه بالشرائط تكون منه؛ للنصوص (١) و الإطلاقات.

فصل [تعريف المبتدأه و المضطربه]

يطلق المبتدأه على من لم يثبت لها عاده لرؤيه الدم أوّلًا، أو اختلافه بأحد الثلاثه، و هو معناها الأعمّ.

١- وسائل الشيعه: ٢/ ٢٧٨ الباب ۴ من أبواب الحيض.

ص: ٢٧١

و على الأوّل، و هو الأخصّ.

و المضطربه على الثانى، و ناسيه العاده بأحد الثلاثه، و هو معناها الأعمّ، و على كلّ منهما خاصّه، و هو الأخصّ.

فالأعمّ من الأولى بإزاء ثانى الأخصّين من الثانيه، و الأخصّ منها بإزاء الأعم منها، فيتناولان الثلاثه، و يختص الخارج بذات الوقتيه و العدديه أو أوّلهما فيها، فيخرج الثالثه قسيماً لهما.

و ذات الاختلاف و النسيان فى الوقت و العدد هى المبتدأه و المضطربه من كل وجه و الأخيره هى المتحيّره، و فى أحدهما معتاده من وجه.

ثمّ الحكم فى النصوص لم يتعلّق باللفظين، بل بمن رأت الدم أوّلًا، كما فى المرسل و الموثّقين (١)، أو ناسيه العاده، كما فى المرسل (٢).

فالنزاع فى التسميه لفظى، إلّا أنّ الأنسب لغه إطلاق المبتدأه على الاولى و المضطربه على الثانيه. و يؤيّده حكمهما فى النصوص، [و] حكمهما فى الفتاوى بهذا الإطلاق ممّا لا ريب فيه.

و الكلام فى كون من لم يثبت لها العاده للاختلاط فى الأُولى أو الثانيه أو قسيماً لهما.

و الحق كونهما كمن رأت الدم أوّلًا فى الحكم، وفاقاً للمعظم؛ لظاهر المرسل (٣)، و اشتراكهما فى الحكمه، فتدخل فى الأُولى.

و يراد بالمبتدئه معناها الأعم، و بالمضطربه ثانى الأخصّين.

١- وسائل الشيعه: ٢/ ٢٨٨ الحديث ٢١٥٩ و ٢١٥٨، ٢٩١ الحديث ٢١٦١.

٢- وسائل الشيعه: ٢/ ٢٧٦ الحديث ٢١٣٥.

٣- لاحظ! وسائل الشيعه: ٢/ ٢٩٠ الحديث ٢١٥٩.

فصل [أحكام المبتدأه و المضطربه]

الحقّ تحيّضهما برؤيه الدم، وفاقاً للشيخ (١) و جماعه، لا بعد الاستظهار للعباده إلى الثلاثه، كالمرتضى (٢) و طائفه، و محلّ النزاع مطلق الدم لا المتّصف بصفه الحيض كما ظنّ (٣).

قلنا: بعد المستفيضه العامّه و الخاصّه (۴)، إطلاق أخبار التميّز (۵)؛ إذ ثبوت الحكم فى ذى الوصف يوجب ثبوته فى غيره؛ لعدم القول بالفصل. و يعضده القاعده المذكوره، و استصحاب الصحّه، و أصاله عدم الآفه.

للمخالف: أصاله عدم الحيض، و عورض بما مرّ، و لزوم العباده حتّى يقطع بالمسقط و لا قطع بلا استمراره ثلاثه، و ردّ بحصول القطع بما ذكر، و عورض بعدمه بعدها أيضاً.

و المعتاده دون العشره تستظهر مع التجاوز بترك العباده إجماعاً؛ للمستفيضه من الصحاح و غيرها (۶).

و مقتضى الجمع بينها تخييرها فى قدر الاستظهار بين يوم و يومين و ثلاثه و تمام العشره، وفاقاً ل «الذكرى» و بعض الثالثه (٧)، و التخيير بين مجرّد الأوّلين

١- المبسوط: ١/ ۶۶.

٢- نقل عنه فى المعتبر: ١/ ٢١٣.

٣- لاحظ! الكافى فى الفقه: ١٢٨، البيان: ١٧.

۴- وسائل الشيعه: ٢/ ٢٩۶ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣۶٧ الحديث ٢١٧۶ و ٢١٨٢ و ٢١٨۵ و ٢٣٨٢ و ٢٣٨٣.

۵- وسائل الشيعه: ٢/ ٢٨٨ الباب ٨ من أبواب الحيض.

۶- لاحظ! وسائل الشيعه: ٢/ ٣٠٠ الباب ١٣ من أبواب الحيض.

٧- ذكرى الشيعه: ١/ ٢٣٧ و ٢٣٨، جامع المقاصد: ١/ ٣٣٢.

فقط كالصدوق و الشيخين (١)، أو الثلاثه الأوّله كبعض الثالثه (٢)، أو تعيّن الرابع كالمرتضى (٣) يوجب طرح بعضها، و هو غير

جيّد.

و الحقّ استحباب هذا الاستظهار، وفاقاً للأكثر، لا جوازه ک «المعتبر» (۴)، و لا وجوبه كالشيخ و السيّد (۵) و بعض من تأخّر (۶).

لنا: الجمع بين الموجبات و المسقطات بحمل الاولى على الرجحان و الثانيه على الجواز، و الأخذ بظاهر الاولى كالموجب يوجب طرح الثانيه، و حمل كلّ منهما على الجواز يوجب إراده الإباحه من الأوامر الصريحه بلا قرينه.

و لو لا إحداث الثالث لم يبعد حمل الاولى على كون الدم بصفه الحيض و اختلافها على اختلافه فى ذلك، و الثانيه على عدمه و إيجابه فى الأوّل؛ لقوّه الظن حينئذٍ بكونه حيضاً، و إسقاطه فى الثانى؛ للظن بخلافه، أو الثانيه على مستقيمه الحيض و الأولى على غيرها؛ لظاهر الصحيحين (۷) مع ما مرّ.

و انقلاب الأحكام بالاختيار جائز، كتبدّل التخيير بالعينيّه باختيار الأربع فى الأربع، و الثلاث فى الثلاث، و أحد المتساويين من المجتهدين و الخبرين و الأمارتين، فلا يلزم فى وجوب الاستظهار مع الحيره فى قدره التخيّر بين الواجب و تركه بلازم، و لا استحبابه أو جوازه مرجوحيّته العباده أو إباحتها؛ إذ تعيّن أحد

۱- نقل عن الصدوق و المفيد فى المعتبر: ۱/ ۲۱۴، النهايه: ۲۴.

۲- مدارک الأحكام: ۱/ ۳۳۵.

۳- نقل عنه فى المعتبر: ۱/ ۲۱۴، و يمكن أن يستنبط من الناصريات: ۱۶۶.

۴- المعتبر: ۱/ ۲۱۴ و ۲۱۵.

۵- الاستبصار: ۱/ ۱۴۹ ذيل الحديث ۵۱۶، نقل عن السيد فى المعتبر: ۱/ ۲۱۴.

۶- السرائر: ۱/ ۱۴۹، شرائع الإسلام: ۱/ ۳۰، تحرير الأحكام: ۱/ ۱۵، الوسيله إلى نيل الفضيله: ۵۸، إرشاد الأذهان: ۱/ ۲۲۷.

۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۷۵ و ۳۷۹ الحديث ۲۳۹۷ و ۲۴۰۷.

الأقدار إنّما هو بالاختبار، فمع اختيار الأزيد لا يتّصف الأقل الحاصل قبله بالوجوب المسقط لغيره و إن استقلّ بالوجود؛ لعدم تعلّق القصد به.

فالدم على ترک الزائد لازم، و العباده تصير باختيار الفعل أى بالتلبّس بها واجبه، و الترک أى بتأخيرها بالقصد إلى التضيّق محرّمه، فلا يلزم المرجوحيّه أو الإباحه.

قيل: ثبوت التخيير قبل الاختيار بين الفعل و الترک المستحب أو الجائز يوجب أحد المحذورين و إن لم يلزم بعده.

قلنا: مثل هذا التخيير رخصه شرعيّه فى موضع التردّد لاستكشاف الحال، فالاستظهار طلب ظهورها فى كون الدم حيضاً أو طهراً بالترک أو الفعل رخصه من الشرع لتساوى الطرفين، و رجّح الترک لأغلبيّه الحيض فى الأوقات المتّصله بالعاده، فقبل الاختيار لا

يتّصف شی ء من الطرفين بحكم؛ لوجود الشكّ.

و ظاهر أكثر النصوص و الفتاوی اختصاص هـذا الاسـتظهار بـذات العـدديه الوقتيه، و الظاهر ثبوته لـذات العـدديه الذاكره للعدد الناسيه للوقت أيضاً؛ لظاهر الصحيحين (١)، و غيرها من ذات الوقتيه.

و المبتدأه و المضـطربه لا استظهار لها بعد الرجوع إلی الأقارب أو العمل بالروايات؛ للأصل، وفاقاً للمعظم، و أثبته فی «الدروس» للأخيرين (٢)، و فی «الذكری» للمبتدأه بعد الرجوع إلی الأقران (٣)؛ للموثّق (۴).

١- وسائل الشيعه: ٢/ ٣٠٣ الحديث ٢١٩۵ و ٢١٩۶.

٢- الدروس الشرعيّه: ١/ ٩٨.

٣- ذكری الشيعه: ١/ ٢٣٩.

۴- وسائل الشيعه: ٢/ ٣٠٢ الحديث ٢١٩١.

ص: ٢٧۵

و لا استظهار مع النقاء؛ لإطلاق الأدلّه و خصوص المرسل (١)، و إن اعتادت العود بعده؛ للأصل و العموم، إلّا مع غلبه الظنّ به.

و النقاء يحصل بخروج القطنه نقيه، و لا يكفی مجرّد الانقطاع؛ للإجماع و أدلّه الاستبراء.

ثمّ بعـده لو انقطع الـدم علی العاشـر أو مـا قبله ظهر كون الجميع حيضـاً، فيلزمه قضاء الصوم دون الصـلاه، و إلّا تبيّن كون ما بعد العاده طهراً مع فقد التميّز مطلقاً، و مع وجوده علی التفصيل الآتی، فيلزمه قضاء ما تركته فی زمن الاستظهار لا غير.

و هذا التفصيل بينهم مشهور.

و يدلّ علی الأوّل: بعد أصاله بقاء الحيض و عدم الآفه عموم القاعده المذكوره، و ظاهر الموثّق و الحسن و أحد المرسلين (٢). و علی لازمه ما دلّ علی قضاء الحائض ما تركته من الصوم دون الصلاه.

و علی الثـانی: المرسل الآخر (٣)، و مطلقـات طهرهـا بعـد العـاده، و يؤيّـده أصاله بقائها علی حالها. و علی لازمه عموم: من فاته صلاه فليقضها (۴).

و بعض الثالثه توقّف فی هـذه الأحكام (۵)؛ لفقد النص و ظهور أخبار الاسـتظهار (۶) فی تعيّن أيّامه بالتحيّض و سـقوط الفائت فيها و ما بعده بالتطهّر مطلقاً من دون فرق بين الانقطاع و التجاوز، فيتوجّه المنع علی كلّيه الحكمين بخروجه

١- وسائل الشيعه: ٢/ ٣٠١ الحديث ٢١٩٠.

٢- وسائل الشيعه: ٢/ ٢۶٩ الحديث ٢١۶٧، ٢٩٩ الحديث ٢١٨۵ و ٢١٨۶.

٣- وسائل الشيعه: ٢/ ٢٩٠ الحديث ٢١۵٩.

۴- وسائل الشیعه: ۸/ ۲۵۳ الباب ۱ من أبواب القضاء.
۵- مدارک الأحکام: ۱/ ۳۳۶.
۶- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۰۰ الباب ۱۳ من أبواب الحیض.

أیّامه عن الطهر فی الثانی، و ما بعدها عن الحیض فی الأوّل.

و أُجیب بمنع الظهور فیما ذکر، و ظهورها فی الاحتیاط بالترک حتّی یظهر الحال بالانقطاع أو التجاوز، فیعمل بمقتضاه. و لو سلّم فیحمل علی ذلک؛ للمعارض.

و علی هذا فالمستفاد من أخبار الاستظهار إطلاق تعین أیّامه بالتحیّض، و ما بعده بالطهر، و من أحد المرسلین و مطلقات اغتسالها بعد العاده إطلاق کونها حیضاً و ما بعدها طهراً، و من الآخر و الموثّق و الحسن و القاعده المذکوره إطلاق کون ما بعدها حیضاً.

و طریق الجمع؛ أن یحمل الاولی علی ما ذکر، و الثانیه علی صوره التجاوز، و الثالثه علی صوره الانقطاع. و العمل بأحد الإطلاقین یوجب طرح الآخر، علی أنّ الظاهر وفاقهم علی هذا التفصیل، کما یعطیه التصفّح، فتوقّف بعض الثالثه (۱) لا وجه له.

ثمّ الظاهر وفاقهم أیضاً علی استلزام کلّ من الحکمین ما ذکر من لازمه و ترتّبه علیه. و ما نسب إلی «المنتهی» (۲) من عدم وجوب قضاء الفائت وقت الاستظهار فی صوره التجاوز لا أصل له. نعم احتمله فی «النهایه» (۳)؛ لأمرها بالترک، فلا یتعقّب القضاء، و جوابه ظاهر.

ثمّ إذا انقطع دمها لدون العشره أدخلت قطنه، فإن خرجت نقیّه اغتسلت بالمستفیضه (۴)، و إلّا صبرت المبتدأه و المضطربه إلی الإنقاء أو مضیّ عشره،

۱- مدارک الأحکام: ۱/ ۳۳۶.
۲- لم نعثر علی من نسب إلی المنتهی، لکن أفتی فی منتهی المطلب: ۲/ ۳۲۱ بوجوب القضاء.
۳- نهایه الإحکام: ۱/ ۱۲۳.
۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۰۸ الباب ۱۷ من أبواب الحیض.

بالإجماع و الموثّقات الثلاث (۱)، و ذات العاده إلی انقضاء وقت الاستظهار کما مرّ.

فصل [أحکام ذات العاده]

ما حکم بکونه حیضاً لو جاوز العشره امتزج الحیض بالطهر، فذات العددیّه و الوقتیه إن فقدت التمییز تجعلها حیضاً و الباقی استحاضه بالإجماع، فتقضی الفائت فیه من العباده؛ لظهور طهرها فیه، و إلّا فمع توافق العاده و التمییز لا إشکال، و مع التخالف إن تخلّل بینهما أقل الطهر ففی الرجوع إلیها، أو إلیه، أو جعل کلّ منهما حیضاً منفرداً أقوال:

لبعض الثالثه، تقدیماً لإطلاق المصرّحات باعتبارها (۲).

و «النهایه»، ترجیحاً لإطلاق أخبار التمییز (۳).

و الأکثر، عملًا بالإطلاقین داخلًا بالکلّیه المذکوره، و لعلّه الأظهر؛ إذ علی أحد الأوّلین یلزم طرح أحدهما من دون معارضه الآخر له؛ لاختلافهما فی المحلّ، و تقدیمها علیه کما یأتی إنّما هو مع التعارض؛ لاتّحادهما فیه.

و إلّا فمع إمکان الجمع بینهما بأن لا یتجاوز مجموعهما العشره تجعلهما حیضاً واحداً، وفاقاً للمشهور، عملًا بالإطلاقین و عموم القاعده. و الشیخ عمل بأحدهما تاره و بالآخر اخری (۴)، و یلزمه طرح أحد الدلیلین بلا تعارض بینهما؛

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۹۱ الحدیث ۲۱۶۲ و ۲۱۶۱ و ۲۱۸۵.

۲- ذکری الشیعه: ۱/ ۲۳۹، جامع المقاصد: ۱/ ۳۰۱، مدارک الأحکام: ۲/ ۲۲.

۳- النهایه: ۲۴.

۴- المبسوط: ۱/ ۴۸ و ۴۹، لاحظ! مفتاح الکرامه: ۳/ ۲۰۱.

لعدم وحده المحلّ.

و بدونه بأن یجاوزها یرجع إلی العاده، وفاقاً للمعظم، لا إلی التمییز ک «النهایه» (۱)، و لا إلیها إن استفیدت من الأخذ و الانقطاع (۲) و إلیه إن استفیدت منه کالکرکی (۳)، و لا إلی أحدهما تخییراً کبعضهم (۴).

لنا: إطلاق المستفیضه المصرّحه باعتبارها من الصحاح و الموثّقات و غیرها (۵).

ل «النهایه»: إطلاق أخبار التمییز (۶). و أُجیب بتخصیصها بغیر المعتاده (۷)؛ لأرجحیّه الاولی بوجوه.

للمفصّل: علی الجزء الأوّل الأُولی، و علی الثانی لزوم مزیّه الفرع علی أصله لولاه، و ضعفه ظاهر.

للمخیّر: الجمع بین النصّین. قلنا: فرع التکافؤ، و هو مفقود.

و ذات العددیه إن فقدت التمییز ترجع إلی العدد؛ لاستقراره، و فی الوقت کالمضطربه فتضعه فیما شاءت منه، و إلّا فإن ساوی المتمیّز عددها تحیّضت به، و إن نقص عنه جعلته جزء منه، و إن زاد علیه، فالظاهر الأخذ بالمجموع لا العدد خاصّه؛ لما مرّ.

و ذات الوقتيه مع الفقد تأخذ بالوقت؛ لاستقراره، و فى العدد كناسيته،

۱- النهايه: ۲۴.

۲- فى النسخ الخطّيه: من الأحد و الانقطاع، و ما فى المتن أثبتناه بملاحظه «جامع المقاصد».

۳- جامع المقاصد: ۱/ ۳۰۱.

۴- الوسيله إلى نيل الفضيله: ۶۰، شرائع الإسلام: ۱/ ۳۲، مفتاح الكرامه: ۳/ ۲۰۱.

۵- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۷۸ الباب ۴ من أبواب الحيض.

۶- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۷۵ الباب ۳ من أبواب الحيض.

۷- الحدائق الناضره: ۳/ ۲۲۷.

و يحتمل رجوعها إلى الأقران. و مع التمييز إن وافق الوقت فى الابتداء جعلته أوّل الحيض و آخره آخر التميّز مع الإمكان أخذاً بالإطلاقين و عموم القاعده؛ و إلّا فإن تخيّر بين التميّز و ما يأخذه عاده أقلّ الطهر احتمل التحيّض بالعاده أو التميّز أو جعل كلّ منهما حيضاً برأسه.

و إلّا فمع إمكان الجمع بأن لا يتجاوز مجموعهما العشره احتمل الأخذ بأحدهما أو كليهما، و بدونه بأحدهما و التخيير.

و خير الثلاثه فى الثلاثه أوّلها؛ إذ العاده المعتبره فى النصوص تعم الثلاثه. نعم يتعيّن الجمع مع إمكانه جمعاً.

فصل [استقرار العاده علىٰ عدد]

العاده تستقرّ إمّا على عدد واحد، فاعتبارها ظاهر كما مرّ. أو على أعداد مختلفه فى أدوار متّسعه كأن ترى الثلاثه و الأربعه و الخمسه بالترتيب، أو بدونه فى ثلاثه أشهر، ثمّ فى ثلاثه أُخر، أو كلّاً منها فى شهرين.

و الحق كونها كالأُولى فى الثبوت بتكرّرها مرّتين؛ لإطلاق الأخبار (۱) و اشتراكهما فى العلّه. على أنّ ثبوتها باعتبار تعاقب الأقدار المختلفه فى سنين كثيره ممّا لا ريب فيه، فتثبت فى الأقل بعدم القول بالفصل، و فى المرجعيّه و الاعتبار، وفاقاً للفاضلين (۲)؛ لعموم أخبار الأقراء (۳) و غيرها، و يعضده اشتراكهما فى العلّه

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۸۶ الباب ۷ من أبواب الحيض.

۲- المعتبر: ۱/ ۲۱۳، تذكره الفقهاء: ۱/ ۲۶۰، منتهى المطلب: ۲/ ۳۱۵.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۸۶ الباب ۷ من أبواب الحيض.

- و هى غلبه الظن ببقاء المعتاد فى موضع الشكّ و استلزامه اعتبار دورين يتمّ كلّ منهما فى سنه أو أكثر لا ضير فيه، على أنّه فرض نادر لا يلتفت إليه.

و ظاهر الشهيد (۱) التوقّف؛ لنسخ كلّ عدد ما قبله، فيخرجه عن الاعتبار. و ضعفه ظاهر ممّا مرّ.

فعلى المختار لو تجاوز عن العشره فى شهر تحيّضت فيه بنوبته و فى تاليه على العاده، و لو استمرّ تحيّضت فى كلّ شهر بنوبته، و لو نسيت النوبه أخذت بالمتيقّن.

ففى الفرض المذكور تأخذ بالثلاثه دائماً؛ لاحتمال كون كلّ شهر شهرها، و لو علمت عدمها فى شهر أخذت فيه بالأربعه ثمّ ثلاثه ثلاثه؛ لاحتمال كون هذا الشهر شهر الخمسه، فتاليه ثلاثه، و الأربعه فتالى تاليه ثلاثه، و أمّا فى الرابع فتتحيّض بالأربعه، ثمّ كما ذكر. و هكذا فى كلّ دور.

و لو كانت مقاديرها ثلاثه و خمسه و سبعه و تسعه، و تردّدت بين الوسطين أخذت بالخمسه؛ لأنّها الأقلّ، و فى الثانى يقع التردّد بين الأخيرتين فتأخذ بالسبعه، و فى الثالث يقع التردّد بين التسعه و الثلاثه فتأخذ بالأقل.

و الشهيد احتمل الرجوع إلى التميز، و مع فقده إلى الروايات (۲).

ثمّ الحقّ تبعيّه الغسل للحكم بالتحيّض، فمع النسيان و التحيّض بالثلاثه يكفى غسل واحد بعدها؛ لأنّها حينئذٍ كالناسيه المتحيّضه بالأقل، فتكتفى بغسل واحد مثلها.

و الفاضل أوجب ثلاثه فى أواخر الثلاثه (۳)، محتجّاً بالاستصحاب و توقّف

۱- ذكرى الشيعه: ۱/ ۲۳۳ و ۲۳۴.

۲- ذكرى الشيعه: ۱/ ۲۳۴.

۳- منتهى المطلب: ۲/ ۳۱۵.

البراءه من الصلاه عليها. و ردّ الأوّل بوقوع التردّد أولّا بين الثلاثه فلا يجرى الاستصحاب، و الثانى بالمنع لعدم تيقّن الشغل بالزائد.

و بذلك يظهر فساد فرقه بين هذه و الناسيه بالعلم بالزائد و عدمه. على أنّه مع فرض العلم به لا وجه للتخصيص بالأقلّ، و كيف يجتمع عدم التحيّض و وجوب العباده فى الرابع و الخامس مع وجوب الغسل بعدهما؟!

فصل [تحيّض المبتدأه]

اشاره

المبتدأه الأعمّ مع التمييز ترجع إليه بالإجماعين و إطلاق أخباره (۱). و إطلاقات أخذها بالأيّام مقيّده به؛ لكونه أقوى بالكثره و الصحّه و أصرحيّه الدلاله و الاعتضاد بالعمل.

و بدونه إن كانت لها أقارب متّفقه فى العاده ترجع إليهنّ بالإجماع؛ للمضمر و الموثّق (۲)، و إلّا فالمختار تحيّضها بالثلاثه إلى العشره وفاقاً للصدوق و المرتضى (۳)، لكن مع أفضليّه العشره فى الدور الأوّل و الثلاثه فى غيره ثمّ السبعه أو الستّه فى كلّ دور.

لا بالسبعه فى كلّ شهر كظاهر «النهايه» (۴)، و لا بالثلاثه فيه كظاهر الإسكافى و «المعتبر» (۵)، و لا بالعشره فيه كبعضهم (۶)، و لا بالثلاثه فى الشهر الأوّل

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۷۵ الباب ۳ من أبواب الحيض.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۸۸ الحديث ۲۱۵۸ و ۲۱۵۷.

۳- من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۵۱ ذيل الحديث ۱۹۸، نقل عن المرتضى فى المعتبر: ۱/ ۲۰۷.

۴- النهايه: ۲۴.

۵- نقل عن الإسكافى فى مختلف الشيعه: ۱/ ۳۶۳، المعتبر: ۱/ ۲۱۰.

۶- نقل هذا الفتوى الصدوق عن والده فى من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۵۰ ذيل الحديث ۱۹۵.

ص: ۲۸۲

و العشره فى الثانى كظاهر «الخلاف» و صريح القاضى (۱)، و لا عكس ذلك كبعضهم (۲)، و لا تخييرها بين الثلاثه فى الأوّل و العشره فى الثانى و بين سبعه فى كلّ شهر ك «الجمل» (۳)، و لا بين الثلاثه من شهر و عشره من آخر و بين السبعه فى كلّ شهر كظاهر «الشرائع» (۴)، و لا بين ما ذكر و بين الستّه أيضاً من كلّ شهر كالفاضل (۵) و جماعه، و لا جعلها عشره حيضاً و عشره طهراً ك «المبسوط» (۶). و تلك عشرهٌ كامله.

لنا: انحصار أخبار المقام بالمضمر (۷) المصرّح بأنّ أكثر جلوس المبتدأه مع استمرار الدم عشره و أقلّه ثلاثه، و الموثّقين (۸) المصرّحين بتحيّضها فى الدور الأوّل بعشره و فى البواقى بثلاثه، و المرسل (۹) الآمر بتحيّضها فى كلّ شهر بسبعه أو ستّه، و الجمع الموجب للعمل بالكلّ أن يؤخذ بمضمون الأوّل؛ لدعوى الشيخ إجماع الفرقه على العمل به (۱۰). و يعضده ظاهر الخبر (۱۱) و استواء مراتب الأعداد الواقعه بين الثلاثه و العشره عندنا فى كونها حيضاً.

فلا بدّ من التخيير بينهما؛ لئلّا يلزم التحكّم، و يحمل الثانى على بعض مراتب

۱- الخلاف: ۱/ ۲۳۴ المسأله ۲۰۰، المهذب: ۱/ ۳۷.

۲- مفاتيح الشرائع: ۱/ ۱۵ و ۱۶.

۳- لم نعثر عليه فى مظانّه و لكن نقل عنه فى كشف اللثام: ۲/ ۸۲.

۴- شرائع الإسلام: ۱/ ۳۲.

۵- منتهی المطلب: ۲/ ۳۰۴.

۶- لم نعثر علیه فی المبسوط، لکن نقل عنه فی کشف اللثام: ۲/ ۸۳.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۸۸ الحدیث ۲۱۵۸.

۸- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۹۱ الحدیث ۲۱۶۱ و ۲۱۶۲.

۹- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۸۸ الحدیث ۲۱۵۹.

۱۰- الخلاف: ۱/ ۲۳۴ المسأله ۲۰۰.

۱۱- مستدرک الوسائل: ۲/ ۱۱ الحدیث ۱۲۶۴.

الفضیله، و الأخیر علی بعض آخر منها. و علی الأقوال المخالفه یلزم طرح البعض أو الکلّ.

للمخالف الأوّل: ظاهر المرسل (۱)، و لا دلاله له.

و للثانی: عدم صلاحیّه هذه الأخبار لإثبات الحکم، فیؤخذ بالأقل؛ لفقد الدلیل علی الأکثر. و ضعفه ظاهر.

و للثالث: القاعده المذکوره (۲). قلنا: مخصّصه بهذه الأخبار.

و لا مستند للرابع.

و للخامس: الموثّقان (۳). و لا دلاله لهما.

و للسادس و السابع و الثامن: الجمع بینهما و بین المرسل. و وجوه فساده ظاهره.

و للتاسع: عموم القاعده. و جوابه ظاهر ممّا مرّ.

فروع:

الأوّل:

لو وجد التمییز و رجعت إلیه، اشترط أن لا ینقص المشابه للحیض عن الثلاثه المتوالیه و لا یزید عن العشره؛ لإطلاق الأدلّه، و حکایه الإجماع (۴). و إطلاق أخبار التمییز (۵) مقیّد بهما، فمخالفه «المبسوط» (۶) لا عبره به.

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۸۸ الحدیث ۲۱۵۹.

۲- و هی انّ کلّ دم یمکن شرعاً أن یکون حیضاً فهو حیض.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۹۱ الحديث ۲۱۶۱ و ۲۱۶۲.

۴- المعتبر: ۱/ ۲۰۴.

۵- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۸۸ الباب ۸ من أبواب الحيض.

۶- المبسوط: ۱/ ۴۶، لاحظ! مفتاح الكرامه: ۳/ ۱۷۳.

ص: ۲۸۴

و أن يبلغ غيره مع أيّام النقاء عشره، وفاقاً للفاضلين و الثانيين (۱) و أكثر الثالثه؛ إذ مقتضى التقابل كونه طهراً، فلا بدّ أن يبلغها؛ لعموم الأخبار، و تكرّر نقل الإجماع.

و ظاهر «المبسوط» (۲) عدم الاشتراط؛ لعموم أخبار التمييز، و خصوص الموثّقين (۳). و أُجيب عن الأوّل بالتخصيص، و عن الثانی بالتأويل جمعاً.

فلو رأت خمسه أسود ثمّ خمسه أصفر ثمّ عاد الأسود عشره، تحيّضت بأوّل الأسودين على المختار، و بهما على غيره.

الثانی:

المنصوص من صفات الحيض: السواد و الدفع و الحراره، بل الحمره و الكثره (۴).

و زاد الجماعه القوّه (۵)، و هی إمّا باللون، فالأسود قویّ الأحمر، و هو قویّ الأكدر. أو بالقوام، فالثخين قویّ الرقيق. أو بالرائحه، فالمنتن قویّ غيره، و ذو الثلاثه قویّ ذی الاثنين، و هو قویّ ذی الواحد، و هو قوی العادم، و لو استوى العدد مع الاختلاف فلا تمييز.

و كأنّ نظرهم إلى ابتناء الأوصاف على الظن و الغلبه، و الغالب المظنون كون دم الحيض أقوى من غيره. على أنّ أكثر مراتب القوّه يرجع إلى النصوص.

الثالث:

لا يلزم التكرار فی المتميّز، فلو رأت ما بصفه الحيض فی شهر ثلاثه

۱- المعتبر: ۱/ ۲۰۵، نهايه الأحكام: ۱/ ۱۳۵، جامع المقاصد: ۱/ ۲۹۶، روض الجنان: ۶۵.

۲- المبسوط: ۱/ ۴۳، للتوسّع لاحظ! الحدائق الناضره: ۳/ ۱۹۶.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۸۵ و ۲۸۶ الحديث ۲۲۵۳ و ۲۱۵۴.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۷۵ و ۲۷۶ و ۲۷۹ الحديث ۲۱۳۳ و ۲۱۳۵ و ۲۱۳۸.

۵- نهایه الإحکام: ۱/ ۱۳۵، جامع المقاصد: ۱/ ۲۹۷، مدارک الأحکام: ۲/ ۱۵، لاحظ! مفتاح الکرامه: ۳/ ۱۶۹ و ۱۷۰.

ص: ۲۸۵

و فی آخر أربعه، و فی ثالث خمسه تحیّضت بکلّ منها، من دون اشتراط التساوی فی العدد.

الرابع:

ذات التمییز یمکن أن تترک العباده شهراً، بأن تتحیّض بالأضعف، ثمّ تری الأقوی فیتبیّن أنّه الحیض و السابق استحاضه. و هکذا إلی أن یتم الشهر أو أکثر.

الخامس:

لا فرق فی الأقارب بین الحیّه و المیّته، و المساویه فی السن و المخالفه، و البلدیّه و غیرها، و المنتسبه إلی الأبوین و إلی أحدهما، مع معلومیّه العاده؛ لعموم النصّ (۱).

و معرفه الاتّفاق فیها موکوله إلی العرف، و لا یجوز الرجوع إلی الأقران فی السن مع عدم القرابه مطلقاً، وفاقاً للأکثر، و خلافاً لجماعه (۲) مع الاتّحاد فی البلد مطلقاً، و للآخرین إن لم یوجد الأقارب المتّفقه.

لنا: اختصاص النص بالقرابه، و التعدیه إلی المقارنه (۳) باطله، و دعوی مساواتهما فی إفاده الظن بالمماثله (۴) ممنوعه، فاندفع حجّه الخصم.

السادس:

غیر المتمیّزه إذا اختارت عدداً، تضعه حیث شاءت من الشهر. و لا یتعیّن أوّله؛ لإطلاق المرسل و المضمر (۵) و عدم الترجیح، و إن کان أولی نظراً إلی الثالث.

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۸۸ الباب ۸ من أبواب الحیض.

۲- المبسوط: ۱/ ۴۶، الوسیله إلیٰ نیل الفضیله: ۵۹، الدروس الشرعیّه: ۱/ ۹۸، لاحظ! مفتاح الکرامه: ۳/ ۱۸۲ و ۱۸۳.

۳- فی النسخ الخطّیه: المقاربه، و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

۴- ذکری الشیعه: ۱/ ۲۴۷.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۸۸ الحدیث ۲۱۵۹ و ۲۱۵۸.

ص: ۲۸۶

و لعلّ تخييرها فى الوقت و العدد إنّما هو فى الدور الأوّل، فما اختارته فيه لا تغيّره فى غيره؛ لبعد اختلاف مرّات الحيض عدداً و وقتاً و قيام ذلک مقام العاده.

و لا اختيار للزوج فى تغييره و اعتباره فى الدور اللاحق إذا لم يتجدّد التمييز أو اتّفاق الأقارب، و إلّا تعيّن الأخذ به.

فصل [أحكام المضطربه]

اشاره

قد عرفت أنّ المضطربه إمّا ناسيه للعدد و الوقت و هى المتحيّره، أو العدد خاصّه، أو الوقت.

و عدم رجوع الثلاثه إلى عاده الأهل مطلقاً مجمع عليه، و المستفيض من النص (۱) و نقل الإجماع (۲) يرشد إليه. و قول الحلبى برجوعها إليها أوّلًا مع الإمكان (۳) لا عبره به.

فلو وجد التمييز فرجوع الاولى إليه لا خلاف فيه، و صريح المرسل (۴) يثبته و غيره لا ينفيه، بل العمومات تساعده، و تكرّر نقل الإجماع (۵) يعاضده.

و مثلها المضطربه عدداً و المبتدأه وقتاً، و عكسها كما لا يخفى وجهه.

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۷۵ الباب ۳ من أبواب الحيض.

۲- الخلاف: ۱/ ۲۴۲، مدارک الأحكام: ۲/ ۲۸.

۳- الكافى فى الفقه: ۱۲۸.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۸۸ الحديث ۲۱۵۹.

۵- المعتبر: ۱/ ۲۰۴، منتهى المطلب: ۲/ ۳۲۲.

ص: ۲۸۷

أمّا الأُخريان فالحقّ تقديم العاده، فهما على التميز مع التعارض وفاقاً للمحقّقين؛ لعموم أدلّه اعتبارها.

فناسيه العدد دون الوقت إذا رأت الدم فيه أصفر و فى غيره أسود تتحيّض بالأصغر و فى العدد مضطربه، و يأتى حكمها، و عكسها إذا رأت الأسود أقل من العدد أو أكثر منه تتحيّض بالعدد و فى الوقت مضطربه، فتضعه حيث تريد.

و إطلاق فتاوى الأكثر كونهما كالأُولى فى الرجوع إلى التميز مع وجوده، و لعلّه مبنىّ على الأخذ بعموم اعتبار التميز و تخصّص اعتبار العاده بذاكره الوقت و العدد. و دفعه ظاهر ممّا مرّ.

ثمّ مع انتفاء التعارض بالتطابق أو إمكان الجمع بالأكثريه و الأقلّيه يرتفع الإشكال. و حمل بعض إطلاق الأكثر عليه، و آخر على

الاولى، و هو كما ترى.

و لو فقد التمييز ففى تحيّض الاولى بثانى العشره (١) فى المبتدأه كالحلّى (٢) و «الجمل» (٣)، أو بثالثها ك «المعتبر» (۴) أو بتاسعها كالأكثر، أو بسادسها، أو ثامنها، أو عاشرها، أو ستّه فى كلّ شهر كما قال بكل منها بعضهم (۵)، أو بتحيّضها كلّما رأت الدم و طهرها كلّما انقطع كالصدوق و «النهايه» (۶)، أو بوجوب الاحتياط و الجمع بين التكاليف ك «المبسوط» و «القواعد» (٧)، أقوال.

١- أى: ثانى الأقوال العشره التى مرّت فى المبتدأه.

٢- كذا فى النسخ الخطّيه، و الظاهر أنّ الصحيح: الحلبى، لاحظ! الكافى فى الفقه: ١٢٨.

٣- الجمل و العقود: ١۶۴.

۴- المعتبر: ١/ ٢١٠.

۵- لاحظ! مفتاح الكرامه: ٣/ ١٨٧ ١٩۶.

۶- المقنع: ۴٩، النهايه: ٢۴.

٧- المبسوط: ١/ ۵١، قواعد الأحكام: ١/ ١۵.

ص: ٢٨٨

و ليس فى النصوص ما يدلّ على شى ء منها؛ لانحصارها فى الأربعه، و هى مختصّه بالمبتدئه. و الاحتجاج على السبعه أو الستّه بالمرسل (١) عجيب. و على المشهور بالجمع بينه و بين الموثّقين (٢) أعجب.

و مقتضى الأصل فى لزوم العباده تحيّضها بالثلاثه؛ لأنّه المتيقّن، و لا دليل على الزائد.

تذنيب:

على الاحتياط يجب ردّها إلى أسوإ الاحتمالات، فتعمل عمل المستحاضه فى الزمان كلّه، فتصوم جميع رمضان و تصلّى كلّ صلاه و تغتسل له؛ لإمكان الانقطاع قبله، و تجتنب عمّا تجتنب الحائض.

و يتفرّع عليه فروع مشكله، تشحيذاً للأذهان، و إن لم يكن فيها فائده فى العمل على المختار.

منها: وجوب قضاء أحد عشر من رمضان؛ إذ على الاحتياط يجب قضاء أكثر أيّام الحيض. و الشيخ لعدم اعتباره التشطير هنا و هو اجتماع الأوّل و الحادى عشر فى الحيض؛ لأصاله عدمه اكتفى بقضاء العشره (٣).

و على اعتباره كما هو اللازم من الرد المذكور يلزم الحكم بالتحيّض بالعشره مع التشطير، أى رؤيه الدم بعد النصف من يوم و انقطاعه قبله من الحادى عشر، فيلزمها قضاء أحد عشر.

و منها: كفايه صوم يوم و حادى عشره لقضاء صوم يوم على عدم اعتبار

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۸۸ الحديث ۲۱۵۹.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۹۱ الحديث ۲۱۶۱ و ۲۱۶۲.

۳- المبسوط: ۱/ ۵۹، للتوسّع لاحظ! مفتاح الكرامه: ۳/ ۲۰۸.

التشطير؛ إذ لعدم اجتماعهما فى الحيض يقطع بكون أحدهما يوم الطهر، و على اعتباره إمّا أن تضيف إليهما الثانى و ثانى عشر الأوّل لا الثانى فيسلم لها يوم قطعاً؛ لامتناع اجتماع الجمع فى الحيض، و لو مع التشطير.

و هذا الطريق يجرى فى قضاء يوم إلى تسعه، فإذا أرادت أن تقضى أحد التسعه صامته مرّتين أوّل الثانيه ثانى عشر أوّل الاولى، و توسّط بينهما يومين على التوالى مع الاتّصال بهما، أو بأحدهما، أو على الانفصال عنهما، أو على التفرّق و الاتّصال بهما جبراً؛ لإمكان الفساد بانقطاع الحيض فى نصف الأخير من الاولى و عوده فى حادى عشره لا فيما رأته من الثانيه.

و بذلك يحصل المطلوب.

و بملاحظه هذا الجدول يوضّح ما ذكر:

أ صوم يوم ب صوم يومين ج صوم ثلاثه أيام د صوم أربعه أيام ه صوم خمسه أيام و صوم ستّه أيام ز صوم سبعه أيام ح صوم ثمانيه أيام ط صوم تسعه أيام أيام المرّه الأُولى أيام المرّه الثانيه أو تصوم الأوّل و ثانى عشره و يوماً بعد الثانى.

و قيل: الثانى عشر، فلا يمكن حينئذٍ اجتماع الجميع فى الحيض، و لو مع التشطير.

و هذا الطريق يجرى فى قضاء يوم إلى أربعه صامته مرّه بزياده يوم، و تفرّقهما

على العشره دون الأزيد منها، بحيث لا يتوالى يومان، و أُخرى بدون زياده على التفرّق أيضاً بحيث يكون كلّ يوم منها ثانى عشر نظيره من الأُولى أو عاشر ثانى النظير باعتبار الصوم لا اليوم؛ لأنّه باعتباره حادى عشر ثانيه.

فالنظير هنا ما يقع بإزاء ما فى الاولى، لا المثل كما فى الأُولى. و إنّما اشترط التفرّق فيهما لإمكان الانقطاع فى آخر الاولى و العود فى حادى عشره.

فتقييد الجميع أو الأكثر و توسيط يوم بينهما لإمكان الانقطاع فى آخر العدد و عوده فى نظيره، فيفسد المرّتان كلّاً أو بعضاً.

و كون كلّ يوم من إحدى المرّتين ثانى عشر نظيره من الأُخرى أو عاشر ثانيه دون ما زاد لأن النظيرين إن اجتمعا فى الحيض أجزأ ما بعد النظير الأوّل.

و لو جعل بعد ثانی عشره أو عاشر ثانی الأوّل و انقطع الحیض فی ثانی الأوّل و عاد فی حادی عشره، لزم الفساد.

و عدم جریان هذا الطریق فی أزید من أربعه لکون المتیقّن من الطهر تسعه، فإذا وزّع علیها القضاء کما ذکر لم یصحّ أزید من ذلک.

و ملاحظه هذا الجدول توضّح المطلوب:

أ ب ج د أیام المرّه الأُولی أیام المرّه الثانیه

و منها:

وجوب قضاء بعض الصلوات؛ لإمکان انقطاعه فی خلالها أو بعد فعلها و قد بقی من الوقت ما یسع رکعه مع الطهاره، أو حدوثه بعد مضیّ أقلّ الوقت مع التأخّر فی خلالها أو قبلها.

ص: ۲۹۱

و وجوبه نظراً إلی الإمکان المذکور علی الرد إلی أسوإ الاحتمالات ممّا لا ریب فیه، کما فی «النهایه» (۱)، فنفیه فی «التذکره» (۲) معلّلًا بلزوم الحرج و صحّه الأداء مع الطهاره و سقوط التکلیف بدونها لا وجه له.

و حینئذٍ إمّا تصلّی أوّل الوقت أو آخره دائماً، أو یختلف حالها فی ذلک:

فعلی الأوّل؛ لا یتصوّر فی حقّها الحدوث المذکور، و إنّما الممکن انقطاعه فی کلّ صلاه علی ممتنع الجمع، و المحتمل فی الأقل من کلّ حیض و طهر انقطاعه فی صلاه واحده لا بعینها؛ إذ لا یعقل انقطاع الدم بعد کلّ حیض و حدوثه بعد کلّ طهرٍ أکثر من مرّه، فإن تعلّق بالعصر أو العشاء کان الفاسد المحتاج إلی القضاء بثنتین، و إن تعلّق بإحدی الثلاث الباقیه کان واحده. فغایه ما یمکن فی الأقلّ منها لا فی کلّ أحد عشر کما ظنّ فساد صلاتین مردّدتین بین الخمس.

و قضاؤهما المحصّل للترتیب أن تصلّی صبحاً و رباعیّتین بینهما مغرب، و لا یجب الأزید؛ لکون الفائت هنا من یوم.

و علی الثانی؛ یمکن فی الأقل من کلّ حیض و طهر حدوثه فی اولی الظهرین أو العشائین أو الصبح، فیفسد صلاتان، و انقطاعه فی غسل الاولی منهما أو الثانیه أو الصبح، فیجب قضاؤها أیضاً؛ لفساد طهارتها، فإنّ کلّ ثلاثه أیّام یمکن تحقّق الحدوث المذکور فی أوّله و الانقطاع المذکور فی آخره، و کلّ عشره أیّام یمکن فیه أیضاً ذلک؛ لاحتمال أن یکون هو أیّام الحیض دون الثلاثه المفروضه.

أو لا یمکن أن یجتمع فی طرفیه الحدوث و الانقطاع المذکوران، و إنّما یمکن الانقطاع فی غسل واحده من الظهرین أو العشائین دون الثنتین؛ إذ کیفما قدّر زمان

۱- نهایه الأحکام: ۱/ ۱۴۸.

۲- تذکره الفقهاء: ۱/ ۳۰۹ و ۳۱۰.

ص: ۲۹۲

الصلاه آخر الوقت لا بدّ أن يدرك طهارتان و خمس ركعات، فإن انقطع فی طهاره الاولی فسدت و صحّت الثانيه؛ لمصادفه غسلها الظهر، و إن انقطع فی طهاره الثانيه فسدت و لم يجب قضاء الاولی؛ لمصادفتها الحيض.

و علی بعض التقادير يومان آخر الوقت، يمكن فساد إحدی الأربع، بل الخمس بوقوع الانقطاع فی أثنائها و إن لم يقع فی غسلها.

و علی أیّ تقدير يتأتّی إمكان فساد ثلاث مشتبهه بين الخمس، فيقين البراءه يتوقّف علی قضائها، و لكون ثنتين منها من يوم و واحده من آخر، يجب أن تقضی سبعاً صبحاً و مغرباً و رباعيّه مردّده بين الثلاث ثمّ صبحاً و رباعيتين بينهما مغرب.

و علی الثالث؛ يتأتّی إمكان الحدوث و الانقطاع المذكورين فی طرفی كلّ حيض و طهر، فمن الحدوث فی اولی الظهرين أو العشائين يفسدان، و من الانقطاع فی الثانيه منهما يفسدان أيضاً. و لجواز التماثل علی النحو المذكور يتأتّی إمكان فساد الأربع، و إن جاز خلافه بكون كلّ من الحدوث و الانقطاع أو أحدهما فی الصبح خاصّه حتّی يكون الفاسد ثنتين أو ثلاثاً.

فيقين البراءه يتوقّف علی قضاء أربع مشتبهه بين الخمس، فلا بدّ من ثمانی صلوات؛ لكون الفائت من يومين.

ثمّ كيفيّه قضائها للصلاه كقضائها للصوم بإحدی الطريقين، إلّا أنّ أیّ عدد يلزمها مع الترتيب لإمكان إيقاعه فی يوم واحد يكون قضاؤه كقضاء يوم واحد:

فعلی الاولی: توقعه أربع مرّات: فی يوم و فی ثانی عشره و فی يومين بينهما بالوصف المذكور؛ ليتم قضاء الجميع فی اثنی عشر. و أيّام الإيقاع منها أربعه.

و علی الثانيه: توقعه ثلاث مرّات: فی يوم و فی ثانی عشره و فی يوم بينهما بالوصف المذكور. فأيّام الإيقاع ثلاثه.

و كيفيّه طوافها كقضاء الصلاه.

ص: ۲۹۳

و منها:

اشاره

إيقاع طلاقها لو أراده الزوج فی أوّل يوم و فی آخر حادی عشره؛ لعدم اجتماعهما فی الحيض. و ينقضی عدّتها فی ثلاثه أشهر، نظراً إلی الغالب، و لا تكلّف الصبر إلی سنّ اليأس؛ لإمكان التباعد لأدلّه الأخذ بالسابق من الأقراء و الأشهر، و يحتمل كونها كالمسترابه فی الحكم. هذا كلّه حكم الاولی.

و أمّا الثانيه؛ فلا يمكن تـذكّرها طرفى الوقت، و إلّا كانت ذاكره العـدد أيضاً، فهى إمّا تتـذكّر أوّله أو آخره أو وسـطه أو وقتاً فى الجمله.

فعلى الأـوّل: تكمله ثلاـثه؛ لتيقّن كونهـا حيضـاً، و تجعل الباقى من العشـره طهراً، وفاقاً ل «المعتبر» و «البيان» (۱)؛ للأصل و عدم المقتضى.

و الأكثر على رجوعها إلى الروايات، فتأخذ بما تختاره منها و تجعل تتمّه الشهر طهراً، و ردّ باختصاصها بالمبتدئه.

و التمسّك بصدق النسيان و الاختلاط الموجب للحكم فى خبر السـنن ساقط باختصاصه بها، و المضـطربه الوارده فيه مخصوصه بالمتحيّره.

و الفاضـل كالشـيخ جعلهـا بالأقسـام الأـربعه كالمتحيّره فى وجوب الاحتياط (۲)، و سـقوطه عنـدنا ظـاهر، و على قولهمـا يلزمها تكـاليف الحـائض و ترك مـا تتركه و المسـتحاضه فتفعـل مـا تفعله من الأغسـال و الوضوء، و المنقطعه فتغسل كلّ وقت يحتمل الانقطاع أعنى بعـد الثلاثه و عنـد كلّ صـلاه و غايه مشـروطه بالطهر، فيلزمها على التـداخل خمسه أغسال، و على عدمه مع كثره الـدم ثمانيه خمسه للانقطاع و ثلاثه للاسـتحاضه و يجرى فيها ما تقـدّم من الفروع المشـكله، فتقضـى على النحو المـذكور صوم العشره أو القدر المشكوك إن علمت قصور وقت

۱- المعتبر: ۱/ ۲۲۰، البيان: ۶۰.

۲- تذكره الفقهاء: ۱/ ۳۱۹، قواعد الأحكام: ۱/ ۱۴، المبسوط: ۱/ ۵۹.

عادتها عنها، و مع احتمال التشطير تقضى أحد عشر.

و كيفيّه القضاء كما مر، مع تفاوت يقتضيه ما يخصّها من معرفه جزء من وقتها.

و على الثـانى: تجعله نهـايه الثلاـثه، و الكلاـم فى السـبعه السـابقه كما مرّ. لكن الاحتياط يقتصـر فيها على تكاليف الأوّليّتين دون المنقطعه؛ لامتناع الانقطاع فيها مع كون الثلاثه المتّصله بها حيضاً، فغسله إنّما هو بعدها، و القضاء كما مرّ.

و على الثـالث: لـو علمت كون يوم أو يومين أو أزيـد وسـطاً محفوفاً بمتسـاويين أو مطلقـاً، حفّته بيومين و أخـذت بـالمتيقّن من الثلاـثه أو الأـربعه أو الأـكثر، و تجعـل الزائـد طهراً؛ للأصل و عـدم تناول الأخبار للمضـطربه. و على الاحتياط تكمل المتيقّن مع التساوى عشره قبله أو بعده أو بالتفريق، و مع الإطلاق تضم ثلاثه قبله و ثلاثه بعده فتكتفى فى الأوّل بالتسعه؛ للقطع بانتفاء العاشر و تعمل فى الزائد عنه بالتكاليف الثلاثه مع تأخّره عنه، و بما عدا الانقطاع مع تقدّمه عليه و القضاء كما مرّ.

و على الرابع: إن سـاوى المعلوم بانجبـاره من العـدد المروى أو زاد عليه تكتفى به، و إن نقص عنه تكمله إيّاه. و على الاحتيـاط تكمله عشره تجمع فيها بين التكاليف الثلاثه أو تجعله نهايه العشره و تكتفى بالتكليفين.

و على ما اخترناه لو لم ينقص عن الثلاثه تكتفى به، و إلّا تتمّه ثلاثه.

و الثالث إن حفظت من العدد قدر الدور و ابتدائه كأن تعلم أنّ حيضها فى كل شهر هلالى أو عشرين منه سبعه، فالحق المشهور أنّها تتحيّض بالعدد؛ لإطلاق المرسل و المقطوع (۱)، و فى الوقت كالمتحيّره تضعه فيما شاءت من أيّام الدور الذى

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۸۸ و ۲۹۱ الحديث ۲۱۵۹ و ۲۱۶۱.

ضلّت فيه عدده.

و قيل: تعيّن أيّامها بالاجتهاد إن أمكن، و إلّا تتخيّر (۱). و الشيخ و الفاضل فى «القواعد» (۲) على الاحتياط هنا، و كيفيّته تظهر ممّا سبق، و إلّا ففى كونها كالأُولى أو كالمتحيّره قولان، و المختار الأوّل، وفاقاً للمشهور؛ إذ الغالب فى النساء التحيّض فى كلّ شهر فتأخذ منه العدد.

فالقول بعدم انضباط وقت لها حتّى تضعه فيه فيلزم أن ترجع إلى الروايات كالمتحيّره ضعيف.

و على الاحتياط يلزمها التكاليف الثلاثه.

و هذا كلّه إذا لم يحصل لها وقت تعلم تحيّضها فيه، بأن تضلّ عددها فى وقت يزيد على ضعفه أو يساويه، كأن تضلّ أربعه أو خمسه فى عشره، فإنّ كلّ يوم منها حينئذٍ يحتمل الطهر و الحيض، و لا يحصل يوم تقطع بالتحيّض فيه.

و إن حصل لها ذلك بأن ينقص منه كأن تضلّ ستّه فى العشره كان الزائد من الضعف كالخامس و السادس حيضاً بالقطع؛ لاندراجها فى العدد على فرض تقدّم الحيض و تأخّره و توسّطه، و يبقى لها من العدد أربعه لا تعلم وقتها، فتضمّها على الحق المشهور إليهما متقدّمه أو متأخّره أو بالتفريق.

و على الاحتياط تجمع فى الأربعه المتقدّمه بين التكليفين و فى المتأخّره بين الثلاثه.

و لو أضلّت خمسه فى تسعه، فالزائد من الضعف واحد، فالخامس منها

۱- ذكرى الشيعه: ۱/ ۲۵۴.

۲- المبسوط: ۱/ ۵۱، قواعد الأحكام: ۱/ ۱۴، تنبيه: نسبه العلّامه فى القواعد إلى القيل و اقتصر عليه و هو مؤذن باختياره، و مثله فى المعتبر: ۱/ ۲۱۸.

حيض بيقين، فإن كانت بدايتها من أوّل الشهر فالحيض خامسه، و من ثانيه فسادسه، و هكذا.

و قس على ذلک سائر الفروض.

فالمتيقّن من الحيض فى إضلال سبعه فى عشره أربعه، و عشره فى تسعه عشر واحد، و تعيينه من أيّام الوقت أو الشهر ظاهر ممّا ذكر. و طريق التتميم على المختار، و الاحتياط على القول به واضح.

و على هذا، لو قالت: حيضى عشره و الثانى عشر حيض بالقطع، يعلم أنّ أيّام الإضلال تسعه عشر بين الأوّلين و التسعه الأخيره، و لو قالت: لى فى كلّ شهر حيضتان كلّ منهما ثمانيه، فلوجوب تخلّل العشره بينهما لا يمكن تأخير الأُولى عن أوّل الخامس و مبدأ الثانيه عن الثالث و العشرين، فالمتيقّن من الطهر سته من أول الثالث عشر إلى آخر الثامن عشر، و من الحيضه الأُولى أربعه من أوّل الخامس إلى آخر الثامن، و من الثانيه أربعه من الثالث و العشرين إلى السادس و العشرين، و البواقى و هى ستّه عشر طهر مشكوك، فالضالّ ثمانيه فيها، فتضعها منها حيث تريد.

و على هذا، لو قالت: أضللت حيضتين كلّ منهما ثمانيه فى الشهر، فلكون الستّه المذكوره طهراً متيقّناً يرجع قولها إلى إضلال الثمانيه الاولى فى الاثنى عشر الاولى و الثانيه فى الثانيه، فعلى مقتضى القاعده يكون المتيقّن من الحيض فى كلّ منهما هو الزائد من النصف و هو الأربعه المذكوره فتضمّ إلى كلّ منهما أربعه أُخرى بإحدى الطرق الثلاث.

و لو قالت: حيضى إحدى العشرات و لا أعرفها بعينها، أو عشره و أعلم الطهر فى العشره الأُولى أو الثالثه أو الثانيه، أو فى إحدى العشرتين الأُوليين أو

ص: ۲۹۷

الأُخريين أو الأُولى و الثالثه، لم يكن لها وقت معلوم، فتأخذ عشرتها فى الأوّل من إحدى الثلاث، و فى الثانى من الأخيرتين، و فى الثالث من الأُوليين، و فى الرابع من الطرفين، و فى الخامس من الثلاث، مع أولويّه الثالثه فى الأُولى و الأُولى فى الثانيه و الثانيه فى الثالثه.

و ذات الخمسه من العشر الأُول لو تيقّنت الطهر اليوم الأوّل فالسادس حيض متيقّن؛ لرجوع ذلک إلى إضلال الخمسه فى التسعه، فالزائد من الضعف يوم.

و لو تيقّنت الطهر الخامس، فالحيض الخمسه الثانيه.

و السادس، فالأُولى.

و الثانى و حيض الخامس، فالأوّلان و العاشر طهر بيقين و الخامس و السادس و السابع حيض كذلک، فتضمّ إليه يومين بإحدى الثلاث.

و من الشهر لو تيقّنت طهر الخمسه الأخيره، فتضعها فيما تريد من الخمسه و العشرين؛ لتعلّق الإضلال بها.

و لو تيقّنت حيض الثانى عشر، فمن أوّله إلى آخر السابع، و من أوّل السابع عشر إلى آخر [ه] طهر بالقطع، و الثانى عشر حيض كذلك، فالضال أربعه فى أربعتين متّصلتين بالثانى عشر، فتضعها فى إحداهما أو فيهما بالتفريق.

و ذات العشره لو تيقّنت طهر السادس، فالخمسه الأُولى طهر أيضاً، و يكون الإضلال فى باقى الشهر، فتأخذها منه.

و لو تيقّنت طهر العاشر، فمن أوّله إليه طهر فتأخذها من الباقى.

و طهر الحادى عشر اختصّ التيقّن به، فتأخذها من أحد طرفيه.

و حيض العاشر اختصّ التيقّن به دون شى ء من طرفيه.

ص: ٢٩٨

و قس على ذلک سائر الأمثله المتصوّره فى المقام.

و كيفيّه الاحتياط على القول به بعد الإحاطه بما مرّ ظاهره.

و ممّا ذكر يعلم أحكام مسائل المزج و الخلط.

فلو قالت: حيضى ستّه و أمزج أحد نصفى الشهر بالآخر بيوم، أى أكون فى آخر النصف الأوّل و أوّل الآخر حائضاً، فهذه أضلّت ستّه فى العشر الأوسط، فالزائد من النصف أعنى يومين هما الخامس عشر و السادس عشر حيض بالقطع، فتضمّ إليهما الأربعه بإحدى الثلاث. و على الاحتياط تجمع فى الأربعه الأُولى بين التكليفين، و فى الثانيه بين الثلاثه.

و قس على ذلک لو قالت ذات السته: أمزج أحد نصفى الشهر بالآخر بيومين أو أحد الشهرين بالآخر بلحظه أو شهر بشهرين. و لو قالت ذات العشره: أمزج إحدى العشرات بالأُخرى و المتيقّن من الطهر الأوّل و الأخير، و ليس لها وقت معلوم لكون الوقت أزيد من ضعف العدد، فتأخذه ممّا شاءت من الشهر. و لو قالت: أمزج إحداهما بالأُخرى بيومين، فالمتيقّن من الطهر الأوّلان و الأخيران. و لو قالت: بثلاثه فالثلاثه الاولى و الأخيره. و هكذا.

و قس على ما ذكر لو قالت: أمزج أحد نصفى الشهر بالآخر مطلقاً أو بيوم أو يومين أو شهراً بشهر.

و قس على ذلک لو قالت ذات الخمسه أو التسعه أو غيرهما من العدد إحدى العبائر المذكوره أو غيرها.

و لو قالت ذات التسعه و النصف: أمزج أحد نصفى الشهر بالآخر بيوم و الكسر من النصف الآخر، فمن أوّل الخامس عشر إلى نصف الرابع و العشرين حيض، و الباقى طهر.

ص: ٢٩٩

و لو قالت: الكسر من الأوّل فالحيض من نصف السابع إلى آخر السادس عشر، و الباقى طهر.

و لو قالت: الامتزاج بيوم و نصف، فالحيض فى الأوّل من أوّل الثامن إلى نصف السابع عشر، و الباقى طهر. و قس عليه الثانى.

و لو اشتبه كون الكسر من الأوّل و الثانى و الخامس عشر و السادس عشر حيض بالقطع و الباقى مشكوك فيه، فتضمّ إليهما ما يتمّ به العدد بإحدى الثلاث.

و قس على ما ذكر لو كان الامتزاج بنصف يوم، أو قالت: أمزج إحدى العشرات بالأُخرى أو أحد العشرين بالآخر بيوم أو أكثر و الكسر من الأوّل أو الآخر أو غير ذلك من الأمثله.

و الضابط أنّ عدد العاده يمكن أن يكون من ثلاثه إلىٰ عشره مع الكسر أو بدونه، و فى كلّ صوره إمّا تمزج أحد العشرات أو العشرين أو النصفين أو الشهرين بالآخر.

و علىٰ تقدير الكسر إمّا تعلم كونه فى الأوّل أو الثانى أو لا، و علىٰ التقادير إمّا يكون المزج بالتام من اليوم أو أكثر، أو الكسر بالكسر من اللحظه و النصف و غيرهما، أو بهما، فيتخرّج أقسام لا تحصى كثره.

مسأله التلفيق:

يطلق على التشطير، و قد عرفت اعتباره و فساد اليومين به، و على اجتماع دمين تخلّل بينهما نقاء فى الحيض، و اعتباره إذا لم يبلغ النقاء عشره؛ إذ الطهر لا يكون أقلّ منها.

فلو رأت الدم ثلاثه و انقطع و عاد فى العاشر، كان الكلّ حيضاً، و يخصّص الحيض بالدمين، و تجويز كون النقاء المتخلّل بين حيض واحد أقلّ منها قد علم ضعفه.

ص: ٣٠٠

فصل يحرم على الحائض:

اشاره

الصلاه و الطواف؛ بالإجماع و المستفيضه (١).

و مسّ المصحف، على المشهور؛ للنصوص (٢) و نقل الإجماع (٣)، و ظاهر الإسكافى كراهته (۴)، و لا عبره به. و يكره لها حمله بالعلّاقه و بدونها، و لمس هامشه؛ للتعظيم و الخبر (۵) و نقل الإجماع فى «المعتبر» (۶).

و الصوم، بالإجماع و المستفيضه (٧).

و اللبث فى المساجد؛ للحسن و الصحيح، كما فى «العلل» (٨)، و عليه الإجماع فى «المنتهىٰ» و «المدارك» (٩). و مقتضى

الخبرين عدم كراهه فى الاجتياز كما عليه الأكثر، خلافاً للشيخ (۱۰)؛ لحجّه ضعفها ظاهر.

و تحريمه يخصّ بحال الاجتياز، فلا يحرم بدونه؛ للضروره. و الظاهر عدم

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۴۳ الباب ۳۹ من أبواب الحيض، ۱۳/ ۴۴۸ الباب ۸۴، ۴۵۳ الباب ۸۵ من أبواب الطواف.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۱۷ الحديث ۱۹۷۰، ۱/ ۳۸۳ الباب ۱۲ من أبواب الوضوء.

۳- منتهى المطلب: ۲/ ۳۵۴.

۴- نقل عنه فى مختلف الشيعه: ۱/ ۳۵۳.

۵- وسائل الشيعه: ۱/ ۳۸۴ الحديث ۱۰۱۴.

۶- المعتبر: ۱/ ۲۳۴.

۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۴۳ الباب ۳۹ من أبواب الحيض.

۸- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۰۹ الحديث ۱۹۴۷ و هو حسن على بعض المذاهب كما فى الحدائق الناضره: ۳/ ۲۵۶، علل الشرائع: ۲۸۸، وسائل الشيعه: ۲/ ۲۰۷ الحديث ۱۹۴۰.

۹- منتهى المطلب: ۲/ ۳۴۹، مدارك الأحكام: ۱/ ۳۴۵.

۱۰- الرسائل العشر (الجمل و العقود): ۱۶۲.

ص: ۳۰۱

وجوب التيمّم حينئذ؛ للأصل و إطلاق الحسن (۱).

و كذا الحكم فى الجنب.

و وضع شى ء فيها، دون أخذه؛ للصحاح و الرضوى (۲).

و الاجتياز فى المسجدين؛ للصحاح و الحسن (۳).

و قراءه العزائم و أبعاضها، للإجماع و النصوص (۴)، و الظاهر كراهه قراءه غيرها؛ لنقل الإجماع (۵) و النهى العلوىّ كما فى «الخصال» (۶)، و بهما يقيّد الأصل، و مجوّزات القراءه عموماً أو خصوصاً. فالقول بعدمها استناداً إليها ضعيف.

و تسجد بتلاوتها السجده أو استماعها، وفاقاً للمعظم؛ للصحيح و الموثّق و المضمر (۷)، و الشيخ حرّمه (۸)؛ للصحيح (۹) و خبر فى «السرائر» (۱۰). و أُجيب بحملها على التقيّه، على أنّ دلاله الصحيح بإحدى النسختين منتفيه، و يمكن حمل السجده فيه على المستحبّه، و النهى عنها على النهى عن سببها.

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۰۹ الحديث ۱۹۴۷، لاحظ! الحدائق الناضره: ۳/ ۲۵۶.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۱۳ و ۳۴۰ الحديث ۱۹۵۷ و ۱۹۵۸ و ۲۳۰۷، فقه الرضا عليه السّلام: ۸۵، مستدرك الوسائل: ۲/ ۲۶

الحديث ۱۳۰۹.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۰۵ ۲۱۰ الحدیث ۱۹۳۲ و ۱۹۳۳ و ۱۹۳۶ و ۱۹۴۷، تنبیه: أكثر هذه الروایات حسنه ب «إبراهیم بن هاشم» عند المشهور و صحیحه عند المصنّف و عده من الأعلام، و أیضاً: بعضهم عبّر عن مرفوعه أی الحدیث ۱۹۳۳ بصحیحه، لاحظ! مستند الشیعه: ۲/ ۲۹۰.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۱۵ الباب ۱۹ من أبواب الجنابه.

۵- الخلاف: ۱/ ۱۰۱، الانتصار: ۳۱، المعتبر: ۱/ ۱۸۷.

۶- الخصال: ۲/ ۳۵۷ الحدیث ۴۲.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۴۰ و ۳۴۱ الحدیث ۲۳۰۸ و ۲۳۱۰ و ۲۳۰۹.

۸- تهذیب الأحكام: ۱/ ۱۲۹ ذیل الحدیث ۳۵۲ و ۳۵۳.

۹- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۴۱ الحدیث ۲۳۱۱.

۱۰- السرائر: ۳/ ۶۱۰، وسائل الشیعه: ۲/ ۳۴۲ الحدیث ۲۳۱۲.

علی أنّ الوارد فیهما النهی عنه بالسماع المقتضی لرفع الوجوب؛ لوروده فی مقام توهّمه لا للحظر.

و المختار عندنا فی الحائض و غیرها وجوبه بالاستماع لا به، وفاقاً ل «الخلاف» و الفاضلین (۱)؛ للأصل و نقل الإجماع فیه (۲) و صریح الصحیح و الموثّق (۳).

و خلافاً للحلّی؛ لنقله الوفاق (۴)، و عورض بنقل الأضبط، و ضابط الخبرین، و حمل علی الندب أو الاستماع؛ لتلازمهما غالباً.

و یكره لها الاختضاب، جمعاً بین الأخبار الناهیه و المجوّزه (۵).

مسائل:

الأُولی:

الحقّ توقّف صحّه صومها مع الانقطاع علی الغسل، وفاقاً للمعظم، و خلافاً للعمانی و «النهایه» (۶).

لنا: الموثّق (۷)، و الاستصحاب، و بقاء علّه المنع و هو صدق الاسم و لو بعد الغسل كما قرّر، خرج ما خرج فیبقی الباقی، و كونها أولی بالتوقّف من المستحاضه

۱- الخلاف: ۱/ ۴۳۱ المسأله ۱۷۹، المعتبر: ۱/ ۲۲۹، تذكره الفقهاء: ۱/ ۲۷۲.

۲- الخلاف: ۱/ ۴۳۱ المسأله ۱۷۹.

۳- وسائل الشیعه: ۶/ ۲۴۲ الحدیث ۷۸۴۴ و ۲۴۳ الحدیث ۷۸۴۵.

۴- السرائر: ۱/ ۲۲۶.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۵۲ الباب ۴۲ من أبواب الحیض.

۶- لم نعثر علیه فی مظانّه بل نقل عنه فی مختلف الشیعه: ۳/ ۴۱۰، ذکری الشیعه: ۱/ ۲۷۳، مجمع الفائده و البرهان: ۵/ ۴۷ موافقته للمشهور، نعم هذا ظاهر الأردبیلی فی مجمعه، نهایه الإحکام: ۱/ ۱۱۹.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۷۱ الحدیث ۲۱۲۷.

مع ثبوته فیها.

للمخالف: الأصل، و عموم الأمر بالصوم. و دفعها ظاهر.

ثمّ مع تعمّد الترک یجب علیها القضاء قطعاً، و فی وجوب الکفّاره نظر، و الفاضل (۱) أوجبها.

الثانیه:

یجب علیها قضاء الصوم دون الصلاه، بالإجماعین و المستفیضه (۲)، و تدارک ما لزمها منهما بالنذر المطلق؛ لعدم تعیّن وقته، دون المعیّن الواقع فی الحیض؛ للتعیّن و تعذّر الإتیان فیسقط التکلیف به.

و غیر الیومیّه مثلها فی عدم القضاء؛ لعدم التکلیف مع انتفاء شرطه، و استثناء الزلزله لا وجه له، و کون وقته تمام العمر لا یصحّحه.

الثالثه:

لو حاضت بعد دخول الوقت، فإن مضی منه مقدار الطهاره و الصلاه وجب علیها القضاء إجماعاً؛ لعموم قضاء الفوائت، و خصوص الصحیح و الموثّق (۳).

و إلّا فلا وفاقاً للمعظم؛ للأصل، و نقل الإجماع (۴)، و ظاهر الموثّق (۵). و قد یستدلّ بأنّ الأداء ساقط و القضاء تابع (۶)، و نقض (۷) بوجوب الصوم علی الحائض

۱- تحریر الأحکام: ۱/ ۷۸ و ۷۹.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۴۶ الباب ۴۱ من أبواب الحیض.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۵۹ و ۳۶۰ الحدیث ۲۳۶۰ و ۲۳۶۳.

۴- کشف اللثام: ۲/ ۱۳۲.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۶۰ الحدیث ۲۳۶۵.

۶- لاحظ! منتهی المطلب: ۲/ ۳۷۳.

۷- فی النسخ الخطّیه: (و بعض)، و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

و الصلاه علی الساهی و النائم، علی أنّ القضاء بأمر جدید، فإن ثبت ثبت، و إن انتفی انتفی، و لا تعلّق له بالأداء.

و السیّد أوجبه بمضی أکثرها (۱)، و لم نقف علی مستند له.

و الصدوق أوجب قضاء رکعه من المغرب إذا أدرکت رکعتین (۲)؛ للخبر (۳). و ردّ بالشذوذ و عدم الصراحه.

و لو طهرت و قد بقی من الوقت قدر رکعه أو أکثر لزمها الأداء؛ للإجماع و الصحاح و غیرها (۴)، و القضاء مع الإخلال به.

و لو بقی أقل منها لم یلزمها شی ء منهما إجماعاً.

الرابعه:

یحرم وطؤها بالأدلّه الثلاثه، بل الضروره الدینیّه، فیکفَّر مستحلّه، و یعزّر غیره، و یفسّق مع علمه بالموضوع و حکمه إجماعاً، لا مع نسیانه أحدهما أو جهله به؛ لعمومات اشتراط الخطاب بالعلم. و توقّف بعضهم (۵) فی الجاهل بالحکم؛ لعدم معذوریته إلّا فیما استثنی.

و إنّما یحرم مع القطع بالحیض، لا مع الاشتباه کما فی الزائد عن العاده و لو فی زمن الاستظهار، فلا یحرم؛ للأصل و بعض الظواهر. و الفاضل (۶) حرّمه احتیاطاً و تغلیباً للحرمه، و هو کما تری.

۱- رسائل الشریف المرتضی: ۳/ ۳۸.

۲- من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۵۲ ذیل الحدیث ۱۹۸، المقنع: ۵۳.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۶۰ الحدیث ۲۳۶۲.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۶۱ الباب ۴۹ من أبواب الحیض.

۵- ذخیره المعاد: ۷۱.

۶- منتهی المطلب: ۲/ ۳۹۳ و ۳۹۴.

و تقدیر التعزیر إلی الحاکم عند الأکثر، و قیل: ربع حدّ الزانی (۱)، و هو غیر بعید؛ لصریح الخبرین (۲). و فی خبر أورده القمّی

فی «تفسیره» أنّه فی أوّله ربعه و فی آخره ثمنه (۳)، و لا یبعد حملهما علیه کما یومی إلیه أحدهما.

و الحکم مع إطاعه المرأه یعمّها، و مع الإکراه یخصّه.

و لو حاضت فی الأثناء نزع، و لو استمرّ تعلّق الحکم.

و تُصدّق فی إجبارها مع عدم التهمه؛ للإجماع، و ظاهر الآیه (۴)، و صریح الصحیح و الحسن (۵). و لا ینافیهما المرسل و الخبر (۶).

و معها إن وافق الأصل، کإخبارها ببقاء ما علم سابقاً من الحیض أو الطهر لتعیّن العمل به مع عدم إخبارها، فیتأکّد معه، و إطلاق الأدلّه أیضاً یتناوله. و إن خالفه کأن یخبر عن حدوث أحدهما بعد سبق الآخر فإطلاقها یقتضی القبول، و الاستصحاب عدمه؛ لعدم صلاحیّه قولها الرفع، و فی المرسل و الخبر إیماء إلیه أیضاً. و کأنّ الأخذ بالأحوط هنا أولی.

و لا یتعلّق الحکم بالطفل؛ لسقوط التکلیف عنه.

و التحریم یخصّ بالجماع فی القبل، فیجوز التمتّع بما فوق السرّه و تحت الرکبه إجماعاً، و بما بینهما و لو بالوطء فی الدبر وفاقاً للمشهور؛ و خلافاً للمرتضی (۷).

۱- الحدائق الناضره: ۳/ ۲۶۰.

۲- وسائل الشیعه: ۲۸/ ۳۷۷ و ۳۷۸ الحدیث ۳۵۰۰۷ و ۳۵۰۰۸.

۳- تفسیر القمّی: ۱/ ۷۳، وسائل الشیعه: ۲/ ۳۲۸ الحدیث ۲۲۷۲.

۴- البقره (۲): ۲۲۸.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۵۸ الحدیث ۲۳۵۸ و ۲۳۵۷.

۶- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۵۸ الحدیث ۲۳۵۹ (بسندین).

۷- نقل عنه فی مختلف الشیعه: ۱/ ۳۴۶.

لنا: بعد الأصل و إطلاق الآیه (۱) استفاضه النصوص (۲) بإباحه التمتّع من الحائض إلّا فی القبل.

للسیّد: ظاهر المستفیضه (۳) و إطلاق الأمر بالاعتزال فی المحیض و النهی عن المقاربه (۴). و أُجیب عن الأوّل بالحمل علی التقیّه، و عن الثانی بأنّ الأمر للندب أو المراد بالحیض مع الحیض لا وقته، و إلّا لزم الإضمار أو التخصّص و لغی التقیید بالغایه، و عن الثالث بظهور المقاربه فی الوطء عرفاً.

الخامسه:

الحق جواز وطئها بعد التطهّر و قبل الغسل على كراهه، وفاقاً للمعظم. و ظاهر الصدوق تحريمه إلّا مع الشبق و غسل الفرج (۵)، و الطبرسی تحريمه و زواله بالوضوء أو غسل الفرج (۶).

لنا: الأصل، و إطلاق نفی اللوم، و تعليق الاعتزال على الوصف المشعر بالعلّيه، و التخفيف فی قوله يَطْهُرْنَ (۷) كما هو أرجح القراءتين، و عليه وفاق السبعه (۸)، و صريح الموثّقين و المرسل (۹).

للمحرّم: قراءه التشديد، و ضعفه ظاهر، و الموثّقات الثلاثه (۱۰)، و حمل على

۱- البقره (۲): ۲۲۳.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۲۱ الباب ۲۵ من أبواب الحيض.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۲۳ الباب ۲۶ من أبواب الحيض.

۴- البقره (۲): ۲۲۲.

۵- من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۵۳ ذيل الحديث ۱۹۹.

۶- مجمع البيان: ۱/ ۲۱۳ (الجزء ۲).

۷- البقره (۲): ۲۲۲.

۸- نقل عنهم فی جامع المقاصد: ۱/ ۳۳۳.

۹- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۲۵ الحديث ۲۲۶۲ و ۲۲۶۴ و ۲۲۶۳.

۱۰- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۱۳ و ۳۲۶ الحديث ۲۲۲۴ و ۲۲۶۵ و ۲۲۶۶.

التقيّه أو الكراهه كما يومی إليه بعضها، على أنّ ظاهرها عموم التحريم و لم يقل به أحد؛ إذ الصدوق يخصّه بصوره فقد الشبق و عدم غسل الفرج للصحيح (۱)، و الطبرسی بالأخير للخبر (۲)، فكلّ منهما أخذ بما اختاره من التفصيل للصحيح أو الخبر و حمل عليه عمومی الجواز و التحريم، و هذا ليس أولى من الأخذ بالعموم الأوّل؛ لقوّه دليله و حمل الثانی على الكراهه و القول بارتفاعها بغسل الفرج لأجلهما، بل هو متعيّن؛ لاعتضاده بالكتاب و الشهره القويّه.

و بذلک يظهر دليل الكراهه، مضافاً إلى صريح الموثّق (۳).

ثمّ ما فی الخبر من توقّف الحلّ على التيمّم (۴) محمول على الندب أو التقيّه.

السادسه:

لو وطئها عمداً كفّر ندباً لا وجوباً، وفاقاً لإعلام المتأخّرين، و خلافاً لأعيان القدماء، و الراوندی فرّق بين الشاب و المضطرّ و غيرهما (۵).

لنا، على عدم الوجوب: الأصل، و صريح المستفيضه (۶)، و على الندب: أخبار الإيجاب (۷) بحملها عليه جمعاً، و هى مختلفه فى تقدير ما يكفّر، فقدّر فى بعضها بدينار فى أوّل الحيض و بنصفه فى وسطه و ربعه فى آخره، و فى آخر كما ذكر بإسقاط الآخر، و فى ثالث بإسقاط الوسط أيضاً، و فى رابع بدينار مطلقاً، و فى

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۲۴ الحديث ۲۲۶۰.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۱۲ الحديث ۲۲۲۲.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۲۵ الحديث ۲۲۶۴.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۱۳ الحديث ۲۲۲۳.

۵- نقل عنه فى ذكرى الشيعه: ۱/ ۲۷۱.

۶- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۲۹ الباب ۲۹ من أبواب الحيض.

۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۲۷ الباب ۲۸ من أبواب الحيض.

خامس بنصفه كذلك، و فى سادس بما يشبع واحداً، و فى سابع سبعه، و فى ثامن عشره، و هذا الاختلاف أماره الندب و اختلاف مراتبه فى الرجحان؛ إذ التخيير بينها وجوباً لا قائل به، و الأخذ ببعضها و لو بالمشهور يوجب طرح البواقى و انحصار الحجّه بما لا يقاوم أدلّه المختار، و شهره القدماء لم تبلغ حدّا يكافئ شهره المتأخّرين، فضلًا عن أن ترجّح عليها؛ لمخالفه الصدوق فى «المقنع» (۱) و الشيخ فى بعض كتبه (۲).

و دعوى الشيخ و السيّد إجماع الفرقه على الوجوب (۳) لا عبره به فى أمثال المقام.

هذا، و لم نقف على مستند للراوندى.

و تعلّق الكفّاره ندباً أو وجوباً يختصّ به، فلا يتعلّق بها وفاقاً.

و على ما اخترناه من الاستحباب و كونه ذا درجات مختلفه، يمكن حصوله بكلّ من التقادير المذكوره، و أفضلها المشهور، و أدناها إطعام مسكين.

و المشهور اختلاف الثلاثه باختلاف العاده، و هو ظاهر الخبر (۴)، فالأوّل لذات الثلاثه الأول، و لذات الأربعه مع ثلث الثانى، و لذات الخمسه مع ثلثيه، و هكذا، و مثله الوسط و الأخير.

و الراوندى ثلّث العشره (۵)، و الديلمى قسّمها إلى أربعه و ثلاثه و ثلاثه (۶)،

۱- المقنع: ۵۱، للتوسّع لاحظ! الحدائق الناضره: ۳/ ۲۶۹.

۲- النهايه: ۲۶.

۳- الخلاف: ۱/ ۲۲۵ و ۲۲۶ المسأله ۱۹۴، الانتصار: ۳۳.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۲۷ الحدیث ۲۲۶۷.

۵- فقه القرآن: ۱/ ۵۴.

۶- المراسم: ۴۴.

ص: ۳۰۹

فیلزم خلوص العادات عن الآخر أو الأخیرین.

و الدینار المثقال من الذهب المسکوک بسکّه المعامله؛ للتبادر. و ظاهر الأکثر تعیّنه و عدم کفایه التبر أو القیمه مع الإمکان؛ لظاهر النصّ، خلافاً للفاضل فی الأوّل؛ لصدق الاسم (۱)، و هو کما تری.

و مصرفه الفقراء کغیره، و یکفی الواحد؛ لإطلاق النصّ (۲).

و الموطوءه تعمّ الدائمه و المنقطعه، و الحرّه و الأمه؛ لعموم النص (۳)، و یلحقها المشتبهه و المزنی بها؛ لإطلاق الموثّق و الخبر (۴)، و التعلیل بالأولویّه علیل؛ لجواز کون التکفیر لإسقاط الإثم.

و الحق تکرّره بتکرّر الوطء وفاقاً للثانیین و الشهید فی مختصریه (۵)، خلافاً للحلّی مطلقاً (۶)، و للفاضل مع سبقه أو اتّحاد الزمان (۷).

لنا: إطلاق النص (۸)، و أصاله عدم التداخل کما مرّ.

للحلّی: أصاله البراءه، و القیاس علی تکرّر الأکل فی رمضان. و ردّ الأوّل بوجود الناقل، و الثانی بقیام الفارق.

للفاضل: تعلّق الکفّاره بالوطء و اختلافه مع اختلاف الوقت فیتعدّد، و اتّحاده مع اتّحاده فیتحدّد، لکن لوجوب تأخّرها عن الموجب لا یسقط بالسابق.

۱- منتهی المطلب: ۲/ ۳۹۴.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۲۷ الحدیث ۲۲۶۷.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۲۷ الحدیث ۲۲۶۹.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۲۷ الحدیث ۲۲۷۰ و ۳۲۸ الحدیث ۲۲۷۳.

۵- جامع المقاصد: ۱/ ۳۲۴، مسالک الأفهام: ۱/ ۶۵، الدروس الشرعیّه: ۱/ ۱۰۱، البیان: ۶۳.

۶- السرائر: ۱/ ۱۴۴.

۷- نهایه الأحکام: ۱/ ۱۲۲، مختلف الشیعه: ۱/ ۳۵۳.

۸- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۲۷ و ۳۲۹ الباب ۲۸ و ۲۹ من أبواب الحیض.

ص: ۳۱۰

قلنا: دعوی اتّحادهما مع تکرّره و دلاله النص و الأصل علی تکرّرها بتکرّره مکابره، و لکون النفاس کالحیض فی ذلک مع قصر زمانه یمکن فیه اجتماع الأزمنه الثلاثه فی وطء واحد، و لا یتعدّد الکفاره حینئذٍ؛ للأصل و عدم تعدّد السبب بل الوقت عرفاً؛ لانصراف الإطلاق إلی الفرد الشائع.

السابعه:

یحرم طلاقها، و لا یصحّ مع الدخول و حضور الزوج و عدم الحمل بالإجماع و المستفیضه (۱)، و الفقهاء الأربعه (۲) وافقونا فی التحریم دون البطلان.

و یصحّ مع انتفائها کلّا أو بعضاً.

و فی حکم الحاضر من یمکنه استعلام حالها أو لم یبلغ غیبته حدّا یسوّغ الجواز. و فی تقدیره بشهر کالطوسی (۳)، أو ثلاثه أشهر کالإسکافی (۴)، أو بانتقالها من طهر المواقعه إلی آخر کالحلّی (۵) أقوال، و یأتی تحقیقه.

الثامنه:

یستحب لها أن تتوضّأ وقت کلّ صلاه و تجلس ذاکره؛ للنصوص (۶). و ظاهر الصدوقین (۷) وجوبه؛ لظاهر الحسن و الرضوی (۸)، و حمل علی الندب جمعاً، و خصّص الأکثر موضع الذکر بمصلّاها و الأخبار مطلقه.

۱- وسائل الشیعه: ۲۲/ ۱۹ و ۲۳ الباب ۸ و ۹ من أبواب مقدّمات الطلاق و شرائطه.

۲- بدایه المجتهد: ۲/ ۶۴ و ۶۵، المغنی لابن قدامه: ۷/ ۲۷۷ و ۲۷۹، الفقه علی المذاهب الأربعه: ۴/ ۲۹۶ و ۲۹۷.

۳- النهایه: ۵۱۲ و ۵۱۷.

۴- نقل عنه فی مختلف الشیعه: ۷/ ۳۵۷.

۵- السرائر: ۲/ ۶۹۰.

۶- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۴۵ الباب ۴۰ من أبواب الحیض.

۷- نقل عن والده فی من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۵۰ ذیل الحدیث ۱۹۵، الهدایه: ۱۰۰.

۸- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۴۵ الحدیث ۲۳۲۳، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۹۲، مستدرک الوسائل: ۲/ ۲۹ الحدیث ۱۳۲۲.

ص: ۳۱۱

و لا تنوی الرفع و الاستباحه؛ لعدم حصولهما، فتقتصر علی مجرّد القربه.

و لو تعذّر الوضوء ففی شرعیّه التیمّم وجهان، و الأظهر العدم؛ لعدم الدلیل.

و یستحبّ لها الأغسال المستحبّه کما فی «المنتهی» (۱)؛ للعمومات، و شی ء منها لا یرفع الحدث حتّی یمنعه الحیض.

التاسعه:

وجوب الغسل علیها بعد الانقطاع مشروط بوجوب الغایه؛ لعدم وجوبه لنفسه کما مرّ.

و کیفیّته کغسل الجنابه ترتیباً أو ارتماساً، بالإجماع و العمومات و خصوص الموثّقین (۲).

۱- منتهی المطلب: ۲/ ۴۰۷ و ۴۰۸.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۱۵ و ۳۱۶ الحدیث ۲۲۲۹ و ۲۲۳۳.

ص: ۳۱۲

بحث غسل الاستحاضه

اشاره

و هی دم رحمی غیر الحیض و النفاس و الجرح و القرح و العذره، و فی الأغلب رقیق بارد أصفر؛ للحسن و الخبر (۱)، فاتر للوجدان و تقابله مع الحیض. و التقیید بالأغلب لإمکان التخلّف فی وقت القطع بعدم کون الدم أحد الخمسه.

و هی فی المشهور: قلیله و متوسّطه و کثیره.

و الأولی: أن یلطّخ الدم باطن الکرسف و لا یثقبه إلی ظاهره و إن دخل باطنه.

و حکمها أن تغیّره أو تغسله؛ لظاهر الوفاق المحقّق و صریح المحکیّ فی «المنتهی» (۲)، و تتوضّأ لکلّ صلاه وفاقاً للمعظم؛ للمعتبره (۳).

و خلافاً للعمانی (۴)، فأسقط الوضوء؛ لصحیح (۵) یفید غیر مطلوبه و خبر (۶) ترک فیه الأمر بالوضوء إحاله إلی الظهور أو یقیّد إطلاقه جمعاً.

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۷۵ الحدیث ۲۱۳۳ و ۳۸۷ الحدیث ۲۴۲۷.

۲- منتهی المطلب: ۲/ ۴۰۹.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۷۱ الحدیث ۲۳۹۰.

۴- نقل عنه فی مختلف الشیعه: ۱/ ۳۷۲.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۷۲ الحدیث ۲۳۹۳، لاحظ! مختلف الشیعه: ۱/ ۳۷۴.

۶- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۷۵ الحدیث ۲۳۹۹، لاحظ! مستند الشیعه: ۳/ ۱۳.

ص: ۳۱۳

و للإسکافی (۱)، فأوجب غسلًا فی کلّ یوم و لیله؛ لموثّق (۲) هو حجّه لنا و علیه.

و یجب غسل ما ظهر من فرجها؛ لتنجّسه بما لا یعفی عنه.

و الثانیه: أن یثقبه إلی ظاهره و لا یسیل إلی غیره.

و یجب فیها مع ما مرّ و تغییر الخرقه المتنجّسه به غسل لصلاه الغداه وفاقاً. و أکثر الثالثه کالأوّلین (۳) جعلوها کالثالثه (۴) فی وجوب الثلاثه، و علیه فتوی «المعتبر» و «المنتهی» (۵).

لنا: صریح الصحیح و الموثّقین و الرضوی (۶) و ظاهر الصحیحین (۷)، و یعضده تعلیق الثلاثه فی الصحاح (۸) علی کون الدم صبیباً؛ لانتفائه فی المتوسّطه.

للمخالف: موجبات الثلاثه بمطلق الاستحاضه، خرجت القلیله عنها للمعارض فیبقی الباقی. قلنا: یخرج المتوسّطه أیضاً لما مرّ، و الأخذ بإطلاقها یوجب طرحه.

۱- نقل عنه فی مختلف الشیعه: ۱/ ۳۷۲.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۷۴ الحدیث ۲۳۹۵، لاحظ! مختلف الشیعه: ۱/ ۳۷۳.

۳- الأولیین «العمانی و الإسکافی»، نقل عنهما فی مختلف الشیعه: ۱/ ۳۷۲.

۴- فی هامش النسخه الخطیّه: (أی الکثیره).

۵- المعتبر: ۱/ ۲۴۵، منتهی المطلب: ۲/ ۴۱۲.

۶- وسائل الشیعه: ۲/ ۱۷۳ الحدیث ۱۸۵۴ و ۳۷۴ الحدیث ۲۳۹۵، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۹۳، مستدرک الوسائل: ۲/ ۴۳ الحدیث ۱۳۵۸، تنبیه: لم نعثر علی صحیح صریح.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۷۳ و ۳۷۴ الحدیث ۲۳۹۴ و ۲۳۹۶.

۸- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۷۳ الحدیث ۲۳۹۴ و ۳۸۳ الحدیث ۲۴۱۴، تنبیه: عثرنا علی لفظ «الصبیب» فی الصحیحین فقط و هما الحدیث ۲۳۹۶ و ۲۴۱۴، و لذا عبّر ابنه فی مستند الشیعه: ۳/ ۲۰ للتصریح بالانصاب أو السیلان أو التجاوز.

ص: ۳۱۴

الثالثه: أن یسیل منه إلی غیره و إن لم یسل منه و لم یثقبه، و ظاهر «المقنعه» (۱) اعتبار الخروج منه، و قد نسب إلی الکرکی (۲)

أیضاً، و ظاهر الأدلّه یدفعه.

و یجب فیها الثلاثه بالإجماع و النصوص (۳)، و الوضوء مع کلّ غسل وفاقاً للمفید و «البشری» و «المعتبر» (۴)، لا مع کلّ صلاه کالحلّی (۵) و بعض من تأخّر، و لا سقوطه رأساً کظاهر الأکثر.

لنا: علی الجزء الإثباتی: ما مرّ من وجوب الوضوء مع کلّ غسل إلّا غسل الجنابه. و علی السلبی: خلوّ الأخبار عنه مع ورودها فی مقام البیان، و هو و إن نفاه مطلقاً إلّا أنّ المعارض أثبته فی محلّ الغسل. بل نقول: عدم تعرّضهم له فیه لظهوره فیختصّ الإطلاق بغیره.

للحلّی: إطلاق قوله تعالیٰ إِذٰا قُمْتُمْ و ردّ باختصاصه بالقیام من النوم أو بالحدثین، و لو سلّم العموم فیخصّص بغیر محلّ النزاع؛ للمعارض.

للأکثر: إطلاق الأخبار فی مقام البیان، و قد ظهر جوابه.

ثمّ نسبه إطلاق السقوط إلی الأکثر لعدم تعرّضهم للوضوء مع الأغسال، و لعلّه إحاله إلی الظهور؛ لما قرّروه من وجوبه مع کلّ غسل إلّا الجنابه، فیرجع فتواهم إلی المختار.

۱- المقنعه: ۵۶.

۲- نقل عنه فی الحدائق الناضره: ۳/ ۲۹۰، لاحظ! جامع المقاصد: ۱/ ۳۴۱.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۷۱ الباب ۱ من أبواب الاستحاضه.

۴- المقنعه: ۵۷، نقل عن «البشریٰ» للسید ابن طاوس فی ذکری الشیعه: ۱/ ۲۴۴، المعتبر: ۱/ ۲۴۷.

۵- السرائر: ۱/ ۱۵۳، شرائع الإسلام: ۱/ ۳۴، منتهی المطلب: ۲/ ۴۱۵.

فروع:

الأوّل:

النصوص و الفتاویٰ خالیه عن تعیین قدر الکرسف و زمان اعتبار الدم، فالتعویل فیه علی العرف؛ لأنّه الحاکم فی مثله.

الثانی:

الحقّ وجوب الغسل أو الوضوء بحصول السبب و إن لم یتّصل بوقت الصلاه، وفاقاً ل «الروض» و «البیان» (۱). و خلافاً ل «الذکری» و «الدروس» (۲).

لنا: إيجاب كلّ حدث متى حصل لما يقتضيه، و الاستحاضه كذلك؛ لعدم الفرق، و إطلاقات إيجابها لأحد الطهورين من دون تخصّص بوقتها. و يعضدها خصوص الخبر (۳).

للمخالف: كونه (۴) وقت الطهاره، فالعبره به فى قلّه الدم و كثرته، فلا تأثير لما قبله. و ردّ بمانعيّه الحدث مطلقاً.

و على هذا، لو كثر الدم قبله ثمّ طرأت القلّه وجب الغسل عندنا، و على القول الآخر لا يجب ما لم توجد فيه متّصله أو طارئه.

و بعض من وافقنا (۵) اشترط فى وجوب الثلاثه استمرار السيلان إلى وقت العشائين، فأوجب بطروء القلّه بعد الصبح واحداً و بعد الظهرين اثنين.

قلنا: حمل البعديّه على المتّصله ينفى الاستمرار، و على المنفصله ينافى المختار.

فإن قيل: لو أثّر السبب المنفصل مع انقطاعه أو تبدّله بآخر متّصل أو منقطع

۱- روض الجنان: ۵۱، البيان: ۳۶، تنبيه: ليس ما فى روض الجنان فتوى الشهيد الثانى بل هو فتوى المصنّف أى العلّامه رحمه اللّه.

۲- ذكرى الشيعه: ۱/ ۱۹۴، الدروس الشرعيّه: ۱/ ۹۹.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۷۴ الحديث ۲۳۹۶، للتوسّع لاحظ! مستند الشيعه: ۳/ ۲۶.

۴- فى هامش النسخه الخطّيه: (أى كون وقت الصلاه).

۵- روض الجنان: ۸۴.

أو متبدّل لزم اجتماع الاثنين أو الثلاثه، و يلزمه وجوب الاثنين أو الثلاثه؛ لأصاله عدم التداخل، و الأوّل منفىّ بالتقابل، و الثانى بالإجماع.

قلنا: الأوّل مسلّم و التقابل لا ينافيه، و الثانى ممنوع؛ إذ التداخل هنا قطعى، فالأصل لا ينفيه. ثمّ كلّ سبب متّصل أو منفصل إنّما يوجب مقتضاه لأوّل صلاه معه أو بعده، لا للّتى بعده إلّا مع البقاء أو العود بعده.

الثالث:

اعتبار الجمع بين الفرضين بغسل واحد على الجواز دون الوجوب، بالإجماع، و إيماء بعض الأخبار (۱)، فيجوز التفريق بأفراد (۲) كلّ منهما بغسل، بل قيل باستحبابه؛ لبعض الظواهر.

و بما ذكر يظهر أنّ حدوث الكثره بعد العصر أو المغرب توجب الغسل للأُخريين.

الرابع:

لا- يصحّ طهارتها قبل الوقت؛ للنصوص (۳)، بل يلزم مقارنتها الصلاه عرفاً على الأصحّ؛ لتبادرها من الأخبار، و بطلان الصلاه بالحدث، خرج موضع القطع و الضروره فيبقى الباقى.

و القول بعدم وجوب المعاقبه العرفيه ضعيف، و تعليله عليل.

و لا- يضرّ توسّط المقدّمات من الستر و الاستقبال و الأذان و الإقامه وفاقاً، و انتظار الجماعه بفتوى «النهايه» و «الدروس» (۴) و ظاهر «الخلاف» (۵) و هو أحوط.

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۸۸ و ۳۷۵ الحديث ۲۱۵۹ و ۲۳۹۷.

۲- فى النسخ الخطّيه: (فافراد) و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۷۲ و ۳۷۴ الحديث ۲۳۹۶ و ۲۳۹۳، ۳۳۱ الحديث ۲۲۸۱ و ۲۲۸۲.

۴- نهايه الأحكام: ۱/ ۱۲۷، الدروس الشرعيّه: ۱/ ۹۹.

۵- الخلاف: ۱/ ۲۵۱ المسأله ۲۲۴.

الخامس:

لو انقطع الدم بعض الأحيان، وجب انتظاره إن اتّسع للطهاره و الصلاه.

السادس:

لا يجمع بين الفرض و النفل بوضوء واحد، فلو تنفّلت جدّدت الوضوء؛ لعارض الحدث و ظاهر الخبر (۱). و الشيخ جوّز الجمع (۲)؛ لحجّه ضعيفه، و لو جوّز لها القضاء انسحب الخلاف.

و يجوز لذات الكثره و التوسّط أن تجمع بغسل واحد فى وقته بينها و بين صلاه الليل و الفجر بالإجماع و صريح الرضوى (۳)، فتقدّم الغسل على الفجر بعد تأخير الأُولى و تقديم الثانيه. و تقتصر فى التقديم على ما يرفع المقارنه العرفيّه؛ لوجوبها كما مرّ.

فصل [تطهّر المستحاضه]

إذا أتت بما يلزمها فى الأقسام الثلاثه كانت كالطاهره، فيصحّ فيها كلّ مشروط بالطهاره، و يحلّ وطؤها إجماعاً.

و لو أخلّت بشى ء من الطهارتين أو تغيير الخرقتين أو غسل الفرج لم يصحّ صلاتها؛ لوجود الحدث أو الخبث.

و يتوقّف مسّ المصحف على الأوّلين، و قراءه العزائم على الأوّل دون البواقى، و الوجه ظاهر.

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۷۴ الحديث ۲۳۹۵.

۲- المبسوط: ۱/ ۶۸.

۳- فقه الرضا عليه السّلام: ۱۹۳، مستدرک الوسائل: ۲/ ۴۳ الحديث ۱۳۵۸.

ص: ۳۱۸

و ظاهر الصحيح (۱) توقّف دخول المسجد على الجميع، و قيل بعدم توقّفه على شى ء من الخمسه؛ للأصل. و على ما اخترناه من تحريم إدخال مطلق النجاسه فيه يلزم توقّفه على الثلاثه الأخيره قطعاً، و على التخصيص بالمتقدّمه لا يتوقّف عليها.

و الحق توقّف وطئها على الغسل؛ للمستفيضه من الصحاح و غيرها (۲) دون غيره من الخمسه؛ للأصل و إطلاقات حلّ الوطء و خصوص الصحيح و الموثّق (۳). و ما ورد فى حمنه و أُمّ حبيبه (۴)، و إطلاقها و إن نفى التوقّف على الغسل أيضاً إلّا أنّ المعارض أثبته، فيبقى نفيها للبواقى بلا معارض.

و قيل بتوقّفه على الوضوء أيضاً؛ لأخبار لا دلاله لها، و خبر فى «قرب الإسناد» (۵) يتعيّن حمله على الندب.

و قيل بتوقّفه على الجميع (۶)؛ لظواهر لا صراحه لها.

و قيل بعدم توقّفه على الغسل أيضاً (۷)؛ لما مرّ من الإطلاقات، و قد عرفت جوابه.

و يتوقّف صومها على الغسل بالإجماع و الصحيح (۸) و المكاتبه المرويّه بطرق

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۷۱ الحديث ۲۳۹۰.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۷۱ الباب ۱ من أبواب الاستحاضه.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۷۵ الحديث ۲۳۹۷ و ۳۷۴ الحديث ۲۳۹۵.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۲۸۸ الحديث ۲۱۵۹، سنن أبى داود: ۱/ ۸۳ الحديث ۳۰۹ و ۳۱۰.

۵- قرب الإسناد: ۱۲۷ الحديث ۴۴۷، وسائل الشيعه: ۲/ ۳۷۷ الحديث ۲۴۰۴.

۶- المقنعه: ۵۷.

۷- البيان: ۶۶.

۸- لم نعثر عليه فى مظانّه.

ص: ۳۱۹

صحيحه (۱)، دون غيره من الخمسه وفاقاً؛ لبداهه عدم توقّفه على إزاله الخبث و أصغر الحدث.

ثمّ المبطل الموجب للقضاء هو ترک الأغسال النهاريّه دون الليليّه؛ إذ المستقبله لا تأثير لها؛ لتماميّه الصوم قبلها، و الماضيه لا أثر لها مع وجوب تقديم غسل الفجر عليه كما هو الحق المشهور؛ إذ معه يرتفع حدثها و إن لم تغتسل لما مضى من العشائين، و

بدونه تكون محدثه و إن اغتسلت لهما.

و على هذا، فما فى المكاتبه من أنّ ترك جميعها يوجب القضاء معناه أنّه لتضمّنه ترك النهاريّه يوجبه، و لا يمكن حمله على أنّ ترك الليليّه أو كلّ من الليليّه و النهاريّه يوجبه، و ترك الجميع لتضمّنه إيّاه يوجب أيضاً.

و لا على أنّ الموجب هو ترك المجموع دون ترك البعض مطلقاً؛ لكون ذلك خلاف القطع و الإجماع.

و اعلم أنّ المانع من العباده كالجنابه و الحيض و الاستحاضه بالنسبه إلى الصلاه و الصوم، و الاستحاضه بالقياس إليه، يجب رفعه قبلها؛ لاستحاله اجتماع الشى ء مع منافيه، فيلزم أن يقدّم عليها الغسل، و هو فى الموسّعه يتأتّى بعد دخول الوقت، و فى المضيّقه لا يمكن إلّا قبله.

و هو الباعث لوجوب تقديم غسل الفجر للصوم دون الصلاه، كما عليه الأكثر، فالتسويه (۲) بينهما فى عدم وجوبه كبعض الثالثه (۳) باطل، و توقّف الفاضل فيه (۴) لا وجه له.

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۴۹ الحديث ۲۳۳۳.
۲- فى النسخه الخطّيه: (بالتسويه) و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.
۳- مدارك الأحكام: ۲/ ۴۰، كفايه الأحكام: ۶.
۴- نهايه الأحكام: ۱/ ۱۲۹.

و يجب أن يقتصر فى التقديم على ما يحصل به الغرض، فلا يقدّم أكثر من ذلك؛ لما مرّ من ظهور الأخبار فى المقارنه العرفيّه، و لوجوب تعليل الحدث بقدر الإمكان، فمع عدمها لا يعفى عن المتخلّل بين الغسل و الصلاه؛ لإمكان رفعها بالتأخير. فالقول بجواز الاغتسال فى كلّ جزء من الليل (۱) ضعيف.

ثمّ الظاهر كما أفتى به الفاضل و الشهيدان (۲) إيجاب الإخلال بالأغسال لمجرّد القضاء دون الكفّاره؛ للأصل و إطلاق المكاتبه (۳)، و كذا الحكم فى الحائض و النفساء.

و قد علم بما ذكر أنّ الإخلال بواجب من الغسل أو الوضوء يوجب بقاءها على الحدث إلى أن تأتى برافع يسقطه بالتداخل من طهارات الاستحاضه أو غيرها.

ثمّ عدم توقّف الصوم على ما يصاحب الغسل من الوضوء يفيد عدم تأثيره فى رفع الأكبر؛ لتوقّفه عليه. و ربّما قيل بالتوقّف و فساد الصوم بتركه (۴)، و ضعفه ظاهر.

و انقطاع الدم بعد الطهارتين و الصلاه لا يسقط ما يقتضيه مع بقائه بعدها و لو بلحظه للصلاه الآتيه، سواء كان انقطاع برء أو فتره؛ لأنّه حدث يوجب مقتضاه من بعض الطهاره السابقه، و إيجابه الأُخرى للصلاه الآتيه كما مرّ.

۱- لم نعثر علیه فی مظانّه و لکن الشهید الثانی استنبط من إطلاقات کلام عدّه من الأعلام أن حکمهم بتقدیم الغسل من غیر تقیید یشعر بعدم وجوب مراعات التضییق اللیل لغفله، فعلی هذا یجوز الاغتسال فی کل جزء من اللیل عندهم، لاحظ! روض الجنان: ۸۷.

۲- تذکره الفقهاء: ۱/ ۲۹۱، ذکری الشیعه: ۱/ ۲۴۹، روض الجنان: ۸۷.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۴۹ الحدیث ۲۳۳۳.

۴- لاحظ! المبسوط: ۱/ ۲۸۸، النهایه: ۱۶۵، السرائر: ۱/ ۱۵۳.

فقول المحقّق بعدم النقض (۱) ضعیف، و فتوی الشیخ بإیجابه الوضوء دون الغسل (۲) أضعف.

و بعدهما و قبل ما تطهّرت له من الصلاه، کسابقه فی النقض و الإیجاب لها لو کان انقطاع برء؛ إذ العفو عن الحدث إنّما کان مع الاستمرار للضروره و قد زالت بالانقطاع، فیؤثّر فی مقتضاه من النقض و الإیجاب.

نعم؛ لو کان انقطاع فتره معلومه بالاعتیاد أو إخبار عارف لم یؤثّر فیهما؛ لأنّه بالعود کالمستمرّ، فلا یزول العذر.

و لم یفرّق بین الصورتین فی الأوّل؛ لعدم العفو فیه عن المستمر أیضاً، نظراً إلی وقوع الفصل بین الدم و ما بعده من الصلاه مع اشتراط المقارنه العرفیّه بینها و بین الطهاره.

و فی أثنائها کالثانی دون الأوّل، و وجهه ظاهر.

ثمّ عدم تأثیر الطارئ بعد الطهاره فیما لا یؤثّر یخصّ بدم الاستحاضه، فلو تعقّبه حدث غیره وجب مقتضاه من الغسل أو الوضوء، و لو کان بولًا أو منیّاً وجب تغییر ما لاقاه من الخرقتین؛ لاختصاص العفو بمورده.

و یلزمها الاستظهار فی منع الدم بالممکن إن لم یضرّ به؛ للأمر به فی النصوص (۳).

و وقته: بعد الغسل و قبل الوضوء إلی الفراغ من الصلاه، و فی الصائمه جمیع النهار کما صرّح به الفاضل و الشهیدان (۴)؛ إذ تأثیر الخارج فی الغسل و توقّف

۱- المعتبر: ۱/ ۱۱۲.

۲- المبسوط: ۱/ ۶۸.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۸۸ و ۳۷۱ و ۳۷۶ الحدیث ۲۱۵۹ و ۲۳۹۰ و ۲۳۹۱ و ۲۳۹۵ و ۲۳۹۶ و ۲۴۰۱.

۴- نهایه الأحکام: ۱/ ۱۲۶، ذکری الشیعه: ۱/ ۲۵۸، روض الجنان: ۸۸.

الصوم علیه یشعر بوجوب التحفّظ بقدر الإمکان.

و غسلها کغسل الحائض، إلّا أنّ الموالاه فیه معتبره إذا لم یکن للبرء؛ لإیماء الأخبار (۱) و تعلیل الحدث (۲).

۱- لاحظ! وسائل الشیعه: ۲/ ۳۷۱ و ۳۷۵ و ۳۷۷ الحدیث ۲۳۹۰ و ۲۳۹۷ و ۲۴۰۴.
۲- فی نسخه مکتبه آیه اللّه السید المرعشی رحمه اللّه: و تقلیل الحدث.

ص: ۳۲۳

بحث غسل النفاس

[تعریف النفاس]

و هو دم الولاده بعدها أو معها، وفاقاً للمعظم. و المعیّه تصدق بخروجه مع جزء من الولد.

و السیّد خصّصه بالمتعقّب، و أخرج المصاحب (۱). و یدفعه تعلیق الحکم فی النصوص علی دم الولاده و صدقه علیه؛ إذ صدقها بخروج بعضه ممّا لا ریب فیه.

و دعوی ظهورها فی خروج کلّه ممنوعه، بل بعض النصوص مصرّحه بتحقّق النفاس بخروج رأسه (۲)، و البعض یعمّ المنفصل، فیصدق المعیّه بمقارنه الدم له.

و لو لحقه الباقی کان کولاده التوأمین، فابتداء النفاس من الأوّل و آخره من الآخر.

و إفتاء (۳) الأکثر بصدق الولاده بخروج مبدأ النشوء کلّاً أو بعضاً کالمضغه دون العلقه؛ لعدم القطع بمبدئیّتها، ضعیف بظهورها فی خروج الآدمی لغه و عرفاً، فالتعدیه تتوقّف علی الدلاله، و انعقاد الإجماع غیر ثابت؛ لسکوت الأوائل عنه

۱- الناصریات: ۱۷۳.
۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۳۴ و ۳۹۲ الحدیث ۲۲۹۳ و ۲۴۴۱.
۳- فی النسخه الخطّیه: (و أفتی) و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

ص: ۳۲۴

و صدوره عن الفاضلین (۱) و من بعدهما، فإن ثبت علیه إجماعهم فی عصر فهو الحجّه، و إلّا فالأخذ به مشکل. و اللازم الاقتصار علی المتیقّن، و هو خروج ما یصدق علیه الاسم بترسیم الأعضاء و تصویرها.

و ما یری فی الطلق أو قبل الظهور لیس نفاساً إجماعاً؛ لبعض الظواهر، و عدم صدق الولاده.

و لو لم یوجد معها دم فلا نفاس وفاقاً؛ للأصل و انتفاء المناط.

و حصولها بدونه جائز، بل واقع، کما فی المرأه التی ولدت فی عصر النبی صلّی اللّه علیه و سلّم و سمّیت الجفوف (۲).

فصل [فتره ما بین الحیض و النفاس]

یشترط تخلّل العشره بین الحیض و النفاس، فعلی اجتماع الحیض و الحمل ما تری قبله و یمکن کونه حیضاً یحکم به مع التخلّل لا بدونه، وفاقاً لجماعه، و خلافاً لآخرین.

لنا: بعد الموثّق (۳) و خبرین أحدهما فی «المجالس» (۴)، کون النفاس کالحیض بإطلاق النص (۵) و مقتضی القواعد الطبّیه، فیلزم أن یتخلّلهما أقلّ الطهر

۱- المعتبر: ۱/ ۲۵۲، تذکره الفقهاء: ۱/ ۳۲۶ المسأله ۱۰۰.

۲- لاحظ! المعتبر: ۱/ ۲۵۳، المغنی لابن قدامه: ۱/ ۲۰۹.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۹۱ الحدیث ۲۴۴۰.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۹۲ الحدیث ۲۴۴۲، الأمالی للطوسی: ۶۹۹.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۷۳ الحدیث ۲۳۹۴.

کالحیضین. و یعضده ثبوت الاشتراط فی المتعقّب بدلاله الصحاح، فالمتقدّم مثله؛ لعدم الفرق.

للمخالف: اختلافهما فی الحقیقه، و مجرّد المشابهه لا تثبت الاتّحاد و الاشتراک فی کلّ حکم بل یکفی فیه المشارکه فی البعض. و ضعفه ظاهر، کما مر.

فصل [أقلّ النفاس و أکثره]

أقلّه لا حدّ له بالإجماعین و النصوص (۱)، فیجوز کونه لحظه. و جعل مجرّد الولاده أحد الحدثین الموجب لإحدی الطهارتین کبعض العامّه (۲) تشریع مردود.

و أکثر [ه] العاده للمعتاده و العشره للمبتدأه و المضطربه، وفاقاً للجعفی (۳)، و أکثر المتأخّرین، و علیه الشهید، و صاحب «البشری» (۴)، و اختاره الفاضل فی غیر «المختلف» (۵).

لا العاده فیها و ثمانیه عشر فیهما ک «المختلف» (۶).

و لا العشره مطلقاً كالشيخ، و والد الصدوق (۷)، و المفيد فی أحد قوليه (۸)،

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۸۲ الباب ۲ من أبواب النفاس، ۳۸۷ الحديث ۲۴۲۷، لاحظ! الحدائق الناضره: ۳/ ۳۱۲.

۲- المغنی لابن قدامه: ۱/ ۲۱۰.

۳- نقل عنه فی ذكری الشيعه: ۱/ ۲۶۲.

۴- البيان: ۶۷، نقل عن صاحب البشری ابن طاوس فی ذكری الشيعه: ۱/ ۲۶۲.

۵- تذكره الفقهاء: ۱/ ۳۲۸ و ۳۲۹ المسأله ۱۰۲ و ۱۰۳، نهايه الأحكام: ۱/ ۱۳۲.

۶- مختلف الشيعه: ۱/ ۳۷۹.

۷- المبسوط: ۱/ ۶۹، نقل عن والد الصدوق فی مختلف الشيعه: ۱/ ۳۷۸.

۸- المقنعه: ۵۷.

ص: ۳۲۶

و عليه القاضی، و الحلّی (۱) و قد نسب إلی الشهره (۲).

و لا ثمانيه عشر كذلك كالسيّد، و الصدوق (۳)، و المفيد فی قوله الآخر (۴)، و به أفتی الإسكافی، و الديلمی (۵).

و لا أحد و عشرون كذلك كالعمانی (۶).

لنا: علی الأوّل: صريح المعتبره و غيرها (۷)، و علی الثانی: قول الرضا عليه السّلام (۸)، و شهاده المفيد أو الطوسی بورود أخبار معتمده بأنّ أكثر النفاس عشره (۹)، و ما نقله الحلّی من سؤاله المفيد عن اختلاف فتاويه فی ذلك فعلی أيّها العمل، و جوابه بأنّ عملی فی ذلك علی عشره أيّام؛ لقول الصادق عليه السّلام: «لا يكون دم نفاس يكون زمانه أكثر من زمان الحيض» (۱۰)، و لما ثبت من المعتبره رجوع المعتاده عند الاستمرار إلی العاده فيخصّص أدلّه الرجوع إلی العشره بغيرها من المبتدأه و المضطربه.

و يعضده كون الحائض كذلك مع اشتراكهما فی الحقيقه و الحكم إلّا ما أخرجه الدليل، و استصحاب وجوب العباده، خرج قدر العاده و العشره بالإجماع، فيبقی

۱- المهذب: ۱/ ۳۹، السرائر: ۱/ ۱۵۴.

۲- الروضه البهيّه: ۱/ ۱۱۵.

۳- الانتصار: ۳۵، من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۵۵ ذيل الحديث ۲۰۹.

۴- المقنعه: ۵۷.

۵- نقل عن الإسكافی فی مختلف الشيعه: ۱/ ۳۷۸، المراسم: ۴۴.

۶- نقل عنه فی مدارك الأحكام: ۲/ ۴۵.

۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۸۲ الباب ۳ من أبواب النفاس.

۸- فقه الرضا عليه السّلام: ۱۹۱، مستدرك الوسائل: ۲/ ۴۷ الحديث ۱۳۶۴.
۹- المقنعه: ۵۷، تهذيب الأحكام: ۱/ ۱۷۴ و ۱۷۵ ذيل الحديث ۴۹۸.
۱۰- السرائر: ۱/ ۵۲ و ۵۳.

ص: ۳۲۷

الزائد؛ لعدم القطع بالسقوط.

ل «المختلف» على الأوّل: ما لنا عليه، و لا نزاع لنا فيه. و على الثانى: المستفيضه المصرّحه بكون أيّام النفاس ثمانيه عشر و سبعه عشر (۱) أو تسعه عشر أو عشرين (۲).

و أجاب عنها الشيخ و غيره بالحمل على التقيّه (۳)، كما يرشد إليه اختلافها الوارد بحسب اختلاف العامّه، فلعلّهم أفتوا عند كلّ فرقه بحسب مذهبهم، على أنّ الحجّه منها منحصر بأخبار الثمانيه عشر؛ إذ غيرها ممّا لم يقل بمضمونه منّا أحد، و أكثرها وردت فى قصّه بنت عميس و فيها ما ينفى الدلاله على المطلوب، و قد ورد النصّ بخصوصه فى نفيها لأجله، كما بيّنا الجميع فى «اللوامع» (۴).

ثمّ «المختلف» لقوله فى المعتاده بالرجوع إلى العاده لا بدّ له من تخصيص هذه الأخبار بالمضطربه و المبتدأه و القول باضطراب الأسماء، و هو كما ترى (۵).

للشيخ: إطلاق أدلّه العشره (۶).

و للصدوق: إطلاق أخبار الثمانيه عشر (۷).

و ظاهر أنّ الأخذ بأحدهما يوجب طرح الآخر، و ما هو أقوى منه من أخبار الرجوع إلى العاده، و فساده ظاهر.

۱- فى النسخ الخطّيه: (ستّه عشر)، و ما فى المتن أثبتناه بملاحظه الأحاديث الشريفه.
۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۸۲ الباب ۳ من أبواب النفاس.
۳- تهذيب الأحكام: ۱/ ۱۷۸ ذيل الحديث ۵۱۱، من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۵۶ ذيل الحديث ۲۱۰، مدارك الأحكام: ۲/ ۴۹.
۴- اللوامع (مخطوط).
۵- مختلف الشيعه: ۱/ ۳۷۹.
۶- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۸۲ الباب ۳ من أبواب النفاس.
۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۳۸۴ و ۳۸۶ و ۳۹۰ الحديث ۲۴۱۷ و ۲۴۲۲ و ۲۴۳۵.

ص: ۳۲۸

و لعلّ مراد القائل بالعشره أنّها أكثر أيّام النفاس، لا أنّ كلّ نفاس عشره. فيرجع إلى المختار. و فى كلام الشيخ دلاله على ذلك.

للعمانی: خبر رواه البزنطی فی کتابه، کما صرّح به فی «المعتبر» (۱)، و هو مردود بالضعف و الشذوذ.

ثمّ قد ورد نصوص مصرّحه باعتبار الأزید ممّا مرّ کالثلاثین (۲) و الأربعین (۳) و الخمسین (۴)، و هی محموله علی التقیّه قطعاً.

فروع:

الأوّل:

النفساء کالحائض فی الاستظهار عند التجاوز عن العاده، و فی الرجوع إلیها عند التجاوز عن العشره و جعل الجمیع نفاساً إذا انقطع علیها أو علی الأقلّ.

و بعضهم احتمل الرجوع إلیها عند الانقطاع علیها (۵) أیضاً؛ لعموم الأخبار (۶)، و هو ضعیف.

و المبتدأه أو المضطربه تبقی علی النفاس حتّی ینقضی العشره، فتصیر مستحاضه.

و المراد بالمعتاده هنا ذات العددیّه و إن لم تعلم الوقت؛ إذ أثر الرجوع إنّما

۱- المعتبر: ۱/ ۲۵۳.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۸۷ الحدیث ۲۴۲۷.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۸۸ الحدیث ۲۴۲۸.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۸۸ الحدیث ۲۴۲۹.

۵- ذخیره المعاد: ۷۹.

۶- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۸۲ و ۳۸۳ و ۳۸۴ الحدیث ۲۴۱۲ و ۲۴۱۳ و ۲۴۱۵ و ۲۴۱۷.

یظهر فی العدد؛ لامتناع العدول عن وقت النفاس إلی زمن العاده. فالمراد بالمضطربه هنا المتحیّره أو ناسیه العدد و إن ذکرت الوقت.

و ما تری بعد أکثر النفاس استحاضه، و لا یکون حیضاً؛ إذ الحیض لا یتعقّبه إلّا بتخلّل العشره، فما تری بعده حیض مع الإمکان.

الثانی:

لو استقرّت لها عاده فی النفاس لم ترجع إلیها إجماعاً، و ما یفیده ظاهر الموثّق و الخبر (۱) من الرجوع إلیها شاذّ متروک. و یمکن الحمل علی العاده فی الحیض بتکلّف.

الثالث:

لو لم تر دماً حتّى ينقضى الأكثر فلا نفاس، فما ترى بعده إمّا حيض أو طهر.

و ما ترى فى العاشر خاصّه أو قبله و بعد العاده، فعلى اعتبار العشره مطلقاً يكون نفاساً كذلك؛ إذ النفاس حينئذٍ هو الدم الحادث فى جميعها أو بعضها، و قد حصل هنا فى النهايه أو الأثناء.

و الاتّصال بالولاده غير لازم، و الأصل عدم الآفه.

و على ما اخترناه من رجوع المعتاده إلى عادتها مع التجاوز عنها فهو نفاس فى غيرها مطلقاً؛ لحدوثه فى زمن النفاس. و فيها إذا كانت عادتها عشره أو أقل و انقطع على العاشر؛ لمصادفته جزء من العشره التى هى العاده أو بمنزلتها، نظراً إلى كون الجميع نفاساً مع الانقطاع عليه.

و عدم القطع باستناد ما ترى فى العاشر خاصّه إلى الولاده لإفراد الفصل، لا ينفى كونه نفاساً مع اقتضاء القواعد ذلك، كما فى الحيض.

١- وسائل الشيعه: ٢/ ٣٨٩ الحديث ٢٤٣١، ٣٨٨ الحديث ٢٤٢٩.

و لو تجاوز عنه لم يكن نفاساً؛ إذ حينئذٍ يلزمها الرجوع إلى العاده، فما يصادف جزء منها فهو نفاس، و الزائد طهر.

فهنا لحدوثه بعد العاده مع التجاوز عن العاشر لا يتحقّق نفاس.

نعم؛ لو حدث فى جزء منها و انقطع عليه فمنه إليه نفاس، و لو تجاوز عنه انحصر النفاس به.

الرابع:

لو رأت مرّتين فى العشره، فهما و [ما] بينهما نفاس؛ لأنّ الطهر لا ينقص عنها.

و لو رأت فى الأوّل و العاشر و انقطع عليه فالعشره نفاس، كما فى الحائض.

و لو تجاوز عنه فكذلك فى المبتدأه و المضطربه و ذات العشره، و ذات الأقل نفاسها الأوّل خاصّه.

نعم؛ لو صادف الثانى جزء من العاده فجميعها نفاس؛ لوجود الدم فى طرفيها، لكن بعد الانقطاع الأوّل تغتسل و تصلّى و تصوم؛ لجواز عدم العود، فإذا عاد فى العشره كما ذكر تقضى الصوم.

و لو رأت فى العاشر فقط، فهو النفاس خاصّه للثلاث الأُول لا للرابعه، بل هى لو رأت فى آخر عادتها فهو النفاس لها.

و على ما ذكر ذات السبعه لو رأت لحظتين من طرفيها فنفاسها الجميع، و آخرها فهو لا غير.

و لو رأت مع الولاده و سابقها و استمر إلى أن يتجاوز العشره فالأربعه الأخيره و سابعها فقط، و تجاوزها فهو لا غير و أوّلها و سابعها مع التجاوز فمجموع العاده و الأوّل، و بعد العاده مع التجاوز فالأوّل خاصّه. و على هذا القياس.

ص: ۳۳۱

باب [نفاس ذات التوأمين]:

ذات التوأمين يتعدّد نفاسها؛ لتعدّد العلّه فيتحقّق لكلّ منهما نفاس يعتبر العدد من وضعه. و يمكن أن يتخلّل بينهما الطهر بأن يبتدئ الثانى بعد انقطاع الأوّل أو مضى ما يزيد على أكثر النفاس من بدء الأوّل و إن كان بعيداً، بل الحيض و إن كان أبعد.

و على هذا، يكون بينهما الفصل، و يمكن اتّصالهما مع التداخل و بدونه.

ثمّ مع تعاقب الولادتين يتّحد النفاس صوره و إن تعدّد حقيقه مع التداخل فى جميع الأجزاء، و بدونه يتعدّد إمّا مع استقلال كلّ منهما أو مع التداخل فى بعض الأجزاء، و مواضع الكلّ يظهر ممّا سبق. و قس عليهما حكم الأكثر منهما.

و الظاهر كون الأجزاء المنقطعه من واحد و خروجها مرّتين فصاعداً كالتوأمين أو الأكثر فى الحكم؛ للعمومات. و لم نقف على مصرّح به سوى صاحب «الذكرى» (۱).

مسأله [الفرق بين الحائض و النفساء]:

غسلها كغسل الحائض إجماعاً، و هى مثلها فى كلّ حكم، إلّا فى: الأقلّ عند الكلّ، و الأكثر عند البعض، و رجوع الحائض إلى التمييز و الأقران و الروايات دونها، و اشتراط أقل الطهر بين الحيضين دون النفاسين، كما فى التوأمين.

۱- ذكرى الشيعه: ۱/ ۲۶۴.

ص: ۳۳۲

بحث غسل المسّ

فصل [وجوبه]

يجب الغسل بمسّ الميّت الآدمى، بعد البرد و قبل غسله، وفاقاً للمعظم؛ للمستفيضه من الصحاح و غيرها (۱).

و السيّد على استحبابه (۲)؛ لكونه نجاسه كنجاسه بدن الجنب، فلا يجب الغسل بمسّه. و ضعفه ظاهر.

و ما ورد فی بعض الأخبار (۳) من کون غسل المیّت أو مسه أو غیر غسل الجنابه من الأغسال سنّه، یتعیّن حمل السنّه فیه علی معناها الأعمّ.

و ما فی الخبر من إجزاء الوضوء (۴) محمول علی التقیّه.

و ما فی أوّل التوقیع (۵) من کفایه غسل الید لمن مسّه محمول علی المسّ قبل برده، کما دلّ علیه آخره.

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۸۹ الباب ۱ من أبواب غسل المس.

۲- نقل عنه فی المعتبر: ۱/ ۳۵۱.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۹۱ الحدیث ۳۶۷۷، ۳۰۷ الحدیث ۳۷۱۸، ۲/ ۱۷۶ الحدیث ۱۸۶۲ و ۱۸۶۳.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۹۱ الحدیث ۳۶۷۸.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۹۶ الحدیث ۳۶۹۴.

و مقتضی الإجماع و المستفیضه عدم وجوبه قبل البرد و بعد غسله، و الموثّق الموجب له بعده (۱) شاذّ متروک، و قد تفرّد بنقله المشهور بنقل الغرائب.

و الکافر کالمسلم فی وجوبه بمسّه؛ لبعض الإطلاقات، و أغلظیّه نجاسته، فیثبت الحکم بمفهوم الموافقه.

و احتمال (۲) العدم فیه ضعیف، و التعلیل بکونه کالبهیمه علیل، و بظهور بعض الأخبار فی المسلم (۳) فیحمل المطلق علی المقیّد ساقط؛ لعدم التنافی بینهما هنا.

و الظاهر سقوط الغسل بمسّ المغسول مع تعذّر الخلیطین أو أحدهما؛ لإطلاق الأدلّه، و توهّم فساد هذا الغسل بعد الإجماع علی صحّته فاسد.

و بمسّ مغسول الکافر عند الاضطرار؛ لما ذکر، و دعوی ظهور الغسل فی المعتبر عند الاختیار ممنوعه.

و من تقدّم غسله؛ للإطلاقات.

و قیل: مستند هذا الغسل مجرّد خبر (۴) لا یصلح لیخصّص أدلّه تنجیس الموت. و تعلیل غسل المیّت بخروج النطفه الّتی خلق منها به و صیرورته لذلک کالجنب فی وجوب الغسل (۵).

قلنا: بعد صحّه هذا الغسل بالإجماع المعلوم بالتتبع، و النقل، و هذا الخبر المنجبر بالعمل یترتّب علیه حکم الغسل بعد الموت من سقوط الغسل بالمسّ و غیره.

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۹۵ الحدیث ۳۶۹۳.

۲- نهایه الأحکام: ۱/ ۱۷۳، منتهی المطلب: ۲/ ۴۵۸.

۳- لاحظ! وسائل الشیعه: ۳/ ۲۸۹ الباب ۱ من أبواب غسل المس.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۵۱۳ الحدیث ۲۷۸۴.

۵- الحدائق الناضره: ۳/ ۳۳۲.

و دعوی انصراف إطلاق الغسل المسقط إلیه ممنوعه.

و بمسّ الشهید، وفاقاً للفاضلین و غیرهما (۱)؛ للأصل، و ظهور مسقطات الغسل عنه، و منجّسات المیّت و طهره بالغسل فی طهارته. و یعضده ما (۲) دلّ علی وجوبه بالغسل أو بمسّ من یجب غسله. و إطلاق بعض الأخبار لو سلّم مقیّد بما ذکر جمعاً.

و لا یسقط بمسّ المیمّم و لو عن بعض الغسلات؛ لتعلّق السقوط علی الغسل و لم یحصل، و ربما قیل به (۳) للبدلیّه و عموم المنزله المستفاد من بعض الأخبار.

فصل [نوع نجاسه المیّت]

المیّت نجس بالنجاستین العینیّه و الحکمیّه، و هما مطلقان علی ما یتعدّی نجاسته مع الرطوبه، و هو مطلق الخبث، و خلافه مع توقّف رفعه علی النیّه کبدن الجنب، و علی ما کان عیناً محسوسه قابله للإزاله، و خلافه مع تنجیسه الملاقی له بالرطوبه، و علی ما کان عیناً غیر قابله للتطهیر کالکلب و أخویه، و عیناً قابله له کبدن الجنب.

و لمّا ثبت بالنصّ و الإجماع وجوب غسله و تنجیسه الملاقی بالرطوبه ثبتت له العینیّه بالمعنی الأوّل، و الحکمیّه بالثالث مع اشتراط رفعه بالنیّه أیضاً. و للقوم هنا کلمات غیر سدیده.

۱- المعتبر: ۱/ ۳۴۸، منتهی المطلب: ۲/ ۴۵۷ مدارک الأحکام: ۲/ ۲۷۸.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۸۹ الباب ۱ من أبواب غسل المس.

۳- لاحظ! جواهر الکلام: ۵/ ۳۳۶.

ثمّ الملاقی له إن کان بدن الإنسان، فمع الیبوسه ثبتت له الحکمیّه، و مع الرطوبه العینیّه للماس أیضاً. و إن کان غیره، فمع الرطوبه یثبت له العینیّه، و مع الیبوسه لا ینجس أصلًا.

ثمّ وجوب غسل اللامس و الغسل بالمسّ بعد البرد کسقوط الثانی قبله ممّا لا ریب فیه کما مرّ.

و الكلام فى الأوّل قبله: و الحقّ وجوبه وفاقاً للعمانى و الفاضل و جماعه (۱)، و خلافاً للشهيد و بعض الثالثه (۲).

لنا: ظاهر التوقيع، و صدق الموت الموجب للنجاسه كما يقتضيه التقييد بالتعديه، و تجويز دفنه بظهور علائم الموت، و هى لا تتوقّف على البرد، و خصوصاً فى المطعون.

للشهيد: الأصل، و يندفع بما مرّ. و دعوى الإجماع من الشيخ (۳)، و لا عبره به مع مخالفه الأكثر. و عدم القطع بنجاسته قبل البرد، و ردّ باستلزام الموت لها كما ظهر. و ثبوت التلازم بين النجاسه و الغسل؛ لأنّه لمس النجس، و دفع بالمنع؛ لتعليق النجاسه على الموت و الغسل على البرد كما يستفاد من النصوص.

الثانى: المسقط لغسل المسّ تمام الغسل، فلا يسقط بمسّ ما غسل قبله، وفاقاً للأكثر؛ للاستصحاب، و عموم موجباته، خرج ما بعده فيبقى الباقى. خلافاً للشهيد (۴)؛ لوجوه لا يخفى ضعفها.

۱- نقل عن العمانى فى ذكرى الشيعه: ۲/ ۹۹، قواعد الأحكام: ۱/ ۲۲، تذكره الفقهاء: ۲/ ۱۳۵، روض الجنان: ۱۱۳ و ۱۱۴، كشف اللثام: ۲/ ۴۲۸.

۲- ذكرى الشيعه: ۲/ ۹۹، جامع المقاصد: ۱/ ۴۵۹.

۳- الخلاف: ۱/ ۷۰۱ المسأله ۴۹۰.

۴- ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۰۰.

نعم؛ غسل عضو لرفع النجاسه العينيّه عنه يسقط غسله، لا ـ مسّه. و أمّا الحكميّه فلتوقّف رفعها على الغسل بتمامه، فلا يرتفع عنه بمجرّد غسله، فيلزم ما يوجبه من الغسل بمسّه.

الثالث: ذو العظم من قطعه مبانه من حىّ أو ميّت يجب الغسل بمسّه، وفاقاً لظاهر المعظم؛ لصريح الخبر و الرضوى (۱)، و نقل الوفاق فى «الخلاف» (۲). و ظاهر «المعتبر» استحبابه (۳)؛ لمستند لا عبره به، و مقتضى الخبرين عدم وجوبه بمسّ ما لا عظم فيه، و هو موضع الوفاق، و إن وجب غسل ما لاقاه.

الرابع: الظاهر وجوبه بمسّ المتّصل من السن و العظم المجرّد؛ لصدق مسّ الميّت، دون المنفصل، وفاقاً للمعظم، و خلافاً للشهيد (۴).

لنا: عدم الصدق، و طهاره العظم فى نفسه فلا ينجس غيره، و لو فرضت نجاسته فحيثيّه لا توجب الغسل، بل مجرّد غسل الملاقى.

للشهيد: الاستصحاب، ورد بتغيّر الموضوع. و دوران الغسل معه وجوداً و عدماً، و دفع بوجوه.

و قيل بوجوبه لمسّ المتّصل من الشعر و الظفر؛ لصدق مسّ الميّت (۵). و الأقوى عدمه؛ لعدمه عرفاً.

و الماس فی الحکم کالممسوس، و المسّ بالسن و العظم المجرّد یوجب الغسل، و بالظفر و الشعر لا یوجبه.

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۹۴ الحدیث ۳۶۸۹، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۷۴، مستدرک الوسائل: ۲/ ۴۹۲ الحدیث ۲۵۴۰.

۲- الخلاف: ۱/ ۷۰۱ المسأله ۴۹۰.

۳- المعتبر: ۱/ ۳۵۳.

۴- الدروس الشرعیّه: ۱/ ۱۱۷.

۵- لاحظ! روض الجنان: ۱۱۶.

و الضابط اشتراط الغسل بحلول الحیاه فی الماسّ و الممسوس، فمع انتفائها عن الثانی لا یغسل و لا یغسله، و عن الأوّل کذلک مع الیبوسه، و مع الرطوبه یغسله.

الخامس: المسّ حدث ناقض؛ فلا یصحّ ما یشترط بالوضوء إلّا بغسله مع الوضوء، وفاقاً لظاهر الأکثر، و صریح «النهایه» (۱) و به أفتی الشهید فی «الألفیّه» و «الذکری» (۲)، فیکون واجباً لغیره کسائر الأغسال الواجبه. و یدلّ علیه قول الرضا علیه السّلام (۳) و وجوب الوضوء معه کما مرّ. فمنع ناقضیّته، و القول بوجوبه لنفسه (۴) ضعیف.

السادس: کیفیّه هذا الغسل کسائر الأغسال الواجبه غیر الجنابه، فیجب معه الوضوء متقدّماً أو متأخّراً، مع أفضلیّه التقدیم.

۱- النهایه: ۱۹.

۲- الألفیّه و النفلیّه: ۴۱، ذکری الشیعه: ۱/ ۱۹۳.

۳- فقه الرضا علیه السّلام: ۱۷۵، مستدرک الوسائل: ۲/ ۴۹۴ الحدیث ۲۵۴۸.

۴- مدارک الأحکام: ۱/ ۱۶.

بحث غسل المیّت و سائر أحکامه الخاصّه

اشاره

بحث غسل المیّت و سائر أحکامه الخاصّه (۱)

یستحبّ عیاده المریض، بالضروره الدینیّه، و النصوص المستفیضه (۲).

و أن یهدی له هدیّه، من تفّاحه أو أُترجه و نحو ذلک؛ للخبر (۳).

و أن یدعو له العائد، و یلتمس منه الدعاء؛ لاستجابه دعوته، کما فی النصوص (۴).

و أن یخفّف الجلوس عنده؛ للنبویّ و العلویّ و غیرهما (۵)؛ إلّا أن یحبّ الإطاله. و إذا طال مرضه تُرک و أهله.

و ینبغی له أن یأذن للمؤمنین فی الدخول علیه، و یستشفی ببرکاتهم و دعواتهم و أسآرهم، و بالقرآن و التربه الحسینیّه.

و أن یترک الشکایه و یتلقّی بلواه بصبر جمیل، و أن یقرّ عندهم بالعقائد الدینیّه، و یشهدهم علیه، کما فی النبویّ (۶).

و یستحب له الوصیّه، و تجب فی الحق الواجب علیه من أسرار العباد،

۱- فی النسخه الخطّیه: الخامسه و الظاهر أن الصحیح ما أثبتناه.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۱۴ الباب ۱۰ من أبواب الاحتضار.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۲۷ الحدیث ۲۵۴۷.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۲۰ الباب ۱۲ من أبواب الاحتضار.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۲۵ الباب ۱۵ من أبواب الاحتضار. تنبیه: لم نعثر علی النبویّ فی مظانّه.

۶- وسائل الشیعه: ۱۹/ ۲۶۰ الحدیث ۲۴۵۵۰.

بالنصّ (۱) و الإجماع و وجوب دفع الضرر بشرط تعلّقه بالمال أو به و بالبدن، و لو تعلّق بالبدن خاصّه فقیل بوجوبه؛ لعموم النص و وجوب دفع الضرر، و یأتی تحقیقه.

و ینبغی له الوصایه بالولایه لثقه أمین علی أمواله و أطفاله و تفویض أمره و أُمورهم إلیه، لیقضی عنه الحقوق و الدیون و یحفظ أموالهم من التضییع و التلف (۲)، تأسّیاً بالنبی صلّی اللّه علیه و سلّم، و الأئمّه علیهم السّلام و من بعدهم من سلفنا الأخیار و کبراء الأُمّه.

فصل أحکام الأموات خمسه:

الأوّل: الاحتضار

اشاره

و الحقّ المشهور وجوب توجیه المحتضر إلی القبله. و ظاهر «الخلاف» و «الجامع» (۳) استحبابه، و علیه بعض الثالثه (۴).

لنا: ظاهر المستفیضه (۵)، و شیوعه بین الصحابه و التابعین و من لحقهم من سلفنا الصالحین، و هو آیه الوجوب.

للمخالف: عدم انتهاضها حجّه للوجوب، فيستحبّ؛ لحسنه فى مواطن

١- وسائل الشيعه: ١٩/ ٢٥٧ الباب ١.

٢- فى النسخ الخطّيه: (و التطيف)، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

٣- الخلاف: ١/ ٦٩١ المسأله ۴۶۶، الجامع للشرائع: ۴٨.

۴- مدارك الأحكام: ٢/ ۵٣.

۵- وسائل الشيعه: ٢/ ۴۵٢ الباب ٣۵ من أبواب الاحتضار.

ص: ٣۴٠

الدعاء و الاسترحام، و ضعفه ظاهر.

و المتيقّن ثبوته من المستفيضه وجوبه عند الاحتضار إلى النقل من موضعه، فلا يجب بعده، و لو حال إمكانه إلّا فيما ثبت بنصّ آخر، كحال الغسل و الصلاه و الدفن. و يؤيّده ثبوت استحبابه عند وضعه قرب المغتسل و القبر.

و لا فرق فى هذا الحكم بين الكبير و الصغير؛ لعموم الأدلّه.

و الظاهر اختصاصه بمن يعتقد وجوبه، فلا ينسحب إلى غيره ممّن يحكم بإسلامه.

و لا- يختصّ الوجوب بوليّه، بل يعمّ كلّ من علم باحتضاره و حضره. و يسقط بفعل البعض عن الباقين؛ لكون أحكامه كفائيّه موجبه لمخاطبه الكلّ و سقوطها بفعل البعض، بالإجماعين و عموم الخطاب. و يخصّص الولى فى البعض للأولويّه.

ثمّ سقوطها عمّن علم بالموت يتوقّف علىّ علمه بقيام الغير، و لا يكفى الظن به، وفاقاً لجماعه، و خلافاً للآخرين.

لنا: قطعيّه التكليف، و عدم دليل علىّ سقوطه بالظن، و اعتباره فى بعض الموارد لا يثبت عمومه.

للمخالف: امتناع حصول العلم غالباً، و هو تشكيك فى مقابله الضروره.

و يستحبّ:

تلقينه الشهادتين و الإقرار بالأئمّه عليهم السّلام و كلمات الفرج، بالإجماع و المستفيضه (١).

١- وسائل الشيعه: ٢/ ۴۵۴ و ۴۵٧ و ۴۵٩ الباب ٣۶ ٣٨ من أبواب الاحتضار.

ص: ٣۴١

و ليجعل خاتمته كلمه التوحيد؛ للنبوى (١). و لو اعتقل لسانه اقتصر على العقد بالقلب؛ ليدفع ما يلقى الشيطان فى روعه.

و تغميض عينيه؛ للموثّق و الخبر (۲)، و لئلّا يقبح منظره.

و تطبيق فيه؛ لنقل الإجماع (۳).

و شدّ لحييه؛ للموثق (۴)، و لئلّا يسترخى.

و مدّ يديه إلى جنبيه، و ساقيه؛ ليكون أطوع للغسل و الدرج فى الكفن.

و تغطيته بثوبه؛ لنقل الإجماع (۵)، و لما فيه من الستر و الصيانه.

و نقله إلى مصلّاه مع تعسّر النزع؛ للمستفيضه (۶).

و قراءه القرآن عنده؛ للرضوى (۷). و خصوص الصافّات؛ للخبر (۸). و يس؛ للنبوىّ المروىّ فى «دعوات الراوندى» (۹).

و أمره بحسن الظن؛ للنصوص (۱۰).

و الإسراج عنده إن مات ليلًا؛ لظاهر الخبر (۱۱).

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۵۵ الحديث ۲۶۳۴.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۶۸ الحديث ۲۶۶۵ و ۲۶۶۷.

۳- منتهى المطلب: ۱/ ۴۲۷ (ط. ق).

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۶۸ الحديث ۲۶۶۵.

۵- منتهى المطلب: ۱/ ۴۲۷ (ط. ق).

۶- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۶۳ الباب ۴۰ من أبواب الاحتضار.

۷- فقه الرضا عليه السّلام: ۱۸۱، لاحظ! الحدائق الناضره: ۳/ ۳۶۹.

۸- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۶۵ الحديث ۲۶۵۹.

۹- نقل عن «دعوات الراوندى» فى مستدرک الوسائل: ۲/ ۱۳۶ الحديث ۱۶۲۷.

۱۰- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۴۸ الباب ۳۱ من أبواب الاحتضار، مستدرك الوسائل: ۲/ ۱۱۷ الباب ۲۲ من أبواب الاحتضار.

۱۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۹۶ الحديث ۲۶۶۸.

ص: ۳۴۲

و تعجيل تجهيزه؛ للإجماع و المستفيضه (۱)، إلّا مع اشتباه الموت فيقتصر إلى القطع به بظهور علائمه. و أسباب الاشتباه متكثّره معروفه، و علائمه متعدّده مشهوره، منها: مضىّ يومين أو ثلاثه، كما فى الأخبار (۲).

و المصلوب لا يترک على خشبته أكثر من ثلاثه؛ للإجماع و الخبر (۳).

و یکره:

أن یطرح حدید علی بطنه؛ لنقل الإجماع (۴)، و قول الشیخ: سمعناه مذاکره عن الشیوخ (۵).

و أن یحضره الجنب و الحائض؛ لنقل الإجماع (۶) و المستفیضه (۷)، و لا کراهه بعد الموت. و الظاهر زوالها بالتیمّم مع تعذّر الغسل بشرط الانقطاع فیها؛ لإباحته الأقوی و هو الصلاه.

و أن یترک وحده؛ للأخبار (۸).

و أن یظهر الجزع علیه؛ لأنّه إعانه علی موته.

و بعد الموت ینبغی إعلام الناس به؛ لیشهدوا جنازته، کما فی النصوص (۹).

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۷۱ الباب ۴۷ من أبواب الاحتضار.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۷۴ الباب ۴۸ من أبواب الاحتضار.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۷۶ الحدیث ۲۶۸۹.

۴- الخلاف: ۱/ ۶۹۱ المسأله ۴۶۷.

۵- تهذیب الأحکام: ۱/ ۲۹۴ ذیل الحدیث ۸۶۱.

۶- المعتبر: ۱/ ۲۶۳ و ۲۶۴.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۶۷ الباب ۴۳ من أبواب الاحتضار.

۸- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۶۶ الباب ۴۲ من أبواب الاحتضار.

۹- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۹ الباب ۱ من أبواب صلاه الجنازه.

الثانی: التغسیل

اشاره

و هو کسائر أحکامه فرض کفایه، بالإجماع و الظواهر، و إن کان الأولی به أولی؛ للإجماع، و عموم الآیه (۱)، و خصوص المستفیضه (۲).

و الأولویّه بمعنی أفضلیّه التقدیم، أو وجوبه بمعنی التأثیم بترکه، و إن صحّت العباده و سقطت عن الولی لخروجه عن حقیقتها، فلا ینافی الکفائیّه، و حمله علی تحریمها بترکه الموجب لفسادها المقتضی لعدم سقوطها عن الولی بفعل الغیر ینفیها و یثبت العینیّه، فیلزم عدم سقوطها عنه به و لو بإذنه؛ إذ العینی لا یسقط بفعل الغیر مطلقاً، و هو خلاف الإجماع و العمومات.

ثمّ المراد بأولى الناس به أولاهم بميراثه، وفاقاً للمشـهور؛ لنقل الإجماع (۳)، و كونه لغه بمعنى المتصـرّف فى الأمر، كما فى خبر الغدير (۴)، لا أشدّهم به علاقه كما توهّم (۵)؛ إذ الشرع يأباه، و اللغه (۶) لا تساعده. و دعوىٰ تبادره منه عرفاً ممنوعه.

فالأولىٰ هنا بمعنى الولى للطفل و البكر و الميّت فى قضاء عبادته، و ما هو إلّا المتصرّف فى أمرهم، الراجع إلى الأولى بميراثهم، كما دلّ عليه الصحيح و المرسل (۷)

۱- الأنفال (۸): ۷۵.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۳۵ الباب ۲۶ من أبواب غسل الميّت.

۳- منتهى المطلب: ۱/ ۴۵۰ (ط. ق)، لاحظ! كشف اللثام: ۲/ ۳۱۵.

۴- الطرائف للسيد بن طاوس: ۱۳۹، كنز العمّال: ۱/ ۱۸۸ الحديث ۹۵۸.

۵- مدارك الأحكام: ۲/ ۶۰.

۶- القاموس المحيط: ۴/ ۴۰۴.

۷- وسائل الشيعه: ۱۰/ ۳۳۰ الحديث ۱۳۵۳۰، ۸/ ۲۷۸ الحديث ۶۵۲.

فى الأخير.

و ليس المراد بالأولويّه فى الميراث أكثريّه النصيب، بل التقـدّم فى المرتبه، و مع التساوى فيها، فالـذكر أولى من الأُنثى، و الأب من الابن، و هو من غيره.

و يجوز تفويض الأولى إلى غيره إلّا تفويض (۱) كلّ من الرجل و المرأه إلى الآخر فى غير المماثل.

و ينتفى الأولويّه بوجود مانع التوريث، كالقتل و الرقّيه؛ لتابعيّتها له، فينتفى بانتفائه.

و مع تعدّد الأوليـاء، فالرجـل أولى من المرأه فى الرجـل إجماعاً، و فى المرأه على المشـهور؛ لإطلاـق الأدلّه. و امتناع المباشره لانتفاء المماثله لا يسقط الولايه؛ لجواز إذنه للمماثل.

و قيل بأولويّتها (۲)؛ للأصل و العمومات.

و فى الكـلّ نظر، إلّا أنّ ثبـوت جواز الإـذن للغير هنـا مع مـا ثبت فى الموارد المختلفه من أولويّه الرجـل من المرأه فى التصـرّف يقوّى الظنّ بالمشهور.

و مع فقد الولى أو آبائه عن الإذن، فليأذن الإمام أو نائبه أو المسلمون.

و الزوج أولى بزوجته فى أحكامهـا من كـلّ قريب؛ للإجماع و الموثّق و الخبرين (۳). و مـا ورد فى أولويّه الأخ منه (۴) محمول

على التقيّه.

١- فى النسخ الخطّيه: (إلّا تعويض)، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

٢- مدارك الأحكام: ٢/ ٦٠.

٣- وسائل الشيعه: ٣/ ١١٦ الحديث ٣١٧۶ و ١١۵ الحديث ٣١٧۴ و ٣١٧۵.

۴- وسائل الشيعه: ٣/ ١١۶ الحديث ٣١٧٨.

فصل [المماثله بين الغاسل و الميّت]

اشاره

لا خلاف فى وجوب المماثله بين الغاسل و الميّت، و لزوم توليه الغير مع فقدها من دون سقوط الولايه؛ إلّا فى مواضع:

الأوّل: تغسيل كلّ من الزوجين صاحبه.

و الحقّ جوازه مع استحباب كونه من وراء الثياب، وفاقاً لجماعه (١). لا مع وجوبه كآخرين (٢)، و لا عدم جوازه إلّا مع الضروره ك «التهذيبين» (٣).

لنا: على الأوّل: صريح المعتبره (۴)، و استصحاب جواز النظر، و اشتهاره فى الصدر الأوّل من غير نكير، كما يظهر من تغسيل على فاطمه عليهما السّلام (۵). و ما دلّ على جواز تغسيل الزوجه زوجها دون العكس مطلقاً، كأحد الصحيحين (۶)، أو بدون الساتر كآخر (٧)، محمول على التقيّه، أو تأكّد الاستحباب، بعد حمل الأوّل على الثانى.

و على الثانى: استفاضه الصحاح (٨) بثبوته فى تغسيل الزوج زوجته، مع ما يأتى من ثبوته فى مطلق التغسيل، و الجمع بينهما و بين ما مرّ من المعتبره إمّا بإبقائه

١- تذكره الفقهاء: ١/ ٣۶٢، مدارك الأحكام: ٢/ ۶١، مفاتيح الشرائع: ١/ ١۶٣.

٢- السرائر: ١/ ١۶٨، مختلف الشيعه: ١/ ۴٠٨، البيان: ۶٩، جامع المقاصد: ١/ ٣۶.

٣- تهذيب الأحكام: ١/ ۴۴٠ ذيل الحديث ١۴٢٠، الاستبصار: ١/ ١٩٩ ذيل الحديث ٧٠١.

۴- وسائل الشيعه: ٢/ ۵١۶ الحديث ٢٧٩٠.

۵- وسائل الشيعه: ٢/ ۵٣٠ الحديث ٢٨٢۵.

۶- وسائل الشيعه: ٢/ ۵٣٣ الحديث ٢٨٣٢.

٧- وسائل الشيعه: ٢/ ٥٣٢ الحديث ٢٨٣٠.

٨- وسائل الشيعه: ٢/ ٥٢٨ الباب ٢۴ من أبواب غسل الميّت.

على الإطلاق و حملها على الندب، أو بحمله عليها و القول بالوجوب، و الأوّل أولى؛ لعدم معقوليّته مع جواز النظر.

و بذلك يظهر مستند الموجب مع جوابه.

ل «التهذيبين»: تقييد التغسيل في بعضها بالضروره، و أُجيب بالحمل على الندب أو التقيّه جمعاً.

و ما ورد من تعليل تغسيل عليّ فاطمه سلام اللّه عليهما بكونها صدّيقه لا يغسّلها إلّا صدّيق، أو بكونها زوجته في الدنيا و الآخره (١) لا ينافي المختار، مع أنّ حمله على التقيّه ممكن.

و الظاهر جواز مسّ كلّ منهما صاحبه، و لو عند المخالف؛ لجواز النظر، و عدم الفرق بينهما.

و لا فرق في الزوجه بين الدائمه و المنقطعه، و الحرّه و الأمه، و المدخول بها و غيرها؛ لإطلاق الأدلّه و عده الرجعي كالزوجيّه، دون البائن. و لا يبطلها الإيلاء و الظهار، فالتغسيل بعدهما جائز.

و لا يجوز تغسيل الرجل أمته المزوّجه و المعتدّه و المكاتبه و المعتق بعضها؛ لتحريمها عليه بالتزويج و الكتابه و العتق.

و الحق المشهور جواز تغسيل غيرها و لو كانت مدبّره أو أُمّ ولد؛ لاستصحاب حكم الملك، و كونها في حكم الزوجه.

و في جواز العكس مطلقاً، أو في أُمّ الولد خاصّه، أو عدمه مطلقاً أقوال: للفاضل، و المحقّق، و بعضهم (٢).

١- لاحظ! وسائل الشيعه: ٢/ ٥٣٣ الحديث ٢٨٣۴.

٢- قواعد الأحكام: ١/ ١٧، المعتبر: ١/ ٣٢١، مدارك الأحكام: ٢/ ۶٣.

للأوّل: استصحاب حكم الملك و الزوجيّه.

و للثالث: زواله بانتقال الأمه إلى الوارث، و انعتاق أُمّ الولد بالموت.

و للثاني: على المنفي: ما للثالث، و على المثبت: إيصاء السجّاد عليه السّلام أن تغسّله أُمّ ولده، كما في الخبر (١).

و الظاهر كون الملكيّه كالزوجيّه في عدم اقتضاء زوالها؛ لبقاء حكمها من جواز المسّ و النظر، فكما أنّ الثانيه تستصحب مع انقطاعها بالموت، فليستصحب حكم الأُولى أيضاً بالانتقال أو العتق.

و قصّه الإيصاء و إن لم يثبت استقلالها بالتغسيل؛ إذ الإمام لا يغسّله إلّا الإمام، فاللازم حمله على المعاونه، إلّا أنّ صريح الرضوى (۲) أثبت فيها جواز النظر و الملامسه. فالجواز مطلقاً أصوب، و إن كان فى أُمّ الولد أظهر.

و التفرقه بين الزوجيّه و الملكيّه أو بين الانتقال و الانعتاق مشكله.

و ظاهر الأخبار أنّ المعتبر من الساتر ما يستر جميع البدن سوى الأعضاء الخمسه، و لا ضير فى انكشافها و لو على اشتراطه؛ لجواز النظر.

و ظاهر النصوص و الفتاوى تطهّره بتمام الغسل، و كأنّه لما صبّ عليه من الماء مع اعتقاد العصر هنا، و إن وجب فى إزاله الخبث.

الثانى: تغسيل المحرم:

و جوازه مع الضروره و الستر مجمع عليه، و النصوص به (۳) متظافره، و مع الاختيار و التجريد أصحّ القولين؛ لإطلاق المستفيضه (۴)، و جواز اللمس و النظر

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۳۴ الحديث ۲۸۴۰.

۲- فقه الرضا عليه السّلام: ۱۸۸، مستدرك الوسائل: ۲/ ۱۸۷ الحديث ۷۶۷.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۱۶ الباب ۲۰ من أبواب غسل الميّت.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۱۶ و ۵۱۸ الحديث ۲۷۹۰ و ۲۷۹۵ و ۲۷۹۶، ۵۲۰ الباب ۲۱ من أبواب غسل الميّت.

إجماعاً.

خلافاً لظاهر الأكثر؛ لتقييد المستفيضه الأُخرى (۱). و أُجيب بالحمل على الثلاث جمعاً، و هو أولىٰ من حمل الاولىٰ على الثانيه بوجوه.

الثالث: تغسيل ابن الثلاث و بنتها:

فإنّ المعظم جوّزوا الصورتين مطلقاً، دون الزائد. و «النهايه» (۲) اشترط فيهما فقد المماثل، و جوّز «المعتبر» الأوّل مطلقاً دون الثانيه (۳)، و المفيد (۴) بغسل ابن الخمس، و الصدوق (۵) ثبّت الأقل منها.

و تابعيّه الغسل لجواز المسّ و النظر كالموثّق (۶) المجوّز لتغسيل المرأه و الرجل الصبىّ و الصبيّه و إن أثبت تغسيل غير المماثل ما لم يبلغ الحلم، إلّا أنّ الإجماع أخرج عنهما الزائد على الخمس، فتوهّم الجواز فيه ساقط، و هما مع الأصل و العمومات.

و مـا روى فى «الجامع» و «الفقيه» (۷) من تغسـيل الرجـل بنت الأقـل من خمس يثبت الجواز فى الخمس و الأقل مطلقاً، و التقييد بالأقـل فى الخبر لتوقّف القطع بعـدم الزيـاده عليه، فهو من بـاب المقـدّمه فيثبت قول المفيـد و الصـدوق؛ إذ الظـاهر توافقهما فى التجويز فى الصورتين. و اكتفاء كلّ منهما بذكر إحداهما عن

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۱۷ ۵۱۹ الحديث ۲۷۹۳ و ۲۷۹۴ و ۲۷۹۸.

۲- النهايه: ۴۱ و ۴۲.

۳- المعتبر: ۱/ ۳۲۴.

۴- المقنعه: ۸۷.

۵- المقنع: ۶۲.

۶- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۲۷ الحديث ۲۸۱۷.

۷- نقل عن الجامع فى ذكرى الشيعه: ۱/ ۳۰۷، من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۹۴ الحديث ۴۳۲، وسائل الشيعه: ۲/ ۵۲۷ و ۵۲۸ الحديث ۲۸۱۸ و ۲۸۱۹.

الأُخرى لعدم تعقّل الفرق بينهما.

و ما ذكره المحقّق لبيانه ضعيف، فسقوط قوله ظاهر.

و تقييد «النهايه» لا حجّه له أصلًا، فاندفاعه واضح.

و مستند الأكثر و هو نقل الإجماع على تغسيل ذى الثلاث منهما، و الخبر المجوّز لتغسيل النساء ابن الثلاث (۱)، مضافاً إلى بعض مـا مرّ لا ـ ينافى الجواز فى ذى الخمس مع قيام الحجّه، فهو أقوى المـذاهب، و المختار عنـدنا، و قـد اختاره الـديلمى (۲) و جمع آخر أيضاً.

فصل [فقد المماثل و المحرم]

لو فقد المماثل و المحرم سقط الغسل؛ للمستفيضه (۳)، و نقل الإجماع فى «المعتبر» و غيره (۴).

و ظاهرها سقوط التيمّم أيضاً، كما قطع الشيخ و المحقّق (۵)، و يعضده وجود مانع الغسل فيه أيضاً.

و جوّز المفيد تغسيل غيرهما من وراء الستر مطلقاً (۶)، و الحلبيّان بشرط

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۲۶ الحديث ۲۸۱۶.

۲- المراسم: ۵۰.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۲۰ الباب ۲۱ من أبواب غسل الميّت.

۴- المعتبر: ۱/ ۳۲۳، تذکره الفقهاء: ۱/ ۳۶۰.
۵- المبسوط: ۱/ ۱۷۵، المعتبر: ۱/ ۳۲۵.
۶- المقنعه: ۸۷.

تغمیض العین (۱)؛ لأخبار ضعیفه مضطربه ینافی بعضها بعضاً، و لیس فیها مصرّح بقولهما، فیتعیّن طرحها.

فصل [تغسیل الذمّی للمسلم]

المعظم علی تغسیل المماثل الذمّی بعد اغتساله مع فقد المماثل و المحرم؛ للموثّق و الخبر و الرضوی (۲). و نفاه المحقّق (۳)، و أسقط الغسل؛ لنجاسته و فساد نیّته. و جوابه بمنع النجاسه و لزوم النیّه أو اعتبارها هنا کالعتق بیّن الفساد؛ لثبوت نجاسته کما مرّ، و لزوم قصد القربه فی کلّ عباده، و عدم تأتّیه من الکافر، و صحّه عتقه؛ لعدم کونه عباده محضه.

و الحق أنّ المراد بالغسل هنا صورته دون الحقیقی الشرعی، و قد شرّعت لإزاله النجاسه العینیّه الطارئه، و هو یحصل بصبّ الکافر من دون نیّه، و لا یمنع منه نجاسته و إن منعت من إزاله نجاسته العینیّه الحاصله بالموت؛ لتعدّیها إلیه غالباً بملاقاته له.

و الحاصل أنّ تغسیله مجرّد صبّ شرّع لإزاله الأخباث العارضه، و إن لم یرتفع ما یحصل بالموت من النجاسه العینیّه و الحکمیّه؛ لنجاسته و فساد نیّته.

و علی هذا، یجب الغسل بمسّه، و الإعاده لو وجد مماثل أو محرم مسلم؛ لعدم

۱- الکافی فی الفقه: ۲۳۶ و ۲۳۷، غنیه النزوع: ۱۰۲.
۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۵۱۵ و ۵۱۶ الحدیث ۲۷۸۸ و ۲۷۸۹، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۷۳، مستدرک الوسائل: ۲/ ۱۸۲ الحدیث ۱۷۴۸.
۳- المعتبر: ۱/ ۳۲۵ و ۳۲۶.

الغسل الحقیقی. و إن کان الحق عدم إعاده ما شرّع للاضطرار عند زواله؛ لحصول الامتثال.

ثمّ الحکم یخصّ بالذمّی، فلا ینسحب إلی الحربی، اقتصاراً فیما خالف الأصل علی مورد النصّ.

و لو فقد المماثل من الذمّی أیضاً دفن بغیر غسل، و لا یقربه غیر المماثل منه؛ لما مرّ. و ظاهر المذهب عدم التیمّم أیضاً، و علیه الإجماع فی «التذکره» (۱)، و قیل بوجوبه (۲)؛ لروایه (۳) متروکه عند الکلّ.

و فی تغسیل الممیّز المیت وجهان، و مقتضی القواعد صحّته.

فصل [تغسيل الكافر و المخالف]

لاـ يجوز تغسيل الكافر و غيره من الأعمال، و لو كان ذمّيا إجماعاً؛ لظاهر الآيتين و الأخبار (۴)، و عدم تطهّره بالغسل. و القريب كغيره؛ لعموم الأدلّه.

و جوّز الشافعي تغسيله و تكفينه (۵)، و السيّد مواراته (۶)؛ لقوله:

۱- تذكره الفقهاء: ۱/ ۳۶۴.

۲- منتهى المطلب: ۱/ ۴۳۷، لاحظ! ذكرى الشيعه: ۱/ ۳۱۲.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۱۶ الحديث ۲۷۸۹.

۴- المائده (۵): ۵۱، التوبه (۹): ۸۴، للتوسّع لاحظ! ذكرى الشيعه: ۱/ ۲۵، الحدائق الناضره: ۳/ ۴۱۲، وسائل الشيعه: ۲/ ۵۱۴ الباب ۱۸ من أبواب غسل الميّت.

۵- الامّ: ۱/ ۲۶۶.

۶- نقل عنه في المعتبر: ۱/ ۳۲۸.

وَ صاحِبْهُما فِي الدُّنْيا مَعْرُوفاً (۱) و تغسيل على عليه السّلام أباه، و جواز تغسيله حيّاً.

قلنا: ما بعد الموت من الآخره، و كون التجهيز من المعروف غير معلوم، فلا يتناوله الآيه. و أبو طالب مات مسلماً بدلاله القواطع، و هذا من جملتها. و قياس تنظيف الحيّ على تغسيل الميّت باطل.

و المشهور وجوب تجهيز المسلم المخالف في الإمامه؛ للعمومات (۲). خلافاً للمفيد و القاضي و الحلّي و بعض الثالثه (۳)؛ لحكمهم بكفره، و ضعفه ظاهر ممّا مرّ.

و اللازم تجهيزه بنحو ما يعتقده، إلّا أن يعرف، فيجهّز تجهيز أهل الحقّ.

و طفل المسلم بحكمه في وجوب الغسل، بالإجماع و النصوص (۴).

و مثله السقط إذا تمّت له أربعه أشهر فصاعداً؛ للمستفيضه (۵). و الأكثر على وجوب تكفينه و دفنه؛ للموثّقين و الرضوى (۶)، و اكتفى المحقّق بلفّه في خرقه و دفنه (۷).

و الناقص عن الأربعه لا يغسّل؛ لانتفاء العلّه. و مقتضى الخبر و الرضوى (۸) دفنه بدون اللف، و ظاهر الأكثر وجوبه، و لا أعرف مأخذه.

و يلحق بالمسلم: مسبيّه؛ لعموم التبعيّه، و ولد زناه؛ لصدق التولّد منه،

۱- لقمان (۳۱): ۱۵.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۷۷ الباب ۱ من أبواب غسل الميّت.

۳- المقنعه: ۸۵، المهذّب: ۱/ ۵۶، السرائر: ۱/ ۳۵۶، الحدائق الناضره: ۳/ ۴۰۵.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۰۱ الباب ۱۲ من أبواب غسل الميّت.

۵- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۰۱ الباب ۱۲ من أبواب غسل الميّت.

۶- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۰۱ الحديث ۲۷۵۴ (بسندين)، فقه الرضا عليه السّلام: ۱۷۵، مستدرک الوسائل: ۲/ ۱۷۵ الحديث ۱۷۲۸.

۷- شرائع الإسلام: ۱/ ۳۸.

۸- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۰۲ الحديث ۲۷۵۷، فقه الرضا عليه السلام: ۱۷۵، مستدرک الوسائل: ۲/ ۱۷۵ الحديث ۱۷۲۸.

و اللقيط و لو فى دار الحرب مع احتمال كونه منه. و المنع فيها ضعيف.

و البالغ المظهر للإسلام يجب تجهيزه، وفاقاً.

و يجهّز كلّ ميّت وجد فى دار الإسلام. و لا يجهّز ما يوجد فى دار الكفر، إلّا أن يكون فيه علامه تخصّ بالمسلم.

و لو اشتبه موتى المسلمين بالكفّار وجب غسل الجميع؛ لتوقّف الواجب عليه، و مع التمييز لعلامه قويّه يعمل بها. و وجوب الغسل بمسّ الجميع لا ريب فيه، و بمسّ البعض محلّ كلام، و الأصل ترجّح عدمه.

فصل [أحكام الشهيد]

اشاره

الشهيد إذا مات فى المعركه لا يغسّل و لا يكفّن، بل يصلّى عليه و يدفن، بالإجماع و المستفيضه (۱).

و الشهيد يعمّ كلّ مقتول فى حمايه الدين، و لو بدفاع مأمور به فى زمن الغيبه مع الكفره و البغاه، وفاقاً للمحقّقين، و الشهيدين (۲)، و أكثر الثالثه؛ لإطلاق الأخبار.

و لا يخصّ بمن قتل بين يدى المعصوم أو نائبه الخاص، كما عليه الأكثر؛ لعدم حجّه على التخصيص.

نعم؛ لا يتناول غير المقتول فى حمايه الدين ممّن قتل ظلماً من العدو أو من قطّاع الطريق أو فى حمايه أهله و ماله. و من يطلق عليه الشهيد، كالمطعون و الغريق

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۰۶ الباب ۱۴ من أبواب غسل الميّت.

۲- المعتبر: ۱/ ۳۱۱، جامع المقاصد: ۱/ ۳۶۵، ذکری الشیعه: ۱/ ۳۲۱، روض الجنان: ۱۱۱.

و المبطون و أمثالها؛ إذ مورد النصوص و هو المقتول فی سبیل اللّه أو فی المعرکه أو بین الصفین لا یتناوله.

و مقتضی النصوص وجوب تغسیله و تکفینه إن أُدرک و به رمق و لو مات فی المعرکه، فإطلاق الفتاوی مبنیّ علی الغالب.

و یدفن معه کلّ ما یصدق علیه الثوب، و ینزع علیه غیره کالفرو و الجلود و السلاح؛ لظاهر النصوص، و علیه فتوی المتأخّرین.

و للقوم أقوال أُخر (۱) لا مستند لها.

و الجنب کغیره فی سقوطه، وفاقاً للأکثر؛ لإطلاق الأدلّه. خلافاً للسیّد و الإسکافی (۲)؛ لأخبار لا دلاله لها. و مثله الحائض و النفساء مع شرط الشهاده.

و لا فرق بین الکبیر و الصغیر، و الذکر و الأُنثی، و الحرّ و العبد، و لا بین آلات القتل؛ لعموم الأدلّه، و قضایا الطفّ و بدر و أُحد.

و عدم تکفینه مشروط ببقاء ثیابه، فلو جرّد کفّن؛ لظاهر الأخبار، و قضیّه حمزه (۳).

[سقوط الغسل]

و یسقط الغسل بفقد الغاسل، و الماء أو وصلته، و بعجز المسلم عن التغسیل، و عدم إمکانه لتناثر لحمه کالمتحرّق و الملسوع و مثلهما. فیصبّ علیهم الماء، و مع التعذّر یجب التیمّم؛ لعموم البدلیّه.

۱- الحدائق الناضره: ۳/ ۴۱۶.

۲- نقل عنهما فی ذکری الشیعه: ۱/ ۳۲۱.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۵۰۹ الحدیث ۲۷۷۴.

فصل [حکم القطعه المبانه]

الحقّ وجوب الأربعه من أنواع التجهیز فی الصدر أو ما یشمله أو القلب، و فی جمیع العظام، و غیر الصلاه من الأربعه فیما فیه العظم، و مجرّد الدفن فی غیرها من لحم أو عظم مفرد، وفاقاً للشهیدین و جماعه (۱). و «المعتبر» اعتبر الیدین فی الأوّلین (۲)، و «الخلاف» جعل العظام کما فیه العظم (۳)، و الأکثر ک «الخلاف»، إلّا أنّهم سکتوا عمّا فیه القلب، و أوجب الإسکافی الغسل و الصلاه فی العضو التامّ و فی العظم المفرد (۴)، و والد الصدوق فی بقیّه أکیل السبع أو عظامه (۵)، و الدیلمی أوجب فی اللحم

المجرّد لفّه بخرقه (۶). و المختار يتضمّن أحكاماً ستّه.

قلنا: على الثالث: المرسل و المرفوع المروى فى «الجامع» (۷). و على الرابع: قول الرضا عليه السّلام (۸)، بل الحسن الموجب للصلاه على مطلق العظم (۹). و عليهما: صريح الصحيح (۱۰). و على الأوّلين: ظاهر الخبرين (۱۱)، و بعضها و إن تضمّن مجرّد الصلاه دون الثلاثه الأُخر إلّا أنّ استلزامها لها ثابت بالضروره. و على الخامس

۱- ذكرى الشيعه: ۱/ ۳۱۶ و ۳۱۷، روض الجنان: ۱۱۱ و ۱۱۲.

۲- المعتبر: ۱/ ۳۱۷.

۳- الخلاف: ۱/ ۷۱۵ المسأله ۵۲۷.

۴- نقل عنه فى مختلف الشيعه: ۱/ ۴۰۵.

۵- نقل عنه فى مختلف الشيعه: ۱/ ۴۰۵.

۶- نقل عنه فى المعتبر: ۱/ ۳۱۹، ذكرى الشيعه: ۱/ ۳۱۷، للتوسّع لاحظ! مفتاح الكرامه: ۳/ ۴۲۷.

۷- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۳۷ و ۱۳۸ الحديث ۳۲۲۵ و ۳۲۲۶ (عن جامع البزنطى).

۸- فقه الرضا عليه السّلام: ۱۷۳، مستدرك الوسائل: ۲/ ۲۸۷ الحديث ۱۹۸۸.

۹- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۳۶ الحديث ۳۲۲۲.

۱۰- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۳۶ الحديث ۳۲۲۰.

۱۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۳۵ الحديث ۳۲۱۸ (بسندين).

نقل الوفاق فى «الخلاف» و قصّه تغسيل يد بن عتاب (۱) بمحضر الصحابه (۲)، و يعضده المرسل الموجب للغسل بمسّ كلّ ما فيه عظم (۳)؛ إذ ما يجب الغسل بمسّه يجب تغسيله. و على السادس: الأصل و عدم الدليل على الزائد.

ل «المعتبر»: ظاهر الخبر (۴)، و لا دلاله له على مطلوبه.

و لم يحضرنى حجّه ل «الخلاف» و الأكثر. و لعلّ مستندهما ما نقله من الوفاق، و هو كما ترى.

للإسكافى: الحسن (۵) الموجب للصلاه على كلّ عظم بلا لحم، و ما ورد فى المرسل و الخبر المروىّ فى «المعتبر» (۶) من وجوب الصلاه على العضو التامّ و عدم وجوبها على الناقص منه. و أُجيب بالحمل على الاستحباب؛ لمعارضتهما المستفيضه (۷).

لوالد الصدوق: عباره الرضوى (۸)، و هى لا تفيد الاختصاص، بل بيان لبعض الأفراد، و كأنّ مبنى فتواه أيضاً على ذلك، فلا يلزم مخالفته للجماعه.

ثمّ الظاهر عدم الفرق فى القطعه بين المبانه من ميّت أو حيّ؛ لإطلاق المرسل (۹)، و كون التكفين الثابت من بعض الأخبار صريحاً و من بعضها بملاحظه

١- فى النسخ الخطّيه (غياث)، كما فى المعتبر: ١/ ٣١٧، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.
٢- الخلاف: ١/ ٧١٥ المسأله ٥٢٧.
٣- وسائل الشيعه: ٣/ ٢٩٤ الحديث ٣۶٨٩.
۴- وسائل الشيعه: ٣/ ١٣۵ الحديث ٣٢١٨.
۵- وسائل الشيعه: ٣/ ١٣۶ الحديث ٣٢٢٢.
۶- المعتبر: ١/ ٣١٨، لاحظ! وسائل الشيعه: ٣/ ١٣٧ و ١٣٨ الحديث ٣٢٢٣ و ٣٢٢٧.
٧- وسائل الشيعه: ٣/ ١٣۴ الباب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه.
٨- فقه الرضا عليه السّلام: ١٧٣، مستدرك الوسائل: ٢/ ٢٨٧ الحديث ١٩٨٨.
٩- وسائل الشيعه: ٣/ ٢٩۴ الحديث ٣۶٨٩.

الاستلزام المذكور بالقطع الثلاث؛ لأنّه المتبادر، و يحتمل الاكتفاء بواحده، و وجوب التحنّط فى غير الأخير مع بقاء محلّه.

و الظاهر كون القلب وحده كاللحم المجرّد؛ لظاهر الأخبار (١). و فتوى «الذكرى» بكونه كالصدر (٢) ضعيف، و تعليله عليل.

فصل [حكم المرجوم و المقاد]

من يرجم أو يُقاد (٣) يؤمر بالغسل و التحنيط و التكفين ثمّ يقتل و لا يغسل، بل يصلّى عليه و يدفن بالإجماعين و المستفيضه (۴). و ينسحب الحكم إلى كلّ من وجب قتله؛ للمشاركه فى السبب، كما صرّح به فى «الذكرى» (۵).

و لو لم يغتسل قبل القتل وجب تغسيله بعده على المشهور؛ لعموم الأدلّه. و ظاهر الفتاوى وجوب الأمر به، و ليس فى النصوص منه أثر، فيكفى اغتساله بدونه.

نعم؛ يجب مع الجهل أو المسامحه.

و الحق تحتّم التقديم و كونه عزيمه. و احتمال التخيير و كونه رخصه ضعيف.

و هذا الغسل كغسل الميّت؛ لبدليّته الموجبه للمماثله. و يعضده تضمّن النص

١- وسائل الشيعه: ٣/ ١٣۵ ١٣٧ الحديث ٣٢١٧ و ٣٢١٩ و ٣٢٢۵.
٢- ذكرى الشيعه: ١/ ٣١٩.
٣- فى النسخ الخطّيه: (يعاد)، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.
۴- وسائل الشيعه: ٢/ ۵١٣ الباب ١٧ من أبواب غسل الميّت، مستدرك الوسائل: ٢/ ١٨١ الباب ١٧ من أبواب غسل الميّت.
۵- ذكرى الشيعه: ١/ ٣٢٩.

للتحنيط و التکفین (۱). فیلزم فیه الغسلات الثلاث، و القول بکفایه الواحده (۲) ضعیف.

و الظاهر عدم تداخل غیره من الأغسال فیه؛ للأصل. و ثبوت التداخل فی بعض الموارد بدلاله خارجه لا یثبت عمومه.

و لو سبق موته قبله بعد الاغتسال، وجب الإعاده، اقتصاراً فیما خالف الأصل علیٰ مورد النصّ.

و کذا لو قتل بسبب آخر؛ لأصاله عدم إجراء الغسل بسبب عن الغسل لآخر.

و هذا الغسل یقوم مقام الغسل بعد الموت فی إیجابه طهارته و عدم وجوب الغسل بمسّه، فلا یجب غسل آخر بعده.

و تجب الصلاه بالإجماعین، و عموم الأمر، و خصوص بعض النصوص (۳).

فصل [حکم المحرم]

المحرم کالمحلّ فی الحکم، إلّا فی التحنیط بالکافور و وضعه فی ماء غسله؛ لصریح المستفیضه (۴)، و هی مصرّحه بتغطیه رأسه، و یعضدها إطلاقات التسویه بین الموتی فی الأحکام، خرج حکم الکافور بالنصّ (۵) فیبقی الباقی. و منع منها

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۵۱۳ الباب ۱۷ من أبواب غسل المیّت.

۲- روض الجنان: ۱۱۳.

۳- لاحظ! وسائل الشیعه: ۳/ ۱۳۲ الباب ۳۷ من أبواب صلاه الجنازه.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۵۰۳ الباب ۱۳ من أبواب غسل المیّت.

۵- مرّ آنفاً.

السیّد و العمانی (۱)؛ لأدلّه ضعیفه لا یعبأ بها فی مقابله ما ذکر.

و الظاهر إباحه الکافور له لو مات بعد طواف الزیاره کما صرّح به فی «النهایه» (۲)؛ لزوال تحریم الطیب به.

و لا یلحق به المعتکف و المعتدّه و إن حرم علیهما الطیب حیّین؛ لعدم النص، و بطلان القیاس. و یعضده کون الحداد للتفجّع علی الزوج و قد زال بالموت.

فصل [حکم الجنین]

ما فی بطن المیّته من الجنین مع موته کالجزء من امّه، و کفی تغسیلها عن تغسیله، و مع حیاته تشقّ بطنها و یخرج بالإجماع و

المستفیضه (۳).

و المعروف کون الشقّ من الأیسر، لنقل الإجماع (۴) و عباره الرضوی (۵)، و قد أفتی بها الصدوقان (۶)، کما هو دأبهما فی الإفتاء بعباراته، و بذلک یعلم اعتماد الأوائل علیه.

و یجب خیاطه الموضع بعد الإخراج کما علیه المعظم؛ للمرسل و المقطوع (۷)، و ضعفهما منجبر بالعمل، مع أنّه نوع حرمه للمیّت و حفظ له عن التبدّد، و نفاها

۱- نقل عنهما فی المعتبر: ۱/ ۳۲۶.

۲- نهایه الأحکام: ۲/ ۲۳۹.

۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۶۹ الباب ۴۶ من أبواب الاحتضار.

۴- الخلاف: ۱/ ۷۲۹ و ۷۳۰ المسأله ۵۵۷.

۵- مستدرک الوسائل: ۲/ ۱۴۰ الحدیث ۱۶۳۸.

۶- لم نعثر علی قول والد الصدوق، من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۹۷ ذیل الحدیث ۴۴۹.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۶۹ و ۴۷۱ الحدیث ۲۶۶۹ و ۲۶۷۵.

المحقّق (۱)؛ لضعف الخبرین و کونه نوع زجر له، و جوابه ظاهر ممّا مرّ.

و لا یشترط کون الولد ممّا یعیش عاده؛ لإطلاق الأدلّه.

و لو مات و هی حیّه قطّع و أُخرج؛ لنقل الإجماع (۲) و صریح الخبرین و الرضوی (۳).

و الشق و التقطیع إذا تعذّر الإخراج بدونهما، و لو أمکن بعلاج حرما و تعیّن.

فصل

اشاره

تغسیل المیّت من وکید السنن، و النصوص بعظم أجره متظافره (۴). و یجب قبله إزاله النجاسه العارضه، بالإجماع و الظواهر.

و کیفیّته:

أن یغسل بماء السدر، ثمّ الکافور، ثمّ القراح، وفاقاً للمعظم؛ لنقل الإجماع (۵) و المتظافره (۶). و الدیلمی اکتفی بالأخیر (۷)؛ لخبر (۸) لا دلاله له.

و مقتضاها وجوب الترتيب بين الغسلات الثلاث، كما ذكر، و فی كلّ منها

۱- المعتبر: ۱/ ۳۱۶.

۲- الخلاف: ۱/ ۷۲۹ و ۷۳۰ المسأله ۵۵۷.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۷۰ الحديث ۲۶۷۱ (بسندين)، فقه الرضا عليه السّلام: ۱۷۴، مستدرك الوسائل: ۱/ ۱۴۰ الحديث ۱۶۳۸.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۹۴ و ۴۹۵ الباب ۷ و ۸ من أبواب غسل الميّت.

۵- الخلاف: ۱/ ۶۹۴ المسأله ۴۷۶.

۶- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۷۹ الباب ۲ من أبواب غسل الميّت.

۷- المراسم: ۴۷.

۸- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۴۰ الحديث ۲۸۵۲.

بتقديم الرأس ثمّ الأيمن ثمّ الأيسر كغسل الجنابه و عليهما الإجماع فی «المعتبر» و «الذكری» (۱)، و عموم الخبر (۲) يعضد الثانی أيضاً.

و قول ابن حمزه بالاستحباب فی الأوّل (۳) ضعيف، و الخبر المشعر بعدم الترتيب (۴) متروك الظاهر؛ لاشتماله على غرائب.

و يسقط الترتيب فی الثانی بغمسه فی الكثير كغسل الجنابه؛ لمساواتها بالنص (۵)، و حصول ما هو المطلوب من الغسل.

فروع:

الأوّل [معنی القراح و الخليط]:

المراد بالقراح: المطلق الخالص عن الخليط و إن خالطه غيره إذا لم يخرجه عن الإطلاق، فتعبيره بالخالص عن كل شی ء و إخراج مثل ماء السيل عنه باطل؛ لإجماعهم على إطلاق طهوريّته.

و المعتبر فی الخليط مسمّاه ما لم يرفع الإطلاق، و لم يثبت الإضافه المنافيه له سواء أثبت المجامعه أم لا، وفاقاً للمشهور.

و بعضهم اشترط إحدى الإضافتين (۶)، و بعضهم لم يشترط بقاء الإطلاق (۷)،

۱- المعتبر: ۱/ ۲۶۶، ذكری الشيعه: ۱/ ۳۴۳ و ۳۴۴.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۶ الحديث ۲۷۰۸.

۳- الوسيله إلی نيل الفضيله: ۶۴.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۴ الحديث ۲۷۰۱.

۵- لاحظ! وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۶ الباب ۳ من أبواب غسل الميّت.

۶- لاحظ! كشف اللثام: ۲/ ۲۴۰ و ۲۴۱.

۷- مدارك الأحكام: ۲/ ۸۲.

ص: ۳۶۲

و المفيد قدّر السدر برطل و نحوه (۱)، و القاضى برطل و نصفه (۲)، و بعض بسبع ورقات (۳).

لنا: إطلاق الخليطين أو تقييدهما بشى ء، أو الكافور بكونه حبّات أو نصف حبّه، أو الجمع بين المطلق منهما و الماء المطلق فى النصوص. و الكلّ يفيد كفايه ما يصدق به التسميه، سواء وافق أحد التقديرات المذكوره أم لا، و أثبت إحدى الإضافتين أم لا. يندفع به الأقوال المخالفه سوى الثانى؛ إذ مع شمول الوارد فى النصوص ما أثبت الإضافه الرافعه للإطلاق يلزم عدم اشتراط بقائه، إلّا أنّ المعارض ألزمنا إلى تخصيصه بما لا يرفعه، و هو كون الغسلتين الأُوليين كالثالثه فى الطهوريّه؛ لوفاقهم على وجوب الترتيب فيهما و بينهما و طهاره ما بهما و تقديم إزاله الخبث به.

و كلّ ذلك من شرائط الأغسال الشرعيّه المطهّره.

و مع طهوريّتهما يلزم بقاء الإطلاق؛ إذ غير المطلق لا يطهّر، و تخصيص الطهوريّه بالثالثه، و جعلهما للتنظيف و الحفظ من الهوام منفى بما ذكر؛ إذ ما شرّع للتنظيف و الحفظ لا يلزم فيه الترتيب و لا تقديم إزاله الخبث عليه بمائه؛ لعدم الفائده. مع أنّ الظاهر وفاقهم على حصول التطهّر به.

على أنّ قولهم فى كثير من النصوص: «بماء و سدر» (۴) ظاهر فى اشتراط بقاء الإطلاق.

۱- المقنعه: ۷۴.

۲- المهذب: ۱/ ۵۶.

۳- لاحظ! شرائع الإسلام: ۱/ ۳۸.

۴- لاحظ! وسائل الشيعه: ۲/ ۴۷۹ الباب ۲ من أبواب غسل الميّت.

ص: ۳۶۳

للمخالف الأوّل: إضافه الأوّل إليهما فى الخبر (۱)، فإنّه ظاهر فى اشتراط الإضافه المطلقه.

قلنا: لا ينافى ما قدّمناه؛ لأنّ المثبت للإضافه المجامعه أحد أفراد المسمّى؛ لأنّه يعمّه و ما لا يثبت إضافه أصلًا، فأين إفادته الاشتراط.

و للثانى: الأمر بتغسيل الرأس من رغوه السدر فى الخبر و الرضوى (۲)، و مقتضاه اشتراط الإضافه الرافعه للإطلاق.

و أَجيب بحمل الرغوه على ما لا يخرج عن الإطلاق، جمعاً، و هو ما يحصل من ضرب الماء مع سدر لا يخرجه عنه، فإنّ مسمّاها، بل الأزيد منه يحصل من مسمّاه. و يمكن حمله على الندب بعد جعله فعلًا خارجاً عن حقيقه الغسل مقدّماً عليه، كما ذكره جماعه.

و ما ذكره الأصحاب من ترغيه السدر يتعيّن فيه أيضاً أحد الحملين.

و لم نعثر على حجّه للمفيد و القاضى.

و للأخير: الخبران (۳)، و هما محمولان على الندب جمعاً.

الثانى [غسل الرأس]:

يستحب إضافه كلّ من شقّى الرأس بعد غسل مجموعه إلى الجانب الذى يليه فى التغسيل؛ للخبرين (۴).

الثالث [وجوب النيّه]:

هذا الغسل كغيره فى وجوب النيّه؛ لنقل الوفاق فى «الخلاف» (۵)، و كونه

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۱ الحديث ۲۶۹۸.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۰ الحديث ۲۶۹۶، مستدرك الوسائل: ۲/ ۱۶۷ و ۱۶۸ الحديث ۱۷۰۷.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۹۱ و ۴۹۲ الحديث ۲۷۲۴ و ۲۷۲۵.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۰ و ۴۸۱ الحديث ۲۶۹۶ و ۲۶۹۸.

۵- الخلاف: ۱/ ۷۰۲ و ۷۰۳ المسأله ۴۹۲.

عباده فلا يصحّ بدونها، و كونه كغسل الجنابه بالنصّ (۱) فيثبت له لوازمه.

و وجوب الترتيب فيه. فيكون غسلًا حقيقيّا معتبراً فيه النيّه. خلافاً للمرتضى (۲)؛ لكونه كإزاله الخبث، و ضعفه ظاهر.

فلا يصحّ بالمغصوب و فيه من الماء و المكان كسائر العبادات.

و يصحّ على قوله؛ إذ إزاله النجاسه لا يشترط بإباحتهما، و لا يعتبر فى نيّته الرفع؛ لامتناعه، و لا الاستباحه؛ إذ وجوبه لنفسه لا لإباحه الغير، و ترتّب سائر الأحكام عليه؛ لدلاله النصوص على الترتيب لا لمطلق نيّته لها.

ثمّ الظاهر تعدّد النّيه بتعدّد الغسلات؛ لتغايرهما إسماً و صوره و معنى. و قيل بكفايه واحده (۳)؛ لأنّه فعل واحد مركّب منها. و قيل بالتخيير (۴)؛ لوحدته معنى و حقيقه و تعدّده اسماً و صوره فيتخيّر فى مراعاه أيّهما شاء.

و وجوب الترتيب فى كلّ غسله.

و لشبهه بغسل الجنابه فى النصوص و الفتاوى يرجّح التعدّد.

و لو اتّحد الغاسل فهو الناوى. و إن تعدّد نوى الكلّ؛ لتحكّم التخصيص. و لو قلّب البعض و صبّ الآخر فالمشهور وجوبها على الصاب؛ لأنّه الغاسل حقيقه، و قيل بإجزائها من المقلّب (۵)؛ لأنّه المباشر و الصابّ كالآله له، و يعضده إطلاق الغاسل عليه فى الموثّقين و الحسن و الرضوى (۶).

۱- لاحظ! وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۶ الباب ۳ من أبواب غسل الميّت.

۲- نقل عنه فى مدارک الأحکام: ۲/ ۸۱.

۳- مدارک الأحکام: ۲/ ۸۱.

۴- جامع المقاصد: ۱/ ۳۶۹.

۵- ذکرى الشيعه: ۱/ ۳۴۳.

۶- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۱۷ و ۵۱۹ الحديث ۲۷۹۳ و ۲۷۹۸، ۵۲۹ الحديث ۲۸۲۲، فقه الرضا عليه السّلام: ۱۶۶، مستدرک الوسائل: ۲/ ۱۶۷ و ۱۶۸ الحديث ۱۷۰۷.

فالحق اشتراکهما فى التغسيل؛ إذ حقيقه الغسل و هو إجراء الماء فى جميع الأعضاء يحصل بفعلهما، فيجب النّيه عليهما.

و لو غسل كلّ واحد بعضه على الترتيب وجبت على كلّ واحد؛ لاستحاله ابتناء فعل مكلّف على نيّه غيره.

و قيل بكفايه الأوّل (۱)؛ إذ وقتها عند الشروع. و فيه أنّ ما يغسل بعده لم يتعلّق به نيّه الأوّل، فلو لم ينو الثانى أيضاً لزم وقوع بعض الغسل بلا نيّه، و هو باطل.

نعم؛ لو كان الاشتراک بحيث استقلّ فعل كلّ واحد بتغسيل جميع الأعضاء حتّى لولا غيره لتأدّى الواجب، كفى نيّه البعض، فمعها يسقط الوجوب عن الآخر و إن استحبّت منه.

الرابع [وضوء الميّت]:

الحقّ استحباب وضوئه وفاقاً للمشهور. لا وجوبه كالحلبى (۲). و لا حرمته كبعض الثالثه (۳).

لنا: علی رجحانه: الأمر به فی المستفیضه (۴)، و قولهم: «فی کلّ غسل وضوء إلّا غسل الجنابه» (۵)، و علی عدم وجوبه: خلوّ أکثر ما ورد فی مقام البیان من الأخبار عنه، و الصحیح الوارد فیه (۶) کالصریح فیه، و یؤیّده قول الشیخ: إنّ عمل

۱- جامع المقاصد: ۱/ ۳۶۹.

۲- الکافی فی الفقه: ۱۳۴.

۳- الحدائق الناضره: ۳/ ۴۴۷.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۹۱ الباب ۶ من أبواب غسل المیّت.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۴۸ الحدیث ۲۰۷۳، ۴۹۳ الحدیث ۲۷۲۸.

۶- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۸۳ الحدیث ۲۷۰۰.

الطائفه علی ترکه (۱)، و إن جاز فاللازم حمل الأوامر علی الندب جمعاً.

للحلبی: إبقاؤها علی الظاهر، و حمل إطلاق ما ورد فی مقام البیان علیه، و یأبی عنه الصحیح (۲)، و قول الشیخ.

للتحریم (۳): ما ورد من کون الوضوء مع الغسل بدعه و غسل المیّت کغسل الجنابه، و لا وضوء فیه، فیحمل الأوامر علی التقیّه، کما یومی إلیه أضرابه فی الصحیح (۴).

و أُجیب عن الأوّل بظهوره فی غسل الجنابه کما مرّ، و عن الثانی بمنع إفادته عموم المساواه، و لو سلّم فیخصّص بغیره للمعارض، و حمل الأوامر علی التقیّه فرع المعارض، و السکوت عنه فی الصحیح و غیره ینافی الوجوب، دون الندب.

الخامس [فقد الخلیطین]:

لو فقد الخلیطان غسل ثلاثاً بالقراح، وفاقاً لجماعه. و لم یکف المرّه، خلافاً لآخرین.

لنا: دلاله قولهم فی النصوص: بماء و سدر، و ماء و کافور (۵)، علی کون المأمور به شیئین، فلو تعذّر أحدهما لم یسقط الآخر؛ للاستصحاب و أصاله عدم اشتراطه به. و یعضده عموم قولهم: «المیسور لا یسقط بالمعسور» (۶) و: «ما لا یدرک کلّه لا یترک کلّه» (۷) و: «إذا أمرتکم بشی ء فأتوا ما استطعتم» (۸)، و توقّف

۱- المبسوط: ۱/ ۱۷۸ و ۱۷۹.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۸۳ الحدیث ۲۷۰۰.

۳- الخلاف: ۱/ ۶۹۳ المسأله ۴۷۲.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۸۳ الحدیث ۲۷۰۰.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۷۹ الباب ۲ من أبواب غسل المیّت.

۶- غوالی اللآلی: ۴/ ۵۸ الحدیث ۲۰۵ (مع تفاوت یسیر).

۷- غوالی اللآلی: ۴/ ۵۸ الحدیث ۲۰۷.

۸- غوالی اللآلی: ۴/ ۵۸ الحدیث ۲۰۶ (مع تفاوت یسیر).

البراءه عن التکلیف علیه. و دعوی الاشتراط و تعلّق التکلیف بالمجموع لا بکلّ واحد، منفیّه بالأصل و الظاهر.

للمخالف: الأصل، و الشکّ فی الزائد، و تعذّر المأمور به فیسقط التکلیف به، و شرعیّه الأُولیین لفائده لا توجد بدون الخلیطین. و اندفاع الکلّ ظاهر.

و ینوی البدلیّه فی الأوّلیین؛ لیحصل التمییز.

و لو وجدا بعد الغسل و قبل الدفن لم یجب الإعاده؛ لحصول الامتثال الموجب للإجزاء.

السادس [نقص الماء]:

لو وجد من الماء ما یکفی لغسله قدّم السدر، و لغسلتین أتبع بالکافور وفاقاً لجماعه، استصحاباً للترتیب، و قیل یقدّم القراح فی الأوّل لکونه أقوی فی التطهیر و السدر علیه فی الثانی (۱)، و ضعفه ظاهر.

و ییمّم بدل الفائت فی الموضعین؛ لعموم البدلیّه، و استقلال کلّ من الثلاث بالاسم و الحکم، فیتعدّد البدل بتعدّده.

السابع:

المعروف منهم کفایه مطلق الکافور لإطلاق النصوص (۲). و اعتبار الخام منه کما نسب إلی بعضهم (۳) لا وجه له.

الثامن:

لو خیف تناثر مثل المحترق أو المجدور یمّم بالإجماع و الخبر (۴)، و ضعفه

۱- ذکری الشیعه: ۱/ ۳۴۵.

۲- لاحظ! وسائل الشیعه: ۲/ ۴۷۹ الباب ۲ من أبواب غسل المیّت.

۳- لاحظ! روضه المتّقین: ۱/ ۳۸۷، الحاشیه علی مدارک الأحکام للوحید البهبهانی رحمه اللّه: ۲/ ۴۲، مفتاح الکرامه: ۳/ ۵۰۳.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۱۳ الحديث ۲۷۸۳.

ص: ۳۶۸

منجبر بالعمل.

و لو حصل التناثر بالصبّ و المسّ دون الصبّ وحده تعيّن مع كفايته، و عليه يحمل أوامر الصبّ عليهما.

و الحق تعدّد التيمّم بتعدّد الغسلات؛ لما مرّ.

و كلّما تعذّر الغسل لمانع وجب التيمم بعدد الغسلات؛ لعموم البدليّه عند التعذّر، و استقلال كلّ منها في اقتضاء البدل.

التاسع [غسل الميّت الجنب]:

إذا مات الجنب أو الحائض أو النفساء لم يجب أزيد من غسل الميّت، بل و لم يستحبّ؛ للإجماع و المستفيضه (۱)، و يؤكّده ما مرّ من ثبوت التداخل في الأغسال.

و المعارض من الأخبار الثلاثه لعيص (۲) غير مقاوم، فاللازم طرحه أو تأويله.

العاشر [ستر العوره]:

يجب ستر عورته، إلّا مع جواز النظر أو الأمن منه بالإجماع و النصوص (۳)، و لا خلاف في جواز ستره بقميصه و بغيره.

و الظاهر أفضليّه الأوّل، وفاقاً للمشهور؛ للمستفيضه (۴)، و فعل عليّ عليه السّلام بالنبيّ صلّى اللّه عليه و سلّم (۵) لا الثاني ك «المبسوط» و «الجامع» (۶)؛ لضعف المستند. و نسبته إلى

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۳۹ الباب ۳۱ من أبواب غسل الميّت.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۴۱ الحديث ۲۸۵۵ ۲۸۵۷.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۷۹ و ۲۹۱ و ۲۹۲ الحديث ۲۶۹۵ و ۲۷۲۵ و ۲۷۲۶.

۴- مرّ آنفاً.

۵- بحار الأنوار: ۷۸/ ۲۹۷ الحديث ۱۱.

۶- المبسوط: ۱/ ۱۷۸، الجامع للشرائع: ۵۱.

ص: ۳۶۹

الأكثر (۱) غفله.

و الظاهر تطهّر القميص أو الخرقه بعد الغسل؛ لإطلاق الأخبار (۲).

و لو جرّد عن القميص استحبّ أن يفتق، و ينزع من تحته. و الفتق مشروط بإذن الوارث، فلو تعذّر لصغر أو غيبه لم يجز؛ لأنّه إتلاف محترم لحكم مستحبّ.

الحادى عشر [استقبال القبله]:

يستحبّ الاستقبال به حاله الغسل، وفاقاً للمشهور، و قيل بوجوبه (۳).

لنا: على رجحانه: نقل الإجماع (۴) و استفاضه الأوامر به (۵)، و على عدم وجوبه: نقل الإجماع (۶) و صريح الصحيح (۷)، فيحمل الأوامر على الندب جمعاً.

و الموجب أخذ بظاهرها، فيلزمه طرح ما مرّ. فالصواب حملها على الندب، كما مرّ.

الثانى عشر [ملاقاه النجاسه]:

لو خرجت منه نجاسه فى أثناء الغسل أو التكفين أو بعدهما، فإن لم تلاق الكفن غسلت و صحّ الغسل، وفاقاً للمشهور؛ للمستفيضه (۸). و يعضد الأوّل أيضاً إطلاقات إزاله النجاسه، و الثانى الأصل و حصول الامتثال، و عدم رافعيّه هذا

۱- مختلف الشيعه: ۱/ ۳۹۱.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۷۹ الباب ۲ من أبواب غسل الميّت.

۳- ذكرى الشيعه: ۱/ ۳۴۰، جامع المقاصد: ۱/ ۳۷۴.

۴- المعتبر: ۱/ ۲۶۹.

۵- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۷۹ الباب ۲ من أبواب غسل الميّت.

۶- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۹۱ الحديث ۲۸۲۳.

۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۵۲ الحديث ۲۶۲۴.

۸- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۴۲ الباب ۳۲ من أبواب غسل الميّت.

الغسل فلا ينقضه خروج النجاسه. و العمانى أوجب إعادته (۱)؛ لناقضيّه الحدث، و ضعفه ظاهر.

و إن لاقته فقبل وضعه فی القبر یغسل، و بعده یقرض، وفاقاً للأکثر. و ظاهر الشیخین وجوب القرض مطلقاً (۲).

لنـا: علی الأول: إطلاقات الغسل، خرج ما بعـد الوضع فیبقی الباقی، و کون القرض إتلافاً محرّماً فیقتصـر فیه علی موضع القطع و الضـروره. و علی الثـانی: عمـوم الأمـر بـالقرض فی الحسـن و المرسـلین (۳)، و هـو یعـارض عمـومی الأمـر بالغسـل و النهی عن الإتلاف، فیخصّصانه بمـا بعـد الـدفن، و یخصّصـهما بمـا قبله، و إبقاؤه علی حاله، و تخصیصـهما بغیر الکفن یوجب تخصیص الأقوی بالأضعف دون العکس، و هو باطل. و یدلّ علی الحکمین صریح الرضوی (۴).

للشیخین: إطلاقات القرض، و قد عرفت الجواب.

و الظاهر اشتراط القطع بعد الوضع بتعذّر الغسل، فلو أمکن قدّم؛ للتعلیل المذکور، و به یقیّد إطلاق النصوص و الفتاوی.

و لا خلاف فی حرمه إخراجه للتطهیر؛ لما فیه من هتکه، مع أنّ الغیر محلّ النجاسه و نجاسه الجسد مع القرض مغتفره؛ لخلوّ أدلّته عنه، و اختصاص أخبار الغسل (۵) بما قبل الوضع.

۱- نقل عنه فی مختلف الشیعه: ۱/ ۳۸۸.
۲- لم نعثر علی کلام المفید رحمه اللّه، النهایه: ۴۳، و لکن نقل فی مفتاح الکرامه: ۳/ ۵۳۴ عن ابن حمزه الطوسی، لاحظ! الوسیله إلی نیل الفضیله: ۶۵.
۳- وسائل الشیعه: ۲/ ۵۴۳ و ۵۴۲ الحدیث ۲۸۶۱ و ۲۸۶۰، مستدرک الوسائل: ۲/ ۲۲۶ الحدیث ۱۸۵۹.
۴- فقه الرضا علیه السّلام: ۱۶۹، مستدرک الوسائل: ۲/ ۱۹۴ الحدیث ۱۷۸۳.
۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۵۴۲ الباب ۳۲ من أبواب غسل المیّت.

و لو تفاحشت النجاسه بحیث تعذّر الغسل و القطع، فالظاهر سقوطهما، کما صرّح به الشهیدان و الکرکی (۱).

فصل [مستحبّات غسل المیّت]

اشاره

قد ظهر ممّا ذکر استحباب أُمور فی غسل المیّت. و یستحب فیه أیضاً:

غسل فرجیه و یدیه إلی نصف الذراع، فی کلّ غسله بمائها؛ للإجماع، و الخبرین و الرضوی (۲).

و غسـل رأسه برغوه السـدر، کما ذکره الجماعه. و لیس فی النصوص ما یثبته، و ما ورد من غسـله برغوته و بالسـدر (۳) إنّما هو فی الغسل الواجب، و لذا ثنّی [علیه السّلام] بغسل الأیمن (۴).

و لـم يتعرّض له فى «الـذكرى»، و جعله فى «المنتهى» (۵) من أجزاء الواجب، و كـأنّهم عثروا على نصّ أو حملوا مـا فى الأخبـار على الندب؛ لما مرّ من اشتراط الإطلاق فى ماء الغسل، و الرغوه خارجه عنه. و عدم التعرّض حينئذٍ فيها لغسله الواجب أحاله على الظهور.

۱- ذكرى الشيعه: ۱/ ۳۷۷، روض الجنان: ۱۱۰، جامع المقاصد: ۱/ ۳۷۹.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۰ و ۴۸۱ الحديث ۲۶۹۶ و ۲۶۹۸، فقه الرضا عليه السّلام: ۱۸۱، مستدرك الوسائل: ۲/ ۱۶۷ الحديث ۱۷۰۷.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۷۹ الباب ۲ من أبواب غسل الميّت.

۴- لاحظ! الحدائق الناضره: ۳/ ۴۵۹.

۵- منتهى المطلب: ۱/ ۴۲۸ (ط، ق).

ص: ۳۷۲

و البدأه فى غسله بالشقّ الأيمن ثم الأيسر؛ للخبر (۱).

و التثليث فى كلّ غسله واجبه و مستحبّه، بالإجماع و الحسن و الخبرين و الرضوى (۲).

و توالى الصبّ فى كلّ غسله، من دون قطع، حتّى يتمّ العضو؛ للرضوى (۳)، و تصريح جماعه من كبراء الأصحاب.

و إكثار الماء عرفاً؛ لأخبار التثليث (۴)، و خصوص المستفيضه (۵).

و وضـعه على سـاجه؛ لعمل الطائفه، و إيماء بعض الأخبار (۶)، و ليكن على مرتفع؛ لئلّا يعود عليه مـاء الغسل، مع انحـدار مكان الرجلين؛ لئلا يجتمع الماء تحته.

و حشو المخرج بالقطن، وفاقاً للمعظم؛ للموثّق و الخبر و الرضوى (۷). و منع عنه الحلّى (۸)؛ لمنافاته الحرمه، و ضعفه ظاهر.

و مسح بطنه فى الأُوليين قبلهما؛ لنقل الإجماع (۹) و الخبرين و الرضوى (۱۰)،

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۱ و ۴۸۲ الحديث ۲۶۹۸.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۰ و ۴۸۱ و ۴۸۳ الحديث ۲۶۹۶ و ۲۶۹۸ و ۲۶۹۹، فقه الرضا عليه السّلام: ۱۸۱، مستدرك الوسائل: ۲/ ۱۶۷ الحديث ۱۷۰۷.

۳- فقه الرضا عليه السّلام: ۱۸۱، مستدرك الوسائل: ۲/ ۱۶۷ الحديث ۱۷۰۷.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۰ و ۴۸۱ و ۴۸۳ الحديث ۲۶۹۶ و ۲۶۹۸ و ۲۶۹۹.

۵- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۳۶ الباب ۲۸ من أبواب غسل الميّت.

۶- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۰ الحديث ۲۶۹۶، مستدرك الوسائل: ۲/ ۱۶۷ ۱۶۹ الحديث ۱۷۰۷ و ۱۷۰۸.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۸۴ الحدیث ۲۷۰۳، ۴۸۰ الحدیث ۲۶۹۶، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۶۸، مستدرک الوسائل: ۲/ ۲۱۷ و ۲۱۸ الحدیث ۱۸۳۸.

۸- السرائر: ۱/ ۱۶۴.

۹- المعتبر: ۱/ ۲۷۳.

۱۰- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۸۰ و ۴۸۱ الحدیث ۲۶۹۶ و ۲۶۹۸، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۶۵ ۱۶۷، مستدرک الوسائل: ۲/ ۱۶۷ ۱۶۹ الحدیث ۱۷۰۷.

ص: ۳۷۳

و للتحفّظ من خروج شی ء بعد الغسل؛ لعدم الماسکه. و الحلّی أثبته تاره (۱)، و أنکره اخری (۲)؛ لمساواته الحیّ فی الحرمه، و لا یخفی فساده.

و لا- یستحبّ فی الثالثه إجماعاً، بل یکره، حذراً من الخروج. و لا- فی الحامل الّتی مات ولدها، خوفاً من الإجهاض، و لو أجهضت بذلک لزمه عشر دیه امّه، کما أفتی به جماعه (۳).

و تلیین أصابعه و مفاصله برفق، إلّا مع التعسیر؛ لنقل الإجماع (۴) و الخبر و الرضوی (۵). و منعه العمانی (۶) لظاهر الحسن و الخبر (۷)، و أُجیب بالحمل علی ما بعد الغسل (۸) أو العصر المنافی للرفق جمعاً.

و الرفق حال الغسل؛ للصحیح و الحسن (۹).

و کون الغسل تحت الظلال، لا فی الفضاء؛ لنقل الإجماع (۱۰)، و الصحیح و الخبر (۱۱).

۱- السرائر: ۱/ ۱۵۹ و ۱۶۳.

۲- لم نعثر علیه فی مظانّه، لکن نسب إلیه فی ذکری الشیعه: ۱/ ۳۴۷ و جامع المقاصد: ۱/ ۳۷۶، لاحظ! مفتاح الکرامه: ۳/ ۵۲۲ و ۵۲۳.

۳- جامع المقاصد: ۱/ ۳۷۶، مدارک الأحکام: ۲/ ۹۰، لاحظ! مفتاح الکرامه: ۳/ ۵۲۳.

۴- الخلاف: ۱/ ۶۹۱ و ۶۹۲ المسأله ۴۶۸، المعتبر: ۱/ ۲۷۲.

۵- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۸۱ الحدیث ۲۶۹۸، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۶۵ و ۱۶۶، مستدرک الوسائل: ۲/ ۱۶۷ و ۱۶۸ الحدیث ۱۷۰۷.

۶- نقل عنه فی مختلف الشیعه: ۱/ ۳۸۲ و ۳۸۳.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۵۰۱ و ۵۰۰ الحدیث ۲۷۵۳ و ۲۷۵۱.

۸- مختلف الشیعه: ۱/ ۳۸۳، مدارک الأحکام: ۲/ ۸۹.

۹- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۹۷ الحدیث ۲۷۴۰ و ۲۷۳۹.

۱۰- غنیه النزوع: ۱۰۱، تذکره الفقهاء: ۱/ ۳۴۶.

١١- وسائل الشيعه: ٢/ ٥٣٨ و ٥٣٩ الحديث ٢٨٤٨ و ٢٨٤٩.

ص: ٣٧۴

و جعل شى ء من الذريره مع الكافور فى الثانيه؛ للصحيح و الحسن (١)، و كأنّها لطيب المسحوق، و قد فسّرت بوجوه أُخر.

و إرسال الماء فى غير الكنيف المعدّ للنجاسه، من حفيره تحفر أو بالوعه معدّه لصبّ الماء دون البول؛ للإجماع و الصحيح و الحسن (٢).

و وضع الغاسل خرقه على يده اليسرى حال الغسل؛ للصحيح و الرضوى (٣). و هو واجب عند غسل العوره؛ إذ المس كالنظر فى التحريم. و عليه يحمل ما فى الموثّق و الحسن (۴) من تخصّصه بغسل العوره.

و وقوف الغاسل عن يمينه، كما قيل (۵)؛ لقوله عليه السّلام: «لا يجعله بين رجليه، بل يقف على جانبه» (۶)، و هو أعمّ من المدّعى.

و غسله يديه إلى المرفقين بعد الأُولين؛ للخبر (٧)، لا مع كلّ غسله كما قيل (٨)؛ لعدم المستند.

و تنشيفه بعد الفراغ بثوب؛ للمستفيضه (٩)، و قد علّل بصونه الكفن عن البلل.

١- وسائل الشيعه: ٢/ ۴٧٩ و ۴٨٠ الحديث ٢۶٩۴ و ٢۶٩۵.

٢- وسائل الشيعه: ٢/ ٥٣٨ الحديث ٢٨۴٧، ۴۵٢ الحديث ٢۶٢۴.

٣- وسائل الشيعه: ٢/ ۴٧٩ الحديث ٢۶٩۴، فقه الرضا عليه السّلام: ١۶۶، مستدرك الوسائل: ٢/ ١۶٧ و ١۶٨ الحديث ١٧٠٧.

۴- وسائل الشيعه: ٢/ ۴٧٩ و ۴٨۴ الحديث ٢۶٩۵ و ٢٧٠٣.

۵- نهايه الأحكام: ٢/ ٢٢٧.

۶- رواه فى المعتبر: ١/ ٢٧٧.

٧- وسائل الشيعه: ٢/ ۴٨٠ الحديث ٢۶٩۶.

٨- الوسيله إلى نيل الفضيله: ۶۵.

٩- وسائل الشيعه: ٢/ ۴٧٩ الباب ٢ من أبواب غسل الميّت.

ص: ٣٧۵

مسأله و يكره فيه:

إقعاد الميّت؛ للصحيح (١) و نقل الإجماع (٢). و يعضده منافاته للرفق المأمور به (٣). و ما ورد فى الأمر به (۴) محمول على التقيّه؛ لوفاق العامّه على استحبابه (۵).

و جعله بين رجليه؛ للخبر (۶). و نفى البأس عنه فى الآخر (۷) محمول على الجواز أو توقّف غسله عليه.

و قصّ ظفره، و حلق شعره و تسريحه؛ للخبرين (۸) و نقل الإجماع فى «المعتبر» (۹). و حرّمها (۱۰) ابن حمزه لظاهر النهى (۱۱) فى المستفيضه (۱۲)، و أُجيب بالحمل على الكراهه (۱۳) جمعاً. و لو انفصل منه شى ء ممّا ذكر وجب دفنه معه؛ للأخبار (۱۴).

۱- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۹۷ الحديث ۲۷۴۰، لاحظ! رياض المسائل: ۲/ ۱۶۴، الحدائق الناضره: ۳/ ۴۹۲.

۲- الخلاف: ۱/ ۶۹۳ المسأله ۴۷۳.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۹۷ الباب ۹ من أبواب غسل الميّت.

۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۸۴ الحديث ۲۷۰۲.

۵- الامّ: ۱/ ۲۸۱، المجموع: ۱/ ۱۷۱.

۶- لاحظ! المعتبر: ۱/ ۲۷۷.

۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۴۳ الحديث ۲۸۶۳.

۸- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۰۰ الحديث ۲۷۴۹ و ۲۷۵۱.

۹- المعتبر: ۱/ ۲۷۸.

۱۰- فى النسخ الخطّيه: (و خرقها)، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

۱۱- الوسيله إلى نيل الفضيله: ۶۵.

۱۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۰۰ الباب ۱۱ من أبواب غسل الميّت.

۱۳- ذكرى الشيعه: ۱/ ۳۴۸ و ۳۴۹.

۱۴- وسائل الشيعه: ۲/ ۵۰۰ الباب ۱۱ من أبواب غسل الميّت.

و غسله بالمسخّن بالنار؛ لنقل الإجماع (۱) و المستفيضه (۲)، إلّا مع تضرّر الغاسل لشدّه البرد، كما فى الرضوى (۳)، و فتوى الشيخين و الصدوقين (۴).

و الدخنه، بعود أو غيره من الأطياب؛ للخبرين (۵). و نفى البأس عنه فى الحسن (۶) محمول على التقيّه أو الجواز.

الثالث: الكفن

اشاره

و الواجب منه ثلاث قطع، وفاقاً للمعظم؛ لنقل الإجماع (۷)، و تظافر النصوص (۸) بلا معارض. فقول الديلمى بكونه قطعه واحده (۹) لا عبره به.

و هی لفائف ثلاث شامله لجمیع الجسد، أو لفافتان و قمیص یصل إلی نصف الساق، بمعنی ثبوت التخیّر بینهما، وفاقاً للإسکافی و «المعتبر» (۱۰) و جلّ الثالثه؛ لانحصار النصوص فیما تیقّن الأُولی أو الثانیه فیجمع بینهما بالحمل علی التخییر.

و فی الخبر و المرسل (۱۱) تصریح به، مع أفضلیّه القمیص. و فی بعض الأخیر

۱- منتهی المطلب: ۱/ ۴۳۰ (ط، ق).

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۹۸ الباب ۱۰ من أبواب غسل المیّت.

۳- فقه الرضا علیه السّلام: ۱۶۷، مستدرک الوسائل: ۲/ ۱۷۴ الحدیث ۱۷۲۵.

۴- المقنعه: ۸۲، النهایه: ۳۳، نقل عن الصدوقین فی الحدائق الناضره: ۳/ ۴۷۰.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۰ الحدیث ۲۹۱۵، مستدرک الوسائل: ۲/ ۲۱۲ الحدیث ۱۸۲۱.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۰ الحدیث ۲۹۱۶، لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۵۶.

۷- الخلاف: ۱/ ۷۰۱ و ۷۰۲ المسأله ۴۹۱، غنیه النزوع: ۱۰۲.

۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۶ الباب ۲ من أبواب التکفین.

۹- المراسم: ۴۷.

۱۰- نقل عن الإسکافی فی ذکری الشیعه: ۱/ ۳۵۴، المعتبر: ۱/ ۲۷۹.

۱۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۷ و ۱۲ الحدیث ۲۸۷۱ و ۲۸۸۶.

عبّر عن أحد الثلاث بالإزار (۱). و تصفّح العرف و اللغه (۲) و الأخبار (۳) یعطی ظهوره فی اللفافه الشامله، دون المئزر کما توهّم (۴).

و الأکثر علی أنّ الثلاث هی: قمیص، و لفّافه، و مئزر یستر ما بین السرّه و الرکبه؛ لحمل الإزار الوارد فی بعضها (۵) علی المئزر، و إرجاع البواقی إلیه بتقییدین فی المتضمّنه لثلاث لفائف (۶)، و تقیید فی المتضمّنه لقمیص و لفّافتین (۷).

و ردّ بظهور الإزار فی اللفّافه شرعاً و عرفاً، بل لغه (۸)، و الإطلاق علیه نادراً غیر ضائر و حمله علیها فی بعض الأخبار متعیّن، و بعضها صریح فی اعتبار الشمول فی الثلاثه أو الاثنین اللذین هما غیر القمیص.

و ما فی بعضها من کون الإزار تحت اللفافه (۹) لا یعیّن حمله علی المئزر؛ إذ اعتبار کون أحد الشاملین تحت الآخر الأشمل لا ضیر فیه، و استحباب التکفین فی ثوبی الإحرام لا یوجب کون إحدی الثلاث مئزراً؛ إذ عدم الشمول فی أحدهما غیر لازم.

بل الظاهر من بعض النصوص الوارده فی تکفین النبی صلّی اللّه علیه و سلّم و الصادق علیه السّلام فی

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۰ الحدیث ۲۸۷۹، مستدرک الوسائل: ۲/ ۲۰۵ الحدیث ۱۸۰۲.

۲- مجمع البحرین: ۳/ ۲۰۴.

٣- وسائل الشيعه: ٣/ ٣٣ الحديث ٢٩٥٥، مستدرک الوسائل: ٢/ ٢٠٧ و ٢١٧ الحديث ١٨٠۶ و ١٨٣٨.

۴- لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ١٣.

۵- وسائل الشيعه: ٣/ ١٠ الحديث ٢٨٧٩، مستدرک الوسائل: ٢/ ٢٠۵ الحديث ١٨٠٢.

۶- وسائل الشيعه: ٣/ ٧ و ٨ الحديث ٢٨۶٩ و ٢٨٧٠ و ٢٨٧٢.

٧- وسائل الشيعه: ٣/ ١٠ و ٣۴ الحديث ٢٨٨٠ و ٢٩۵۶.

٨- مجمع البحرين: ٣/ ٢٠۴.

٩- وسائل الشيعه: ٣/ ١٠ و ٣٣ و ٣۴ الحديث ٢٨٧٩ و ٢٩۵۵.

ثوبی الإحرام (١) شمولهما.

و قيل: هی قميص و لفّافتان لا غير، و هو فتوى الصدوقين و العمانی (٢)، أخذاً بالأخبار المتضمّنه للقميص (٣) و حمل المطلقات عليها. و ردّ بعدم إمكان الحمل فی بعضها.

و قيل بكفايه كلّ ثلاثه من الثلاثات الثلاث (۴)، عملًا بجميع الأخبار، بعد حمل الإزار فيما يتضمّنه على المئزر (۵). و ضعفه ظاهر ممّا مرّ، مع أنّه إحداث ثالث من بعض الثالثه، فلا يعبأ به.

فروع:

الأوّل:

المعتبر فی القميص أن يصل إلى نصف الساق؛ لأنّه المتعارف، و يجوز الزياده بما يصل إلى القدم.

و فی اللفافه شموله البدن بأسره، و ينبغی الزياده بحيث يمكن شدّه من الطرفين، و جعل أحد جانبيه على الآخر.

١- وسائل الشيعه: ٣/ ١۶ الباب ۵ من أبواب التكفين.

٢- نقل عن والد الصدوق و العمانی فی الحدائق الناضره: ۴/ ١٢، المقنع: ۵٨، تنبيه: جاء فی الحدائق الناضره: ۴/ ١٢ و قال ابن أبی عقيل: «الفرض إزار و قميص و لفافه»، و قال علی بن بابويه: «.. و تبسط عليه الحبره و تبسط الإزار على الحبره و تبسط القميص»، يمكن أن يتوهّم أن فتواهما لا يطابق لما ادعاه المصنّف و لكن هذا اختلاف فی الألفاظ فقط، و الشاهد على ذلک أنّ المصنّف بيّن آنفاً أنّ المراد من الإزار اللفافه الشامله، فعلى هذا يصحّ بأن يقال مكان إزار و لفافه لفافتان. و أيضاً جاء فی الحدائق الناضره: ۴/ ١٢ السنه فی اللفافه أن تكون حبره يمانيّه، فعلى هذا الحبره أيضاً نوع من اللفافات.

٣- وسائل الشيعه: ٣/ ٨ و ١٠ و ٣٢ و ٣٣ الحديث ٢٨٧۴ و ٢٨٧٩ و ٢٩۵۴ و ٢٩۵۵.

۴- مدارک الأحكام: ٢/ ٩۴ و ٩۵.

۵- مدارک الأحکام: ۲/ ۹۴ و ۹۵.

ص: ۳۷۹

و فی المئزر علی اعتباره أن یستر ما بین السرّه و الرکبه، و یجوز کونه إلی القدم. و احتمال الاکتفاء فیه بما یستر العوره بعید، و التعلیل بأنّ شرعیّته بسترها علیل.

الثانی:

لو تعذّر الثلاث کفی ما یوجد؛ لأنّ الضروره تسقط أصل الکفن، فکیف لا یسقط بعضه؟! و الحقّ وجوب التکفین بالبعض مع وجوده؛ للعمومات و کون حرمه المیّت کحرمه الحیّ، فاحتمال ثبوت الجواز دون الوجوب لفقد النصّ ضعیف.

الثالث:

المعتبر فی جنسه القصد بحسب حال المیّت، فلا- یقتصر علی الأدون و إن ماکس الوارث أو کان صغیراً؛ لوجوب حمل اللفظ علی ما هو المتعارف و اللائق بحال المکلّف.

الرابع:

فی اعتبار ستر البشره فی کلّ من الثلاث، أو فی المجموع، أو عدمه مطلقاً وجوه.

و الظاهر الأوّل؛ إذ المتعارف فی الثوب کونه ساتراً، و حمل اللفظ علی الشائع الغالب لازم، فلا یکفی الرقیق الحاکی لما تحته.

الخامس:

لا یجزئ النجس و المغصوب، إجماعاً؛ للأمر بإزاله النجاسه عنه (۱)، و النهی عن إتلاف مال الغیر (۲).

و لا الجلد؛ لعدم صدق الثوب علیه عرفاً.

و لا- المتّخذ من الشعر و الصوف و الوبر من غیر المأکول؛ لاشتراط کونه ممّا یصلّی فیه. بخلاف المأکول، فإنّه جائز علی الحقّ المشهور؛ لصدق الثوب و انتفاء

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۶ الباب ۲۴ من أبواب التکفین.

۲- وسائل الشیعه: ۲۵/ ۳۸۶ الحدیث ۳۲۱۹۰.

ص: ۳۸۰

المانع. و الإسکافی منع من ثوب الصوف (۱)، و العمومات و صریح الرضوی (۲) حجّه علیه.

و لا فی الحریر المحض، إجماعاً؛ لفعل السلف، و المضمر و الرضوی (۳) و المستفیضه الناهیه عن التکفین بکسوه الکعبه (۴) مع تجویز البیع و الهبه، فالمنع لکونها حریراً، و لا ینافیها قوله صلّی اللّه علیه و سلّم: «نعم الکفن الحلّه» (۵)؛ إذ لا یلزم کونها حریراً. و لا منع فی الممتزج، کما فی الصلاه.

و لا فرق فی الحکم بین الرجل و المرأه؛ لعموم الأدلّه و نقل الإجماع فی «الذکری» (۶)، و احتمال کراهته لها دون التحریم کما فی حال الحیاه ضعیف.

و المشهور کراهه الکتّان؛ لنقل الإجماع (۷). و ظاهر الصدوق التحریم (۸)؛ لبعض الظواهر، و هی محموله علی الکراهه.

و هذا کلّه مع القدره.

و مع الضروره، فبقاء المنع فی المغصوب مجمع علیه، و فی غیره ممّا ذکر أقوال أقربها إطلاق المنع فی غیر النجس وفاقاً؛ لعموم النهی، و کفایه القبر للستر، و توقّف الحکم الشرعی علی الدلاله و لم توجد، و استثناء النجس؛ لتجویزه فی بعض الموارد، و کون القبر محلّ النجاسه.

۱- نقل عنه بالنسبه إلی الوبر فی المعتبر: ۱/ ۲۸۰.

۲- فقه الرضا علیه السلام: ۱۶۹.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۵ الحدیث ۲۹۸۶، فقه الرضا علیه السلام: ۱۶۹.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۴ الباب ۲۲ من أبواب التکفین.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۴۵ الحدیث ۲۹۸۷.

۶- ذکری الشیعه: ۱/ ۳۵۵.

۷- غنیه النزوع: ۱۰۲.

۸- من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۸۹ ذیل الحدیث ۴۱۳.

ص: ۳۸۱

نعم لو اضطرّ إلی ستر عورته حال الصلاه بشی ء ممّا ذکر غیر المغصوب جاز علی الأظهر.

فصل [الحبره و الخرقه و العمامه]

المعروف منهم زیاده ثلاثه أُخری ندباً، و هی:

حبره عبریّه: غیر مطرّزه بالذهب، و استحبابها مشهور بینهم، و لعلّ الحجّه فیه عملهم و نقل الإجماع (۱)؛ إذ لیس فی النصوص ما یدلّ علیه، بل الوارد فیها کونها إحدی الثلاث الواجبه (۲)، فیفید استحباب کون إحداها حبره کما علیه العمانی و الحلبی (۳).

و ظاهر الصدوق و القاضی استحباب زیاده لفّافتین (۴)، و المفید خصّصهما بکفن المرأه (۵)، و فی الرجل وافق المشهور من زیاده واحده (۶)، و لم نعثر علی حجّه لهما.

و منعوا من کونها حریراً أو مطرّزه بالذهب؛ لأنّه إتلاف غیر مأذون فیه، مع عدم جواز الصلاه فیهما.

۱- المعتبر: ۱/ ۲۸۲، جامع المقاصد: ۱/ ۳۸۳.

۲- لاحظ! وسائل الشیعه: ۳/ ۷ و ۹ الحدیث ۲۸۶۹ و ۲۸۷۲ و ۲۸۷۶.

۳- نقل عن العمانی فی ذکری الشیعه: ۱/ ۳۶۵، الکافی فی الفقه: ۲۳۷.

۴- من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۹۲ و ۹۳ ذیل الحدیث ۴۲۰، المهذب: ۱/ ۶۰.

۵- المقنعه: ۸۲.

۶- المقنعه: ۷۷.

و ظاهر الأخبار أفضلیّه الحمراء (۱).

و لو لم توجد زیدت بدلها لفافه أُخری.

و المشهور استحبابها للمرأه أیضاً. و تخصیصها بالرجل مع اشتراکهما فی المأخذ من العمل و نقل الإجماع (۲) لا وجه له.

و خرقه لشدّ الفخذین: و تسمّی بالخامسه، بناء علی عدم عدّهم العمامه من أجزاء الکفن و إن استحبّت. و استحبابها للرجل و المرأه ثابت، بالإجماع و المستفیضه (۳).

و المستفاد منها أن یکون طولها ثلاثه أذرع و نصف، [و عرضها] قدر شبر تقریباً. و کیفیّه الشدّ بها معروفه.

و عمامه للرجل خاصّه: و استحبابها له مجمع علیه، و النصوص به مستفیضه (۴). و کیفیّه وضعها فی النصوص مختلفه.

و المشهور أن یعمّم بها محنّکاً بحیث یفضل منها بعد اللفّ و التحنّک ذؤابتان من الجانبین یلقیان علی صدره، کما هو المتعارف.

و لا تقدیر لها شرعاً، فالمناط فی عرضها إطلاق الاسم، و فی طولها ما یحصل به الهیئه.

و قد ظهر ممّا ذکر اشتراک المرأه مع الرجل فی الأُولیین دون الأخیره، و یزاد لها بدلها القناع، بالإجماع و الصحیح (۵)، فیتمّ

لكلّ منهما ستّه.

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۰ الباب ۱۳ من أبواب التكفين.

۲- المعتبر: ۱/ ۲۸۲.

۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۸ و ۹ الحديث ۲۸۷۴ و ۲۸۷۸، ۳۲ الباب ۱۴ من أبواب التكفين.

۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۶ و ۳۲ الباب ۲ و ۱۴ من أبواب التكفين.

۵- وسائل الشيعه: ۳/ ۸ الحديث ۲۸۷۵.

ص: ۳۸۳

و تزيد المرأه عليه باستحباب خرقه أُخرى لها يلفّ بها الثديان؛ للمرفوع (۱)، و ضعفه منجبر بالعمل.

و المشهور استحباب زياده نمط لها يكون فوق الجميع، و هو ثوب من صوف فيه خطط تخالف ألوانه، فإن لم يوجد يزاد بدله لفّافه أُخرى.

و ليس منه في النصوص أثر؛ لأنّها لا تفيد أزيد من وجوب ثلاث لفاف أو قميص و لفافتين. و لا يفيد شي ء منها استحباب لفافه أو أكثر للرجل أو المرأه. غايه الأمر استحباب الحبره لهما بالإجماع و عمل المعظم، فاستحباب النمط لها أيضاً لا حجّه له، و الاحتجاج عليه بالصحيح (۲) ساقط؛ لعدم الدلاله.

فالحقّ إرجاعه إلى الحبره كما ذكره الشيخ و الحلّی (۳).

فجميع أجزاء الكفن الواجبه و المستحبّه للرجل ستّه، و للمرأه سبعه، و هی الخمسه المشتركه، و القناع، و خرقه الثديين.

و التكفين إمّا بنقل الأكفان إلى الميّت أو بالعكس.

[فصل] و من سنن التكفين:

أن يغتسل الغاسل من المسّ قبله؛ لوجوب الغسل منه، و استحباب فوريّته. و إن لم يتّفق فليتوضّأ؛ لبعض الظواهر، و مع الترك فليغسل يديه إلى

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۱ الحديث ۲۸۸۲.

۲- وسائل الشيعه: ۳/ ۸ الحديث ۲۸۷۵، لاحظ! مدارك الأحكام: ۲/ ۱۰۵.

۳- السرائر: ۱/ ۱۶۰، تنبيه: لم نعثر عليه فی كتب الشيخ رحمه اللّه، نعم استنبط الحلّی فی السرائر: ۱/ ۱۶۰ من كتاب الاقتصاد و استبعده الفاضل فی كشف اللثام: ۲/ ۲۷۴.

ص: ۳۸۴

المنكبين أو المرفقين مرّه أو ثلاثاً؛ للصحيحين و الخبر و الرضوى (۱)، و إطلاقها و إن أشعر بأفضليّه تأخير الغسل عن التكفين، إلّا أنّها حملت على حال الضروره جمعاً.

ثمّ ظاهر الأكثر أنّ هذا الوضوء هو وضوء الصلاه المجامع للغسل، فيكتفى به فيها بعد غسل المسّ من دون حاجه إلى وضوء آخر، فينوى الوجوب فى وقت مشروط به، و الندب أو القربه فى غيره.

و يمكن جعله أعمّ منه، و يكون غايته إيقاع التكفين على الوجه الأكمل، فينوى فيه ذلك و يكون مبيحاً لها؛ إذ الأقوى أنّ الوضوء لما يستحب له مبيح مطلقاً.

و يمكن حمل كلام القوم على أنّ الأفضل كونه وضوءها.

و أن يكون حال التكفين كالاغتسال ذاكراً مستقبل القبله؛ للعمومات.

و أن يطوى جانب اللفّافه الأيسر على جانبه الأيمن و بالعكس، كما ذكر الجماعه (۲).

و أن يكون الكفن قطناً؛ للإجماع و الخبر (۳)، و أبيض؛ للمستفيضه (۴)، سوى الحبره، فإنّ المستحب فيه أن يكون أحمر؛ للنصوص (۵).

و جيّداً؛ للإجماع و المستفيضه (۶).

و أن يخاط بخيوطه، كما ذكره الأصحاب (۷) و لا يبلّه بالريق، كما ذكره الشيخ

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۵۶ الحديث ۳۰۱۲ ۳۰۱۴، فقه الرضا عليه السّلام: ۱۶۷، مستدرك الوسائل: ۲/ ۱۶۹ الحديث ۱۷۰۷.
۲- لاحظ! شرائع الإسلام: ۱/ ۴۰، مدارك الأحكام: ۲/ ۱۱۳، كشف اللثام: ۲/ ۳۰۰ و ۳۰۱.
۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۲ الحديث ۲۹۷۹.
۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۱ الباب ۱۹ من أبواب التكفين.
۵- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۰ الباب ۱۳ من أبواب التكفين.
۶- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۹ الباب ۱۸ من أبواب التكفين.
۷- لاحظ! المبسوط: ۱/ ۱۷۷، شرائع الإسلام: ۱/ ۴۰، كشف اللثام: ۲/ ۳۰۰.

و أتباعه (۱)، و لا كراهه فى بلّها بغيره؛ للأصل.

و جديداً، كما ذكره الفاضل، مدّعياً عليه الإجماع (۲). و يؤيّده فعل السلف، بل الحجج عليهم السّلام (۳).

و أن ينثر علی کلّ ثوب ذريره؛ لنقل الإجماع (۴) و الموثّقين (۵).

و أن يکتب علی کلّ ثوب و الجريدتين اسمه، و أنّه يشهد الشهادتين و إمامه الأئمه عليهم السّلام؛ لنقل الإجماع فی «الخلاف» (۶)، و ما ورد فی قضيّه إسماعيل (۷). و الأفضل أن يکتب بالتربه الحسينيّه؛ للمکاتبه، کما فی «الاحتجاج» (۸)، و مع عدمها يکتب بمطلق الطين الأبيض و الماء. و الظاهر اشتراط التأثير فی الکتابه؛ لأنّه المعهود.

و تجويز الکتابه بالإصبع مع فقد التربه و الطين (۹)، لا أعلم له وجهاً.

و المعروف کراهه الکتابه بالسواد و غيره من الأصباغ؛ لفقد الدليل.

و الظاهر استحباب کتابه الجوشنين؛ لخبرين فی «المهج» و «جنّه الأمان» (۱۰) عن السجّاد عليه السّلام بل کتابه القرآن؛ للخبر کما فی «العيون» (۱۱).

۱- المبسوط: ۱/ ۱۷۷، المعتبر: ۱/ ۲۸۹، ذکری الشيعه: ۱/ ۳۷۲ و ۳۷۳.

۲- منتهی المطلب: ۱/ ۴۴۱ (ط، ق).

۳- لاحظ! وسائل الشيعه: ۳/ ۷ الحديث ۲۸۷۰ و ۲۸۷۲، ۳۹ الحديث ۲۹۶۹.

۴- المعتبر: ۱/ ۲۸۵.

۵- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۳ و ۳۵ الحديث ۲۹۵۵ و ۲۹۵۸.

۶- الخلاف: ۱/ ۷۰۶ المسأله ۵۰۴.

۷- وسائل الشيعه: ۳/ ۵۱ و ۵۲ الحديث ۳۰۰۳ و ۳۰۰۴.

۸- الاحتجاج للطبرسی: ۲/ ۴۸۹.

۹- لاحظ! مدارک الأحکام: ۲/ ۱۰۷ و ۱۰۸.

۱۰- نقل عنهما فی بحار الأنوار: ۷۸/ ۳۳۱ و ۳۳۲.

۱۱- عيون أخبار الرضا عليه السّلام: ۱/ ۹۳ الحديث ۵، وسائل الشيعه: ۳/ ۵۳ الحديث ۳۰۰۶.

مسأله و يکره فيه سوی ما مرّ-:

التکفين فی السواد؛ لدعوی الإجماع من الفاضلين (۱) و صريح الخبرين (۲). و فی کلّ صبغ علی الأصح (۳)؛ لعمل السلف.

و فی الممتزج بالحرير، کما صرّحوا به (۴).

و قطع الکفن بالحديد؛ لقول الطوسی: سمعناه مذاکره من الشيوخ و کان عملهم عليه (۵).

و تجميره بغير الکافور و الذريره؛ لنقل الإجماع فی «المعتبر» (۶)، و ظاهر الصحيح و المرسل و الخبر (۷). و استحبّه الصدوق

(۸)؛ للحسن و الخبر (۹)، و أَجيب بحملهما على التقيّه (۱۰).

و إتباع الميّت بالمجمره؛ للصحيح و الخبرين (۱۱).

و اتّخاذ الأكمام للقميص المبتدأ، دون الملبوس، بل المستحبّ فيه قطع

۱- المعتبر: ۱/ ۲۸۹، تذكره الفقهاء: ۲/ ۷.

۲- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۳ الحديث ۲۹۸۱ و ۲۹۸۲.

۳- لاحظ! ذكرى الشيعه: ۱/ ۳۶۷.

۴- المبسوط: ۱/ ۱۷۶، الوسيله إلى نيل الفضيله: ۶۷، كشف اللثام: ۲/ ۲۶۲ و ۲۶۳.

۵- تهذيب الأحكام: ۱/ ۲۹۴ ذيل الحديث ۸۶۱.

۶- المعتبر: ۱/ ۲۹۰.

۷- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۷ و ۱۸ الحديث ۲۹۰۵ و ۲۹۰۹ و ۲۹۰۸، لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۵۷.

۸- من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۹۱ ذيل الحديث ۴۱۸.

۹- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۰ و ۱۹ الحديث ۲۹۱۶ و ۲۹۱۲.

۱۰- الحدائق الناضره: ۴/ ۵۶.

۱۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۷ و ۲۰ الحديث ۲۹۰۴ و ۲۹۰۶ و ۲۹۱۷.

أزراره؛ للصحيح و المرسلين (۱).

فصل [التحنيط]

يجب التحنيط بإمساس مساجده السبعه بالكافور، بالإجماعين و المستفيضه (۲)، و المشهور قصر الوجوب على السبعه.

و أضاف المفيد و العمانى طرف الأنف (۳)، و الصدوق البصر و السمع و الفم و الصدر و المغابن (۴)، و «الفقيه» (۵) و «المختلف» اليدين و الركبتين و المفاصل بأسرها (۶).

و الظاهر أنّ هذه الإضافات على الندب دون الوجوب. و النصوص مع اتّفاقها فى الأمر بتحنيط السبعه مختلفه فى تحنيط غيرها، ففى بعضها الأمر بتحنيط البصر و السمع و الفم و الأنف و الوجه (۷)، و فى بعضها النهى عنه (۸)، و فى بعضها الأمر بتحنيط الصدر و المفاصل و الرأس و العنق و اللحيه و اللبّه و الراحتين و باطن القدمين من دون تعلّق نهى بها (۹).

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۵۰ و ۵۱ الحديث ۳۰۰۰ ۳۰۰۲.

۲- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۲ و ۳۶ الباب ۱۴ و ۱۶ من أبواب التكفين.

۳- المقنعه: ۷۸، نقل عنه فی مختلف الشیعه: ۱/ ۳۹۰ و ۳۹۱.
۴- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۱/ ۳۵۶ و ۳۵۷.
۵- فی النسخ الخطّیه: (النهایه) و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.
۶- من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۹۱ ذیل الحدیث ۴۱۸، مختلف الشیعه: ۱/ ۴۱۱.
۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۷ الحدیث ۲۹۶۲ و ۲۹۶۵، مستدرک الوسائل: ۲/ ۲۱۹ و ۲۲۰ الحدیث ۱۸۴۲ و ۱۸۴۳.
۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۳ الحدیث ۲۹۵۴.
۹- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۲ و ۳۷ الحدیث ۳۹۵۴ و ۳۹۶۴ و ۳۹۶۵.

و المعظم علی الکراهه فی الخمسه، و حملوا النهی علیها، و الأمر علی الجواز، و فیه بعد. و الشیخ جمع بینهما بالأبعد (۱).

فالأولی حمل الأوّل علی الکراهه، و الثانی [علی] التقیّه، و الأخذ به و القول بالاستحباب فی الکلّ أو البعض یوجب طرح الأوّل، و هو باطل.

و أمّا الأمر بتحنیط البواقی، فلعدم المعارض لا بدّ أن یحمل علی الندب؛ لعدم قائل بالوجوب، و القول باستحبابه؛ إذ طرحها بالکلّیه مع عدم المعارض لا وجه له.

ثمّ الحنوط کلّ طیب یحنّط به المیّت، إلّا أنّ السنّه خصّصته بالکافور (۲)؛ لأنّ الغرض منه حفظه من الهوام و رائحته تدفعها.

و یکفی مسمّاه و مسمّی المسح، و لا یلزم استیعاب المساجد به؛ لصدق الامتثال و إطلاق الأخبار.

و أقلّ المستحبّ منه مثقال؛ للمرسل و الرضوی (۳). و أکثره ثلاثه عشر درهماً و ثلث؛ للمرفوع و الرضوی (۴).

و الحقّ المشهور خروج کافور الغسل عن مقادیر الحنوط، فلا یتشارکان فیها؛ لظاهر الأخبار (۵).

و المعروف منهم استحباب سحق الکافور بالید، خوفاً من الضیاع، و جعل الفاضل من مساجده علی صدره؛ للرضوی (۶)، و فی «المبسوط» کره سحقه

۱- الاستبصار: ۱/ ۲۱۲ ذیل الحدیث ۷۴۹.
۲- لاحظ! وسائل الشیعه: ۳/ ۳۲ و ۳۶ الباب ۱۴ و ۱۶ من أبواب التکفین.
۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۳ الحدیث ۲۸۸۹، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۶۸، مستدرک الوسائل: ۲/ ۲۰۹ الحدیث ۱۸۱۳.
۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۳ الحدیث ۲۸۸۸، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۶۸، مستدرک الوسائل: ۲/ ۲۰۹ الحدیث ۱۸۱۳.
۵- مرّ آنفاً.
۶- فقه الرضا علیه السّلام: ۱۶۸، مستدرک الوسائل: ۲/ ۲۱۹ و ۲۲۰ الحدیث ۱۸۴۲.

ص: ۳۸۹

بحجر و نحوه (۱).

و حرمه تقریب الکافور ککلّ طیب من المحرم فی الحنوط کالغسل مجمع علیه، و النصوص به مستفیضه (۲).

و الحقّ کراهه التحنیط بغیره من الأطیاب، وفاقاً لظاهر الأکثر، و صریح «البیان» حرمته (۳)، و نسبه الکرکی إلی الشهره (۴)، و ظاهر الصدوق جوازه أو استحبابه (۵).

لنا: استفاضه نصوص بعضها فی «العلل» و «قرب الإسناد» و الرضوی (۶) بالمنع من تحنیط المیّت بالمسک و طیب آخر غیر الکافور.

و للصدوق: تجویزه فی الخبر و المرسلین (۷). و أُجیب بحملها علی التقیّه (۸)، کما یومی إلیه الصحیح و الخبر (۹).

و «البیان»: الأخذ بظاهر أخبار المنع (۱۰)، و جوابه ظاهر.

۱- المبسوط: ۱/ ۱۷۹.

۲- وسائل الشیعه: ۲/ ۵۰۳ الباب ۱۳ من أبواب غسل المیّت.

۳- البیان: ۷۳.

۴- جامع المقاصد: ۱/ ۳۸۷.

۵- من لا یحضره الفقیه: ۱/ ۹۰ و ۹۱ ذیل الحدیث ۴۱۸، لاحظ! مفتاح الکرامه: ۴/ ۹۲ و ۹۳.

۶- علل الشرائع: ۳۰۸، قرب الاسناد ۱۶۲ الحدیث ۵۹۰، وسائل الشیعه: ۳/ ۱۸ و ۱۹ الحدیث ۲۹۰۸ و ۲۹۱۴، فقه الرضا علیه السلام: ۱۸۲، مستدرک الوسائل: ۲/ ۲۱۲ الحدیث ۱۸۲۱.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۰ و ۱۹ الحدیث ۲۹۱۷ و ۲۹۱۲ و ۲۹۱۳.

۸- الحدائق الناضره: ۴/ ۵۶.

۹- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۸ و ۱۹ الحدیث ۲۹۱۰ و ۲۹۱۱.

۱۰- مرّ آنفاً.

ص: ۳۹۰

فصل [الجریدتان]

استحباب الجریدتین عندنا مجمع علیه، و النصوص به مستفیضه (۱)، و یشترط فیهما الخضره و الرطوبه بالإجماع و النصوص.

و الأفضل کونهما من النخله ثمّ السدر ثمّ الخلاف ثمّ الرمان ثمّ کلّ شجر رطب، وفاقاً للشهید و غیره (۲)؛ للجمع بین النصوص،

و الأخذ بغيره من الأقوال هنا يوجب طرح بعضها، و هو غير جيّد.

و فى تقديرها بعظم الذراع، أو الذراع، أو الشبر، أو أربع أصابع فما فوقها، أو أحد الثلاثه الأُول، أو الأربعه أقوال:

الأوّل: للأكثر؛ للرضوى (٣).

و الثانى: لبعضهم (۴)؛ للخبرين (۵).

و الثالث: لا نعرف قائله، و له الحسن (۶).

و الرابع: للعمانى (٧)، و لا مستند له.

و الخامس: للصدوق (٨)؛ للجمع بين الأخبار.

١- وسائل الشيعه: ٣/ ٢٠ الباب ٧ من أبواب التكفين.
٢- البيان: ٧٢، الروضه البهيّه: ١/ ١٣٣.
٣- فقه الرضا عليه السّلام: ١۶٨، مستدرك الوسائل: ٢/ ٢١۵ الحديث ١٨٣١.
۴- رياض المسائل: ٢/ ١٩٩.
۵- وسائل الشيعه: ٣/ ٢٧ الحديث ٢٩٣٧ و ٢٩٣٨.
۶- وسائل الشيعه: ٣/ ٢۶ الحديث ٢٩٣۵.
٧- نقل عنه فى مختلف الشيعه: ١/ ٣٩۴.
٨- من لا يحضره الفقيه: ١/ ٨٧ ذيل الحديث ۴٠٣.

ص: ٣٩١

و السادس: ل «الذكرى» (١)؛ للجمع بين الأدلّه و الأقوال.

و الأظهر الخامس؛ لظهور سقوط الرابع و عدم باعث لاعتباره فى الجمع، فسقط السادس. و إيجاب الأخذ بأحد الثلاثه الأُول طرح دليل الآخرين، و هو باطل. فالتخيير بينها كما عليه الصدوق لازم.

و المشهور جعل اليمنى عند الترقوه لاصقه بجلده، و اليسرى عندها بين القميص و الإزار؛ للحسنين و الخبر (٢).

و قال الصدوقان: اليمنى كما مرّ، و اليسرى عند وركه بينهما (٣)؛ للرضوى (۴).

و الجعفى: إحداهما تحت إبطه الأيمن، و الأُخرى بحيث يلى نصفها الساق و نصفها الفخذ (۵)؛ للخبر (۶).

و العمانى: أنّها واحده تحت إبطه الأيمن (٧)؛ للأخبار الثلاثه ليحيى (٨).

و الظاهر أفضليّه المشهور؛ لقوّه دليله، مع جواز الثلاثه الأولى جمعاً. و أمّا الأخير، فمستنده غير ناهض؛ لظهوره فى المشهور.

و إطلاق النصوص و الفتاوى يقتضى استحبابهما لكلّ ميّت حتّى الصغير و المجنون. و ظاهر التعليل و إن أوهم الاختصاص، إلّا أنّ علل الشرع معرّفات لا يلزم فيها الاطّراد و الانعكاس.

١- ذكرى الشيعه: ١/ ٣٧٠.

٢- وسائل الشيعه: ٣/ ٢٢ و ٢۶ و ٢٧ الحديث ٢٩٢٣ و ٢٩٣۵ و ٢٩٣٩، للتوسّع لاحظ! مدارك الأحكام: ٢/ ١١١.

٣- نقل عن والد الصدوق فى مختلف الشيعه: ١/ ٣٩۶، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٩١ و ٩٢ ذيل الحديث ۴١٨.

۴- فقه الرضا عليه السّلام: ١۶٨، مستدرك الوسائل: ٢/ ٢١٣ الحديث ١٨٢۶.

۵- نقل عنه فى ذكرى الشيعه: ١/ ٣٧١.

۶- وسائل الشيعه: ٣/ ٢٧ الحديث ٢٩٣٨.

٧- نقل عنه فى المعتبر: ١/ ٢٨٨.

٨- وسائل الشيعه: ٣/ ٢١ و ٢٧ الحديث ٢٩٢٠ و ٢٩٢٢ و ٢٩٣٧.

و لو تعذّر وضعها على النحو المقرّر لتقيّه أو غيرها، فليضعهما بالممكن و لو فى القبر؛ للظواهر (١).

و لا يستحبّ شقّهما؛ لإطلاق الأخبار و الفتاوى و ظاهر التعليل. و قيل: يستحبّ (٢)؛ للنبوىّ (٣)، و ينبغى حمله على القطع جمعاً، و يمكن حمله على التخيير.

و الظاهر استحباب وضع القطن عليها، استبقاءً للرطوبه المسقطه للعذاب.

مسائل:

الأُولى:

ما سقط من الميّت من شعر أو ظفر أو غيرهما يغسل و يجعل فى كفنه، بالإجماع و النصوص (۴).

الثانيه:

لو تعذّر شى ء من واجبات الغسل أو الكفن أو الحنوط سقط، و يتدارك مع حصول المكنه قبل الدفن لا بعده.

و لو تعذّر التحنّط و أمكن الوضع على النعش لم يجب؛ للخبر (۵).

الثالثه:

کفن المرأه علیٰ زوجها و لو کانت موسره؛ للإجماع و الخبرین (۶)، و لا فرق بین الدائمه و المنقطعه، و الحرّه و الأمه، و المطیعه و الناشزه؛ لإطلاق النصّ و الفتویٰ.

و الحکم یخصّ بالموسر و لو بإرثه منها، فمع إعساره بأن لا یفضل ماله عن

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۸ الباب ۱۱ من أبواب التکفین.

۲- لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۴۷.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۸ الحدیث ۲۹۴۳.

۴- وسائل الشیعه: ۲/ ۵۰۰ الباب ۱۱ من أبواب غسل المیّت.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۸ الحدیث ۲۹۶۸.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۵۴ الحدیث ۳۰۰۸ و ۳۰۰۹.

ص: ۳۹۳

دیونه و قوت یومه و لیله کفّنت من مالها مع الیسار؛ لأنّ الإرث بعد الکفن. و احتمال (۱) شموله للمعسر أیضاً لإطلاق النص ضعیف؛ لانصرافه إلی الغالب.

و لو ملک البعض أکمل من ترکتها. و لو ماتا معاً لم یلزمه کفنها؛ لخروجه عن التکلیف. و لو مات بعدها و لو قبل تکفینها لزمه. و لو لم یکن حینئذٍ إلّا کفن واحد اختصّ به؛ لعدم بقیّه لها.

و الوجوب السابق یسقط بطروء العجز بموته المقتضی لتقدّم تکفینه علیٰ کلّ دین. و احتمال اختصاصها به لسبق التعلّق ضعیف؛ لعدم تعلّقه بالعین.

نعم؛ لو تأخّر موته عن وضعه علیها و لو قبل الدفن اختصّ بها. و لو أوصت به سقط عنه و أُخذت من مالها.

و الأکثر علی کون جمیع مؤن التجهیز کالکفن فی الوجوب علی الزوج؛ لاتّحاد الطریق.

و لا یلحق بالزوجه غیرها ممّن یجب نفقته؛ للأصل و سقوط الإنفاق بالموت، إلّا المملوک فإنّ مؤن موته مطلقاً علی مولاه، بالإجماع.

و لو فقدت بأخذ السیل أو أکل السبع مع بقاء الکفن، فإن کان من مالها عاد میراثاً بالإجماع، و إن کان من ماله ففی عوده إلیه أو اشتراکه بین الورثه وجهان، و لو کان من متبرّع أو بیت المال أو الزکاه عاد إلی ما کان؛ لاشتراط الخروج ببقائه کفناً.

الرابعه:

الواجب من كفن الرجل و غير ذات البعل يؤخذ من صلب المال مقدّماً على الديون و الوصايا، بالإجماع، و المستفيضه (٢). و إطلاق النص و الفتوى

١- مدارك الأحكام: ٢/ ١١٨.

٢- وسائل الشيعه: ١٩/ ٣٢٨ الباب ٢٧.

يقتضى تقديمه على حقّ المرتهن و المجنى عليه و غرماء المفلّس، كما صرّح به جماعه، و يؤيّده عدم خروج المال عن الملك بالرهن و الجنايه و التفليس.

و قيل بتقديم الأوّلين (١)؛ لاقتضائهما الاختصاص و المنع من الصرف فى المؤن المتقدّمه على الديون.

الخامسه:

لو لم يكن له كفن دفن عارياً، و لم يجب على المسلمين بذله بالأصل و الإجماع، بل يستحبّ وفاقاً؛ للمستفيضه (٢). و مع وجود الزكاه يجوز تكفينه منه، بل الظاهر وجوبه، كما عليه جماعه (٣)؛ للموثّق (۴).

و سائر مؤن التجهيز كالكفن فى الحكم.

السادسه:

لو كثر الموتى و قلّت الأكفان، جعل اثنان و ثلاث فى ثوب واحد، كما صرّح به فى «المعتبر» (۵)؛ لفعل النبى صلّى اللّه عليه و سلّم (۶).

و لو قصر الكفن عن الميّت، غطّى رأسه، و جعل على رجليه حشيش و نحوه؛ لفعله صلّى اللّه عليه و سلّم بحمزه عليه السّلام (٧).

الرابع: الصلاه عليه

و تأتى فى محلّها.

١- جامع المقاصد: ١/ ۴٠١.

۲- وسائل الشيعه: ۳/ ۴۸ الباب ۲۶ من أبواب التكفين.

۳- منتهى المطلب: ۱/ ۴۴۲، جامع المقاصد: ۱/ ۴۰۲، مجمع الفائده و البرهان: ۱/ ۲۰۰.

۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۵۵ الحديث ۳۰۱۰.

۵- المعتبر: ۱/ ۳۳۱.

۶- سنن أبى داود: ۳/ ۱۹۵ الحديث ۳۱۳۶.

۷- بحار الأنوار: ۲/ ۱۱۴ الحديث ۴۵.

الخامس: دفنه

اشاره

و الواجب منه مواراته الحافظه للجثّه و الكاتمه للرائحه؛ لأنّه المتلقّى من الشرع، و لأنّ الغرض منه حصول الوصفين بالعقل و النقل كما فى «العلل» (۱)، فالزائد على ما يوجبه غير لازم، و الناقص عنه غير مانع.

و ظاهرهم تعيّن الحفر اختياراً، فلا يكفى وضعه فى بناء و نحوه و إن حصل الوصفان؛ لفعل الحجج عليهم السّلام و تابعيهم من السلف و الخلف، مع أنّ القطع بالبراءه عن تيقّن الشغل يتوقّف عليه.

نعم؛ لو تعذّر لصلابه الأرض و نحوها، جاز مواراته بالممكن مراعياً للوصفين.

و وضعه فى تابوت مع كونه على وجه الأرض غير جائز و إن حصل الوصفان لصلابته و تغطّيه؛ لأنّه خلاف المعهود.

و مع مواراته أو وضعه فى سرداب بعد سدّ بابه جائز؛ لنقل (۲) الإجماع و صدق المواراه.

فصل [توجيه الميّت للقبله]

يجب إضجاعه على جنبه الأيمن مستقبل القبله؛ للتأسّى و الصحيح و الخبر (۳)، و يؤيّده ما فى الرضوى و «الدعائم» (۴). و استحبّه ابن حمزه (۵)؛ للأصل،

۱- علل الشرائع: ۲۶۸، وسائل الشيعه: ۳/ ۱۴۱ الحديث ۳۲۳۳.

۲- لاحظ! مدارك الأحكام: ۲/ ۱۳۳، للتوسّع لاحظ! مفتاح الكرامه: ۴/ ۲۳۱.

۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۳۰ و ۲۳۱ الحديث ۳۴۸۵، ۳۴۸۷.

۴- فقه الرضا عليه السّلام: ۱۷۰، دعائم الإسلام: ۱/ ۲۳۸، مستدرك الوسائل: ۲/ ۳۷۶ الحديث ۲۲۳۲، ۳۷۵ الحديث ۲۲۳۱.

۵- الوسيله إلى نيل الفضيله: ۶۸.

و دفعه ظاهر.

و يستثنى منه:

حال التباسها، أو تعذّر الصرف إليها.

أو كون الميّت كـافره ذميّه حامله من مسـلم، فإنّ اللازم دفنها فى مقبره المسـلمين إكراماً لولـدها على نحو يسـتقبل وجهه القبله؛ للإجماع و الخبر (۱)، و لا يلحق بها الحامل عن زنا المسلم؛ لعدم اللحاق شرعاً.

أو ميّتاً فى مثـل البحر، فإنّه مع تعـذّر النقل إلى البرّ يجهّز و يلقى فيه إمّا مثقلًا؛ للمسـتفيضه (۲)، أو مسـتوراً فى وعاء؛ للصحيح و المرسل (۳). و الأكثر على استحباب استقباله إلى القبله حال الإلقاء. و قيل بوجوبه (۴)، و هو تقييد لإطلاق النصوص بلا حجّه.

فصل [تشييع الجنازه]

يستحبّ تشييع الجنازه بالإجماع و المتظافره (۵)، و المشى من ورائها أو أحد

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۰۵ الحديث ۳۴۱۵، للتوسّع لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۶۹.

۲- وسائل الشيعه:/ ۲۰۵ الباب ۴۰ من أبواب الدفن.

۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۰۵ الحديث ۳۴۱۷ (بسند الصحيح و المرسل).

۴- ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۰، روض الجنان: ۳۱۶.

۵- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۴۱ الباب ۲ من أبواب الدفن.

جانبيها بإجماعنا؛ للمستفيضه (۱). و أفضله المشى بين جنبيها؛ لأنّه مشى الكرام الكاتبين، كما فى الخبر (۲).

و فى جواز المشـى أمامهـا مطلقاً بلا كراهه ك «المعتبر» (۳) للصـحيح و الموثّق (۴)، أو معهـا كالأكثر للخبر و الرضوى (۵)، أو الأوّل لصاحبها و الثانى لغيره كالإسـكافى (۶) لفعـل الصادق عليه السّـلام فى قضـيّه إسـماعيل كما فى الخبر (۷)، أو الأوّل فى جنازه المؤمن و الحرمه فى غيرها كالعمانى (۸) للأخبار الثلاثه (۹)، أقوال.

و مقتضـى الجمع بعـد حمـل المنع على الكراهه و قيل أيضاً على التقيّه (۱۰) حمل المطلقين على المقيّـد، و القول بالجواز بدون الكراهه بـالمعنى المعروف فى جنـازه المؤمن، و إن كـان أقـلّ ثوابـاً من التـأخّر و المشـى فى الجانبين، أو عـدم الثواب أصـلًا فى العباده، غير معقول. و معها فى جنازه المخالف؛ إذ تشييعها لا يعدّ عباده، فلا ضير فى عدم ترتّب الثواب عليه أصلًا.

و هذا الحمل مع إیجابه الجمع بین النصوص یوافق مذهب الأکثر؛ لظهور أنّ مرادهم بالکراهه المرجوحیّه الإضافیّه و أقلّیه الثواب بالنسبه إلی الأفراد الأُخر

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۴۸ الباب ۴ من أبواب الدفن.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۴۸ الحدیث ۳۲۵۲.

۳- المعتبر: ۱/ ۲۹۳.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۴۹ و ۱۵۰ الحدیث ۳۲۵۴ و ۳۲۵۶، لاحظ! منتهی المطلب: ۱/ ۴۴۵ ط. ق.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۴۹ الحدیث ۳۲۵۳، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۶۹، مستدرک الوسائل: ۲/ ۲۹۸ الحدیث ۲۰۲۱.

۶- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۱/ ۳۹۱.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۴۴۱ الحدیث ۲۵۹۲.

۸- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۱/ ۳۹۱.

۹- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۵۰ الحدیث ۳۲۵۶ و ۳۲۵۷ و ۳۲۵۸.

۱۰- الحدائق الناضره: ۴/ ۷۴.

دون المعنی المعروف؛ لما ذکر.

و حمل المجوّزات علی استحبابه بعد تخصّصها بالمؤمن و القول بکونه کالتأخّر و المشی فی الجانبین لا یلائم إطلاق مرجوحیّته و کونه عمل المجوس کما فی الخبر و الرضوی (۱).

و ینبغی للمشیّع التفکّر فی مآله و الإیقاظ بالموت، کما ورد (۲).

و یکره له رفع الصوت، و التحدّث بأُمور الدنیا، للنهی النبوی (۳)، و الضحک و اللهو؛ للصحیح (۴)، و أن یضرب یده علی فخذه، و یقول: ارفقوا به و ترحّموا علیه؛ للنبوی و الرضوی (۵)، و السرّ فی المنع عن هذا القول إشعاره بسوء حاله و وقوعه فی مهلکه مع أنّ الموت أعظم سرور للمؤمن.

و أن یجلس حتّی یوضع المیّت فی قبره، وفاقاً لجماعه؛ للصحیح (۶). و خلافاً لآخرین؛ للحسن (۷)، و هو لا ینافی الکراهه.

و ما ورد فی خبر عباده من فعل النبی صلّی اللّه علیه و سلّم (۸) لو ثبتت حجّه لنا لا علینا.

و أن یرکب حال التشییع؛ للصحیح و المرسل و الخبر (۹)، و لا کراهه عند

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۵۱ الحدیث ۳۲۵۹، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۶۹، مستدرک الوسائل: ۲/ ۲۹۸ الحدیث ۲۰۲۱.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۲۹ الحدیث ۳۴۸۲.

٣- سنن ابن ماجه: ١/ ٥٠۴ الحديث ١٥٨٣، مستدرک الوسائل: ٢/ ٣٧۴ الباب ٥٠، تنبيه: لم نعثر علىٰ حديث صحيح.

۴- وسائل الشيعه: ٣/ ٢٣٣ الحديث ٣۴٩٣، (مع اختلاف يسير).

٥- وسائل الشيعه: ٢/ ۴٧٣ الحديث ٢۶٧٩، فقه الرضا عليه السّلام: ١۶٨، مستدرک الوسائل: ٢/ ۴۴٨ الحديث ٢۶٢٩.

۶- وسائل الشيعه: ٣/ ٢١٢ الحديث ٣۴٣٣.

٧- وسائل الشيعه: ٣/ ١٨٩ الحديث ٣٣٧٠.

٨- سنن أبى داود: ٣/ ٢٠۴ الحديث ٣١٧۶.

٩- وسائل الشيعه: ٣/ ١٥٢ الحديث ٣٢۶٢ و ٣٢۶۴ و ٣٢۶٣.

الرجوع؛ للخبر (١).

و أن [لا] يرجع حتّى يدفن أو بإذن الولى؛ إلّا من ضروره؛ للمرفوع (٢). و إذنه لا يسقط استحباب المكث حتّى يدفن؛ للحسن و الخبر (٣).

و الظاهر كراهه الإسراع الزائد عن المعتاد بالجنازه؛ لنقل الإجماع (۴) و الخبر، كما فى «المجالس» (٥)، و لو خيف على الميّت فالإسراع أولىٰ.

و يستحبّ لحاملها و مشاهدها الدعاء بالمأثور.

و يكره إتباع الجنائز بالنار إجماعاً؛ للحسن و الخبرين (۶)، إلّا مع كون نقلها فى الليل؛ للمرسل و الخبر الوارد فى «العلل» فى وفاه فاطمه عليها السّلام (٧).

و الظاهر عدم كراهه فى تشييع النساء مع قصد القربه؛ للأصل و الخبرين (٨) و عموم أدلّه التشييع.

و كراهته بل حرمته فى بعض الموارد مع عدمه. و عليه أو على التقيّه يحمل إطلاق المنع فى الخبرين (٩) و منع الشابّه فى الخبر (١٠).

و لعل إطلاق الجواز فى فتوى البعض (١١) و الكراهه فى فتوى الشيخ

١- وسائل الشيعه: ٣/ ١٥٢ الحديث ٣٢۶٣.

٢- وسائل الشيعه: ٣/ ١۴۶ الحديث ٣٢۴٧.

٣- وسائل الشيعه: ٣/ ١۴٧ الحديث ٣٢۴٨، مستدرک الوسائل: ٢/ ٢٩٧ الحديث ٢٠١٨.

۴- الخلاف: ١/ ٧١٨ المسأله ٥٣٢.

٥- نقل عن مجالس ابن الشيخ فى مستدرک الوسائل: ٢/ ٣٧٨ الحديث ٢٢٣٩.

۶- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۵۸ الحديث ۳۲۸۴ و ۳۲۸۳ و ۳۲۸۲.

۷- علل الشرائع: ۲/ ۱۸۵، وسائل الشيعه: ۳/ ۱۵۹ الحديث ۳۲۸۵ و ۳۲۸۷.

۸- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۳۸ و ۱۳۹ الحديث ۳۲۲۸ و ۳۲۲۹.

۹- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۳۹ و ۲۴۰ الحديث ۳۵۱۲ ۳۵۱۳.

۱۰- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۳۹ الحديث ۳۲۳۰.

۱۱- الحدائق الناضره: ۴/ ۸۵.

و الفاضلين و الشهيد (۱) مقيّد بما ذكرناه.

و يستحب وضع الرداء لصاحب المصيبه، و يكره لغيره؛ للنصوص (۲)، و وضع النبى صلّى اللّه عليه و سلّم (۳) رداءه فى جنازه سعد كان لعلّه ذكرها.

و المراد بالرداء ما يلبس فوق الثياب من العباءه و نحوها. و ليس المداومه على لبسه متعارفاً فى كلّ بلد و عصر حتّى يحصل بوضعه التميز لكلّ ذى مصيبه، فالنصوص المصرّحه بكونه علامه معرّفه له على الإطلاق، إنّما وردت على تعارف بلادهم، ففى المواضع و الأوقات التى لم يتعارف فيها لبسه ينبغى له التميز بفعل آخر كإرسال طرف العمامه أو أخذ مئزر فوقها كما ذكره الشيخ (۴) و الإسكافى (۵) أو التحفّى و حلّ الإزار كما ذكره الحلبى (۶)؛ إذ المستفاد من الأخبار (۷) عموم استحباب هذا التمييز.

و يستحب النعش و هو الجنازه لكلّ ميّت؛ للمستفيضه الوارده فى عمله لفاطمه عليها السّلام (۸). و تخصيص استحبابه بالنساء مردود بعمل المسلمين فى الأعصار و الأمصار، و تكرّر ذكر السرير و الجنازه و تربيعها فى ما لا يحصى كثره من الأخبار.

۱- الاستبصار: ۱/ ۴۸۶ ذيل الحديث ۱۸۸۲، المعتبر: ۳۳۴۱، منتهى المطلب: ۱/ ۴۴۶ (ط، ق)، ذكرى الشيعه: ۱/ ۳۹۵.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۴۱ الباب ۲۷ من أبواب الاحتضار.

۳- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۴۲ الحديث ۲۵۹۴.

۴- المبسوط: ۱/ ۱۸۹.

۵- نقل عن الإسكافى فى ذكرى الشيعه: ۱/ ۳۹۳.

۶- الكافى فى الفقه: ۲۳۸.

۷- وسائل الشيعه: ۲/ ۴۴۱ الباب ۲۷ من أبواب الاحتضار.

۸- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۱۹ الباب ۵۲ من أبواب الدفن.

و لا يستحب عندنا القيام للجنازه؛ للصحيح و الخبرين (۱). و قول النبی صلّی اللّه علیه و سلّم: «إذا رأيتم الجنازه فقوموا» (۲) منسوخ؛ لقول علی علیه السّلام: «إنّه قام لها ثمّ ترک» (۳).

و المشهور كراهه حمل ميّتين على سرير واحد، و قيل بحرمته (۴)؛ لظاهر النهی فی الصحيح و الرضوی (۵).

قلنا: الأوّل لا يفيد تمام المطلوب؛ لاختصاصه بصوره المخالفه و لا قائل بالتفصيل، و الثانی لضعفه غير ناهض بإثبات الحرمه.

فاللازم حمل النهی المطلق على الكراهه، و المقيّد على تأكّدها، كما عليه المشهور.

مسأله [حمل الميّت إلى القبر]:

حمل الميّت إلى القبر واجب كفايه، و الأفضل كما مرّ أن يكون على السرير، و ليس فيه دناءه و سقوط مروءه؛ لفعل النبی صلّى اللّه عليه و سلّم فی جنازه سعدٍ (۶)، و لم يزل عليه شائعاً ذائعاً أكابر الصحابه و التابعين و من لحقهم من سلفنا الصالحين؛ لما فيه من إكرام المؤمن و إعزازه.

و هو وظيفه الرجال دون النساء و إن كان الميّت امرأه؛ إلّا لضروره.

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۶۹ و ۱۷۰ الحديث ۳۳۱۳ و ۳۳۱۴ و ۳۳۱۵.

۲- سنن أبی داود: ۳/ ۲۰۴ الحديث ۳۱۷۴.

۳- سنن أبی داود: ۳/ ۲۰۴ الحديث ۳۱۷۵.

۴- النهايه: ۴۴، السرائر: ۱/ ۱۷۰.

۵- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۰۸ الحديث ۳۴۲۳، فقه الرضا عليه السّلام: ۱۷۹، للتوسّع لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۸۲.

۶- علل الشرائع: ۱/ ۳۰۹ و ۳۱۰ الحديث ۴.

و الحمل جائز كيف اتّفق؛ للصحيح (۱) و أفضله التربيع (۲)، و هو حمل الأربع جوانبه الأربع، و أكمله التناوب، و هو دوران الحامل فيها؛ للمستفيضه (۳).

و لأفضل أنحاء التناوب طريقان معروفان: أحدهما للأكثر، و الآخر ل «الخلاف» و بعضهم (۴). و الحقّ عندی التخيير بينهما، كما عليه جماعه (۵)؛ للجمع بين النصوص. و الأخذ بأحدهما يوجب طرح بعضها، و حمل جميعها على أحدهما تعسّف.

و دعوى الشيخ الإجماع على أفضليّه المشهور فی «النهايه» (۶) مع تصريحه بأفضليّه الآخر فی «الخلاف» (۷) لا يخفى حاله. على أنّ الجمع بين كلاميه بالإرجاع إلى المختار ممكن.

ثمّ ظاهر بعض الثالثه مساواه وجوه الحمل (۸)؛ لظاهر الصحيح (۹)، و عدم استحباب التربيع و التناوب بقسميه؛ لعدم صلاحيّه

الأخبار الوارده لإثباته، و ضعفه ظاهر.

١- وسائل الشيعه: ٣/ ١٥٥ الحديث ٣٢٧٣.

٢- فى النسخ الخطّيه: (التوسّع)، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

٣- وسائل الشيعه: ٣/ ١٥٣ الباب ٧ من أبواب الدفن.

۴- الخلاف: ١/ ٧١٨ المسأله ٥٣١، مفاتيح الشرائع: ٢/ ١۶٧.

۵- ذكرى الشيعه: ١/ ٣٨۶، كشف اللثام: ٢/ ٣٢٨، الحدائق الناضره: ۴/ ٩٧.

۶- النهايه: ٣٧، تنبيه: لم نعثر عليه فى مظانّه و لكن نسب إليه الشهيد فى ذكرى الشيعه: ١/ ٣٨٧ مع تأويل و كذا نسب إليه العاملى فى مدارك الأحكام: ٢/ ١٢۶ و الكاظمى و البحرانى، لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ٩٢ و ٩٣.

٧- الخلاف: ١/ ٧١٨ المسأله ٥٣١.

٨- مدارك الأحكام: ٢/ ١٢٧.

٩- وسائل الشيعه: ٣/ ١٥٥ الحديث ٣٢٧٣.

فصل [كيفيّه حفر القبر]

قد علم القدر الواجب من حفر القبر. و المستحب منه قدر قامه، أو إلى الترقوه؛ لظاهر الوفاق فيهما، و للمستفيضه أيضاً فى الثانى (١).

و يستحب جعل لحد له ممّا يلى القبله، بقدر ما يجلس فيه؛ للإجماع [و المرسل] و الحسن و النبوىّ (٢)، و السرّ فيه زياده الحفظ و كتم الريح عن الانتشار، و ظاهر الشهيد و غيره (٣) أفضليّته عندنا من الشقّ فى أرض الغير، بأن يحفر فيه شقّ يوضع فيه الميّت و يسقف عليه.

و ظاهر المستفيضه التى بعضها فى «العيون» و «الدعائم» (۴) أفضليّه الشقّ منه، و هى محموله على صوره رخاوه الأرض و تعذّر توسّع اللحد بحيث يسع الجثّه كما يومى إليه بعضها. فلا منافاه لعدم الخلاف فى أفضليّه الشقّ حينئذ.

و يستحبّ وضع الجنازه قبل الدفن قرب القبر هنيئه، ليأخذ أُهبته، كما فى المستفيضه (۵).

و المشهور استحباب وضع الرجل قربه عند رجليه، و المرأه ممّا يلى القبله. و ظاهر «المنتهى» (۶) إجماعنا عليه، و علّل بإيجابه سهوله ما هو المستحب من

١- وسائل الشيعه: ٣/ ١۶۵ الباب ١۴ من أبواب الدفن.

٢- وسائل الشيعه: ٣/ ١۶۵ و ١۶۶ الحديث ٣٣٠٢ و ٣٣٠٣، سنن أبى داود: ٣/ ٢١٣ الحديث ٣٢٠٨.

٣- ذكرى الشيعه: ٢/ ١٣، المعتبر: ١/ ٢٩۶، جامع المقاصد: ١/ ۴٣٩.

۴- عيون أخبار الرضا عليه السّلام: ۲/ ۲۷۱ الباب ۶۳، دعائم الإسلام: ۱/ ۲۳۷، وسائل الشيعه: ۳/ ۱۶۷ الحديث ۳۳۰۶، مستدرک الوسائل: ۲/ ۳۱۶ الحديث ۲۰۷۲.

۵- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۶۷ الباب ۱۶ من أبواب الدفن.

۶- منتهى المطلب: ۱/ ۴۵۹ (ط، ق).

إرسال الرجل سابقاً برأسه و المرأه عرضاً و اختيار جهه القبله لشرفها، و للرضوى (۱) و الخبر المروىّ فى «الخصال» (۲). و على هذا فمطلقات وضعها مما يلى الرجلين يخصّص بالرجل.

ثمّ المستحب من الوضع عند بعضهم مرّه يدفن بعدها (۳)؛ لظاهر المستفيضه (۴). و عند جماعه ثلاث مرّات مع نقلين مقرّبين إلى القبر و يدفن بعد الثالثه (۵)؛ لصريح الرضوى (۶). و عند آخرين مرّه للمرأه و ثلاث للرجل (۷).

و مقتضى الجمع أن يقال باستحباب المرّه و تأكّد استحباب الثلاث. و أمّا التفصيل، فلا دليل له أصلًا.

[فصل] يستحبّ عند الدفن:

أن ينزل الرجل من موضع الرجلين من القبر، سابقاً برأسه، و المرأه عرضاً؛ للنصوص (۸)، و بها يقيّد إطلاق المستفيضه (۹) بالإنزال من قبل الرجلين من

۱- فقه الرضا عليه السّلام: ۱۷۱، مستدرک الوسائل: ۲/ ۳۲۸ الحديث ۲۱۰۲.

۲- الخصال: ۶۰۴، وسائل الشيعه: ۳/ ۱۸۲ الحديث ۳۳۴۷.

۳- مدارک الأحكام: ۲/ ۱۳۰، المعتبر: ۱/ ۲۹۸.

۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۶۷ الباب ۱۶.

۵- السرائر: ۱/ ۱۶۴، مختصر النافع: ۱۴، جامع المقاصد: ۱/ ۴۳۷.

۶- فقه الرضا عليه السّلام: ۱۷۰، مستدرک الوسائل: ۲/ ۳۱۷ الحديث ۲۰۷۷، للتوسّع لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۱۰۳.

۷- النهايه: ۳۷، قواعد الأحكام: ۱/ ۲۱، اللمعه الدمشقيّه: ۲۲.

۸- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۰۴ الباب ۳۸ من أبواب الدفن.

۹- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۸۱ الباب ۲۲ من أبواب الدفن.

دون فرق بينهما، و لعلّ السرّ فى الرجل حصول التوافق بين دخوله فى الدنيا و خروجه عنها، و فى المرأه مراعاه مزيد الستر.

و أن ينزل المحرم فى المرأه؛ للإجماع و الخبرين و الرضوى (۱)، و الأجنبى فى الرجل؛ للوفاق و إيجاب نزول القريب قساوته، و

یعضده المستفیضه (۲) الناهیه عن نزول الوالد فی قبر ولده دون العکس.

و تجویزه محمول علی خفّه الکراهه، و یؤیّده ما ورد فی کراهه طرح التراب علی ذی الرحم کالموثّق و غیره (۳).

و لعلّ التفرقه فی الأخبار بشدّه الکراهه و ضعفها فی نزول الوالد و الولد اختلافهما فیما یعرض من الجزع عند کشف الوجه و وضع الخدّ علی التراب، فإنّ ما یعتری الأب منه عنده أشدّ ممّا یعتری الابن، کما ورد فی النبوی المشهور (۴).

و أولی المحارم فی المرأه زوجها، کما فی النصوص (۵). و لو لم یوجد محرم فامرأه صالحه، ثمّ أجنبی صالح، و الأولی کونه شیخاً. و یجوز الوحده و التعدّد فی النازل، و لا یعتبر الوتر عندنا.

و التعیین إلی الولی؛ للصحیح و الرضوی (۶)، و استحباب نزول الأجنبی لا یرفع ولایته.

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۸۷ الحدیث ۳۳۶۲ و ۳۳۶۳، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۷۱، مستدرک الوسائل: ۲/ ۳۲۸ الحدیث ۲۱۰۲، للتوسّع لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۱۱۳.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۸۵ الباب ۲۵ من أبواب الدفن.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۹۱ الباب ۳۰ من أبواب الدفن.

۴- دعائم الإسلام: ۱/ ۲۳۷، مستدرک الوسائل: ۲/ ۳۳۰ الحدیث ۲۱۰۹.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۸۷ الباب ۲۶ من أبواب الدفن.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۸۴ الحدیث ۳۳۵۲، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۷۰، مستدرک الوسائل: ۲/ ۳۲۹ الحدیث ۲۱۰۶.

و أن یتحفی النازل، و یکشف رأسه، و یحلّ أزراره؛ لظاهر الوفاق و الحسن و الخبرین (۱)، و النهی فیها للکراهه؛ للإجماع علی عدم الوجوب.

و أن یدعو بالمأثور، عند النزول، و تناوله المیّت، و وضعه فی اللحد.

و أن یتوضّأ، کما صرّح به الفاضلان و الشهید (۲)؛ للموثّق و الرضوی (۳). و نفی الوجوب فی الصحیح (۴) لا ینافی الاستحباب.

و أن یحلّ عقد الأکفان، کاشفاً وجهه، و واضعاً علی التراب خدّه، مستقبل القبله؛ للنصوص (۵). و ما فی الصحیحین (۶) من شقّ الکفن محمول علی فتحه، جمعاً.

و أن یلقّنه الشهادتین و الإقرار بالأئمّه، بالإجماع و المتواتره (۷). و هذا هو التلقین الثانی، و الأوّل تلقین الاحتضار، و قیل هو تلقین ثالث و الثانی تلقین التکفین (۸)، و لم نعثر علی مستند له.

و النصوص فی کیفیّه التلقین، و فی کون المستحب عنده ضرب الید علی منکبه الأیمن، أو وضعها علی اذنه، أو الیسری علی

عضده الأيمن، أو على الأيسر و إدخال اليمنى تحت المنكب، أو وضع الفم على اذنه مختلفه (۹)، و العمل بالكلّ حسن.

و الجميع يتضمّن ما هو اللازم من الشهادتين و الإقرار بالأئمّه عليهم السّلام و كلّها

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۷۰ و ۱۷۱ الحديث ۳۳۱۶ و ۳۳۱۸ و ۳۳۲۰.

۲- المعتبر: ۱/ ۳۰۲، تذكره الفقهاء: ۲/ ۹۳، ذكرى الشيعه: ۲/ ۱۷.

۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۲۱ الحديث ۳۴۶۰، فقه الرضا عليه السّلام: ۱۸۳، مستدرك الوسائل: ۲/ ۳۶۱ الحديث ۲۱۹۲.

۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۲۱ الحديث ۳۴۶۱.

۵- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۷۲ الباب ۱۹ من أبواب الدفن.

۶- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۷۲ و ۱۷۳ الحديث ۳۳۲۳ و ۳۳۲۷.

۷- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۷۳ الباب ۲۰ من أبواب الدفن.

۸- الحدائق الناضره: ۴/ ۱۲۸.

۹- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۷۲ الباب ۲۰ من أبواب الدفن.

متّفقه الدلاله على تأخير التلقين عن حلّ الكفن، و تقديم الأدعيه المأثوره عليه، و هو الأنسب فى تأثيره؛ إذ الدعاء عليه بالرحمه و الغفران بعده لإفاضه العقائد الحقّه عليه.

و ظاهر بعضهم تأخّرها عنه (۱)، و الأخبار (۲) بخلافه. نعم، فى خبر ورد دعاء بعده (۳)، و الأمر فيه هيّن. و هى فى تقديمها على الحلّ و عكسه مختلفه، و لعلّ العمل بكلّ منهما حسن.

و أن يجعل له وساده من التراب، واضعاً خلف ظهره مدره أو مثلها؛ للخبر (۴).

و أن يجعل معه شيئاً من التربه المباركه؛ للنصوص (۵)، و فى جعلها تحت خدّه كالمفيد (۶)، أو تلقاء وجهه كالشيخ (۷)، أو فى كفنه كبعضهم (۸)، أو فى أىّ منها اتّفق ك «المختلف» (۹) أقوال. و الظاهر الأخير؛ لوجود التبرّك فى الكلّ، و إن كان الأفضل الثانى؛ لخبر المصباح (۱۰) أو الثالث؛ للرضوى (۱۱).

۱- كشف اللثام: ۲/ ۳۹۱.

۲- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۷۷ الباب ۲۱ من أبواب الدفن.

۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۸۰ الحديث ۳۳۴۲.

۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۷۳ الحديث ۳۳۲۶.

۵- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۹ الباب ۱۲ من أبواب التكفين.

۶- نقل عنه فى ذكرى الشيعه: ۲/ ۲۱.

۷- نقل عنه فی السرائر: ۱/ ۱۶۵.

۸- کشف اللثام: ۲/ ۳۸۷، الحدائق الناضره: ۴/ ۱۱۳.

۹- مختلف الشیعه: ۲/ ۳۱۲.

۱۰- مصباح المتهجّد: ۷۳۵، وسائل الشیعه: ۳/ ۳۰ الحدیث ۲۹۴۸.

۱۱- فقه الرضا علیه السّلام: ۱۸۴، مستدرک الوسائل: ۲/ ۲۱۷ الحدیث ۱۸۳۶.

ص: ۴۰۸

و أن یغطّی القبر حال الدفن فی المرأه، بالإجماع و النصوص، لا فی الرجل أیضاً وفاقاً للمفید و جماعه (۱)؛ للخبرین (۲)، و خلافاً للشیخ (۳) و آخرین؛ للآخرین (۴)، و لا یفیدان أزید من الجواز. علی أنّ حملها علیه للجمع متعیّن.

و أن یشرج (۵) اللحد باللبن و الطین؛ للإجماع، و المستفیضه (۶) مبتدئاً بالتشریج (۷) من الرأس؛ لعمل الطائفه، کما صرّح به الراوندی (۸).

و أن یدعو المشرّج (۹) بالمأثور، و یخرج النازل من قبل الرجلین؛ للمستفیضه (۱۰)، و إطلاقها یقتضی عدم الفرق بین الرجل و المرأه، و الإسکافی (۱۱) خصّصها به و حکم فیها بالخروج من عند رأسها للبعد عن العوره، و الإطلاقات حجّه علیه.

و ظاهر الأکثر کصریح بعض الأخبار تخییره فی الدخول بین الجهات، و صریح «المنتهی» (۱۲) کإطلاق بعضها کونه کالخروج فی استحباب کونه من قبل

۱- نقل عن المفید فی مختلف الشیعه: ۲/ ۳۱۲ و ۳۱۳، المعتبر: ۱/ ۳۳۴، الحدائق الناضره: ۴/ ۱۱۵.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۱۸ الحدیث ۳۴۵۲، السنن الکبری: ۴/ ۵۴، لاحظ! ذکری الشیعه: ۲/ ۲۴.

۳- الخلاف: ۱/ ۷۲۸ المسأله ۵۵۲.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۱۸ الحدیث ۳۴۵۲، السنن الکبری: ۴/ ۵۴.

۵- فی النسخ الخطّیه: (یسرّح)، و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۷۷ و ۱۸۹ و ۲۲۹ الباب ۲۱ و ۲۸ و ۶۰ من أبواب الدفن.

۷- فی النسخ الخطّیه: (بالتسریح)، و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

۸- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۲/ ۲۲.

۹- فی النسخ الخطّیه: (المسرّح)، و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

۱۰- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۸۳ الباب ۲۳ من أبواب الدفن.

۱۱- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۲/ ۲۵.

۱۲- منتهی المطلب: ۱/ ۴۶۰.

ص: ۴۰۹

الرجلين، و أَجيب بتقييده جمعاً.

و أن يدعو عند الخروج بالمأثور (۱).

و أن يهيل الحاضرون بعد التشريج و الطمّ عليه التراب ثلاث مرّات؛ للمستفيضه (۲). و المستفاد من الخبر و الرضوى (۳) كون الإهاله بظهر الكفّ، كما عليه الجماعه، و ظاهر الحسان الثلاثه كونها بباطنه (۴)، و التخيير غير بعيد.

و ظاهرها انحصار المستحب فى الثلاث فلا يتّصف الأنقص و الأزيد باستحباب ثوابه أقلّ أو أكثر، خلافاً لجماعه فى الثانى، و هو خلاف الظاهر.

و لا يهيل ذو الرحم؛ للموثّق (۵) المعلّل.

و يكره أن ينقل إلى القبر تراب غيره؛ للمرسل و الخبرين (۶)، و إطلاقها يتناول حال الدفن و بعده، و تفرقه الإسكافى (۷) باطله.

و أن يدعو عند الإهاله بالمأثور، و ما ذكر من استحباب الترجيع عندها ما أعرف مأخذه.

و المعروف منهم كراهه فرش القبر بالساج؛ للظواهر، إلّا لضروره كنداوه الأرض و نحوه؛ للمكاتبه (۸) و إطلاق المرسل (۹) بالجواز مقيّد بها.

۱- فى النسخ الخطّيه: (بالمأمور)، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

۲- وسائل الشيعه: ۲/ ۱۸۹ الباب ۲۹ من أبواب الدفن.

۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۹۱ الحديث ۷۴/ ۳۳، فقه الرضا عليه السّلام: ۱۷۱، مستدرك الوسائل: ۲/ ۳۳۴ الحديث ۲۱۱۸.

۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۸۹ و ۱۹۰ الحديث ۳۳۷۰ و ۳۳۷۱ و ۳۳۷۲.

۵- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۹۱ الحديث ۳۳۷۵.

۶- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۰۲ الحديث ۳۴۰۸ و ۳۴۰۶ ۳۴۰۷.

۷- نقل عنه فى ذكرى الشيعه: ۲/ ۲۹.

۸- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۸۸ الحديث ۳۳۶۶.

۹- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۸۹ الحديث ۳۳۶۸.

ص: ۴۱۰

و فى كراهه وضع الفرش عليه و المخدّه ثالثها العدم مع النداوه. الأوّل للشهيد (۱)؛ لكونه إتلافاً للمال المحترم بلا دليل، و الثانى للإسكافى (۲)؛ لصحيح (۳) لا دلاله له، و عامىّ (۴) لا عبره به، و خبر (۵) يشكل الاستناد إليه، و الثالث لبعضهم (۶)؛ لخبر فى «الدعائم» (۷).

و الظاهر أولويّه الترك إلّا مع الضروره؛ لفعل الحجج عليهم السّلام و من بعدهم من رؤساء العلم و كبراء الدين، و لأنّه أبلغ فى

التذلّل و الخضوع و إفاضه الرحمه و الغفران.

فصل يستحبّ بعد الدفن:

تربيع القبر؛ للإجماع و الخبر و الرضوى (۸) و خبرين فى «العلل» و «الخصال» (۹).

و تسطيحه؛ للإجماع، و استلزام التربيع و التسويه الوارده فى الخبرين (۱۰)

۱- ذكرى الشيعه: ۲/ ۲۴.

۲- نقل عنه فى ذكرى الشيعه: ۲/ ۲۴.

۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۴ الحديث ۲۹۵۷.

۴- السنن الكبرى: ۳/ ۴۰۸.

۵- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۸۹ الحديث ۳۳۶۷.

۶- كشف اللثام: ۲/ ۴۰۷.

۷- دعائم الإسلام: ۱/ ۲۳۷، مستدرك الوسائل: ۲/ ۳۳۱ الحديث ۲۱۱۲.

۸- وسائل الشيعه: ۳/ ۱۸۱ الحديث ۳۳۴۴، فقه الرضا عليه السّلام: ۱۷۵، مستدرك الوسائل: ۲/ ۳۳۵ الحديث ۲۱۲۱.

۹- علل الشرائع: ۳۰۵ الباب ۲۴۸، وسائل الشيعه: ۳/ ۱۹۵ الحديث ۳۳۸۷، الخصال: ۶۰۴، وسائل الشيعه: ۳/ ۱۸۲ الحديث ۳۳۴۷.

۱۰- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۰۱ و ۲۰۹ الحديث ۳۴۰۴ و ۳۴۲۵.

له، و ما روى من تسطيح قبر النبى صلّى اللّه عليه و سلّم و ابنه و قبور المهاجرين و الأنصار (۱)، و يعضده الرضوى (۲) و العلوى المروى فى «الخلاف» (۳).

و لا خلاف عندنا فى كراهه التسنيم؛ للمنع عنه فيهما، و كونه من شعار الناصبه و بدعهم.

و رفعه من الأرض، بقدر أربع أصابع مفرجه عند المفيد (۴)؛ للصحيح و الخبرين و الرضوى (۵) و مضمومه عند العمانى (۶)؛ لصريح الموثّق (۷) و ظاهر الخبرين (۸)، و شبر أو الأُولى عند ابن زهره (۹) جمعاً بين الخبر (۱۰) و ما للأوّل، أو الثانيه عند القاضى (۱۱) جمعاً بينه و بين ما للثانى.

و كلّ منها يوجب طرح البعض، و التخيير بين الثلاثه يوجب الجمع بين الكلّ، فهو الأقرب، وفاقاً للشهيد و الكركى و جماعه (۱۲)، و يؤيّده كون الرفع

۱- الام: ۱/ ۲۷۳، سنن أبى داود: ۳/ ۲۱۵ باب فى تسويه القبر.

۲- فقه الرضا عليه السّلام: ۱۷۵، مستدرك الوسائل: ۲/ ۳۴۶ الحديث ۲۱۵۳.

۳- الخلاف: ۱/ ۷۰۶ المسأله ۵۰۵.

۴- المقنعه: ۸۱.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۹۳ و ۱۹۵ الحدیث ۳۳۸۱ و ۳۳۸۲ و ۳۳۸۶، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۷۵، مستدرک الوسائل: ۳/ ۳۳۵ الحدیث ۲۱۲۱.

۶- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۲/ ۲۶.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۹۲ الحدیث ۳۳۷۹.

۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۹۲ الحدیث ۳۳۷۶ و ۳۳۷۸.

۹- غنیه النزوع: ۱۰۶.

۱۰- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۹۳ الحدیث ۳۳۸۳.

۱۱- المهذب: ۱/ ۶۴.

۱۲- ذکری الشیعه: ۲/ ۲۷، جامع المقاصد: ۱/ ۴۴۳، منتهی المطلب: ۱/ ۴۶۲ (ط، ق)، روض الجنان: ۳۱۷، الحدائق الناضره: ۴/ ۱۲۵.

لیعرف و یزار، فیکفی المسمّی، إلّا أنّ الشرع قدّر أقلّه بالأربع المضمومه و أکثره بالشبر.

و لو اختلفت سطوح الأرض کفی الرفع عن أدناها.

و الفتوی علی کراهه الزائد من الشبر کما فی «المنتهی» (۱).

و رشّه بالماء؛ للمستفیضه (۲)، و لعلّ السرّ فیه تفوّل إفاضته الرحمه علیه. و الأفضل أن یکون بالدوران المبتدأ من الرأس إلیه؛ للخبر و الرضوی (۳)، من دون فرق فی المبدأ بین سمت القبله و غیره، للإطلاق و لا ینافیها الإطلاقات؛ لکونها محموله علی بعض مراتب الفضیله.

و وضع حجر أو خشب عند رأسه، علامه لمعرفته؛ لیزار و یستغفر له؛ لفعل النبی صلّی اللّه علیه و سلّم بقبر ابن مظعون کما روی فی «الدعائم» و کتب الجمهور (۴)، و فعل الکاظم علیه السّلام بقبر ابنه له کما فی الخبر (۵)، و العسکری علیه السّلام بقبر جاریه له کما روی فی «إکمال الدین» (۶).

و وضع الحصباء علیه؛ لفعل النبی صلّی اللّه علیه و سلّم بقبر ابنه (۷)، و ما ورد فی المرسل و العامّی (۸) من کون قبره صلّی اللّه علیه و سلّم محصّباً.

و وضع الید علیه بعد النضح، مفرجه الأصابع، مؤثّره فی التراب؛

۱- منتهی المطلب: ۱/ ۴۲۶ (ط، ق).

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۹۵ الباب ۳۲ من أبواب الدفن.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۹۵ الحدیث ۳۳۸۸، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۷۱، مستدرک الوسائل: ۲/ ۳۳۶ الحدیث ۲۱۲۵.

۴- دعائم الإسلام: ۱/ ۲۳۸، مستدرک الوسائل: ۲/ ۳۴۴ الحدیث ۲۱۴۶، سنن أبی داود: ۳/ ۲۱۲ الحدیث ۳۲۰۶.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۰۳ الحدیث ۳۴۱۰.

۶- کمال الدین و تمام النعمه: ۲/ ۴۳۱ الحدیث ۷، وسائل الشیعه: ۳/ ۲۰۳ الحدیث ۳۴۱۱.

۷- الام: ۱/ ۲۷۳.

۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۰۳ الحدیث ۳۴۰۹، سنن أبی داود: ۳/ ۲۱۵ الحدیث ۳۲۲۰.

للمستفیضه (۱)، داعیاً بالمأثور مستقبلًا؛ للمضمر و الرضوی (۲).

و یتأکّد استحبابه لمن لم یحضر الصلاه؛ للخبرین (۳)، و للمیّت الهاشمی؛ للحسن (۴) و الخبر المروی فی «العلل» (۵)، و ما تفیده من الاختصاص محمول علی التأکّد، جمعاً.

و تلقین الولی أو نائبه بعد الانصراف بأعلی صوته؛ لإجماعنا و المستفیضه الوارد بعضها فی «العلل» و «الرضوی» (۶). و أنکره الفقهاء الأربعه (۷) مع وروده فی طرقهم (۸) و نقلهم مواظبه أهل الشام علیه فی العصر الأوّل (۹). فیسقط رفع الصوت عند التقیّه.

و ظاهرها الاختصاص بالولی، إلّا أنّ الوفاق أثبت الاستنابه، و لعلّ التخصیص بالولی أو نائبه علی الأولویّه، فلو لقّنه أحد بدون إذنه تأدّت السنّه.

و المستفاد من بعضها (۱۰) وضع الفم عند رأسه، و لعلّه لأبلغیّته فی الإسماع. و اشتراط الانصراف لیقارن تلقینه حضور الملکین، کما یومی إلیه بعضها (۱۱).

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۹۷ الباب ۳۳ من أبواب الدفن.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۹۸ الحدیث ۳۳۹۸، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۷۲، مستدرک الوسائل: ۲/ ۳۳۸ الحدیث ۲۱۳۰.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۹۷ و ۱۹۸ الحدیث ۳۳۹۵ و ۳۳۹۶.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۹۸ الحدیث ۳۳۹۷.

۵- نقل عنه فی بحار الأنوار: ۷۹/ ۲۲ الحدیث ۶.

۶- علل الشرائع: ۳۰۸ الباب ۲۵۷، فقه الرضا علیه السّلام: ۱۷۲، مستدرک الوسائل: ۲/ ۳۴۱ الحدیث ۲۱۴۰، وسائل الشیعه: ۳/ ۲۰۰ الباب ۳۵ من أبواب الدفن.

۷- المغنی لابن قدامه: ۲/ ۱۹۱، للتوسّع لاحظ! ذکری الشیعه: ۲/ ۳۳ و ۳۴.

۸- کنز العمال: ۱۵/ ۶۰۴ و ۶۰۵ الحدیث ۴۲۴۰۵ ۴۲۴۰۶ و ۴۲۴۰۷، مجمع الزوائد: ۲/ ۳۲۴ باب تلقین المیّت.

۹- الأذکار للنووی: ۱۴۸، المجموع: ۵/ ۳۰۴.

۱۰- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۰۰ الحدیث ۳۴۰۳.

۱۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۰۱ الحدیث ۳۴۰۴.

و الظاهر تخییر الملقّن بین الاستقبال و الاستدبار؛ لإطلاق الأخبار، فاستحباب الأوّل کالفاضل و الحلّی (۱) لعموم رجحانه، أو الثانی کجماعه (۲) لتوقّف التوجّه إلی وجه المیّت علیه، یوجب تقییداً بلا دلیل؛ إذ الکلام فی رجحانه الإضافی دون المطلق، فعموم رجحانه مسلّم، و الکلام فی رجحانه لخصوصیّه الفعل، و لا حجّه له. و اشتراط التوجّه إلی المیّت عند النداء ممنوع؛ لحصوله بکون المنادی علی الرأس بأی وضع کان.

و ما فی الأخبار (۳) من تعلیل التلقین من دفعه السؤال یعطی سقوطه عن الطفل، و قیل بعدم السقوط کما فی الجریدتین (۴)؛ لإطلاق الأدلّه، و التعلیل لا ینافیه؛ إذ علل الشرع معرّفات لا یعتبر فیها الاطّراد و الانعکاس.

و فیه؛ أنّ العلّه الشرعیّه کالعقلیّه فی اشتراطهما فی ظاهر الخطاب، إلّا أنّ التلازم فیها شرعی و فی العقلیّه عقلی واقعی، فتخلفها عن المعلول شرعاً غیر جائز و إن جاز واقعاً، و لذا یتأتّی (۵) فیها الاستثناء بخلاف العقلیّه.

فصل یکره:

تجصیص القبر و البناء علیه؛ للمستفیضه (۶) و نقل الإجماع فی «المبسوط»

۱- قواعد الأحکام: ۱/ ۲۱، السرائر: ۱/ ۱۶۵.

۲- الکافی فی الفقه: ۲۳۹، المهذّب: ۱/ ۶۴، الجامع للشرائع: ۵۵.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۰۰ الباب ۳۵ من أبواب الدفن.

۴- روض الجنان: ۳۱۸.

۵- فی النسخ الخطّیه: (ینافی) و یبدو أنّ الصحیح ما أثبتناه.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۱۰ الباب ۴۴ من أبواب الدفن.

و «التذکره» (۱). و الإسکافی (۲) خصّص الکراهه بالأوّل، و الشیخ (۳) بما بعد الاندراس، و الإطلاقات حجّه علیهما، و لیس للأوّل حجّه تقیّدها، و للثانی الجمع بینها و بین أمر الکاظم علیه السّلام بتجصیص قبر ابنته کما فی الخبر (۴) بحملها علی التجدید و حمله علی الابتداء.

و أُجیب بحمل التجصیص فیه علی التطیین، فإنّ الظاهر کراهیه الاندراس لا فی الابتداء، کما أفتی به الشیخ و الفاضل و غیرهما (۵)، جمعاً بین إطلاق المنع فی الموثّق (۶) و الجواز فی النبوی (۷) أو بتخصیصه بهم علیهم السّلام و بأولادهم، فإنّ التحقیق

جواز التجصيص و البناء على قبور الأنبياء و الأئمّه و أولادهم؛ لاستمرار الناس عليه فى الأمصار و الأعصار شائعاً ذائعاً بلا نكير، و استفاضه النصوص (۸) بتعاهد قبورهم و عمارتها، مع ما فيه من إعلاء الكلمه الدينيّه و تعظيم الشعائر الإسلاميّه، بل الظاهر إلحاق العلماء و الأتقياء بهم فى ذلك؛ لما ذكر.

و البناء المكروه هو البيت أو القبّه، بل مطلق تظليله و لو بالصندوق أو الضرائح المظلّله؛ لعموم الأدلّه.

و الجلوس عليه؛ لنقل الوفاق (۹) و الموثّق و الخبر و النبوىّ (۱۰).

۱- المبسوط: ۱/ ۱۸۷، تذكره الفقهاء: ۲/ ۱۰۵.

۲- نقل عنه فى مختلف الشيعه: ۱/ ۳۱۵.

۳- النهايه: ۴۴.

۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۰۳ الحديث ۳۴۱۰.

۵- النهايه: ۴۴، المبسوط: ۱/ ۱۸۷، تذكره الفقهاء: ۲/ ۱۰۵، جامع المقاصد: ۱/ ۴۴۹.

۶- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۱۰ الحديث ۳۴۲۶.

۷- وسائل الشيعه: ۱۴/ ۳۸۲ الحديث ۱۹۴۳۳.

۸- وسائل الشيعه: ۱۴/ ۳۸۲ الباب ۲۶ من أبواب المزار.

۹- تذكره الفقهاء: ۲/ ۱۰۷.

۱۰- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۱۰ الحديث ۳۴۲۶ و ۳۴۲۷، سنن أبى داود: ۳/ ۲۱۷ الحديث ۳۲۲۸.

و المشى عليه و الاستناد إليه؛ لحكايه الإجماع عليه فى «المعتبر» (۱) بل «الخلاف» (۲). و المرسل (۳) المشعر برجحان المشى محمول على ما يضطرّ إليه الزائر.

و الصلاه عليه؛ للخبر و المرسل (۴)، و إليه، ولديه؛ للنصوص (۵)، سوى قبور الحجج عليهم السّلام للمستفيضه (۶)، و يأتى تفصيل ذلك.

و تجديده بعد اندراسه، عند الأكثر؛ للعلوى المشهور: «من جدّد قبراً أو مثّل مثالًا فقد خرج عن ربقه الإسلام» (۷)، و الظاهر كما نقل عن الصفّار (۸) و تبعه الأكثر كون «جدّد» بالجيم و إراده المنع التنزيهى أو الأعمّ من عماره القبر بعد اندراسه، و تصوير الصوره بلوازم التحريميّ مبالغه فى الترك، كما وقع منهم فى موارد متكثّره فينتهض حجّه للمطلوب.

و سائر الوجوه المخالفه لما ذكر لفظاً أو معنى، صرفٌ عن الظاهر المتبادر، فلا يلتفت إليها و إن نقلت عن مشايخنا الأقدمين كالبرقى و سعد بن عبد اللّه و المفيد و الصدوق (۹).

و ضعفه غير ضائر؛ لانجباره بالعمل و جواز التسامح فى أدلّه السنن، مع أنّ اشتغال مشاهير القدماء بتحقيق لفظه يشعر باعتباره

عندهم.

١- المعتبر: ١/ ٣٠٥.

٢- لم نعثر عليه فی مظانّه، نعم نقل عنه فی مدارک الأحکام: ٢/ ١٥٢.

٣- وسائل الشیعه: ٣/ ٢٣١ الحدیث ٣۴٨٨.

۴- وسائل الشیعه: ٣/ ٢١٠ الحدیث ٣۴٢٧ و رواه الصدوق مرسلًا فی المقنع: ۶۶.

۵- وسائل الشیعه: ۵/ ١۵٨ الباب ٢۵ من أبواب مکان المصلّی.

۶- وسائل الشیعه: ١۴/ ۵١٧ الباب ۶٩ من أبواب المزار.

٧- وسائل الشیعه: ٣/ ٢٠٨ الحدیث ٣۴٢۴.

٨- نقل عنه فی من لا یحضره الفقیه: ١/ ١٢٠ ذیل الحدیث ۵٧٩.

٩- من لا یحضره الفقیه: ١/ ١٢١ ذیل الحدیث ۵٧٩، للتوسّع لاحظ! ذکری الشیعه: ٢/ ۴٠.

ثمّ الکراهه فی غیر المسأله أو فیها مع عدم اندراس العظام، و فیها معه یحرم لمنعه المستحقّین مع زوال الحق، و فی قبور غیر الحجج علیهم السّلام للإجماع علی استحباب تعاهد قبورهم و عمارتها، و استمرار الکلّ علیه فی الأعصار و الأمصار شائعاً ذائعاً بلا نکیر، مع ما فیه من تعظیم شعائر اللّه و النصوص به مستفیضه (١)، و فی خبر أبی عامر (٢) تصریحات بعظم أجره و مزید فضله.

مسائل:

الأُولی: یکره دفن اثنین فی قبر واحد

، وفاقاً للمشهور؛ للمرسل المرویّ فی «المبسوط» (٣)، و أولویّته بالکراهه من حملها علی سریر واحد، و عمل المسلمین فی کلّ مکان و زمان.

و یزول الکراهه مع الضروره؛ لأمر النبی (۴) صلّی اللّه علیه و سلّم بجمع المتعدّد فی واحدٍ یوم أُحد. و هذا مع اتّفاق المقارنه، و مع سبق أحدهما یحرم الجمع إجماعاً لسبق حقّه و إیجابه النبش المحرّم.

و لا کراهه فی الجمع فی نحو السرب و الأزج؛ لانتفاء الإجماع و عدم صدق النبش و وحده القبر، فلا یتناوله الخبر (۵).

الثانیه: الدفن فی المقبره أفضل من البیت

؛ لأمر النبی صلّی اللّه علیه و سلّم بالدفن فی البقیع (۶)،

۱- وسائل الشیعه: ۱۴/ ۳۸۲ الباب ۲۶ من أبواب المزار.

۲- وسائل الشیعه: ۱۴/ ۳۸۲ الحدیث ۱۹۴۳۳.

۳- المبسوط: ۱/ ۱۵۵.

۴- سنن أبی داود: ۳/ ۲۱۴ الحدیث ۳۲۱۵.

۵- المبسوط: ۱/ ۱۵۵.

۶- المغنی لابن قدامه: ۲/ ۱۹۳.

و إطباق المسلمین علیه من غیر نکیر، و لأنّه أجلب للترحّم و الدعاء و أشبه بمساکن الآخره و أقل ضرراً علی الورثه، و دفنه صلّی اللّه علیه و سلّم فی بیته لعلّه أبداها علیّ علیه السّلام (۱) و تبعه الصحابه.

و یستحبّ جمع الأقارب فی مقبره واحده؛ لظاهر النبویّ (۲).

الثالثه: لا یجوز دفن الکافر فی مقبره المسلمین

إجماعاً، حذراً عن تأذّیهم بعذابه، و لزوم مخالفه شرط الوقف مع إسبالها.

فلو دفن فیها وجب النبش و إخراجه، و قد سبق استثناء الحامل من مسلم.

الرابعه: یجوز الدفن عندنا فی اللیل

؛ للخبر (۳) و فعل النبی صلّی اللّه علیه و سلّم بذی النجادین (۴)، و علیّ علیه السّلام بفاطمه علیها السّلام (۵) و ولدیه به علیهم السّلام (۶) و الصحابه بالشیخین و عائشه (۷). فخلاف بعض العامّه (۸) لا عبره به، و ما استندوا إلیه من الخبر (۹) لو ثبت لم یمنع الجواز.

۱- الخصائص الکبری: ۲/ ۲۷۸.

۲- السنن الکبری: ۳/ ۴۱۲.

۳- مستدرک الوسائل: ۲/ ۱۴۰ الحدیث ۱۶۳۹.

۴- مجمع الزوائد: ۳/ ۴۳.

۵- المصنّف لعبد الرزّاق: ۳/ ۵۲۱ الحدیث ۶۵۵۴ و ۶۵۵۶.

۶- ترجمه الامام علی علیه السّلام من تاریخ ابن عساکر: ۳/ ۳۱۱ و ۳۱۲ الحدیث ۱۴۱۶ و ۱۴۱۷.

۷- المصنّف لعبد الرزّاق: ۳/ ۵۲۰ و ۵۲۱ الحدیث ۶۵۵۲ و ۶۵۵۳، مختصر تاریخ دمشق: ۲/ ۲۷۸.

۸- المجموع: ۵/ ۳۰۲.

۹- سنن ابن ماجه: ۱/ ۴۸۷ الحديث ۱۵۲۱.

ص: ۴۱۹

الخامسه: لو أوصى بدفنه فی بيته أو ملكه

، أو بدفن ما يتبرّک به معه صحّ مع الإجازه أو عدم الزياده عن الثلث؛ لعموم إنفاذ الوصيّه بالمعروف.

السادسه: الدفن فی ملک الغير بالإذن أو الاستعاره جائز بالإجماع.

و رجوعه قبله جائز وفاقاً، و بعده غير جائز كذلک.

و العاريه على العاده فيستمرّ إلى البلى، فقبله يحرم النبش، و بعده للزراعه و نحوها جائز.

السابعه: إذا مات الأغلف جهّز بلا ختان

؛ لتحريم قطع عضو الميّت إجماعاً، و أيضاً الختان تكليف الحيّ فلا يتعلّق بالميّت.

الثامنه: يكره:

الحدث فی المقابر؛ للنبوی (۱) و تأذّی الزائرين به، و الضحک؛ للمرسل و الخبر (۲).

و لا يستحبّ خلع النعال فيها عندنا؛ للأصل و عدم المقتضی. و قول بعض العامّه باستحبابه (۳) لا دليل له، و ما رووه من أمر النبی به (۴) لم يثبت عندنا، و تصريح الفاضل به فی «المنتهی» (۵) متابعه لهم عجيب.

۱- سنن ابن ماجه: ۱/ ۴۹۹ الحديث ۱۵۶۷.

۲- وسائل الشيعه: ۳/ ۲۳۲ الحديث ۳۴۹۰ و ۳۴۸۹.

۳- المجموع: ۵/ ۳۱۲.

۴- سنن أبی داود: ۳/ ۲۱۷ الحديث ۳۲۳۰.

۵- منتهى المطلب: ۱/ ۴۶۸ (ط، ق).

ص: ۴۲۰

فصل [حرمه النبش]

اشاره

تحريم النبش مجمع عليه، و حكايه الإجماع عليه متكرّره، و أدلّه قطع النبّاش (۱) تؤكّده. و توهّم كونه لمجرّد السرقه يدفعه تعليق الحكم فى الخبر (۲) عليهما، و فى الآخر على سارق الموتى (۳)، و فى الصحيح و الخبر (۴) على النبّاش.

و قد استثنى صور:

الاولى:

أن يقع فى القبر مال محترم، فيجوز النبش لأخذه إجماعاً؛ للنهى عن إضاعته (۵)، و إن كره للقليل. و لا يجب على مالكه قبول القيمه.

الثانيه:

أن يدفن فى أرض مغصوبه، فيجوز لمالكها قلعه؛ لتسلّطه على ماله. و لا يجوز لأهله منعه؛ لتحريم شغل مال الغير، و كونه عدواناً واجب الإزاله و إن أدّى إلى هتكه. نعم الأفضل له تركه بالعرض أو بدونه، سيّما مع القرابه.

و هذا مع إمكان نقله إلى موضع آخر. و لو تعذّر ففى الجواز نظر.

و لو دفن بإذنه جاز رجوعه قبل الطم لا بعده؛ لاقتضائه التأبيد إلى البلى.

الثالثه:

أن يكفّن فى ثوب مغصوب، فيجوز نبشه لتخليص حقّ الغير مع طلبه. و لا يلزمه أخذ القيمه، خلافاً ل «المنتهى» (۶)؛ لأنّه تجاره يشترط فيها

۱- وسائل الشيعه: ۲۸/ ۲۷۸ الباب ۱۹ من أبواب حدّ السرقه.

۲- وسائل الشيعه: ۲۸/ ۲۷۸ الحديث ۳۴۷۵۵.

۳- وسائل الشيعه: ۲۸/ ۲۷۹ الحديث ۳۴۷۵۷.

۴- وسائل الشيعه: ۲۸/ ۲۷۸ و ۲۷۹ الحديث ۳۴۷۵۴ و ۳۴۷۵۸.

۵- بحار الأنوار: ۷۲/ ۳۰۴ الحديث ۴.

۶- منتهی المطلب: ۱/ ۳۴۳ (ط، ق).

ص: ۴۲۱

التراضی، و احتجاجه بإمکان التخلیص بدون هتکه ضعیف، مع أنّه ینتقض بالأرض المغصوبه، و التفرقه بینهما ضعیفه.

و لا یلحق الحریر بالمغصوب؛ لأنّ حقّ اللّه أوسع من حقّ الآدمی.

الرابعه:

أن یصیر المیّت رمیماً، فیجوز نبشه حینئذٍ لدفن غیره بالإجماع، و یرجع فی معرفه ذلک مع الشکّ إلی أهل الخبره؛ لاختلافه باختلاف الترب و الأهویه، و لو ظنّه رمیماً و ظهر بقاؤه وجب طمّه.

الخامسه:

أن یقع الحاجه إلی مشاهدته للشهاده علی عینه لإثبات الأحکام المترتّبه علی موته، و حینئذٍ یجوز نبشه مع إمکان المعرفه ببقاء الصوره، و مع تغیّرها لا یجوز قطعاً.

السادسه:

أن یدفن بلا غسل أو کفن أو إلی غیر القبله، فإنّ الظاهر جواز نبشه حینئذٍ مع عدم التقطع؛ لتوقّف الواجب علیه. و خلاف بعضهم (۱) ضعیف، و تعلیله علیل.

و إذا دفن فی أرض ثمّ بیعت لم یجز للمشتری نقله منها؛ لسبق الإذن و تحریم النبش. و خلاف «المبسوط» (۲) لا عبره به، فلو علم به قبل البیع لزم و إلّا تخیّر بین الفسخ و الإمضاء.

و لو ظهر کونها مغصوبه، فقیل بالجواز (۳)، و ظاهر الفاضلین إجبار المالک علی البیع (۴)؛ لتحریم النبش و سبق الإذن المقتضی للتأبید إلی البلی.

۱- الخلاف: ۱/ ۷۳۰ المسأله ۵۶۰، المعتبر: ۱/ ۳۰۸ و ۳۰۹، لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۱۴۵.

۲- المبسوط: ۱/ ۱۸۸.

۳- لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۱۴۴.

۴- لم نعثر علیه فی مظانّه، نعم نقل عنهما فی الحدائق الناضره: ۴/ ۱۴۶.

ص: ۴۲۲

ص: ٤٢٢

فصل النقل إلى غير المشاهد قبل الدفن مكروه

؛ للإجماع و الأمر بالتعجيل (١). و بعده حرام؛ للوفاق و عدم ما يقتضيه مع إيجابه الهتك و المثله المحرّمين.

و إليها قبله مستحبّ بالإجماع المحقّق و المحكى فى «المعتبر» و غيره (٢). و بعده جائز على الأظهر، وفاقاً.

و يدلّ على الأوّل خبر اليمانى (٣)، و الخبر المصرّح بأفضليّه نقل من مات فى العرفات إلى الحرم من دفنه فيه (۴)، و حمل يوسف أباه (۵) فى تابوت لمّا مات إلى بيت المقدس، كما نقله الطبرسى مرسلًا (۶)، و الراوندى فى الصحيح (٧).

و عليهما بعد الأصل تصريح الشيخين بورود خبر بالجواز بعده (٨)، و نقل موسى عظام يوسف عليهما السّلام من شاطئ النيل إلى الشام كما رواه الصدوق (٩)، و نوح عليه السّلام عظام آدم عليه السّلام إلى الغرى (١٠)، و الجواز بعده يوجب الجواز قبله.

و يعضده حسن طلب البركه و الشفاعه بالمجاوره؛ فإنّ الضروره قاضيه بحسن التمسّک بمن له أهليّه الإغاثه و الشفاعه بالرحله و الانقطاع إليه، و دوام

١- وسائل الشيعه: ٢/ ۴٧١ الباب ۴٧ من أبواب الاحتضار.

٢- المعتبر: ١/ ٣٠٧، ذكرى الشيعه: ٢/ ١٠.

٣- مستدرک الوسائل: ٢/ ٣١٠ الحديث ٢٠۵۶.

۴- وسائل الشيعه: ١٣/ ٢٨٧ الحديث ١٧٧۶٣.

۵- فى النسخ الخطّيه: (ابنه) و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

۶- مجمع البيان: ۴/ ١٢٣ (الجزء ٣).

٧- قصص الأنبياء للراوندى: ١٣۵ الحديث ١٣٨.

٨- نقل عن المفيد فى ذكرى الشيعه: ٢/ ١١، المبسوط: ١/ ١٨٧، النهايه: ۴۴.

٩- من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٢٣ الحديث ۵٩۴، وسائل الشيعه: ٣/ ١۶٢ الحديث ٣٢٩٢.

١٠- مستدرک الوسائل: ٢/ ٣٠٩ الحديث ٢٠۵۴.

ص: ۴٢٣

الجوار و الحضور لديه. و أىّ شبهه فى أنّ النفوس الضعيفه العاجزه عن الصعود إلى مستقرّ الرحمه و الكرامه إذا انقطعت إلى بعض النفوس القويّه السعيده و النجاه إليه يجذبها بقوّه ملكوتيّه إلهيّه، و يدخلها فى زمره السعداء و يلحقها بحزب اللّه فى روضات الاعتلاء.

إلّا أنّ ذلك فرع أن ينعقد ذلک فى قلبه قبل موته، و يتيقّن بأنّه بعده يحصل له هذا الجوار، و ينال لأجله الكرامه و الشفاعه ممّن هاجر إليه من النفوس القدسيّه المؤثّره بإذن اللّه، فمن أوصى بهذا النقل و مات متمسّكاً بهم معتقداً إيصاله إلى جوارهم يناله

برکتهم و شفاعتهم قطعاً.

و أمّا من خلی قلبه عن ذلک، و لم یعتقد فیه الوصول و الإیصال، و لم یوص بذلک، فمجرّد نقل جثّته بفعل الغیر لا ینفعه کثیر فائده؛ إذ تأثیر العمل و نفعه بعد تصوّره و العلم بفائدته.

و بذلک یعلم أنّ استحباب النقل و رجحانه و لو قبل الدفن فرع الوصیّه و إن لم یتوقّف جوازه علیه.

نعم؛ الظاهر اشتراطه بعدم خوف التقطّع و الانفجار؛ إذ حرمه المؤمن میتاً کحرمته حیّاً. ثمّ [لا] معارض لأدلّه النقل قبل الدفن سوی خبر فی «الدعائم» (۱) و لا عبره به سنداً و دلالهً.

و حجّه المشهور علی عدم جوازه بعده إیجابه النبش و الهتک المحرّمین.

قلنا: المعارض جوازهما إذا لم یؤدّ إلی ما ذکر، علی أنّه بعد حصول النبش لا ـ تحریم إجماعاً، مع أنّه قد یحصل بفعل غیر المکلّف.

و الظاهر استحباب النقل أیضاً إلی مقبره بها قوم صالحون بالشرط

۱- دعائم الإسلام: ۱/ ۲۳۸، مستدرک الوسائل: ۲/ ۳۱۳ الحدیث ۲۰۶۴.

ص: ۴۲۴

المذکور، کما ذکره الشهید و غیره (۱)، فإنّ مجاورتهم مع ما ذکر توجب الاستفاضه منهم قطعاً.

فصل [تعزیه أهل المصاب]

التعزیه مستحبّه بالإجماع و المستفیضه (۲). و تحصل بکلّ لفظ یفید طلب حمل المصاب علی الصبر، و الأفضل أن تکون بإحدی العبارات المأثوره.

و هی جائزه قبل الدفن و بعده؛ للصحیح (۳)، و الأفضل کونها بعده؛ للمراسیل الثلاث (۴)، و لاشتغالهم بالتجهیز قبله. و مستحبّه لکلّ مصاب و لو کان صغیراً أو أُنثی؛ للعموم (۵).

و ظاهر الرضوی إنّ تعزیه الیتیم أن یمسح رأسه (۶)، و به أفتی الصدوق (۷). و یؤیّده ما ورد فی فضله.

و أیّامها ثلاثه؛ للظواهر، و قیل: لا حدّ لأکثرها (۸)، و هو ضعیف. و الشیخ ادّعی الإجماع علی کراهه الجلوس لها أکثر من یوم (۹)، و هو أضعف.

۱- ذکری الشیعه: ۲/ ۱۱، مدارک الأحکام: ۲/ ۱۵۲، الحدائق الناضره: ۴/ ۱۵۰.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۱۳ الباب ۴۶ من أبواب الدفن.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۱۵ الحدیث ۳۴۴۴.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۱۶ الحدیث ۳۴۴۵ و ۳۴۴۷ و ۳۴۴۸.

۵- لاحظ! وسائل الشیعه: ۳/ ۲۱۳ الحدیث ۳۴۳۶.

۶- فقه الرضا علیه السّلام: ۱۷۲، مستدرک الوسائل: ۲/ ۴۷۲ الحدیث ۲۴۹۳.

۷- الهدایه: ۱۲۲، المقنع: ۷۱.

۸- السرائر: ۱/ ۱۷۳.

۹- المبسوط: ۱/ ۱۸۹.

و یستحبّ فیها للأقارب و الجیران إطعام أهل المیّت بالإجماع و المستفیضه (۱)، و لاشتغالهم بالمصیبه، فلا یمکنهم فعل آخر [و] هو إعانه لهم و جبر لانکسارهم.

و لو أوصی المیّت بذلک نفذت وصیّته؛ لفعل الباقر علیه السّلام (۲) و العمومات. و حینئذٍ یسقط عن الغیر؛ لعدم الحاجه.

و الأولی تفویضه إلی غیر أهله لاشتغالهم بالمصاب عنه.

و یکره الأکل عندهم؛ للمرسل (۳)، إلّا عند الضروره.

فصل [البکاء علی المیّت]

جواز البکاء علی المیّت مجمع علیه، و النصوص به مستفیضه (۴)، و ما نقل من تعذیب المیّت ببکاء أهله (۵) عامیّ لا عبره به.

و الحقّ جواز النوح علیه بالحقّ لا بالباطل، وفاقاً للمعظم؛ لنقل الإجماع (۶). و الجمع بین المستفیضه المجوّزه الوارده فی موارد مختلفه و الأخبار الناهیه عنه، بحمل الاولی علی الحقّ و الثانیه علی الباطل.

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۳۵ الباب ۶۷ من أبواب الدفن.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۳۸ الحدیث ۳۵۰۹.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۳۶ الحدیث ۳۵۰۴.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۷۹ الباب ۸۷ من أبواب الدفن.

۵- صحیح مسلم: ۲/ ۵۳۲ الباب ۹ من کتاب الجنائز.

۶- منتهی المطلب: ۱/ ۴۶۶ (ط، ق).

و قیل بتحریمه مطلقاً (۱) أخذاً بإطلاق الثانیه، و ضعفه ظاهر.

و لا خلاف فی تحریم اللطم و الخدش و جزّ الشعر؛ لما فیه من السخط لقضاء اللّه، و یدلّ علیه بعض الأخبار (۲) أیضاً.

و فی شقّ الثوب أقوال. و المشهور منها تحریمه إلّا علی الأب أو الأخ، و هو مقتضی الجمع بین الأدلّه، إلّا أنّه یقتضی جوازه للزوج أیضاً.

فصل [زیاره القبور]

زیاره القبور مستحبّه بالإجماع و المستفیضه (۳)، و إطلاقها یفید استحبابها فی کلّ وقت. و یتأکّد فی الاثنین و الخمیس؛ للحسن و غیره (۴)، و فی غداه السبت؛ للخبر و المرسل (۵).

و الاستحباب یعمّ النساء، وفاقاً للأکثر؛ للعمومات و فعل فاطمه سلام اللّه علیها (۶). و فتوی الفاضلین بکراهتها لهنّ (۷) ضعیف، و تعلیلها علیل.

و یستحب للزائر أن یقرأ القدر سبعاً بعد وضع یده علی القبر مستقبل القبله؛

۱- المبسوط: ۱/ ۱۸۹، الوسیله إلی نیل الفضیله: ۶۹.

۲- لاحظ! وسائل الشیعه: ۳/ ۲۷۱ الباب ۸۳ من أبواب الدفن.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۲۳ الباب ۵۵ من أبواب الدفن.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۲۳ و ۲۲۴ الحدیث ۳۴۶۷ و ۳۴۶۹.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۲۴ الحدیث ۳۴۶۸ (بسندین).

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۲۴ الحدیث ۳۴۶۷ و ۳۴۶۸.

۷- المعتبر: ۱/ ۳۳۹، منتهی المطلب: ۱/ ۴۶۷ (ط، ق)، لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۱۷۲ و ۱۷۳.

للمرسل و الخبر (۱).

و قد ورد استحباب غیره من السور، و مطلق القرآن، و بعض الأدعیه، کما ذکر فی مؤلّفات الأصحاب (۲).

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۲۲۷ و ۲۲۶ الحدیث ۳۴۷۹ و ۳۴۷۵.

۲- لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۱۷۱.

بحث الأغسال المسنونه

فصل

يستحب:

الغسل للجمعه، وفاقاً للمعظم؛ للمستفيضه (۱). و ظاهر الصدوقين وجوبه (۲)؛ لمستفيضه اخرى (۳) حملت على تأكّد الندب جمعاً.

و وقته من طلوع الفجر إلى الزوال، بالمستفيض من الخبر (۴)، و نقل الإجماع (۵). و كلّما قرب من الزوال كان أفضل؛ لصريح الرضوى (۶)، و تعليله بتأكّد الغرض عليل.

و يقضى لو فاته إلى آخر السبت؛ للموثّق و الخبر (۷). و خائف الإعواز يقدّم يوم الخميس؛ للخبرين (۸).

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۱۱ الباب ۶ من أبواب الأغسال المسنونه.

۲- نقل عن والد الصدوق فى الحدائق الناضره: ۴/ ۲۱۷، من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۶۱ ذيل الحديث ۲۲۶.

۳- لاحظ! وسائل الشيعه: ۳/ ۳۱۱ الباب ۶ من أبواب الأغسال المسنونه، الحدائق الناضره: ۴/ ۲۱۵ و ۲۱۶.

۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۲۲ الباب ۱۱ من أبواب الأغسال المسنونه.

۵- الخلاف: ۱/ ۲۲۰ المسأله ۱۸۸.

۶- فقه الرضا عليه السّلام: ۱۷۵، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۰۸ الحديث ۲۵۸۱.

۷- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۲۱ الحديث ۳۷۶۰، ۳۲۰ الحديث ۳۷۵۹.

۸- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۱۹ و ۳۲۰ الحديث ۳۷۵۵ و ۳۷۵۶.

ص: ۴۲۹

و لأوّل ليله من رمضان. و ليله السابع عشر منه. و الثلاث المشهوره، بالإجماع و استفاضه الصحاح و غيرها (۱). و يتكرّر فى الأخيره فى آخرها؛ للخبر (۲).

و ليله النصف منه، بالإجماع و خبرين أوردهما فى «الإقبال» (۳).

و كلّ ليله من العشر الأُخر؛ لآخرين فيه (۴).

و ليالى الإفراد كلّها، كما فى «المصباح» و «الإقبال» (۵)، و إن لم نعثر فيها على أثر.

و ليله الفطر؛ للشهره و الخبر (۶).

و يوم عرفه، بالإجماع و المستفيضه و الصحيح (۷).

و يومى العيدين، بالإجماع و استفاضه الصحاح و غيرها (۸)، و يمتدّ بامتداد الصلاه وفاقاً لظاهر الأكثر. لا كإيماء (۹) الخبر بامتداد اليوم (۱۰) كظاهر الشهيد لإطلاق النصوص (۱۱)؛ لتقييدها بما مرّ.

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۲۵ الباب ۱۴ من أبواب الأغسال المسنونه.

۲- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۱۱ الحديث ۳۷۲۷.

۳- إقبال الأعمال: ۱۵۰، وسائل الشيعه: ۳/ ۳۲۵ و ۳۲۶ الحديث ۳۷۷۰ و ۳۷۷۸.

۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۲۶ و ۳۲۷ الحديث ۳۷۷۹ و ۳۷۸۳.

۵- مصباح المتهجّد: ۶۳۶، إقبال الأعمال: ۱۲۱.

۶- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۲۸ الحديث ۳۷۸۵.

۷- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۰۳ و ۳۰۹ الباب ۱ و ۲ من أبواب الأغسال المسنونه و ۳۰۶ الحديث ۳۷۱۷.

۸- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۲۸ الباب ۱۵ من أبواب الأغسال المسنونه.

۹- فى النسخ الخطيه: (لايماء)، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

۱۰- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۳۰ الحديث ۳۷۹۴.

۱۱- ذكرى الشيعه: ۱/ ۲۰۲.

و ليله النصف من رجب، و يوم المبعث، كما فى «المصباح» و «الجمل» (۱)، و يدلّ على الأوّل النبوى المروى فى «الإقبال» (۲)، و قول الفاضل بورود روايه به (۳). و لا حجّه للثانى، و تعليله بشرافه الوقت عليل.

و ليله النصف من شعبان؛ لخبرين أحدهما فى «المصباح» (۴).

و يوم الغدير؛ للإجماع و صريح الرضوى (۵)، و خبرين أحدهما فى «الإقبال» (۶).

و المباهله؛ للموثّق (۷)، و حملها على إيقاعها مع الخصوم دون اليوم المعروف بعيد، و إن استحبّ له أيضاً؛ للخبر (۸).

و يوم النيروز؛ للخبر (۹).

و للإحرام؛ لظاهر الخبر (۱۰) و نقل الإجماع من الشيخين (۱۱). و أوجبه العمانى (۱۲)؛ لموجبات حملت على تأكّد الندب جمعاً.

۱- مصباح المتهجد: ۸۰۷ و ۸۱۴، الرسائل العشر (الجمل و العقود): ۱۶۷.

۲- إقبال الأعمال: ۶۲۸.

۳- لم نعثر عليه فی مظانّه.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۳۵ الحدیث ۳۸۰۴، مصباح المتهجد: ۸۵۳.

۵- فقه الرضا علیه السّلام: ۸۲، مستدرک الوسائل: ۲/ ۴۹۷ الحدیث ۲۵۵۱.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۳۸ الحدیث ۳۸۱۰، إقبال الأعمال: ۴۷۴، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۲۰ الحدیث ۲۶۱۳.

۷- وسائل الشیعه: ۲/ ۳۰۳ و ۳۰۴ الحدیث ۳۷۱۰.

۸- وسائل الشیعه: ۷/ ۱۳۴ الحدیث ۸۹۳۲.

۹- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۳۵ الحدیث ۳۸۰۵.

۱۰- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۰۵ الحدیث ۳۷۱۴.

۱۱- المقنعه: ۵۰، الخلاف: ۲/ ۲۸۶ المسأله ۶۳.

۱۲- نقل عنه فی الحدائق الناضره: ۴/ ۱۸۳.

و زیاره الحجج علیهم السّلام؛ للمستفیضه العامّه و الخاصّه (۱).

و الاستسقاء؛ للموثّق (۲).

و التوبه عن فسق أو کفر؛ للصحیح (۳).

و للسعی إلی رؤیه المصلوب مطلقاً؛ للمرسل (۴)، و قول الحلبی بوجوبه (۵) لا عبره به.

و لصلاه الحاجه؛ للإجماع و المستفیضه (۶).

و الاستخاره؛ لنقل الإجماع (۷) و الموثّق و الرضوی (۸).

و صلاه الکسوف المستوعب؛ لظاهر الصحیح (۹) و صریح الرضوی (۱۰)، و قضائها مع تعمّد الترک وفاقاً للأکثر. و الحلبی (۱۱) کالدیلمی أوجبه (۱۲). و المرتضی

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۰۳ الباب ۲۹ من أبواب الأغسال المسنونه، ۱۴/ ۳۹۰ الباب ۲۹، ۴۸۳ الباب ۵۹، ۵۶۹ الباب ۸۸ من أبواب المزار و ما یناسبه.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۰۴ الحدیث ۳۷۱۰.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۳۱ الحدیث ۳۷۹۵.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۳۲ الحدیث ۳۷۹۸.

۵- الکافی فی الفقه: ۱۳۵.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۳۳ الباب ۲۰ من أبواب الأغسال المسنونه، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۱۶ الباب ۱۴ من أبواب الأغسال

المسنونه.

٧- المعتبر: ١/ ٣٥٩، وسائل الشيعه: ٣/ ٣٠٤ الحديث ٣٧١٠.

٨- وسائل الشيعه: ٣/ ٣٠٤ الحديث ٣٧١٠، فقه الرضا عليه السّلام: ٨٢، مستدرك الوسائل: ٢/ ٤٩٧ الحديث ٢٥٥١.

٩- وسائل الشيعه: ٣/ ٣٠٧ الحديث ٣٧١٨.

١٠- فقه الرضا عليه السّلام: ١٣٥، مستدرك الوسائل: ٢/ ٥١٨ الحديث ٢٦١٠.

١١- الكافى فى الفقه: ١٣٥.

١٢- المراسم: ٥٢.

كالمفيد لم يشترط الاستيعاب فى الاستحباب (١).

لنا: المرسل و الرضوى (٢)، مؤيّدين بالأصل و نقل الإجماع من الحلّى (٣).

للموجب: ظهورها فى الوجوب. قلنا: يتعيّن حملهما على الندب؛ لعدم صلاحيّتهما لإثباته.

و للمفيد: إطلاق المرسله (۴). قلنا: تقيّد بما مرّ، و إلّا لزم ما يخالف النصّ و الإجماع.

و أخذ التربه؛ للخبر كما فى «المزار الكبير» (۵).

و لدخول الحرم و مكّه و الكعبه و المدينه؛ للمستفيضه (۶)، و مسجديهما؛ للخبر (٧).

و للمولود حين الولاده؛ للموثّق (٨). و قيل بوجوبه (٩)؛ لظاهره. قلنا: قد قارنه ما يعيّن الحمل على الندب.

و استحبّه الشيخ لمسّ الميّت المغسول (١٠)، و للجنب الميّت؛ للخبرين (١١).

١- نقل عنه فى مدارك الأحكام: ٢/ ١٧٠، المقنعه: ٥١.

٢- وسائل الشيعه: ٣/ ٣٠۵ الحديث ٣٧١١، فقه الرضا عليه السّلام: ١٣٥، مستدرك الوسائل: ٢/ ٥١٨ الحديث ٢٦١٠.

٣- السرائر: ١/ ٣٢١.

۴- وسائل الشيعه: ٣/ ٣٣۶ الحديث ٣٨٠۶.

۵- نقل عنه فى بحار الأنوار: ٩٨/ ١٣٨ و ١٣٩ الحديث ٨٣.

۶- وسائل الشيعه: ٣/ ٣٠٣ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه.

٧- وسائل الشيعه: ٣/ ٣٠٧ الحديث ٣٧١٩.

٨- وسائل الشيعه: ٣/ ٣٠۴ الحديث ٣٧١٠.

٩- لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ١٨٩.

۱۰- تهذیب الأحکام: ۱/ ۴۳۰ ذیل الحدیث ۱۳۷۳.

۱۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۵۴۱ الحدیث ۲۸۵۶ و ۲۸۵۷.

و المفید لرمی الجمار و ملاقاه ماء غالب النجاسه (۱).

و ابن زهره لصلاه الشکر (۲).

و الفاضل للإفاقه من الجنون؛ لما قیل أنه یمنی (۳).

و بعض الثالثه لتطیّب المرأه لغیر زوجها (۴)؛ لظاهر الخبر (۵).

و الإسکافی لکلّ وقت أو مکان شریف، و لکلّ مخوف سماوی، و فعل یتقرّب به أو یلجأ منه إلی اللّه (۶)، و فی دلیل الکلّ نظر.

مسأله ما للزمان فهو ظرفه، و وجهه ظاهر، فمتی أوقعه فیه فقد أدی السنّه و إن أحدث بعده، کما فی الصحیح و الخبر (۷).

و ما للفعل أو المکان یقدّم علیه، إلّا فی البعض؛ لظاهر النصّ و توقّف الباعث علیه، و لو أحدث قبل الغایه أعاد وفاقاً للشهیدین (۸)؛ للموثّق و الصحیحین (۹) و تحصیلًا للباعث. و خلافاً للمشهور؛ لإطلاقات قیّدت بعدم تخلّل الحدث جمعاً.

و قد عرفت تداخلها و وجوب الوضوء معها، خلافاً للمرتضی (۱۰). و الظاهر بدلیّه التیمّم عنها مع فقد الماء کما یأتی.

۱- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۱/ ۲۰۰.

۲- غنیه النزوع: ۶۲.

۳- نهایه الإحکام: ۱/ ۱۷۹.

۴- لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۲۳۶ و ۲۳۷.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۳۹ الحدیث ۳۸۱۲.

۶- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۱/ ۱۹۹.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۱۰ الحدیث ۳۷۲۵، ۳۲۳ الحدیث ۳۷۶۵.

۸- البیان: ۵۵، روض الجنان: ۵۷، للتوسّع لاحظ! مفتاح الکرامه: ۳/ ۱۱۰ و ۱۱۱.

۹- وسائل الشیعه: ۱۴/ ۲۴۸ الحدیث ۱۹۱۱۵، ۱۲/ ۳۲۹ الحدیث ۱۶۴۳۰، ۱۳/ ۲۰۱ الحدیث ۱۷۵۶۶.

۱۰- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۱/ ۲۰۳.

بحث التیمّم

اشاره

و شرعیّته ثابته بالثلاث (١). و یجب لما تجب له المائیّه، و یبیح ما تبیحه. خلافاً للفخری فی استباحه اللبث و المسّ (٢)، و یلزمه إلحاق الطواف.

لنا: دعوی الإجماع من والده (٣)، و استفاضه النصوص بطهوریّته (۴)، و جعله فی الصحیح بمنزله الماء (۵)، و قوله صلّی اللّه علیه و سلّم فی خبر أبی ذر: «یکفیک الصعید عشر سنین» (۶). و مفهوم الغایه فی قوله حَتَّیٰ تَغْتَسِلُوا (٧) لا یثبت مطلوبه؛ إذ تخصیص الأصل بالأکثر لا ینافی بدلیّه التیمّم بدلاله خارجه.

و الظاهر استحبابه لما یستحبّ له المائیّه مطلقاً؛ لإطلاق ما مرّ، و قول الرضا علیه السّلام: «التیمّم غسل المضطر و وضوؤه» (٨) لا مع رافعیّه المبدل أو کونه ممّا یستحب له مطلق الطهاره لا خصوصیّه أحد الفردین و لا عدمه مطلقاً؛ لاندفاع الکلّ بعموم البدلیّه.

١- أی: بالکتاب و السنّه و الإجماع.

٢- إیضاح الفوائد: ١/ ۶۶ و ۶٧.

٣- تذکره الفقهاء: ٢/ ١٨٩، منتهی المطلب: ٣/ ١۴٧.

۴- وسائل الشیعه: ٣/ ٣٨۵ الباب ٢٣ من أبواب التیمّم.

۵- وسائل الشیعه: ٣/ ٣٧٩ الحدیث ٣٩١٨.

۶- وسائل الشیعه: ٣/ ٣٨٩ الحدیث ٣٩٣٧.

٧- النساء (۴): ۴٣.

٨- فقه الرضا علیه السّلام: ٨٨.

ص: ۴٣۵

و یستحبّ للنوم و إن وجد الماء؛ للإجماع و المرسل (١).

و لصلاه المیّت کذلک؛ لنقل الإجماع (٢) و الموثّق و المرسل (٣)، و التقیید بخوف الفوت بالوضوء کالإسکافی و المحقّق (۴)؛ لوروده فی الحسن فی کلام الراوی (۵) ضعیف.

و یجب أیضاً لخروج الجنب من أحد المسجدین بالإجماعین و الصحیح و المرفوع (۶) و قول الرضا علیه السّلام (٧).

و یقدّم علی الغسل مع إمکانه لو نقص زمانه عن زمانه، وفاقاً للشهیدین (٨)، لا مطلقاً کظاهر الأکثر، و لا العکس مطلقاً کما احتمله بعض من تأخّر (٩).

لنا: الجمع بین أدلّه التیمّم و مطلقات اشتراطه بفقد الماء و وجوب الغسل علی الجنب، بتخصیص الاولی بتعذّر الغسل و نقصان زمانه عن زمانه، لا بالأوّل فقط؛ إذ الثالث مجرّد احتمال لم یقل به أحد (١٠).

۱- وسائل الشیعه: ۱/ ۳۷۸ الحدیث ۱۰۰۱.

۲- الخلاف: ۱/ ۱۶۰ و ۱۶۱ المسأله ۱۱۲، روض الجنان: ۱۳۲.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۱۱ و ۱۱۲ الحدیث ۳۱۶۲ و ۳۱۶۶.

۴- نقل عنه فی ذکری الشیعه: ۱/ ۲۰۸، المعتبر: ۱/ ۴۰۵.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۱۱۱ الحدیث ۳۱۶۳.

۶- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۰۶ و ۲۰۵ الحدیث ۱۹۳۶ و ۱۹۳۳.

۷- فقه الرضا علیه السّلام: ۸۵، مستدرک الوسائل: ۱/ ۴۵۹ الحدیث ۱۱۵۷.

۸- ذکری الشیعه: ۱/ ۲۰۷، روض الجنان: ۱۹.

۹- الحدائق الناضره: ۴/ ۴۰۵.

۱۰- قال البحرانی رحمه اللّه: و بما حققناه فی المقام یظهر لک قوه القول المذکور و انّه عار عن وصمه القصور. (الحدائق الناضره: ۴/ ۴۰۵)، فعلی هذا لیس مجرد احتمال.

ص: ۴۳۶

للأکثر: إطلاق الأُولی و تحریم مطلق الکون فی المسجد علی الجنب، خرج ما للتیمّم و الخروج بالدلیل و الضروره، فیبقی الباقی.

و أُجیب عن الأوّل بابتنائه علی ما هو الغالب من تعذّر الغسل و أقلّیه زمان التیمّم عن زمانه. و عن الثانی بأنّ تحریم الکون یوجب الاقتصار علی أقلّه عند الضروره، فیقدّم الغسل مع أقلیّه زمانه، کما هو الفرض. و یلحق به المساواه؛ للجمع مع عدم قائل بالفصل.

و یظهر بذلک أنّ اللازم تقدیم ما هو الأقل کوناً من الغسل و التیمّم و الخروج، و مع التساوی یقدّم الأوّل ثمّ الثانی.

ثمّ فی إباحته الصلاه و مثلها: ثالثها و هو الحق إباحته مع تعذّر الماء مطلقاً؛ لعموم المبیحه، و عدمها مع وجوده بعده؛ لتوقّفه علی فقده. و لو وجده عنده ففیه- علی ما اخترناه تفصیل لا یخفی.

و مورد النص المحتلم و التعدیه إلی کلّ جنب لاتّحاد الطریق.

و علی ما اخترناه من تقدیم الأقل من الثلاثه تکون الحائض مثله؛ لمحرّمات الکون، فالاحتجاج به علی سقوطه عنها مطلقاً کالاحتجاج بالمرفوع (۱) علی وجوبه أو ندبه کذلک ساقط.

و الحق عدم التعدیه إلی باقی المساجد (۲)؛ لعدم النصّ و توقیفیّه العباده، مع وجود الفارق. و قول الشهید باستحبابه (۳) ضعیف، و تعلیله علیل.

۱- وسائل الشیعه: ۲/ ۲۰۵ الحدیث ۱۹۳۳.

۲- فی النسخ الخطّیه (ما فی المساجد)، و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

۳- ذکری الشیعه: ۱/ ۲۰۷.

ص: ۴۳۷

فصل يشترط التيمّم

ب:

عدم الماء؛ للإجماع و الآيه (۱) و الصحاح المستفيضه (۲).

أو عدم الثمن؛ للإجماع و صدق عدم الوجدان.

أو إيجاب بذله التلف؛ للوفاق و العمومات، أو الضرر بمعنى الحاجه فى الحال أو المال، وفاقاً للمعظم، جمعاً بين ما دلّ على البذل و إن كثر (۳) و خبرين فى «الدعائم» و «تفسير العيّاشى» (۴) و ما ورد فى نفى الضرر و العسر (۵) و جواز التيمّم عند الحاجه إلى الماء (۶) و الخوف من تضييع المال بالسعى إليه (۷)؛ للاشتراك فى السبب.

و المرتضى (۸) لم يقيّد البذل بعدم الضرر أخذاً بإطلاق الأوّل، و يلزمه طرح الثانى.

و قيّده «التذكره» ک «الذكرى» (۹) بعدم الإجحاف؛ لنقل الإجماع (۱۰) و لزوم

۱- النساء (۴): ۴۳.

۲- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۶۸ و ۳۷۹ و ۳۸۶ الحديث ۳۸۸۷ و ۳۹۱۸ و ۳۹۴۱.

۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۸۹ الباب ۲۶ من أبواب التيمّم.

۴- دعائم الإسلام: ۱/ ۱۲۱، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۴۹ الحديث ۲۶۹۰، تفسير العيّاشى: ۱/ ۲۷۱ الحديث ۱۴۶.

۵- البقره (۲): ۱۸۵، وسائل الشيعه: ۱۸/ ۳۲ الحديث ۲۳۰۷۳.

۶- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۸۸ الباب ۲۵ من أبواب التيمّم.

۷- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۴۲ الباب ۲ من أبواب التيمّم.

۸- نقل عنه فى المعتبر: ۱/ ۳۶۹.

۹- تذكره الفقهاء: ۲/ ۱۶۳ و ۱۶۴، ذكرى الشيعه: ۱/ ۱۸۴.

۱۰- غنيه النزوع: ۶۴، منتهى المطلب: ۳/ ۱۶.

ص: ۴۳۸

الحرج. و ردّ بمنعهما مع عدم الضرر، و لو أُريد بالإجحاف ما يوجبه يرجع إلى المختار.

و الإسكافى بعدم غلوّ الثمن أو زيادته عن ثمن المثل (۱) على اختلاف النقل منه حذراً من لزوم التضييع المحرّم كما فى السعى إلى الماء. و ردّ بالمنع و الفرق بوجوه.

أو بعجزه عن الوصول إليه: لمرض أو كبر؛ للإجماع و ظاهر الآيه (٢).

أو لضيق الوقت بحيث لا يدرك بعد التطهير ركعه؛ لظاهر الوفاق و عدم جواز تأخير الصلاه عن الوقت؛ للعمومات.

و حيث تعذّر الماء تعيّن التراب؛ لأنّه أحد الطهورين و بمنزلته. و مخالفه «المعتبر» (٣) لا عبره به، و احتجاجه بصدق الوجدان ساقط.

أو فقد الآله؛ لذلك و الصحيحين و الحسن (۴).

أو منع الزحام يوم الجمعه و العرفه عن الخروج للوضوء، بالإجماع و الموثّق و الخبر (۵). و الأمر بالإعاده فيهما محمول على الندب، وفاقاً للمحقّق (۶) و جماعه، دون الوجوب كالشيخ و الإسكافى (٧)؛ إذ الأمر يقتضى الإجزاء، فإيجاب الإعاده معه غير معقول.

١- نقل عنه فى المعتبر: ١/ ٣۶٩، تذكره الفقهاء: ٢/ ١۶۴.

٢- المائده (۵): ۶.

٣- المعتبر: ١/ ٣۶۶.

۴- وسائل الشيعه: ٣/ ٣۴٣ و ٣۴۴ الحديث ٣٨١٩ و ٣٨٢٠ و ٣٨٢٢.

۵- وسائل الشيعه: ٣/ ٣٧١ الحديث ٣٨٩٩ و ٣٨٩٨.

۶- المعتبر: ١/ ٣٩٩.

٧- المبسوط: ١/ ٣١، نقل عن الإسكافى فى المعتبر: ١/ ٣٩٩.

ص: ۴٣٩

أو الخوف بالطلب على محترم؛ للإجماع و ظاهر الصحيح (١) و صريح الخبرين (٢)، مع اعتضادها بالآيه (٣) و مقتضى العقل و موجبات صيانته، و بها يخصّص عموم الأمر بالطهارتين.

و لا فرق فى الخوف بين أن يكون بسبب أو لمجرّد الجبن؛ لأدلّه نفى العسر و الحرج (۴)، بل لظاهر الوفاق؛ إذ لم نعثر على مصرّح بالخلاف.

أو باستعماله، من تلف أو مرض أو قرح أو جرح أو عسر علاج أو بطء برء؛ لنقل الإجماع (۵) و المستفيضه من الصحاح و غيرها (۶) المعتضده بغير واحد من الآيات و العمومات. و ما فى بعضها (٧) من الأمر بإعاده الصلاه محموله على الندب؛ لمعارضتها بما هو أقوى.

و مقتضاها عدم الفرق بين متعمّد الجنابه و غيره. و قول الشيخين (٨) بعدم جوازه للأوّل شاذ، و ما استند إليه من الصحيحين و المرفوعين (٩) مع عدم مقاومتها لها و للمستفيضه (١٠) المجوّزه للجماع عند فقد الماء أو التضرّر به مقدوح بوجوه.

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۴۳ الحدیث ۳۸۱۹.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۴۲ الحدیث ۳۸۱۶ و ۳۸۱۷.

۳- البقره (۲): ۱۹۵.

۴- الحجّ (۲۲): ۷۸، البقره (۲): ۱۸۵.

۵- تذکره الفقهاء: ۲/ ۱۵۹.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۴۶ الباب ۵ من أبواب التیمّم.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۷۲ الباب ۱۶ من أبواب التیمّم.

۸- المقنعه: ۶۰، الخلاف: ۱/ ۱۵۶ المسأله ۱۰۸.

۹- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۷۳ و ۳۷۴ الحدیث ۳۹۰۳ و ۳۹۰۴ و ۳۷۳ الحدیث ۳۹۰۱ و ۳۹۰۲.

۱۰- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۴۷ و ۳۵۵ و ۳۶۹ و ۳۹۰ الحدیث ۳۸۲۸ و ۳۸۵۴ و ۳۸۹۲ و ۳۹۵۰.

أو من شین؛ للإجماع المحکیّ (۱) و المحقّق و لزوم دفع الضرر، و الظاهر اعتبار تفاحشه الموجب لضرر لا یتحمّل عاده، وفاقاً ل «الخلاف» و «المنتهی» و جماعه (۲)، لتلحق بالمرض و تشارکه فی الدلیل. لا کفایه مطلقه ک «النهایه» و «الروض» (۳)؛ لعدم النصّ و خروجه عن موضع الوفاق فیتناوله إطلاق موجبات الغسل و الوضوء و یؤیّده صحیحتا ابن مسلم و سلیمان (۴).

أو عطش: فی نفسه فی الحال أو المآل، بالإجماعین و الصحیحین و الحسن (۵).

أو أخیه المسلم، وفاقاً لدلاله الظواهر، علی أنّ حرمته کحرمته و أعظم من حرمه الصلاه و الکعبه. دون غیر المحترم من الحیوان، وفاقاً، و لا المحترم من الدواب عند بعضهم (۶)؛ لوجوب بذل الکثیر فی شراء الماء، فلا یبعد وجوب ذبحها و التطهّر به مع عدم الضرر و الحاجه؛ لصدق الوجدان. خلافاً للفاضلین (۷)؛ لأنّ الخوف علی المال یجوّز التیمّم، و فیه نظر.

و یمکن أن یقال: إهلاک محترم بدون الحاجه مع إمکان إیقاع الصلاه بالتیمّم قبیح عقلًا.

و لو أمکنه التطهّر و جمع المتساقط للشرب وجب، جمعاً بین الحقّین.

و خائف العطش لو کان له طاهر و نجس یتیمّم و یبقی الطاهر لشربه؛ لأنّ

۱- المعتبر: ۱/ ۳۶۵.

۲- الخلاف: ۱/ ۱۵۳ المسأله ۱۰۲، منتهی المطلب: ۳/ ۲۸، جامع المقاصد: ۱/ ۴۷۳، مسالک الأفهام: ۱/ ۱۱۱، مجمع الفائده و البرهان: ۱/ ۲۱۵.

۳- نهایه الإحکام: ۱/ ۱۹۵، روض الجنان: ۱۱۷.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۷۴ و ۳۷۳ الحدیث ۳۹۰۴ و ۳۹۰۳.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۸۸ و ۳۸۹ الحدیث ۳۹۴۴ و ۳۹۴۵ و ۳۹۴۷.

۶- مدارک الأحکام: ۲/ ۱۹۶.

۷- المعتبر: ۱/ ۳۶۸، منتهی المطلب: ۳/ ۲۳.

ص: ۴۴۱

رخصه التیمّم أوسع من رخصه استعمال النجس.

فصل [موارد تسویغ التیمّم]

لو بیع الماء بأجل وجب الشراء مع القدره و عدم الإجحاف؛ لوجوب تحصیل شرط الواجب مع المکنه. و فی حکمه اقتراض الثمن، و الدین المستغرق لا یمنع منهما؛ لصدق التمکّن.

و تقدّم النفقه الواجبه علی شرائه، و وجهه ظاهر.

و لا یجبره مالکه علی البیع أو الهبه؛ لتسلّط الناس علی أموالهم مع انتفاء الضروره، بخلاف الطعام فی المجاعه.

و ظاهر الجماعه وجوب قبول بذل الماء؛ لصدق الوجدان و عدم المنّه عاده. دون ثمنه؛ لوجودها. و الشیخ خالفهم فی الثانی (۱)؛ لجواز انتفائها و عدم الدلیل علی إسقاطها تحصیل شرط الواجب، و هو غیر بعید.

و کلّ مرض لا یضرّه استعمال الماء لا یوجب التیمّم عندنا، و مخالفه بعض العامّه (۲)؛ لعموم الآیه (۳) لا عبره به. و خوف ما یتحمّل عاده من مرض یسیر لا یسوّغ التیمّم، وفاقاً للفاضلین (۴)؛ لعموم الأمر بالطهارتین مع عدم شمول المرض و الضرر و الحرج فی الکتاب و السنّه لما یتحمّل عاده. و خلافاً للشهید و بعضهم (۵)؛

۱- المبسوط: ۱/ ۳۱.

۲- المجموع: ۲/ ۲۸۴ و ۲۸۵.

۳- النساء (۴): ۴۳.

۴- المعتبر: ۱/ ۳۶۵، تذکره الفقهاء: ۲/ ۱۶۰.

۵- ذکری الشیعه: ۱/ ۱۸۶، الحاشیه علی مدارک الأحکام للوحید البهبهانی رحمه اللّه: ۲/ ۹۷.

ص: ۴۴۲

لنفی العسر و الحرج، و جوابه ظاهر.

و معرفه الضرر من استعمال الماء بالظن الحاصل من تجربه أو إخبار عدل، وفاقاً، أو فاسق أو صبیّ أو کافر کما صرّح فی «النهایه» (۱)، بل لم نعثر علی مصرّح بالخلاف؛ لأنّ المفهوم من الآیه (۲) اعتبار الظن، فیکفی حصوله بأیّ نحو اتّفق.

و خائف البرد یسخّن الماء مع الإمکان و لو احتاج إلی شراء الحطب أو استئجار المسخّن وجب مع المکنه، و العاجز عن الحرکه لو أمکنه استئجار من یناوله الماء وجب، و أدلّه الکل ظاهره.

و إزاله الخبث أولی من رفع الحدث بالإجماع، جمعاً بین الواجبین. و ینعکس الأولویّه مع فقد ما یتیمّم [به]؛ لانتفاء البدل الموجب للجمع حینئذٍ و اشتراط الصلاه بالطهاره مطلقاً، بخلاف إزاله الخبث.

و شرعیّه التیمّم علی العزیمه لا الرخصه، فلو خالف لم یجزئ؛ لعدم إتیانه بالمأمور به و النهی عن استعمال الماء المقتضی للفساد فی العباده. و القول بالإجزاء (۳)؛ لإتیانه بالأصل ضعیف.

و فاقد الماء یلزمه الطلب، بالإجماعین و ظاهر الآیه (۴) و صریح الحسن و الخبر (۵). و المعارض (۶) محمول علی حاله الخوف.

و حدّه: رمیه سهم فی الحزنه، و سهمین فی السهله، وفاقاً للمعظم؛ للخبر (۷)

۱- نهایه الإحکام: ۱/ ۱۹۵.

۲- النساء (۴): ۴۳.

۳- لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۲۸۸.

۴- النساء (۴): ۴۳.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۴۱ الحدیث ۳۸۱۴ و ۳۸۱۵.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۴۳ الحدیث ۳۸۱۸.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۴۱ الحدیث ۳۸۱۵.

المعتضد بدعوی الإجماع من «الغنیه» (۱) و تواتر الأخبار به من الحلّی (۲).

و خلافاً للشیخ حیث حدّه برمیه أو رمیتین مطلقاً (۳)، و لا حجّه له. و لمن إحاله إلی العرف (۴)، و ضعفه مع ثبوت التقدیر شرعاً ظاهر.

و النص خال عن التقیید بالأربع، کما فی الفتاوی (۵)، إلّا أنّ الاعتبار یساعده.

و لا یجب الزائد عن المقدّر، کما فی الخبر (۶). و ما فی الحسن (۷) من الطلب ما دام الوقت باقیاً محمول علی الندب، أو القطع بالإصابه، أو ظنّها، أو تحدید زمان الطلب لا مقداره.

و إنّما یجب الطلب مع احتمال الإصابه، فلو علم عدمها مطلقاً أو فی جهه سقط وفاقاً؛ لانتفاء الفائده.

و الظن لا یلحق بالیقین وفاقاً للفاضل و غیره (۸)؛ لجواز کذبه. خلافاً للإسکافی (۹)؛ لقیامه مقام العلم، و ضعفه ظاهر.

و لو علم وجوده فى أزيد من النصاب وجب قصده مع الإمكان ما لم يخرج الوقت؛ لوجوب تحصيل شرط الواجب.

۱- غنيه النزوع: ۶۴.

۲- السرائر: ۱/ ۱۳۵.

۳- المبسوط: ۱/ ۳۱.

۴- مدارک الأحکام: ۲/ ۱۸۱.

۵- المهذب: ۱/ ۴۷، غنيه النزوع: ۶۴، شرائع الإسلام: ۱/ ۴۶.

۶- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۴۱ الحديث ۳۸۱۵.

۷- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۴۱ الحديث ۳۸۱۴.

۸- منتهى المطلب: ۳/ ۴۸، مدارک الأحکام: ۲/ ۱۸۲.

۹- نقل عنه فى مختلف الشيعه: ۱/ ۴۱۴ و ۴۱۵.

و الاستنابه جائزه فيه مع الاختيار، واجبه بدونه و لو بأُجره مع القدره؛ لما ذكر. و يشترط عداله النائب على الأوّل مطلقاً، و على الثانى مع إمكانها، و يحتسب لهما على التقديرين.

و لا عبره بالطلب قبل الوقت؛ لعدم المخاطبه و إطلاق الحسن (۱)، فيعيده مع احتمال التجدّد لا بدونه.

و لو فات به غرض يضرّه سقط على الأظهر، دفعاً للضرر، و كذا لو خاف على محترم بمفارقه رحله؛ للخبرين و فحوى الصحيح (۲).

و المخلّ بالطلب لو تيمّم و صلّى فى السعه يعيد مطلقاً؛ لاقتضاء الأمر بالطلب للنهى عن الصلاه، و هو موضع الوفاق. و فى الضيق لا يعيد كذلک على الأظهر. و الشيخ (۳): يعيد مطلقاً، و الأكثر: إذا وجد الماء بعدهما.

لنا: الأصل، و حصول الامتثال المقتضى للإجزاء، و اشتراط القضاء بفوات الأداء، و ما دلّ على أنّ من صلّى بالتيمّم لا يلزمه القضاء.

للمخالف: خبر (۴) يفيد الإعاده مع النسيان فى السعه، و هو غير مدّعاه.

و لو نسيه فى رحله و صلّى بالتيمّم أجزأه فى الضيق دون السعه، وفاقاً لظاهر الصدوق (۵) و معظم الثالثه، لا مطلقاً كظاهر السيّد و المحقّق (۶)، و لا إن اجتهد و طلب كالشيخ و الفاضل (۷).

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۴۱ الحديث ۳۸۱۴.

۲- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۴۲ و ۳۴۳ الحديث ۳۸۱۶ و ۳۸۱۷ و ۳۸۱۹.

۳- المبسوط: ۱/ ۳۱.

۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۶۷ الحديث ۳۸۸۵.

۵- من لا يحضره الفقيه: ۱/ ۱۶۰ ذيل الحديث ۲۲۴.

۶- نقل عن السيد فی ذكری الشيعه: ۱/ ۱۸۳، المعتبر: ۱/ ۳۶۷.

۷- المبسوط: ۱/ ۳۱، منتهی المطلب: ۳/ ۱۴۴.

لنا: علی الأوّل: ما تقدّم، و عموم رفع النسيان و عدم التمكّن من رفعه، فهو كعدم الوصله. و علی الثانی: الخبر (۱)، و تعلّق النهی بالصلاه لضدّيتها لما أُمر به.

و لنا: حمل الخلاف الأوّل علی الضيق و الثانی علی السعه، ليرجع إلی المختار.

و إراقه الماء أو بذله قبل الوقت لا يوجب الإعاده إجماعاً، و بعده علی الأشهر؛ لما مرّ. خلافاً للشهيد رحمه اللّه فی مختصريه (۲)؛ للتفريط، و ضعفه ظاهر. و ظاهر «المعتبر» (۳) كون المختار موضع الوفاق.

و لو وجد ماء و لم يستعمله إلی التضيّق وجب التيمّم و الأداء، وفاقاً للفاضل (۴) و أكثر الثالثه، لا التطهّر و القضاء كالشيخ و المحقّق (۵).

لنا: ما ورد فی الصحاح (۶) من إطلاق طهوريّه التيمّم، و أنّه أحد الطهورين و بمنزله الماء و أنّ ربّهما واحد، و وجوب الصلاه فی وقتها بالآيه و النصوص (۷)، و اشتراطها بالمائيّه إذا لم يؤدّ إلی خروج الوقت، و معه يتعيّن الترابيّه كما يومی إليه الظواهر و تشهد به جزئيّات الموارد. علی أنّ شرعيّه التيمّم لإيقاعها فی الوقت، و إلّا كان اللازم التأخير و القضاء عند تعذّر المائيه و الأداء، و المعلوم خلافه.

للمخالف: تعليق وجوب التيمّم فی الآيه (۸) علی عدم وجدان الماء، و مفهومه عدمه عند وجوده. قلنا: المتبادر من عدم وجدانه عدم التمكّن من التطهّر

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۶۷ الحديث ۳۸۸۵، للتوسّع لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۲۵۶ و ۲۵۷.

۲- الدروس الشرعيه: ۱/ ۱۳۱، البيان: ۸۴.

۳- المعتبر: ۱/ ۳۶۶.

۴- منتهی المطلب: ۳/ ۳۸.

۵- لم نعثر عليه فی كتب الشيخ، نسب إليه فی جامع المقاصد: ۱/ ۴۶۷، المعتبر: ۱/ ۳۶۶.

۶- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۸۵ الباب ۲۳ من أبواب التيمّم.

۷- الإسراء (۱۷): ۷۸، وسائل الشيعه: ۴/ ۱۰۷ الباب ۱ من أبواب المواقيت.

۸- المائده (۵): ۶.

ص: ۴۴۶

به للصلاه بحیث تدرک فی وقتها، لا عدم وجوده.

و وجود ما لا یکفی للطهاره کونه کعدمه؛ لظاهر الوفاق و الآیه و الصحاح المستفیضه (۱). و ما نسب إلی الشیخ من التبعیض (۲) لا عبره به.

و لو تعذّر غسل عضو مریض أو نجس تیمّم؛ لعدم شرعیّه التبعیض، و انتفاء المرکّب بانتفاء جزئه.

و لو وسع الماء إحدی الطهارتین عند اجتماعهما تیمّم عن الآخر، و وجهه ظاهر.

فصل [ما به التیمّم]

اشاره

ما به التیمّم هو الأرض، وفاقاً للمعظم، لا مجرّد التراب کالمرتضی و الحلبی (۳).

لنا: الآیه (۴) و الصحاح المستفیضه (۵)، و لا یعارضها المتضمّنه للتراب (۶)؛ لأنّه أغلب الإجزاء، بل أولی فی الاستعمال.

للمرتضی: النبوی المشهور (۷)، و المروی منه فی کتب الأخبار بحذف

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۸۶ و ۳۸۷ الحدیث ۳۹۴۰ ۳۹۴۲.

۲- لاحظ! روض الجنان: ۱۱۹.

۳- نقل عن المرتضی فی المعتبر: ۱/ ۳۷۲، الکافی فی الفقه: ۱۳۶.

۴- المائده (۵): ۶.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۴۳ و ۳۶۸ و ۳۸۴ الحدیث ۳۸۱۹ و ۳۸۸۷ و ۳۹۲۹.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۴ و ۳۵۶ الحدیث ۳۸۴۹ و ۳۸۵۵، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۲۸ الباب ۵ من أبواب التیمّم.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۰ الحدیث ۳۸۳۹ ۳۸۴۱.

ص: ۴۴۷

التراب، علی أنّ مفهوم الخطاب لا حجّیه فیه. و لو سلّمت فإذا لم یخرج مخرج الغالب.

فروع:

الأوّل:

اشاره

التراب بألوانه من الأرض، و منه الأرمنى، و طين الدواء، و كذا المدر و الحصى، فيصحّ التيمّم بالكلّ.

و يصحّ بالحجر بأنواعه وفاقاً للمشهور؛ لأنّه من الأرض بالإجماع و العرف و اللغه (۱)، فيتناوله مجوّزات التيمّم بها.

و خلافاً للإسكافى مطلقاً (۲)؛ لخروجه منها بالتحجّر، و ضعفه بيّن. و للشيخين و الحلّى عند الاختيار (۳)، و لم أقف لهم على حجّه؛ إذ لو كان من الأرض يثبت الجواز مطلقاً، و إلّا المنع كذلك.

و بالجصّ و النوره قبل الإحراق لا بعده، وفاقاً للمشهور فى الموضعين؛ للتسميه و عدمها. و منع الحلّى فى الأوّل مطلقاً (۴) و الشيخ عند الاختيار (۵) ضعيف، و إطلاق الخبرين (۶) حجّه عليهما. و تجويز السيّد و الديلمى (۷) فى الثانى للخبرين،

۱- لاحظ! مجمع البحرين: ۳/ ۸۵، لسان العرب: ۳/ ۲۵۴.

۲- نقل عنه فى مختلف الشيعه: ۱/ ۴۲۰.

۳- المقنعه: ۶۰، النهايه: ۴۹، السرائر: ۱/ ۱۳۷.

۴- السرائر: ۱/ ۱۳۷.

۵- النهايه: ۴۹.

۶- مستدرك الوسائل: ۲/ ۵۳۲ الحديث ۲۶۴۶ و ۲۶۴۷.

۷- نقل عن السيد فى المعتبر: ۱/ ۳۷۵، المراسم: ۵۴.

ص: ۴۴۸

مردود بضعفهما بلا انجبار و عدم مقاومتهما لأدلّه اعتبار التسميه.

و بالتراب المستعمل و الملاصق للميّت إن لم يعلم بنجاسته وفاقاً؛ لثبوت التسميه و عدم المانع. و منع بعض العامّه فيهما (۱) ضعيف.

و بالسبخه و الرمل، خلافاً للإسكافى فى الأوّل (۲)، و بعض العامّه فى الثانى (۳)، و القطع بصدق الاسم حجّه عليهما. و الظاهر وفاقهم على الكراهه فيهما، و لعلّه الحجّه؛ إذ لم أقف على أثر.

و بالأرض النديّه إذا لم يصدق الطين عليها؛ لظاهر الصحيح و المضمر (۴).

و لا يصحّ بالخزف و الآجر؛ للاستحاله وفاقاً للإسكافى و المحقّق (۵). و قيل بالجواز (۶)؛ للشك فيها، و شهاده العرف تدفعه،

على أنّ موجب الجواز القطع بها، لا الشكّ فيها، و التمسّك بالاستصحاب فى الأمور الخارجه ضعيف.

قيل: ثبوت الأرضيّه للحجر يوجب ثبوتها لها (۷)؛ لكونه أقوى استمساكاً منهما.

قلنا: العرف كاللغه فارق.

و لا- بالمعادن كالكحل و الزرنيخ و غيرهما، وفاقاً للمعظم؛ لعدم التسميه، و خلافاً للعمانى؛ للخروج منها و الجزئيّه. و فيه أنّ المناط التسميه، دون الخروج.

۱- الام: ۱/ ۵۱، المجموع: ۲/ ۲۱۶.

۲- نقل عنه فى مختلف الشيعه: ۱/ ۴۲۰.

۳- المجموع: ۲/ ۲۱۵.

۴- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۵۴ الحديث ۳۸۴۹، ۳۵۶ الحديث ۳۸۵۵.

۵- نقل عن الإسكافى فى تذكره الفقهاء: ۲/ ۱۷۷، المعتبر: ۱/ ۳۷۵.

۶- تذكره الفقهاء: ۲/ ۱۷۷، جامع المقاصد: ۱/ ۴۸۳.

۷- جامع المقاصد: ۱/ ۴۸۳.

و ما فى خبرين (۱) أحدهما فى «نوادر الراوندى» (۲) من نفى الحكم من الرماد معلّلًا بعدم خروجه من الأرض مبالغه فى نفى الأرض منه.

و لا بالرماد و النبات المنسحق بالإجماع المحقّق و المحكى (۳)؛ لعدم التسميه، و الخبرين (۴) فى الأوّل.

و لا بالممتزج بغيرها مزجاً يسلبه الإطلاق؛ للتعليل المذكور.

و لا بالنجس؛ للإجماع المحقّق و المحكى (۵) و ظاهر الآيه (۶) و استلزام التطهير للطهاره.

و لا بتراب مغصوب؛ للنهى (۷) المقتضى للفساد.

و لا فى مكان مغصوب، لا للنهى عن التصرّف؛ لتعلّقه بالخارج، بل لاستلزام الأمر بالخروج للنهى عن ضدّه الخاص، كما قرّرناه فى محلّه.

و لا بالوحل اختياراً؛ للمستفيضه (۸) المجوّزه له عند فقد غيره، و كأنّ التفصيل فيه موضع وفاق.

فصل [الطهاره عند توفّر الثلج]

لو لم يوجد إلّا الثلج و لم يمكن إذابته إلى الماء، فالظاهر وجوب التطهّر منه مع

۱- مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۳۲ الحدیث ۲۶۴۶.

۲- مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۳۲ الحدیث ۲۶۴۶، ۵۳۳ الحدیث ۲۶۴۷ (نقل عن نوادر الراوندی).

۳- منتهی المطلب: ۳/ ۶۴.

۴- مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۳۲ الحدیث ۲۶۴۶ و ۲۶۴۷.

۵- منتهی المطلب: ۳/ ۷۸، مدارک الأحکام: ۲/ ۲۰۴.

۶- النساء (۴): ۴۳، المائده (۵): ۶.

۷- وسائل الشیعه: ۲۵/ ۳۸۶ الحدیث ۳۲۱۹۰ و ۳۲۱۹۱.

۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۴ الحدیث ۳۸۵۰ و ۳۸۵۲، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۳۳ الباب ۷ من أبواب التیمّم.

ص: ۴۵۰

إمکانه بالبلّ، وفاقاً للشیخین (۱)، لا التیمّم کالسید و الإسکافی و الدیلمی (۲)، و لا سقوط الفرض کظاهر الأکثر. و الفاضل اختار الأوّل تاره و الثانی اخری (۳).

لنا: ما تقدّم من الجمع بین إخباری الغسل و الدهن، مؤیّداً بالمستفیضه من الصحاح و غیرها (۴)، و ظاهرها تقدیمها علی التراب و الغبار. وفاقاً ل «التهذیبین» (۵)، لا العکس ک «المقنعه» و «النهایه» (۶). فما فی الصحیح و الموثّق (۷) من تقدیمهما علیه محمول علی تعذّر استعماله. و حمل الدهن و ما فی معناه علی ما یتضمّن أقل الجری مع بعده لا یمکن فی بعض أخباره، علی أنّه ینفی اعتبار مجرّد البلّ مطلقاً.

فلا یبقی وجه لما ذکره الشیخان من جوازه عند فقدهما.

للأکثر: اشتراط الجری فی الطهاره و الأرض فی التیمّم. قلنا: مسلّم عند الاختیار، لا الضروره؛ لما تقدّم.

الثانی:

لو فقد الأرض تیمّم بغبار ما یتیمّم به؛ للمستفیضه (۸) و نقل الإجماع (۹)، و التخصّص فی بعضها (۱۰) و فی الفتاوی بغبار أحد الثلاثه لکونها مظنّه لا للحصر.

۱- المقنعه: ۵۹، النهایه: ۴۷.

۲- نقل عن الإسکافی و السید فی المعتبر: ۱/ ۳۷۷، المراسم: ۵۳.

۳- مختلف الشیعه: ۱/ ۴۲۳ و ۴۲۵، نهایه الأحکام: ۱/ ۲۰۱.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۶ الباب ۱۰ من أبواب التیمّم.

۵- تهذیب الأحکام: ۱/ ۱۹۲ ذیل الحدیث ۵۵۳، الاستبصار: ۱/ ۱۵۸ ذیل الحدیث ۵۴۶.

۶- المقنعه: ۶۰، النهایه: ۴۷.
۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۴ و ۳۵۳ الحدیث ۳۸۴۹ و ۳۸۴۷.
۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۳ الباب ۹ من أبواب التیمّم.
۹- المعتبر: ۱/ ۳۷۶.
۱۰- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۴ الحدیث ۳۸۴۹ و ۳۸۵۲.

و بذلک یظهر صحّه ما هو المشهور، و المستفاد من النصوص من التخییر فی مواضعه مطلقاً، فضلًا عن الثلاثه، و ضعف مختاری «النهایه» (۱) و «السرائر» (۲) من التعاکس فی الترتیب فیها.

و ظاهر «الجمل» جواز التیمّم بالغبار مع وجود التراب (۳)، و یدفعه الصحیح و الحسن (۴)، کنقل الإجماع (۵) و عدم تسمیته صعیداً.

و یشترط الإحساس بالغبار، فلا یکفی کمونه.

و مع فقده یتیمّم بالوحل؛ للمستفیضه (۶) و الإجماع المحقّق و المحکی (۷).

و یجب تحصیل ما یتیمّم به کالماء و لو باستئجار أو اتّهاب أو الشراء.

الثالث:

فقد الطهورین یسقط الصلاه أداءً بالإجماع؛ لاشتراطها بغیر المقدور، فلو وجبت لزم التکلیف بالمحال أو خلاف الفرض. لا قضاءً، وفاقاً للأکثر، و خلافاً للفاضلین (۸) و بعض من تأخر (۹).

لنا: عموم موجبات قضاء الفائت کالنبوی و الصحیحین (۱۰).

۱- النهایه: ۴۹.
۲- السرائر: ۱/ ۱۳۷ و ۱۳۸.
۳- رسائل الشریف المرتضی (جمل العلم و العمل): ۳/ ۲۶، لاحظ! مدارک الأحکام: ۲/ ۲۰۷.
۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۴ الحدیث ۳۸۴۹ و ۳۸۵۲، لاحظ! مستند الشیعه: ۳/ ۴۰۱.
۵- المعتبر: ۱/ ۳۷۶.
۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۳ الباب ۹ من أبواب التیمّم.
۷- منتهی المطلب: ۳/ ۶۸.
۸- المعتبر: ۱/ ۳۸۱، تذکره الفقهاء: ۲/ ۱۸۴.

٩- إيضاح الفوائد: ١/ ٦٨، جامع المقاصد: ١/ ۴٨۶.

١٠- غوالی اللئالی: ٢/ ۵۴ الحدیث ١۴٣، ٣/ ١۵٧ الحدیث ١۵٠، وسائل الشیعه: ۴/ ٢٩٠ الحدیث ۵١٨٧، ٨/ ٢۵۶ الحدیث ١٠۵٧۴.

ص: ۴۵٢

للمخالف: تبعیّه القضاء للأداء، و کونه بأمر جدید، و القیاس علی صلاه الحائض. و ردّ بالمنع، و وجود الأمر، و بطلان القیاس.

الرابع:

عدم جواز التیمّم للفریضه قبل وقتها کوجوبه عند تضیّقه مجمع علیه. و الحق جوازه فی السعه مطلقاً، وفاقاً للصدوق و الجعفی و جماعه (١)، لا مع العلم باستمرار العجز کالأوّلین (٢) و طائفه، و لا التضیّق مطلقاً کالأکثر.

لنا: الأصل، و عموم أفضلیّه أوّل الوقت، و إطلاق الآیتین (٣)، و ما دلّ علی توسّع وقت الفریضه من الکتاب و السنّه (۴) و المستفیضه الدالّه علی بدلیّه التیمّم (۵)، فیصح مع السعه کالمبدل منه، و المعتبره النافیه لإعاده واجد الماء فی الوقت (۶)، و الصحاح المصرّحه بعدمها مطلقاً (٧)، و ما یفید الإعاده کالصحیح و الموثّق و الرضوی (٨) محمول علی الندب کما یومی إلیه الموثّق (٩)، و فی الصحیح دلاله علی

١- المقنع: ٢۵، نقل عن الجعفی فی ذکری الشیعه: ٢/ ٢۵٢، تحریر الأحکام: ١/ ٢٢، البیان: ٨۶، مفاتیح الشرائع: ١/ ۶٣.

٢- نقل عنهما فی ذکری الشیعه: ٢/ ٢۵٣.

٣- النساء (۴): ۴٣، المائده (۵): ۶. و فی النسخ الخطّیه: (و إطلاق الاثنین)، و الظاهر أنّ الصحیح ما أثبتناه.

۴- الهود (١١): ١١۴، الإسراء (١٧): ٧٨، للتوسّع لاحظ! زبده البیان: ٩١ ١٠٠، وسائل الشیعه: ۴/ ١۵۶ ١۶٢.

۵- وسائل الشیعه: ٣/ ٣۶۶ الباب ١۴ من أبواب التیمّم.

۶- وسائل الشیعه: ٣/ ٣۶٩ الحدیث ٣٨٩١.

٧- وسائل الشیعه: ٣/ ٣۶۶ و ٣٧٠ الحدیث ٣٨٨١ و ٣٨٩۵ و ٣٨٩۶.

٨- وسائل الشیعه: ٣/ ٣۶٨ الحدیث ٣٨٨٧ و ٣٨٩٠، فقه الرضا علیه السّلام: ٨٩، مستدرک الوسائل: ٢/ ۵۴٢ الحدیث ٢۶۶٧.

٩- وسائل الشیعه: ٣/ ٣۶٨ الحدیث ٣٨٩٠.

ص: ۴۵٣

الجواز فی السعه (١). و عموم تعلیق التیمّم بالجنابه و فقد الماء، فلا یتقیّد بغیرهما، و دلاله المستفیضه علی شرعیّته بمجرّد حضور الصلاه، و استلزام اعتبار التضیّق مطلقاً للعسر و الحرج سیّما فی صلاه العشاء، و لوجوب التأخیر و إن علم استمرار العذر، و فیه من العبث ما لا یخفی.

نعم؛ یجب التأخیر مع العلم بالزوال؛ لقدرته علی تحصیل شرط الواجب، فیجب. و یستحبّ مع رجائه؛ للمعتبره (٢)، و هی مستند

القولين، و لا تصلح حجّه للأخير؛ لظهورها فى الرجاء، و بعضها ظاهر فى الاستحباب، فحمل البواقى عليه متعيّن، و ليست لها قوّه المقاومه مع أخبار السعه حتّى تقيّد أو تؤوّل لأجلها (٣).

و الاحتجاج على الأخير بنقل الإجماع من السيّد و الشيخ (۴) و تيقّن الخروج عن العهده، مردود بمنع الإجماع فى محلّ النزاع و حصول التيقّن بما قرّرناه من الأدلّه.

الخامس:

لو دخل وقت صلاه و هو متيمّم جاز له أن يوقعها فى السعه، و لو على المضايقه، وفاقاً للشيخ و المحقّق و غيرهما (۵)؛ لما ثبت فى المعتبره من عموم البدليّه و جواز إيقاع الكثره بتيمّم واحدٍ، و لا تعارضها أخبار الضيق؛ لظهورها

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۶۸ الحديث ۳۸۸۸.

۲- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۶۸ و ۳۷۰ و ۳۷۱ الحديث ۳۸۸۹ و ۳۸۹۳ و ۳۸۹۷، للتوسّع لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۳۵۷.

۳- فى النسخ الخطّيه: (أو بأقل لأجلها)، و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

۴- الانتصار: ۳۱، التبيان: ۳/ ۲۰۹.

۵- المبسوط: ۱/ ۳۳ و ۳۴، المعتبر: ۱/ ۳۸۳، مدارک الأحكام: ۲/ ۲۱۲، ذخيره المعاد: ۱۰۱.

ص: ۴۵۴

فى المحدث.

و قيل بعدم الجواز (۱)؛ لوجود علّه التأخير، و ضعفه ظاهر.

و ذو الفوائت يصلح كلّ وقت لتيمّمه؛ لعموم الصحيحين (۲) و ظهور أدلّه الضيق فى الموقّته.

و المتيمّم لحاضره أو فائته أو نافله يصلّى به غيرها من الثلاثه؛ للإجماع و العمومين. و لا يعارضها ظاهر الآيه؛ لاختصاصها بالمحدث إجماعاً. و ما ينافيها من الصحيح و الخبر (۳) محمول على الندب جمعاً.

و مقتضى العمومين كما مرّ جواز فعلها به فى السعه، و لو على المضايقه، و اعتبار التأخير مع تطهّره و سبقه الوقت لا وجه له، و التعليل بوجود علّته عليل.

و يجوز التيمّم للنافله المرتّبه فى السعه؛ لعموم الأدلّه و اختصاص أخبار الضيق بالفريضه. و للمبتدأه عند إراده فعلها؛ للعمومات و عدم التوقيت و لو فى أوقات الكراهه؛ لأنّها لا تنافى الانعقاد، و فتوى الفاضلين (۴) بالمنع فيها لا وجه له.

و المعتبر فى الضيق على اعتباره الظن لا العلم، فلو انكشف خلافه لم يعد؛ لعموم الآيه و الأخبار و إتيانه بالمأمور به، و هو يقتضى الإجزاء.

و الداخل فى المسجد يتيمّم للتحيّه، لتضيّق وقتها بالدخول.

و لا فرق فى التأخير و عدمه بين ذوى الأعذار و إن اختصّ أخبار الضيق بفاقد الماء؛ للإجماع المركّب.

۱- لاحظ! كشف اللثام: ۲/ ۴۸۵.

۲- وسائل الشيعه: ۴/ ۲۴۱ الحديث ۵۰۳۱ و ۵۰۳۳.

۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۸۴ الحديث ۳۹۲۹، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۴۷ الحديث ۲۶۸۴.

۴- المعتبر: ۱/ ۳۸۳، تذكره الفقهاء: ۲/ ۲۰۱.

فصل للتيمّم فروض:

الأوّل: النيّه:

و وجوبها مجمع عليه، و الواجب فيها القصد و القربه دون غيرهما كما مرّ. و الأكثر منعوا من قصد الرفع فيه؛ لبقاء المانع و إن ارتفع المنع، و لذا يصحّ قصد الاستباحه.

و فيه: أنّ زوال المنع دون المانع غير معقول، فالحق ثبوت التلازم بينهما وجوداً و عدماً، و زوالهما فيه مقيّداً و فى المائيه مطلقاً. و لو أراد المانع نفى الإطلاق فنعم الوفاق.

و لا يعتبر قصد البدليّه مطلقاً، وفاقاً للأكثر؛ للأصل و إطلاق الآيه و النصوص. و القول باعتباره مطلقاً ک «الخلاف» (۱)، أو على اختلاف الهيئتين ک «الذكرى» (۲) ضعيف، و تعليلهما بتوقّف التمييز مطلقاً أو مع الاختلاف عليه عليل.

و وقتها عند الضرب، وفاقاً للمشهور؛ لأنه أوّل أفعاله الواجبه بالمستفيضه (۳).

و لا يجوز تأخيرها إلى مسح الجبهه، حذراً عن خلوّ بعض الأفعال عن النيّه، خلافاً للفاضل تنزيلًا للضرب منزله أخذ الماء فى المائيّه (۴). و ردّ باختلافهما

۱- الخلاف: ۱/ ۱۴۰ المسأله ۸۷.

۲- ذكرى الشيعه: ۲/ ۲۵۷.

۳- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۶۱ الباب ۱۲ من أبواب التيمّم.

۴- نهايه الأحكام: ۱/ ۲۰۴.

فی نحو الوجوب، و لذا یجوز غمس العضو فی الماء، و لا یضرّ الحدث بعد أخذه بخلاف مسحه بالتراب و الحدث بعد الضرب.

الثانی: استدامتها حکماً إلی الفراغ:

و قد تقدّم تحقیقها.

الثالث: وضع الیدین علی الأرض:

و وجوبه ثابت بالإجماعین، و الأشهر کونه باعتماد، و هو الضرب؛ لوروده فی الصحاح و المعتبره (۱)، فلا یکفی بدونه. خلافاً للشهید (۲) و الکرکی (۳)؛ لإطلاق الآیه و الصحاح المتضمّنه للوضع، و أُجیب بالتقیید جمعاً.

و یجب کون الضرب بباطنهما؛ لأنّه المعهود من فعل الحجج علیهم السّلام.

و علی جنس الأرض و إن لم یکن علیها؛ لإطلاق الأدلّه.

و بهما معاً، فلا یجزئ بإحداهما أو بهما مع التعقیب؛ للإجماع و ظاهر المستفیضه من الصحاح و غیرها (۴).

نعم؛ مع القطع یسقط الضرب و المسح من المقطوع؛ لعدم تکلیف بالمحال، دون الباقی؛ للاستصحاب و عموم البدلیّه، و ظاهر المشهورین. و قول الشیخ بسقوط التیمّم (۵) من أصله ضعیف.

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۶۱ الحدیث ۳۸۷۰ و ۳۸۷۲ و ۳۸۷۳، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۳۵ الحدیث ۲۶۵۳.

۲- ذکری الشیعه: ۲/ ۲۵۹.

۳- جامع المقاصد: ۱/ ۴۸۹.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۸ و ۳۶۱ الباب ۱۱ و ۱۲ من أبواب التیمّم.

۵- المبسوط: ۱/ ۳۳.

و مثل القطع النجاسه المتعدّیه دون الحائله علی الأصحّ؛ لإمکان الجبیره. نعم، إزالتها مع الإمکان واجبه.

و یجب رفع الحائل بالإجماع و الظواهر و عموم البدلیّه، دون تخلیل الأصابع؛ لظاهر الفتاوی و الأخبار و عمل الطائفه فی الأعصار و الأمصار.

و یشترط العلوق، وفاقاً للسیّد و الإسکافی (۱) و أکثر الثالثه، و خلافاً للمشهور.

لنا: رجوع الضمير فى الآيه (٢) إلى الصعيد، و كون من للتبعيض؛ للصحيح (٣) و نصّ علماء اللغه و التفسير (۴). و يؤيّده عموم البدليّه، و وجوب تحصيل البراءه اليقينيّه و القطع بأنّ الطهوريّه للأجزاء الأرضيّه.

و لا ـ ينافيه استحباب النفض، بل يؤكّده، و لعلّه لتعليل ما يوجب التشويه. و لا ـ كون الصعيد وجه الأرض؛ إذ كفايته لا ترفع اشتراط وجود غبار عليه بعد ثبوته بدلاله خارجيّه. و لا كفايه الضربه الواحده؛ إذ الظاهر بقاء شى ء فيها لليدين، مع أنّ المسلّم اشتراط العلوق الابتدائى دون غيره.

و لا ـ فرق بين الأغسال فى كيفيّه التيمّم؛ لظاهر الوفاق و الخبرين (۵)، و بها تخصّص أخبار عدم التداخل. فإيجاب تيمّمين على غير الجنب لوجوب الطهارتين عليه ضعيف.

١- نقل عن السيد فى مفاتيح الشرائع: ١/ ۶٢، نقل عن الإسكافى فى جامع المقاصد: ١/ ۴٩٣، للتوسّع لاحظ! مفتاح الكرامه: ۴/ ۴۴٨.

٢- المائده (۵): ۶.

٣- وسائل الشيعه: ٣/ ٣۶۴ الحديث ٣٨٧٨.

۴- المصباح المنير: ٢/ ۵٨١، الصحاح: ۶/ ٢٢٠٩، مفردات ألفاظ القرآن: ۴٩۵.

۵- وسائل الشيعه: ٣/ ٣۶٣ الحديث ٣٨٧۵ و ٣٨٧۶.

ص: ۴۵٨

الرابع: مسح الجبهه و الجبينين:

لا ـ غير، وفاقاً لجماعه. لا مع الحاجبين أيضاً كالصدوق و بعضهم (١)، و لا ـ الوجه كلّه كوالده و ظاهر الجعفى (٢)، و لا مجرّد الجبهه كالأكثر، و لا التخيير بينهما كظاهر العمانى و «المعتبر» (٣).

لنا: على أوّل جزئى الإثبات: صريح الموثّق و الرضوى (۴)، مع تكرّر نقلهم (۵) عدم الخلاف فيه و انحصاره فى الزائد.

و على ثانيهما: صريح المعتبره (۶)، و كأنّها لكون الأوّل مجمعاً عليه بتضمّن زياده غير منافيه، فيجب الأخذ بهما معاً. فنفيه للأصل ضعيف، و حملها على الندب أو حمل الجبين فيهما على الجبهه ضعيف.

و على أوّل جزئى السلب: الأصل و عدم الدليل. و دلاله الرضوى (٧) كقول بعضهم (٨) بورود خبر على العيوب (٩) غير كافيه؛ إذ مجرّد ذلك غير ناهض بإثبات حكم مخالف للأصل و الشهره. غايه الأمر حمله على الندب؛ لجواز التسامح فى أدلّته. نعم، ما يتوقّف عليه الواجب منه واجب من باب المقدّمه.

١- الهدايه: ٨٧ و ٨٨، جامع المقاصد: ١/ ۴٩١.

۲- نقل عن والد الصدوق و الجعفی فی ذکری الشیعه: ۲/ ۲۶۴.

۳- نقل عن العمّانی فی ذکری الشیعه: ۲/ ۲۶۴، المعتبر: ۱/ ۳۸۶.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۹ الحدیث ۳۸۶۳، فقه الرضا علیه السّلام: ۸۸، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۳۵ الحدیث ۲۶۵۳، لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۳۴۳.

۵- ذکری الشیعه: ۲/ ۲۶۳، مدارک الأحکام: ۲/ ۲۱۹.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۶۰ الحدیث ۳۸۶۶.

۷- فقه الرضا علیه السّلام: ۹۰، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۳۹ الحدیث ۲۶۶۰.

۸- جامع المقاصد: ۱/ ۴۹۱.

۹- کذا، و الظاهر أنّ الصحیح: (فی الحاجبین).

ص: ۴۵۹

و علی ثانیهما: دعوی الإجماع من السیّد (۱) و کون الباء فی الآیه للتبعیض؛ للصحیح (۲) و نصّ الأُدباء. و یعضده ما دلّ علی مسح مجرّد أحد العضوین من الموثّق و المعتبره (۳). فما دلّ علی مسح الوجه من الصحاح و المعتبره (۴) یحمل علی الندب أو التقیّه؛ لقوّه معارضها بوجوه من المرجّحات المنصوصه، و الجمع بینهما بالتخییر لا یخفی فساده.

و یجب البدء بقصاص الشعر إلی طرف الأنف الأعلی، فلا یجوز النکس وفاقاً للمعظم؛ لإطلاق المنزله، و ظاهر النبوی (۵)، و وقوع الفعل فی النصوص الفعلیّه بعد السؤال عن الحقیقه، فتکون بیاناً لها فیجب التأسّی و لم یکن علی النکس، و إلّا نقل و وجب؛ لمخالفته الظاهر المتعارف فی الوضوء. فتعیّن الأوّل.

و کون المسح مطلقاً بباطن الکفّین معاً؛ لعموم البدلیّه و ظاهر النصوص (۶) البیانیّه.

و استیعاب الممسوح بالماسح، بمعنی مسح الکلّ بالکلّ لا بکلّ جزء؛ لتعذّره، و لظهور إطلاق العضو فی کلّه. و یتأتّی فی کیفیّته وجوه لا یخفی تصوّرها.

و تجویز التبعّض فی الماسح ضعیف، و تعلیله بإطلاق الأخبار و عدم إمکان الاستیعاب علیل، و ما فی الصحیح من مسحه صلّی اللّه علیه و سلّم جبینه بأصابعه (۷) لا یثبته.

۱- الناصریات: ۱۵۱، الانتصار: ۳۲ و ۳۳.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۶۴ الحدیث ۳۸۷۸.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۹ و ۳۶۰ الحدیث ۳۸۶۳ و ۳۸۶۶.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۸ و ۳۵۹ الحدیث ۳۸۶۱ و ۳۸۶۲ و ۳۸۶۴ و ۳۸۶۵.

۵- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۶۰ الحدیث ۳۸۶۹.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۸ الباب ۱۱ من أبواب التیمّم.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۶۰ الحدیث ۳۸۶۸.

الخامس: مسح ظاهر الکفّین بباطنهما:

من الزند إلی الآخر وفاقاً للمشهور. لا من المرفقین إلیه کوالد الصدوق (۱)، و لا من أُصول الأصابع إلیه کما قیل (۲).

لنا: المصرّحات بمسح الکفّین، و ما فی الصحیحین (۳) من مسحه فوق الکفّ قلیلًا و الزائد من باب المقدّمه فلا ینافی المختار، و کون الباء للتبعیض، فیندفع الأوّل، و لو کان الید حقیقه فیما تحت الذراع کما قیل (۴) لا یدفع بالآیه (۵) مع قطع النظر عنه، و بالمستفیضه المصرّحه بمسح الیدین (۶).

للمخالف الأوّل: ظاهر المعتبره (۷)، و هی محموله علی الندب أو التقیّه جمعاً.

و للثانی: المرسل (۸)، و لا عبره به فی مقابله الصحاح المعتضده بالعمل.

و یجب کون المسح بباطن الکف لا ظاهرها؛ لظاهر الوفاق و الحسن (۹)، و لأنّه المعهود المتبادر.

و البدأه فیه بالزند لیساوی الوضوء و یتابع البیان.

و تقدیم الیمنی علی الیسری بالإجماع، و ظاهر الصحیح و الرضوی (۱۰)،

۱- نقل عن والد الصدوق فی المعتبر: ۱/ ۳۸۶.

۲- السرائر: ۱/ ۱۳۷.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۸ و ۳۵۹ الحدیث ۳۸۶۲ و ۳۸۶۴.

۴- مدارک الأحکام: ۲/ ۲۲۳.

۵- المائده (۵): ۶.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۶۰ و ۳۶۱ الحدیث ۳۸۶۶ و ۳۸۷۰ و ۳۸۷۳.

۷- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۶۵ الحدیث ۳۸۸۰.

۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۶۵ الحدیث ۳۸۷۹.

۹- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۸ الحدیث ۳۸۶۱.

۱۰- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۶۲ الحدیث ۳۸۷۴، فقه الرضا علیه السّلام: ۸۸، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۳۵ الحدیث ۲۶۵۳.

و قضیّه البدلیّه.

و استیعاب الظاهر بالمسح إجماعاً؛ لعدم الإتیان بالمأمور به مع الإخلال بالبعض.

و مسح الجبائر؛ لقیامها مقام الجسد.

و لو نجس موضع المسح، فمع التعدیه و تعذّر التطهیر یسقط الفرض، و مع عدمها فقط یمسح علیه؛ لظاهر الوفاق و إطلاق الأخبار، و مع عدمهما فالظاهر تقدیم الإزاله، وفاقاً ل «الذکری» (۱)؛ لإطلاق البدلیّه، و خلافاً لبعضهم (۲)؛ للأصل و إطلاق النصوص. و الشهید ألحق الحامله بالمتعدّیه، و فیه نظر.

و نجاسه غیره من البدن لا تمنع من التیمّم علی جوازه فی السعه قطعاً، و علی اعتبار التضیّق ففی وجوب تقدیم الإزاله و عدمه وجهان، مبناهما علی أنّ المراد بالضیق هل هو بقاء ما یساوی مجرّد التیمّم و الصلاه أو مع سائر شرائطها أیضاً.

و ظاهر الشهید عدم الخلاف فی جواز تقدیم التیمّم علی تحصیل القبله و الساتر (۳)، فإن تمّ فالترجیح للثانی؛ لعدم الفرق بین الشرائط.

السادس: الترتیب:

بالإجماع، و عموم البدلیّه، و ظاهر المستفیضه الفعلیّه (۴). و فعلهم فی مقابله السؤال عن بیان الکیفیّه یعطی کونه بیاناً واجباً، فیجب التأسّی. و احتمال کونه أحد الفردین أو أفضلهما بعید. علی أنّ ظاهر بعضها الأمر بکیفیّتها البیانیّه.

۱- ذکری الشیعه: ۲/ ۲۶۷.

۲- المعتبر: ۱/ ۳۹۴.

۳- ذکری الشیعه: ۲/ ۲۶۸.

۴- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۵۸ الحدیث ۳۸۶۲ و ۳۸۶۴، ۳۶۰ الحدیث ۳۸۶۸.

و تضمّن أکثرها الترتیب فی البعض دون البعض غیر قادح؛ لثبوت تمام المطلوب بعدم قائل بالفصل.

و لو أخلّ به استدرک ما یحصّله إن لم یفت به الموالاه، و إلّا استأنف.

السابع: الموالاه:

للإجماع، و متابعه التیمّم البیانی، و التعقیب المستفاد من الفاء فی قوله فَامْسَحُوا (۱)، و تمام المطلوب یثبت بعدم القول بالفصل.

و المراد بها المتابعه عرفاً، فلا يضرّ ما لا يرفعها من فصل يسير.

و لو أخلّ بها ففى الصحّه مع الإثم لصدق الامتثال، أو البطلان لفوات الواجب وجهان، و يعلم تحقيقه ممّا مرّ.

الثامن: المباشره بنفسه:

للإجماع و ظاهر الخطاب. و عند الضروره يجوز الاستنابه فى الأفعال دون النيّه؛ لبعض الظواهر، فيضرب النائب بيدى العليل مع الإمكان، و بيديه بدونه.

فصل يستحبّ للمتيمّم:

السواك و التسميه، كما فى الوضوء.

و قصد الولى و التوالى، كما مرّ.

و تفريج الأصابع عند الضرب؛ ليتمكّن من الصعيد. و لا يستحبّ تخليلها فى المسح؛ للأصل.

۱- النساء (۴): ۴۳.

و نفض اليدين بعد الضرب؛ للإجماع و المستفيضه (۱). و لا يجب وفاقاً.

و استحبّ الشيخ مسح إحداهما بالأُخرى بعده (۲)، و لا أعلم مستنده.

مسائل:

الأُولى:

الضرب مرّه، وفاقاً للأوّلين و السيّد (۳) و المفيد فى «الغريه» (۴)، و عليه معظم الثالثه. لا مرّتين كالمفيد فى «الأركان» (۵). و لا ثلاث كبعض القدماء (۶). و لا مرّه للوضوء و مرّتين للغسل كالأكثر.

لنا: إطلاق الأمر و المستفيضه من الصحاح و الحسان و المعتبره (۷).

للمرّتين: المستفيضه (۸)، و حملت على الندب أو التقيّه جمعاً.

و للثلاث: الصحيح (۹)، و حملت على التقيّه.

و للتفصيل: الجمع بين أخبار المرّه و المرّتين، و ردّ بورودها فى مقام بيان الحقيقه، فلا يناسب التخصيص، و بالمستفيضه (۱۰) الدالّه على إجزاء الواحده فى

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۵۹ ۳۶۱ الحديث ۳۸۶۳ و ۳۸۶۶ و ۳۸۶۷ و ۳۸۷۱ و ۳۸۷۳.

۲- المبسوط: ۱/ ۳۳، النهايه: ۴۹.

۳- نقل عن ابن جنيد و ابن أبى عقيل فى مختلف الشيعه: ۱/ ۴۳۰ و ۴۳۱، الناصريات: ۱۴۹.

۴- نقل عن المفيد فى مختلف الشيعه: ۱/ ۴۳۱.

۵- نقل عنه فى ذكرى الشيعه: ۲/ ۲۶۱.

۶- نقل عن بعض القدماء فى المعتبر: ۱/ ۳۸۸، لاحظ! الحدائق الناضره: ۴/ ۳۳۸.

۷- انظر! وسائل الشيعه: ۳/ ۳۵۹ و ۳۵۸ و ۳۶۰ الحديث ۳۸۶۳ و ۳۸۶۴ و ۳۸۶۱ و ۳۸۶۶.

۸- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۶۱ الحديث ۳۸۷۰ و ۳۸۷۲ و ۳۸۷۳.

۹- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۶۲ الحديث ۳۸۷۴.

۱۰- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۵۸ ۳۶۰ الحديث ۳۸۶۲ و ۳۸۶۴ و ۳۸۶۵ و ۳۸۶۸ و ۳۸۶۹.

الغسل و الموثّق (۱) المصرّح بالمساواه، و الاستدلال عليه بالصحيحين (۲) مردود بعدم الدلاله.

الثانيه:

من صلّى بالتيمّم لا يعيد مطلقاً وفاقاً للمعظم. و خلافاً للأوّلين (۳) إذا بقى الوقت، و للسيّد إذا تيمّم الحاضر لفقد الماء (۴)، و للشيخ إذا صلّى مع النجاسه لذلك أو تعمّد الجنابه و خاف التلف بالغسل أو تيمّم فى الضيق مع إخلاله بالطلب (۵)، و للإسكافى إذا تيمّم لغلوّ الثمن (۶)، و لهما إذا منعه زحام الجمعه من الخروج (۷).

لنا: المستفيضه من الصحاح و غيرها (۸)، و دعوى الإجماع من الشيخ و الفاضلين (۹) على عدم الإعاده مع خروج الوقت، و إتيانه بالمأمور به، و توقّف القضاء على أمر جديد.

للخلاف الأوّل: الصحيح (۱۰).

و للثالث: الموثّق (۱۱).

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۶۲ الحديث ۳۸۷۵.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۶۱ و ۳۶۲ الحدیث ۳۸۷۳ و ۳۸۷۴، للتوسّع لاحظ! مدارک الأحکام: ۲/ ۲۳۱.

۳- نقل عن ابن جنید و ابن أبی عقیل فی ذکری الشیعه: ۲/ ۲۷۳.

۴- نقل عنه فی المعتبر: ۱/ ۳۶۵.

۵- المبسوط: ۱/ ۳۰، النهایه: ۴۶.

۶- نقل عنه فی الحدائق الناضره: ۴/ ۳۷۶.

۷- المبسوط: ۱/ ۳۱، نقل عن الإسکافی فی مختلف الشیعه: ۱/ ۴۳۹.

۸- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۶۶ الباب ۱۴ من أبواب التیمّم.

۹- الخلاف: ۱/ ۱۴۲ المسأله: ۹۰، تذکره الفقهاء: ۲/ ۲۱۲، المعتبر: ۱/ ۳۹۵.

۱۰- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۶۸ الحدیث ۳۸۸۸.

۱۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۹۲ الحدیث ۳۹۵۷.

و للرابع: الصحیح و المرسل (۱).

و أُجیب عن الکلّ بالحمل علی الندب جمعاً.

و لا مستند للثانی و السادس. و تقدّمت جلیّه الحال فی الخامس و السابع.

الثالثه:

انتقاض التیمّم بالتمکّن من الماء مجمع علیه، و النصوص به مستفیضه (۲).

فإن اتّفق قبل دخوله فی الصلاه انتقض و تطهّر به. و بعدها صحّت و انتقض. و فی أثنائها أتمّها مطلقاً وفاقاً للأکثر؛ لإطلاق الصحیحین (۳) و صریح الرضوی (۴)، و یعضدها الأصل و الاستصحاب و عموم البدلیّه و النهی عن قطع العمل و الصلاه.

و قیل: یرجع ما لم یرکع (۵)؛ للصحیح و الخبر (۶)، و لا بدّ من حملهما علی الندب أو تأویلهما أو طرحهما؛ لقوّه المعارض بالأکثریّه و الأشهریّه و الأصحّیه و الاعتضاد بما ذکر. و تقیّده بهما بعید أو متعذّر، و تأییدهما بمنطوق آیتی الوضوء و الغسل (۷) و مفهوم آیه التیمّم (۸) ضعیف؛ لظهور اختصاصها بما قبل الدخول، و بما دلّ علی کون الوجدان غایه أجزاء التیمّم مردود بلزوم تخصیصه بالخبرین أو

۱- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۶۶ الحدیث ۳۸۸۲، ۳۶۷ الحدیث ۳۸۸۶.

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۷۷ الباب ۱۹ من أبواب التیمّم.

۳- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۸۲ الحدیث ۳۹۲۵ و ۳۹۲۶.

۴- فقه الرضا علیه السّلام: ۹۰، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۴۶ الحدیث ۲۶۸۱.

۵- النهایه: ۴۸، لاحظ! المعتبر: ۱/ ۴۰۰.

۶- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۸۱ الحدیث ۳۹۲۳، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۴۶ الحدیث ۲۶۷۹.

۷- المائده (۵): ۶، النساء (۴): ۴۳.

۸- المائده (۵): ۶.

بمعارضتهما (۱)، غایه الأمر لزوم زیادته علی الثانی، و هو مرجّح ضعیف لا یقاوم ما تقدّم.

و فیه أقوال أُخر ضعیفه لا مستند لها.

و یتحقّق الدخول المانع من الرجوع عندنا بإتمام التکبیر؛ لظاهر الصحیحین (۲) و صریح الرضوی (۳)، فیرجع قبله. و المضی بعده علی الوجوب عند الأکثر؛ لعموم النهی عن الإبطال، و علی الجواز عند بعضهم ما لم یرکع؛ لقضیّه الجمع، و هو غیر بعید.

نعم؛ وجوبه بعد الرکوع لا کلام فیه.

و لا یجوز العدول إلی النفل بعد فوت المحل؛ لعدم الدلیل. و الحمل علی ناسی الأذان و مزید فضیله الجماعه قیاس باطل، و قول الفاضل بجوازه (۴) ضعیف، و تعلیله علیل.

و الظاهر مساواه النافله للفریضه فی الحکم؛ لإطلاق الأخبار (۵)، و یحتمل القطع فیها؛ لجوازه اختیاراً فینتفی مانع الاستعمال.

و الحق المشهور بقاء حکمه بالنسبه إلی کلّ صلاه، و لا یعیده لو فقد الماء قبل الفراغ؛ لکون المانع الشرعی أقوی من الحسّی، و عدم جواز اجتماع الصحّه و الفساد فی طهاره واحده، و استمراره إلی الفراغ و لا تمکّن من المائیّه بعده فرضاً.

و القول بانتقاضه بالنسبه إلی الصلوات المستقبله (۶) ضعیف، و تعلیله بصدق

۱- فی نسخه مکتبه آیه اللّه السید المرعشی: (أو بمعارضهما).

۲- وسائل الشیعه: ۳/ ۳۸۲ الحدیث ۳۹۲۶ (بسندین).

۳- فقه الرضا علیه السّلام: ۹۰، مستدرک الوسائل: ۲/ ۵۴۶ الحدیث ۲۶۸۱.

۴- تذکره الفقهاء: ۲/ ۲۱۱.

۵- لاحظ! وسائل الشیعه: ۳/ ۳۸۱ الباب ۲۱ من أبواب التیمّم.

۶- المبسوط: ۱/ ۳۳.

التمكّن عقلًا و عدم تغيّره بالمنع شرعاً عليل.

و لو تيمّم الميّت بدلًا عن غسله لم ينزّل الصلاه عليه بمنزله التكبير من المتيمّم؛ لانتقاض تيمّمه بوجود الماء، فيجب تغسيله بمقتضى الأمر؛ لبقاء الوقت و حصول الامتثال المسقط له في خبر المنع. نعم لا يجب إعاده الصلاه؛ لوقوعها بطهاره صحيحه، فتكون مجزئه، و بطلان التيمّم للتمكّن من مبدله لا يوجب بطلانها.

الرابعه:

التمكّن الناقض: وجدان الماء مع ظنّه إكمال المائيه، فلو فقده قبله جدّد التيمّم، و لا يعتبر فيه مضي وقت يسعه وفاقاً لجماعه؛ لإطلاق المستفيضه (۱) بانتقاضه مع الوجدان، و توجّه الخطاب بفعلها معه. و خلافاً لظاهر «المنتهى» و بعض الثالثه (۲)؛ لامتناع التكليف بفعل في وقت لا يسعه.

قلنا: التكليف بحسب الظن و الظاهر، دون القطع و الواقع، و كفايته للانتقاض كعدم اشتراطه بمضيّ وقت يسع الإكمال واضح.

الخامسه:

إعاده المتيمّم صلاته إذا أحدث فيها عمداً مجمع عليه، و سهواً مختار الفاضل و الحلّي (۳).

۱- وسائل الشيعه: ۳/ ۳۶۶ الباب ۱۴ من أبواب التيمّم.
۲- لم نعثر عليه في مظانّه، نعم نسب إلى ظاهر المنتهى البحراني في الحدائق الناضره: ۴/ ۳۹۹، مدارك الأحكام: ۲/ ۲۵۴.
۳- مختلف الشيعه: ۱/ ۴۴۱، السرائر: ۱/ ۱۴۲.

ص: ۴۶۸

و الحق المشهور التطهّر و البناء؛ لإطلاق المستفيضه (۱) و خصوص الصحيحين (۲)، و لا وجه لتأويلها بالبعيد، كما ارتكبه المخالف. و احتجاجه بتسويه الطهارتين و اشتراط الصلاه بدوام الطهاره و بطلانها بانتقاضها و بالفعل الكثير مردود بالفرق و المنع.

السادسه:

الجنب أولى بالماء المباح أو المبذول للأحوج من الميّت و المحدث، وفاقاً للأكثر؛ للصحيح و الخبرين (۳).

و قيل بأولويّه الميّت (۴)؛ للمرسل المضمر (۵)، و لا يصلح للمعارضه، و لاعتبارات معارضه بمثلها أو أقوى منها.

و بالتخيير بلا أولويّه؛ لتزاحم الحقوق و تعارض النصوص مع فقد الترجيح، و ضعفه ظاهر.

و لو أمكن الجمع بالجمع تعيّن، و لو كفى المحدث خاصّه اختصّ به، و احتمال صرفه إلى بعض أعضاء الجنب ضعيف.

و لو كفى لجنب أو محدثين فالظاهر تقديمه؛ لإطلاق ما مرّ.

و لو اجتمع ميّت و محدث قدّم الميّت؛ لشدّه حاجته. و لو جامعهم ذات دم أو ماسّ ميّت ففى ترجيح الجنب أو التخيير أو القرعه وجوه.

١- وسائل الشيعه: ٧/ ٢٣٣ الباب ١ من أبواب قواطع الصلاه.
٢- وسائل الشيعه: ٧/ ٢٣٦ الحديث ٩٢١٠ (بسندين).
٣- وسائل الشيعه: ٣/ ٣٧٥ الحديث ٣٩٠٥، ٣٧٦ الحديث ٣٩٠٨ (بسندين).
٤- لاحظ! شرائع الإسلام: ١/ ٥٠، مدارك الأحكام: ٢/ ١٥١.
٥- وسائل الشيعه: ٣/ ٣٧٦ الحديث ٣٩٠٩، تنبيه: لم نعثر على المضمر، نعم طعن العاملى فى مدارك الأحكام: ٢/ ٢٥٢ فى هذه الروايه بالإرسال و الإضمار.

و مزيل الخبث يقدّم على الكلّ؛ لانتفاء البدل.

و العطشان أولى من الجميع لدفع الضرر.

و لو سبق أحدهم إلى ماء مباح اختصّ به، و لو استووا فى إثبات اليد اشتركوا فى الأولويّه و يملك المتغلّب مع الإثم.

و المبذول للأحوج بنذر أو وصيّه يختصّ به الجنب؛ لما مرّ.

و المالك المكلّف بالطهاره لا يجوز له البذل؛ لمخاطبته بالصرف.

السابعه:

الجنب إن لم يجد الماء إلّا فى المسجد أخرجه و استعمله، و لو فقد ما يغترف اغتسل فيه. كذا أفتى الفاضل (١)، و للنظر فيه مجال.

الثامنه:

لو أحدث الجنب المتيمّم بالأصغر تيمّم بدلًا من الغسل، وفاقاً للمعظم؛ لزوال ما حصل بالتيمّم من الرفع المقيّد أو الاستباحه بالأصغر فتعود الحاله السابقه، فيلزم مقتضاها.

و الاحتجاج عليه بالصحيحين (٢) ساقط بعدم الدلاله.

و قول السيّد بالتوضّؤ أو التيمّم بدلًا منه (٣) ضعيف، و تعليله عليل.

«تمّ كتاب الطهاره، بعون اللّه واهب الكفايه»

١- نهايه الإحكام: ١/ ٢٢١.

٢- وسائل الشيعه: ٣/ ٣٦١ و ٣٨٧ الحديث ٣٨٧٣ و ٣٩٤٣، للتوسّع لاحظ! مدارك الأحكام: ٢/ ٢٥٣.

٣- نقل عنه فى المعتبر: ١/ ٣٩٥، الحدائق الناضره: ٤/ ٤١٦.

ص: ٤٧٠

المنابع و المآخذ

ص: ٤٧١

ص: ٤٧٢

ص: ٤٧٣

المنابع و المآخذ

١ الاحتجاج:

تأليف: أبى منصور أحمد بن على بن أبى طالب المعروف ب: الشيخ الطبرسى (.. ٥٨٨ ه)، نشر المرتضى، مشهد، سنه ١٤٠٣ ه. ق.

٢ أحكام النساء:

تأليف: أبى عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان العكبرى المعروف ب: الشيخ المفيد (٣٣٦ ٤١٣ ه)، نشر المؤتمر العالمى لألفيّه الشيخ المفيد، الطبعه الأُولى، سنه ١٤١٣ ه، ق.

٣ الأذكار:

تأليف: أبو زكريّا يحيى بن شرف بن مرى النووى (٦٣١ ٦٧٦ ه)، نشر دار الدعوه إستانبول، تركيه، سنه ١٤٠٦ ه، ق.

۴ إرشاد الأذهان:

تأليف: أبى منصور حسن بن يوسف بن على بن المطهّر الحلّى (۶۴۸ ۷۲۶ ه)، نشر جماعه المدرّسين، قم، الطبعه الأُولى ۱۴۱۰ ه، ق.

۵ الاستبصار:

تأليف: أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى (۳۸۵ ۴۶۰ ه)، نشر دار الكتب الإسلاميّه، طهران، الطبعه الرابعه، سنه ۱۳۶۳ ه. ش.

۶ الإستيعاب فى معرفه الأصحاب:

تأليف: أبى عمر يوسف بن عبد اللّه بن محمد بن عبد البرّ بن عاصم النمرى (۳۶۳ ۴۶۳ ه)، نشر دار احياء التراث العربى، بيروت، الطبعه الأولى، سنه ۱۳۲۸ ه، ق.

۷ إقبال الاعمال:

ص: ۴۷۴

تأليف: أبى القاسم على بن موسى بن جعفر بن طاوس الحسنى (۵۸۹ ۶۶۴ ه)، نشر دار الكتب الإسلاميه، تهران، الطبعه الثانيه، سنه ۱۳۹۰ ه، ق.

۸ أقرب الموارد:

تأليف: سعيد الخورى الشرتونى (۱۲۶۵ ۱۳۳۰ ه)، نشر مكتبه آيه اللّه المرعشى رحمه اللّه.

۹ الألفيّه و النفليه:

تأليف: أبى عبد اللّه محمد بن مكّى بن محمّد العاملى المعروف ب: الشهيد الأوّل (۷۳۴ ۷۸۶ ه)، نشر مكتب الأعلام الإسلامى، قم، سنه ۱۴۰۸ ه. ق.

۱۰ الأمّ:

تأليف: أبى عبد اللّه محمّد بن إدريس الشافعى (۱۵۰ ۲۰۴ ه)، نشر دار المعرفه، بيروت.

۱۱ أمالى الصدوق:

تأليف: أبى جعفر محمد بن على الحسين بن بابويه القمّى الصدوق (۳۰۶ ۳۸۱ ه)، نشر مؤسسه الأعلمى، بيروت، الطبعه الخامسه، سنه ۱۴۰۰ ه. ق.

۱۲ الانتصار:

تألیف: علی بن الحسین بن موسی علم الهدی المعروف ب: السیّد المرتضی (۳۵۵ ۴۳۶ ه)، منشورات الشریف الرضی، قم.

۱۳ إیضاح الفوائد:

تألیف: فخر المحقّقین أبی طالب محمد بن الحسن بن یوسف بن علی بن المطهّر الحلّی (۶۸۲ ۷۷۱ ه)، نشر إسماعیلیان، الطبعه الثانیه ۱۴۰۵ ه، ق.

۱۴ بحار الأنوار:

تألیف: الشیخ محمد باقر المجلسی (.. ۱۱۱۱ ه)، نشر مؤسسه الوفاء، بیروت، الطبعه الثانیه، سنه ۱۴۰۳ ه. ق.

۱۵ البدائع الصنائع

ص: ۴۷۵

تألیف: علاء الدین أبی بکر بن مسعود الکاسانی الحنفی الملقب بملک العلماء، (.. ۵۸۷ ه). نشر المکتبه العلمیه، بیروت.

۱۶ البیان:

تألیف: أبی عبد اللّه محمد بن مکی بن محمد العاملی المعروف ب: الشهید الأول (۷۳۴ ۷۸۶ ه)، نشر بنیاد فرهنگی امام المهدی (عج)، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۱۲ ه. ق.

۱۷ التبیان فی تفسیر القرآن:

تألیف: أبی جعفر بن محمد بن الحسن الطوسی (۳۸۵ ۴۶۰ ه)، نشر دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۱۸ تحریر الأحکام:

تألیف: أبی منصور حسن بن یوسف بن علی بن المطهّر الحلّی (۶۴۸ ۷۲۶ ه)، نشر مؤسّسه آل البیت علیهم السّلام لإحیاء التراث.

۱۹ تذکره الفقهاء:

تألیف: أبی منصور حسن بن یوسف بن علی بن المطهّر الحلّی (۶۴۸ ۷۲۶ ه)، نشر مؤسسه آل البیت علیهم السّلام لإحیاء التراث، قم، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۱۴ ه، ق.

۲۰ ترجمه الإمام علی بن أبی طالب علیه السّلام:

تـأليف: أبى القـاسم على بن الحسن بن هبه اللّه الشـافعى المعروف ب: ابن عساكر (۵۰۰ ۵۷۳ ه)، نشر دار التعارف للمطبوعات، بيروت، الطبعه الأُولى، سنه ۱۳۹۵ ه، ق.

۲۱ تفسير العيّاشى:

تـأليف: أبى نصر محمد بـن مسعود بن عيّاش السلمى السمرقندى المعروف ب: العيّاشـى (.. ۳۲۰ ه)، نشر مؤسسه الاعلمى للمطبوعات، بيروت، الطبعه الأولى، سنه ۱۴۱۱ ه. ق.

۲۲ تفسير القمّى:

تأليف: أبى الحسن على بن إبراهيم القمى (....)، نشر مؤسسه دار الكتاب قم، الطبعه الثالثه، سنه ۱۴۰۴ ه، ق.

۲۳ التفسير للفخر الرازى

ص: ۴۷۶

تأليف: محمد بن عمر بن الحسن المعروف ب: الفخر الرازى (۵۴۴ ۶۰۶ ه)، نشر دار الفكر، بيروت، سنه ۱۴۱۰ ه، ق.

۲۴ التلخيص الحبير:

تأليف: أبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى (۷۷۳ ۸۵۲ ه)، (المطبوع مع المجموع شرح المهذب).

۲۵ تهذيب الأحكام:

تأليف: أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى (۳۸۵ ۴۶۰ ه)، نشر دار الكتب الإسلاميه، طهران، الطبعه الرابعه ۱۳۶۵ ه. ش.

۲۶ جامع البيان (تفسير الطبرى):

تأليف: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبرى (۲۲۴ ۳۱۰ ه)، نشر دار الفكر، بيروت، سنه ۱۴۰۸ ه، ق.

۲۷ الجامع للشرائع:

تأليف: أبى زكريّا يحيى بن أحمد بن يحيى بن سعيد (۶۰۱ ۶۹۰ ه)، نشر مؤسسه سيد الشهداء العلميّه، قم، سنه ۱۴۰۵ ه، ق.

۲۸ جامع المقاصد:

تأليف: الشيخ على بن الحسين الكركى المعروف ب: المحقّق الثانى (۸۶۸ ۹۴۰ ه)، نشر مؤسّسه آل البيت عليهم السّلام لإحياء التراث، الطبعه الأُولى ۱۴۰۸ ه، ق.

۲۹ جواهر الفقه:

تألیف: عبد العزیز بن بحر ابن البرّاج الطرابلسی (۴۰۰ ۴۸۱ ه) نشر جماعه المدرسین، قم، الطبعه الأُولی، سنه ۱۴۱۱ ه، ق.

۳۰ جواهر الکلام:

تألیف: الشیخ محمد حسن بن محمد باقر النجفی (.. ۱۲۶۶ ه.)، نشر دار الکتب الإسلامیه، طهران، الطبعه الثالثه ۱۳۶۷ ه. ش.

۳۱ الحاشیه علی مدارک الأحکام

ص: ۴۷۷

تألیف: العلّامه محمد باقر بن محمد أکمل الوحید البهبهانی (۱۱۱۷ ۱۲۰۵ ه)، نشر مؤسسه آل البیت علیهم السّلام لإحیاء التراث، قم، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۲۰ ه، ق.

۳۲ الحبل المتین:

تألیف: محمد بن حسین بن عبد الصمد العاملی المعروف ب: الشیخ البهائی (۱۰۳۱۹۵۳ ه)، نشر مکتبه بصیرتی، قم.

۳۳ الحدائق الناضره:

تألیف: یوسف بن أحمد بن إبراهیم البحرانی (۱۱۰۷ ۱۱۸۶ ه)، نشر دار الإضواء، بیروت، الطبعه الثانیه، سنه ۱۴۰۵ ه. ق.

۳۴ الخصائص الکبری:

تألیف: أبی الفضل جلال الدین عبد الرحمن أبی بکر السیوطی (۸۴۹ ۹۱۱ ه)، نشر دار الکتاب العربی، بیروت.

۳۵ الخصال:

تألیف: الشیخ محمد بن علی بن الحسین بن بابویه القمّی الصدوق (۳۰۶ ۳۸۱ ه)، نشر جماعه المدرّسین، قم، سنه ۱۴۰۳ ه. ق.

۳۶ الخلاف:

تألیف: أبی جعفر محمّد بن الحسن الطوسی (۳۸۵ ۴۶۰ ه)، نشر جماعه المدرسین، قم، سنه ۱۴۰۷ ه، ق.

۳۷ الدر المنثور فی التفسیر المأثور:

تألیف: جلال الدین عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی (۸۴۹ ۹۱۱ ه)، نشر دار الکتب العلمیه، بیروت، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۱۱ ه، ق.

۳۸ الدروس الشرعيّه:

تأليف: أبى عبد اللّه محمد بن مكّى بن محمد العاملى المعروف ب: الشهيد الأول (۷۸۶۷۳۴ ه.)، نشر جماعه المدرسين، قم، الطبعه الأولى، سنه ۱۴۱۴ ه. ق.

۳۹ دعائم الإسلام

ص: ۴۷۸

تأليف: أبى حنيفه النعمان بن محمد التميمى المغربى (.. ۳۶۳ ه) مؤسّسه آل البيت عليهم السّلام لإحياء التراث.

۴۰ ذخيره المعاد:

تأليف: محمد باقر بن محمد مؤمن السبزوارى (۱۰۱۷ ۱۰۹۰ ه)، نشر مؤسسه آل البيت عليهم السّلام لإحياء التراث، قم.

۴۱ الذريعه الى تصانيف الشيعه:

تأليف: محمد محسن بن على المعروف ب: آقا بزرگ الطهرانى (۱۲۹۳ ۱۳۸۹ ه)، انتشارات إسماعيليان، قم.

۴۲ ذكرى الشيعه:

تأليف: أبى عبد اللّه محمد بن مكّى بن محمد العاملى المعروف ب: الشهيد الأول (۷۳۴ ۷۸۶ ه)، نشر مؤسسه آل البيت عليهم السّلام لإحياء التراث، قم الطبعه الأولى، سنه ۱۴۰۹ ه، ق.

۴۳ الرسائل التسع:

تأليف: أبى القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى المحقّق الحلّى (۶۰۲ ۶۷۶ ه)، نشر مكتبه آيه اللّه المرعشى رحمه اللّه، قم، الطبعه الأُولى، سنه ۱۴۱۳ ه. ق.

۴۴ رسائل الشريف المرتضى:

تأليف: السيد المرتضى علم الهدى على بن الحسين بن موسى الموسوى البغدادى (۳۵۵ ۴۳۴ ه)، دار القرآن الكريم، قم، الطبعه الأولى، سنه ۱۴۱۰ ه، ق.

۴۵ الرسائل العشر:

تأليف: أبى جعفر بن محمد بن حسن الطوسى (۳۸۵ ۴۶۰ ه)، نشر جماعه المدرسين، قم، ۴۶ رسائل المحقّق الكركى:

تألیف: الشیخ علی بن الحسین الکرکی المعروف ب: المحقق الثانی (۸۶۸ ۹۴۰ ه). نشر مکتبه آیه اللّه المرعشی النجفی رحمه اللّه قم، الطبعه الأولی سنه ۱۴۰۹ ه، ق.

۴۷ روض الجنان فی شرح إرشاد الأذهان

ص: ۴۷۹

تألیف: زین الدین بن علی بن أحمد العاملی الجبعی المعروف ب: الشهید الثانی (۹۱۱ ۹۶۶ ه)، مؤسّسه آل البیت علیهم السّلام لإحیاء التراث.

۴۸ الروضه البهیّه فی شرح اللمعه الدمشقیّه:

تألیف: زین الدین بن علی بن أحمد العاملی الجبعی المعروف ب: الشهید الثانی (۹۶۶۹۱۱ ه)، نشر مؤسسه الاعلمی للمطبوعات، بیروت.

۴۹ روضه المتّقین:

تألیف: العلّامه المولی محمد تقی المجلسی (۱۰۰۳ ۱۰۷۰ ه)، نشر مؤسّسه المعارف الإسلامیه، الطبعه الثانیه ۱۴۰۶ ه، ق.

۵۰ ریاض المسائل:

تألیف: علی بن محمد بن علی الطباطبائی (۱۱۶۱ ۱۲۳۱ ه)، نشر جماعه المدرسین، قم، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۱۲ ه. ق.

۵۱ زبده البیان:

تألیف: أحمد بن محمّد الأردبیلی، المعروف ب: المقدّس الأردبیلی (.. ۹۹۳ ه)، نشر مؤتمر المقدّس الأردبیلی رحمه اللّه، الطبعه الأولی، قم، سنه ۱۳۷۵ ه، ش.

۵۲ السرائر:

تألیف: أبی جعفر محمّد بن منصور بن أحمد بن إدریس الحلّی (.. ۵۹۸ ه)، نشر جماعه المدرسین، قم الطبعه الثانیه، سنه ۱۴۱۲ ه. ق.

۵۳ سنن ابن ماجه:

تألیف: محمد بن یزید القزوینی (۲۰۷ ۲۷۵ ه)، نشر دار الفکر، بیروت.

۵۴ سنن ابی داود:

تألیف: أبو داود سلیمان بن الأشعث السجستانی الأزدی (۲۰۲ ۲۷۵ ه)، نشر دار الفکر، بیروت.

۵۵ سنن الترمذی

ص: ۴۸۰

تألیف: أبی عیسی محمّد بن عیسی بن سوره (۲۰۹ ۲۷۹ ه)، نشر دار الفکر، بیروت، الطبعه الأولی، سنه ۱۳۵۶، ه. ق.

۵۶ سنن الدارمی:

تألیف: أبی محمد عبد اللّه بن عبد الرحمن بن فضل تمیمی سمرقندی (۱۸۱ ۲۵۵ ه)، نشر دار الکتاب العربی، بیروت، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۰۷ ه، ق.

۵۷ السنن الکبری:

تألیف: أبی بکر أحمد بن الحسین بن علی البیهقی (۳۸۴ ۴۵۸ ه)، نشر دار المعرفه، بیروت، سنه ۱۴۱۳ ه. ق.

۵۸ سنن النسائی:

تألیف: أبی عبد الرحمن أحمد بن علی بن شعیب النسائی (۲۱۵ ۳۰۳ ه)، نشر إحیاء التراث العربی، بیروت.

۵۹ شرائع الإسلام:

تألیف: أبی القاسم جعفر بن الحسن بن یحیی المحقّق الحلّی (۶۰۲ ۶۷۶ ه)، نشر دار الإضواء، بیروت، الطبعه الثانیه ۱۴۰۳ ه، ق.

۶۰ الصحاح:

تألیف: إسماعیل بن حماد الجوهری (.. ۳۹۳ ه)، نشر دار العلم للملایین، بیروت، الطبعه الرابعه.

۶۱ صحیح البخاری:

تألیف: أبی عبد اللّه محمد بن إسماعیل بن إبراهیم بن البخاری الجعفی (۱۹۴ ۲۵۶ ه)، نشر دار الکتب العلمیه، بیروت.

۶۲ صحیح مسلم:

تألیف: أبی الحسن مسلم بن الحجاج القشیری النیسابوری (۲۰۴ ۲۶۱ ه)، نشر دار ابن حزم، بیروت، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۱۶ ه، ق.

۶۳ علل الشرائع

تألیف: أبی جعفر محمد بن علی بن الحسین بن بابویه القمی الصدوق (۳۰۶ ۳۸۱ ه)، نشر المکتبه الحیدریه، النجف الأشرف، سنه ۱۳۸۵ ه. ق.

۶۴ عیون أخبار الرضا علیه السّلام:

تألیف: أبی جعفر محمد بن علی بن الحسین بن بابویه القمّی الصدوق (۳۰۶ ۳۸۱ ه)، نشر مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بیروت، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۰۴ ه. ق.

۶۵ غایه المراد فی شرح نکت الإرشاد:

تألیف: أبی عبد اللّه محمد بن مکّی بن محمّد العاملی المعروف ب: الشهید الأوّل (۷۳۴ ۷۸۶ ه)، نشر مرکز الأبحاث و الدراسات الإسلامیه، قم، الطبعه الأُولی، سنه ۱۴۱۴ ه، ق.

۶۶ غنیه النزوع:

تألیف: أبی المکارم حمزه بن علی بن زهره الحلبی (۵۱۱ ۵۸۵ ه) نشر مؤسسه الإمام الصادق علیه السّلام، قم، الطبعه الأُولی، سنه ۱۴۱۷ ه، ق.

۶۷ غوالی اللآلی العزیزیه فی الأحادیث الدینیه:

تألیف: محمد بن علی بن إبراهیم الأحسائی المعروف بابن أبی جمهور (.. ۸۸۰ ه)، انتشارات سید الشهداء، قم، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۰۳ ه، ق.

۶۸ فقه الرضا علیه السّلام:

نشر المؤتمر العالمی للإمام الرضا علیه السّلام، الطبعه الأُولی، سنه ۱۴۰۶ ه، ق.

۶۹ الفقه علی المذاهب الأربعه:

تألیف: عبد الرحمن الجزیری، نشر دار احیاء التراث العربی، بیروت، الطبعه السابعه، سنه ۱۴۰۶ ه، ق.

۷۰ فقه القرآن للراوندی:

تألیف: أبی الحسن سعید بن هبه اللّه المعروف ب: قطب الراوندی (.. ۵۷۳ ه)، نشر مکتبه آیه اللّه المرعشی رحمه اللّه، قم، الطبعه الثانیه، سنه ۱۴۰۵ ه، ق.

۷۱ قرب الإسناد:

ص: ۴۸۲

تألیف: أبی العباس عبد اللّه بن جعفر الحمیری (.. القرن الثالث ه)، نشر مؤسسه آل البیت علیهم السّلام لإحیاء التراث، قم، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۱۳ ه. ق.

۷۲ قصص الأنبیاء:

تألیف: أبی الحسن سعید بن هبه اللّه المعروف ب: القطب الراوندی (.. ۵۷۳ ه)، نشر مجمع البحوث الإسلامیه، مشهد، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۰۹ ه.

۷۳ قواعد الأحکام:

تألیف: أبی منصور حسن بن یوسف بن علی بن المطهر الحلّی (۶۴۸ ۷۲۶ ه). نشر منشورات الرضی، قم.

۷۴ القواعد و الفوائد:

تألیف: أبی عبد اللّه محمّد بن مکی بن محمّد العاملی المعروف ب: الشهید الأوّل (۷۳۴ ۷۸۶ ه). نشر مکتبه المفید، قم.

۷۵ الکافی:

تألیف: أبی جعفر محمد بن یعقوب بن إسحاق الکلینی الرازی (.. ۳۲۹ ه)، نشر دار الکتب الإسلامیه، طهران، الطبعه الرابعه، سنه ۱۳۶۵ ه. ش.

۷۶ الکافی فی الفقه:

تألیف: أبی الصلاح الحلبی (۳۷۴ ۴۴۷ ه)، نشر مکتبه الإمام أمیر المؤمنین علیه السّلام، أصفهان، الطبعه الأُولی ۱۴۰۳ ه.

۷۷ کشف الغمّه فی معرفه الأئمّه:

تألیف: بهاء الدین أبی الحسن علی بن عیسی بن أبی الفتح الإربلی (.. ۶۹۲ ه)، نشر مکتبه بنی هاشمی، تبریز، سنه ۱۳۸۱ ه.

۷۸ کشف اللثام:

تألیف: محمد بن الحسن بن محمد الأصفهانی المعروف ب: الفاضل الهندی (۱۱۳۷۱۰۶۲)، نشر جماعه المدرسین، قم، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۱۸ ه، ق.

۷۹ كفايه الأحكام

ص: ۴۸۳

تأليف: محمد باقر بن محمد مؤمن السبزوارى (.. ۱۰۹۰ ه)، نشر مدرسه صدر المهدوى، أصفهان.

۸۰ كمال الدين و تمام النعمه:

تأليف: أبى جعفر محمّد بن على بن الحسين بن بابويه القمّى الصدوق (۳۰۶ ۳۸۱ ه)، جماعه المدرسين، قم.

۸۱ كنز العمّال فى سنن الأقوال و الأفعال:

تأليف: علاء الدين على المتّقى بن حسام الدين الهندى البرهان فورى (.. ۹۷۵ ه)، نشر مؤسّسه الرساله، بيروت، سنه ۱۴۱۳ ه. ق.

۸۲ لسان العرب:

تأليف: أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (۷۱۱۶۳۰ ه)، نشر دار الفكر، بيروت.

۸۳ اللمعه الدمشقيّه:

تأليف: أبى عبد اللّه محمّد بن مكّى بن محمّد العاملى المعروف ب: الشهيد الأوّل (۷۳۴ ۷۸۶ ه)، نشر دار الفكر، قم، الطبعه السادسه.

۸۴ المبسوط فى فقه الإماميّه:

تأليف: أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى (۳۸۵ ۴۶۰ ه)، المكتبه الرضويّه.

۸۵ مجمع البحرين:

تأليف: فخر الدين بن محمّد بن على بن أحمد الطريحى (۹۷۹ ۱۰۸۵ ه)، منشورات دار مكتبه الهلال، بيروت.

۸۶ مجمع البيان فى تفسير القرآن:

تأليف: أبى على الفضل بن الحسن الطبرسى (.. ۵۴۸ ه)، نشر دار مكتبه الحياه، بيروت.

۸۷ مجمع الزوائد و منهج الفوائد

ص: ۴۸۴

تألیف: نور الدین علی بن أبی بکر الهیثمی (۷۳۵ ۸۰۷ ه)، نشر دار الکتاب العربی، بیروت، الطبعه الثالثه، سنه ۱۴۰۲ ه، ق.

۸۸ مجمع الفائده و البرهان:

تألیف: أحمد بن محمّد الأردبیلی المعروف ب: المقدّس الأردبیلی (.. ۹۹۳ ه) نشر جماعه المدرسین، قم، سنه ۱۴۰۳ ه، ق.

۸۹ المجموع، شرح المهذّب:

تألیف: أبی زکریا یحیی بن شرف بن مری النووی (۶۳۱ ۶۷۶ ه)، نشر دار الفکر، بیروت.

۹۰ مختصر تاریخ دمشق:

تألیف: أبی الفضل جمال الدین محمد بن مکرم ابن منظور (۶۳۰ ۷۱۱ ه)، دار الفکر، بیروت، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۰۴ ه، ق.

۹۱ مختصر النافع:

تألیف: أبی القاسم جعفر بن الحسن بن یحیی المحقّق الحلّی (۶۰۲ ۶۷۶ ه)، نشر قسم الدراسات الإسلامیّه فی مؤسسه البعثه، طهران، الطبعه الثالثه، سنه ۱۴۱۰ ه، ق.

۹۲ مختلف الشیعه:

تألیف: أبی منصور حسن بن یوسف بن علی بن المطهّر الحلّی (۶۴۸ ۷۲۶ ه)، نشر جماعه المدرسین، قم.

۹۳ مدارک الأحکام:

تألیف: السیّد محمّد بن علی الموسوی العاملی (۹۴۶ ۱۰۰۹ ه). نشر، مؤسسه آل البیت علیهم السّلام لإحیاء التراث، مشهد المقدّسه، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۱۰ ه، ق.

۹۴ المراسم فی الفقه الإمامی:

حمزه بن عبد العزیز الدیلمی الملقّب ب: سلّار (....)، نشر منشورات حرمین، الطبعه الأُولی، سنه ۱۴۰۴ ه، ق.

۹۵ مسالک الأفهام

ص: ۴۸۵

تألیف: زین الدین بن علی بن أحمد العاملی الجبعی المعروف ب: الشهید الثانی (۹۱۱ ۹۶۶ ه)، نشر مؤسسه المعارف الإسلامیّه، قم، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۱۳ ه ق.

۹۶ مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل:

تـألیف: المیرزا حسـین بن المیرزا محمـد تقی بن المیرزا علی محمـد النوری الطبرسـی (۱۲۵۴ ۱۳۲۰ ه)، نشـر مؤسـسه آل البیت علیهم السّلام لإحیاء التراث، قم، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۰۷ ه. ق.

۹۷ مستند الشیعه:

تـألیف: مـولی أحمـد بن محمّـد مهـدی النراقی (۱۱۸۵ ۱۲۴۵ ه)، نشـر مؤسـسه آل الـبیت علیهم السّـلام لإحیـاء التراث، مشـهد المقدّسه و قم المقدّسه، الطبعه الأُولی: سنه ۱۴۱۵ ه، ق.

۹۸ مسند احمد بن حنبل:

تألیف: أبی عبد اللّه أحمد بن محمد بن حنبل الشیبانی (۱۶۴ ۲۴۱ ه)، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

۹۹ مشارق الشموس:

تألیف: حسین بن محمّد بن حسین الخوانساری (۱۰۱۶ ۱۰۹۹ ه)، نشر مؤسسه آل البیت علیهم السّلام لإحیاء التراث، قم.

۱۰۰ مصباح المتهجّد:

تألیف: أبی جعفر بن محمد بن الحسن الطوسی (۳۸۵ ۴۶۰ ه)، نشر مؤسسه فقه الشیعه، بیروت، الطبعه الأُولی، سنه ۱۴۱۱ ه ق.

۱۰۱ المصباح المنیر:

تألیف: أحمد بن محمد بن علی الفیّومی (.. ۷۷۰ ه)، نشر دار الهجره، قم، الطبعه الثانیه، سنه ۱۴۱۴ ه. ق.

۱۰۲ المصنّف:

تألیف: أبو بکر عبد الرزّاق بن همّام الصنعانی (۱۲۶ ۲۱۱ ه)، نشر المجلس العلمی، بیروت.

۱۰۳ معالم الأصول (معالم الدین و ملاذ المجتهدین)

ص: ۴۸۶

تألیف: جمال الدین الشیخ الحسن بن زین الدین الشهید الثانی العاملی (۹۵۹ ۱۰۱۱ ه)، نشر جماعه المدرسین، قم، سنه ۱۴۰۶ ه. ق.

۱۰۴ المعالم فی الفقه (معالم الدین و ملاذ المجتهدین):

تألیف: جمال الدین الشیخ حسن بن زین الدین الشهید الثانی العاملی (۹۵۹ ۱۰۱۱ ه)، نشر مؤسسه الفقه للطباعه و النشر، قم، الطبعه الأُولیٰ، سنه ۱۴۱۸ ه. ق.

۱۰۵ المعتبر:

تألیف: أبی القاسم جعفر بن الحسن بن یحییٰ المحقق الحلّی (۶۰۲ ۶۷۶ ه)، نشر مؤسسه سید الشهداء، قم، سنه ۱۳۶۴ ه. ش.

۱۰۶ المغنی فی فقه احمد بن حنبل:

تألیف: أبی محمد عبد اللّه بن احمد بن قدامه (۵۴۱ ۶۲۰ ه)، نشر دار الفکر، بیروت، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۰۵ ه.

۱۰۷ مفاتیح الشرائع:

تألیف: محسن بن مرتضی بن فیض اللّه المعروف ب: ملا محسن الفیض الکاشانی (۱۰۰۸-۱۰۹۰ ه)، نشر مجمع الذخائر الإسلامیه، قم، سنه ۱۴۰۱ ه. ق.

۱۰۸ مفتاح الکرامه فی شرح قواعد العلّامه:

تألیف: السیّد محمد جواد الحسینی العاملی (.. ۱۲۲۶ ه)، نشر جماعه المدرسین، قم، الطبعه الأولیٰ، سنه ۱۴۱۹ ه، ق.

۱۰۹ مفردات ألفاظ القرآن:

تألیف: أبی القاسم حسین بن محمّد المعروف ب: الراغب الأصفهانی (.. ۵۰۲ ه)، نشر دار الفکر، بیروت.

۱۱۰ المقتصر:

تألیف: أبی العباس أحمد بن محمد بن فهد الحلّی (۷۵۷ ۸۴۱ ه) نشر مجمع البحوث الإسلامیّه، مشهد، الطبعه الأُولیٰ، سنه ۱۴۱۰ ه، ق.

۱۱۱ المقنع

ص: ۴۸۷

تألیف: أبی جعفر محمد بن علی بن الحسین بن بابویه القمّی الصدوق (۳۰۶ ۳۸۱ ه)، نشر مؤسسه الإمام الهادی علیه السّلام، قم، سنه ۱۴۱۵ ه، ق.

۱۱۲ المقنعه:

تألیف: أبی عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان العکبری المعروف ب: الشیخ المفید (۳۳۶ ۴۱۳ ه)، نشر جماعه المدرسین، قم، الطبعه الثانیه، سنه ۱۴۱۰ ه. ق.

۱۱۳ منتهی المطلب:

تألیف: أبی منصور حسن بن یوسف بن علی بن المطهر الحلّی (۶۴۸ ۷۲۶ ه)، نشر مجمع البحوث الإسلامیه، مشهد، الطبعه الأولی، سنه ۱۴۱۳ ه ق، و الطبعه الحجریه.

۱۱۴ من لا یحضره الفقیه:

تألیف: أبی جعفر محمد بن علی بن الحسین بن بابویه القمی الصدوق (۳۰۶ ۳۸۱ ه)، نشر دار الکتب الإسلامیه، طهران، الطبعه الخامسه، سنه ۱۳۹۰ ه. ق.

۱۱۵ الموطأ:

تألیف: مالک بن انس بن مالک الاصبحی الحمیری (۹۳ ۱۷۹ ه)، نشر دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۱۱۶ المهذب:

تألیف: عبد العزیز بن بحر ابن البراج الطرابلسی (۴۰۰ ۴۸۱ ه)، نشر جماعه المدرسین، قم، سنه ۱۴۰۶ ه. ق.

۱۱۷ المهذّب البارع:

تألیف: جمال الدین أبی العبّاس أحمد بن محمد بن فهد الحلّی (۷۵۷ ۸۴۱ ه)، جماعه المدرّسین، قم، ۱۴۰۷ ه، ق.

۱۱۸ الناصریّات:

تألیف: علی بن الحسین بن موسی علم الهدی المعروف ب: السیّد المرتضی (۳۵۵ ۴۳۶ ه)، نشر رابطه الثقافه و العلاقات الإسلامیه، سنه ۱۴۱۹ ه، ق.

۱۱۹ نهایه الإحکام

ص: ۴۸۸

تألیف: أبی منصور حسن بن یوسف بن علی بن المطهّر الحلّی (۶۴۸ ۷۲۶ ه)، نشر مؤسّسه إسماعیلیّان، قم، الطبعه الثانیه، سنه ۱۴۱۰ ه، ق.

۱۲۰ النهایه فی مجرّد الفقه و الفتاوی:

تأليف: أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى (۳۸۵ ۴۶۰ ه)، نشر قدس محمّدى.

۱۲۱ الوافى:

تـأليف: محسن بن مرتضـى بن فيض اللّه المعروف ب: ملّا محسن الفيض الكاشانى (۱۰۹۰۱۰۰۸)، نشر مكتبه أمير المؤمنين عليه السّلام، أصفهان، الطبعه الأولى، سنه ۱۴۱۲ ه. ق.

۱۲۲ وسائل الشيعه إلى تحصيل مسائل الشريعه:

تأليف: الشيخ محمّـد بن الحسن الحرّ العاملى (۱۰۳۳ ۱۱۰۴ ه)، نشـر مؤسـسه آل البيت عليهم السّـلام لإحياء التراث، قم، الطبعه الأولى، سنه ۱۴۰۹ ه. ق.

۱۲۳ الوسيله إلى نيل الفضيله:

تـأليف: أبى جعفر محمّـد بن على الطوسـى المعروف ب: ابن حمزه (....)، نشـر مكتبه آيه اللّه المرعشـى النجفى رحمه اللّه، قم، الطبعه الأُولى، سنه ۱۴۰۷ ه.

۱۲۴ الهدايه:

تأليف: أبى جعفر محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمّى الصدوق (۳۰۶ ۳۸۱ ه)، نشر مؤسسه الإمام الهادى عليه السّلام، قم، الطبعه الأولى، سنه ۱۴۱۸ ه، ق.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ۹

المقدمة:
تأسّـس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية فى أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامى عام ۱۴۲۶ الهجرى فى المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين فى الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:
نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر فى العلوم الإسلامية وتبعثرها فى أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية فى أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين فى

العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهى منظمة فى برامج إلكترونية وجاهزة فى مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبیّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ فى المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة فى الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين فى الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها فى ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمی البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمی لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ((sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فی البحث والدراسة وتطبیقها فی أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ویمکن تحمیلها علی ۸ أنظمة؛

JAVA.۱

ANDROID.۲

EPUB.۳

CHM.۴

PDF.۵

HTML.۶

CHM.۷

GHB.۸

إعداد ۴ الأسواق الإلکترونیة للکتاب علی موقع القائمیة ویمکن تحمیلها علی الأنظمة التالیة

ANDROID.۱

IOS.۲

WINDOWS PHONE.۳

WINDOWS.۴

وتقدّم مجاناً فی الموقع بثلاث اللغات منها العربیة والانجلیزیة والفارسیة

الکلمة الأخیرة

نتقدم بکلمة الشکر والتقدیر إلی مکاتب مراجع التقلید منظمات والمراکز، المنشورات، المؤسسات، الکتّاب وکل من قدّم لنا المساعدة فی تحقیق أهدافنا وعرض المعلومات علینا.

عنوان المکتب المرکزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهید محمد حسن التوکلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البرید الالکترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المکتب المرکزی ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

هاتف المکتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البیع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمین ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز
القائمية
اصبهان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹